

مَدِينَةُ الْمَسْأَلَةِ

بِشَيْخِ
بِرْمَعِ الْمَسْأَلَةِ

مَنْ جَمَعَ أَوْلَى الْأَحْكَامِ

إِلَى الشَّيْخِ الْإِمَامِ
مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الْأَمِيرِ الْيَمَنِيِّ الصَّنَعَانِيِّ
الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١١٨٢ هـ

صَحَّحَهُ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ
مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَحْمَدَ

طَرَادُ الْجَيْلِ

سُبُلُ السَّلَامِ

لِلشَّيْخِ

بَلُوغِ الْمَرَامِ

مَنْ جَمَعَ أَدْلَةَ الْأَحْكَامِ

لِلشَّيْخِ الْإِمَامِ

مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الْأَمِيرِ الْيَمَنِيِّ الصَّنَعَانِيِّ

الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١١٨٢ هـ

صَحَّحَهُ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ

مُحَمَّدُ عَبْدِ الْعَزِيزِ النَّخْوِيُّ

الْبَحْرُ الْأَوَّلُ

دار الجيل

طبعة الأولى والثانية والثالثة والرابعة والخامسة

بيروت - لبنان
١٩٧٧ هـ - ١٩٧٧ م

جميع الحقوق محفوظة

١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م

ترجمة الحافظ ابن حجر

مؤلف متن بلوغ المرام

هو أحمد بن علي بن محمد أبو الفضل الكنانى الشافعى المعروف بابن حجر العسقلانى حامل لواء السنة قاضى القضاة أو حد الحفاظ والرواة . ولد بمصر فى شعبان سنة ٧٧٣ وبها نشأ وحفظ القرآن والحاوى ومختصر ابن الحاجب وغيرها وسافر صحبة أحد أوصيائه إلى مكة المكرمة فسمع بها ثم حبب إليه الحديث فاشتغل بطلبه من كبار شيوخه فى البلاد الحجازية والشامية والمصرية ولاسيما الحافظ العراقى وتفقه بالبلقىنى وابن الملقن وغيرهما وأذنوا له بالتدريس والافتاء وأخذ الأصلين وغيرهما عن العز بن جماعة واللغة عن المجد الفيروز ابادى والعربية عن العمارى والأدب والعروض عن البدر البشتكى والكتابة عن جماعة وقرأ بعض القرآن بالسبع على التنوخى وجد فى الفنون حتى بلغ فيها الغاية . وتصدى لنشر الحديث وعكف عليه مطالعة وقراءة وإقراء وتصنيفا وإفتاء وباشرة القضاء بالديار المصرية استقلالاً مدة تزيد على إحدى وعشرين سنة بأشهر تخللها ولاية جماعة . ودرس التفسير والحديث والنقمة والوعظ بعدة أماكن وخطب بالأزهر وجامع عمرو وغيرهما وأملى من حفظه الكثير ولقد توافد إليه الفضلاء ورءوس العلماء ليغترفوا من فيضه ويرووا من علمه .

وقد بلغت تصانيفه مائة وخمسين وقل أن تجدنا من فنون الحديث إلا له مؤلفات حافلة فيه ولقد انتشرت هذه التصانيف فى حياته وتهاداها الملوك والأمراء ومن تلك المؤلفات الإصابة فى أسماء الصحابة وتهذيب التهذيب والتقريب وتعجيل المنفعة برجال الأربعة ومشتبه النسبة وتلخيص الخبر فى تخريج أحاديث الرافعى الكبير وتنجيح المصاييح وابن الحاجب وتنجيح الكشاف وإتحاف المهرة والمقدمة وبذل الماعون ونجبة الفكر وشرحها والحصال المكفرة والقول المسدد فى الذب عن مسند الإمام أحمد وبلوغ المرام وديوان خطبه وديوان شعره وملخص مايقال فى الصباح والمساء والدرر الكامنة فى أعيان المائة الثامنة وغير ذلك من كتبه القيمة ولو لم يكن له إلا كتابه فتح البارى

في شرح صحيح البخارى لكنى في الإشادة بذكره والوقوف على جلاله قدره فإن هذا الكتاب بحق هو قاموس السنة وقد بدأ تأليفه في مفتح سنة ٨١٧ بعد أن أكمل مقدمته في سنة ٨١٣ وانتهى منه في غرة رجب سنة ٨٤٢ وقد أولم عند ختمه وليلة حضرها وجوه المسلمين أنفق فيها ٥٠٠ دينار أى ٢٥٠ جنيها مصريا - وقد طلبه الملوك واشترى بثلمائة دينار أو خمسين ومائة جنية فجزاه الله عن السنة خير الجزاء . هذا إلى تواضعه وحلمه واحتماله وصبره وبهائه وظرفه وقيامه وصومه واحتياطه وورعه وبذله وكرمه وهضمه لنفسه وميله إلى النكت اللطيفة والنوادر الظريفة وفريد أدبه مع الأئمة المتقدمين والمتأخرين ومع كل من يجاسه من صغير وكبير :

وقد اختاره الله لجواره بعد عشاء ليلة السبت ثامن عشرى ذى الحجة سنة ٨٥٢ هـ
أجزل الله له الثواب وجزاه خير الجزاء .

ترجمة محمد بن إسماعيل الصنعاني

صاحب سبل السلام

هو السيد محمد بن إسماعيل بن صلاح الأمير الكحلاني ثم الصنعاني ولد سنة ١٠٥٩ هـ بكحلان ثم انتقل مع والده إلى مدينة صنعاء عاصمة اليمن فأخذ عن علمائها ثم رحل إلى مكة وقرأ الحديث على أكابر علمائها وعلماء المدينة وبرع في العلوم المختلفة حتى بز أقاربه وتفرد بالرياسة العلمية في صنعاء وأظهر الاجتهاد والوقوف مع الأدلة ونفر من التقليد وزيف مالا دليل عليه من الآراء الفقهية وجرت له مع أهل عصره محن وخطوب شأن كل مصلح يدعو إلى الحق ويجاهر به في عصور الظلمات وقد حفظه الله من كيدهم وكفاه شرهم وقد ولاه الإمام المنصور - من أئمة اليمن - الخطابة بجامع صنعاء واستمر ناشراً للعلم تدريساً وإفتاء وتصنيفاً وكان لا يخشى في الحق لومة لائم ولا يبالي بما يصيبه في سبيله شأن الذين أخلصوا دينهم لله وآثروا مرضاته على مرضاة الناس ولقد التف حوله كثيرون من الخاصة والعامة وقرأوا عليه كتب الحديث وعملوا باجتهاداته وأعلنوا ذلك في الناس فكانت فتن أظهرهم الله عليها وله مصنفات حافلة منها سبل السلام هذا الذي اختصره من البدر التمام للمغربي وأضاف إليه زيادات قيمة أكبرت شأن الكتاب ومنها منحة الغفار جعلها حاشية على ضوء النهار للحلال ومنها العدة حشى بها شرح العمدة لابن دقيق العيد ومنها شرح التنقيح في علوم الحديث وله مصنفات أخرى وقد أفرد كثيراً من المسائل بالتصنيف مما لو جمع كان مجلدات وله شعر فصيح منسجم أكثره في المباحث العلمية والتوجه من أبناء عصره والرد عليهم وبالجملة فهو من الأئمة المجددين لمعالم هذا الدين الصادعين فيه بصريح الحق . توفي ثالث شعبان سنة ١١٨٢ هـ رحمه الله رحمة واسعة وجزاه عن نصره السنة خير الجزاء .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي من علينا ببلوغ المرام من خدمة السنة النبوية ، وتفضل علينا بتيسير الوصول إلى مطالبها العلية ، وأشهد أن لا إله إلا الله شهادة تنزل قائلها الغرف الأخروية ، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله الذي باتباعه يرجى الفوز بالموهب اللدنية صلى الله عليه وسلم وعلى آله الذين حبههم ذخائر العقبي وهم خير البرية (وبعد) فهذا شرح لطيف على بلوغ المرام ، تأليف الشيخ العلامة شيخ الاسلام أحمد بن علي بن حجر أحله الله دار السلام ، اختصرته عن شرح القاضي العلامة شرف الدين الحسين بن محمد المغربي أعلى الله درجاته في عليين ، مقتصراً على حل ألفاظه وبيان معانيه ، قاصداً بذلك وجه الله ثم التقريب للطالبيين والناظرين فيه ، معرضاً عن ذكر الخلافات والأقويل ، إلا أن يدعو إليه ما يرتبط به الدليل ، متجنباً للإيجاز الخلل والإطناب الممل ، وقد ضمنت إليه زيادات جملة على ما في الأصل من الفوائد ، والله أسأل أن يجعله في المعاد من خير العوائد فهو حسبي ونعم الوكيل ، وعليه في البداية والنهاية التعويل ﴿ الحمد لله ﴾ افتتح كلامه بالثناء على الله تعالى امثالاً لما ورد في البداية به من الآثار ، ورجاء لبركة تأليفه لأن كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بحمد الله منزوع البركة كما وردت بذلك الأخبار ، واقتداء بكتاب الله المبين ، وسلوك مسالك العلماء المؤلفين ، قال المناوي في التعريفات في حقيقة الحمد : إن الحمد اللغوي الوصف بفضيلة على فضيلة على جهة التعظيم باللسان ، والحمد العرفي فعل يشعر بتعظيم المنعم لكونه منعماً ، والحمد القولي حمد اللسان وثنائه على الحق بما أثنى به على نفسه على لسان أنبيائه ورسوله ، والحمد الفعلي الإتيان بالأعمال البدنية ابتغاء وجه الله تعالى ، وذكر الشارح التعريف المعروف للحمد بأنه لغة الوصف بالجميل على الجميل الاختياري واصطلاحاً : الفعل الدال على تعظيم المنعم من حيث إنه منعم ، واصلة تلك النعمة أو غير واصلة . والله هو الذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد ﴿ على نعمه ﴾ جمع نعمة ، قال الرازي : النعمة المنفعة المفعولة على جهة الإحسان إلى الغير . وقال الراغب : النعمة ما قصدت به الإحسان في النفع ، والإنعام : إيصال الإحسان الظاهر إلى الغير ﴿ الظاهرة والباطنة ﴾ مأخوذ من قوله تعالى (وأسبغ

عليكم نعمه ظاهرة وباطنة) وقد أخرج البيهقي في شعب الإيمان عن عطاء قال سألت ابن عباس عن قوله تعالى (وأسبغ عليكم نعمه ظاهرة وباطنة) قال: هذا من كنوز علمي سألت رسول الله ﷺ فقال «أما الظاهرة فما سوى من خلقتك، وأما الباطنة فما ستر من عورتك ولو أبداها لقلاك أهلك فمن سواهم» وأخرج أيضاً عنه والديلمي وابن النجار سألت رسول الله ﷺ عن هذه الآية فقال «أما الظاهرة فالإسلام وما سوى من خلقتك وما أسبغ عليك من رزقه، وأما الباطنة فما ستر من عملك» وفي رواية عنه موقوفة «النعمة الظاهرة الإسلام، والباطنة ما ستر عليك من الذنوب والعيوب والحدود» أخرجه ابن مردويه عنه. وفي رواية عنه موقوفة أيضاً «النعمة الظاهرة والباطنة هي لا إله إلا الله» أخرجه عنه ابن جرير وغيره. وتفسيرهما مقاله مجاهد: نعمة ظاهرة هي لا إله إلا الله على اللسان، وباطنة قال في القلب أخرجه سعيد بن منصور وابن جرير وفسرهما الشارح بما هو معروف، ورأينا التفسير المرفوع وتفسير السلف أولى بالاعتماد قديماً وحديثاً منصوبان على أنهما حالان من نعمه ولم يوثق لأن الجمع لما أضيف صار للجنس فكأنه قال على جنس نعمه. ويحتمل النصب على الظرفية وأنهما صفة لزمان محذوف أي زماناً قديماً وزماناً حديثاً. والقديم على عبده من حين نفخ الروح فيه أم في كل آن من آتات زمانه فهي مسبغة عليه في قديم زمانه وحديثه وحال تكلمه ويحتمل أن يراد بقديم النعم التي أنعم بها على الآباء فإنها نعم على الأبناء كما أمر الله بنبي إسرائيل بذكر نعمته التي أنعم بها على آباءهم فقال (يا بني إسرائيل اذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم) الآيات في مواضع من القرآن أشار إليه الشارح رحمه الله إلا أنه قال (يا بني إسرائيل اذكروا نعمة الله) الآية والتلاوة نعمتي فكأنه سبق قلم، ويراد بالحديث ما أنعم الله به تعالى على عبده من حين نفخ الروح فيه فهي حادثة نظراً إلى النعمة على الآباء (والصلاة) عطف اسمية على اسمية وهل هما خبريتان أو إنشائيتان؟ فيه خلاف بين المحققين، والحق أنهما خبريتان لفظاً يراد بها الإنشاء. ولما كانت الكمالات الدينية والدينية وما فيه صلاح المعاش والمعاد فائضة من الجناب الأقدس على العباد بواسطة هذا الرسول الكريم ناسب إرداف الحمد لله بالصلاة عليه والتسليم لذلك وامثالاً لآية (يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً) والحديث «كل كلام لا يذكر الله فيه

ولا يصلى فيه على فهو أقطع أكتع ممحوق البركة « ذكره في الشرح ولم يخرج ، وفي الجامع الكبير أنه أخرجه الديلمي والحافظ عبد القادر بن عبد الله الرهاوى في الأربعين عن أبي هريرة قال الرهاوى : غريب تفرد بذكر الصلاة فيه إسماعيل بن أبي زياد الشامي وهو ضعيف جداً لا يعتد بروايته ولا بزيادته انتهى . والصلاة من الله لرسوله تشریفه وزيادة تكريمته فالقائل : اللهم صل على محمد طالب له زيادة التشریف والتكرمة . وقيل : المراد منها آتة الوسيلة وهي التي طلب ﷺ من العباد أن يسألوها له كما يأتي في الأذان والسلام قال الراغب : السلام والسلامة التعرى من الآفات الباطنة والظاهرة . والسلامة الحقيقية لا تكون إلا في الجنة لأن فيها بقاء بلا فناء ، وغناء بلا فقر ، وعزا بلاذل ، وصحة بلا سقم ﷺ على نبيه ﷺ يتنازع فيه المصدران قبله . والنبي من النبوة وهي الرفعة فعيل بمعنى مفعول أى المنبى عن الله بما تسكن إليه العقول الزاكية . والنبوة سفارة بين الله وبين ذوى العقول من عباده لإزاحة عنهم في معاشهم ومعادهم ﷺ ورسوله ﷺ في الشرح النبي في لسان الشرع عبارة عن إنسان أنزل عليه شريعة من عند الله بطريق الوحي فاذا أمر بتبليغها إلى الغير سمي رسولا . وفي أنوار التنزيل : الرسول من بعثه الله بشريعة جديدة يدعو الناس إليها والنبي أعم منه . والإضافة إلى ضميره تعالى في رسوله وما قبله عهدية إذ المعهود هو محمد ﷺ وزاده بياناً بقوله ﷺ محمد ﷺ فإنه عطف بيان على نبيه وهو علم مشتق من حمد مجهول مشدد العين أى كثير الخصال التي يحمد عليها أكثر مما يحمد غيره من البشر فهو أبلغ من محمود لأن هذا مأخوذ من المزيد وذلك من الثلاثي وأبلغ من أحمد لأنه أفعل تفضيل مشتق من الحمد وفيه قولان هل هو أكثر حامدية لله تعالى فهو أحمد الحامدين لله ؟ أو هو بمعنى أكثر محمودية فيكون كحمد في معناه . وفي المسئلة خلاف وجدال والمختار ما ذكرناه أولاً وقرره المحققون وأطال فيه ابن القيم في أوائل زاد المعاد ﷺ وآله ﷺ والدعاء للآل بعد الدعاء له ﷺ امثالاً لحديث التعليم وسيأتي في الصلاة وللوجه الذي سند ذكره قريباً ﷺ وصحبه ﷺ اسم جمع لصاحب وفي المراد بهم أقوال المختار المصنف في نخبة الفكر أن الصحابي من نبي ﷺ وكان مؤمناً ومات على الإسلام . ووجه الثناء عليهم وعلى الآل بالدعاء لهم هو الوجه في الثناء عليه ﷺ بعد الثناء على الرب لأنهم الواسطة في إبلاغ الشرائع إلى العباد فاستحقوا الإحسان إليهم

بالدعاء لهم ﴿ الذين ساروا في نصرة دينه ﴾ هو صفة للفريقين الآل والأصحاب والسير مراد به هنا الجد والاجتهاد والنصر . والنصرة العون . والدين وضع آلهي يدعو أصحاب العقول إلى القبول لما جاء به الرسول والمراد أنهم أعانوا صاحب الدين المبلغ وهو الرسول . وفي وصفهم بهذا إشارة إلى أنهم استحقوا الذكر والدعاء بذلك ﴿ سيرا ﴾ مصدر نوعي لوصفه بقوله ﴿ حثيثاً ﴾ فإن المصدر إذا أضيف أو وصف كان للنوع والحديث السريع كما في القاموس وفي نسخة (في صيبته) وهو عوض من قوله في نصرة دينه ﴿ وعلى أتباعهم ﴾ أتباع الآل والأصحاب ﴿ الذين ورثوا علمهم ﴾ وهو علم الكتاب والسنة ﴿ والعلماء ورثة الأنبياء ﴾ وهو اقتباس من حديث « العلماء ورثة الأنبياء » أخرجه أبو داود وقد ضعف وإليه أشار بعض علماء الآل بقوله .

العلم ميراث النبي كذا أتى في النص والعلماء هم وراثته
ماخلف المختار غير حديثه فينا فذاك متاعه وأثاته

﴿ أكرم ﴾ فعل تعجب ﴿ بهم ﴾ فاعله والباء زائدة أو مفعول به وفيه ضمير فاعله ﴿ وارثاً ﴾ نصب على التمييز وهو ناظر إلى الأتباع ثم قال ﴿ وموروثاً ﴾ ناظر إلى من تقدمهم وفيه من البديع اللف والنشر مشوشا ويحتمل عود الصفتين إلى الكل من الآل والأصحاب والأتباع فإن الآل والأصحاب ورثوا علم رسول الله ﷺ وورثوه الأتباع فهم وارثون وموروثون وكذلك الأتباع ورثوا علوم من تقدمهم وورثوا أيضاً أتباع الأتباع ولعل هذا أولى لعمومه ﴿ أما ﴾ هي حرف شرط وقوله ﴿ بعد ﴾ قائم مقام شرطها وبعد ظرف له ثلاث حالات إضافته فيعرب كقوله تعالى (قد خلت من قبلكم أمم) وقطعه عن الإضافة مع نية المضاف إليه فيبني على الضم نحو (لله الأمر من قبل ومن بعد) وقطعه مع عدم نية المضاف إليه فيعرب منونا كقوله .

فساغ لي الشراب وكنت قبلاً أكاد أغص بالماء الفرات

﴿ فهذا ﴾ الفاء جواب الشرط وادمم الإشارة لما في الذهن من الألفاظ والمعاني ﴿ مختصر ﴾ وفي القاموس اختصر الكلام أوجزه ﴿ يشتمل ﴾ يحتوي ﴿ على أصول ﴾ جمع أصل وهو أسفل الشيء كما في القاموس وفسره في الشرح بما هو معروف :

ولا وهو جنس المراد بل اللام عوض عن الإضافة والفاء جواب شرط محذوف أي إذا عرفت ما ذكرته فالمراد بالسبعة حيث يقول عقيب الحديث : أخرجه السبعة هم الذين بينهم بالإبدال من لفظ العدد أحمد هو أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل وقد وسع الشارح وسع الله عليه في تراجم السبعة فنقتصر على قدر يعرف به شريف صفاتهم ، وأزمنة ولادتهم ووفاتهم . فنقول : ولد أحمد بن محمد بن حنبل في شهر ربيع الأول سنة أربع وستين ومائة ، وطلب هذا الشأن صغيراً ورحل لطلبه إلى الشام والحجاز واليمن وغيرها حتى أجمع على إمامته وتقواه وورعه وزهادته . قال أبو زرعة . كانت كتبه اثني عشر جملاً وكان يحفظها على ظهر قلبه وكان يحفظ ألف ألف حديث وقان الشافعي : خرجت من بغداد وما خلعت بها أتقى ولا أزهد ولا أروع ولا أعلم منه وألف المسند الكبير أعظم المسانيد وأحسنها وضماً وانتقاداً فإنه لم يدخل فيه إلا ما يحتاج به مع كونه انتقاه من أكثر من سبعمائة ألف حديث وخمسين ألف حديث . وكانت وفاته سنة إحدى وأربعين ومائتين على الصحيح ببغداد مدينة السلام وقبره بها معروف مزور . وقد ألفت في ترجمته كتب مستقلة بسيطة والبخاري هو الإمام القدوة في هذا الشأن أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري مولده في شوال سنة أربع وتسعين ومائة . طلب هذا الشأن صغيراً ورد على بعض مشايخه غلطا وهو في إحدى عشرة سنة فأصلح كتابه من حفظه . سمع الحديث ببلدة بخاري ثم رحل إلى عدة أماكن وسمع الكثير وألف الصحيح منه من زهاء ستمائة ألف حديث ألفه بمكة وقال ما أدخلت فيه إلا صحيحاً وأحفظ مائة ألف حديث صحيح ومائتي ألف حديث غير صحيح وقد ذكر تأويل هذه العدة في الشرح وقد أفردت ترجمته بالتأليف وذكر المصنف منها شطرا صالحا في مقدمة فتح الباري . وكانت وفاته بقرية سمر قند وقت العشاء ليلة السبت ليلة عيد الفطر سنة ست وخمسين ومائتين عن اثنتين وستين سنة لإثلاثة عشر يوماً ولم يخلف ولداً ومسلم هو الإمام الشهير مسلم بن الحجاج القشيري أحد أئمة هذا الشأن ولد سنة أربع ومائتين وطلب علم الحديث صغيراً وسمع من مشايخ البخاري وغيرهم وروى عنه أئمة من كبار عصره وحفاظه وألف المؤلفات النافعة وأنفعها صحيحه الذي فاق بحسن ترتيبه

بما يبني عليه غيره ﴿ الأدلة ﴾ جمع دليل وهو في اللغة المرشد إلى المطلوب وعند الأصوليين ما يمكن التوصل بالنظر الصحيح فيه إلى مطلوب خبري وعند أهل الميزان : ما يلزم من العلم به العلم بشيء آخر . وإضافة الأصول إلى الأدلة بيانية أى أصول هى الأدلة وهى أربعة الكتاب والسنة والإجماع والقياس ﴿ الحديثية ﴾ صفة للأصول مخصصة عن غير الحديثية وهى نسبة إلى حديث رسول الله ﷺ للأحكام ﴿ جمع حكم . وهو عند أهل الأصول خطاب الله المتعلق بأفعال المكلف من حيث إنه مكلف وهى خمسة الوجوب والتحريم والندب والكراهة والإباحة ﴿ الشرعية ﴾ وصف للأحكام يخصصها أيضاً عن العقلية . والشرع ما شرعه الله لعباده كما فى القاموس . وفى غيره نهج الطريق الواضح ، واستعير للطريقة الآلهية من الدين ﴿ حررته ﴾ بالمهملات والضمير للمختصر ، وفى القاموس تحرير الكلام وغيره تقويمه وهو يناسب قول الشارح تهذيب الكلام وتنقيحه ﴿ تحريراً ﴾ مصدر نوعى لوصفه بقوله ﴿ بالغاً ﴾ بالغين المعجمة . وفى القاموس البالغ الجيد ﴿ ليصير ﴾ علة لحررته ﴿ من يحفظه من بين أقرانه ﴾ جمع قرن بكسر القاف وسكون الراء وهو الكفو والمثل ﴿ نابغاً ﴾ بالنون وموحدة ومعجمة من نبغ . قال فى القاموس : النابغة الرجل العظيم الشأن ﴿ ويستعين ﴾ عطف على ليصير ﴿ به الطالب ﴾ لأدلة الأحكام الشرعية الحديثية ﴿ المبتدى ﴾ فإنه قد قرب له الأدلة وهذبها ﴿ ولا يستغنى عنه الراغب ﴾ فى العلوم ﴿ المنهى ﴾ البالغ نهاية مطلوبة لأن رغبته تبعته على أن لا يستغنى عن شيء فيه سيما ما قد هذب وقرب ﴿ وقد بينت عقب ﴾ من عقبه إذا خلفه كما فى القاموس أى فى آخر ﴿ كل حديث من أخرجه من الأئمة ﴾ من ذكر إسناده وساق طريقه ﴿ لإرادة نصح الأمة ﴾ علة لذكره من خرج الحديث . وذلك أن فى ذكر من أخرجه عدة نصائح للأمة ، منها بيان أن الحديث ثابت فى دواوين الإسلام ، ومنها أنه قد تداولته الأئمة الأعلام ، ومنها أنه قد تتبع طريقه وبين ما فيها من مقال من تصحيح وتحسين وإعلال ومنها إرشاد المنهى أن يراجع أصولها التى منها انتقى هذا المختصر . وكان يحسن أن يقول المصنف بعد قوله من أخرجه من الأئمة وما قيل فى الحديث من تصحيح وتحسين وتضعيف فإنه يذكر ذلك من خرج الحديث فى غالب الأحاديث كما ستعرفه ﴿ فالمراد ﴾ أى مرادى ﴿ بالسبعة ﴾ لأنه ليس مراداً لكل مصنف

والشام والجزيرة وبرع في هذا الشأن وتفرد بالمعرفة والإتقان وعلو الإسناد واستوطن مصر قال أئمة الحديث إنه كان أحفظ من مسلم صاحب الصحيح . وسننه أقل السن بعد الصحيحين حديثاً ضعيفاً . واختار من سننه كتاب المجتبي لما طلب منه أن يفرد الصحيح من السنن وكانت وفاته يوم الاثنين لثلاث عشرة خلت من شهر صفر سنة ثلاث وثلثمائة بالرملة ودفن ببيت المقدس ونسبته إلى نساء بفتح النون وفتح السين المهملة وبعدها همزة وهي مدينة بخراسان خرج منها جماعة من الأعيان ﴿ وابن ماجه ﴾ هو أبو عبد الله محمد بن يزيد بن عبد الله بن ماجه القزويني . مولده سنة سبع ومائتين وطلب هذا الشأن ورحل في طلبه وطاف البلاد حتى سمع أصحاب مالك والليث وروى عنه خلائق وكان أحد الأعلام وألف السنن وليست لها رتبة ما ألف من قبله لأن فيها أحاديث ضعيفة بل منكورة ونقل عن الحافظ المزى أن غالب ما انفرد به الضعف ولذا جرى كثير من القدماء على إضافة الموطأ إلى الحمسة ، قال المصنف . وأول من أضاف ابن ماجه إلى الحمسة أبو الفضل بن طاهر في الأطراف وكذا في شروط أئمة السنة ثم الحافظ عبد الغني في كتابه أسماء الرجال : وكانت وفاته يوم الثلاثاء لثمان بقين من رمضان سنة ثلاث أو خمس وسبعين ومائتين ﴿ وبالسته ﴾ أي والمراد بالسته إذا قال أخرجه الستة ﴿ من عدا أحمد ﴾ وهم المعروفون بأهل الأمهات الست ﴿ وبالخمسة من عدا البخاري ومسلماً . وقد أقول ﴿ عوضاً عن قوله الخمسة ﴾ الأربعة ﴿ وهم أصحاب السنن إذا قيل أصحاب السنن ﴾ وأحمد و ﴿ المراد ﴾ بالأربعة ﴿ عند إطلاقه لهم ﴾ من عدا الثلاثة الأول ﴿ الشيخين وأحمد ﴾ و ﴿ المراد ﴾ بالثلاثة ﴿ عند إطلاقه لهم ﴾ من عداهم ﴿ أي من عدا الشيخين وأحمد والذي عداهم هم الأربعة أصحاب السنن ﴾ و عدا الأخير ﴿ وهو ابن ماجه فيراد بالثلاثة أبو داود والترمذي والنسائي ﴾ و ﴿ المراد ﴾ بالمتفق ﴿ إذا قال متفق عليه ﴾ البخاري ومسلم ﴿ فإنهما إذا أخرجا الحديث جميعاً من طريق صحابي واحد قيل له متفق عليه أي بين الشيخين ﴾ وقد لا أذكر معهما ﴿ أي الشيخين غيرهما كأنه يريد أنه قد يخرج الحديث السبعة أو أقل فيكتفي بنسبته إلى الشيخين ﴾ وما عدا ذلك ﴿ أي ما أخرجه غير من ذكر كابن خزيمة والبيهقي والدارقطني ﴾ فهو مبين ﴿ بذكره صريحاً ﴾ وسميته ﴿ أي المختصر ﴾ بلوغ المرام ﴿

هو من بلغ المكان بلوغاً وصل إليه كما في القاموس والمرام الطلب والمعنى الإضافي وصول الطلب بمعنى المطلوب أي فالمراد وصولي إلى مطلوبي ﴿من جمع أدلة الأحكام﴾ ثم جعله اسماً مختصراً ويحتمل أنه إضافة إلى مفعول المصدر أي بلوغ الطالب مطلوبه من أدلة الأحكام ﴿والله﴾ بالنصب مفعول ﴿أسأله﴾ قدم عليه لإفادة الحصر أي لا أسأل غيره ﴿أن لا يجعل ما علمناه علينا وبالآ﴾ بفتح الواو . هو الشدة والثقل كما في القاموس أي لا يجعله شدة في الحساب وثقلا من جملة الأوزار إذ الأعمال الصالحة إذا لم تخلص لوجه الله انقلبت أوزاراً وآثاماً ﴿وأن يرزقنا العمل بما يرضيه سبحانه وتعالى﴾ أنزله عن كل قبيح وأثبت له العلو على كل عال في جميع صفاته وكثيراً ما قرن التسبيح بصفة العلو كسبحان ربي الأعلى ، وسبح اسم ربك الأعلى .

كتاب الطهارة

الكتاب ، والطهارة في الأصل مصدران أضيفا وجعلا اسماً لمسائل من مسائل الفقه تشمل على مسائل خاصة . وبدأ بالطهارة اتباعاً لسنة المصنفين في ذلك وتقديماً للأمر الدينية على غيرها واهتماماً بأهمها وهي الصلاة . ولما كانت الطهارة شرطاً من شروطها بدأ بها وهي هنا اسم مصدر - أي طهر تطهيراً وطهارة مثل كلم تكليماً وكلاماً . وحققتها استعمال المطهرين أي الماء والتراب أو أحدهما على الصفة المشروعة في إزالة النجس والحدث لأن الفقيه إنما يبحث عن أحوال أفعال المكلفين من الوجوب وغيره . ثم لما كان الماء هو المأمور بالتطهر به أصالة قدمه فقال :

باب المياه

الباب لغة : ما يدخل ويخرج منه . قال تعان (ادخلوا عليهم الباب) ه (وأتوا البيوت من أبوابها) وهو هنا مجاز ، شبه الدخول إلى الخوض في مسائل مخصوصة بالدخول في الأماكن المحسوسة ثم أثبت لها الباب . والمياه جمع ماء وأصله موه ولذا ظهرت الهاء في جمعه . وهو جنس يقع على القليل والكثير إلا أنه جمع لاختلاف أنواعه باعتبار حكم الشرع فإن فيه ما ينهى عنه وفيه ما يكره ، وباعتبار الخلاف أيضاً

في بعض المياه كماء البحر فإنه نقل الشارح الخلاف في التطهر به عن ابن عمر ، وابن عمرو . وفي النهاية أن في كون ماء البحر مطهراً خلافاً لبعض أهل الصدر الأول وكأنه لقدم الخلاف فيه بدأ المصنف بحديث يفيد طهوريته وهو حجة الجاهير .

١ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فِي الْبَحْرِ « هُوَ الطَّهُورُ مَاوَهُ ، الْحِلُّ مَيْتَتُهُ » أَخْرَجَهُ الْأَرْبَعَةُ ، وَأَبْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، وَاللَّفْظُ لَهُ ، وَصَحَّحَهُ أَبُو خَزِيمَةَ وَالتِّرْمِذِيُّ ، [وَرَوَاهُ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ] .

عن أبي هريرة رضي الله عنه في الجار والمجرور متعلق بمقدر كأنه قال : باب المياه أروى فيه أو أذكر أو نحو ذلك حديثاً عن أبي هريرة وهو الأول من أحاديث الباب . وأبو هريرة هو الصحابي الجليل الحافظ المكثر . واختلف في اسمه واسم أبيه على نحو من ثلاثين قولاً ، قال ابن عبد البر : الذي تسكن النفس إليه من الأقوال أنه عبد الرحمن بن صخر ، وبه قال محمد بن اسحق وقال الحاكم أبو أحمد : ذكر لأبي هريرة في مسند بقي بن مخلد خمسة آلاف حديث وثلاثمائة وأربعة وسبعون حديثاً . وهو أكثر الصحابة حديثاً فليس لأحد من الصحابة هذا القدر ولا ما يقارنه قلت : كذا في الشرح والذي رأيت في الاستيعاب لابن عبد البر بلفظ إلا أن عبد الله أو عبد الرحمن هو الذي يسكن إليه القلب في اسمه في الإسلام . ثم قال فيه أي الاستيعاب : مات في المدينة سنة تسع وخمسين وهو ابن ثمان وسبعين سنة ودفن بالبقيع . وقيل : مات بالعقيق وصلى عليه الوليد بن عقبة بن أبي سفيان وكان يومئذ أميراً على المدينة كما قاله ابن عبد البر قال : قال رسول الله ﷺ في البحر في أي في حكمه والبحر الماء الكثير أو المالح فقط كما في القاموس وهذا اللفظ ليس من مقوله ﷺ بل مقوله هو الطهور في بفتح الطاء هو المصدر واسم ما يتطهر به أو الطاهر المطهر كما في القاموس . وفي الشرع :

يطلق على المطهر . وبالضم مصدر وقال سيبويه : إنه بالفتح لهما ولم يذكره في القاموس بالضم ﴿ ماؤه ﴾ هو فاعل المصدر وضمير ماؤه يقتضى أنه أريد بالضمير في قوله هو الطهور : البحر يعنى مكانه إذ لو أريد به الماء لما احتيج إلى قوله ماؤه إذ يصير في معنى الماء طهور ماؤه ﴿ والحل ﴾ هو مصدر حل الشيء ضد حرم ولفظ الدار قطنى الحلال ﴿ ميتته ﴾ هو فاعل أيضاً ﴿ أخرجه الأربعة وابن أبي شيبة ﴾ هو أبو بكر قال الذهبي في حقه : الحافظ العديم النظر الثبت النحرير ، عبد الله بن محمد بن أبي شيبة صاحب المسند والمصنف وغير ذلك وهو من شيوخ البخارى ومسلم وأبي داود وابن ماجه ﴿ واللفظ له ﴾ أى لفظ الحديث السابق سرده لابن أبي شيبة وغيره ممن ذكر أخرجه بمعناه ﴿ ابن خزيمة ﴾ بضم الخاء المعجمة فزاي بعدها مثناة تحتية فتاء تأنيث قال الذهبي : الحافظ الكبير إمام الأئمة شيخ الإسلام أبو بكر محمد بن إسحق بن خزيمة انتهت إليه الإمامة والحفظ في عصره بخراسان ﴿ و ﴾ صححه ﴿ الترمذى ﴾ أيضاً فقال عقب سرده هذا حديث حسن صحيح وسألت محمد بن اسماعيل البخارى عن هذا الحديث فقال : حديث صحيح . هذا لفظ الترمذى كما في مختصر السنن للحافظ المنذرى . وحقيقة الصحيح عند المحدثين : ما نقله عدل تام الضبط عن مثله متصل السند غير معل ولا شاذ هذا وقد أخرج المصنف هذا الحديث في التلخيص من تسع طرق عن تسعة من الصحابة ولم تخل طريق منها عن مقال إلا أنه قد جزم بصحته من سمعت . وصححه ابن عبد البر ، وصححه ابن منده وابن المنذر وأبو محمد البغوى قال المصنف : وقد حكم بصحة جملة من الأحاديث لا تبلغ درجة هذا ولا تقاربه قال الزرقانى في شرح الموطأ : وهذا الحديث أصل من أصول الإسلام تلقته الأمة بالقبول وتداوله فقهاء الأمصار ، في سائر الأعصار ، في جميع الأقطار ورواه الأئمة الكبار . ثم عد من رواه ومن صححه . والحديث وقع جواباً عن سؤال كما في الموطأ أن أبا هريرة رضى الله عنه قال « جاء رجل » وفي مسند أحمد « من بنى مدلج » وعند الطبرانى « اسمه عبد الله إلى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله إنا نركب البحر ونحمل معنا القليل من الماء فإن تروضنا به عطشنا أفترضاً به؟ - وفي لفظ أبي داود - بماء البحر فقال رسول الله ﷺ : هو الطهور ماؤه الحل ميتته » فأفاد ﷺ أن ماء البحر طاهر مطهر لا يخرج عن الطهورية بحال إلا ما سياتى

من تخصيصه بما إذا تغير أحد أوصافه ولم يجب صلى الله عليه وسلم بقوله : نعم مع إفادتها الغرض بل أجاب بهذا اللفظ ليقرن الحكم بعلته وهى الطهورية المتناهية فى بابها وكأن السائل لما رأى ماء البحر خالف المياه بملوحة طعمه ، وتن ربحه توهم أنه غير مراد من قوله تعالى (فاغساوا) أى بالماء المعلوم إرادته من قوله فاغساوا أو أنه لما عرف من قوله تعالى (وأنزلنا من السماء ماء طهوراً) ظن اختصاصه فسأل عنه فأفاده صلى الله عليه وسلم الحكم وزاده حكماً لم يسأل عنه وهو حل ميتته ، قال الرافعى : لما عرف صلى الله عليه وسلم اشتباه الأمر على السائل فى ماء البحر أشفق أن يشتبه عليه حكم ميتته وقد يبتلى بها راكب البحر فعقب الجواب عن سؤاله ببيان حكم الميتة . قال ابن العربى : وذلك من محاسن الفتوى أن يجاء فى الجواب بأكثر مما سئل عنه تميماً للفائدة وإفادة لعلم غير المسئول عنه . ويتأكد ذلك عند ظهور الحاجة إلى الحكم كما هنا لأن من توقف فى طهورية ماء البحر فهو عن العلم بحل ميتته مع تقدم تحريم الميتة أشد توقفاً . ثم المراد بميتته مامات فيه من دوابه مما لا يعيش إلا فيه ، لا مامات فيه مطلقاً فإنه وإن صدق عليه لغة أنه ميتة بحر فعلم أنه لا يراد إلا ما ذكرنا . وظاهره حل كل ما مات فيه ولو كان كالكلب والخنزير . ويأتى الكلام فى ذلك فى باب إن شاء الله تعالى .

٢ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمَ « إِنَّ الْمَاءَ طَهُورٌ لَا يَنْجَسُهُ شَيْءٌ » أَخْرَجَهُ
الثَّلَاثَةُ وَصَحَّحَهُ أَحْمَدُ

﴿ وعن أبي سعيد - رضى الله عنه ﴾ اسمه سعد بن مالك بن سنان الخزرى الأنصارى ﴿ الخدرى ﴾ بضم الخاء المعجمة ودال مهملة ساكنة نسبة إلى خدره حى من الأنصار كما فى القاموس . قال الذهبى : كان من علماء الصحابة وممن شهد بيعة الشجرة وروى حديثاً كثيراً وأفنى مدة . عاش أبو سعيد ستاً وثمانين سنة ومات فى أول سنة أربع وسبعين وحديثه كثير وحدث عنه جماعة من الصحابة ، وله فى الصحيحين أربعة وثمانون حديثاً ، ﴿ قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن الماء طهور لا ينجسه شيء :

أخرجه الثلاثة هم أصحاب السنن ما عدا ابن ماجه كما عرفت في صحيحه أحمد في قال الحافظ المنذرى في مختصر السنن إنه تكلم فيه بعضهم لكن قال حكى عن الإمام أحمد أنه قال : حديث بئر بضاعة صحيح . وقال الترمذى : هذا حديث حسن . وقد جرد أبو أسامة هذا الحديث ولم يرو حديث أبي سعيد في بئر بضاعة أحسن مما روى أبو أسامة وقد روى هذا الحديث من غير وجه عن أبي سعيد . والحديث له سبب وهو « أنه قيل لرسول الله ﷺ أنتوضأ من بئر بضاعة وهى بئر يطرح فيها الحيض^(١) ولحم الكلاب والنتن فقال : الماء طهور » الحديث هكذا في سنن أبي داود وفي لفظ فيه « إن الماء » كما ساقه المصنف واعلم أنه قد أطل هنا في الشرح المقال ، واستوفى ما قيل في حكم المياه من الأقوال ولنقتصر في الخوض في المياه على قدر يجتمع به شمل الأحاديث ، ويعرف به مأخذ الأقوال ، ووجوه الاستدلال فنقول . قد وردت أحاديث يؤخذ منها أحكام المياه ، فمنها حديث « الماء طهور لا ينجسه شيء » وحديث « إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث » وحديث « الأمر بصب ذنوب من ماء على بول الأعرابي في المسجد » وحديث « إذا استيقظ أحدكم فلا يدخل يده في الإناء حتى يغسلها ثلاثاً » وحديث « لا يبولن أحدكم في الماء الدائم يغتسل فيه » وحديث « إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم » الحديث وفيه الأمر بإراقة الماء الذى ولغ فيه . وهى أحاديث ثابتة ستأتى جميعها فى كلام المصنف . إذا عرفت هذا فإنه اختلفت آراء العلماء رحمهم الله تعالى فى الماء إذا خالطته نجاسة ولم تتغير أحد أوصافه فذهب القاسم ويحيى بن حمزة وجماعة من الآل ومالك والظاهرية وأحمد فى أحد قوليهم وجماعة من أصحابه إلى أنه طهور قليلاً كان أو كثيراً عملاً بحديث « الماء طهور » وإنما حكموا بعدم طهورية ما غيرت النجاسة أحد أوصافه للاجماع على ذلك كما يأتى الكلام عليه قريباً . وذهب الهادوية والحنفية والشافعية إلى قسمة الماء إلى قليل تضره النجاسة مطلقاً ، وكثير لا تضره إلا إذا غيرت بعض أوصافه ثم اختلفوا بعد ذلك فى تحديد القليل والكثير ، فذهب الهادوية إلى تحديد القليل : بأنه ما ظن المستعمل للماء الواقعة فيه النجاسة استعمالها باستعماله . وما عدا ذلك

(١) قال الشوكانى : هو بكسر الحاء مثل سدر وسدره والمراد بها خرفة الحيض التى تمسح المرأة بها . وأما النتن فقد ضبطه بفتح النون وسكون التاء ونقل كسرها عن ابن رسلان اهـ

فهو الكثير . وذهب الحنفية إلى تحديد الكثير من الماء : بما إذا حرك أحد طرفيه آدمي لم تسر الحركة إلى الطرف الآخر وهذا رأى الإمام وأما رأى صاحبيه : فعشرة في عشرة وما عداه فهو القليل وذهب الشافعية إلى تحديد الكثير من الماء بما بلغ قلتي من قلال هجر وذلك نحو خمسمائة رطل عملاً بحديث القلتين وما عداه فهو القليل . ووجه هذا الاختلاف تعارض الأحاديث التي أسلفناها فإن حديث الاستيقاظ وحديث الماء الدائم يقضيان أن قليل النجاسة ينجس قليل الماء وكذلك حديث الولوغ والأمر بإراقة ما ولغ الكلب فيه وعارضها حديث بول الأعرابي والأمر بصب ذنوب من ماء عليه فإنه يقتضى أن قليل النجاسة لا ينجس قليل الماء . ومن المعلوم أنه قد طهر ذلك الموضع الذى وقع عليه بول الأعرابي بذلك الذنوب ، وكذلك قوله « الماء لا ينجسه شيء » فقال الأولون وهم القائلون لا ينجسه شيء إلا ما غير أحد أوصافه : يجمع بين الأحاديث بالقول بأنه لا ينجسه شيء كما دل له هذا اللفظ ودل عليه حديث بول الأعرابي ، وأحاديث الاستيقاظ والماء الدائم والولوغ ليست واردة لبيان حكم نجاسة الماء بل الأمر باجتنابها تعبدى لا لأجل النجاسة ، وإنما هو لمعنى لا نعرفه كعدم معرفتنا لحكمة أعداد الصلوات ونحوها وقيل : بل النهى فى هذه الأحاديث للكرهية فقط . وهى ظاهرة مطهرة . وجمع الشافعية بين الأحاديث بأن حديث « لا ينجسه شيء » محمول على ما بلغ القلتين فما فوقهما وهو كثير وحديث الاستيقاظ ، وحديث الماء الدائم محمول على القليل . وعند الهادية أن حديث الاستيقاظ محمول على الندب فلا يجب غسلهما له . وقالت الحنفية : المراد بلا ينجسه شيء - الكثير الذى سبق تحديده . وقد أعلوا حديث القلتين بالاضطراب وكذلك أعله الإمام المهدي فى البحر وبعضهم تأوله : وبقية الأحاديث فى القليل ولكنه ورد عليهم حديث بول الأعرابي فإنه كما عرفت دل على أنه لا يضر قليل النجاسة قليل الماء فدفعته الشافعية بالفرق بين ورود الماء على النجاسة وورودها عليه فقالوا : إذا وردت على الماء نجسته كما فى حديث الاستيقاظ ، وإذا ورد عليها الماء لم تضره كما فى خبر بول الأعرابي . وفيه بحث حقيقته فى حواشى شرح العمدة وحواشى ضوء النهار وحاصله أنهم حكموا أنه إذا وردت النجاسة على الماء القليل نجسته وإذا ورد عليها الماء القليل لم ينجس فجعلوا

علة عدم تنجس الماء الورد على النجاسة وليس كذلك بل التحقيق أنه حين يرد الماء على النجاسة يرد عليها شيئاً فشيئاً حتى يفنى عينها وتذهب قبل فنائه فلا يأتي آخر جزء من الماء الوارد على النجاسة إلا وقد طهر المحل الذي اتصلت به أو بقي فيه جزء منها يفنى ويتلاشى عند ملاقاته آخر جزء منها يرد عليه الماء كما تفنى النجاسة وتتلاشى إذا وردت على الماء الكثير بالإجماع فلا فرق بين هذا وبين الكثير في إفناء الكل للنجاسة فإن الجزء الأخير الوارد على النجاسة يحيل عينها لكثرتة بالنسبة إلى ما بقي من النجاسة فالعلة في عدم تنجسه بوروده عليها هي كثرتة بالنسبة إليها لا الورد فإنه لا يعقل التفرقة بين الوردين بأن أحدهما ينجسه دون الآخر وإذا عرفت ما أسلفناه وأن تحديد الكثير والقليل لم ينهض على أحدهما دليل فأقرب الأقاويل بالنظر إلى الدليل قول القاسم ابن ابراهيم ومن معه وهو قول جماعة من الصحابة كما في البحر وعليه عدة من أئمة الآل المتأخرين، واختاره منهم الإمام شرف الدين . وقال ابن دقيق العيد : إنه قول لأحمد ونصره بعض المتأخرين من أتباعه ورجحه أيضاً من أتباع الشافعي القاضي أبو الحسن الروياني صاحب بحر المذهب قاله في الإمام . وقال ابن حزم في المحلى : إنه روى عن عائشة أم المؤمنين وعمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود وابن عباس والحسن ابن علي بن أبي طالب وميمونة أم المؤمنين وأبي هريرة وحذيفة بن اليمان والأسود ابن يزيد وعبد الرحمن أخيه وابن أبي ليلى وسعيد بن جبيرة وابن المسيب ومجاهد وعكرمة والقاسم ابن محمد والحسن البصري وغير هؤلاء .

٣- وَعَنْ أَبِي أَمَامَةَ الْبَاهِلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « إِنَّ الْمَاءَ لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ ، إِلَّا مَا غَلَبَ عَلَى رِيحِهِ وَطَعْمِهِ وَلَوْنِهِ » أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ ، وَضَعَّفَهُ أَبُو حَاتِمٍ

- وَلِلْبَيْهَقِيِّ « الْمَاءُ طَهُورٌ إِلَّا إِنْ تَغَيَّرَ رِيحُهُ ، أَوْ طَعْمُهُ ، أَوْ لَوْنُهُ ، بِنَجَاسَةٍ تَخْدُثُ فِيهِ » .

وعن أبي أمامة رضي الله عنه بضم الهمزة واسمه صدى بمهملتين الأولى مضمونة والثانية مفتوحة ومثناة تحتية مشددة رضي الله عنه البادلي رضي الله عنه بموحدة نسبة إلى باهلة ، في القاموس باهلة قوم واسم أبيه عجلان قال ابن عبد البر : لم يختلفوا في ذلك يعني في اسمه واسم أبيه سكن أبو أمامة مصر ثم انتقل عنها وسكن حمص ومات بها سنة إحدى وقل سنة ست وثمانين وقل هو آخر من مات من الصحابة بالشام . كان من المكثرين في الرواية عنه صلى الله عليه وسلم قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إن الماء لا ينجسه شيء إلا ما غلب على ريحه وطعمه ولونه رضي الله عنه المراد أحدها كما يفسره حديث البيهقي رضي الله عنه أخرجه ابن ماجه وضعفه أبو حاتم رضي الله عنه قال الذهبي في حقه : أبو حاتم هو الرازي الإمام الحافظ الكبير محمد بن إدريس ابن المنذر الحنظلي أحد الأعلام . ولد سنة خمس وتسعين ومائة وأثنى عليه - إلى أن قال : قال النسائي : ثقة ، توفي أبو حاتم في شعبان سنة سبع وسبعين ومائتين وله اثنتان وثمانون سنة . وإنما ضعف الحديث لأنه من رواية رشدين بن سعد بكسر الراء وسكون المعجمة قال أبو يوسف : كان رشدين رجلاً صالحاً في دينه فأدركته غفاة الصالحين فخلط في الحديث وهو متروك . وحقبة الحديث الضعيف : هو ما اختل فيه أحد شروط الصحيح والحسن . وله ستة أسباب معروفة سردها في الشرح رضي الله عنه والبيهقي رضي الله عنه هو الحافظ العلامة شيخ خراسان أبو بكر أحمد بن الحسين له التصانيف التي لم يسبق إلى مثلها . كان زاهداً ورعاً تقياً . ارتحل إلى الحجاز والعراق ، قال الذهبي : تأليفه تقارب ألف جزء . وبيهق بموحدة مفتوحة ومثناة تحتية ساكنة وهاء مفتوحة فقفاف بلد قرب نيسابور أي رواه بلفظ رضي الله عنه الماء طهور إلا أن تغير ريحه أو طعمه أو لونه رضي الله عنه عطف عليه رضي الله عنه بنجاسة رضي الله عنه الباء سببية أي بسبب نجاسة رضي الله عنه تحدث فيه رضي الله عنه قال المصنف : قال الدارقطني : ولا يثبت هذا الحديث . وقال الشافعي : ما قلت من أنه إذا تغير طعم الماء أو ريحه أو لونه كان نجساً يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجه لا يثبت أهل الحديث مثله . وقال النووي : اتفق المحدثون على تضعيفه . والمراد تضعيف رواية الاستثناء لا صل الحديث فإنه قد ثبت في حديث بئر بضاعة ولكن هذه الزيادة قد أجمع العلماء على القول بحكمها ، قال ابن المنذر : أجمع العلماء على أن الماء القليل والكثير إذا وقعت فيه نجاسة فغيرت له طعماً أو لوناً أو ريحاً فهو نجس ، فالإجماع هو الدليل على نجاسة ما تغير أحد أوصافه لا هذه الزيادة .

٤- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « إِذَا كَانَ الْمَاءُ قُلَّتَيْنِ لَمْ يَحْمِلِ الْخَبْثَ » وَفِي لَفْظٍ « لَمْ يَنْجُسْ » أَخْرَجَهُ الْأَرْبَعَةُ ، وَصَحَّحَهُ أَبُو خَزِيمَةَ وَالْحَاكِمُ وَأَبْنُ حِبَّانَ .

(وعن عبد الله بن عمر) هو ابن عمر بن الخطاب أسلم عبد الله صغيراً بمكة وأول مشاهد الخندق وعمر ، وروى عنه خلائق كان من أوعية العلم ، كانت وفاته بمكة سنة ثلاث وسبعين ودفن بها بذي طوى في مقبرة المهاجرين (قال : قال رسول الله ﷺ « إذا كان الماء قلتين لم يحمل الخبث ») وفي لفظ (لم ينجس) هو بفتح الجيم وضمها كما في القاموس (أخرجه الأربعة وصححه ابن خزيمة) تقدم ذكره في أول حديث الحاكم وهو الإمام الكبير إمام المحققين أبو عبد الله محمد ابن عبد الله النيسابوري المعروف بابن البيع صاحب التصانيف . ولد سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة ، وطلب هذا الشأن ورحل إلى العراق وهو ابن عشرين وحج ثم جال في خراسان وما وراء النهر وسمع من ألقى شيخاً أو نحو ذلك ، حدث عنه الدارقطني وأبو يعلى الخليلي والبيهقي وخلائق . وله التصانيف الفائقة مع التقوى والديانة . ألف المستدرک وتاريخ نيسابور وغير ذلك . توفي في شهر صفر سنة خمس وأربعمائة في ابن حبان بكسر الحاء المهملة وتشديد الموحدة قال الذهبي : هو الحافظ العلامة أبو حاتم محمد ابن حبان بن أحمد بن حبان البستي صاحب التصانيف . سمع أمماً لا يحصون من مصر إلى خراسان . حدث عنه الحاكم وغيره كان ابن حبان من فقهاء الدين وحفاظ الآثار عالماً بالطب والنجوم وفنون العلم صنف المسند الصحيح ، والتاريخ وكتاب الضعفاء وفقه الناس يسمرقند قال الحاكم : كان ابن حبان من أوعية العلم والفقهاء واللغة والوعظ من عقلاء الرجال . توفي في شوال سنة أربع وخمسين وثلاثمائة . وهو في عشر الثمانين وقد سبقت الإشارة إلى أن هذا الحديث هو دليل الشافعية في جعلهم الكثير ما بلغ قلتين وسبق اعتذار الهادوية والحنفية عن العمل به بالاضطراب في متنه إذ في رواية : إذا

بلغ ثلاث قلال ، وفي رواية : قلة ، وبجهالة قدر القلة وباحتمال معناه فإن قوله « لم يحمل الخبث » يحتمل أنه لا يقدر على حمله بل يضره الخبث ويحتمل أنه يتلاشى فيه الخبث وقد أجاب الشافعية عن هذا كله . وقد يسطه في الشرح إلا الأخير فلم يذكره كأنه تركه لضعفه لأن رواية لم ينجس صريحة في عدم احتمال المعنى الأول .

٥- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « لَا يَغْتَسِلُ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ وَهُوَ جُنُبٌ » أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ .

- وَلِلْبُخَارِيِّ « لَا يَبُولَنَّ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ الَّذِي لَا يَجْرِي ، ثُمَّ يَغْتَسِلُ فِيهِ » .

- وَلِمُسْلِمٍ مِنْهُ ، وَلِأَبِي دَاوُدَ : « وَلَا يَغْتَسِلُ فِيهِ مِنْ

الْجَنَابَةِ » .

(وعن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ « لا يغتسل أحدكم في الماء الدائم » وهو الراكد الساكن ويأتي وصفه بأنه الذي لا يجري ﴿ وهو جنب ﴾ أخرجه ﴿ بهذا اللفظ ﴾ مسلم ، وللبخاري ﴿ رواية بلفظ ﴿ لا يبولن أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجري ثم يغتسل ﴾ روى برفع اللام على أنه خبر لمبتدأ محذوف أي ثم هو يغتسل وقد جوز جزمه على عطفه على موضع يبولن ونصبه بتقدير أن على إلحاق ثم بالواو في ذلك وإن أفاد أن النهي إنما هو عن الجمع بين البول والاعتسال دون أفراد أحدهما مع أنه ينهى عن البول فيه مطلقاً فإنه لا يخل بجواز النصب لأنه يستفاد من هذا النهي عن الجمع ومن غيره النهي عن أفراد البول وإفراد الاعتسال . هذا بناء على أن ثم قد صارت بمعنى الواو تفيد الجمع وهذا قاله النووي معترضاً به على ابن مالك حيث جوز النصب وأقره ابن دقيق العيد في غير شرح العمدة إلا أنه أجاب على النووي بما أفاده

قولنا : فإنه لا يخل بجواز النصب إلى آخره (قلت) والذي يقتضيه قواعد العربية أن النهى في الحديث إنما هو عن الجمع بين البول ثم الاغتسال منه سواء رفعت اللام أو نصبت وذلك لأن ثم تفيد ما تفيد الواو العاطفة في أنها للجمع ، وإنما اختصت ثم بالترتيب فالجميع واهمون فيما قرروه ، ولا يستفاد النهى عن كل واحد على انفراده من رواية البخارى لأنها إنما تفيد النهى عن الجمع ، ورواية مسلم تفيد النهى عن الاغتسال فقط إذا لم تفيد برواية البخارى . ثم رواية أبى داود بلفظ « لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ولا يغتسل فيه » تفيد النهى عن كل واحد على انفراده في فيه . ولمسلم في روايته منه في بدلا عن قوله فيه والأولى تفيد أنه لا يغتسل فيه بالانغماس مثلا ، والثانية تفيد أنه لا يتناول منه ويغتسل خارجه في ولأبى داود في بلفظ في ولا يغتسل فيه في عوضاً عن ثم يغتسل في من الجنابة في عوضاً عن قوله وهو جنب . وقوله هنا ولا يغتسل دال على أن النهى عن كل واحد من الأمرين على انفراده كما هو أحد الاحتمالين الأولين في رواية ثم يغتسل منه . قال في الشرح : وهذا النهى في الماء الكثير للكراهة وفي الماء القليل للتحريم قيل عليه : إنه يؤدي إلى استعمال لفظ النهى في حقيقته ومجازاً فالأحسن أن يكون من عموم المجاز والنهى مستعمل في عدم الفعل الشامل للتحريم وكراهة التنزيه . فأما حكم الماء الراكد وتنجيسه بالبول أو منعه من التطهير بالاغتسال فيه للجنابة فعند القائلين بأنه لا ينجس إلا ما تغير أحد أوصافه : النهى عنه للتعبد وهو ظاهر في نفسه ، وهذا عند المالكية فإنه يجوز التطهر به لأن النهى عندهم للكراهة وعند الظاهرية أنه للتحريم ، وإن كان النهى تبدأ للأجل التنجيس لكن الأصل في النهى التحريم ، وأما عند من فرق بين القليل والكثير فقالوا إن كان الماء كثيراً وكل على أصله في حده ولم يتغير أحد أوصافه فهو الطاهر والدليل على ظهوريته تخصيص هذا العموم إلا أنه قد يقال : إذا قلتم النهى للكراهة في الكثير فلا تخصيص لعموم حديث الباب ، وإن كان الماء قليلاً وكل في حده على أصله : فالنهي عنه للتحريم إذ هو غير طاهر ولا مطهر وهذا على أصلهم في كون النهى للنجاسة وذكر في الشرح الأقوال في البول في الماء وأنه لا يحرم في الكثير الجارى كما يقتضيه مفهوم هذا الحديث ، والأولى احتنابه . أما القليل الجارى فليل يكره وقيل يحرم وهو الأولى (قلت) بل

الأولى خلافه إذ الحديث في النهي عن البول فيما لا يجري فلا يشمل الجاري قليلاً كان أم كثيراً (نعم) لو قيل بالكراهة لكان قريباً . وإن كان كثيراً راء كذاً فليل : يكره مطلقاً وقيل : إن كان قاصداً إلا إذا عرض وهو فيه فلا كراهة . قال في الشرح : ولو قيل بالتحريم لكان أظهر وأوفق لظاهر النهي لأن فيه إفساداً له على غيره ومضارة للمسلمين . وإن كان راء كذاً قليلاً فالصحيح التحريم للحديث ثم هل يلحق غير البول كالغائط به في تحريم ذلك في هذا الماء القليل ؟ فالجمهور على أنه يلحق به بالأولى ، وعن أحمد بن حنبل لا يلحق به غيره بل يختص الحكم بالبول وقوله : (في الماء) صريح في النهي عن البول فيه ، وأنه يجتنب إذا كان كذلك فإذا بال في إناء وصبه في الماء الدائم فالحكم واحد . وعن داود لا ينجسه ولا يكون منهيّاً عنه إلا في الصورة الأولى لا غير . وحكم الوضوء في الماء الدائم الذي بال فيه من يريد الوضوء حكم الغسل إذ الحكم واحد . وقد ورد في رواية « لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ثم يتوضأ منه » ذكرها في الشرح ولم ينسبها إلى أحد وقد أخرجها عبد الرزاق وأحمد وابن أبي شيبة والترمذي وقال حديث حسن صحيح وابن حبان من حديث أبي هريرة مرفوعاً وأخرجه الطحاوي وابن حبان والبيهقي بزيادة « أو يشرب » .

٦ - وَعَنْ رَجُلٍ صَحِبَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « أَنْ تَغْتَسِلَ الْمَرْأَةُ بِفَضْلِ
الرَّجُلِ ، أَوْ الرَّجُلُ بِفَضْلِ الْمَرْأَةِ ، وَلِيُغْتَرِفَا جَمِيعاً » أَخْرَجَهُ
أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ ، وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ .

✦ وعن رجل صحب النبي ﷺ قال نهى رسول الله ﷺ أن تغتسل المرأة بفضل الرجل ✦ أي الماء الذي يفضل عن غسل الرجل ✦ أو الرجل بفضل المرأة ✦ مثله ✦ وليغترفا ✦ من الماء عند اغتسالها منه ✦ جميعاً أخرجها أبو داود والنسائي وإسناده صحيح ✦ إشارة إلى رد قول البيهقي حيث قال : إنه في معنى المرسل أو إلى قول ابن حزم حيث قال : إن أحد رواياته ضعيف . أما الأول وهو كونه في معنى المرسل فلأن إبهام

الصحابي لا يضر لأن الصحابة كلهم عدول عند المحدثين ، وأما الثاني فلأنه أراد ابن حزم بالضعيف داود بن عبد الله الأودي وهو ثقة وكأنه في البحر اغتر بقول ابن حزم فقال بعد ذكر الحديث : إن راويه ضعيف وأسنده إلى مجهول . وقال المصنف في فتح الباري : إن رجاله ثقات ولم نقف له على علة فهذا قال هنا : وهو صحيح نعم هو معارض بما يأتي من قوله في الحديث الآتي :

٧- وَعَنْ أَبِي عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَغْتَسِلُ بِفَضْلِ مَيْمُونَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا . أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ .

- وَالْأَصْحَابِ السُّنَنِ : اغْتَسَلَ بَعْضُ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي جَفْنَةٍ ، فَجَاءَ يَغْتَسِلُ مِنْهَا ، فَقَالَتْ : إِنِّي كُنْتُ جُنْبًا ، فَقَالَ « إِنَّ الْمَاءَ لَا يُجْنِبُ » وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ ، وَابْنُ خُرَيْمَةَ .

وعن ابن عباس   هو حيث أطلق بحر الأمة وحبها عبد الله بن عباس ولد قبل الهجرة بثلاث سنين . وشهرة إمامته في العلم ببركات الدعوة النبوية بالحكمة والفقہ في الدين والتأويل تغني عن التعريف به . كانت وفاته بالطائف سنة ثمان وستين في آخر أيام ابن الزبير بعد أن كف بصره   أن النبي   كان يغتسل بفضل ميمونة . أخرجه مسلم   من رواية عمرو بن دينار بلفظ قال : وعلمي - والذي يخطر على بالي أن أبا الشعثاء أخبرني . الحديث ، وأعله قوم بهذا التردد ولكنه قد ثبت عند الشيخين بلفظ   إن النبي   وميمونة كانا يغتسلان من إناء واحد ، ولا يخفى أنه لا تعارض لأنه يحتمل أنهما كانا يغرغان معاً فلا تعارض . نعم المعارض قوله :   ولأصحاب السنن   أي من حديث ابن عباس كما أخرجه البيهقي في السنن ونسبه إلى أبي داود   اغتسل

بعض أزواج النبي ﷺ في جفنة فجاء ﷺ أي النبي ﷺ ليغتسل منها فقالت له :
 إني كنت جنباً ﷺ أي وقد اغتسلت منها ﷺ فقال « إن الماء لا يجنب ﷺ في القاموس جنب
 أي كفرح وجنب أي ككرم ، فيجوز فتح النون وضمها هنا ، هذا إن جعلته من
 الثلاثي ويصح من أجنب بجنب وأما اجتنب فلم يأت بهذا المعنى وهو : إصابة الجنابة
 ﷺ وصححه الترمذي وابن خزيمة ﷺ ومعنى الحديث قد ورد من طرق سردها في الشرح
 وقد أفادت معارضة الحديث الماضي ، وأنه يجوز غسل الرجل بفضل المرأة ويقاس
 عليه العكس لمساواته له . وفي الأمرين خلاف والأظهر جواز الأمرين وأن النهي محمول
 على التنزيه .

٨- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « طُهُورُ إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ إِذَا وَلَغَ فِيهِ الْكَلْبُ
 أَنْ يَغْسِلَهُ سَبْعَ مَرَّاتٍ ، أَوْ لَاهُنَّ بِالتُّرَابِ » أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ . وَفِي
 لَفْظٍ لَهُ « فَلْيُرْقَهُ » ، وَلِلتِّرْمِذِيِّ « أَخْرَاهُنَّ ، أَوْ أُولَاهُنَّ »

ﷺ وعن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ « طهور ﷺ قال في الشرح الأظهر
 فيه ضم الطاء ويقال بفتحها لغتان ﷺ إناء أحدكم إذا ولغ فيه الكلب ﷺ في القاموس ولغ
 الكلب في الإناء وفي الشراب يبلغ كهب ويبلغ كورث ووجل شرب ما فيه بأطراف
 لسانه أو أدخل لسانه فيه فحركه ﷺ أن يغسله ﷺ أي الإناء ﷺ سبع مرات أو لاهن بالتراب
 أخرجه مسلم . وفي لفظ له فليرقه ﷺ أي الماء الذي ولغ فيه ﷺ وللترمذي أخراهن ﷺ أي
 السبع ﷺ أو أولاهن بالتراب ﷺ دل الحديث على أحكام أولها نجاسة فم الكلب من حيث
 الأمر بالغسل لما ولغ فيه ، والإراقة للماء وقوله : طهور إناء أحدكم فإنه لا غسل إلا من
 حدث أو نجس وليس هنا حدث فتعين النجس ، والإراقة لإضاعة مال فلو كان الماء
 طاهراً لما أمر بإضاعته إذ قد نهى عن إضاعة المال . وهو ظاهر في نجاسة نه وألحق به
 سائر بدنه قياساً عليه ، وذلك لأنه إذا ثبتت نجاسة لعابه ولعابه جزء من فمه إذ هو عرق
 فمه ، ففمه نجس إذ العرق جزء متحلب من البدن فكذلك بقية بدنه ، إلا أن من قال :

إن الأمر بالغسل ليس لنجاسة الكلب قال : يحتمل أن النجاسة في فمه ولعابه إذ هو محل استعماله للنجاسة بحسب الأغلب وعلق الحكم بالنظر إلى غالب أحواله من أكله النجاسات بفمه ، ومباشرته لها فلا يدل على نجاسة عينه . والقول بنجاسة عينه قول الجماهير . والخلاف لمالك وداود والزهرى ، وأدلة الأولين ماسمعت ، وأدلة غيرهم وهم القائلون : إن الأمر بالغسل للتعبد لا للنجاسة : لأنه لو كان للنجاسة لا كفى بما دون السبع إذ نجاسته لا تزيد على العذرة وأجيب عنه بأن أصل الحكم الذى هو الأمر بالغسل معقول المعنى ، ممكن التعليل أى بأنه للنجاسة ، والأصل فى الأحكام التعليل فيحمل على الأغلب والتعبد إنما هو فى العدد فقط كذا فى الشرح وهو مأخوذ من شرح العمدة . وقد حققنا فى حواشيه خلاف ما قرره من أغلبية تعليل الأحكام ، وطولنا هنالك الكلام . الحكم الثانى أنه دل الحديث على وجوب سبع غسلات للإناء وهو واضح ، ومن قال لا تجب السبع بل ولوغ الكلب كثيره من النجاسات والتسبيح ندب : استدل على ذلك بأن راوى الحديث وهو أبو هريرة قال : يغسل من ولوغه ثلاث مرات كما أخرجه الطحاوى والدارقطنى . وأجيب عن هذا بأن العمل بما رواه عن النبي ﷺ لا بما رآه وأفتى به ، وبأنه معارض بما روى عنه وأيضاً أنه أفتى بالغسل سبعاً وهى أرجح سنداً وترجح أيضاً بأنها توافق الرواية المرفوعة ، وبما روى عنه ﷺ أنه قال فى الكلب يبلغ فى الإناء « يغسل ثلاثاً أو خمسا أو سبعاً » قالوا : فالحديث دل على عدم تعيين السبع وأنه مخير ولا تخيير فى معين . وأجيب عنه بأنه حديث ضعيف لا تقوم به حجة . الحكم الثالث وجوب التريب للإناء لثبوته فى الحديث ، ثم الحديث يدل على تعيين التراب ، وأنه فى الغسلة الأولى . ومن أوجبه : قال : لا فرق بين أن يخلط الماء بالتراب حتى يتكدر ، أو يطرح الماء على التراب أو يطرح التراب على الماء وبعض من قال بإيجاب التسبيح قال : لا تجب غسلة التراب لعدم ثبوتها عنده . ورد بأنها قد ثبتت فى الرواية الصحيحة بلا ريب والزيادة من الثقة مقبولة . وأورد على رواية التراب بأنها قد اضطربت فيها الرواية فروى : أولاهن ، أو أخراهن ، أو إحداهن ، أو السابعة أو الثامنة والاضطراب قادح فيجب الاطراح لها . وأجيب عنه بأنه لا يكون الاضطراب قادحا إلا مع استواء الروايات وليس ذلك هنا كذلك فإن رواية أولاهن

أرجح لكثرة روايتها ، وبإخراج الشيخين لها وذلك من وجوه الترجيح عند التعارض .
وألفاظ الروايات التي عورضت بها أولاهن لا تقاومها . وبيان ذلك أن رواية أخرهن
متفردة لا توجد في شيء من كتب الحديث مسندة ، ورواية السابعة بالتراب اختلف
فيها فلا تقاوم رواية أولاهن بالتراب ، ورواية إحداهن بالحاء والذال المهملتين ليست
في الأمهات بل رواها البزار فعلى صحتها فهي مطلقة يجب حملها على المقيدة ورواية
أولاهن أو أخرهن بالتخيير إن كان ذلك من الراوى فهو شك منه فيرجع إلى الترجيح ،
ورواية أولاهن أرجح وإن كان من كلامه صلى الله عليه وسلم فهو تخيير منه صلى الله عليه وسلم ويرجع إلى
ترجيح أولاهن لثبوتها فقط عند الشيخين كما عرفت وقوله « إناء أحدكم » الإضافة ملغاة
هنا لأن حكم الطهارة والنجاسة لا يتوقف على ملكه الإناء . وكذا قوله (فليغسله)
لا يتوقف على أن يكون مالك الإناء هو الغاسل وقوله : وفي لفظ فليرقه هي من ألفاظ
رواية مسلم وهي أمر بإراقة الماء الذى ولغ فيه الكلب أو الطعام وهي من أقوى الأدلة
على النجاسة إذ المراق أم من يكون ماء أو طعاما فلو كان طاهراً لم يأمر بإراقته كما
عرفت إلا أنه نقل المصنف في فتح البارى : عدم صحة هذه اللفظة عن الحفاظ . وقال
ابن عبد البر : لم ينقلها أحداً من الحفاظ من أصحاب الأعمش وقال ابن منده : لا تعرف
عن النبي صلى الله عليه وسلم بوجه من الوجوه . نعم أهمل المصنف ذكر الغساة الثامنة وقد ثبت عند
مسلم « وعفروه الثامنة بالتراب » قال ابن دقيق العيد : إنه قال بها الحسن البصرى ولم
يقبل بها غيره ولعل المراد بذلك من المتقدمين . والحديث قوى فيها ومن لم يقل به احتاج
إلى تأويله بوجه فيه استكراه اه . قلت والوجه أى المستكره فى تأويله ذكره النووى
فقال : المراد اغسلوه سبعاً واحدة منهن بالتراب مع الماء فكأن التراب قائم مقام غسلة
فسميت ثامنة ومثله قال الدميرى فى شرح المنهاج ، وزاد أنه أطلق الغسل على التعفير
مجازاً . قلت : لا يخفى أن إهمال المصنف لذكرها وتأويل من قال : بإخراجها من
الحقيقة إلى المجاز كل ذلك محاماة على المذهب والحق مع الحسن البصرى . هذا وإن الأمر
بقتل الكلاب ثم النهى عنه وذكر ما يباح اتخاذه منها يأتى الكلام عليه فى باب الصيد
إن شاء الله تعالى .

٩- وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ - فِي الْهَرَّةِ - « إِنَّهَا لَيْسَتْ بِنَجَسٍ ، إِنَّمَا هِيَ مِنَ الطَّوَّافِينَ عَلَيْكُمْ » أَخْرَجَهُ الْأَرْبَعَةُ ، وَصَحَّحَهُ التُّرْمِذِيُّ وَابْنُ خُزَيْمَةَ .

﴿ وعن أبي قتادة ﴾ بفتح القاف فثناة فوقية بعد ، الألف دال مهملة اسمه في أكثر الأقوال الحارث بن ربيعي بكسر الراء فوحدة ساكنة فهملة مكسورة ومثناة تحتية مشددة الأنصاري فارس رسول الله ﷺ شهد أحداً وما بعدها وكانت وفاته سنة أربع وخمسين بالمدينة وقيل مات بالكوفة في خلافة أمير المؤمنين علي عليه السلام وشهد معه حروبه كلها ﴿ أن رسول الله ﷺ قال في الهرة ﴾ والحديث له سبب وهو أن أبا قتادة سكب له وضوء فجاءت هرة تشرب منه فأصغى لها الإناء حتى شربت فقيل له في ذلك فقال : قال رسول الله ﷺ ﴿ إنها ليست بنجس ﴾ أي فلا ينجس مالمسته ﴿ إنما هي من الطوافين ﴾ جمع طواف ﴿ عليكم ﴾ قال ابن الأثير الطائف الخادم الذي يخدمك برفق وعناية ، والطواف فعال منه شبهها بالخادم الذي يطوف على مولاه ويدور حوله أخذاً من قوله تعالى (طوافون عليكم .) وفي رواية مالك وأحمد وابن حبان والحاكم وغيرهم زيادة لفظ « والطوافات » جمع الأول مذكراً سالماً نظراً إلى ذكور الهر ، والثاني مؤنثاً سالماً نظراً إلى إناثها . فإن قلت : قد فات في جمع المذكر السالم شرط كونه يعقل وهو شرط لجمعه علماً وصفة . قلت لما نزل منزلة من يعقل بوصفه بصفته وهو الخادم أجراه مجراه في جمعه صفة . وفي التعايل إشارة إلى أنه تعالى لما جعلها بمنزلة الخادم في كثرة اتصالها بأهل المنزل وملابستها لهم ولما في منزلهم خفف تعالى على عباده بجعلها غير نجس رفعا للحرج ﴿ أخرجه الأربعة وصححه الترمذي وابن خزيمة ﴾ وصححه أيضاً البخاري والعقيلي والدارقطني . والحديث دليل على طهارة الهرة وسورها وإن باشرت نجسا وأنه لا تميد لطهارة فيها بزمان . وقيل لا يطهر فيها إلا بمضي زمان من ليلة أو يوم أو ساعة أو شربها الماء أو غيبتها حتى يحصل ظن بذلك أو بزوال عين النجاسة من فيها ، وهذا الأخير أوضح الأقوال لأنه مع بقاء عين النجاسة في فيها فالحكم بالنجاسة لتلك العين لالتمها فان زالت العين فقد حكم الشارع بأنها ليست بنجس .

١٠- وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : جَاءَ
أَعْرَابِيٌّ فَبَالَ فِي طَائِفَةِ الْمَسْجِدِ ، فَزَجَرَهُ النَّاسُ ، فَفَاهَهُمُ
النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَلَمَّا قَضَى بَوْلَهُ أَمَرَ النَّبِيُّ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِذُنُوبٍ مِنْ مَاءٍ ؛ فَأَهْرِيْقَ عَلَيْهِ ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

(وعن أنس بن مالك) هو أبو حمزة بالحاء المهملة والزاي الأنصاري النجاري
الخرجي خدام رسول الله ﷺ منذ قدم المدينة إلى وفاته ﷺ وقدم ﷺ المدينة
وهو ابن عشر سنين أو ثمان أو تسع . أقوال . سكن البصرة من خلافة عمر ليفقه الناس
وطال عمره إلى مائة وثلاث سنين وقيل أقل من ذلك قال ابن عبد البر : أصبح ماقيل
تسع وتسعون سنة . وهو آخر من مات بالبصرة من الصحابة سنة إحدى أو اثنتين أو ثلاث
وتسعين ﴿ قال جاء أعرابي ﴾ بفتح الهمزة نسبة إلى الأعراب وهم سكان البادية سواء
أكانوا عربا أو عجماء وقد ورد تسميته أنه ذو الحوبصرة اليماني وكان رجلا جافيا
﴿ فبال في طائفة المسجد ﴾ أي في ناحيته والطائفة القطعة من الشيء ﴿ فزجره الناس ﴾
بالزاي فجيم فراء أي نهروه وفي لفظ « فقام إليه الناس ليقعوا به » وفي أخرى « فقال
أصحاب رسول الله ﷺ : مه ، مه » ﴿ ففاههم رسول الله ﷺ ﴾ بقوله لهم « دعوه »
وفي لفظ « لا تزرموه »^(١) ﴿ فلما قضى بوله أمر النبي ﷺ بذنوب ﴾ بفتح الذال
المعجمة فنون آخره موحدة وهي الدلو الملائن ماء وقيل العظيمة ﴿ من ماء ﴾ تأكيد
والافتد أفاده لفظ الذنوب فهو من باب كتبت بيدي وفي رواية « سجلا » بفتح السين
المهملة وسكون الجيم وهو بمعنى الذنوب ﴿ فأهريق عليه ﴾ أصله فأريق عليه ثم أبدلت
الهاء من الهمزة فصار فهريق عليه وهو رواية ثم زيدت همزة أخرى بعد إبدال الأولى
فقيل فأهريق ﴿ متفق عليه ﴾ عند الشيخين كما عرفت . والحديث فيه دلالة على نجاسة
بول الأدي وهو إجماع ، وعلى أن الأرض إذا تنجست طهرت بالماء كسائر المتنجسات ،
وهل يهريء في طهارتها غير الماء ؟ قيل تطهرها الشمس والريح فإن تأثيرهما في إزالة

(١) أي لا تظمروا عليه بوله قال في النهاية : يقال زرم الذرع والبول إذا انقطعا .

النجاسة أعظم إزالة من الماء ، ولحديث « زكاة الأرض يبسها » ذكره ابن أبي شيبة ، وأجيب بأنه ذكره موقوفاً وليس من كلامه صلى الله عليه وسلم كما ذكر عبد الرزاق حديث أبي قلابة موقوفاً عليه يلفظ « جفوف الأرض طهورها » فلا تقوم بهما حجة . والحديث ظاهر في أن صب الماء يطهر الأرض رخوة كانت أو صلبة ، وقيل لا بد من غسل الصلبة كغيرها من المتنجسات ، وأرض مسجده صلى الله عليه وسلم كانت رخوة فكفى فيها الصب . وكذلك الحديث ظاهر في أنه لا تتوقف الطهارة على نضوب الماء لأنه صلى الله عليه وسلم لم يشترط في الصب على بول الأعرابي شيئاً وهو الذي اختاره المهدي في البحر . وفي أنه لا يشترط حفرها وإلقاء التراب . وقيل : إذا كانت صلبة فلا بد من حفرها وإلقاء التراب لأن الماء لم يعم أعلاها وأسفلها ولأنه ورد في بعض طرق الحديث أنه قال صلى الله عليه وسلم « خذوا ما بال عليه من التراب وألقوه وأهريقوا على مكانه ماء » قال المصنف في التلخيص له إسنادان موصولان أحدهما عن ابن مسعود والآخر عن واثلة بن الأسقع وفيهما مقال ولو ثبتت هذه الزيادة لبطل قول من قال : إن أرض مسجده صلى الله عليه وسلم رخوة فإنه يقول لا يحفر ويلقى التراب إلا من الأرض الصلبة ، وفي الحديث فوائد منها احترام المساجد فإنه صلى الله عليه وسلم لما فرغ الأعرابي من بوله دعاه ثم قال له « إن هذه المساجد لا تصلح لشيء من هذا البول ولا القدر إنما هي لذكر الله عز وجل وقراءة القرآن » ولأن الصحابة لما تبادروا إلى الإنكار أقرهم صلى الله عليه وسلم وإنما أمرهم بالرفق كما في رواية الجماعة للحديث إلا مسلماً - أنه قال « إنما بعثتم ميسرين ولم تبعثوا معسرين » ولو كان الإنكار غير جائز لقال لهم : إنه لم يأت الأعرابي ما يوجب نهيكم له ، ومنها الرفق بالجاهل وعدم التعنيف . ومنها حسن خلقه صلى الله عليه وسلم ولطفه بالمتعلم ومنها أن الإبعاد عند قضاء الحاجة إنما هو لمن يريد الغائط لا البول فإنه كان عرف العرب عدم ذلك وأقره الشارع . وقد بال صلى الله عليه وسلم وجعل رجلاً عند عقبه يستره ، ومنها دفع أعظم المضرتين بأخفهما لأنه وقطع عليه بوله لأضر به وكان يحصل من تقويمه من محله مع ما قد حصل من تنجيس المسجد تنجيس بدنه وثيابه ومواضع من المسجد غير الذي قد وقع فيه البول أولاً

١١ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « أُحِلَّتْ لَنَا مَيْتَتَانِ وَدَمَانٍ . فَأَمَّا الْمَيْتَتَانِ : فَالْجَرَادُ وَالْحُوتُ ، وَأَمَّا الدَّمَانِ : فَالطَّحَالُ وَالْكَبِدُ » أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ ، وَابْنُ مَاجَةَ ، وَفِيهِ ضَعْفٌ .

﴿ وعن ابن عمر رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ أحلت لنا ميتتان ﴾ أي بعد تحريمها الذي دلت عليه الآيات . ﴿ ودمان ﴾ كذلك ﴿ فأما الميتتان فالجراد ﴾ أي ميتته ﴿ والحوت ﴾ أي ميتته ﴿ وأما الدمان فالطحال ﴾ بزنة كتاب ﴿ والكبد أخرجه أحمد وابن ماجه وفيه ضعف ﴾ لأنه رواه عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن ابن عمر قال أحمد : حديثه منكر وصح أنه موقوف كما قال أبو زرعة وأبو حاتم وإذا ثبت أنه موقوف فله حكم المرفوع لأن قول الصحابي : أحل لنا كذا ، وحرم علينا كذا . مثل قوله أمرنا ، ونهينا فيتم به الاحتجاج . ويدل على حل ميتة الجراد على أي حال وجدت فلا يعتبر في الجراد شيء سواء مات حتف أنفه أو بسبب . والحديث حجة على من اشترط موتها بسبب عادي ، أو بقطع رأسها وإلا حرمت . وكذلك يدل على حل ميتة الحوت على أي صفة وجد طافياً كان أو غيره لهذا الحديث ، وحديث « الحل ميتته » وقيل : لا يحل منه إلا ما كان موته بسبب آدمي أو جزر الماء أو قذفه أو نضوبه ولا يحل الطافي لحديث « ما ألقاه البحر أو جزر عنه فكلوا ، وما مات فيه فطفا فلا تأكلوه » أخرجه أحمد وأبو داود من حديث جابر وهو خاص فيخص به عموم الحديثين . وأجيب عنه : بأنه حديث ضعيف باتفاق أئمة الحديث . قال النووي : حديث جابر لا يجوز الاحتجاج به لو لم يعارضه شيء كيف وهو معارضاه فلا يخلص به العام ولأنه ﷺ أكل من العنبرة التي قذفها البحر لأصحاب السرية ولم يسأل بأي سبب كان موتها كما هو معروف في كتب الحديث والسير . والكبد حلال بالإجماع ، وكذلك مثلها الطحال فإنه حلال إلا أنه في البحر قال : يكره لحديث علي رضي الله عنه : إنه لقمة الشيطان . أي إنه يسر بأكله إلا أنه حديث لا يعرف من أخرجه .

١٢- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 « إِذَا وَقَعَ الذُّبَابُ فِي شَرَابٍ أَحَدِكُمْ فَلْيَغْمِسْهُ ، ثُمَّ لِيَنْزِعْهُ ،
 فَإِنِ فِي أَحَدِ جَنَاحَيْهِ دَاءٌ ، وَفِي الْآخَرِ شِفَاءٌ » أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ
 وَأَبُو دَاوُدَ ، وَزَادَ « وَإِنَّهُ يَتَّقِي بِجَنَاحِهِ الَّذِي فِيهِ الدَّاءُ »

﴿ وعن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ « إذا وقع الذباب في شراب أحدكم ﴾
 وهو كما أسلفناه من أن الإضافة ملغاة كما في قوله « إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم »
 وفي لفظ « في طعام أحدكم » ﴿ فليغمسه ﴾ زاد في رواية البخاري : كله تأكيداً وفي
 لفظ أبي داود « فامقلوه » وفي لفظ ابن السكن « فليمقله » ﴿ ثم لينزعه ﴾ . فيه
 أنه يمهل في نزعه بعد غمسه ﴿ فإن في أحد جناحيه داء وفي الآخر شفاء ﴾ هذا تعليل
 للأمر بغمسه . ولفظ البخاري « ثم ليطرحه فإن في أحد جناحيه شفاء وفي الآخر داء
 وفي لفظ : سما (١) ﴿ أخرجه البخاري وأبو داود وزاد : وإنه يتقى بجناحه الذي فيه

(١) نقل لك في هذا الموضوع ما كتبه الطبيب محمد توفيق صدق العالم المتدين في كتابه سنن الكائنات
 (ص ١٦٢ ج ١) قال رحمه الله رحمة واسعة .

(لا يخفى أن من عادة الذباب أن يجتمع على القاذورات والنجاسات ثم ينتقل منها إلى طعام الإنسان أو يسقط
 في شرابه ، أو يقف فوق عينيه وبذلك تنتقل جراثيم الأمراض إلى الانسان وتنتشر بين أفراد هذا النوع .
 ومن أمثلة ذلك وقوفه على عين المصابين بالرمم الصيدي ثم انتقاله إلى العين السليمة فتصاب بهذا الرمد ، ومن
 أسباب انتشار الحمى التيفودية بشكل وبائي وقوف الذباب على البراز مثلاً إذا لم يدفن في الأرض دفناً جيداً
 فيتلوث الذباب بميكروب التيفود وبعد ذلك يقف على الحبز مثلاً ومثل التيفود الهیضة (الكوليرا) والدوسنتاريا

ومن الذباب ما يلدغ بعض الحيوانات المصابة بالجمرة الخبيثة ثم يأتي إلى الانسان فيلقمه بها ومنه ما ينتقل
 يلدغه مرض النوم وغيره من شخص لآخر ويقال : إن البلغرا تنتقل أيضاً بلدغ بعض أنواعه كما سبق . ومن
 المحقق أن حمى ثلاثة الأيام وسبعة الأيام والحمى البسيطة المستمرة في الهند كلها تنتقل بلدغه وحمى ثلاثة
 الأيام هذه تسمى أيضاً بابا تسمى وسبب ذلك من اسم الذباب الذي يحدثها

وميكروب هذه الحميات وراء المجهر على ما يظهر ، ومن مضار الذباب أيضاً أنه قد يضع بيضة في الجروح
 أو في الأذان أو في تجاريف الأنف فيفقس هذا البيض ويخرج منه النغف (وهو ما يسمى الآن باليرقات ويشبه
 الود) وهذه الديدان تأكل من جسم الانسان وتحدث فيه التهاباً شديداً وإذا أصابت جروح آلتها إيلا ما
 شديداً ويحصل بسببها أيضاً التهاب الجرح وحمى وتعوق بره الجرح مدة مديدة حتى إن الجرح لا يشفى إلا إذا
 خلص منها . ومن أنواع هذه الديدان ما يأكل جثة الموتى .

الداء ۞ وعند أحمد وابن ماجه « إنه يقدم السم ، ويؤخر الشفاء » والحديث دليل ظاهر على جواز قتله دفعاً لضرره . وأنه يطرح ولا يؤكل . وأن الذباب إذا مات في مائع فإنه لا ينجسه لأنه ﷺ أمر بغمسه ومعلوم أنه يموت من ذلك ولا سيما إذا كان الطعام حاراً فلو كان ينجسه لكان أمراً بإفساد الطعام وهو ﷺ إنما أمر باصلاحه ثم عدى هذا الحكم إلى كل ما لا نفس له سائلة كالنحلة والزنبور والعنكبوت وأشباه ذلك

وقد قرر أطباء الانكليز أن من أعظم أسباب انتشار الحمى التيفودية بين الجنود في حرب الترنسفال (من سنة ١٨٩٩ - ١٩٠٢) كان الذباب وساعده في ذلك الريح تنقل الأتربة الملوثة بالبراز إلى طعام الجنود فلذا يجب إزالة جميع القاذورات من حول الانسان ودفن المواد البرازية ونحوها دفناً جيداً أو إبادةها بأية طريقة بحيث نأمن وقوف الذباب عليها وانتقاله إلينا ، وأحسن الطرق حرق القاذورات أو وضع الفنيك أو الفورمالين عليها .

وقد قال الشيخ ناصر الدين الآلباني :

ومع ذلك فإن النفس تزداد إيماناً حين ترى الحديث الصحيح يوافق العلم الصحيح ولذلك فلا يخلو من فائدة إن إنقل إلى القراء خلاصة محاضرة ألقاها أحد الأطباء في جمعية الهداية الإسلامية بمصر حول هذا الحديث قال :

« ويقع الذباب على المواد القذرة المملوءة بالجراثيم التي تنشأ منها الأمراض المختلفة فينقل بعضها بأطرافه ويأكل بعضها فيتكون في جسمه من ذلك مادة سامة يسميها علماء الطب بـ « مبيد البيكتريا » وهي تقتل كثيراً من جراثيم الأمراض ولا يمكن لتلك الجراثيم أن تبقى حية أو يكون لها تأثير في جسم الإنسان في حال وجود مبيد البيكتريا إلى ناحيته وعلى هذا فإذا سقط الذباب في شراب أو طعام وأتى الجراثيم العالقة بأطرافه في ذلك الشراب فإن أقرب مبيد لتلك الجراثيم حناحيه فإذا كان هناك داء فدواؤه قريب منه وغمس الذباب كاه وطرحه كاف لقتل الجراثيم التي كانت عالقة وكاف في إبطال عملها . »

نقول ذلك على افتراض أن الطب الحديث لم يشهد لهذا الحديث بالصحة وقد اختلفت آراء الأطباء حوله وقرأت مقالات كثيرة في مجالات مختلفة كل يؤيد ما ذهب إليه تأييداً أو رداً ونحن لصفقتنا مؤمنين بصحة الحديث وإن النبي صلى الله عليه وسلم (ما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحى يوحى) لا يهمننا كثيراً ثبوت الحديث من وجهة نظر الطب لأن الحديث برهان قائم في نفسه لا يحتاج إلى دعم خارجي . فوجب عليهم الإيمان به إن كانوا مسلمين وإلا فالتوقف إذا كانوا من غيرهم إن كانوا عقلاء علماء لأن العلم الصحيح يهدى أن عدم العلم بالشئ لا يستلزم العلم بعدمه .

إذ الحكم يعم بعموم علته ، وينتفى بانتفاء سببه فلما كان سبب التنجيس هو الدم المحتقن في الحيوان بموته وكان ذلك مفقوداً فيما لا دم له سائل انتفى الحكم بالتنجيس لا انتفاء علته . والأمر بغمسه ليخرج الشفاء منه كما خرج الداء منه وقد علم أن في الذباب قوة سمية كما يدل عليها الورم والحكة الحاصلة من لسعه وهي بمنزلة السلاح فإذا وقع فيما يؤذيه اتقاه بسلاحه كما قال صلى الله عليه وسلم « فإنه يتقى بجناحه الذي فيه الداء » أمر صلى الله عليه وسلم أن تقابل تلك السمية بما أودعه الله سبحانه وتعالى فيه من الشفاء في جناحه الآخر بغمسه كله فتقابل المادة السمية المادة النافعة فيزول ضررها وقد ذكر غير واحد من الأطباء أن لسعة العقرب والزنبور إذا ذلك موضعها بالذباب نفع منه نفعاً بيناً ويسكنها وما ذلك إلا للمادة التي فيه من الشفاء .

١٣ - وَعَنْ أَبِي وَاقِدِ اللَّيْثِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « مَا قُطِعَ مِنَ الْبَهِيمَةِ - وَهِيَ حَيَّةٌ - فَهُوَ مَيِّتٌ ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ ، وَحَسَنَهُ ، وَاللَّفْظُ لَهُ

﴿ وعن أبي واقد ﴾ بقاف مكسورة ودال مهملة اسمه الحارث بن عوف من أقوال . قيل : إنه شهد بدرأ وقيل إنه من مسلمة الفتح والأول أصح مات سنة ثمان أو خمس وستين بمكة ﴿ الليثي ﴾ بمثناة تحتية فثلاثة نسبة إلى ليث لأنه من بني عامر ابن ليث ﴿ قال : قال رسول الله ﷺ ما قطع من البهيمة ﴾ في القاموس البهيمة كل ذات أربع قوائم ولو في الماء وكل حي لا يميز ، والبهيمة أولاد الضأن والمعز ولعل المراد هنا الأخير أو الأول لما يأتي بيانه إن شاء الله تعالى ﴿ وهي حية فهو ﴾ أي المقطوع ﴿ ميت . أخرجه أبو داود والترمذي وحسنه واللفظ له ﴾ أي قال إنه حسن وقد عرف معنى الحسن في تعريف الصحيح فيما سلف واللفظ للترمذي . والحديث قد روى من أربع طرق عن أربعة من الصحابة ، عن أبي سعيد ، وأبي واقد وابن عمر ، وتميم الداري وحديث أبي واقد هذا رواه أيضاً أحمد والحاكم بلفظ « قدم رسول الله ﷺ المدينة وبها ناس يعمدون إلى أليات الغنم وأسنة الإبل فقال « ما قطع من البهيمة وهي حية فهو ميت »

والحديث دليل على أن ما قطع من البهيمة وهي حية فهو ميت . وسبب الحديث دال على أنه أريد بالبهيمة ذات الأربع وهو المعنى الأول لذكره الإبل فيه لا المعنى الأخير الذي ذكره القاموس لكنه مخصوص بما أبين من السمك ولو كانت ذات أربع ، أو يراد به المعنى الأوسط وهو كل حي لا يميز فيخص منه الجراد والسمك وما أبين مما لادم له . وقد أفاد قوله « فهو ميت » أنه لا بد أن يحل المقطوع الحياة لأن الميت هو ما من شأنه أن يكون حياً .

باب الآنية

الآنية : جمع إناء وهو معروف . وإنما بوب لها لأن الشارع قد نهى عن بعضها فقد تعلق بها أحكام .

١٤ - عَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، قَالَ :
 أَلَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « لَا تَشْرَبُوا فِي آنِيَةِ
 الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ ، وَلَا تَأْكُلُوا فِي صِحَافِهِمَا ، فَإِنَّهَا لَهُمْ فِي
 الدُّنْيَا ، وَلَكُمْ فِي الآخِرَةِ » مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

عن حذيفة بن أي أروى أو أذكر كما سلف . وحذيفة بضم الحاء المهملة فذال معجمة فثناة تحتية ساكنة ففاء هو أبو عبد الله حذيفة بن اليمان بفتح المثناة التحتية وتخفيف الميم آخره نون . وحذيفة وأبوه صحابيان جليلان شهدا أحدا وحذيفة صاحب سر رسول الله ﷺ روى عنه جماعة من الصحابة والتابعين ومات بالمداين سنة خمس أو ست وثلاثين بعد قتل عثمان بأربعين ليلة قال : قال رسول الله ﷺ لا تشربوا في آنية الذهب والفضة ولا تأكلوا في صحافهما بجمع صحفة قال الكشاف والكسائي الصحفة هي ما تشبع الحمسة فإنها بفتح أي آنية الذهب والفضة وصحافهما بفتح أي للمشركين وإن لم يذكروا فهم معلومون في الدنيا بفتح إخبار عما هم عليه لا إخبار بفتحها لهم بفتح ولكم في الآخرة . متفق عليه بين الشيخين . الحديث دليل على تجريم

الأكل والشرب في آنية الذهب والفضة وصحافهما سواء كان الإناء خالصاً ذهباً أو مخلوطاً بالفضة إذ هو مما يشمل أنه إناء ذهب وفضة ، قال النووي : إنه انعقد الإجماع على تحريم الأكل والشرب فيهما . واختلف في العلة فقيل : للخيلاء وقيل : بل لكونه ذهباً وفضة . واختلفوا في الإناء المطلي بهما هل يلحق بهما في التحريم أم لا ؟ فقيل : إن كان يمكن فصلهما حرم إجماعاً لأنه مستعمل للذهب والفضة ، وإن كان لا يمكن فصلهما لا يحرم . وأما الإناء المصنوب بهما فإنه يجوز الأكل والشرب فيه إجماعاً . وهذا في الأكل والشرب فيما ذكر لا خلاف فيه فأما غيرهما من سائر الاستعمالات ففيه الخلاف ، قيل لا يحرم لأن النص لم يرد إلا في الأكل والشرب ، وقيل يحرم سائر الاستعمالات إجماعاً ، ونازع في الأخير بعض المتأخرين وقال : النص ورد في الأكل والشرب لا غير وإلحاق سائر الاستعمالات بهما قياساً لا تتم فيه شرائط القياس . والحق ما ذهب إليه القائل بعدم تحريم غير الأكل والشرب فيهما إذ هو الثابت بالنص ودعوى الإجماع غير صحيحة . وهذا من شوئم تبديل اللفظ النبوي بغيره فإنه ورد بتحريم الأكل والشرب فقط ، فعدلوا عن عبارته إلى الاستعمال وهجروا العبارة النبوية وجاءوا بلفظ عام من تلقاء أنفسهم ، ولها نظائر في عباراتهم ولهذا ذكر المصنف هذا الحديث هنا لإفادة تحريم الوضوء في آنية الذهب والفضة لأنه استعمال لهما على مذهبه في تحريم ذلك وإلا فباب هذا الحديث باب الأطعمة والأشربة . ثم دل يالحق بالذهب والفضة نفائس الأحجار كالياقوت والجواهر فيه خلاف والأظهر عدم إلحاقه وجوازه على أصل الإباحة لعدم الدليل الناقل عنها .

١٥ - وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « الَّذِي يَشْرَبُ فِي إِنَاءِ الْفِضَّةِ إِنَّمَا يُجْرَجُ فِي بَطْنِهِ نَارَ جَهَنَّمَ » مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ؛

(وعن أم سلمة هي أم المؤمنين زوج النبي ﷺ اسمها هند بنت أبي أمية كانت تحت أبي سلمة بن عبد الأسد هاجرت إلى أرض الحبشة مع زوجها وتوفى عنها في المدينة

بعد عودتهما من الحبشة وتزوجها النبي ﷺ في المدينة سنة أربع من الهجرة وتوفيت سنة تسع وخمسين وقيل : اثنتين وستين ودفنت بالبقيع وعمرها أربع وثمانون سنة ﴿ قالت : قال رسول الله ﷺ « الذي يشرب في إناء الفضة » ﴾ هكذا عند الشيخين وانفرد مسلم في رواية أخرى بقوله « في إناء الفضة والذهب » ﴿ إنما يجرجر ﴾ بضم المثناة التحتية وجيم فراء وجيم مكسورة . والجرجرة صوت وقوع الماء في الجوف ، وصوت البعير عند الجرة . جعل الشرب والجرع جرجرة ﴿ في بطنه نار جهنم ﴾ متفق عليه ﴿ بين الشيخين قال الزمخشري : يروي برفع النار أي على أنها فاعل مجازاً وإلا فنار جهنم على الحقيقة لا تجرجر في بطنه إنما جعل جرع الانسان للماء في هذه الأواني المنهى عنها واستحقاق العقاب على استعمالها كجرجرة نار جهنم في جوفه مجازاً هكذا على رواية الرفع . وذكر الفعل يعني يجرجر وإن كان فاعله النار وهي مؤنثة للفصل بينها وبين فعلها ولأن تأنيثها غير حقيقي والأكثر على نصب نار جهنم ، وفاعل الجرجرة هو الشارب والنار مفعوله والمعنى كأنما يجرع نار جهنم من باب (إنما يأكلون في بطونهم نارا) قال النووي : والنصب هو الصحيح المشهور الذي عليه الشارحون وأهل العرف واللغة وجزم به الأزهرى . وجهنم عجمية لا تنصرف للتأنيث والعلمية إذ هي علم لطبقة من طبقات النار (أعاذنا الله منها) سميت بذلك لبعدها قعرها وقيل لغلظ أمرها في العذاب والحديث يدل على ما دل عليه حديث حذيفة الأول .

١٦ - وَعَنْ أَبِي عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « إِذَا دُبِغَ الْإِهَابُ فَقَدْ طَهُرَ » أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ .

- وَعِنْدَ الْأَرْبَعَةِ « أَيُّمَا إِهَابٍ دُبِغَ » .

﴿ وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « إذا دبغ الإهاب ﴾ بزنة كتاب هو الجلد . أو ما لم يدبغ كما في القاموس ومثله في النهاية ﴿ فقد طهر ﴾ بفتح الطاء والهاء ويجوز ضمها كما يفيد القاموس ﴿ أخرجه مسلم ﴾

بهذا اللفظ ﴿ وعند الأربعة ﴾ وهم أهل السنن ﴿ أيما إهاب ديبغ ﴾ تمامه « فقد طهر »
والحديث أخرجه الحمسة إنما اختلف لفظه وقد روى بالفاظ وذكر له سبب وهو
أنه صلى الله عليه وسلم مر بشاة ميتة ليمونة فقال « ألا استمتعتم بإهابها فإن دباغ الأديم طهور »
وروى البخاري من حديث سودة قالت « ماتت لنا شاة فدبغنا مسكها^(١) ثم مازلنا
ننتبذ فيه حتى صار شناً^(٢) » والحديث دليل على أن الدباغ مطهر لجلد ميتة كل حيوان
كما يفيد عموم كلمة أيما ، وأنه يطهر باطنه وظاهره . وفي المسئلة سبعة أقوال الأول
أن الدباغ يطهر جلد الميتة باطنه وظاهره ولا يخص منه شيء عملاً بظاهر حديث ابن
عباس وما في معناه وهذا مروى عن علي عليه السلام وابن مسعود . الثاني من الأقوال
أنه لا يطهر الدباغ شيئاً وهو مذهب جماهير الهادوية ويروى عن جماعة من الصحابة
مستدلين بحديث الشافعي الذي أخرجه أحمد والبخاري في تاريخه والأربعة والدارقطني
والبيهقي وابن حبان عن عبد الله بن عكيم قال « أتانا كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل موته
ألا تنتفعوا من الميتة بإهاب ولا عصب » وفي رواية الشافعي وأحمد وأبي داود : قبل
موته بشهر وفي رواية بشهر أو شهرين . قال الترمذي حسن وكان أحمد يذهب إليه
ويقول هذا آخر الأمرين ثم تركه قالوا : أي الهادوية وهذا الحديث ناسخ لحديث ابن
عباس لدلالته على تحريم الانتفاع من الميتة بإهابها وعصبها . وأجيب عنه بأجوبة الأول
أنه حديث مضطرب في سنده فإنه روى تارة عن كتاب النبي صلى الله عليه وسلم وتارة عن مشايخ
من جهينة عن قرأ كتاب النبي صلى الله عليه وسلم ومضطرب أيضاً في متنه فروى من غير تقييد في
رواية الأكثر وروى بالتقييد بشهر أو شهرين أو أربعين يوماً أو ثلاثة أيام . ثم إنه معل
أيضاً بالإرسال فإنه لم يسمعه عبد الله بن عكيم منه صلى الله عليه وسلم ومعل بالانقطاع لأنه لم
يسمعه عبد الرحمن بن أبي ليلى من ابن عكيم ولذلك ترك أحمد بن حنبل القول به
آخرًا ، وكان يذهب إليه أولاً كما قال عنه الترمذي . وثانياً بأنه لا يقوى على النسخ لأن

(١) المسك بفتح فسكون الجلد .

(٢) والشن : بالفتح القرية .

حديث الدباغ أصح فإنه مما اتفق عليه الشيخان . وأخرج مسلم وروى من طرق متعددة في معناه عدة أحاديث عن جماعة من الصحابة فعن ابن عباس حديثان وعن أم سلمة ثلاثة وعن أنس حديثان وعن سلمة ابن المحبق وعائشة والمغيرة وأبي أمامة وابن مسعود ، ولأن الناسخ لا بد من تحقيق تأخره ولا دليل على تأخر حديث ابن عكيم ورواية التاريخ فيه بشهر أو شهرين معلة فلا تقوم بها حجة على النسخ على أنها ولو كانت رواية التاريخ صحيحة ما دلت على أنه آخر الأمرين جزماً ولا يقال فإذا لم يتم النسخ تعارض الحديثان حديث عبد الله بن عكيم وحديث ابن عباس ومن معه ومع التعارض يرجع إلى الترجيح أو الوقف : لأننا نقول لا تعارض إلا مع الاستواء وهو مفقود كما عرفت من صحة حديث ابن عباس وكثرة من معه من الرواة وعدم ذلك في حديث ابن عكيم : وثالثاً بأن الإهاب كما عرفت عن القاموس والنهاية اسم لما لم يدبغ في أحد القولين . وقال النضر بن شميل الإهاب لما لم يدبغ وبعد الدبغ يقال له شن وقربة ، وبه جزم الجوهري . قيل فلما احتتم الأمرين وورد الحديثان في صورة المتعارضين جمعنا بينهما بأنه نهى عن الانتفاع بالاهاب ما لم يدبغ فإذا دبغ لم يسم إهاباً فلا يدخل تحت النهى وهو حسن . الثالث يطهر جلد ميتة المأكول لا غيره لكن يردّه عموم « أيما إهاب » . الرابع يطهر الجميع إلا الخنزير فإنه لا جسد له وهو مذهب أبي حنيفة . الخامس يطهر إلا الخنزير لكن لا لكونه لا جلد له بل لكونه رجساً لقوله تعالى (فإنه رجس) والضمير للخنزير فقد حكم برجسيته كله والكلب مقيس عليه بجماع النجاسة وهو قول الشافعي . السادس يطهر الجميع لكن ظاهره دون باطنه فيستعمل في اليابسات دون المائعات ويصلى عليه ولا يصلى فيه وهو مروى عن مالك جمعاً منه بين الأحاديث لما تعارضت . السابع ينتفع بجلود الميتة وإن لم تدبغ ظاهراً وباطناً لما أخرجه البخاري من رواية ابن عباس أنه ^{صلى الله عليه وسلم} مر بشاة ميتة فقال « هلا انتفعتم بإهابها قالوا : إنها ميتة قال إنما حرم أكلها » وهو رأى الزهري وأجيب عنه بأنه مطلق قيده أحاديث الدباغ التي سلفت .

١٧- وَعَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْمُحَبِّبِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « دَبَاغُ جُلُودِ الْمَيْتَةِ طُهورُهَا » صَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ .

﴿ وعن سلمة بن المحبق رضي الله عنه ﴾ هو بضم الميم وفتح الحاء المهملة وتشديد الموحدة المكسورة ، والقاف ، وسلمة صحابي يعد في البصريين روى عنه ابنه سنان ، ولسنان أيضاً صحبة ﴿ قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « دباغ جلود الميتة طهورها » صححه ابن حبان ﴾ أى أخرجه وصححه : وقد أخرج غير ابن حبان هذا الحديث لكن بالفاظ عند أحمد وأبي داود والنسائي والبيهقي عن سلمة بلفظ « دباغ الأديم ذكاته » وفي لفظ « دباغها ذكاتها » وفي آخر « دباغها طهورها » وفي لفظ « ذكاتها دباغها » وفي لفظ آخر « ذكاة الأديم دباغه » وفي الباب أحاديث بمعناه وهو يدل على ما دل عليه حديث ابن عباس . وفي تشبيهه الدباغ بالذكاة إعلام بأن الدباغ فى التطهير بمنزلة تذكية الشاة فى الإحلال لأن الذبح يطهرها ويحل أكلها .

١٨- وَعَنْ مَيْمُونَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، قَالَتْ : مَرَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِشَاةٍ يَجْرُونَهَا ، فَقَالَ « لَوْ أَخَذْتُمْ إِهَابَهَا؟ » فَقَالُوا : إِنَّهَا مَيْتَةٌ ، فَقَالَ « يُطَهَّرُهَا الْمَاءُ وَالْقَرَضُ » أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ

﴿ وعن ميمونة ﴾ هى أم المؤمنين ميمونة بنت الحارث الهلالية كان اسمها برة فسمها رسول الله ﷺ ميمونة ، تزوجها ﷺ فى شهر ذى القعدة سنة سبع فى عمرة القضية وكانت وفاتها سنة إحدى وستين وقيل إحدى وخمسين وقيل : ست وستين وقيل : غير ذلك وهى خالة ابن عباس ولم يتزوج ﷺ بعدها ﴿ قالت مر رسول الله ﷺ بشاة يجرونها فقال « لو أخذتم إهابها فقالوا إنها ميتة فقال : يطهرها الماء والقرظ »

أخرجه أبو داود والنسائي ﴿ وفي لفظ عند الدارقطني عن ابن عباس « أليس في الماء والقرظ ما يطهرها » وأما رواية « أليس في الشث^(١) والقرظ ما يطهرها » فقال النووي : إنه بهذا اللفظ باطل لا أصل له وقال في شرح مسلم : يجوز الدباغ بكل شيء ينشف فضلات الجلد ويطيبه ويمنع من ورود الفساد عليه كالشث والقرظ وقشور الرمان وغير ذلك من الأدوية الطاهرة ولا يحصل بالشمس إلا عند الحنفية ولا بالتراب والرماد والملح على الأصح .

١٩- وَعَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ الْخُسَيْنِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ :
قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّا بِأَرْضِ قَوْمٍ أَهْلِ كِتَابٍ ، أَفَنَأْكُلُ
فِي آنِيَتِهِمْ ؟ قَالَ « لَا تَأْكُلُوا فِيهَا ، إِلَّا أَنْ لَا تَجِدُوا غَيْرَهَا ،
فَاغْسِلُوهَا ، وَكُلُوا فِيهَا » مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

﴿ وعن أبي ثعلبة ﴾ بفتح المثناة بعدها عين مهملة ساكنة فلام مفتوحة فوحدة
﴿ الخسني رضي الله عنه ﴾ بضم الخاء المعجمة فشين معجمة مفتوحة فنون نسبة إلى
خسبن بن النمر من قضاة حذفت ياءه عند النسبة واسمه جرهم بضم الجيم بعدها راء
ساكنة فهاء مضمومة ابن ناشب بالنون وبعد الألف شين معجمة آخره موحدة ، اشهر
بلقبه . بايع النبي ﷺ بيعة الرضوان وضرب له بسهم يوم خيبر وأرسله إلى قومه فأسلموا
نزل بالشام ومات بها سنة خمس وسبعين . وقيل غير ذلك ﴿ قال قلت يا رسول الله :
إنا بأرض قوم أهل كتاب أفأكل في آنيتهم ؟ قال . « لا تأكلوا فيها إلا ألا تجدوا غيرها
فاغسلوها وكلوا فيها » متفق عليه ﴾ بين الشيخين . استدل به على نجاسة آنية أهل الكتاب

(١) نقل ابن حجر في تلخيص الحبير عن النووي في شرح المهذب أنه قال : ليس لشث ذكر في الحديث وإنما هو من كلام الشافعي رعل هو بالباء الموحدة أو بالثالثة جزم بالأول الأزهرى قال وهو من الجواهر التي جعلها الله في الأرض تشبه الزاج وجزم غيره أنه بالثالثة قال الجوهري : إنه نبت طيب الرائحة مر الطم يدبغ به .

وهل هو لنجاسة رطوبتهم أو لجواز أكلهم الخنزير وشربهم الخمر أو للكراهة؟ ذهب إلى الأول القائلون بنجاسة رطوبة الكفار وهم الهادوية والقاسمية، واستدلوا أيضاً بظاهر قوله تعالى (إنما المشركون نجس) والكتابي يسمى مشركاً إذ قد قالوا: المسيح ابن الله، وعزير بن الله. وذهب غيرهم من أهل البيت كالموئيد بالله وغيره وكذلك الشافعي إلى طهارة رطوبتهم وهو الحق لقوله تعالى (وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم) ولأنه صلى الله عليه وسلم توضأ من مزادة مشرقة، ولحديث جابر عند أحمد وأبي داود «كنا نغزو مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فنصيب من آنية المشركين، وأسقيتهم ولا يعيب ذلك علينا» وأجيب بأن هذا كان بعد الاستيلاء ولا كلام فيه. قلنا في غيره من الأدلة غنية عنه. فمنها ما أخرجه أحمد من حديث أنس «أنه صلى الله عليه وسلم دعا يهودى إلى خبز شعير وإهالة سنخة فأكل منها» بفتح السين وفتح النون المعجمة فحاء معجمة مفتوحة أى متغيرة. قال في البحر: لو حرمت رطوبتهم لا ستفاض بين الصحابة نقل توقيهم لها لقللة المسلمين حينئذ مع كثرة استعمالهم التى لا يخلو منها ملبوس ومطعموم. والعادة فى مثل ذلك تقضى بالاستفاضة. قال: وحديث أبي ثعلبة إما محمول على كراهة الأكل فى آنيهم للاستقذار لا لكونها نجسة إذ لو كانت نجسة لم يجعله مشروطاً بعدم وجدان غيرها إذ الإناء المتنجس بعد إزالة نجاسته هو وما لم يتنجس على سواء أو لسد ذريعة المحرم أو لأنها نجسة لما يطبخ فيها لا لرطوبتهم كما تفيده رواية أبي داود وأحمد بلفظ «إننا تجاوز أهل الكتاب وهم يطبخون فى قدورهم الخنزير، ويشربون فى آنيهم الخمر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إن وجدتم غيرها - الحديث» وحديثه الأول مطلق وهذا مقيد بآنية يطبخ فيها ما ذكر ويشرب فيحمل المطلق على المقيد. وأما الآية فالنجس لغة المستقذر فهو أعم من المعنى الشرعى وقيل: معناه ذو نجس لأن معهم الشرك الذى هو بمنزلة النجس لأنهم لا يتطهرون ولا يغتسلون ولا يتجنبون النجاسات فهى ملابسة لهم وبهذا يتم الجمع بين هذا وبين آية المائدة والأحاديث الموافقة لحكمها. وآية المائدة أصرح فى المراد

٢٠- وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابَهُ تَوَضَّؤُوا مِنْ مَزَادَةٍ أَمْرًا مُشْرِكَةً . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ، فِي حَدِيثٍ طَوِيلٍ .

﴿ وعن عمران بن حصين ﴾ بالمهملتين تصغير حصن . وعمران هو أبو نجيد بالجيم بصغير نجد الخزاعي الكعبي . أسلم عام خيبر وسكن البصرة إلى أن مات بها سنة اثنتين أو ثلاث وخمسين وكان من فضلاء الصحابة وفقهائهم ﴿ أن النبي ﷺ وأصحابه توضعوا من مزادة ﴾ . يفتح الميم بعدها زاي ثم ألف وبعد الألف مهملة وهي الراوية ولا تكون إلا من جلدتين تقام بثالث بينهما لتسع كما في القاموس ﴿ امرأة مشركة . متفق عليه ﴾ بين الشيخين ﴿ في حديث طويل ﴾ أخرجه البخاري بالفاظ فيها أنه ﷺ « بعث عليا وآخر معه في بعض أسفاره ﷺ وقد فقدوا الماء فقال اذهبا فابتغيا الماء فانطلقا فتلقيا امرأة بين مزادتين أو سطیحتين من ماء على بعير لها فقالا لها أين الماء ؟ قالت عهدي بالماء أمس هذه الساعة قالا : انطلقى إلى رسول الله ﷺ - إلى أن قال ودعا النبي ﷺ بإناء ففرغ فيه من أفواه المزادتين أو السطیحتين ونودى فى الناس اسقوا واستقوا فسقى من سقى واستقى من شاء - الحديث » وفيه زيادة ومعجزات نبوية . والمراد أنه ﷺ توضعوا من مزادة المشركة وهو دليل لما سلف فى شرح حديث أبى ثعلبة من طهارة آنية المشركين . ويدل أيضاً على ظهور جلد الميتة بالدباغ لأن المزادتين من جلود ذبائح المشركين ، وذبائحهم ميتة ويدل على طهارة رطوبة المشرك فإن المرأة المشركة قد باشرت الماء وهو دون القلتين فإنهم صرحوا بأنه لا يحمل الجمل قدر القلتين . ومن يقول إن رطوبتهم نجسة ويقول لا ينجس الماء إلا ما غيره فالحديث يدل على ذلك .

٢١- وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَنَّ قَدْحَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْكَسَرَ ، فَاتَّخَذَ مَكَانَ الشَّعْبِ سَدْسَلَةً مِزْ فِضَّةٍ . أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ .

﴿ وعن أنس بن مالك رضي الله عنه أن قدح النبي ﷺ انكسر فاتخذ مكار الشعب ﴾ بفتح الشين المعجمة وسكون المهملة لفظ مشترك بين معان المراد منها هنا الصدع والشق ﴿ سلسلة من فضة ﴾ في القاموس سلسلة بفتح أوله وسكون اللام وفتح السين الثانية منها إيصال الشيء بالشيء أو سلسلة بكسر أوله دائر من حديد ونحوه والظاهر أن المراد الأول فيقرأ بفتح أوله ﴿ أخرجه البخاري ﴾ وهو دليل على جواز تضبيب الإناء بالفضة ولاخلاف في جوازه كما سلف إلا أنه هنا قد اختلف في واضح السلسلة فحكى البيهقي عن بعضهم أن الذي جعل السلسلة هو أنس بن مالك وجزم به ابن الصلاح وقال أيضاً فيه نظر لأن في البخاري من حديث عاصم الأحول ﴿ رأيت قدح النبي ﷺ عند أنس بن مالك فكان قد انصدع فسلسله بفضة . وقال ابن سيرين إنه كان فيه حلقة من حديد فأراد أنس أن يجعل مكانها حلقة من ذهب أو فضة فقال له أبوظلحة : لا تغيرن شيئاً صنعه رسول الله ﷺ فتركه ﴾ هذا لفظ البخاري وهو يحتمل أن يكون الضمير في قوله فسلسله بفضة عائداً إلى رسول الله ﷺ ويحتمل أن يكون عائداً إلى أنس كما قال البيهقي إلا أن آخر الحديث يدل للأول وأن القدح لم يتغير عما كان عليه على عهد رسول الله ﷺ قلت : والسلسلة غير الحلقة التي أراد أنس تغييرها فالظاهر أن قوله فسلسله هو النبي ﷺ وهو حجة لما ذكره .

باب ازالة النجاسة وبيانها

أى بيان النجاسة ومطهراتها

٢٢ - عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : « سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْخَمْرِ : تَتَّخَذُ خَلًّا ؟ قَالَ « لَا » أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَالتِّرْمِذِيُّ وَقَالَ : حَسَنٌ صَحِيحٌ .

عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال : سئل رسول الله ﷺ عن الخمر بعد تحريمها تتخذ خلا قال لا . أخرجه مسلم والترمذى وقال حسن صحيح فسر الاتخاذ بالعلاج لها وقد صارت خمرا ومثله حديث أبى طلحة « فإنها لما حرمت الخمر سأل أبو طلحة النبى ﷺ عن خمرة عنده لأيتام هل يخلها ؟ فأمره بإراقها » أخرجه أبو داود والترمذى . والعمل بالحديث هو رأى الهادوية والشافعية لدلالة الحديث على ذلك فلو خلها لم تحل ولم تطهر وظاهره بأى علاج كان ولو بنقلها من الظل إلى الشمس أو عكسه وقيل تطهر وتحل . وأما إذا تخللت بنفسها من دون علاج فإنها طاهرة حلال إلا أنه قال فى البحر : إن أكثر أصحابنا يقولون إنها لا تطهر وإن تخللت بنفسها من غير علاج واعلم أن للعلماء فى نخل الخمر ثلاثة أقوال . الأول أنها إذا تخللت الخمر بغير قصد حل خلها ، وإذا خللت بالقصد حرم خلها . الثانى يحرم كل نخل تولد عن خمرة مطلقا الثالث أن الخل حلال مع تولده من الخمر سواء قصد أم لا ؟ إلا أن فاعلها آثم إن تركها بعد أن صارت خمرا عاص لله مجروح العدالة لعدم إراقته لها حال خمريتها فإنه واجب كمدل له حديث أبى طلحة ، لكن قال فى الشرح : يحل الخل الكائن عن الخمر فإنه نخل لغة وشرعا قيل وجعل التخلل أيضا من دون تخمر فى صور ، منها إذا صب فى إناء معتق بالخل عصير عنب فإنه يتخلل ولا يصير خمرا ، ومنها إذا جردت حبات العنب من عناقيدها وملئ منها الإناء ونخم رأس الإناء بطين أو نحوه فإنه يتخلل ولا يصير خمرا ، ومنها إذا عصر أصل العنب ثم ألقى عليه قبل أن يتخلل مثلاه خلاصا دقا فإنه يتخلل ولا يصير خمرا أصلا .

٢٣- وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : لَمَّا كَانَ يَوْمُ خَيْبَرَ ،
 أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَبَا طَلْحَةَ ، فَنَادَى « إِنَّ
 اللَّهَ وَرَسُولَهُ يَنْهَيَانِكُمْ عَنْ لُحُومِ الْأَهْلِيَّةِ ، فَإِنَّهَا رَجْسٌ
 مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

﴿ وعنه ﴾ أي عن أنس بن مالك ﴿ قال ﴾ لما كان يوم خيبر أمر رسول الله ﷺ
 أبا طلحة فنادى إن الله ورسوله ينهيانكم ﴿ بتثنية الضمير لله تعالى ورسوله وقد ثبت
 أنه ﷺ قال للخطيب الذي قال في خطبته : من يطع الله ورسوله فقد رشد ومن يعصهما
 الحديث « بش خطيب القوم أنت » لجمعه بين ضمير الله تعالى وضمير رسوله ﷺ
 وقال قل « ومن يعص الله ورسوله » فالواقع هنا يعارضه . وقد وقع أيضاً في كلامه
 ﷺ التثنية بلفظ « أن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما » وأجيب بأنه ﷺ نهى
 الخطيب لأن مقام الخطابة يقتضى البسط والإيضاح فأرشده إلى أنه يأتي بالاسم الظاهر
 لا بالضمير وأنه ليس العتب عليه من حيث جمعه بين ضميره تعالى وضمير رسوله ﷺ
 والثاني أنه ﷺ له أن يجمع بين الضميرين وليس لغيره لعلمه بجلال ربه وعظمة الله
 ﴿ عن لحوم الحمر الأهلية ﴾ كما يأتي ﴿ فإنها رجس ﴾ متفق عليه ﴿ وحديث أنس في
 البخاري » أن رسول الله ﷺ : جاءه جاء فقال : أكلت الحمر ثم جاءه جاء فقال
 أكلت الحمر ثم جاءه جاء فقال : أفنيت الحمر فأمر منادياً ينادى إن الله ورسوله
 ينهيانكم عن لحوم الحمر الأهلية فإنها رجس فأكففت القدور وإنما لتفور بالحمر «
 والنهي عن لحوم الحمر الأهلية ثابت في حديث علي عليه السلام وابن عمر وجابر ابن
 عبد الله وابن أبي أوفى والبراء وأبي ثعلبة وأبي هريرة والعرباض بن سارية ونخالد ابن
 الوليد وعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده والمقدام بن معد يكرب وابن عباس وكلها

ثابتة في دواوين الإسلام . وقد ذكر من أخرجها في الشرح . وهي دالة على تحريم أكل لحوم الحمر الأهلية . وتحريمها هو قول الجماهير من الصحابة والتابعين ومن بعدهم لهذه الأدلة . وذهب ابن عباس إلى عدم تحريم الحمر الأهلية ، وفي البخاري عنه لا أدرى أنهى عنها من أجل أنها كانت حمولة الناس أو حرمت ؟ . ولا يخفى ضعف هذا القول لأن الأصل في النهي التحريم وإن جهلنا علته . واستدل ابن عباس بعموم قوله تعالى (قل لا أجد فيما أوحى إلى محرماً) الآية فإنه تلاها جواباً لمن سأله عن تحريمها ولحديث أبي داود « أنه جاء إلى رسول الله ﷺ غالب بن أبجر فقال يا رسول الله أصابتنا سنة ولم يكن في مالي ما أطعم أهلي الأسمان حمر ، وإنك حرمت لحوم الحمر الأهلية فقال : أطعم أهلك من سمين حمر كفاً فإنما حرمتها من أجل جوار القرية » يريد التي تأكل الجلة وهي العذرة . وأجيب بأن الآية خصت عمومها الأحاديث الصحيحة المتقدمة ، وبأن حديث أبي داود مضطرب مختلف فيه اختلافاً كثيراً ، وإن صح حمل على الأكل منها عند الضرورة كما دل عليه قوله : أصابتنا سنة أي شدة وحاجة . وذكر المصنف لهذين الحديثين في باب النجاسات وتعدادها مبني على أن التحريم من لازمه التنجيس وهو قول الأكثر . وفيه خلاف ، والحق أن الأصل في الأعيان الطهارة وأن التحريم لا يلزم النجاسة فإن الحشيشة محرمة طاهرة وكذا المخدرات والسموم القاتلة لا دليل على نجاستها . وأما النجاسة فيلزمها التحريم فكل نجس محرم ولا عكس وذلك لأن الحكم في النجاسة هو المنع عن ملابستها على كل حال فالحكم بنجاسة العين حكم بتحريمها بخلاف الحكم بالتحريم . فإنه يحرم لبس الحرير والذهب وهما طاهران ضرورة شرعية وإجماعاً . فإذا عرفت هذا فتحريم الحمر والحمر الذي دلت عليه النصوص لا يلزم منه نجاستهما بل لا بد من دليل آخر عليه والابقينا على الأصل المتفق عليه من الطهارة فمن ادعى خلافه فالدليل عليه ولذا نقول لا حاجة إلى إتيان المصنف بحديث عمرو بن خارجة الآتي قريباً مستدلاً به على طهارة لعاب الراحلة . وأما الميتة لولا أنه ورد « دباغ الأديم طهوره » « وأيما إهاب دبغ فقد طهر » لقلنا بطهارتها إذ «الوارد في القرآن تحريم أكلها لكن حكمنا بالنجاسة لما قام عليها دليل غير دليل تحريمها .

٢٤ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ خَارِجَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : خَطَبَنَا
النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمِنَى ، وَهُوَ عَلَى رَاحِلَتِهِ ، وَلِعَابُهَا
يَسِيلُ عَلَى كَتْفِي . أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ .

﴿ وعن عمرو بن خارجة ﴾ هو صحابي أنصاري عداة في أهل الشام وكان حليفاً
لأبي سفيان بن حرب وهو الذي روى عنه عبد الرحمن بن غنم أنه سمع رسول الله ﷺ
يقول في خطبته « إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث » ﴿ قال خطبنا
رسول الله ﷺ وهو على راحلته ﴾ بالحاء المهملة وهي من الإبل الصالحة لأن
ترحل ﴿ ولعابها ﴾ بضم اللام فعين مهملة وبعد الألف موحدة هو ما سال من الفم
﴿ يسيل على كتفي . أخرجاه أحمد والترمذي وصححه ﴾ والحديث دليل على أن لعاب
ما يؤكل لحمه طاهر قيل : وهو إجماع وهو أيضاً الأصل فذكر الحديث بيان للأصل
ثم هذا مبنى على أنه علم سيلان اللعاب عليه ليكون تقريراً .

٢٥ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَغْسِلُ الْمَنِيَّ ، ثُمَّ يَخْرُجُ إِلَى الصَّلَاةِ
فِي ذَلِكَ الثَّوْبِ . وَأَنَا أَنْظُرُ إِلَى أَثَرِ الْغُسْلِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

- وَلِمُسْلِمٍ : لَقَدْ كُنْتُ أَفْرُكُهُ مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَرَكَاً فَيُصَلِّي فِيهِ .

- وَفِي لَفْظٍ لَهُ : لَقَدْ كُنْتُ أَحْكُهُ يَابِساً بِظَفْرِي مِنْ

ثَوْبِهِ .

﴿ وعن عائشة رضى الله عنها ﴾ هي أم المؤمنين عائشة بنت أبي بكر الصديق أمها
أم رومان ابنة عامر . خطبها النبي ﷺ بمكة وتزوجها في شوال سنة عشر من النبوة

وهي بنت ست سنين وعرس بها أي دخل بها في المدينة في شوال سنة اثنتين من الهجرة. وقيل غير ذلك وهي بنت تسع سنين من غير اعتبار الكبر (؟) ومات عنها ولها ثمانى عشرة سنة ولم يتزوج بكراً غيرها واستأذنت النبي ﷺ في الكنية فقال لها تكني بابن أختك عبد الله ابن الزبير. وكانت فقيهة عالمة فصيحة فاضلة كثيرة الحديث عن رسول الله ﷺ عارفة بأيام العرب وأشعارها. روى عنها جماعة من الصحابة والتابعين. نزلت براءتها من السماء في عشر آيات في سورة النور. توفي رسول الله ﷺ في بيتها ودفن فيه. وماتت بالمدينة سنة سبع وخمسين وقيل سنة ثمان وخمسين ليلة الثلاثاء لسبع عشرة خلت من رمضان ودفنت بالبقيع وصلى عليها أبو هريرة وكان خليفة مروان في المدينة.

قالت كان رسول الله ﷺ يغسل المنى ثم يخرج إلى الصلاة في ذلك الثوب وأنا أنظر إلى أثر الغسل فيه. متفق عليه. وأخرجه البخاري أيضاً من حديث عائشة بالفاظ مختلفة وأنها كانت تغسل المنى من ثوبه ﷺ وفي بعضها « وأثر الغسل في ثوبه بقع الماء » وفي لفظ « فيخرج إلى الصلاة وإن بقع الماء في ثوبه » وفي لفظ « وأثر الغسل فيه بقع الماء » وفي لفظ « ثم أراه فيه بقعة أو بقعا » إلا أنه قد قال الزار : إن حديث عائشة هذا مداره على سليمان بن يسار ولم يسمع من عائشة ، وسبقه إلى هذا الشافعي في الأم حكاية عن غيره. ورد ما قاله الزار بأن تصحيح البخاري له وموافقة مسلم له على تصحيحه مفيدة لصحة سماع من عائشة وأن رفعه صحيح. وبهذا الحديث استدل من قال بنجاسة المنى وهم الهادوية والحنفية ومالك ورواية عن أحمد قالوا لأن الغسل لا يكون إلا عن نجس وقياساً على غيره من فضلات البدن المستقدرة من البول والغائط لا نصاب جميعها إلى مقر ، وانحلالها عن الغذاء ، ولأن الأحداث الموجبة للطهارة نجسة والمنى منها ولأنه يجري من مجرى البول فتعين غسله بالماء كغيره من النجاسات وتناولوا ما يأتي مما يفيد قوله ﷺ ولمسلم ﷺ أي عن عائشة رواية انفرد بلفظها عن البخاري وهي قولها ﷺ لقد كنت أفركه من ثوب رسول الله ﷺ فركاً ﷺ مصدر تأكيد يقرر أنها كانت تفركه وتحكه والفرك الدلك يقال : فرك الثوب إذا دلكه ﷺ فيصلى فيه. وفي لفظ ﷺ أي لمسلم عن عائشة ﷺ لقد كنت أحكه ﷺ أي المنى حال كونه ﷺ يابساً بظفري

من ثوبه ﷺ اختص مسلم بإخراج رواية الفرق ولم يخرجها البخاري وقد روى الحث والفرق أيضاً البيهقي والدارقطني وابن خزيمة وابن الجوزي من حديث عائشة . ولفظ البيهقي « ربما حنته من ثوب رسول الله ﷺ وهو يصلي » ولفظ الدارقطني وابن خزيمة « إنها كانت تحت المنى من ثوب رسول الله ﷺ وهو يصلي » ولفظ ابن حبان « لقد رأيتني أفرك المنى من ثوب رسول الله ﷺ وهو يصلي » رجاله رجال الصحيح ، وقريب من هذا الحديث حديث ابن عباس عند الدارقطني والبيهقي . وقال البيهقي بعد إخراجهم : ورواه وكيع وابن أبي ليلى موقوفاً على ابن عباس وهو الصحيح ا هـ . سئل رسول الله ﷺ عن المنى يصيب الثوب فقال « إنما هو بمنزلة المخاط والبصاق والزقاق . وقال : إنما يكفيك أن تمسحه بخرقة أو إذخرة » فالقائلون بنجاسة المنى تأولوا أحاديث الفرق هذه بأن المراد به الفرق مع غسله بالماء وهو بعيد وقالت الشافعية : المنى طاهر . واستدلوا على طهارته بهذه الأحاديث قالوا : وأحاديث غسله محمولة على الندب وليس الغسل دليل النجاسة فقد يكون لأجل النظافة وإزالة الدرن ونحوه قالوا : وتشبيهه بالزقاق والمخاط دليل على طهارته أيضاً ، والأمر بمسحه بخرقة أو إذخرة لأجل إزالة الدرن المستكره بقاؤه في ثوب المصلي ولو كان نجساً لما أجزأ مسحه . وأما التشبيه للمنى بالفضلات المستقدرة من البول والغائط كما قاله من قال بنجاسته فلا قياس مع النص . قال الأولون : هذه الأحاديث في فرجه وحته إنما هي في منيه ﷺ . وفضلاته ﷺ طاهرة فلا يلحق به غيره . وأجيب عنه بأن عائشة أخبرت عن فرك المنى من ثوبه فيحتمل أنه عن جماع وقد خالطه منى المرأة فلم يتعين أنه منيه ﷺ وحده ، والاحتلام على الأنبياء عليهم السلام غير جائز لأنه من تلاعب الشيطان ولا سلطان له عليهم ولأنه قيل : إنه منيه ﷺ وحده وأنه من فيض الشهوة بعد تقدم أسباب خروجه من ملاعبة ونحوها وأنه لم يخالطه غيره فهو محتمل ولا دليل مع الاحتمال . وذهبت الحنفية إلى نجاسة المنى كغيرهم ولكن قالوا يطهره الغسل أو الفرق أو الإزالة بالأذخر أو الخرقه عملاً بالحديثين ، وبين الفريقين القائلين بالنجاسة والقائلين بالطهارة مجادلات ومناظرات واستدلالات طويلة استوفيناها في حواشي شرح العمدة .

٢٦ - وَعَنْ أَبِي السَّمْحِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « يُغْسَلُ مِنْ بَوْلِ الْجَارِيَةِ ، وَيُرْشُ مِنْ بَوْلِ الْغُلَامِ » أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ .

﴿ وعن أبي السّمح ﴾ بفتح السين المهملة وسكون الميم فحاء مهملة واسمه إباد بكسر الهمزة ومثناة تحتية مخففة بعد الألف دال مهملة وهو خادم رسول الله ﷺ له حديث واحد ﴿ قال : قال رسول الله ﷺ « يغسل من بول الجارية ﴾ في القاموس أن الجارية فتية النساء ﴿ ويرش من بول الغلام » أخرجه أبو داود والنسائي وصححه الحاكم ﴿ وأخرج الحديث أيضاً البزار وابن ماجه وابن خزيمة من حديث أبي السّمح قال « كنت أخدم النبي ﷺ فأتى بحسن أو حسين فبال على صدره فجئت أغسله فقال : يغسل من بول الجارية - الحديث » وقد رواه أيضاً أحمد وأبو داود وابن خزيمة وابن ماجه والحاكم من حديث لبابة بنت الحارث قالت « كان الحسين - وذكرت الحديث » وفي لفظه « يغسل من بول الأنثى وينضح من بول الذكر » ورواه المذكورون وابن حبان من حديث علي عليه السلام قال : قال رسول الله ﷺ في بول الرضيع « ينضح بول الغلام ويغسل بول الجارية » قال قتادة راويه : هذا ما لم يطعما فإذا طعما غسلا . وفي الباب أحاديث مرفوعة وموقوفة وهي كما قال الحافظ البيهقي إذا ضم بعضها إلى بعض قويت والحديث دليل على الفرق بين بول الغلام وبول الجارية في الحكم وذلك قبل أن يأكل الطعام كما قيده به الراوي وقد روى مرفوعاً أي بالتقيد بالطعم لهما . وفي صحيح ابن حبان والمصنف لابن أبي شيبة عن ابن شهاب « مضت السنة أن يرش بول من لم يأكل الطعام من الصبيان » والمراد ما لم يحصل لهم الاغتذاء بغير اللبن على الاستقلال وقيل غير ذلك . وللعلماء في ذلك ثلاثة مذاهب . الأول للهادوية والحنفية والمالكية أنه يجب غسلهما كسائر النجاسات قياساً لبولهما على سائر النجاسات وتناولوا الأحاديث وهو تقديم للقياس على النص . الثاني وجه للشافعية وهو أصح الأوجه عندهم أنه يكفي النضح في بول الغلام لا الجارية فكغيرها من النجاسات عملاً بالأحاديث

الواردة بالفرقة بينهما وهو قول علي عليه السلام وعطاء والحسن وأحمد واسحق وغيرهم
والثالث يكفي النضح فيهما وهو كلام الأوزاعي . وأما هل بول الصبي طاهر أو نجس ؟
فالأكثر على أنه نجس وإنما خفف الشارع في تطهيره . واعلم أن النضح كما قاله النووي
في شرح مسلم : هو أن الشيء الذي أصابه البول يغمر ويكأثر بالماء مكاثرة لا تبلغ
جريان الماء وتردده وتقاطره بخلاف المكاثرة في غيره فإنه بشرط أن تكون بحيث
يجري عليها بعض الماء ويتقاطر من المحل وإن لم يشترط عصره وهذا هو الصحيح المختار
وهو قول إمام الحرمين والمحققين .

٢٧ - وَعَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ - فِي دَمِ الْحَيْضِ يُصِيبُ الثَّوْبَ -
« تَحْتَهُ ، ثُمَّ تَقْرُصُهُ بِالْمَاءِ ، ثُمَّ تَنْضَحُهُ ، ثُمَّ تُصَلِّي فِيهِ ،
مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

﴿ وعن أسماء ﴾ بفتح الهمزة وسين مهملة فميم فهمزة ممدودة ﴿ بنت أبي بكر ﴾ وهي
أم عبد الله بن الزبير ، أسلمت بمكة قديماً وبايعت النبي ﷺ وهي أكبر من عائشة
بعشر سنين وماتت بمكة بعد أن قتل ابنها بأقل من شهر ولها من العمر مائة سنة وذلك
سنة ثلاث وسبعين ولم تسقط لها سن ولا تغير لها عقل وكانت قد عميت ﴿ أن النبي
ﷺ قال في دم الحيض يصيب الثوب : تحته ﴾ بالفتح للمثناة الفوقية وضم الحاء
المهملة وتشديد المثناة الفوقية أي تحكه والمراد بذلك إزالة عينه ﴿ ثم تقرصه بالماء ﴾ أي
الثوب وهو بفتح المثناة الفوقية وإسكان القاف وضم الراء والصاد المهملتين أي تدلك
ذلك الدم بأطراف أصابعه ليتحلل بذلك ويخرج ما شربه الثوب منه ﴿ ثم تنضحه ﴾
بفتح الضاد المهملة أي تغسله بالماء ﴿ ثم تصلي فيه . متفق عليه ﴾ ورواه ابن ماجه بلفظ
اقرصيه بالماء واغسله « ولا بن أبي شيبه بلفظ « اقرصيه بالماء واغسله وصلي فيه »
وروى أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه وابن خزيمة وابن حبان من حديث أم قيس
بنت محصن « أنها سألت رسول الله ﷺ عن دم الحيض يصيب الثوب فقال « حكيه

بصلع واغسله بماء وسدر ، قال ابن القطان : إسناده في غاية الصحة ولا أعلم له علة وقوله بصلع بصاد مهملة مفتوحة فلام ساكنة وعين مهملة الحجر . والحديث دليل على نجاسة دم الحيض وعلى وجوب غسله والمبالغة في إزالته بما ذكر من الحت والقرص والنضح لإذهاب أثره . وظاهره أنه لا يجب غير ذلك وإن بقي من العين بقية فلا يجب الحاد لإذهابها لعدم ذكره في الحديث أي حديث أسماء وهو محل البيان ولأنه قد ورد في غيره « ولا يضرك أثره » .

٢٨ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَتْ خَوْلَةٌ :
يَا رَسُولَ اللَّهِ ، فَإِنْ لَمْ يَذْهَبِ الدَّمُ ؟ قَالَ « يَكْفِيكَ الْمَاءُ ،
وَلَا يَضُرُّكَ أَثَرُهُ » أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ . وَسَنَدُهُ ضَعِيفٌ .

﴿ وعن أبي هريرة قال : قالت خولة ﴾ بالخاء المعجمة مفتوحة وسكون الواو وهي بنت يسار كما أفاده ابن عبد البر في الاستيعاب حيث قال : خولة بنت يسار ﴿ يا رسول الله فإن لم يذهب الدم قال : يكفيك الماء ولا يضرك أثره . أخرجه الترمذي وسنده ضعيف ﴾ وكذلك أخرجه البيهقي لأن فيه ابن لهيعة وقال إبراهيم الحارثي : لم نسمع بخولة بنت يسار إلا في هذا الحديث . ورواه الطبراني في الكبير من حديث خولة بنت حكيم بإسناد أضعف من الأول . وأخرجه الدارمي من حديث عائشة موقوفاً عليها « إذا غسلت المرأة الدم فلم يذهب فلتغيره بصفرة أو زعفران » رواه أبو داود عنها موقوفاً أيضاً ، وتغيره بالصفرة والزعفران ليس لقلع عينه بل لتغطية لونه تنزهاً عنه . والحديث دليل لما أشرنا من أنه لا يجب استعمال الحاد لقطع أثر النجاسة وإزالة عينها . وبه أخذ جماعة من أهل البيت ومن الحنفية والشافعية . واستدل من أوجب الحاد وهم الهادوية : بأن المقصود من الطهارة أن يكون المصلي على أكمل هيئة وأحسن زينة ، والحديث « أقرصيه وأميطه عنك بأذخرة » قال في الشرح : وقد عرفت أن ما ذكره يفيد المطلوب وأن القول الأول أظهر ، هذا كلامه . وقد يقال قد ورد الأمر بالغسل لدم الحيض بالماء والسدر ، والسدر من الخواد ، والحديث الوارد به في

غاية الصحة كما عرفت فيقيد به ما أطلق في غيره ، ويخص استعمال الحاد بدم الحيض ولا يقاس عليه غيره من النجاسات وذلك لعدم تحقق شروط القياس ويحمل حديث « ولا يضر كثره » وحديث عائشة وقولها : فلم يذهب أى بعد الحاد . فهذه الأحاديث في هذا الباب اشتملت من النجاسات على الخمر ولحوم الخمر الأهلية والمني وبول الجارية والغلام ودم الحيض ولو أدخل المصنف بول الأعرابي في المسجد ودباغ الأديم ونحوه في هذا الباب لكان أوجه .

باب الوضوء

في القاموس : الوضوء يأتي بالضم - الفعل ، وبالفتح ماؤه ومصدر أيضاً أو لغتان ويعنى بهما المصدر وقد يعنى بهما الماء يقال : توضأت للصلاة وتوضيت لغية أو لثغة اه واعلم أن الوضوء من أعظم شروط الصلاة . وقد ثبت عند الشيخين من حديث أبي هريرة مرفوعاً « إن الله لا يقبل صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ » وثبت حديث « الوضوء شرط الإيمان » وأنزل الله فريضته من السماء في قوله (يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة) الآية وهي مدنية . واختلف العلماء هل كان فرض الوضوء بالمدينة أو بمكة ؟ فالحققون على أنه فرض بالمدينة لعدم النص الناهض على خلافه ، وورد في الوضوء فضائل كثيرة ، منها حديث أبي هريرة عند مالك وغيره مرفوعاً « إذا توضأ العبد المسلم أو المؤمن فغسل وجهه خرجت من وجهه كل خطيئة نظر إليها بعينه مع الماء أو مع آخر قطرة الماء فاذا غسل يديه خرجت من يديه كل خطيئة بطشتها يده مع الماء أو مع آخر قطر الماء ، فإذا غسل رجليه خرجت كل خطيئة مشتها رجلاه مع الماء أو مع آخر قطر الماء ، حتى يخرج نقياً من الذنوب » وأشمل منه ما أخرجه مالك أيضاً من حديث عبد الله الصنابحي - بضم الصاد المهملة وفتح النون وكسر الموحدة آخره مهملة نسبة إلى صنابح بطن من مراد - وهو صحابي قال : إن رسول الله ﷺ قال « إذا توضأ العبد المؤمن فتمضمض خرجت الخطايا من فيه وإذا استنثر خرجت الخطايا من أنفه فإذا غسل وجهه خرجت الخطايا من وجهه حتى تخرج من تحت أشفاره عينيه فإذا غسل يديه خرجت الخطايا من يديه حتى تخرج من

تحت أظفار يديه فاذا مسح برأسه خرجت الخطايا من رأسه حتى تخرج من أذنيه فإذا غسل رجله خرجت الخطايا من رجله حتى تخرج من أظفار رجله ثم كان مشيه إلى المسجد وصلاته نافلة له « وفي معناهما عدة أحاديث . ثم هل الوضوء من خصائص هذه الأمة ؟ فيه خلاف المحققون على أنه ليس من خصائصها إنما الذي من خصائصها الغرة والتحجيل .

٢٩ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ « لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لِأَمْرَتِهِمْ بِالسُّوَاكِ مَعَ كُلِّ وُضُوءٍ » أَخْرَجَهُ مَالِكٌ وَأَحْمَدُ وَالنَّسَائِيُّ . وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ . وَذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ تَعْلِيْقًا .

عن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ « لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك مع كل وضوء » أخرجه مالك وأحمد والنسائي وصححه ابن خزيمة وذكره البخاري تعليقاً المعلق هو ما يسقط من أول إسناده راو فأكثر . قال في الشرح : الحديث متفق عليه عند الشيخين من حديث أبي هريرة وهذا لفظه قال ابن منده إسناده مجمع على صحته . قال النووي : غلط بعض الكبار فزعم أن البخاري لم يخرج به . قلت وظاهر صنيع المصنف هنا يقضى بأنه لم يخرج به واحد من الشيخين وهو من أحاديث عمدة الأحكام التي لا يذكر فيها إلا ما أخرجه الشيخان إلا أنه بلفظ « عند كل صلاة » وفي معناه عدة أحاديث عن عدة من الصحابة ، منها عن علي عليه السلام عند أحمد ، وعن زيد بن خالد عند الترمذي ، وأم حبيبة عند أحمد ، وعن عبد الله بن عمر ، وسهل بن سعد ، وجابر ، وأنس عند أبي نعيم وأبي أيوب عند أحمد والترمذي ، ومن حديث ابن عباس ، وعائشة عند مسلم وأبي داود وورد الأمر به من حديث « تسوكوا فإن السواك مطهرة للفم » أخرجه ابن ماجه وفيه ضعف ولكن له شواهد عديدة دالة على أن الأمر به أصلاً . وورد في أحاديث « أن السواك من سنن المرسلين ، وأنه من خصال الفطرة ، وأنه من الطهارات وأن فضل الصلاة التي

يستاك لها على الصلاة التي لا يستاك لها سبعون ضعفاً » أخرجهما أحمد وابن خزيمة والحاكم والدارقطني وغيرهم قال في البدر المنير : قد ذكر في السواك زيادة على مائة حديث فواعجبا لسنة تأتي فيها الأحاديث الكثيرة ثم يهملها كثير من الناس بل كثير من الفقهاء فهذه خيبة عظيمة . هذا ولفظ السواك بكسر السين في اللغة يطلق على الفعل وعلى الآلة ويذكر ويؤنث وجمعه سوك ككتاب وكتب . ويراد به في الاصطلاح استعمال عود أو نحوه في الأسنان لتذهب الصفرة وغيرها : قلت وعند ذهاب الأسنان أيضاً يشرع لحديث عائشة « قلت يا رسول الله الرجل يذهب فوه أيستاك : فقال نعم قلت كيف يصنع قال يدخل أصبعه في فيه » أخرجه الطبراني في الأوسط وفيه ضعف . وأما حكمه فهو سنة عند جماهير العلماء وقيل بوجوبه وحديث الباب دليل على عدم وجوبه لقوله في الحديث (لأمرتهم) أى أمر إيجاب فإنه ترك الأمر به لأجل المشقة لا أمر الندب فإنه قد ثبت بلا مرية . والحديث دل على تعيين وقته وهو عند كل وضوء . وفي الشرح أنه يستحب في جميع الأوقات ويشتد استحبابه في خمسة أوقات ، أحدها عند الصلاة سواء كان متطهراً بماء أو تراب أو غير متطهر كمن لم يجد ماء ولا تراباً ، الثاني عند الوضوء ، الثالث عند قراءة القرآن ، الرابع عند الاستيقاظ من النوم ، الخامس عند تغير الفم . قال ابن دقيق العيد : السر فيه أى في السواك عند الصلاة أنا مأمورون في كل حال من أحوال التقرب إلى الله أن نكون في حالة كمال ونظافة لإظهاراً لشرف العبادة . وقد قيل : إن ذلك الأمر يتعلق بالملك وهو أنه يضع فاه على فم القارىء ويتأذى بالرائحة الكريهة فسن السواك لأجل ذلك وهو وجه حسن . ثم ظاهر الحديث أنه لا ينخص صلاة في استحباب السواك لها في إفطار ولا صيام ، والشافعي يقول لا يسن بعد الزوال في الصوم لثلا يذهب به خلوف الفم المحبوب إلى الله تعالى . وأجيب بأن السواك لا يذهب به الخلوف فإنه صادر عن خلو المعدة ولا يذهب بالسواك . ثم هل يسن ذلك للمصلي وإن كان متوضئاً كما يدل له حديث عند كل صلاة ؟ قيل نعم يسن ذلك ، وقيل لا يسن إلا عند الوضوء لحديث مع كل وضوء وأنه يقيد إطلاق عند كل صلاة : بأن المراد عند وضوء كل صلاة ، ولو قيل إنه يلاحظ المعنى الذي لأجله شرع السواك فإن كان قد مضى وقت طويل بتغير فيه الفم بأحد المغيرات التي ذكرت

وهي أكل ماله رائحة كريهة وطول السكوت وكثرة الكلام وترك الأكل والشرب
 شرع السواك وإن لم يتوضأ وإلا فلا : لكان وجهاً . وقوله في رسم السواك اصطلاحاً
 أو نحوه أى نحو العود ويريدون به كل ما يزيل التغير كالخرقة الخشنة والإصبع الخشنة
 والأسنان والأحسن أن يكون السواك عود أراك متوسطاً لا شديد اليبس فيجرح اللثة
 ولا شديد الرطوبة فلا يزيل ما يراد إزالته .

٣٠- وَعَنْ حُمْرَانَ أَنَّ عُثْمَانَ دَعَا بِوُضُوءٍ . فَغَسَلَ كَفَّيْهِ
 ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ، ثُمَّ تَمَضَّمَصَ ، وَاسْتَنْشَقَ ، وَاسْتَنْشَرَ ، ثُمَّ
 غَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ، ثُمَّ غَسَلَ يَدَهُ الْيُمْنَى إِلَى الْمِرْفَقِ ،
 ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ، ثُمَّ الْيُسْرَى مِثْلَ ذَلِكَ ، ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ ، ثُمَّ
 غَسَلَ رِجْلَهُ الْيُمْنَى إِلَى الْكَعْبَيْنِ ، ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ، ثُمَّ الْيُسْرَى
 مِثْلَ ذَلِكَ ، ثُمَّ قَالَ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 تَوَضَّأَ نَحْوَ وَضُوءِي هَذَا . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

﴿ وعن حمران رضى الله عنه ﴾ بضم الحاء المهملة وسكون الميم وبالراء هو
 ابن أبان بفتح الهمزة وتخفيف الموحدة . وهو مولى عثمان بن عفان أرسله له خالد
 ابن الوليد من بعض من سباه في مغازيه فأعتقه عثمان ﴿ أن عثمان ﴾ هو ابن عفان تأتى
 ترجمته قريباً ﴿ دعا بوضوء ﴾ أى بماء يتوضأ به ﴿ فغسل كفه ثلاث مرات ﴾ هذا من
 سنن الوضوء باتفاق العلماء ، وليس هو غسلهما عند الاستيقاظ الذى سياتى حديثه بل
 هذا سنة الوضوء ، فلو استيقظ وأراد الوضوء فظاهر الحديثين أن يغسلهما للاستيقاظ
 ثلاث مرات ثم للوضوء كذلك ويحتمل تداخلهما ﴿ ثم تمضمض ﴾ المضمضة أن يجعل
 الماء في الفم ثم يمجه وكما لها أن يجعل الماء في فيه ثم يديره ثم يمجه كذا في الشرح وفي
 القاموس : المضمضة تحريك الماء في الفم فجعل من مسماه التحريك ولم يجعل منه الميج

ولم يذكر في حديث عثمان هل فعل ذلك مرة أو ثلاثاً لكن في حديث علي عليه السلام « أنه مضمض واستنشق ونثر بيده اليسرى فعل هذا ثلاثاً » ثم قال هذا طهور نبي الله ﷺ واستنشق ﷻ الاستنشاق إيصال الماء إلى داخل الأنف وجذبه بالنفس إلى أقصاها ﷻ واستنثر ﷻ الاستنثار عند جمهور أهل اللغة والمحدثين والفقهاء إخراج الماء من الأنف بعد الاستنشاق ﷻ ثم غسل وجهه ثلاث مرات ثم غسل يده اليمنى ﷻ فيه بيان لما أجمل في الآية من قوله (وأيديكم) الآية وأنه يقدم اليمنى ﷻ إلى المرفق ﷻ بكسر ميمه وفتح فائه وبفتحهما وكلمة (إلى) في الأصل للانتهاء وقد تستعمل بمعنى مع وبينت الأحاديث أنه المراد كما في حديث جابر « كان يدير الماء على مرفقيه أي النبي ﷺ » أخرجه الدار قطنى بسند ضعيف وأخرج بسند حسن في صفة وضوء عثمان أنه غسل يديه إلى المرفقين حتى مسح أطراف العضدين وهو عند البزار والطبرانى من حديث وائل بن حجر في صفة الوضوء « وغسل ذراعيه حتى جاوز المرافق » وفي الطحاوى والطبرانى من حديث ثعلبة بن عباد عن أبيه « ثم غسل ذراعيه حتى سال الماء على مرفقيه » فهذه الأحاديث يقوى بعضها بعضاً . قال اسحاق بن راهويه : إلى في الآية : محتمل أن تكون بمعنى الغاية وأن تكون بمعنى مع فبينت السنة أنها بمعنى مع . قال الشافعى : لا أعلم خلافاً في إيجاب دخول المرفقين في الوضوء وبهذا عرفت أن الدليل قد قام على دخول المرافق . قال الزمخشري : لفظ إلى يفيد معنى الغاية مطلقاً فأما دخولها في الحكم وخروجها فأمر يدور مع الدليل ثم ذكر أمثلة لذلك ، وقد عرفت أنه قد قام ها هنا الدليل على دخولها ﷻ ثلاث مرات ثم اليسرى مثل ذلك ﷻ أى إلى المرفق ثلاث مرات ﷻ ثم مسح برأسه ﷻ هو موافق للآية في الإتيان بالباء ، ومسح يتعدى بها وبنفسه قال القرطبي : إن الباء هنا للتعدية يجوز حذفها وإثباتها ، وقيل دخلت الباء ههنا لمعنى تفيده وهو أن الغسل لغة يقتضى مغسولاً به والمسح لغة لا يقتضى ممسوحاً به فلو قال امسحوا رؤوسكم لأجزأ المسح باليد بغير ماء وكأنه قال فامسحوا برؤوسكم الماء وهو من باب القلب والأصل فيه فامسحوا بالماء رؤوسكم . ثم اختلف العلماء هل يجب مسح كل الرأس أو بعضه ؟ قالوا : والآية لا تقتضى أحد الأمرين بعينه إذ قوله (وامسحوا برؤوسكم) يحتمل جميع الرأس أو بعضه ولا دلالة في الآية على استيعابه ولا عدم استيعابه لكن من

قال يجزىء مسح بعضه قال إن السنة وردت مبينة لأحد احتمالي الآية وهو ما رواه الشافعي من حديث عطاء « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم توضأ فحسر العمامة عن رأسه ومسح مقدم رأسه » وهو وإن كان مرسلًا فقد اعتضد بمجيئه مرفوعاً من حديث أنس ، وهو وإن كان في سنده مجهول فقد اعتضد بما أخرجه سعيد بن منصور من حديث عثمان في صفة الوضوء « أنه مسح مقدم رأسه » وفيه راو مختلف فيه . وثبت عن ابن عمر الاكتفاء بمسح بعض الرأس قال ابن المنذر وغيره : ولم ينكر عليه أحد من الصحابة . ومن العلماء من يقول لا بد من مسح البعض من التكميل على العمامة لحديث المغيرة وجابر عند مسلم . ولم يذكر في هذه الرواية تكرار مسح الرأس كما ذكره في غيرها وإن كان قد طوى ذكر التكرار أيضاً في المضمضة كما عرفت وعدم الذكر لا دليل فيه . ويأتي الكلام في ذلك ثم غسل رجله اليمنى إلى الكعبين ثلاث مرات في الكلام في ذلك كما تقدم في يده اليمنى إلى المرفق إلا أن المرافق قد اتفق على مساها بخلاف الكعبين فوقع في المراد بهما خلاف ، المشهور أنه العظم الناشز عند ملتقى الساق وهو قول الأكثر ، وحكى عن أبي حنيفة والإمامية أنه العظم الذي في ظهر القدم عند معقد الشراك . وفي المسئلة مناظرات ومقاولات طويلة . قال في الشرح . ومن أوضح الأدلة - أي على ما قاله الجمهور - حديث النعمان بن بشير في صفة الصف في الصلاة « فرأيت الرجل منا يلزق كعبه بكعب صاحبه » قلت ولا يخفى أنه لا ينهض فيه لأن المخالف يقول أنا أسميه كعباً ولا أخالفكم فيه لكني أقول إنه غير المراد في آية الوضوء ، إذ الكعب يطلق على الناشز وعلى ما في ظهر القدم ، وغاية ما في حديث النعمان أنه سمي الناشز كعباً ولا خلاف في تسميته وقد أيدنا في حواشي ضوء النهار أرجحية مذهب الجمهور بأدلة هنالك ، ثم اليسرى مثل ذلك في أي إلى الكعبين ثلاث مرات ثم قال في أي عثمان ثم رأيت رسول الله ﷺ توضأ نحو وضوئي هذا . متفق عليه في تمام الحديث « فقال أي رسول الله ﷺ : من توضأ نحو وضوئي هذا ثم صلى ركعتين لا يحدث فيهما نفسه غفر له ما تقدم من ذنبه » أي لا يحدث نفسه فيهما بأمور الدنيا وما لا تعلق له بالصلاة ولو عرض له حديث فأعرض عنه بمجرد عنروضه عنى ولا يعد محدثاً لنفسه . واعلم أن الحديث قد أفاد الترتيب بين الأعضاء

المعطوفة بـم ، وأفاد التثليث ، ولم يدل على الوجوب لأنه إنما هو صفة فعل ترتبت عليه فضيلة ولم يترتب عليه عدم أجزاء الصلاة إلا إذا كان بصفته ولا ورد بلفظ يدل على إيجاب صفاته . فأما الترتيب فخالفت فيه الحنفية وقالوا لا يجب وأما التثليث فغير واجب بالإجماع . وفيه خلاف شاذ . ودليل عدم وجوبه تصريح الأحاديث بأنه صلى الله عليه وسلم توضأ مرتين مرتين ومرة مرة وبعض الأعضاء ثلثها وبعضها بخلاف ذلك وصرح في وضوء مرة مرة أنه لا يقبل الله الصلاة إلا به ، وأما المضمضة والاستنشاق فقد اختلف في وجوبهما فقيل يجبان لثبوت الأمر بهما في حديث أبي داود بإسناد صحيح وفيه « وبالغ في الاستنشاق إلا أن تكون صائماً » ولأنه واظب عليهما في جميع وضوئه . وقيل إنهما سنة بدليل حديث أبي داود والدارقطنى وفيه « إنه لا تتم صلاة أحدكم حتى يسبغ الوضوء كما أمر الله تعالى فيغسل وجهه ويديه إلى المرفقين ويمسح برأسه ورجليه إلى الكعبين » فلم يذكر المضمضة والاستنشاق فإنه اقتصر فيه على الواجب الذى لا يقبل الله الصلاة إلا به وحينئذ فيؤول حديث الأمر بأنه أمر ندب .

٣ - وَعَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِي صِفَةِ وُضُوءِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ : وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ وَاحِدَةً أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ . وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ . بَلْ قَالَ التِّرْمِذِيُّ : إِنَّهُ أَصَحُّ شَيْءٍ فِي الْبَابِ .

وعن على عليه السلام هو أمير المؤمنين أبو الحسن على بن أبي طالب ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم أول من أسلم من الذكور في أكثر الأقوال على خلاف في سنة كم كان وقت إسلامه وليس في الأقوال أنه بلغ ثمانى عشرة سنة بل مترددة بين ست عشرة إلى سبع سنين / شهد المشاهد كلها إلا تبوك فأقامه صلى الله عليه وسلم في المدينة خائفة عنه وقال له « أما ترضى أن تكون منى بمنزلة هارون من موسى » استخلف يوم قتل عثمان يوم

الجمعة لثمان عشرة خلت من شهر ذى الحجة سنة خمس وثلاثين . واستشهد صبح الجمعة بالكوفة لسبع عشرة ليلة خلت من شهر رمضان سنة أربعين ومات بعد ثلاث من ضربة الشقى ابن ملجم له ، وقيل غير ذلك . وخلافته أربع سنين وسبعة أشهر وأيام . وقد ألفت في صفاته وبيان أحواله كتب جملة واستوفينا شرطاً صالحاً من ذلك في الروضة الندية شرح التحفة العلوية في صفة وضوء النبي ﷺ قال : ومسح برأسه واحدة . أخرجه أبو داود في هو قطعة من حديث طويل استوفى فيه صفة الوضوء من أوله إلى آخره وهو يفيد ما أفاد حديث عثمان وإنما أتى المصنف بما فيه التصريح بما لم يصرح به في حديث عثمان وهو مسح الرأس مرة فإنه نص أنه واحدة مع تصريحه بتثليث ما عداه من الأعضاء . وقد اختلف العلماء في ذلك . فقال قوم بتثليث مسحه كما يثلث غيره من الأعضاء إذ هو من جملتها وقد ثبت في الحديث تثليثه وإن لم يذكر في كل حديث ذكر فيه تثليث الأعضاء فإنه قد أخرج أبو داود من حديث عثمان في تثليث المسح أخرجه من وجهين صحح أحدهما ابن خزيمة وذلك كاف في ثبوت هذه السنة . وقيل لا يشرع تثليثه لأن أحاديث عثمان الصحاح كلها - كما قال أبو داود - تدل على مسح الرأس مرة واحدة ، وبأن المسح مبني على التخفيف فلا يقاس على الغسل ، وبأن العدد لو اعتبر في المسح لصار في صورة الغسل . وأجيب بأن كلام أبي داود ينقضه ما رواه هو وصححه ابن خزيمة كما ذكرناه ، والقول بأن المسح مبني على التخفيف قياس في مقابلة النص فلا يسمع . فالقول بأنه يصير في صورة الغسل لا يبالي به بعد ثبوته عن الشارع ، ثم رواية الترك لا تعارض رواية الفعل وإن كثرت رواية الترك إذ الكلام في أنه غير واجب بل سنة من شأنها أن تفعل أحياناً وترك أحياناً في وأخرجه في أى حديث على عليه السلام في النسائي والترمذي بإسناد صحيح بل قال الترمذي إنه أصح شيء في الباب في وأخرجه أبو داود من ست طرق وفي بعض طرقه لم يذكر المضمضة والاستنشاق وفي بعض « ومسح على رأسه حتى لم يقطر » :

٣٢- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدِ بْنِ عَاصِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا -
 فِي صِفَةِ الْوُضُوءِ قَالَ : وَمَسَحَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 بِرَأْسِهِ ، فَأَقْبَلَ بِيَدَيْهِ وَأَدْبَرَ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

- وَفِي لَفْظٍ لَهُمَا : بَدَأَ بِمُقَدِّمِ رَأْسِهِ ، حَتَّى ذَهَبَ
 بِهِمَا إِلَى قَفَاهُ ، ثُمَّ رَدَّهُمَا إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي بَدَأَ مِنْهُ .

وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدِ بْنِ عَاصِمٍ ۞ هُوَ الْأَنْصَارِيُّ الْمَازِنِيُّ مِنْ مَارَنِ بْنِ النَّجَّارِ
 شَهِدَ أَحَدًا وَهُوَ الَّذِي قَتَلَ مَسِيلِمَةَ الْكُذَّابَ وَشَارَكَهُ وَحَشَى . وَقَتَلَ عَبْدُ اللَّهِ يَوْمَ الْحَرَّةِ
 سَنَةَ ثَلَاثٍ وَسِتِّينَ وَهُوَ غَيْرُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدِ بْنِ عَبْدِ رَبِّهِ الَّذِي يَأْتِي حَدِيثُهُ فِي الْأَذَانِ وَقَدْ
 غَلَطَ فِيهِ بَعْضُ أَئِمَّةِ الْحَدِيثِ فَلِذَا نَهَبْنَا عَلَيْهِ ۞ فِي صِفَةِ الْوُضُوءِ قَالَ : وَلَا مَسْحَ رَسُولِ
 اللَّهِ ﷺ بِرَأْسِهِ فَأَقْبَلَ بِيَدَيْهِ وَأَدْبَرَ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ۞ فَسَرَّ الْإِقْبَالَ بِهِمَا بِأَنَّهُ بَدَأَ مِنْ مَوْخِرِ
 رَأْسِهِ . فَإِنَّ الْإِقْبَالَ بِالْيَدِ إِذَا كَانَ مُقَدِّمًا يَكُونُ مِنْ مَوْخِرِ الرَّأْسِ إِلَّا أَنَّهُ قَدْ وَرَدَ فِي
 الْبُخَارِيِّ بِلَفْظِ « وَأَدْبَرَ بِيَدَيْهِ وَأَقْبَلَ » وَاللَّفْظُ الْآخِرُ فِي قَوْلِهِ ۞ وَفِي لَفْظِ لَهَا ۞ أَيْ
 لِلشَّيْخَيْنِ ۞ بَدَأَ بِمُقَدِّمِ رَأْسِهِ حَتَّى ذَهَبَ بِهِمَا ۞ أَيْ الْيَدَيْنِ ۞ إِلَى قَفَاهُ ثُمَّ رَدَّهُمَا إِلَى الْمَكَانِ
 الَّذِي بَدَأَ مِنْهُ ۞ الْحَدِيثُ يَفِيدُ صِفَةَ الْمَسْحِ لِلرَّأْسِ وَهُوَ أَنْ يَأْخُذَ الْمَاءَ لِيَدَيْهِ فَيَقْبَلُ بِهِمَا
 وَيَدْبُرُ وَلِلْعُلَمَاءِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ ، الْأُولَى أَنْ يَبْدَأَ بِمُقَدِّمِ رَأْسِهِ الَّذِي يَلِي الْوَجْهَ فَيَذْهَبُ إِلَى
 الْقَفَا ثُمَّ يَرُدُّهُمَا إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي بَدَأَ مِنْهُ وَهُوَ مُبْتَدَأُ الشَّعْرِ مِنْ حُدِّ الْوَجْهِ ، وَهَذَا هُوَ
 الَّذِي يُعْطِيهِ ظَاهِرُ قَوْلِهِ بَدَأَ بِمُقَدِّمِ رَأْسِهِ حَتَّى ذَهَبَ بِهِمَا إِلَى قَفَاهُ ثُمَّ رَدَّهُمَا حَتَّى رَجَعَ إِلَى
 الْمَكَانِ الَّذِي بَدَأَ مِنْهُ إِلَّا أَنَّهُ أُورِدَ عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ أَنَّهُ أَدْبَرَ بِهِمَا وَأَقْبَلَ لِأَنَّ ذَهَابَهُ إِلَى جِهَةِ
 الْقَفَا إِدْبَارٌ وَرَجُوعُهُ إِلَى جِهَةِ الْوَجْهِ إِقْبَالٌ . وَأَجِيبُ بِأَنَّ الْوَاوَ لَا تَقْتَضِي التَّرْتِيبَ فَالْتَقْدِيرُ
 أَدْبَرَ وَأَقْبَلَ . وَالثَّانِي أَنْ يَبْدَأَ بِمَوْخِرِ رَأْسِهِ وَيَمُرُّ إِلَى جِهَةِ الْوَجْهِ ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى الْمَوْخِرِ
 مَحَافِظَةً عَلَى ظَاهِرِ لَفْظِ أَقْبَلَ وَأَدْبَرَ فَالْإِقْبَالُ إِلَى مُقَدِّمِ الْوَجْهِ وَالْإِدْبَارُ إِلَى نَاحِيَةِ الْمَوْخِرِ
 وَقَدْ وَرَدَتْ هَذِهِ الصِّفَةُ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ بَدَأَ بِمَوْخِرِ رَأْسِهِ ، وَيَحْتَمِلُ الْاِخْتِلَافَ

في لفظ الأحاديث على تعدد الحالات . والثالث أن يبدأ بالناصية ويذهب إلى ناحية الوجه ثم يذهب إلى جهة مؤخر الرأس ثم يعود إلى ما بدأ منه وهو الناصية ، ولعل قائل هذا قصد المحافظة على قوله بدأ بمقدم رأسه مع المحافظة على ظاهر لفظ أقبل وأدبر لأنه إذا بدأ بالناصية صدق أنه بدأ بمقدم رأسه وصدق أنه أقبل أيضاً فإنه ذهب إلى ناحية الوجه وهو القبل وقد أخرج أبو داود من حديث المقدم « أنه صلى الله عليه وسلم لما بلغ مسح رأسه وضع كفيه على مقدم رأسه فأمرهما حتى بلغ القفا ثم ردهما إلى المكان الذي بدأ منه » وهي عبارة واضحة في المراد . والظاهر أن هذا من العمل الخير فيه وأن المقصود من ذلك تعميم الرأس بالمسح .

٣٣ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - فِي صِفَةِ الْوُضُوءِ - قَالَ : ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ ، وَأَدْخَلَ إِصْبَعَيْهِ السَّبَّاحَتَيْنِ فِي أُذُنَيْهِ ، وَمَسَحَ بِإِبْهَامَيْهِ ظَاهِرَ أُذُنَيْهِ . أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ . وَصَحَّحَهُ ابْنُ خَزِيمَةَ .

﴿ وعن عبد الله بن عمرو ﴾ بفتح العين المهملة وهو أبو عبد الرحمن أو أبو محمد عبد الله بن عمرو بن العاص بن وائل السهمي القرشي . يلتقي مع النبي صلى الله عليه وسلم في كعب ابن لوئى . أسلم عبد الله قبل أبيه وكان أبوه أكبر منه بثلاث عشرة سنة . وكان عبد الله عالماً حافظاً عابداً . وكانت وفاته سنة ثلاث وستين وقيل وسبعين وقيل غير ذلك واختلف في موضع وفاته فقيل بمكة أو الطائف أو مصر أو غير ذلك ، ﴿ في صفة الوضوء قال : ثم مسح ﴾ أى رسول الله صلى الله عليه وسلم برأسه وأدخل أصبعيه السباحتين ﴿ بالمهملة فموحدة فألف بعدها مهملة تثنية سباحة ، وأراد بهما مسبحتي اليد اليمنى واليسرى وسميت سباحة لأنه يشار بها عند التسييح ﴾ في أذنيه ومسح بإبهاميه ﴿ بإبهاميه ﴾ ظاهر أذنيه . أخرج أبو داود والنسائي وصححه ابن خزيمة ﴿ والحديث كالأحاديث الأولى في صفة الوضوء إلا أنه أتى به المصنف لما ذكر من إفادة مسح الأذنين الذي لم تفده الأحاديث التي سلفت ولذا اقتصر على ذلك من الحديث . ومسح الأذنين قد

ورد في عدة من الأحاديث ، ومن حديث المقدم بن معد يكرب عند أبي داود والطحاوي بإسناد حسن ، ومن حديث الربيع أخرجه أبو داود أيضاً ، ومن حديث أنس عند الدارقطني والحاكم ، ومن حديث عبد الله بن زيد وفيه « أنه ﷺ مسح أذنيه بماء غير الماء الذي مسح به رأسه » وسيأتي وقال فيه البيهقي هذا إسناد صحيح وإن كان قد تعقبه ابن دقيق العيد وقال : الذي في ذلك الحديث « ومسح رأسه بماء غير فضل يديه » ولم يذكر الأذنين وأيده المصنف بأنه عند ابن حبان والترمذي كذلك . واختلف العلماء . هل يؤخذ للأذنين ماء جديد أو بمسحان ببقية ما مسح به الرأس ؟ والأحاديث قد وردت بهذا وهذا . ويأتي الكلام عليه قريباً .

٣٤ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ فَلْيَسْتَنْثِرْ ثَلَاثًا ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَبِيتُ عَلَى خَيْشُومِهِ » مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

﴿ وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال رسول الله ﷺ « إذا استيقظ أحدكم من منامه ﴾ ظاهره ليلاً أو نهاراً ﴿ فليستنثر ثلاثاً ﴾ في القاموس : استنثر استنشق الماء ثم استخرج ذلك بنفس الأنف اهـ وقد جمع بينهما في بعض الأحاديث فمع الجمع يراد من الاستنثار دفع الماء من الأنف ومن الاستنشاق جذبه إلى الأنف ﴿ فإن الشيطان يبيت على خيشومه ﴾ هو أعلى الأنف وقيل الأنف كله وقيل عظام رقاق لينة في أقصى الأنف بينه وبين الدماغ وقيل غير ذلك ﴿ متفق عليه ﴾ الحديث دليل على وجوب الاستنثار عند القيام من النوم مطلقاً ، إلا أن في رواية للبخاري « إذا استيقظ أحدكم من منامه فتوضأ فليستنثر ثلاثاً فإن الشيطان - الحديث » فيقيد الأمر المطلق به هنا بإرادة الرضوء ويقيد النوم بمنام الليل كما يفيد لفظ يبيت إذ البيوتة فيه ، وقد يقال إنه خرج على الغالب فلا فرق بين نوم الليل ونوم النهار . والحديث من أدلة القائلين بوجوب الاستنثار دون المضمضة وهو مذهب أحمد وجماعة ، وقال الجمهور : لا يجب بل الأمر للندب واستدلوا بقوله ﷺ للأعرابي « توضأ كما أمرك الله » وعين له ذلك في قوله « لا تم

صلاة أحد حتى يسبغ الوضوء كما أمره الله فيغسل وجهه ويديه إلى المرفقين ويمسح رأسه ورجليه إلى الكعبين « كما أخرجه أبو داود من حديث رفاعة ، ولأنه قد ثبت من روايات صفة وضوئه صلى الله عليه وسلم من حديث عبد الله بن زيد وعمان وابن عمرو بن العاص عدم ذكرهما مع استيفاء صفة وضوئه ، وثبت ذكرهما أيضاً وذلك من أدلة الندب . وقوله بييت الشيطان قال القاضي عياض : يحتمل أن يكون على حقيقته فإن الأنف أحد منافذ الجسم التي يتوصل إلى القلب منها بالاشتمام وليس من منافذ الجسم ما ليس عليه غلق سواه وسوى الأذنين وفي الحديث « إن الشيطان لا يفتح غلقاً » وجاء في الثاؤب الأمر بكظمه من أجل دخول الشيطان حينئذ في الفم . ويحتمل الاستعارة فإن الذي ينعقد من الغبار من رطوبة الحياشيم قذارة توافق الشيطان قلت والأول أظهر .

٣٥ - وَعَنْهُ « إِذَا أَسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ فَلَا يَغْمِسُ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ حَتَّى يَغْسِلَهَا ثَلَاثًا ، فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ » مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ . وَهَذَا لَفْظٌ مُسْلِمٍ .

وعنه صلى الله عليه وسلم أي أبي هريرة عند الشيخين أيضاً صلى الله عليه وسلم إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده صلى الله عليه وسلم خرج ما إذا أدخل يده بالمغرفة ليستخرج الماء فإنه جائز إذ لا غمس فيه لليد ، وقد ورد بلفظ « لا يدخل » لكن يراد به إدخالها للغمس لا للأخذ صلى الله عليه وسلم في الإناء صلى الله عليه وسلم يخرج البرك والحياض صلى الله عليه وسلم حتى يغسلها ثلاثاً فإنه لا يدري أين باتت يده . متفق عليه وهذا لفظ مسلم صلى الله عليه وسلم الحديث يدل على إيجاب غسل اليد لمن قام من نومه ليلاً أو نهاراً وقال بذلك من نوم الليل أحمد لقوله باتت فإنه قرينة إرادة نوم الليل كما سلف إلا أنه قد ورد بلفظ « إذا قام أحدكم من الليل » عند أبي داود والترمذي من وجه آخر صحيح إلا أنه يرد عليه أن التعليل يقتضي إلحاق نوم النهار بنوم الليل . وذهب غيره وهو الشافعي ومالك وغيرهما إلى أن الأمر في رواية فليغسل للندب والنهي الذي في هذه الرواية للكراهة والقرينة عليه ذكر العدد فإن ذكره في غير النجاسة العينية دليل الندب ، ولأنه علل بأمر يقتضي الشك والشك لا يقتضي الوجوب في هذا الحكم استصحاباً

لأصل الطهارة ولا تزول الكراهة إلا بالثلاث الغسلات وهذا في المستيقظ من النوم .
وأما من يريد الوضوء من غير نوم فيستحب له لما مر في صفة الوضوء ولا يكره الترك
لعدم ورود النهي فيه . والجمهور على أن النهي والأمر لاحتمال النجاسة في اليد وأنه
لو درى أين باتت يده كمن لف عليها فاستيقظ وهي على حالها فلا يكره له أن يغمس
يده وإن كان غسلها مستحبا كما في المستيقظ . وغيرهم يقولون الأمر بالغسل تعبد فلا
فرق بين الشاك والمتيقن وقولهم أظهر كما سلف .

٣٦ - وَعَنْ لَقِيْطِ بْنِ صَبْرَةَ ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ، قَالَ : قَالَ
رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « أَسْبِغِ الْوُضُوءَ ، وَخَلِّ بَيْنَ
الْأَصَابِعِ ، وَبَالِغُ فِي الْأَسْتِنْشَاقِ ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَائِمًا »
أَخْرَجَهُ الْأَرْبَعَةُ ، وَصَحَّحَهُ أَبُو خَزِيمَةَ .

- وَالْأَبِيُّ دَاوُدَ فِي رِوَايَةٍ « إِذَا تَوَضَّأْتَ فَمَضْمُضٌ » .

﴿ وعن لقيط ﴾ بفتح اللام وكسر القاف ابن عامر ﴿ ابن صبرة ﴾ بفتح الصاد
المهمله وكسر الموحدة كنيته أبو رزين كما قال ابن عبد البر صحابي مشهور عداة في
أهل الطائف ﴿ قال قال رسول الله ﷺ « أسبغ الوضوء ﴾ الإسباغ الإتمام واستكمال
الأعضاء ﴿ وخلل بين الأصابع ﴾ ظاهر في إرادة أصابع اليدين والرجلين وقد صرح
بهما في حديث ابن عباس « إذا توضأت فخلل أصابع يديك ورجليك » يأتي من أخرجه
قريباً ﴿ وبالغ في الاستنشاق إلا أن تكون صائماً » أخرجه الأربعة وصححه ابن خزيمة
والأبي داود في رواية : إذا توضأت فمضمض ﴿ وأخرجه أحمد والشافعي وابن الجارود
وابن حبان والحاكم والبيهقي وصححه الترمذي والبعثي وابن القطان . والحديث دليل
على وجوب إسباغ الوضوء وهو إتمامه واستكمال الأعضاء . وفي القاموس أسبغ
الوضوء أبلغه مواضعه وفي كل عضو حقه ، وفي غيره مثله . فليس التلث للأعضاء
من مساهم ولكن التلث مندوب . ولا يزيد على الثلاث ، فإن شك هل غسل العضو

مرتين أو ثلاثا جعلها مرتين . وقال الجويني : يجعل ذلك ثلاثا ولا يزيد عليها مخافة من ارتكاب البدعة . وأما ما روى عن ابن عمر أنه كان يغسل رجله سبعا ففعل صحابي لاحجة فيه ومحمول على أنه كان يغسل الأربعة من نجاسة لا تزول إلا بذلك . ودليل على إيجاب تخليل الأصابع وقد ثبت من حديث ابن عباس أيضا كما أشرنا إليه وهو الذي أخرجه الترمذي وأحمد وابن ماجه والحاكم وحسنه البخاري . وكيفيته أن يخلل بيده اليسرى بالخنصر منها ويبدأ بأصغر الأصابع . وأما كون التخليل باليد اليسرى فليس في النص وإنما قال الغزالي : إنه يكون بها قياسا على الاستنجاء . وقد روى أبو داود والترمذي من حديث المستورد بن شداد « رأيت رسول الله ﷺ إذا توضأ بذلك يخنصره ما بين أصابع رجله » وفي لفظ لابن ماجه « يخلل » بدل يدلك . والحديث دليل على المبالغة في الاستنشاق لغير الصائم ، وإنما لم يكن في حقه المبالغة لثلا ينزل إلى حلقه ما يفطره ودل ذلك على أن المبالغة ليست بواجبة إذ لو كانت واجبة لوجب عليه التحري ولم يجر له تركها . وقوله في رواية أبي داود « إذا توضأت فمضمض » يستدل به على وجوب المضمضة ، ومن قال لا تجب جعل الأمر للندب لقريظة ما سلف من حديث رفاعه بن رافع في أمره ﷺ للأعرابي بصفة الوضوء الذي لا تجزىء الصلاة إلا به ، ولم يذكر فيه المضمضة والاستنشاق .

٣٧- وَعَنْ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُخَلِّلُ لِحْيَتَهُ فِي الْوُضُوءِ . أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ . وَصَحَّحَهُ ابْنُ خَزِيمَةَ

وعن عثمان رضي الله عنه هو أبو عبد الله عثمان بن عفان الأموي القرشي أحد الخلفاء وأحد العشرة . أسلم في أول الإسلام وهاجر إلى الحبشة الهجرتين وتزوج بنتي النبي ﷺ رقية أولا ، ثم لما توفيت زوجته النبي ﷺ بأم كلثوم . استخلف في أول يوم من المحرم سنة أربع وعشرين وقتل يوم الجمعة لثمان عشرة نخلت من ذى الحجة الحرام سنة خمس وثلاثين ودفن ليلة السبت بالبقيع وعمره اثنتان وثمانون سنة وقيل غير

ذلك في أن النبي ﷺ كان يخلل لحيته في الوضوء . أخرجه الترمذى وصححه ابن خزيمة في الحديث أخرجه الحاكم والدارقطنى وابن حبان من رواية عامر بن شقيق عن أبي وائل قال البخارى حديثه حسن . وقال الحاكم : لا نعلم فيه ضعفاً بوجه من الوجوه هذا كلامه . وقد ضعفه ابن معين وقد روى الحاكم للحديث شواهد عن أنس وعائشة وعلى وعمار . قال المصنف وفيه أيضاً عن أم سلمة وأبي أيوب وأبي وابن عمر وجابر وابن عباس وأبي الدرداء . وقد تكلم على جميعها بالتضعيف الاحديث عائشة . وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه : ليس في تحليل اللحية شيء . وحديث عثمان هذا دال على مشروعية تحليل اللحية وأما وجوبه فاختلف فيه ، فعند الهادوية يجب كتمبل نباتها لأحاديث وردت بالأمر بالتخليل إلا أنها أحاديث ما سلمت عن الإعلال والتضعيف فلم تنتهض على الإيجاب .

٣٨ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ قَالَ : إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَتَى بِثُلْثِي مَدٍّ ، فَجَعَلَ يَدُلُّكَ ذِرَاعِيهِ . أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ .

في وعن عبد الله بن زيد رضى الله عنه أن النبي ﷺ أتى بثلثى مد في بضم الميم وتشديد الدال المهملة . في القاموس مكيال وهو رطلان أو رطل وثلث أو ملء كف الانسان المعتدل إذا ملأهما ومد يده بهما ومنه سمي مداً وقد جربت ذلك فوجدته صحيحاً اهـ (١) في جعل يدلك ذراعيه . أخرجه أحمد وصححه ابن خزيمة في وقد أخرج أبو داود من حديث أم عمارة الانصارية بإسناد حسن « أنه ﷺ توضأ بإناء فيه قدر ثلثى مد » ورواه البيهقى من حديث عبد الله بن زيد . فثلثا المد هو أقل ما روى أنه توضأ به ﷺ وأما حديث أنه توضأ بثلث مد فلا أصل له . وقد صحح أبو زرعة من حديث عائشة وجابر « أنه ﷺ كان يغتسل بالصاع ويتوضأ بالمد » وأخرج مسلم نحوه

(١) في فتح الغلام هكذا في عبارة القاموس بأفراد الكف واليد وتثنية الضمير كأنه أراد جنس الكف واليد والمراد كفى الانسان وبيده .

من حديث سفينة وأبو داود من حديث أنس « توضأ من إناء يسع رطلين » والترمذى بلفظ « يجزىء في الوضوء رطلان » وهى كلها قاضية بالتخفيف فى ماء الوضوء وقد علم نبيه ﷺ عن الإسراف فى الماء وإخباره أنه سيأتى قوم يعتدون فى الوضوء فمن جاوز ما قال الشارع : إنه يجزىء : فقد أسرف فى حرم . وقول من قال إن هذا تقريب لا تحديد : ما هو بعيد ، لكن الأحسن بالمشروع محاكاة أخلاقه ﷺ والافتداء به فى كمية ذلك . وفيه دليل على مشروعية ذلك لأعضاء الوضوء . وفيه خلاف فمن قال بوجوبه استدلل بهذا ، ومن قال : لا يجب قال لأن المأمور به فى الآية الغسل وليس ذلك من مسماه . ولعله يأتى ذكر ذلك .

٣٩- وَعَنْهُ ، أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَأْخُذُ لِأُذُنَيْهِ مَاءً غَيْرَ الْمَاءِ الَّذِي أَخَذَهُ لِرَأْسِهِ . أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ، وَهُوَ عِنْدَ مُسْلِمٍ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ بِلَفْظٍ : وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ بِمَاءٍ غَيْرِ فَضْلِ يَدَيْهِ ، وَهُوَ الْمَحْفُوظُ .

وَعَنْهُ أَي عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ يَأْخُذُ لِأُذُنَيْهِ مَاءً غَيْرَ الْمَاءِ الَّذِي أَخَذَهُ لِرَأْسِهِ . أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ وَهُوَ أَي هَذَا الْحَدِيثُ عِنْدَ مُسْلِمٍ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ بِلَفْظٍ : وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ بِمَاءٍ غَيْرِ فَضْلِ يَدَيْهِ . وَهُوَ الْمَحْفُوظُ وَذَلِكَ أَنَّهُ ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ فِي التَّلْخِيصِ عَنْ ابْنِ دَقِيقِ الْعَيْدِ : أَنَّ الَّذِي رَأَاهُ فِي الرَّوَايَةِ هُوَ بِهَذَا اللَّفْظِ الَّذِي قَالَ الْمُصَنِّفُ : إِنَّهُ الْمَحْفُوظُ وَقَالَ الْمُصَنِّفُ أَيْضاً : إِنَّهُ الَّذِي فِي صَحِيحِ ابْنِ حِبَّانَ . وَفِي رَوَايَةِ التِّرْمِذِيِّ . وَلَمْ يَذْكَرْ فِي التَّلْخِيصِ أَنَّهُ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَلَا رَأَيْنَاهُ فِي مُسْلِمٍ . وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَأَخَذَ مَاءً جَدِيداً لِلرَّأْسِ هُوَ أَمْرٌ لَا بَدَمَنَّهُ وَهُوَ الَّذِي دَلَّتْ عَلَيْهِ الْأَحَادِيثُ وَحَدِيثُ الْبَيْهَقِيِّ هَذَا هُوَ دَلِيلُ أَحْمَدَ وَالشَّافِعِيِّ أَنَّهُ يُؤْخَذُ لِلْأُذُنَيْنِ مَاءً جَدِيداً وَهُوَ دَلِيلُ ظَاهِرٍ . وَتِلْكَ الْأَحَادِيثُ الَّتِي سَلَفَتْ غَايَةٌ مَا فِيهَا أَنَّهُ لَمْ يَذْكَرْ أَحَدٌ أَنَّهُ أَخَذَ مَاءً جَدِيداً ، وَعَدَمُ الذِّكْرِ لَيْسَ دَلِيلًا عَلَى عَدَمِ الْفِعْلِ ، إِلَّا أَنْ يَقُولَ الرَّوَاةُ مِنَ الصَّحَابَةِ وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ وَأُذُنَيْهِ مَرَّةً وَاحِدَةً ظَاهِرٌ أَنَّهُ مَاءٌ وَاحِدٌ . وَحَدِيثُ « الْأُذُنَانِ مِنَ الرَّأْسِ » وَإِنْ كَانَ فِي

أسانيدُه مقال إلا أن كثرة طرقه يشد بعضها بعضاً ويشهد لها أحاديث مسحهما مع الرأس مرة واحدة وهي أحاديث كثيرة عن علي وابن عباس والربيع وعثمان كلهم متفقون على أنه مسحهما مع الرأس مرة واحدة أي بماء واحد كما هو ظاهر لفظ مرة، إذ لو كان يؤخذ للأذنين ماء جديد ما صدق أنه مسح رأسه وأذنيه مرة واحدة وإن احتمل أن المراد أنه لم يكرر مسحهما وأنه أخذ لهما ماء جديداً فهو احتمال بعيد. وتأويل حديث إنه أخذ لهما ماء خلاف الذي مسح به رأسه أقرب ما يقال فيه إنه لم يبق في يده بلة تكفي لمسح الأذنين فأخذ لهما ماء جديداً.

٤٠- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ « إِنَّ أُمَّتِي يَأْتُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ غُرًّا مُحَجَّلِينَ ، مِنْ أَثَرِ الْوُضُوءِ ، فَمَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يُطِيلَ غُرَّتَهُ فَلْيَفْعَلْ » مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ .

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال سمعت رسول الله ﷺ يقول « إن أمتي يأتون يوم القيامة غرّاً » بضم الغين المعجمة وتشديد الراء جمع أغرأى ذوى غرة وأصلها لعة بيضاء تكون في جهة الفرس . وفي النهاية يريد بياض وجوههم بنور الوضوء يوم القيامة ونصبه على أنه حال من فاعل يأتون . وعلى رواية يدعون يحتمل المفعولية محجلين بالمهملة والجيم من التحجيل . في النهاية أي بيض مواضع الوضوء من الأيدي والأقدام . استعار أثر الوضوء في الوجه واليدين والرجلين للانسان من البياض الذي يكون في وجه الفرس ويديه ورجليه من أثر الوضوء بفتح الواو لأنه الماء ويجوز الضم عند البعض كما تقدم فمن استطاع منكم أن يطيل غرته أي وتحجيلة وإنما اقتصر على أحدهما للدلالته على الآخر وآثر الغرة وهي مؤنثة على التحجيل وهو مذكر لشرف موضعها . وفي رواية لمسلم « فليطل غرته وتحجيلة » فليفعل . متفق عليه واللفظ لمسلم وظاهر السياق أن قوله فمن استطاع إلى آخره : من الحديث وهو يدل على عدم الوجوب إذ هو في قوة من شاء منكم ، فلو كان واجباً ما قيده بها إذ

الاستطاعة لذلك متحققة قطعاً . وقال نعيم : أحد رواته : لا أدري قوله فمن استطاع إلى آخره من قول النبي صلى الله عليه وسلم أو من قول أبي هريرة وفي الفتح : لم أر هذه الجملة في رواية أحد ممن روى هذا الحديث من الصحابة وهم عشرة ولا ممن رواه عن أبي هريرة غير رواية نعيم هذه . والحديث دليل على مشروعية إطالة الغرة والتحجيل واختلف العلماء في القدر المستحب من ذلك فقليل : في اليدين إلى المنكب وفي الرجلين إلى الركبة . وقد ثبت هذا عن أبي هريرة رواية ورأياً وثبت من فعل ابن عمر أخرجه ابن أبي شيبة وأبو عبيد بإسناد حسن وقيل إلى نصف العضد والساق . والغرة في الوجه أن يغسل إلى صفحتي العنق . والقول بعدم مشروعيتهما . وتأويل حديث أبي هريرة بأن المراد به المداومة على الوضوء : خلاف الظاهر ، ورد بأن الراوي أعرف بما روى . كيف وقد رفع معناه ولا وجه لنفيه^(١) وقد استدل على أن الوضوء من خصائص هذه الأمة بهذا الحديث وبحديث مسلم مرفوعاً « سيما ليست لأحد غيركم » والسيما بكسر السين المهملة العلامة . ورد هذا بأنه قد ثبت الوضوء لمن قبل هذه الأمة : قيل فالذي اختصت به هذه الأمة هو الغرة والتحجيل .

٤١ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُعْجِبُهُ التَّيْمَنُ فِي تَنْعَلِهِ ، وَتَرَجُّلِهِ ، وَطُهُورِهِ وَفِي شَأْنِهِ كُلِّهِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

﴿ وعن عائشة رضي الله عنها قالت : كان النبي صلى الله عليه وسلم يعجبه التيمن في أي تقديم الأيمن في تنعله في لبس نعله في وترجله في بالجيم أي مشط شعره في وطهوره ، وفي شأنه كله في تعميم بعد التخصيص في متفق عليه في قال ابن دقيق العيد : هو عام مخصوص يعني قوله كله بدخول الخلاء والخروج من المسجد ونحوهما فإنه يبدأ فيهما باليسار . قيل والتأكيد بكلمة يدل على بقاء التعميم ودفع التجوز عن البعض فيحتمل أن يقال :

(١) اختصر كلام المصنف في الفتح وعبارته هناك هي : وأما تأويلهم الإطالة المطلوبة بالمداومة على الوضوء فمفترض بأن الراوي أدري بمعنى ما روى . وكيف وقد صرح برفعه إلى الشارع (صلى الله عليه وسلم) .

حقيقة الشأن ما كان فعلاً مقصوداً وما يستحب فيه التياسر ليس من الأفعال المقصودة بل هي إماروك وإما غير مقصودة والحديث دليل على استحباب البداءة بشق الرأس الأيمن في الرجل والغسل ، والحلق . وبالميامن في الوضوء والغسل والأكل والشرب وغير ذلك قال النووي : قاعدة الشرع المستمرة البداءة باليمن في كل ما كان من باب التكريم والتزين وما كان بضدها استحب فيه التياسر . ويأتي الحديث في الوضوء قريباً . وهذه الدلالة للحديث مبنية على أن لفظ يعجبه يدل على استحباب ذلك شرعاً وقد ذكرنا تحقيقه في حواشي شرح العمدة عند الكلام على هذا الحديث .

٤٢ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « إِذَا تَوَضَّأْتُمْ فَاَبْدَأُوا بِمِيَامِنِكُمْ » أَخْرَجَهُ الْأَرْبَعَةُ ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خَزِيمَةَ .

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ « إذا توضأتم فابدؤوا بميامنكم » أخرجه الأربعة وصححه ابن خزيمة ، وأخرجه أحمد وابن حبان والبيهقي وزاد فيه « وإذا لبستم » قال ابن دقيق العيد : هو خفيق بأن يصحح . والحديث دليل على البداءة بالميسا من عند الوضوء في غسل اليدين والرجلين . وأما غيرهما كالوجه والرأس فظاهر أيضاً شمولهما إلا أنه لم يقل أحد به فيهما ولا ورد في أحاديث التعليم بخلاف اليدين والرجلين فأحاديث التعليم وردت بتقديم اليمنى فيهما على اليسرى في حديث عثمان الذي مضى وغيره . والآية مجملة بينتها السنة . واختلف في وجوب ذلك . ولا كلام في أنه الأولى فعند الهادوية يجب لحديث الكتاب وهو بلفظ الأمر وهو للوجوب في أصله وباستمرار فعله ﷺ له فإنه ما روى أنه توضأ مرة واحدة بخلافه إلا ما يأتي من حديث ابن عباس ولأنه فعله بياناً للواجب فيجب ، ولحديث ابن عمر وزيد بن ثابت وأبي هريرة « أنه ﷺ توضأ على الولا ثم قال : هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به ، وله طرق يشد بعضها بعضاً . وقالت الحنفية وجماعة : لا يجب الترتيب بين أعضاء الوضوء ، ولا بين اليمنى واليسرى من اليدين والرجلين قالوا :

الواو في الآية لا تقتضى الترتيب ، وبأنه قد روى عن علي عليه السلام أنه بدأ بميأسره
وبأنه قال « ما أبالي بشمالي بدأت أم بيميني إذا أتممت الوضوء » وأجيب عنه بأنهما
أثران غير ثابتين فلا تقوم بهما حجة ولا يقاومان ماسلف ، وإن كان الدار قطنى قد
أخرج حديث علي ولم يضعفه وأخرجه من طرق بالفاظ ولكنها موقوفة كلها .

٤٣ - وَعَنْ الْمُغِيرَةَ بْنِ شُعْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّ النَّبِيَّ

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَوَضَّأَ . فَمَسَحَ بِنَاصِيَتِهِ ، وَعَلَى الْعِمَامَةِ
وَالْخَفَيْنِ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ .

﴿ وعن المغيرة ﴾ بضم الميم فغين معجمة مكسورة فياء وراء ، يكنى أبا عبد الله
أو أبا عيسى . أسلم عام الخندق وقدم مهاجراً وأول مشاهدته الحديبية ، وفاته سنة
خمس من الهجرة بالكوفة وكان عاملاً عليها من قبل معاوية وهو ﴿ ابن شعبة ﴾ بضم
الشين المعجمة وسكون العين المهملة فوحدة مفتوحة ﴿ أن النبي ﷺ توضع فمسح
بناصيته ﴾ في القاموس الناصية والناصاة قصاص الشعر ﴿ وعلى العمامة والخفين ﴾ تثنية
خف بالخاء المعجمة مضمومة أى ومسح عليهما ﴿ أخرجه مسلم ﴾ ولم يخرج البخارى
ووهم من نسبه إليهما . والحديث دليل على عدم جواز الاقتصار على مسح الناصية .
وقال زيد بن علي عليه السلام وأبو حنيفة يجوز الاقتصار . وقال ابن القيم : ولم يصح
عنه ﷺ في حديث واحد أنه اقتصر على مسح بعض رأسه ألبتة . لكن كان إذا مسح
بناصيته كمل على العمامة كما في حديث المغيرة هذا . وقد ذكر الدارقطنى أنه رواه
عن ستين رجلاً . وأما الاقتصار على العمامة بالمسح فلم يقل به الجمهور وقال ابن القيم :
لأنه ﷺ كان يمسح على رأسه تارة وعلى العمامة تارة وعلى الناصية والعمامة تارة .
والمسح على الخفين يأتي له باب مستقل ويأتى حديث المسح على العصائب .

٤٤- وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا - فِي صِفَةِ حَجِّ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « أَبْدَأُوا بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ » أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ هَكَذَا بِلَفْظِ الْأَمْرِ ، وَهُوَ عِنْدَ مُسْلِمٍ بِلَفْظِ الْخَبَرِ .

﴿ وعن جابر ﴾ هو أبو عبد الله جابر ﴿ ابن عبد الله ﴾ بن عمرو بن حرام بالحاء والراء المهملتين الأنصاري السلمي من مشاهير الصحابة ذكر البخاري أنه شهد بدرًا وكان ينقل الماء يومئذ ثم شهد بعدها مع النبي ﷺ ثمانى عشرة غزوة ذكر ذلك الحاكم أبو أحمد وشهد صفين مع علي عليه السلام وكان من المكثرين الحفاظ وكف بصره في آخر عمره وتوفي سنة أربع أو سبع وتسعين بالمدينة وعمره أربع وتسعون سنة وهو آخر من مات بالمدينة من الصحابة ﴿ في صفة حج النبي ﷺ ﴾ يشير إلى حديث جليل شريف سيأتى إن شاء الله تعالى في الحج ﴿ قال ﴾ أى النبي ﷺ ﴿ ابدؤا بما بدأ الله به . ﴾ أخرج النسائي هكذا بلفظ الأمر وهو عند مسلم بلفظ الخبر ﴿ أى بلفظ نبدأ ولفظ الحديث قال ثم خرج أى النبي ﷺ من الباب أى باب الحرم إلى الصفا فلما دنا من الصفا قرأ (إن الصفا والمروة من شعائر الله) نبدأ بما بدأ الله به « بلفظ الخبر فعلا مضارعاً فبدأ بالصفا لبداءة الله به في الآية . وذكر المصنف هذه القطعة من حديث جابر هنا لأنه أفاد أن ما بدأ الله به ذكرًا نبتدىء به فعلا فإن كلامه كلام حكيم لا يبدأ ذكرا إلا بما يستحق البداءة به فعلا فإنه مقتضى البلاغة ولذا قال سيبويه : إنهم أى العرب يقدمون ما هم بشأنه أهم وهم به أعنى فإن اللفظ عام والعام لا يقصر على سببه أعنى بما بدأ الله به لأن كلمة ما موصولة والموصولات من ألفاظ العموم ، وآية الوضوء وهى قوله تعالى (فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤسكم وأرجلكم إلى الكعبين) داخلة تحت الأمر بقوله صلى الله عليه وآله وسلم « ابدؤا بما بدأ الله به » فيجب البداءة بغسل الوجه ثم ما بعده على الترتيب وإن كانت الآية لم تفد تقديم النبي على اليسرى من اليدين والرجلين . وتقدم القول فيه قريبا . وذهبت الحنفية وآخرون إلى

أن الترتيب بين أعضاء الوضوء غير واجب واستدل لهم بحديث ابن عباس « أنه ﷺ توضع فغسل وجهه ويديه ثم رجليه ثم مسح رأسه بفضله وضوئه » وأجيب بأنه لا تعرف طريق صحيحة حتى يتم به الاستدلال . ثم لا يخفى أنه كان الأولى تقديم حديث جابر هذا على حديث المغيرة وجعله متصلاً بحديث أبي هريرة لتقاربهما في الدلالة .

٤٥ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا تَوَضَّأَ أَدَارَ الْمَاءَ عَلَى مِرْفَقَيْهِ . أَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ .

وَعنه أي جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال كان رسول الله ﷺ إذا توضع أدار الماء على مرفقيه . أخرجه الدارقطني هو الحافظ الكبير الإمام العديم النظر في حفظه قال الذهبي في حقه : هو حافظ الزمان أبو الحسين علي بن عمر بن أحمد البغدادي الحافظ الشهير صاحب السنن مولده سنة ست وثلاثمائة سمع من عوالم وبرع في هذا الشأن قال الحاكم : صار الدارقطني أوجد عصره في الحفظ والفهم والورع وإماماً في القراءة والنحو وله مصنفات يطول ذكرها وأشهد أنه لم يخلق على أديم الأرض مثله وقال الخطيب : كان فريد عصره وإمام وقته وانتهى إليه علم الأثر والمعرفة بالعلل وأسماء الرجال مع الصدق والثقة وصحة الاعتقاد . وقد أطل أئمة الحديث الثناء على هذا الرجل وكانت وفاته في ثامن ذي القعدة سنة خمس وثمانين وثلثمائة بإسناد ضعيف وأخرجه البيهقي أيضاً بإسناد الدارقطني وفي الإسنادين مع القاسم بن محمد بن عقيل وهو متروك وضعفه أحمد وابن معين وغيرهما وعده ابن حبان في الثقات ، لكن الجراح أولى وإن كثرت المعدل وهنا الجراح أكثر . وصرح بضعف الحديث جماعة من الحفاظ كالمنذري وابن الصلاح والنووي وغيرهم . قال المصنف : ويغني عنه حديث أبي هريرة عند مسلم « أنه توضع حتى أشرع في العضد وقال هكذا رأيت رسول الله ﷺ توضع » قلت ولو أتى به هنا لكان أولى .

٤٦- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « لَا وُضُوءَ لِمَنْ لَمْ يَذْكُرِ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ » أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةَ ، بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ .

- وَلِلْتَرْمِذِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ ، وَأَبِي سَعِيدٍ نَحْوَهُ ، قَالَ أَحْمَدُ : لَا يَثْبُتُ فِيهِ شَيْءٌ .

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « لَا وُضُوءَ لِمَنْ لَمْ يَذْكُرِ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ » أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةَ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ فِي هَذَا قِطْعَةٍ مِنَ الْحَدِيثِ الَّذِي أَخْرَجَهُ الْمَذْكُورُونَ فَإِنَّهُمْ أَخْرَجُوهُ بِلَفْظِ « لِاصْلَاةٍ لِمَنْ لَا وُضُوءَ لَهُ وَلَا وُضُوءَ لِمَنْ لَمْ يَذْكُرِ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ » وَالْحَدِيثُ مَرُورٍ مِنْ طَرِيقِ يَعْقُوبِ بْنِ سَلْمَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، وَهُوَ يَعْقُوبُ بْنُ سَلْمَةَ اللَّيْثِيُّ قَالَ الْبُخَارِيُّ لَا يَعْرِفُ لَهُ سَمَاعٌ مِنْ أَبِيهِ وَلَا لِأَبِيهِ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَلَهُ طَرِيقٌ أُخْرَى عِنْدَ الدَّارِقُطْنِيِّ وَالْبَيْهَقِيِّ وَلَكِنَّمَا كَلَّمَهَا ضَعِيفَةٌ أَيْضًا وَعِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ بِلَفْظِ الْأَمْرِ « إِذَا تَوَضَّأْتَ فَقُلْ بِاسْمِ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ فَإِنْ حَفِظْتِكَ لَا تَزَالُ تَكْتُبُ لَكَ الْحَسَنَاتِ حَتَّى تَحْدُثَ مِنْ ذَلِكَ الْوَضُوءِ » وَلَكِنْ سَنَدُهُ وَاهٍ وَلِلْتَرْمِذِيِّ فِي لَمْ يَقُلْ وَالتَّرْمِذِيُّ فِي عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ فِي وَزَيْدٌ هُوَ ابْنُ عَمْرٍو بْنِ نَفِيلٍ أَحَدِ الْعَشْرَةِ الْمَشْهُودِ لَهُمْ بِالْجَنَّةِ صَحَابِي جَلِيلِ الْقَدْرِ - لِأَنَّهُ لَمْ يَرَوْهُ فِي السَّنَنِ بَلْ رَوَاهُ فِي الْعِلَلِ فَغَايِرُ الْمُصَنِّفِ فِي الْعِبَارَةِ لِهَذِهِ الْإِشَارَةِ (١) لِأَنَّهُ لَمْ يَرَوْهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي وَأَبِي سَعِيدٍ نَحْوَهُ وَقَالَ أَحْمَدُ : لَا يَثْبُتُ فِيهِ شَيْءٌ فِي وَأَخْرَجَهُ الْبَزَارُ وَأَحْمَدُ وَابْنُ مَاجَةَ وَالدَّارِقُطْنِيُّ وَغَيْرِهِمْ . قَالَ التَّرْمِذِيُّ : قَالَ مُحَمَّدٌ يَعْنِي الْبُخَارِيُّ إِنَّهُ أَحْسَنُ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ لَكِنَّهُ ضَعِيفٌ لِأَنَّ فِي رَوَاتِهِ مَجْهُولِينَ ، وَرَوَايَةُ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ الَّتِي أَخْرَجَهَا التَّرْمِذِيُّ وَغَيْرُهُ مِنْ رَوَايَةِ كَثِيرِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ رَبِيعِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ

(١) تنقبه في فتح العلام بقوله : قاله السيد في الشرح لكنه رواه الترمذي في السنن .

أبي سعيد ولكنه قدح في كثير بن زيد وفي ربيع أيضاً . وقد روى الحديث في التسمية من حديث عائشة ، وسهل بن سعد ، وابن سبرة ، وأم سبرة ، وعلي ، وأنس ، وفي الجميع مقال إلا أن هذه الروايات يقوى بعضها فلا تخلو عن قوة ولذا قال ابن أبي شيبة ثبت لنا أن النبي ﷺ قاله . وإذا عرفت هذا فالحديث قد دل على مشروعية التسمية في الوضوء وظاهر قوله (لا وضوء) أنه لا يصح ولا يوجد من دونها إذ الأصل في النقي الحقيقة . وقد اختلف العلماء في ذلك فذهبت الهادوية إلى أنها فرض على الذاكر . وقال أحمد بن حنبل والظاهرية : بل وعلى الناسي وفي أحد قولي الهادي إنها سنة ، وإليه ذهب الحنفية والشافعية لحديث أبي هريرة « من ذكر الله في أول وضوئه طهر جسده كله وإذا لم يذكر اسم الله لم يظهر منه إلا موضع الوضوء » أخرجه الدارقطني وغيره وهو ضعيف وبه استدل من فرق بين الذاكر والناسي قائلا : إن الأول في حق العامد وهذا في حق الناسي . وحديث أبي هريرة هذا الأخير وإن كان ضعيفاً فقد عضده في الدلالة على عدم الفرضية حديث « توشأ كما أمرك الله » وقد تقدم وهو الدليل على تأويل النفي في حديث الباب بأن المراد لا وضوء كاملاً ، على أنه قد روى هذا الحديث بلفظ « لا وضوء كامل » إلا أنه قال المصنف إنه لم يره بهذا اللفظ قال البيهقي في السنن بعد إخراجه : هذا أيضاً ضعيف أبو بكر الداهري . - يريد أحد روايته - إنه غير ثقة عند أهل العلم بالحديث . وأما القول بأن هذا مثبت ودال على الإيجاب فيرجح فيه أنه لم يثبت ثبوتاً يقضى بالإيجاب بل طريقه كما عرفت . وقد دل على السنية حديث « كل أمر ذي بال » فيتعاضد هو وحديث الباب على مطلق الشرعية وأقلها الندبية .

٤٧ - وَعَنْ طَلْحَةَ بْنِ مُصْرَفٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَفْصِلُ بَيْنَ الْمَضْمُضَةِ وَالْأَسْتِنْشَاقِ . أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ .

﴿ وعن طلحة ﴾ هو أبو محمد أو أبو عبد الله طلحة بن ابن مصرف ﴿ بضم الميم ﴾ وفتح الصاد المهملة وكسر الراء المشددة وفاء . وطلحة أحد الأعلام الأثبات من التابعين

مات سنة اثنتي عشرة ومائة ع عن أبيه ع مصرف ع عن جده ع كعب بن عمر والهمداني ومنهم من يقول ابن عمر بضم العين المهملة قال ابن عبد البر : والأشهر ابن عمرو له صحبة ومنهم من ينكرها ولا وجه لإنكار من أنكر ذلك ثم ذكر هذا الحديث ع قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفصل بين المضمضة والاستنشاق . أخرجه أبو داود بإسناد ضعيف ع لأنه من رواية ليث بن أبي سليم وهو ضعيف قال النووي : اتفق العلماء على ضعفه ، ولأن مصرفاً والد طلحة مجهول الحال - قال أبو داود : وسمعت أحمد يقول زعموا أن ابن عيينة كان ينكره يقول إيش هذا طلحة بن مصرف عن أبيه عن جده . والحديث دليل على الفصل بين المضمضة والاستنشاق بأن يؤخذ لكل واحد ماء جديد ، وقد دل له أيضاً حديث علي عليه السلام وعثمان أنهما أفردا المضمضة والاستنشاق ثم قالاً هكذا رأينا رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ أخرجه أبو علي ابن السكن في صحاحه وذهب إلى هذا جماعة وذهبت الهادوية إلى أن السنة الجمع بينهما بغرفة لما أخرجه ابن ماجه من حديث علي عليه السلام « أنه تمضمض فاستنشق ثلاثاً من كف واحدة » وأخرجه أبو داود والجمع بينهما ورد من حديث علي من ست طرق وتأتي إحداها قريبة وكذلك من حديث عثمان عند أبي داود وغيره وفي ، لفظ لابن حبان « ثلاث مرات من ثلاث حففات » وفي لفظ للبخاري « ثلاث مرات من غرفة واحدة » ومع ورود الروايتين الجمع وعدمه فالأقرب التخيير وأن الكل سنة وإن كان رواية الجمع أكثر وأصح . وقد اختار في الشرح التخيير وقال إنه قول الإمام يحيى . واعلم أن الجمع قد يكون بغرفة واحدة وبثلاث منها كما أرشد إليه ظاهر قوله في الحديث (من كف واحد ومن غرفة واحدة) وقد يكون الجمع بثلاث غرفات لكل واحدة من الثلاث المرات غرفة كما هو صريح ثلاث مرات من ثلاث حففات . قال البيهقي في السنن بعد ذكره الحديث . يعني والله أعلم أنه مضمض واستنثر كل مرة من غرفة واحدة ثم فعل ذلك ثلاثاً من ثلاث غرفات قال : ويدل له حديث عبد الله بن زيد ثم ساقه بسنده وفيه « ثم أدخل يده في الإناء فمضمض واستنشق واستنثر ثلاث مرات من ثلاث غرفات من ماء » ثم قال رواه البخاري في الصحيح وبه يتضح أنه يتعين هذا الاحتمال :

٤٨ - وَعَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِي صِفَةِ الْوُضُوءِ - ثُمَّ
 تَمَضْمَضَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَسْتَنْشَرَ ثَلَاثًا ، يُمَضِّمُ
 وَيَسْتَنْشِرُ مِنَ الْكَفِّ الَّذِي يَأْخُذُ مِنْهُ الْمَاءُ . أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ
 وَالنَّسَائِيُّ .

﴿ وعن علي رضي الله عنه في صفة الوضوء ثم تمضمض صلى الله عليه وسلم واستنشر ثلاثة
 مضمض وينثر من الكف الذي يأخذه منه الماء . أخرج أبو داود والنسائي ﴿ هذا من
 أدلة الجمع ويحتمل أنه من غرفة واحدة أو من ثلاث غرفات .

٤٩ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ - فِي صِفَةِ الْوُضُوءِ - ثُمَّ
 أَدْخَلَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدَهُ ، فَمَضْمَضَ وَأَسْتَنْشَقَ مِنْ
 كَفٍّ وَاحِدٍ ، يَفْعَلُ ذَلِكَ ثَلَاثًا . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

﴿ وعن عبد الله بن زيد رضي الله عنه في صفة الوضوء ﴿ أي وضوءه صلى الله عليه وسلم ثم
 أدخل صلى الله عليه وسلم يده ﴿ أي في الماء ﴿ فمضمض واستنشق ﴿ لم يذكر الاستنثار لأن المراد
 إنما هو ذكر اكتفائه بكف واحدة من الماء لما يدخل في الفم والأنف وأما دفع الماء
 فليس من مقصود الحديث ﴿ من كف واحدة ﴿ الكف يذكر ويؤنث ﴿ يفعل ذلك
 ثلاثاً . متفق عليه ﴿ هو ظاهر في أنه كفاه كف واحد للثلاث المرات وإن كان يحتمل
 أنه أراد به فعل كل منهما من كف واحد يغترف في كل واحدة من الثلاث . والحديث
 كأول من أدلة الجمع . وهذا الحديث والأول مقتطعان من الحديثين الطويلين في
 صفة الوضوء وقد تقدم مثل هذا إلا أن المصنف إنما يقتصر على موضع الحجة الذي
 يريد كالجمع هنا :

٥٠- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : رَأَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَجُلًا ، وَفِي قَدَمِهِ مِثْلُ الظُّفْرِ لَمْ يُصِبْهُ الْمَاءُ

فَقَالَ « أَرْجِعْ فَأَحْسِنْ وَضُوءَكَ » أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ .

وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ رَأَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَجُلًا فِي قَدَمِهِ مِثْلَ الظُّفْرِ بِضَمِّ الظَّاءِ الْمَعْجَمَةِ وَالْفَاءِ فِيهِ لُغَاتٌ أُخْرَى أَجُودَهَا مَا ذَكَرَ وَجَمَعَهُ أَظْفَارٌ وَجَمَعَ الْجَمْعَ أَظْفِيرٌ لَمْ يُصِبْهُ الْمَاءُ أَيُّ مَاءٍ وَضُوءَهُ فَقَالَ لَهُ لَمْ يَرْجِعْ فَأَحْسِنْ وَضُوءَكَ أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَقَدْ أَخْرَجَ مِثْلَهُ مُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ عَنْ عُمَرَ إِلَّا أَنَّهُ قِيلَ إِنَّهُ مَوْقُوفٌ عَلَى عُمَرَ . وَقَدْ أَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ مِنْ طَرِيقِ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأَى رَجُلًا يَصَلِي وَفِي ظَهْرِ قَدَمِهِ لَمْعَةٌ قَدَرِ الدَّرْهَمِ لَمْ يُصِبْهَا الْمَاءُ فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَعِيدَ الْوُضُوءَ وَالصَّلَاةَ » قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ لَمَّا سُئِلَ عَنْ إِسْنَادِهِ جَيِّدٌ . نَعَمْ وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى وَجُوبِ اسْتِعَابِ أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ بِالْمَاءِ نَصَافِي الرَّجْلِ وَقِيَاسًا فِي غَيْرِهَا . وَقَدْ ثَبَتَ حَدِيثُ « وَيَلُ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ » قَالَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي جَمَاعَةٍ لَمْ يَمَسْ أَعْقَابَهُمُ الْمَاءُ . وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ الْجُمْهُورُ وَرَوَى عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ قَالَ : إِنَّهُ يَعْنِي عَنْ نِصْفِ الْعَضْوِ أَوْ رُبْعِهِ أَوْ أَقَلِّ مِنَ الدَّرْهَمِ رَوَايَاتٌ حَكِيَّتْ عَنْهُ . وَقَدْ اسْتَدَلَّ بِالْحَدِيثِ أَيْضًا عَلَى وَجُوبِ الْمُوَالَاةِ حَيْثُ أَمَرَهُ أَنْ يَعِيدَ الْوُضُوءَ وَلَمْ يَقْتَصِرْ عَلَى أَمْرِهِ بِغَسْلِ مَا تَرَكَهُ قِيلَ وَلَا دَلِيلٌ فِيهِ لِأَنَّهُ أَرَادَ التَّشْدِيدَ عَلَيْهِ فِي الْإِنْكَارِ وَالْإِشَارَةَ إِلَى أَنَّ مَنْ تَرَكَ شَيْئًا فَكَأَنَّهُ تَرَكَ الْكُلَّ وَلَا يَنْحَى ضَعْفَ هَذَا الْقَوْلِ فَالْأَحْسَنُ أَنْ يَقَالَ إِنْ قَوْلَ الرَّاوِي أَمْرَهُ أَنْ يَمْسُدَ الْوُضُوءَ أَيُّ غَسْلِ مَا تَرَكَهُ وَسَمَاهُ إِعَادَةٌ بِاعْتِبَارِ ظَنِّ الْمُتَوَضِّئِ فَإِنَّهُ صَلَّى ظَانًّا بِأَنَّهُ قَدْ تَوَضَّأَ وَضُوءًا مُجْزِئًا وَسَمَاهُ وَضُوءًا فِي قَوْلِهِ يَعِيدُ الْوُضُوءَ لِأَنَّهُ وَضُوءٌ لُغَةً . وَفِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْجَاهِلَ وَالنَّاسِيَ حَكَمَهُمَا فِي التَّرْكِ حُكْمَ الْعَامِدِ .

٥١- وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَتَوَضَّأُ بِالْمُدِّ وَيَغْتَسِلُ بِالصَّاعِ ، إِلَى خَمْسَةِ أَمْدَادٍ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

﴿ وعنه ﴾ أي أنس بن مالك ﴿ قال ﴾ كان رسول الله ﷺ يتوضأ بالمد ﴿ تقدم تحقيق قدره ﴾ ويغتسل بالصاع ﴿ وهو أربعة أمداد ولذا قال ﴾ إلى خمسة أمداد ﴿ كأنه قال بأربعة أمداد إلى خمسة ﴾ متفق عليه ﴿ وتقدم أنه ﷺ توضأ بثلاثي مد وقدمنا أنه أقل ما قدر به ماء وضوءه ، ولو أخرج المصنف ذلك الحديث إلى هنا أو قدم هذا لكان أوفق لحسن الترتيب . وظاهر هذا الحديث أن هذا غاية ما كان ينهى إليه وضوءه ﷺ وغسله ولا ينافيه حديث عائشة الذي أخرجه البخاري « أنه ﷺ توضأ من إناء واحد يقال له الفرق » بفتح الفاء والراء وهو إناء يسع تسعة عشر رطلاً لأنه ليس في حديثها أنه كان ملائناً ماء بل قولها من إناء يدل على تبعض ما توضأ منه . وحديث أنس هذا الذي سلف عن عبد الله بن زيد يرشدان إلى تقليل ماء الوضوء والاكتفاء باليسير منه وقد قال البخاري : وكره أهل العلم فيه أي ماء الوضوء أن يتجاوز فعل النبي ﷺ .

٥٢- وَعَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ يَتَوَضَّأُ ، فَيَسْبِغُ الْوُضُوءَ ، ثُمَّ يَقُولُ : أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ ، إِلَّا فُتِحَتْ لَهُ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ الثَّمَانِيَةِ ، يَدْخُلُ مِنْ أَيِّهَا شَاءَ » أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَالتِّرْمِذِيُّ وَزَادَ « اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنَ التَّوَابِينَ . وَاجْعَلْنِي مِنَ الْمُتَطَهِّرِينَ » .

﴿ وعن عمر ﴾ بضم العين المهملة منقول من جمع عمرة وهو أبو حفص عمر ابن الخطاب القرشي يجتمع مع النبي ﷺ في كعب بن لؤي : أسلم سنة ست من النبوة

وقيل سنة خمس بعد أربعين رجلاً . وشهد المشاهد كلها مع النبي ﷺ وله مشاهد في الإسلام وفتوحات في العراق والشام . وتوفي في غرة المحرم سنة أربع وعشرين طعنه أبو لؤلؤة غلام المغيرة بن شعبة وخلافته عشر سنين ونصف ﷺ قال : قال رسول الله ﷺ « ما منكم من أحد يتوضأ فيسبغ الوضوء ﷺ تقدم أنه إتمامه ﷺ ثم يقول ﷺ بعد إتمامه ﷺ أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله إلا فتحت له أبواب الجنة » ﷺ هو من باب ونفخ في الصور عبر عن الآتى بالماضى لتحقق وقوعه والمراد تفتح له يوم القيامة يدخل من أيها شاء ﷺ أخرجه مسلم ﷺ وأبو داود وابن ماجه ﷺ والترمذى وزاد اللهم اجعلنى من التوابين واجعلنى من المتطهرين ﷺ جمع بينهما إماما بقوله تعالى (إن الله يحب التوابين ويحب المتطهرين) ولما كانت التوبة طهارة الباطن من أدران الذنوب والوضوء طهارة الظاهر عن الأحداث المانعة عن التقرب إليه تعالى ناسب الجمع بينهما أى طلب ذلك من الله تعالى غاية المناسبة في طلب أن يكون السائل محبوباً لله وفى زمرة المحبوبين له وهذه الرواية وإن قال الترمذى بعد إخرجه الحديث فى إسناده اضطراب فصدر الحديث ثابت فى مسلم وهذه الزيادة قد رواها البزار والطبرانى فى الأوسط من طريق ثوبان بلفظ « من دعا بوضوء فتوضأ فساعة فرغ من وضوءه يقول أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله اللهم اجعلنى من التوابين واجعلنى من المتطهرين » ورواه ابن ماجه من حديث أنس وابن السنى فى عمل اليوم والليلة والحاكم فى المستدرک من حديث أبى سعيد بلفظ « من توضأ فقال : سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك كتب فى رق ثم طبع بطابع فلا يكسر إلى يوم القيامة » وصحح النسائى أنه موقوف . وهذا الذكر عقيب الوضوء . قال النووى : قال أصحابنا ويستحب أيضاً عقيب الغسل وإلى هنا انتهى باب الوضوء . ولم يذكر المصنف من الأذكار فيه إلا حديث التسمية فى أوله وهذا الذكر فى آخره وأما حديث الذكر مع غسل كل عضو فلم يذكره للاتفاق على ضعفه قال النووى : الأدعية فى أثناء الوضوء لا أصل لها ولم يذكرها المتقدمون . وقال ابن الصلاح لم يصح فيه حديث . هذا ولا يخفى حسن ختم المصنف باب الوضوء بهذا الدعاء الذى يقال عند تمام الوضوء فعلا فقال له عند تمام أدلته تأليفاً . وعقب الوضوء بالمسح على الخفين لأنه من أحكام الوضوء فقال .

الدعاء بعد الوضوء

باب المسح على الخفين

أى باب ذكر أدلة شرعية ذلك . والحف نعل من آدم يغطي الكعبين والجرموق
خف كبير يلبس فوق خف كبير والجورب فوق الجرموق يغطي الكعبين بعض التغطية
دون النعل وهي تكون دون الكعاب .

٥٣ - عَنْ الْمُغِيرَةَ بْنِ شُعْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كُنْتُ مَعَ
النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَتَوَضَّأَ ، فَأَهْوَيْتُ لِأَنْزِعَ خُفَّيْهِ ،
فَقَالَ « دَعُهُمَا ، فَإِنِّي أَدْخَلْتُهُمَا طَاهِرَتَيْنِ » فَمَسَحَ عَلَيْهِمَا ،
مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

- وَلِلْأَرْبَعَةِ عَنْهُ إِلَّا النَّسَائِيَّ : أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ مَسَحَ أَعْلَى الْخُفِّ وَأَسْفَلَهُ . وَفِي إِسْنَادِهِ ضَعْفٌ .

عن المغيرة بن شعبة رضى الله عنه قال : كنت مع النبي ﷺ أى فى سفر
كما صرح به البخارى . وعند مالك وأبى داود تعيين السفر أنه فى غزوة تبوك وتعيين
الصلاة أنها صلاة الفجر فتوضأ أى أخذ فى الوضوء كما صرح به الأحاديث
فى لفظ « تمضمض واستنشق ثلاث مرات » وفى أخرى « فمسح برأسه » فالمراد بقوله
توضأ أخذ فيه لا أنه استكملة كما هو ظاهر اللفظ فتأهويت أى مددت يدي أو
قصدت الهوى من القيام إلى القعود لأنزع خفيه كأنه لم يكن قد علم برخصة المسح
أو علمها وظن أنه سيفعل الأفضل بناء على أن الغسل أفضل ويأتى فيه الخلاف
أو جوز أنه لم يحصل شرط المسح وهذا الأخير أقرب لقوله فتأهويت أى الخفين
فإنى أدخلتهما طاهرتين فى حال من القدمين كما تبينه رواية أبى داود « فإنى أدخلت
القدمين الخفين وهما طاهرتان » فتسح عليهما . متفق عليه بين الشيخين ولفظه هنا
للبخارى . وذكر البزار أنه روى عن المغيرة من ستين طريقاً وذكر منها ابن منده

خمسة وأربعين طريقاً . والحديث دليل على جواز المسح على الخفين في السفر لأن هذا الحديث ظاهر فيه كما عرفت . وأما في الحضر فيأتي الكلام عليه في الحديث الثالث وقد اختلف العلماء في جواز ذلك ، فالأكثر على جوازه سفرأ لهذا الحديث وحضراً لغيره من الأحاديث . قال أحمد بن حنبل : فيه أربعون حديثاً عن الصحابة مرفوعة وقال ابن أبي حاتم : فيه عن أحد وأربعين صحابياً . وقال ابن عبد البر في الاستذكار روى عن النبي صلى الله عليه وسلم المسح على الخفين نحو من أربعين من الصحابة ونقل ابن المنذر عن الحسن البصري قال : حدثني سبعون من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان يمسخ على الخفين . وذكر أبو القاسم ابن منده : أسماء من رواه في تذكرته فبلغوا ثمانين صحابياً . والقول بالمسح قول أمير المؤمنين علي عليه السلام وسعد ابن أبي وقاص وبلال وحذيفة وبريدة وخزيمة بن ثابت وسلمان وجريير البجلي وغيرهم قال ابن المبارك : ليس في المسح على الخفين بين الصحابة اختلاف لأن كل من روى عنه إنكاره فقد روى عنه إثباته . وقال ابن عبد البر : لا أعلم أنه روى عن أحد من السلف إنكاره إلا عن مالك مع أن الرواية الصحيحة عنه مصرحة بثباته قال المصنف : قد صرح جمع من الحفاظ بأن المسح متواتر . وقال به أبو حنيفة والشافعي وغيرهما مستدلين بما سمعت . وروى عن الهادوية والإمامية والحوارج القول بعدم جوازه واستدلوا بقوله تعالى (وأرجلكم إلى الكعبين) قالوا فعينت الآية مباشرة الرجلين بالماء ، واستدلوا أيضاً بما سلف في باب الوضوء من أحاديث التعليم وكلها عينت غسل الرجلين ، قالوا : والأحاديث التي ذكرت في المسح منسوخة بآية المائدة والدليل على النسخ قول علي عليه السلام سبق الكتاب الخفين وقول ابن عباس : ما مسح رسول الله ﷺ بعد المائدة . وأجيب أولاً بأن آية الوضوء نزلت في غزوة المريسيع ومسحه ﷺ في غزوة تبوك كما عرفت فكيف ينسخ المتقدم المتأخر ، وثانياً بأنه لو سلم تأخر آية المائدة فلا منافاة بين المسح والآية لأن قوله تعالى (وأرجلكم) مطلق وقيدته أحاديث المسح على الخف أو عام وخصصته تلك الأحاديث . وأما ما روى عن علي عليه السلام

فهو حديث منقطع وكذا ما روى عن ابن عباس مع أنه يخالف ما ثبت عنهما من القول بالمسح . وقد عارض حديثهما ما هو أصح منهما وهو حديث جرير البجلي فإنه لما روى أنه رأى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يمسح على خفيه قيل له هل كان ذلك قبل المائدة أو بعدها ؟ قال : وهل أسلمت إلا بعد المائدة ؟ وهو حديث صحيح . وأما أحاديث التعليم فليس فيها ما ينافي جواز المسح على الخفين فإنها كلها فيمن ليس عليه خفان فأى دلالة على نفي ذلك ، على أنه قد يقال قد ثبت في آية المائدة القراءة بالجر لأرجلكم عطفاً على الممسوح وهو الرأس فيحمل على مسح الخفين كما بينته السنة ويتم ثبوت المسح بالسنة والكتاب وهو أحسن الوجوه التي توجه به قراءة الجر . إذا عرفت هذا ف للمسح عند القائلين به شرطان ، الأول ما أشار إليه الحديث وهو لبس الخفين مع كمال طهارة القدمين ، وذلك بأن يلبسهما وهو على طهارة تامة بأن يتوضأ حتى يكمل وضوءه ثم يلبسهما فإذا أحدث بعد ذلك حدثاً أصغر جاز المسح عليهما بناء على أنه أريد بطاهرتين الطهارة الكاملة ، وقد قيل بل يحتمل أنهما طاهرتان عن النجاسة يروى عن داود ، ويأتي من الأحاديث ما يقوى القول الأول ، والثاني مستفاد من مسمى الحف فإن المراد به الكامل لأنه المتبادر عند الإطلاق وذلك بأن يكون ساتراً قوياً مانعاً نفوذ الماء غير محرق فلا يمسح على ما لا يستر العقبين ولا على محرق يبدو منه محل الفرض ولا على منسوج إذ لا يمنع نفوذ الماء ولا مغصوب لوجوب نزعها . هذا وحديث المغيرة لم يبين كيفية المسح ولا كميته ولا محله ولكن الذي أفاده قول المصنف **﴿ وللأربعة عنه إلا النساء أن النبي ﷺ مسح أعلى الحف وأسفله وفي إسناده ضعف ﴾** بين أن محل المسح أعلى الحف وأسفله ويأتي من ذهب إليه ، ولكنه قد أشار إلى ضعفه وبين وجه ضعفه في التلخيص وأن أئمة الحديث ضعفوه بكاتب المغيرة . هذا وكذلك بين محل المسح : وعارض حديث المغيرة هذا .

٥٤- وَعَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ : لَوْ كَانَ الدِّينُ بِالرَّأْيِ لَكَانَ أَسْفَلُ الْخُفِّ أَوْلَىٰ بِالمَسْحِ مِنْ أَعْلَاهُ . وَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَمْسَحُ عَلَيَّ ظَاهِرَ خَفِيهِ ، أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ .

قوله عنه وعن علي عليه السلام أنه قال لو كان الدين بالرأي عنه أي بالقياس وملاحظة المعاني عنه لكان أسفل الخف أولى بالمسح من أعلاه عنه أي ما تحت القدمين أولى بالمسح من الذي هو على أعلاهما لأنه الذي يباشر المشي ويقع على ما ينبغي إزالته بخلاف أعلاه وهو ما على ظهر القدم عنه وقد رأيت رسول الله $\text{صلى الله عليه وسلم}$ يمسح على ظاهر خفيه . أخرجه أبو داود بإسناد حسن عنه وقال المصنف في التلخيص : إنه حديث صحيح . والحديث فيه إبانة محل المسح على الخفين وأنه ظاهرهما لا غير ولا يمسح أسفلهما . وللعلماء في ذلك قولان أحدهما أن يغمس يديه في الماء ثم يضع باطن كفه اليسرى تحت عقب الخف وكفه اليمنى على أطراف أصابعه ثم يمر اليمنى إلى ساقه واليسرى إلى أطراف أصابعه وهذا للشافعي واستدل لهذه الكيفية بما ورد في حديث المغيرة « أنه $\text{صلى الله عليه وسلم}$ مسح على خفيه ووضع يده اليمنى على خفه الأيمن ويده اليسرى على خفه الأيسر ثم مسح أعلاهما مسحة واحدة كأنى أنظر أصابعه على الخفين » رواه البيهقي وهو منقطع على أنه لا يفي بتلك الصفة . وثانيهما مسح أعلى الخف دون أسفله وهي التي أفادها حديث علي عليه السلام . هذا وأما القدر الجزيء من ذلك فقليل لا يجزىء إلا قدر ثلاث أصابع بثلاث أصابع وقيل ولو بأصبع وقيل لا يجزىء إلا إذا مسح أكثره ، وحديث علي وحديث المغيرة المذكوران في الأصل ليس فيهما تعرض لذلك . نعم قد روى عن علي عليه السلام « أنه رأى رسول الله $\text{صلى الله عليه وسلم}$ يمسح على ظهر الخف خطوطاً بالأصابع » قال النووي : إنه حديث ضعيف وروى عن جابر « أنه $\text{صلى الله عليه وسلم}$ أرى بعض من علمه المسح أن يمسح بيده من مقدم الخفين إلى أصل الساق مرة وفرج بين أصابعه » قال المصنف إسناده ضعيف جداً . فعرفت أنه لم يرد في الكيفية ولا الكمية حديث يعتمد عليه إلا حديث علي في بيان محل المسح . والظاهر أنه إذا فعل المكلف ما يسمى مسحاً على الخف لغة أجزأه . وأما مقدار زمان جواز المسح فتمدأفاده .

٥٥ - وَعَنْ صَفْوَانَ بْنِ عَسَّالٍ قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَأْمُرُنَا إِذَا كُنَّا سَفْرًا « أَنْ لَا نَنْزِعَ خِفَافَنَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ ، إِلَّا مِنْ جَنَابَةٍ وَلَكِنْ مِنْ غَائِطٍ وَبَوْلٍ وَنَوْمٍ » أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ وَالتِّرْمِذِيُّ ، وَاللَّفْظُ لَهُ ، وَابْنُ خُزَيْمَةَ وَصَحَّحَاهُ .

﴿ وعن صفوان ﴾ بفتح الصاد المهملة وسكون الفاء ﴿ ابن عسال ﴾ بفتح المهملة وتشديد السين المهملة وباللام المرادى سكن الكوفة ﴿ قال كان النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَأْمُرُنَا إِذَا كُنَّا سَفْرًا ﴾ جمع سافر كتجر جمع تاجر ﴿ ألا ننزع خفافنا ثلاثة أيام ولياليهن إلا من جنابة ﴾ أى فنزعها ولو قبل مرور الثلاث ﴿ ولكن ﴾ لا ننزعهن ﴿ من غائط أو بول ونوم ﴾ أى لأجل هذه الأحداث إلا إذا مرت المدة المقدره ﴿ أخرجه النسائي والترمذي واللفظ له وابن خزيمة وصححاه ﴾ أى الترمذي وابن خزيمة ورواه الشافعي وابن ماجه وابن حبان والدارقطني والبيهقي وقال الترمذي عن البخاري : إنه حديث حسن بل قال البخاري . ليس فى التوقيت شىء أصح من حديث صفوان بن عسال المرادى وصححه الترمذي والخطابى . والحديث دليل على توقيت إباحت المسح على الخفين للمسافر ثلاثة أيام ولياليهن . وفيه دلالة على اختصاصه بالوضوء دون الغسل وهو مجمع عليه . وظاهر قوله (يَأْمُرُنَا) الوجوب ولكن الإجماع صرفه عن ظاهره فبقى للإباحة وللندب . وقد اختلف العلماء هل الأفضل المسح على الخفين أو خلعهما وغسل القدمين ؟ قال المصنف عن ابن المنذر والذى اختاره أن المسح أفضل . وقال النووى : صرح أصحابنا بأن الغسل أفضل بشرط أن لا يترك المسح رغبة عن السنة كما قالوا فى تفضيل القصر على الإتمام .

٥٦- وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : جَعَلَ
النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ لِلْمُسَافِرِ ،
وَيَوْمًا وَلَيْلَةً لِلْمُقِيمِ - يَعْنِي فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخَفَيْنِ - أَخْرَجَهُ
مُسْلِمٌ .

في وعن علي عليه السلام قال : جعل رسول الله ﷺ ثلاثة أيام ولياليهن للمسافر
ويوماً وليلة للمقيم يعني في المسح على الخفين في هذا مدرج من كلام علي أو من غيره
عن الرواة في أخرجه مسلم في وكذلك أخرجه أبو داود والترمذي وابن حبان . والحديث
دليل على توقيت المسح على الخفين للمسافر كما سلف في الحديث قبله . ودليل على
مشروعية المسح للمقيم أيضاً وعلى تقدير زمان إباحته بيوم وليلة للمقيم وإنما زاد في المدة
للمسافر لأنه أحق بالرخصة من المقيم لمشقة السفر .

٥٧- وَعَنْ نَوْبَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَرِيَّةً ، فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَمْسَحُوا عَلَى الْعَصَائِبِ
يَعْنِي الْعَمَائِمِ - وَالتَّسَاخِينِ يَعْنِي الْخِفَافِ . رَوَاهُ أَحْمَدُ
وَأَبُو دَاوُدَ ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ .

في وعن نوبان في بفتح المثناة ثنية ثوب وهو أبو عبد الله أو أبو عبد الرحمن قال
ابن عبد البر : والأول أصح ابن بجدد بضم الموحدة وسكون الجيم وضم الدال المهملة
الأولى وقيل ابن جحدر بفتح الجيم وسكون الحاء المهملة فداًل مهملة فراء وهو من أهل
السراة موضع بين مكة والمدينة وقيل من حمير أصابه سبي فشره رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم فأعتقه ولم يزل ملازماً لرسول الله ﷺ سفيراً وحضراً إلى أن توفى
ﷺ فنزل الشام ثم انتقل إلى حمص فتوفى بها سنة أربع وخمسين في قال بعث رسول
الله ﷺ سرية فأمرهم أن يمسحوا على العصائب يعني العمائم في فسميت عصابة لأنه

يعصب بها الرأس ﴿ والتساخين ﴾ بفتح المثناة بعدها سين مهملة وبعد الألف خاء معجمة
 فثناة تحتية فنون جمع تسخان قال في القاموس التساخين المراحل الخفاف وفسرها
 الراوى بقوله ﴿ يعنى الخفاف ﴾ جمع خف والظاهر أنه ربما قبله في قوله يعنى العائم
 مدرج في الحديث من كلام الراوى ﴿ رواه أحمد وأبو داود وصححه الحاكم ﴾ ظاهر
 الحديث أنه يجوز المسح على العائم كال مسح على الخفين وهل يشترط فيها الطهارة للرأس
 والتوقيت كالخفين ؟ لم نجد فيه كلاماً للعلماء ثم رأيت بعد ذلك في حواشى القاضى
 عبد الرحمن على بلوغ المرام أنه يشترط في جواز المسح على العائم أن يعتم الماسح
 بعد كمال الطهارة كما يفعل الماسح على الخف . وقال وذهب إلى المسح على العائم
 بعض العلماء ولم يذكر لما ادعاه دليلاً . وظاهره أيضاً أنه لا يشترط للمسح عليها عذر
 وأنه يجزىء مسحها وإن لم يمس الرأس ماء أصلاً وقال ابن القيم : إنه صلى الله عليه وسلم مسح على
 العمامة فقط ومسح على الناصية وكمل على العمامة وقيل لا يكون ذلك إلا للعذر لأن في
 الحديث عند أبى داود « أنه صلى الله عليه وسلم بعث سرية فأصابهم البرد فلما قدموا على رسول الله
صلى الله عليه وسلم أمرهم أن يمسحوا على العصائب والتساخين » فيحمل ذلك على العذر وفي هذا
 الحمل بعد وإن جنح إلى القول به في الشرح لأنه قد ثبت المسح على الخفين والعمامة من
 غير عذر في غير هذا .

٥٨ - وَعَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - مَوْقُوفًا - وَعَنْ أَنَسٍ
 - مَرْفُوعًا - « إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ وَلَبَسَ خُفَّيْهِ فَلْيَمْسَحْ عَلَيْهِمَا
 وَلْيُصَلِّ فِيهِمَا ، وَلَا يَخْلَعُهُمَا إِنْ شَاءَ إِلَّا مِنَ الْجِنَابَةِ » أَخْرَجَهُ
 الدَّارُ قُطْنِيُّ وَالْحَاكِمُ وَصَحَّحَهُ .

﴿ وعن عمر موقوفاً ﴾ الموقوف هو ما كان من كلام الصحابى ولم ينسبه إلى النبى
صلى الله عليه وسلم وعن أنس مرفوعاً ﴿ إليه صلى الله عليه وسلم ﴾ إذا توضأ أحدكم فلبس خفيه فليمسح
 عليهما ﴿ تقييد اللبس والمسح ببعده الوضوء دليل على أنه أريد بطاهرتين في حديث
 المغيرة وما في معناه الطهارة المحققة من الحدث الأصغر ﴿ وليصل فيهما ولا يخلعهما

إن شاء ﴿ قيديهما بالمشية دفعا لما يفيدة ظاهر الأمر من الوجوب وظاهر النهى من التحريم
﴿ إلا من جنابة ﴾ فقد عرفت أنه يجب خلعهما ﴿ أخرجه الدارقطني والحاكم وصححه ﴾
والحديث قد أفاد شرطية الطهارة وأطلقه عن التوقيت فهو مقيد به كما يفيدة حديث
صفوان وحديث على عليه السلام .

٥٩ - وَعَنْ أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « أَنَّهُ رَخَّصَ لِلْمُسَافِرِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ ،
وَلِلْمُقِيمِ يَوْمًا وَلَيْلَةً ، إِذَا تَطَهَّرَ فَلَبَسَ خُفَّيْهِ : أَنْ يَمْسَحَ
عَلَيْهِمَا . أَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خَزِيمَةَ .

﴿ وعن أبي بكرة ﴾ بفتح الموحدة وسكون الكاف وراء اسمه نفيح بضم النون وفتح
الفاء وسكون المثناة التحتية آخره عين مهملة ابن مسروح وقيل ابن الحارث وكان
أبو بكرة يقول أنا مولى رسول الله ﷺ ويأبى أن ينتسب وكان نزل من حصن الطائف
عند حصاره ﷺ له في جماعة من غلمان أهل الطائف وأسلم وأعتقه ﷺ وكان من
فضلاء الصحابة قال ابن عبد البر : كان مثل النضر بن عباد مات بالبصرة سنة إحدى
أو اثنتين وخمسين وكان أولاده أشرافاً بالبصرة بالعلم والولايات وله عقب كثير ﴿ عن
النبي ﷺ أنه رخص للمسافر ثلاثة أيام ولياليهن ﴾ أي في المسح على الخفين ﴿ وللمقيم
يوماً وليلة إذا تطهر ﴾ أي كل من المقيم والمسافر إذا تطهر من الحدث الأصغر ﴿ فلبس
خفيه ﴾ ليس المراد من الفاء التعقيب بل مجرد العطف لأنه معلوم أنه ليس شرطاً في
المسح ﴿ أن يمسح عليهما . أخرجه الدارقطني وصححه ابن خزيمة ﴾ وصححه الخطابي
أيضاً ونقل البيهقي أن الشافعي صححه وأخرجه ابن حبان وابن الجارود وابن أبي شيبه
والبيهقي والترمذي في العلل . والحديث مثل حديث على عليه السلام في إفادة مقدار
المدة للمسافر والمقيم ومثل حديث عمر وأنس في شرطية الطهارة وفيه إبانة أن المسح
رخصة لتسمية الصحابي له بذلك .

٦٠- وَعَنْ أَبِي بِنِ عِمَارَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ قَالَ :

يَا رَسُولَ اللَّهِ أَمْسَحُ عَلَى الْخُفَّيْنِ؟ قَالَ « نَعَمْ » قَالَ : يَوْمًا؟ قَالَ

« نَعَمْ » قَالَ : وَيَوْمَيْنِ؟ قَالَ « نَعَمْ » قَالَ : وَثَلَاثَةَ أَيَّامٍ؟

قَالَ « نَعَمْ » ، وَمَا شِئْتَ « أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَقَالَ : لَيْسَ

بِالْقَوِيِّ .

﴿ وَعَنْ أَبِي ﴾ بضم الهمزة وتشديد المثناة التحتية ﴿ ابن عمارة ﴾ بكسر العين المهملة وهو المشهور وقد تضم . قال المصنف في التقريب : مدني سكن مصر له صحبة في إسناد حديثه اضطراب يريد هذا الحديث ومثله قال ابن عبد البر في الاستيعاب (أنه قال يا رسول الله أمسح على الخفين قال نعم قال يوماً قال نعم قال ويومين قال نعم قال وثلاثة أيام قال نعم وما شئت) أخرج أبو داود وقال ليس بالقوي قال الحافظ المنذرى في مختصر السنن وبمعناه أى بمعنى ما قاله أبو داود قال البخارى وقال الإمام أحمد رجاله لا يعرفون وقال الدارقطنى : هذا إسناد لا يثبت اه وقال ابن حبان لست أعتمد على إسناد خبره وقال ابن عبد البر لا يثبت وليس له إسناد قائم وبالغ ابن الجوزى فعده فى الموضوعات . وهو دليل على عدم توقيت المسح فى حضر ولا سفر وهو مروى عن مالك وقديم قولى الشافعى ولكن الحديث لا يقاوم مفاهيم الأحاديث التى سلفت ولا يدانها ولو ثبت لكان إطلاقه مقيداً بتلك الأحاديث كما يقيد بشرطية الطهارة التى أفادتها هذا وأحاديث باب المسح تسعة وعدها فى الشرح ثمانية ولا وجه له .

باب نواقض الوضوء

النواقض جمع ناقض ، والنقض في الأصل حل المبرم ثم استعمل في إبطال الوضوء بما عينه الشارع مبطلاً مجازاً ثم صار حقيقة عرفية . وناقض الوضوء ناقض للتيمم : فإنه بدل عنه .

٦١ - عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ : كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عَلَى عَهْدِهِ - يَنْتَظِرُونَ الْعِشَاءَ حَتَّى

تَخْفِقَ رُؤُوسُهُمْ ، ثُمَّ يُصَلُّونَ وَلَا يَتَوَضَّئُونَ . أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ

وَصَحَّحَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ ، وَأَصْلُهُ فِي مُسْلِمٍ .

عن أنس بن مالك قال : كان أصحاب رسول الله ﷺ على عهده ينتظرون العشاء حتى تخفق رؤوسهم من باب ضرب يضرب أى تميل من النوم ثم يصلون ولا يتوضئون . أخرجه أبو داود وصححه الدارقطني وأصله في مسلم) وأخرجه الترمذي وفيه « يوقظون للصلاة » وفيه « حتى إنى لأسمع لأحدهم غطيظاً ثم يقومون فيصلون ولا يتوضئون » وحمله جماعة من العلماء على نوم الجالس . ودفع هذا التأويل بأن في رواية عن أنس « يضعون جنوبهم » رواه يحيى القطان قال ابن دقيق العيد : يحمل على النوم الخفيف . ورد بأنه لا يناسبه ذكر الغطيظ والإيقاظ فإنهما لا يكونان إلا في نوم مستغرق . وإذا عرفت هذا فالأحاديث قد اشتملت على خفقة الرأس وعلى الغطيظ وعلى الإيقاظ وعلى وضع الجنوب وكلها وصفت بأنهم كانوا لا يتوضئون من ذلك فاختلف العلماء في ذلك على أقوال ثمانية (الأول) أن النوم ناقض مطلقاً على كل حال بدليل إطلاقه في حديث صفوان بن عسال الذي سلف في مسح الخفين وفيه : من بول أو غائط أو نوم . قالوا فجعل مطلق النوم كالغائط والبول في النقض ، وحديث أنس بأى عبارة روى ليس فيه بيان أنه قررهم رسول الله ﷺ على ذلك ولا رآهم فهو فعل صحابي لا يدري كيف وقع والحجة إنما هي في أفعاله وأقواله وتقريراته ﷺ .

(القول الثاني) أنه لا ينقض مطلقاً لما سلف من حديث أنس وحكاية نوم الصحابة على تلك الصفات ولو كان ناقضاً لما أقرهم الله عليه وأوحى إلى رسوله ﷺ في ذلك كما أوحى إليه في شأن نجاسة نعله وبالأولى صحة صلاة من خلفه ولكنه يرد عليهم حديث صفوان بن عسال (القول الثالث) أن النوم ناقض كله إنما يعنى عن خفتين ولو توالتا وعن الخفقات المتفرقات وهو مذهب الهادية والخففة هي ميلان الرأس من النعاس ، وحد الخففة أن لا يستقر رأسه من الميل حتى يستيقظ ومن لم يميل رأسه عنى له عن قدر خففة وهي ميل الرأس فقط حتى يصل ذقنه صدره قياساً على نوم الخففة ويحملون أحاديث أنس على النعاس الذي لا يزول معه التمييز ولا يخفى بعده (القول الرابع) أن النوم ليس بناقض بنفسه بل هو مظنة للنقض لا غير فإذا نام جالساً ممكناً مقعدته من الأرض لم ينتقض وإلا انتقض وهو مذهب الشافعي . واستدل بحديث على عليه السلام « العين وكاء السه فمن نام فليتوضأ » حسنه الترمذي إلا أن فيه من لا تقوم به حجة وهو بقية بن الوليد وقد عنعنه وحمل أحاديث أنس على من نام ممكناً مقعدته جمعاً بين الأحاديث وقيد حديث صفوان بحديث على عليه السلام هذا (الخامس) أنه إذا نام على هيئة من هيئات المصلي راکعاً أو ساجداً أو قائماً فإنه لا ينتقض وضوءه سواء كان في الصلاة أو خارجها فإن نام مضطجعاً أو على قفاه نقض واستدل له بحديث « إذا نام العبد في سجوده باهى الله به الملائكة يقول عبدى روحه عندى وجسده ساجد بين يدي » رواه البيهقي وغيره وقد ضعف قالوا فسماه ساجداً وهو نائم ولا سجود إلا بطهارة . وأجيب بأنه سماه باعتبار أول أمره أو باعتبار هيئته (السادس) أنه ينقض إلا نوم الراکع والساجد للحديث الذي سبق وإن كان خاصاً بالسجود فقد قاس عليه الركوع كما قاس الذي قبله سائر هيئات المصلي (السابع) أنه لا ينقض النوم في الصلاة على أى حال وينقض خارجها . وحجته الحديث المذكور بأنه حجة هذه الأقوال الثلاثة (الثامن) أن كثير النوم ينقض على كل حال ولا ينقض قليله وهو لاء يقولون إن النوم ليس بناقض بنفسه بل مظنة للنقض والكثير مظنة بخلاف القليل وحملوا أحاديث أنس على القليل ، إلا أنهم لم يذكروا قدر القليل ولا الكثير حتى يعلم كلامهم بحقيقته وهل هو داخل تحت أحد الأقوال أم لا ؟ فهذه أقوال العلماء في النوم اختلفت أنظارهم فيه لاختلاف

الأحاديث التي ذكرناها وفي الباب أحاديث لا تخلو عن قدح أعرضنا عنها ، والأقرب القول بأن النوم ناقض لحديث صفوان وقد عرفت أنه صححه ابن خزيمة والترمذي والخطابي ولكن لفظ النوم في حديثه مطلق ودلالة الاقتران ضعيفة فلا يقال قد قرن بالبول والغائط وهما ناقضان على كل حال ، ولما كان مطلق ورود حديث أنس بنوم الصحابة وأنهم كانوا لا يتوضئون ولو غطوا غطيماً ، وبأنهم كانوا يضعون جنوبهم ، وبأنهم كانوا يوقظون ، والأصل جلالة قدرهم وأنهم لا يجهلون ما ينقض الوضوء سيما وقد حكاه أنس عن الصحابة مطلقاً ومعلوم أن فيهم العلماء العارفين بأمور الدين خصوصاً الصلاة التي هي أعظم أركان الإسلام وسيا الذين كانوا منهم ينتظرون الصلاة معه صلى الله عليه وآله وسلم فإنهم أعيان الصحابة ، وإذا كانوا كذلك فيقبل مطلق حديث صفوان بالنوم المستغرق الذي لا يبقى معه إدراك ، ويؤول ما ذكره أنس من الغطيط ووضع الجنوب والإيقاظ بعدم الاستغراق فقد يغط من هو في مبادئ نومه قبل استغراقه ، ووضع الجنب لا يستلزم الاستغراق فقد كان صلى الله عليه وآله وسلم يضع جنبه بعد ركعتي الفجر ولا ينام فإنه كان يقوم لصلاة الفجر بعد وضع جنبه - وإن كان قد قيل إنه من خصائصه صلى الله عليه وسلم أنه لا ينقض نومه وضوءه - فعدم ملازمة النوم لوضع الجنب معلومة والإيقاظ قد يكون لمن هو في مبادئ النوم فينبه لئلا يستغرقه النوم . هذا وقد ألحق بالنوم الإغماء والجنون والسكر بأى مسكر بجامع زوال العقل . وذكر في الشرح أنهم اتفقوا على أن هذه الأمور ناقضة فإن صح كان الدليل الإجماع .

٦٢ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : جَاءَتْ فَاطِمَةَ

بِنْتُ أَبِي حُبَيْشٍ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَتْ :

يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنِّي أَمْرَأَةٌ أُسْتَحَاضُ فَلَا أَطْهَرُ ، أَفَادَعُ

الصَّلَاةَ ؟ قَالَ « لَا » ، إِنَّمَا ذَلِكَ عِرْقٌ ، وَلَيْسَ بِحَيْضٍ ،

فَإِذَا أَقْبَلَتْ حَيْضَتُكَ فَدَعَى الصَّلَاةَ ، وَإِذَا أَذْبَرَتْ فَاغْسِلِي
عَنْكَ الدَّمَ ثُمَّ صَلِّي .

- وَلِدُبُّخَارِيٍّ « ثُمَّ تَوَضَّئِي لِكُلِّ صَلَاةٍ » وَأَشَارَ مُسْلِمٌ

إِلَى أَنَّهُ حَذَفَهَا عَمْدًا .

وعن عائشة رضي الله عنها قالت : جاءت فاطمة بنت أبي حبيش بحبيش بضم
الحاء المهملة وفتح الباء الموحدة وسكون المثناة التحتية فشين معجمة . وفاطمة قرشية
أسدية وهي زوج عبد الله بن جحش إلى النبي ﷺ فقالت يا رسول الله إني امرأة
أستحاض بحبيش من الاستحاضة وهو جريان الدم من فرج المرأة في غير أوانه فلا أطهر
أفادع الصلاة ؟ قال لا إنما ذلك بحبيش الكاف خطاب للموئث بحبيش عرق بحبيش العين
المهملة وسكون الراء فقف . وفي فتح الباري أن هذا العرق يسمى العازل بعين مهملة
وذلك معجمة ويقال عاذر بالراء بدلا عن اللام كما في القاموس بحبيش وليس بحبيش فإن
الحبيش يخرج من قعر رحم المرأة فهو إخبار باختلاف المخرجين وهو رد لقولها لا أطهر
لأنها اعتقدت أن طهارة الحائض لا تعرف إلا بانقطاع الدم فكنت بعدم الطهر عن
اتصاله وكانت قد علمت أن الحائض لا تصلي فظنت أن ذلك الحكم مقترن بجريان الدم
فأبان لها ﷺ أنه ليس بحبيش وأنها طاهرة يلزمها الصلاة فإذا أقبلت حيضتك
بفتح الحاء ويجوز كسرهما والمراد بالإقبال ابتداء دم الحيض فدعى الصلاة بحبيش يتضمن
نهي الحائض عن الصلاة وتحريم ذلك عليها وفساد صلاتها وهو إجماع وإذا أدبرت
هو ابتداء انقطاعها فغسلت عنك الدم بحبيش أي واغتسلي وهو مستفاد من أدلة أخرى
ثم صلى . متفق عليه الحديث دليل على وقوع الاستحاضة وعلى أن لها حكماً يخالف
حكم الحيض . وقد بينه ﷺ أكمل بيان فإنه أفقها بأنها لا تدع الصلاة مع جريان الدم
وبأنها تنتظر وقت إقبال حيضتها فتترك الصلاة فيها وإذا أدبرت غسلت الدم واغتسلت
كما ورد في بعض طرق البخاري « واغتسلي » وفي بعضها كرواية المصنف هنا الاقتصار
على غسل الدم . والحاصل أنه قد ذكر الأمر أن في الأحاديث الصحيحة غسل الدم

والاغتسال ، وإنما بعض الرواة اقتصر على أحد الأمرين والآخر على الآخر . ثم أمرها بالصلاة بعد ذلك . نعم وإنما بقي الكلام في معرفتها لإقبال الحيض مع استمرار الدم بماذا يكون فإنه قد أعلم الشارع المستحاضة بأحكام إقبال الحيضة وإدبارها فدل على أنها تميز ذلك بعلامة . وللعلماء في ذلك قولان (أحدهما) أنها تميز ذلك بالرجوع إلى عاداتها بإقبالها وجود الدم في أول أيام العادة وإدبارها انقضاء أيام العادة ، وورود الرد إلى أيام العادة في حديث فاطمة في بعض الروايات بلفظ دعى الصلاة قدر الأيام التي كنت تمحيضين فيها . وسيأتي في باب الحيض تحقيق الكلام على ذلك (الثاني) ترجع إلى صفة دم كما يأتي في حديث عائشة في قصة فاطمة بنت أبي حبيش هذه بلفظ « إن دم الحيض أسود يعرف فإذا كان ذلك فأمسكى عن الصلاة وإذا كان الآخر فتوضى وصلى » ويأتي في باب الحيض إن شاء الله تعالى فيكون إقبال الحيض لإقبال الصفة وإدباره إدبارها ، ويأتي أيضاً الأمر بالرد إلى عادة النساء ويأتي تحقيق ذلك جميعاً . ويأتي بيان اختلاف العلماء وأن كلا ذهب إلى القول بالعمل بعلامة من العلامات ﴿ وللبخارى ﴾ أي من حديث عائشة هذا زيادة ﴿ ثم توضئ لكل صلاة . وأشار مسلم إلى أنه حذفها عمداً ﴾ فإنه قال في صحيحه بعد سياق الحديث وفي حديث حماد حرف تركنا ذكره . قال البيهقي : هو قوله توضئ لأنها زيادة غير محفوظة وأنه تفرد بها بعض الرواة عن غيره ممن روى الحديث . وقد قرر المصنف في الفتح أنها ثابتة من طرق ينتفى معها تفرد من قاله مسلم . واعلم أن المصنف ساق حديث المستحاضة في باب النواقض وليس المناسب للباب إلا هذه الزيادة لا أصل الحديث فإنه من أحكام باب الاستحاضة والحيض وسعيده هنالك فهذه الزيادة هي الحجة على أن دم الاستحاضة حدث من جملة الأحداث ناقض للوضوء ولهذا أمر الشارع بالوضوء منه لكل صلاة لأنه إنما رفع الوضوء حكمه لأجل الصلاة فإذا فرغت من الصلاة نقض وضوءها ، وهذا قول الجمهور أنها تتوضأ لكل صلاة . وذهبت الهادوية والحنفية إلى أنها تتوضأ لوقت كل صلاة وأن الوضوء متعلق بالوقت وأنها تصلى به الفريضة الحاضرة وما شئت من النوافل وتجمع بين الفريضتين على وجه الجواز عند من يجيز ذلك أو لعذر ! وقالوا الحديث فيه مضاف مقدر وهو لوقت كل صلاة فهو من مجاز الحذف ولكنه لا بد من قرينة توجب التقدير

وقد تكلف في الشرح إلى ذكر ما لعله يقال إنه قرينة للحذف وضعفه . وذهبت المالكية إلى أنه يستحب الوضوء ولا يجب إلا لحدث آخر وسيأتي تحقيق ما في ذلك في حديث حمنة بنت جحش في باب الحيض إن شاء الله تعالى . وتأتي أحكام المستحاضة التي تجوز لها وتفارق بها الحائض هنالك فهو محل الكلام عليها . وفي الشرح سرده هنا وأما هنا فما ذكر حديثها إلا باعتبار نقض الاستحاضة للوضوء .

٦٣ - وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كُنْتُ رَجُلًا مَذَاءً فَأَمَرْتُ الْمُقَدَّادَ أَنْ يَسْأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَسَأَلَهُ : فَقَالَ « فِيهِ الْوُضُوءُ » مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ .

﴿ وعن علي عليه السلام قال كنت رجلاً مذاءً ﴾ بزنة ضراب صيغة مبالغة من المذى بفتح الميم وسكون الذال المعجمة وتخفيف الياء وفيه لغات . وهو ماء أبيض لزج رقيق يخرج عند الملاعبة أو تذكر الجماع أو إرادته ، يقال مذى زيد يمذى مثل مضى يمضى وأمذى يمذى مثل أعطى يعطى ﴿ فأمرت المقداد ﴾ وهو ابن الأسود الكندي ﴿ أن يسأل رسول الله ﷺ ﴾ أي عما يجب على من أمذى فسأله ﴿ فقال فيه الوضوء . متفق عليه واللفظ للبخاري ﴾ وفي بعض ألفاظه عند البخاري بعد هذا « فاستحييت أن أسأل رسول الله ﷺ » وفي لفظ « لمكان ابنته منى » وفي لفظ لمسلم « لمكان فاطمة » ووقع عند أبي داود والنسائي وابن خزيمة عن علي عليه السلام بلفظ « كنت رجلاً مذاءً فجعلت أغتسل منه في الشتاء حتى تشقق ظهري وزاد في لفظ للبخاري فقال « توضأ واغسل ذكرك » وفي مسلم « اغسل ذكرك وتوضأ » وقد وقع اختلاف في السائل هل هو المقداد كما في هذه الرواية أو عمار كما في رواية أخرى وفي رواية أخرى أن علياً رضي الله عنه هو السائل . وجمع ابن حبان بين ذلك بأن علياً عليه السلام أمر المقداد أن يسأل ثم سأل بنفسه ، إلا أنه تعقب بأن قوله فاستحييت أن أسأل لمكان ابنته منى دال على أنه رضي الله عنه لم يباشر السؤال فنسبة السؤال إليه في رواية من قال إن علياً سأل مجاز لكونه

الامر بالسؤال . والحديث دليل على أن المذى ينقض الوضوء ولأجله ذكره المصنف في هذا الباب . ودليل على أنه لا يوجب غسلًا وهو إجماع ورواية (توضأ واغسل ذكرك) لا تقتضى تقديم الوضوء لأن الواو لا تقتضى الترتيب ولأن لفظ رواية مسلم تبين المراد ، وأما إطلاق لفظ ذكرك فهو ظاهر في غسل الذكر كله وليس كذلك إذ الواجب غسل محل الخارج وإنما هو من إطلاق اسم الكل على البعض والقرينة ما علم من قواعد الشرع . وذهب البعض إلى أنه يغسله كله عملاً بلفظ الحديث وأيده رواية أبي داود « يغسل ذكره وأنثيه ويتوضأ » وعنده أيضاً « فتغسل من ذلك فرجك وأنثيك وتوضأ للصلاة » إلا أن رواية غسل الأنثيين قد طعن فيها وأوضحناه في حواشى ضوء النهار . وذلك أنها من رواية عروة عن علي وعروة لم يسمع من علي ، إلا أنه رواه أبو عوانة في صحيحه من طريق عبيدة عن علي بالزيادة . قال المصنف في التلخيص : وإسناده لا مطعن فيه فمع صحتها فلا عذر عن القول بها . وقيل الحكمة فيه أنه إذا غسله كله تقلص فبطل خروج المذى . واستدل بالحديث على نجاسة المذى .

٦٤ - وَعَنْ عَائِشَةَ ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَبْلَ بَعْضِ نِسَائِهِ ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ وَلَمْ يَتَوَضَّأْ . أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَضَعْفَةُ الْبُخَارِيُّ .

وعن عائشة رضى الله عنها أن النبي ﷺ قبل بعض نساءه ثم خرج إلى الصلاة ولم يتوضأ أخرجه أحمد وضعفه البخاري وأخرجه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه قال الترمذي . سمعت محمد بن اسماعيل يضعف هذا الحديث . وأبو داود أخرجه من طريق إبراهيم التيمي عن عائشة ولم يسمع منها شيئاً فهو مرسل . وقال النسائي ليس في هذا الباب حديث أحسن منه ولكنه مرسل . قال المصنف روى من عشرة أوجه عن عائشة أو ردها البيهقي في الخلافات وضعفها . وقال ابن حزم . لا يصح

في هذا الباب شيء وإن صح فهو محمول على ما كان عليه الأمر قبل نزول الوضوء من اللمس . إذا عرفت هذا فالحديث دليل على أن لمس المرأة وتقبيلها لا ينقض الوضوء وهذا هو الأصل والحديث مقرر للأصل وعليه الهادوية جميعاً ومن الصحابة على عليه السلام . وذهبت الشافعية إلى أن لمس من لا يحرم نكاحها ناقض للوضوء مستدلين بقوله تعالى (أو لامستم النساء) فلزم الوضوء من اللمس قالوا : واللمس حقيقة في اليد ويؤيد بقاءه على معناه قراءة (أو لمستم النساء) فإنها ظاهرة في مجرد لمس الرجل من دون أن يكون من المرأة فعل وهذا يمتنع بقاء اللمس على معناه الحقيقي فقراءة (أو لامستم النساء) كذلك إذ الأصل اتفاق معنى القراءتين . وأجيب عن ذلك بصرف اللمس عن معناه الحقيقي للقريظة فيحمل على الحجاز وهو هنا حمل الملامسة على الجماع واللمس كذلك والقريظة حديث عائشة المذكور وهو إن قدح فيه بما سمعت فطرقة يتقوى بعضها بعضاً ، وحديث عائشة في البخاري في أنها كانت تعترض في قبلته صلى الله عليه وسلم فإذا قام يصلي غمزها فقبضت رجلها أي عند سجوده وإذا قام بسطحتهما فإنه يؤيد حديث الكتاب المذكور ويؤيد بقاء الأصل ، ويدل على أنه ليس اللمس بناقض . وأما اعتذار المصنف في فتح الباري عن حديثها هذا بأنه يحتمل أنه كان بجائل أو أنه خاص به فإنه بعيد مخالف للظاهر وقد فسر على عليه السلام الملامسة بالجماع وفسرها جبر الأمة ابن عباس بذلك وهو المدعو له بأن يعلمه الله التأويل فأخرج عنه عبد بن حميد أنه فسر الملامسة بعد أن وضع أصبعيه في أذنيه ألا وهو النيك وأخرج عنه الطستي أنه سأل نافع بن الأزرق عن الملامسة ففسرها بالجماع مع أن تركيب الآية الشريفة وأسلوبها يقتضي أن المراد باللامسة الجماع فإنه تعالى عد من مقتضيات التيمم الحجىء من الغائط تنبيهاً على الحدث الأصغر وعد الملامسة تنبيهاً على الحدث الأكبر وهو مقابل لقوله تعالى في الأمر بالغسل بالماء (وإن كنتم جنباً فاطهروا) ولز حملت الملامسة على اللمس الناقض للوضوء لفات التنبيه على أن الزاب يقوم مقام الماء في رفعه للحدث الأكبر وخالف صدر الآية وللحنفية تفاصيل لا ينتهض عليها دليل .

٦٥- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « إِذَا وَجَدَ أَحَدُكُمْ فِي بَطْنِهِ شَيْئًا ، فَأَشْكَلَ عَلَيْهِ : أَخْرَجَ مِنْهُ شَيْءٌ ، أَمْ لَا ؟ فَلَا يَخْرُجَنَّ مِنَ الْمَسْجِدِ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا أَوْ يَجِدَ رِيحًا » أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ .

﴿ وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ « إذا وجد أحدكم في بطنه شيئاً فأشكَل عليه أخرج منه شيء أم لا ؟ فلا يخرجن من المسجد ﴾ إذا كان فيه لإعادة الوضوء ﴾ حتى يسمع صوتاً ﴾ للخارج ﴾ أو يجد ريحاً ﴾ له ﴾ أخرجته مسلم ﴾ وليس السمع أو وجدان الريح شرطاً في ذلك بل المراد حصول اليقين . وهذا الحديث الجليل أصل من أصول الإسلام وقاعدة جلية من قواعد الفقه ، وهو أنه دل على أن الأشياء يحكم ببقائها على أصولها حتى يتيقن خلاف ذلك ، وأنه لا أثر للشك الطارئ عقبها فمن حصل له ظن أو شك بأنه أحدث وهو على يقين من طهارته لم يضره ذلك حتى يحصل له اليقين كما أفاده قوله (حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً) فإنه علقه بحصول ما يحسه ، وذكرهما تمثيل وإلا فكذلك سائر النواقض كالمذى والودي ويأتي حديث ابن عباس « إن الشيطان يأتي أحدكم فينفخ في مقلته فيخيل إليه أنه أحدث ولم يحدث فلا ينصرفن حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً » والحديث عام لمن كان في الصلاة أو خارجها وهو قول الجماهير وللمالكية تفاصيل وفروق بين من كان داخل الصلاة أو خارجها لا ينتهض عليها دليل .

٦٦- وَعَنْ طَلْقِ بْنِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَجُلٌ مَسَسْتُ ذَكَرِي ، أَوْ قَالَ : الرَّجُلُ يَمَسُّ ذَكَرَهُ فِي الصَّلَاةِ ، أَعْلَيْهِ الْوُضُوءُ ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « لَا ، إِنَّمَا هُوَ بَضْعَةٌ مِنْكَ » أَخْرَجَهُ الْخَمْسَةُ ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ ، وَقَالَ ابْنُ الْمَدِينِيِّ : هُوَ أَحْسَنُ مِنْ حَدِيثِ بُسْرَةَ .

عن طلق بن یونس بفتح الطاء وسکون اللام بن علی بن یحییٰ الحنفی قال ابن عبد البر إنه من أهل الإمامة قال : قال رجل مسست ذکرى أو قال الرجل یمس ذکره فی الصلاة أعلیه وضوء ؟ فقال النبی ﷺ لا أى لا وضوء علیه إنما هو أى الذکر بضمة بفتح المرحدة وسکون الضاد المعجمة منک أى کالید والرجل ونحوهما وقد علم أنه لا وضوء من مس البضعة منه أخرجه الخمسة وصححه ابن حبان وقال ابن المدینی بفتح المیم فдал مهملة فثناة تحتية فنون نسبة إلى جده وإلا فهو علی ابن عبد الله المدینی قال الذهبي هو حافظ العمر وقوة أهل هذا الشأن أبو الحسن علی ابن عبد الله صاحب التصانيف . ولد سنة إحدى وستين ومائة . من تلاميذه البخاری وأبو داود . وقال ابن مهدي : علی بن المدینی أعلم الناس بحديث رسول الله ﷺ قال النسائي كأن علی بن المدینی خلق لهذا الشأن قال العلامة محي الدين النوروی : لابن المدینی نحو مائة مصنف وأحسن من حديث بسرة بضم المرحدة وسکون السين المهملة فراء ، ویأتی حديثها قریباً . وهذا الحديث رواه أيضاً أحمد والدارقطنی وقال الطحاوی إسناده مستقیم غیر منقطع ، وصححه الطبرانی وابن حزم ، وضعفه الشافعی وأبو حاتم وأبو زرعة والدارقطنی والبيهقی وابن الجزری والحديث دلیل علی ما هو الأصل من عدم نقض مس الذکر للوضوء وهو مروی عن علی علیه السلام وعن الهادي والحنفية . وذهب إلى أن مسه ینقض الوضوء جماعة من الصحابة والتابعین ومن أئمة المذاهب أحمد والشافعی مستدلین بقوله .

٦٧- وَعَنْ بَسْرَةَ بِنْتِ صَفْوَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، أَنَّ رَسُولَ

اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ »

أَخْرَجَهُ الْخَمْسَةُ ، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبْنُ حِبَّانَ ، وَقَالَ

الْبُخَارِيُّ : هُوَ أَصَحُّ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ .

عن بسرة بنت صفوان وهي بنت صفوان بن قفل القرشية الأسدية

كانت من المبيعات له ﷺ روى عنها عبد الله بن عمر وغيره أن رسول الله ﷺ

قال « من مس ذكره فليتوضأ » أخرجه الخمسة وصححه الترمذى وابن حبان وقال البخارى : هو أصح شيء في هذا الباب ۞ وأخرجه أيضاً الشافعى وأحمد وابن خزيمة والحاكم وابن الجارود وقال الدارقطنى : صحيح ثابت ، وصححه يحيى بن معين والبيهقى والحازمى والقدح فيه بأنه رواه عروة عن مروان أو عن رجل مجهول غير صحيح فقد ثبت أن عروة سمعه من يسرة من غير واسطة كما جزم به ابن خزيمة وغيره من أئمة الحديث ، وكذلك القدح فيه بأن هشام بن عروة الراوى له عن أبيه لم يسمعه من أبيه غير صحيح فقد ثبت أنه سمعه من أبيه فاندفع القدح وصح الحديث . وبه استدل من سمعت من الصحابة والتابعين وأحمد والشافعى على نقض مس الذكر للوضوء ، والمراد مسه من غير حائل لأنه أخرج ابن حبان في صحيحه من حديث أبى هريرة « إذا أفضى أحدكم بيده إلى فرجه ليس دونها حجاب ولا ستر فقد وجب عليه الوضوء » وصححه الحاكم وابن عبد البر قال ابن السكن : هو أجود ما روى في هذا الباب . وزعمت الشافعية أن الإفضاء لا يكون إلا بباطن الكف وأنه لا نقض إذا مس الذكر بظاهر كفه ، ورد عليهم المحققون بأن الإفضاء لغة الوصول أعم من أن يكون بباطن الكف أو ظهرها . قال ابن حزم : لا دليل على ما قالوه لا من كتاب ولا سنة ولا إجماع ولا قول صاحب ولا قياس ولا رأى صحيح وأيدت أحاديث يسرة أحاديث أخر عن سبعة عشر صحابياً مخرجة في كتب الحديث ومنهم طلق بن على راوى حديث عدم النقض وتأول من ذكر حديثه في عدم النقض بأنه كان في أول الأمر فإنه قدم في أول الهجرة قبل عمارته صلى الله عليه وسلم مسجده فحديثه منسوخ بحديث يسرة فإنها متأخرة الإسلام ، وأحسن من القول بالنسخ القول بالترجيح فإن حديث يسرة أرجح لكثرة من صححه من الأئمة وكثرة شواهد ولأن يسرة حدثت به في دار المهاجرين والأنصار وهم متوافرون ولم يدفعه أحد بل علمنا أن بعضهم صار إليه وصار إليه عروة عن روايتها فإنه رجع إلى قولها وكان قبل ذلك يدفعه وكان ابن عمر يحدث به عنها ولم يزل يتوضأ من مس الذكر إلى أن مات . قال البيهقى يكتفى في ترجيح حديث يسرة على حديث طلق بن على أنه لم يخرجها صاحبها الصحيح ولم يمتعها بأحد من رواة وقد احتجنا بجميع رواة حديث يسرة ثم إن حديث طلق من رواية قيس بن طلق قال الشافعى قد سألنا عن قيس بن طلق فلم

نجد من يعرفه فما يكون لنا قبول خبره وقال أبو حاتم وأبو زرعة : قيس بن طلق ليس فيمن تقوم به حجة ووهياه . وأما مالك فلما تعارض الحديثان قال بالوضوء من مس الذكر ندباً لا وجوباً.

٦٨ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ « مَنْ أَصَابَهُ قَيْءٌ أَوْ رُعَافٌ ، أَوْ قَلَسٌ ، أَوْ مَذْيٌ فَلْيَتَوَضَّأْ ، ثُمَّ لِيَبْنِ عَلَى صَلَاتِهِ ، وَهُوَ فِي ذَلِكَ لَا يَتَكَلَّمُ . أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ ، وَضَعَفَهُ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ .

﴿ وعن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ قال « من أصابه قيء أو رعاف أو قلس ﴾ بفتح القاف وسكون اللام وفتحها وسين مهملة ﴿ أو مذى ﴾ أى من أصابه ذلك فى صلاته ﴿ فلينصرف ﴾ منها ﴿ فليتوضأ ثم لين على صلاته وهو فى ذلك ﴾ أى فى حال انصرافه ووضوئه ﴿ لا يتكلم ﴾ أخرجه ابن ماجه وضعفه أحمد وغيره ﴿ وحاصل ما ضعفوه به أن رفعه إلى النبى ﷺ غلط والصحيح أنه مرسل قال أحمد والبيهقى : المرسل الصواب ، فمن يقول إن المرسل حجة قال ينقض ما ذكر فيه والنقض بالتقيء مذهب الهادوية والحنفية ، وشرطت الهادوية أن يكون من المعدة إذ لا يسمى قيئاً إلا ما كان منها وأن يكون ملء الفم دفعة لورود ما يقيد المطلق هنا وهو « قيء ذارع ودسعة - دفعة - تملأ الفم » كما فى حديث عمار وإن كان قد ضعف . وعند زيد بن على أنه ينقض مطلقاً عملاً بمطلق هذا الحديث ، وكأنه لم يثبت عنده حديث عمار وذهب جماعة من أهل البيت والشافعى ومالك إلى أن التقيء غير ناقض لعدم ثبوت حديث عائشة هذا مرفوعاً والأصل عدم النقص فلا يخرج عنه إلا بدليل قوى . وأما الرعاف فى نقضه الخلاف أيضاً فمن قال بنقضه فهو عمل بهذا الحديث ومن قال بعدم نقضه فإنه عمل بالأصل ولم يرفع هذا الحديث . وأما الدم الخارج من أى موضع من ابدن غير السبيلين فيأتى الكلام عليه فى حديث أنس « أنه ﷺ احتجم وصلى ولم يتوضأ » وأما القلس وهو ما خرج من الحلق ملء الفم أو دونه وليس بقيء فإن عاد فهو التقيء

فالأكثر على أنه غير ناقض لعدم نهوض الدليل فلا يخرج من الأصل . وأما المذى فتقدم الكلام عليه وأنه ناقض إجماعاً . وأما ما أفاده الحديث من البناء على الصلاة بعد الخروج منها وإعادة الوضوء حيث لم يتكلم ففيه خلاف ، فروى عن زيد بن علي والحنفية ومالك وقدم قول الشافعي أنه يبني ولا تفسد صلاته بشرط ألا يفعل مفسداً كما أشار إليه الحديث بقوله (لا يتكلم) وقالت الهادوية والناصر والشافعي في آخر قوله إن الحدث يفسد الصلاة لما سيأتي من حديث طلق بن علي « إذا فسا أحدكم في الصلاة فلينصرف وليتوضأ وليعد الصلاة » رواه أبو داود ويأتي الكلام عليه .

٦٩ - وَعَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَتَوْضَأُ مِنْ لُحُومِ الْغَنَمِ ؟ قَالَ « إِنَّ شِئْتَ » قَالَ : أَتَوْضَأُ مِنْ لُحُومِ الْإِبِلِ ؟ قَالَ « نَعَمْ » أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ .

وعن جابر بن سمرة رضى الله عنه ﴿ بفتح السين المهملة وضم الميم فراء أبو عبد الله وأبو خالد جابر بن سمرة العامري . نزل الكوفة ومات بها سنة أربع وسبعين وقيل ست وستين ﴾ أن رجلاً سأل النبي ﷺ « أتوضأ من لحوم الغنم ﴾ أى من دأكلها ﴿ قال إن شئت قال أتوضأ من لحوم الإبل قال نعم ﴾ أخرجه مسلم ﴿ وروى نحوه أبو داود والترمذي وابن ماجه وغيرهم من حديث البراء بن عازب قال : قال رسول الله ﷺ « توضؤوا من لحوم الإبل ولا توضؤوا من لحوم الغنم » قال ابن خزيمة لم أر خلافاً بين علماء الحديث أن هذا الخبر صحيح من جهة النقل لعدالة ناقله والحديثان دليلان على نقض لحوم الإبل للوضوء وأن من أكلها انتقض وضوءه وقال بهذا أحمد وإسحق وابن المنذر وابن خزيمة واختاره البيهقي وحكاه عن أصحاب الحديث مطلقاً ، وحكى عن الشافعي أنه قال إن صح الحديث في لحوم الإبل قلت به ، قال البيهقي قد صح فيه حديثان حديث جابر وحديث البراء. وذهب إلى خلافه جماعة من الصحابة والتابعين والهادوية ويروى عن الشافعي وأبي حنيفة قالوا : والحديثان إما منسوخان

بحديث « إنه كان آخر الأمرين منه صلى الله عليه وسلم عدم الوضوء . مما مست النار » أخرجه الأربعة وابن حبان من حديث جابر . قال النووي : دعوى النسخ باطلة لأن هذا الأخير عام وذلك خاص والخاص مقدم على العام ، وكلامه هذا مبني على تقديم الخاص على العام مطلقاً تقدم الخاص أو تأخر وهي مسألة خلافية في الأصول بين الأصوليين . أو أن المراد بالوضوء التنظيف وهو غسل اليد لأجل الزهومة كما جاء في الوضوء من اللبن وأن له دسماً والوارد في اللبن التضمض من شربه . وذهب البعض إلى أن الأمر في الوضوء من لحوم الإبل للإستحباب لا للإيجاب وهو خلاف ظاهر الأمر أما لحوم الغنم فلا نقض بأكلها بالاتفاق كذا قيل ، ولكن حكى في شرح السنة وجوب الوضوء مما مست النار وعن عمر بن عبد العزيز أنه كان يتوضأ من أكل السكر . قلت وفي الحديث مأخذ لتجديد الوضوء على الوضوء فإنه حكم بعدم نقض الأكل من لحوم الغنم وأجاز له الوضوء وهو تجديد للوضوء على الوضوء .

٧٠- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « مَنْ غَسَلَ مَيْتًا فَلْيَغْتَسِلْ . وَمَنْ حَمَلَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ » أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَالنَّسَائِيُّ وَالتِّرْمِذِيُّ وَحَسَنُهُ ، وَقَالَ أَحْمَدُ : لَا يَنْصَحُ فِي هَذَا الْبَابِ شَيْءٌ .

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم « مَنْ غَسَلَ مَيْتًا فَلْيَغْتَسِلْ وَمَنْ حَمَلَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ » أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَالنَّسَائِيُّ وَالتِّرْمِذِيُّ وَحَسَنُهُ وَقَالَ أَحْمَدُ لَا يَنْصَحُ فِي هَذَا الْبَابِ شَيْءٌ ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ مِنْ طَرِيقٍ فِيهَا ضَعِيفٌ ، وَلَكِنْ قَدْ حَسَنَهُ التِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانٍ لِرُودِهِ مِنْ طَرِيقٍ لَيْسَ فِيهَا ضَعْفٌ ، وَذَكَرَ الْمَاورِدِيُّ أَنَّ بَعْضَ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ خَرَجَ لَهُ مِائَةٌ وَعِشْرِينَ طَرِيقاً وَقَالَ أَحْمَدُ : إِنَّهُ مَنْسُوخٌ بِمَا رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ صلى الله عليه وسلم قَالَ « لَيْسَ عَلَيْكُمْ فِي غَسْلِ مَيْتِكُمْ غَسْلٌ إِذَا غَسَلْتُمُوهُ إِنْ مَيْتِكُمْ يَمُوتُ طَاهِراً وَلَيْسَ بِنَجَسٍ فَحَسْبُكُمْ أَنْ تَغْسَلُوا أَيْدِيَكُمْ » وَلَكِنَّهُ ضَعَّفَهُ الْبَيْهَقِيُّ وَتَعَقَّبَهُ الْمُصَنِّفُ لِأَنَّهُ قَالَ الْبَيْهَقِيُّ هَذَا ضَعِيفٌ وَالْحَمْلُ فِيهِ عَلَى أَبِي شَيْبَةَ فَقَالَ

المصنف أبو شيبة هو إبراهيم بن أبي بكر بن شيبة احتج به النسائي ووثقه الناس ومن فوقه احتج بهم البخاري إلى أن قال : فالحديث حسن ثم قال في الجمع بينه وبين الأمر في حديث أبي هريرة : إن الأمر للندب . قلت وقرينته حديث ابن عباس هذا وحديث ابن عمر عند عبد الله بن أحمد « كنا نغسل الميت فمنا من يغتسل ومنا من لا يغتسل » قال المصنف إسناده صحيح ، وهو أحسن ما جمع به بين هذه الأحاديث . وأما قوله « ومن حمله فليتوضأ » فلا أعلم قائلاً يقول بأنه يجب الوضوء من حمل الميت ولا يندب . قلت ولكنه مع نهوض الحديث لا عذر عن العمل به ، ويفسر الوضوء بغسل اليدين كما يفيدته التعليل بقوله « إن ميتكم يموت طاهراً » فإن لمس الطاهر لا يوجب غسل اليدين منه فيكون في حمل الميت غسل اليدين ندباً تعبداً إذ المراد إذا حمله مباشراً لبدنه بقرينة السياق ولقوله : يموت طاهراً فإنه لا يناسب ذلك إلا من يباشر بدنه بالحمل .

٧١ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَنَّ فِي

الْكِتَابِ الَّذِي كَتَبَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِعَمْرٍو
ابْنِ حَزْمٍ أَنَّ لَا يَمَسُّ الْقُرْآنَ إِلَّا طَاهِرٌ . رَوَاهُ مَالِكٌ مُرْسَلًا ،
وَوَصَلَهُ النَّسَائِيُّ وَابْنُ حِبَّانَ ، وَهُوَ مَعْلُومٌ .

﴿ وعن عبد الله بن أبي بكر ﴾ هو ابن أبي بكر الصديق أمه وأم أسماء واحدة أسلم قديماً وشهد مع رسول الله ﷺ الطائف وأصابه سهم انتقض عليه بعد سنين فمات منه في شوال سنة إحدى عشرة وصلى عليه أبوه ﴿ أن في الكتاب الذي كتبه رسول الله ﷺ لعمر بن حزم ﴾ هو عمرو بن حزم بن زيد الخزرجي النجاري يكنى أبا الضحاك . أول مشاهده الخندق واستعمله ﷺ على نجران وهو ابن سبع عشرة سنة ليفقههم في الدين ويعلمهم القرآن ويأخذ صدقاتهم وكتب له كتاباً فيه الفرائض والسنن

والصدقات والديات . وتوفي عمرو بن حزم في خلافة عمر بالمدينة ، ذكر هذا ابن عبد البر في الاستيعاب ﷺ أن لا يمسه القرآن إلا طاهر « رواه مالك مرسلا ووصله النسائي وابن حبان وهو معلول ﷺ حقيقة المعلول الحديث الذي يطلع على الوهم فيه بالقرائن وجمع الطرق فيقال له معلل ومعلول والأجود أن يقال فيه المعل من أعلاه والعلّة عبارة عن أسباب خفية غامضة طرأت على الحديث فأثرت فيه وقدحت وهو من أغمض أنواع الحديث وأدقها ولا يقوم بذلك إلا من رزقه الله فهما ثاقبا وحفظا واسعا ومعرفة تامة بمراتب الرواة ، ومملكة قوية بالأسانيد والمتون . وإنما قال المصنف إن هذا الحديث معلول لأنه من رواية سليمان بن داود وهو متفق على تركه كما قاله ابن حزم . ووهم في ذلك فإنه ظن أنه سليمان بن داود اليماني وليس كذلك بل هو سليمان بن داود الحولاني وهو ثقة أثني عليه أبو زرعة وأبو حاتم وعثمان بن سعيد رجماعة من الحفاظ ، واليماني هو المتفق على ضعفه ، وكتاب عمر وبن حزم تلقاه الناس بالقبول قال ابن عبد البر : إنه أشبه المتواتر لتلقى الناس له بالقبول وقال يعقوب بن سفيان : لا أعلم كتابا أصح من هذا الكتاب فإن أصحاب رسول الله ﷺ والتابعين يرجعون إليه ويدعون رأيهم . وقال الحاكم : قد شهد عمر بن عبد العزيز وإمام عصره لزهري بالصحة لهذا الكتاب . وفي الباب من حديث حكيم بن حزام « لا يمسه القرآن إلا طاهر » وإن كان في إسناده مقال إلا أنه ذكر الهيثمي في مجمع الزوائد من حديث عبد الله بن عمر أنه قال رسول الله ﷺ « لا يمسه القرآن إلا طاهر » قال الهيثمي رجاله موثوقون وذكر له شاهدين ولكنه يبقى النظر في المراد من الطاهر فإنه لفظ مشترك يطلق على الماهر من الحدث الأكبر ، والظاهر من الحدث الأصغر ويطلق على المؤمن وعلى من ليس على بدنه نجاسة ولا بد لحمه على معين من قرينة . وأما قوله تعالى (لا يمسه إلا المطهرون) فالأوضح أن الضمير للكتاب المكنون الذي سبق ذكره في صدر الآية وأن « المطهرون » هم الملائكة .

٧٢- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَذْكُرُ اللَّهَ عَلَى كُلِّ أَحْيَانِهِ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ ، وَعَلَّقَهُ الْبُخَارِيُّ .

﴿ وعن عائشة رضي الله عنها قالت ﴾ « كان رسول الله ﷺ يذكر الله على كل أحيانه » رواه مسلم وعلقه البخاري ﴿ والحديث مقرر للأصل وهو ذكر الله على كل حال من الأحوال وهو ظاهر في عموم الذكر فتدخل تلاوة القرآن ولو كان جنباً إلا أنه قد خصصه حديث على عليه السلام الذي في باب الغسل كان رسول الله ﷺ يقرئنا القرآن ما لم يكن جنباً » وأحاديث أخر في معناه تأتي ، وكذلك هو مخصص بحالة الغائط والبول والجماع (١) والمراد بكل أحيانه معظمها كما قال الله تعالى (يذكرون الله فيما وقعوداً وعلى جنوبهم) والمصنف ذكر الحديث لتلايتوهم أن نواقض الوضوء مانعة من ذكر الله تعالى .

٧٣- وَعَنْ مُعَاوِيَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « الْعَيْنُ وَكَأْسُ السَّهْرِ ، فَإِذَا نَامَتِ الْعَيْنَانِ اسْتَطْلَقَ الْوِكَاءُ » رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالطَّبْرَانِيُّ .

- وَزَادَ « وَمَنْ نَامَ فَلْيَتَوَضَّأْ » ، وَهَذِهِ الزِّيَادَةُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ عَلِيٍّ دُونَ قَوْلِهِ : « اسْتَطْلَقَ الْوِكَاءُ » ، وَفِي كِلَا الْإِسْنَادَيْنِ ضَعْفٌ .

(١) لأنه قال في فتح العلام إذا حمل الذكر في هذا الحديث على ذكر اللسان وأما إذا أريد به الذكر بالجنان فلا مانع من ذلك

﴿ وعن معاوية ﴾ هو ابن سفيان صحر بن حرب هو وأبوه من مسلمة الفتح
ومن المؤلفه قلوبهم ولاه عمر الشام بعد موت يزيد بن أبي سفيان ولم يزل بها متولياً
أربعين سنة إلى أن مات سنة ستين في شهر رجب بدمشق وله ثمان وسبعون سنة ﴿ قال
قال رسول الله ﷺ « العين ﴾ أراد الجنس والمراد العينان من كل إنسان ﴿ وكاء ﴾
بكسر الواو والمد ﴿ السه ﴾ بفتح السين المهملة وكسرها هي الدبر والوكاء ما يربط به
الخريطة أو نحوها ﴿ فإذا نامت العينان استطلق الوكاء ﴾ أي انحل ﴿ رواه أحمد والطبراني
وزاد ﴿ الطبراني ﴿ ومن نام فليتوضأ ﴾ وهذه الزيادة في هذا الحديث ﴿ وهي قوله
« ومن نام فليتوضأ ﴾ عند أبي داود من حديث علي عليه السلام ﴿ ولفظه « العين وكاء
السه فمن نام فليتوضأ ﴾ دون قوله : استطلق الوكاء وفي كلا الإسنادين ضعف ﴿
إسناد حديث معاوية وإسناد حديث علي فإن في إسناد حديث معاوية بقية عن أبي بكر
بن أبي مریم وهو ضعيف ، وفي حديث علي أيضاً بقية عن الوضين بن عطاء قال ابن
أبي حاتم : سألت أبي عن هذين الحديثين فقال : ليسا بقويين ، وقال أحمد : حديث
علي أثبت من حديث معاوية وحسن المنذرى والنووى وابن الصلاح حديث علي .
والحديثان يدلان على أن النوم ليس يناقض بنفسه وإنما هو مظنة النقص فهما من أدلة
القائلين بذلك ودليل على أنه لا ينقض إلا النوم المستغرق وتقدم الكلام في ذلك . وكان
الأولى بحسن الترتيب أن يذكر المصنف هذا الحديث عقب حديث أنس في أول باب
النواقض كما لا يخفى .

٧٤ - ولأبي داود أيضاً عن ابن عباس رضي الله عنهما

مرفوعاً « إنما الوضوء على من نام مضطجعا » وفي إسناده

ضعف أيضاً .

﴿ ولأبي داود أيضاً عن ابن عباس مرفوعاً « إنما الوضوء على من نام مضطجعا » وفي إسناده ضعف أيضاً ﴾ لأنه قال أبو داود : إنه حديث منكر وبين وجه نكارتة وفيه القصر على أنه لا ينقض إلا نوم المضطجع لا غير ولو استغرقه النوم فالجمع بينه وبين ما مضى من الأحاديث أنه خرج على الأغلب فإن الأغلب على من أراد النوم الاضطجاع فلا معارضة .

— وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ احْتَجَمَ وَصَلَّى ، وَلَمْ يَتَوَضَّأْ أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ وَلَيْتَنَّهُ .

﴿ وعن أنس رضي الله عنه « أن النبي ﷺ احتجم وصلى ولم يتوضأ » أخرجه الدارقطني وليته ﴾ أي قال : هو ابن وذلك لأن في إسناده صالح بن مقاتل وليس بالقوى وذكره النووي في فصل الضعيف والحديث مقرر للأصل دليل على أن خروج الدم من البدن غير الفرجين لا ينقض الوضوء . وفي الباب أحاديث تفيد عدم نقضه عن ابن عمر وابن عباس وابن أبي أوفى وقد اختلف العلماء في ذلك فالهادوية على أنه ناقض بشرط أن يكون سائلاً يقطر أو يكون قدر الشعيرة بسيل في وقت واحد من موضع واحد إلى ما يمكن تطهيره ، وقال زيد بن علي والشافعي ومالك والناصر وجماعة من الصحابة والتابعين . إن خروج الدم من البدن من غير السيلين ليس بناقض لحديث أنس هذا وما أيده من الآثار عن ذكره ولقوله ﷺ « لا وضوء إلا من صوت أو ريح » أخرجه أحمد والترمذي وصححه . وأحمد والطبراني بلفظ « لا وضوء إلا من ريح أو سماع » ولأن الأصل عدم النقض حتى يقوم ما يرفع الأصل ولم يقم دليل على ذلك .

٧٥- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ « يَأْتِي أَحَدَكُمْ الشَّيْطَانُ فِي صَلَاتِهِ ، فَيَنْفُخُ فِي مَقْعَدَتِهِ فَيُخِيلُ إِلَيْهِ أَنَّهُ أَحْدَثَ ، وَلَمْ يُحْدِثْ ، فَإِذَا وَجَدَ ذَلِكَ فَلَا يَنْصَرِفُ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا أَوْ يَجِدَ رِيحًا . أَخْرَجَهُ الْبَزَارُ .

- وَأَصْلُهُ فِي الصَّحِيحَيْنِ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ

- وَلِمُسْلِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نَحْوَهُ

وعن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال « يأتي أحدكم الشيطان في صلاته في حال كونه فيها فينفخ في مقعدته فيخيل إليه فيحتمل أنه مبنى للفاعل وفيه ضمير للشيطان وأنه الذي يخيل أي يوقع في خيال المصلي أنه أحدث ويحتمل أنه مبنى للمفعول ونائبه أنه أحدث ولم يحدث فإذا وجد ذلك فلا ينصرف حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً . أخرجه البزار في بفتح الموحدة وتشديد الزاي بعد الألف راء . وهو الحافظ العلامة أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البصرى صاحب المسند الكبير المعلل أخذ عن الطبراني وغيره وذكره الدارقطني وأثنى عليه ولم يذكر الذهبي ولادته ولا وفاته . والحديث تقدم ما يفيد معناه وهو إعلام من الشارع بتسليط الشيطان على العباد حتى في أشرف العبادات ليفسدها عليهم وأنه لا يضرهم ذلك ، ولا يخرجون عن الطهارة إلا بيقين) وأصله في الصحيحين من حديث عبد الله بن زيد ، ولمسلم عن أبي هريرة نحوه في تقدم حديث أبي هريرة في هذا الباب :

٧٦- وَلِلْحَاكِمِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ مَرْفُوعاً « إِذَا جَاءَ أَحَدَكُمْ

الشَّيْطَانُ ، فَقَالَ : إِنَّكَ أَحْدَثْتَ فَلْيَقُلْ : كَذَبْتَ » وَأَخْرَجَهُ

ابْنُ حِبَّانٍ بِلَفْظِ « فَلْيَقُلْ فِي نَفْسِهِ » .

﴿ وللحاكم عن أبي سعيد ﴾ هو الخدرى تقدم ﴿ مرفوعاً ﴾ « إذا جاء أحدكم الشيطان فقال ﴿ أى وسوس له قائلًا ﴾ إنك أحدثت فليقل كذبت ﴾ ﴿ يحتمل أن يقوله لفظاً أو فى نفسه ولكن قوله ﴿ وأخرجه ابن حبان بلفظ ﴾ فليقل فى نفسه ﴿ بين أن المراد الآخر منه ، وقد روى حديث الحاكم بزيادة بعد قوله كذبت « إلا من وجد ريحاً أو سمع صوتاً بأذنه » وتقدم ما تفيده هذه الأحاديث ولو ضم المصنف هذه الروايات إلى حديث أبي هريرة الذى قدمه وأشار إليه هنا لكان أولى بحسن الترتيب كما عرفت . وهذه الأحاديث دالة على حرص الشيطان على إفساد عبادة بنى آدم خصوصاً الصلاة وما يتعلق بها وأنه لا يأتهم غالباً إلا من باب التشكيك فى الطهارة تارة بالقول ، وتارة بالفعل ومن هنا تعرف أن أهل الوسواس فى الطهارات امثلوا ما فعله وقاله .

باب آداب قضاء الحاجة

الحاجة كناية عن خروج البول والغائط وهو مأخوذ من قوله صلى الله عليه وسلم إذا قعد أحدكم لحاجته « ويعبر عنه الفقهاء بباب الاستطابة لحديث « ولا يستطيب بيمينه » والمحدثون بباب التخلي مأخوذ من قوله صلى الله عليه وسلم « إذا دخل أحدكم الخلاء » والتبرز من قوله « البراز فى الموارد » وكما سأتى فالكل من العبارات صحيح .

٧٧ - عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ وَضَعَ خَاتَمَهُ ، وَأَخْرَجَهُ الْأَرْبَعَةَ ، وَهُوَ مَعْلُولٌ .

﴿ عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا دخل الخلاء ﴿ بالخلاء المعجمة ممدود المكان الخالى كانوا يقصدونه لقضاء الحاجة ﴾ وضع خاتمه . أخرجه الأربعة وهو معلول ﴾ وذلك لأنه من رواية همام عن ابن جريج عن الزهرى عن أنس ورواته ثقات لكن ابن جريج لم يسمعه من الزهرى بل سمعه من زياد بن سعد عن الزهرى ولكن بلفظ آخر وهو أنه صلى الله عليه وسلم اتخذ خاتماً من ورق ثم ألقاه .

والوهم فيه من همام كما قاله أبو داود: وهمام ثقة كما قاله ابن معين وقال أحمد: ثبت في كل المشايخ. وقد روى الحديث مرفوعاً وموقوفاً عن أنس من غير طريق همام وأورد له البيهقي شاهداً ورواه الحاكم أيضاً بلفظ «إن رسول الله ﷺ لبس خاتماً نقشه محمد رسول الله وكان إذا دخل الخلاء وضعه» والحديث دليل على الأبعاد عند قضاء الحاجة كما يرشد إليه لفظ الخلاء فإنه يطلق على المكان الخالي وعلى المكان المعد لقضاء الحاجة ويأتى في حديث المغيرة ما هو أصرح من هذا بلفظ «فانطلق حتى توارى» وعند أبي داود «كان إذا أراد البراز انطلق حتى لا يراه أحد» ودليل على تباعد ما فيه ذكر الله عند قضاء الحاجة وقال بعضهم: يحرم إدخال المصحف الخلاء لغير ضرورة قيل فلو غفل عن تنحية ما فيه ذكر الله حتى اشتغل بقضاء حاجته غيبه في فيه أو في عمامته أو نحوه وهذا فعل منه ﷺ وقد عرف وجهه وهو صيانة ما فيه ذكر الله عز وجل عن المحلات المستخبثة قال على ندبه وليس خاصاً بالخاتم بل في كل ملبوس فيه ذكر الله:

٧٨- وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ قَالَ «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ» . أَخْرَجَهُ السَّبْعَةُ .

﴿ وعنه ﴾ أي عن أنس رضي الله عنه ﴿ قال ﴾ كان رسول الله ﷺ إذا دخل الخلاء ﴿ أي أراد دخوله ﴾ قال : اللهم إني أعوذ بك من الخبث ﴿ بضم الخاء المعجمة وضم الموحدة ويجوز إسكانها جمع خبيث (والخبائث) جمع خبيثة يريد بالأول ذكور الشياطين وبالثاني إناهم ﴾ ﴿ أخرجهم ﴾ السبعة ﴿ ولسعيد بن منصور كان يقول « بسم الله اللهم » الحديث قال المصنف في الفتح : ورواه المعمرى وإسناده على شرط مسلم وفيه زيادة التسمية ولم أرها في غيره . وإنما قلنا إذا أراد دخوله لقوله دخل لأنه بعد دخول الخلاء لا يقول ذلك وقد صرح بما قررناه البخاري في الأدب المفرد من حديث أنس قال « كان رسول الله ﷺ إذا أراد أن يدخل الخلاء » الحديث وهذا في

الأمكنة المعدة لذلك بقريته الدخول ولذا قال ابن بديع ، : رواية إذا أتى أعم لشمولها ويشرع هذا الذكر في غير الأماكن المعدة لقضاء الحاجة وإن كان الحديث ورد في الحشوش وأنها تحضرها الشياطين ، ويشرع القول بهذا في غير الأماكن المعدة عند إرادة رفع ثيابه وفيها قبل دخولها وظاهر حديث أنس أنه صلى الله عليه وسلم كان يجهر بهذا الذكر فيحسن الجهر به .

٧٩- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدْخُلُ الْخَلَاءَ ، فَأَحْمِلُ أَنَا وَغُلَامٌ نَحْوِي إِدَاوَةً مِنْ مَاءٍ وَعَنْزَةً ، فَيَسْتَنْجِي بِالْمَاءِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

﴿ وعن أنس ﴾ كأنه ترك الإضمار فلم يقل وعنه لبعده الاسم الظاهر بخلافه في الحديث الثاني ، وفي بعض النسخ من بلوغ المرام وعنه بالإضمار أيضاً ﴿ قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدخل الخلاء فأحمل أنا و غلام ﴾ الغلام هو المترعرع قيل إلى حد السبع السنين وقيل إلى الالتحاء . ويطلق على غيره مجازاً ﴿ نحو إداوة ﴾ بكسر الهمزة إناء صغير من جلد يتخذ للماء ﴿ من ماء وعنزة ﴾ بفتح العين المهملة وفتح النون فزاي هي عصا طويلة في أسفلها زج ويقال رمح قصير ﴿ فيستنجي بالماء . متفق عليه ﴾ المراد بالخلاء هنا القضاء بقريته العنزة لأنه كان إذا توضأ صلى إليها في القضاء أو يستتر بها بأن يضع عليها ثوباً ، أو لغير ذلك من قضاء الحاجات التي تعرض له ولأن خدمته في البيوت تختص بأهله . والغلام الآخر اختلف فيه فقيل ابن مسعود وأطلق عليه ذلك مجازاً ويبعده قوله نحوي فإن ابن مسعود كان كبيراً فليس نحو أنس في سنه ، ويحتمل أنه أراد نحوي في كونه كان يخدم النبي صلى الله عليه وسلم فيصح فإن ابن مسعود كان صاحب سواد رسول الله صلى الله عليه وسلم يحمل نعله وسواكه ، أولاً لأنه مجاز كما في الشرح ، وقيل هو أبو هريرة وقيل جابر بن عبد الله . والحديث دليل على جواز الاستخدام للصغير ، وعلى الاستنجاء بالماء ونقل عن مالك أنه أنكر استنجاء النبي صلى الله عليه وسلم بالماء . والأحاديث قد أثبتت ذلك فلا سماع لإنكار مالك . قيل وعلى أنه أرجح من الاستنجاء بالحجارة وكأنه أخذه من

زيادة التكلف بحمل الماء بيد الغلام ولو كان يساوي الحجارة أو هي أرجح منه لما احتاج إلى ذلك . والجمهور من العلماء على أن الأفضل الجمع بين الحجارة والماء فإن اقتصر على أحدهما فالأفضل الماء حيث لم يرد الصلاة فإن أرادها فخلافاً فمن يقول : تجزئ الحجارة لا يوجب . ومن يقول : لا تجزئ يوجب . ومن آداب الاستنجاء بالماء مسح اليد بالتراب بعده كما أخرجه أبو داود من حديث أبي هريرة قال « كان رسول الله ﷺ إذا أتى الخلاء أتيت بماء في تور أو ركوة فاستنجى منه ثم مسح يده على الأرض » وأخرج النسائي من حديث جرير قال « كنت مع النبي ﷺ فأتى الخلاء فقضى حاجته ثم قال يا جرير هات طهوراً فأتيته بماء فاستنجى وقال بيده فذلك بها الأرض » ويأتي مثله في الغسل .

٨٠- وَعَنْ الْمُغِيرَةَ بْنِ شُعْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ لِي النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « خُذِ الْإِدَاوَةَ » فَاَنْطَلَقَ حَتَّى تَوَارَى عَنِّي ، فَقَضَى حَاجَتَهُ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

﴿ وعن المغيرة بن شعبة قال قال رسول الله ﷺ « خذ الإداوة فانطلق ﴾ أي النبي ﷺ حتى توارى عنى فقضى حاجته . متفق عليه ﴾ الحديث دليل على التوارى عند قضاء الحاجة ولا يجب إذ الدليل فعل ولا يقتضي الوجوب لكنه يجب بأدلة ستر العورات عن الأعين وقد ورد الأمر بالاستتار من حديث أبي هريرة عند أحمد وأبي داود وابن ماجه أنه ﷺ قال « من أتى الغائط فليستر فإن لم يجد إلا أن يجمع كتيبا من رمل فليستدبره فإن الشيطان يلعب بمقاعد بني آدم . من فعل فقد أحسن ومن لا فلا حرج » فدل على استحباب الاستتار كما دل على رفع الحرج ولكن هذا غير التوارى عن الناس بل هذا خاص بقريظة « فإن الشيطان » فلو كان في قضاء ليس فيه إنسان استحباب له أن يستر بشيء ولو بجمع كتيب من رمل .

٨١- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « اتَّقُوا اللَّعَّانِينَ : الَّذِي يَتَخَلَّى فِي طَرِيقِ النَّاسِ ، أَوْ ظَلَّهِمْ » . رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

وعن أبي هريرة رضي الله عنه . قال قال رسول الله ﷺ اتقوا اللاعنين بصيغة التثنية وفي رواية مسلم قالوا : وما اللاعنان يا رسول الله قال ﷺ الذي يتخلى في طريق الناس أو في ظلهم « رواه مسلم » قال الخطابي : يريد باللاعنين الأمرين الجالبين للعن الحاملين للناس عليه والداعين إليه وذلك أن من فعلهما لعن وشمم يعني أن عادة الناس لعنه فهو سبب فانتساب اللعن إليهما من المجاز العقلي قالوا : وقد يكون اللاعن بمعنى الملعون فاعل بمعنى مفعول فهو كذلك من المجاز العقلي . والمراد بالذي يتخلى في طريق الناس أي يتغوط فيما يمر به الناس فإنه يؤذيهم بنتنه واستقذاره ويؤدي إلى لعنه فإن كان لعنه جائزاً فقد تسبب إلى الدعاء عليه بإبعاده عن الرحمة ، وإن كان غير جائز فقد تسبب إلى تأييم غيره بلعنه . فإن قلت : فأى الأمرين أريد هنا قلت أخرج الطبراني في الكبير بإسناد حسنه الحافظ المنذرى عن حذيفة بن أسيد أن النبي ﷺ قال « من آذى المسلمين في طرقهم وجبت عليه لعنتهم » وأخرج في الأوسط والبيهقي وغيرهما رجال ثقات - إلا محمد بن عمرو الأنصاري وقد وثقه ابن معين - من حديث أبي هريرة سمعت رسول الله ﷺ يقول « من سل سخيمته على طريق من طرق الناس المسلمين فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين » والسخيمة بالسين المفتوحة المهملة والنحاء المعجمة فمثناة تحتية العذرة . فهذه الأحاديث دالة على استحقاقه اللعنة والمراد بالظل هنا مستظل الناس الذي اتخذوه مقبلاً ومناخاً ينزلونه ويقعدون فيه إذ ليس كل ظل يحرم القعود لقضاء الحاجة تحته فقد قعد النبي ﷺ تحت حائش النخل (١) لحاجته وله ظل بلاشك قلت يدل له حديث أحمد « أو ظل يستظل به » .

(١) أي النخل الملتف المجتمع كأنه لا يتغافه يحوش بعضه إلى بعض .

٨٢- وَزَادَ أَبُو دَاوُدَ ، عَنْ مُعَاذٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « وَالْمَوَارِدِ »
وَلَفْظُهُ : « اتَّقُوا الْمَلَاعِنَ الثَّلَاثَةَ : الْبِرَازَ فِي الْمَوَارِدِ ،
وَقَارِعَةَ الطَّرِيقِ ، وَالظَّلَّ » .

﴿ وزاد أبو داود عن معاذ : والموارد . ولفظه اتقوا الملاعن الثلاثة البراز ﴾ بفتح
الموحدة فراء مفتوحة آخره زاي وهو المتسع من الأرض يكنى به عن الغائط وبالكسر
المبارزة في الحرب ﴿ في الموارد ﴾ جمع مورد : وهو الموضع الذي يأتيه الناس من رأس
عين أو نهر لشرب الماء أو للتوضي ﴿ وقارعة الطريق ﴾ المراد الطريق الواسع الذي
يقرعه الناس بأرجلهم أي يدقونه ويمرون عليه ﴿ والظل ﴾ تقدم المراد به .

٨٣- وَأَلْحَمَدَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ « أَوْ نَقَعَ مَاءً » وَفِيهِمَا
ضَعْفٌ .

﴿ ولأحمد عن ابن عباس . أو نقع ماء ﴾ بفتح النون وسكون القاف فعين مهملة
ولفظه بعد قوله « اتقوا الملاعن الثلاث أن يقعد أحدكم في ظل يستظل به أو في طريق
أو نقع ماء » ونقع الماء المراد به الماء المحتجم كما في النهاية ﴿ وفيهما ضعف ﴾ أي في
حديث أحمد وأبي داود ، أما حديث أبي داود فلأنه قال أبو داود عقبه : وهو مرسل
وذلك لأنه من رواية أبي سعيد الحميري ولم يدرك معاذاً فيكون منقطعاً وقد أخرجه
ابن ماجه من هذه الطريق وأما حديث أحمد فلأن فيه ابن لهيعة والراوى عن ابن
عباس مبهم .

٨٤- وَأَخْرَجَ الطَّبْرَانِيُّ النَّهْيَ عَنْ قَضَاءِ الْحَاجَةِ تَحْتَ
الْأَشْجَارِ الْمُشْمِرَةِ ، وَضَفَّةِ النَّهْرِ الْجَارِي . مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ
بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ .

﴿ وأخرج الطبراني في قال الذهبي . هو الإمام الحجة أبو القاسم سليمان ابن أحمد الطبراني مسند الدنيا ولد سنة ستين ومائتين وسمع سنة ثلاث وسبعين وهاجر بمدائن الشام والحرمين واليمن ومصر وبغداد والكوفة والبصرة واصبهان والجزيرة وغير ذلك وحدث عن ألف شيخ أو يزيدون وكان من فرسان هذا الشأن مع الصدق والأمانة وأثنى عليه الأئمة في النهي عن قضاء الحاجة تحت الأشجار المثمرة ﴾ وإن لم تكن ظلالاً أحد ﴿ وصفة في بفتح الضاد المعجمة وكسر ها جانب في النهر الجاري . من حديث ابن عمر بسند ضعيف في لأن في رواه متروكا وهو فرات بن السائب ذكره المصنف في التلخيص فإذا عرفت هذا فالذي تحصل من الأحاديث ستة مواضع منهي عن التبرز فيها قارعة الطريق ويقيد مطلق الطريق بالقارعة ، والظل ، والموارد ، ونقع الماء ، والأشجار المثمرة ، وجانب النهر وزاد أبو داود في مراسيله من حديث مكحول نهى رسول الله ﷺ عن أن يبال بأبواب المساجد .

٨٥- وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

« إِذَا تَغَوَّطَ الرَّجُلَانِ فَلْيَتَوَارَا كُلًّا وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَنْ صَاحِبِهِ وَلَا يَتَحَدَّثَا . فَإِنَّ اللَّهَ يَمَقَّتُ عَلَيَّ ذَلِكَ » . رَوَاهُ أَحْمَدُ ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ السَّكَنِ ، وَابْنُ الْقَطَّانِ ، وَهُوَ مَعْدُولٌ .

﴿ وعن جابر رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ « إذا تغوط الرجلان فليتوارا كل واحد منهما عن صاحبه في الأمر للإيجاب في ولا يتحدثا في حال تغوطهما في فإن الله يمقت عا . ذلك في والتمت أشد البغض في رواه أحمد وصححه ابن السكن في بفتح السين المهملة وفتح الكاف . وهو الحافظ الحجة أبو علي سعيد بن عثمان بن سعيد بن السكن البغدادي نزل مصر وولد سنة أربع وتسعين ومائتين وعنى بهذا الشأن وجمع وصنف وبعد صيته ، روى عنه أئمة من أهل الحديث توفي سنة ثلاث وخمسين وثلثمائة في وابن القطان في

بفتح القاف وتشديد الطاء هو الحافظ العلامة أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الملك
 الفارسي الشهير بابن القطان كان من أبصر الناس بصناعة الحديث وأحفظهم لأسماء
 رجاله وأشدهم عناية بالرواية وله تأليف حدث ودرس وله كتاب الوهم والإيهام الذي
 وضعه على الأحكام الكبرى لعبد الحق وهو يدل على حفظه وقوة فهمه لكنه تعنت
 في أحوال الرجال توفي في ربيع الأول سنة ثمان وعشرين وستمائة هـ وهو معلول هـ ولم
 يذكر في الشرح العلة وهي ما قاله أبو داود : لم يسنده إلا عكرمة بن عمار العجلي
 البجلي وقد احتج به مسلم في صحيحه وضعف بعض الحفاظ حديث عكرمة هذا عن
 يحيى بن أبي كثير وقد أخرج مسلم حديثه عن يحيى بن أبي كثير . واستشهد البخاري
 بحديثه عنه وقد روى حديث النهي عن الكلام حال قضاء الحاجة أبو داود وابن ماجه
 من حديث أبي سعيد ، وابن خزيمة في صحيحه إلا أنهم رووه كلهم من رواية عياض بن
 هلال أو هلال بن عياض قال الحافظ المنذرى : لا أعرفه بجرح ولا عدالة وهو
 في عداد المجهولين . والحديث دليل على وجوب ستر العورة والنهي عن التحدث حال
 قضاء الحاجة والأصل فيه التحريم وتعليقه بمقت الله عليه أي شدة بغضه لفاعل ذلك
 زيادة في بيان التحريم . ولكنه ادعى في البحر أنه لا يحرم إجماعاً وأن النهي للكراهة
 فإن صح الإجماع وإلا فإن الأصل هو التحريم . وقد ترك صلى الله عليه وسلم رد السلام الذي هو
 واجب عند ذلك فأخرج الجماعة إلا البخاري عن ابن عمر : أن رجلاً مر على النبي
صلى الله عليه وسلم وهو يبول فسلم عليه فلم يرد عليه :

٨٦ وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « لَا يَمَسُّنَّ أَحَدُكُمْ ذَكَرَهُ بِيَمِينِهِ ، وَهُوَ
 يَبُولُ ، وَلَا يَتَمَسَّحُ مِنَ الْخَلَاءِ بِيَمِينِهِ ، وَلَا يَتَنَفَّسُ فِي
 الْإِنَاءِ » مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ .

هـ وعن أبي قتادة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا يمسن أحدكم
 ذكره بيمينه وهو يبول ولا يتمسح من الخلاء بيمينه هـ كناية عن الغائط كما عرفت أنه

أحد ما يطلق عليه ﴿ ولا يتنفس ﴾ يخرج نفسه ﴿ في الإناء ﴾ عند شربه منه ﴿ متفق عليه واللفظ لمسلم ﴾ فيه دليل على تحريم مس الذكر باليمين حال البول لأنه الأصل في النهي وتحريم التمسح بها من الغائط وكذلك من البول لما يأتي من حديث سلمان . وتحريم التنفس في الإناء حال الشرب : وإلى التحريم ذهب أهل الظاهر في الكل عملاً به كما عرفت . وكذلك جماعة من الشافعية في الاستنجاء . وذهب الجمهور إلى أنه للتنزيه وأجمل البخارى في الترجمة فقال (باب النهي عن الاستنجاء باليمين) وذكر حديث الكتاب قال المصنف في الفتح : عبر بالنهي إشارة إلى أنه لم يظهر له هل هو للتحريم ؟ أو للتنزيه أو أن القرينة الصارفة للنهي عن التحريم لم تظهر . وهذا حيث استنجى بآلة كالماء والأحجار أما لو باشر بيده فإنه حرام إجماعاً ، وهذا تنبيه على شرف اليمين وصيانتها عن الأقدار . والنهي عن التنفس في الإناء لثلاث يقدره على غيره أو يسقط من فمه أو أنفه ما يفسده على الغير . وظاهره أنه للتحريم وحمله الجماهير على الأدب .

٨٧- وَعَنْ سَلْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : لَقَدْ نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « أَنْ نَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ بِغَائِطٍ أَوْ بَوْلٍ ، أَوْ نَسْتَنْجِيَ بِالْيَمِينِ ، أَوْ أَنْ نَسْتَنْجِيَ بِأَقْلٍ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْجَادٍ أَوْ نَسْتَنْجِيَ بِرَجِيعٍ أَوْ عَظْمٍ » . رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

﴿ وعن سلمان ﴾ هو أبو عبد الله سلمان الفارسي ويقال له سلمان الحر مولى رسول الله ﷺ أصله من فارس سافر لطلب الدين وتنصر وقرأ الكتب وله أخبار طويلة نفيسة ثم تنقل حتى انتهى إلى رسول الله ﷺ فأمن به وحسن إسلامه وكان رأساً في أهل الإسلام وقال فيه رسول الله « سلمان منا أهل البيت » وولاه عمر المدائن وكان من المعمرين قبل عاش مائتين وخمسين سنة وقيل ثلاثمائة وخمسين وكان يأكل من عمل يده ويتصدق بعطائه مات بالمدينة سنة خمسين وقيل اثنتين وثلاثين ﴿ قال : لقد : نهانا رسول الله ﷺ أن نستقبل القبلة بغائط أو بول ﴾ المراد أن نستقبل بفروجنا عند خروج الغائط أو البول ﴿ أو أن نستنجى باليمين ﴾ وهذا غير النهي عن مس الذكر

باليمن عند البول الذي مر ﴿﴾ أو أن نستنجى بأقل من ثلاثة أحجار ﴿﴾ الاستنجاء لإزالة النجس بالماء أو الحجارة ﴿﴾ أو أن نستنجى برجيع ﴿﴾ وهو الروث ﴿﴾ أو عظم . رواه مسلم ﴿﴾ الحديث فيه النهي عن استقبال القبلة وهي الكعبة كما فسرها حديث أبي أيوب في قوله : « فوجدنا مراحيض قد بنيت نحو الكعبة فنحرف ونستغفر الله » وسيأتي ثم قد ورد النهي عن استدبارها أيضاً كما في حديث أبي هريرة عند مسلم مرفوعاً « إذا جلس أحدكم لحاجته فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها » وغيره من الأحاديث واختلف العلماء هل هذا النهي للتحريم أولاً ؟ على خمسة أقوال . الأول أنه للتنزيه بلا فرق بين الفضاء وال عمران فيكون مكروهاً . وأحاديث النهي محمولة على ذلك بقريظة حديث جابر « رأيت قبل موته بعام مستقبل القبلة . أخرجه أحمد وابن حبان وغيرهما وحديث ابن عمر « أنه رأى النبي ﷺ يقضى حاجته مستقبلاً لبيت المقدس مستدبراً للكعبة » متفق عليه وحديث عائشة « فحولوا مقعدتي إلى القبلة » المراد بمقعدته ما كان يقعد عليه حال قضاء حاجته إلى القبلة رواه أحمد وابن ماجه وإسناده حسن . وأول الحديث أنه ذكر عند رسول الله ﷺ قوم يكرهون أن يستقبلوا بفروجهم القبلة « قال أراهم قد فعلوا استقبالوا بمقعدتي القبلة » هذا لفظ ابن ماجه وقال الذهبي في الميزان في ترجمة خالد بن أبي الصلت : هذا الحديث منكر . الثاني أنه محرم فيهما لظاهر أحاديث النهي والأحاديث التي جعلت قريظة على أنه للتنزيه محمولة على أنها كانت لعذر ولأنها حكاية فعل لا عموم لها . الثالث أنه مباح فيهما قالوا : وأحاديث النهي منسوخة بأحاديث الإباحة لأن فيها التقييد بقبل عام ونحوه واستقواه في الشرح . الرابع يحرم في الصحارى دون العمران لأن أحاديث الإباحة وردت في العمران فحملت عليه ، وأحاديث النهي عامة . وبعد تخصيص العمران بأحاديث فعله التي سلفت بقيت الصحارى على التحريم وقد قال ابن عمر : إنما نهى عن ذلك في الفضاء فإذا كان بينك وبين القبلة شيء يسترك فلا بأس به . رواه أبو داود وغيره وهذا القول ليس بالبعيد لبقاء أحاديث النهي على بابها وأحاديث الإباحة كذلك . الخامس الفرق بين الاستقبال فيحرم فيهما ويجوز الاستدبار فيهما . وهو مردود بورود النهي فيهما على سواء . فهذه خمسة أقوال أقربها الرابع وقد ذكر عن الشعبي أن سبب النهي في الصحراء أنها لا تخلو عن مصل من ملك

أو آدمي أو جنى فربما وقع بصره على عورته رواه البيهقي وقد سئل أي الشعبي عن اختلاف الحديثين حديث ابن عمر . أنه رآه يستدبر القبلة وحديث أبي هريرة في النهي فقال . صدقا جميعاً أما قول أبي هريرة فهو في الصحراء فإن لله عبادة ملائكة وجنا يصلون فلا يستقبلهم أحد بيول ولا غائط ولا يستدبرهم وأما كنفكم فإنما هي بيوت بنيت لا قبلة فيها . وهذا خاص بالكعبة وقد ألحق بها بيت المقدس لحديث أبي داود « نهى رسول الله ﷺ عن استقبال القبلتين بغائط أو بول » وهو حديث ضعيف لا يقوى على رفع الأصل . وأضعف منه القول بكراهة استقبال القمرين لما يأتي في الحديث الثامن والثمانين . والاستنجاء باليمنى تقدم الكلام عليه وقوله « أو أن نستنجى بأقل من ثلاثة أحجار » يدل على أنه لا يجزىء أقل من ثلاثة أحجار وقد ورد كيفية استعمال الثلاث في حديث ابن عباس : حجران للصفحتين وحجر للمسربة وهي بسين مهملة وراء مضمومة أو مفتوحة مجرى الحدث من الدبر . وللعلماء خلاف في الاستنجاء بالحجارة فالهادوية على أنه لا يجب الاستنجاء إلا على المتيمم أو من خشى تعدى الرطوبة ولم تزل النجاسة بالماء ، وفي غير هذه الحالة مندوب لا واجب وإنما يجب الاستنجاء بالماء للصلاة . وذهب الشافعي إلى أنه مخير بين الماء والحجارة أيهما فعل أجزاءه . وإذا اكتفى بالحجارة فلا بد عنده من الثلاث المسحات ولو زالت العين بدونها وقيل إذا حصل الإنقاء بدون الثلاث أجزاء وإذا لم يحصل بثلاث فلا بد من الزيادة ويندب الإيتار ، ويستحب التلث في القبل والدبر فتكون ستة أحجار وورد ذلك في حديث قلت إلا أن الأحاديث لم تأت في طلبه ﷺ لابن مسعود وأبي هريرة وغيرهما إلا بثلاثة أحجار وجاء بيان كيفية استعمالها في الدبر ولم يأت في القبل ولو كانت الست مرادة لطلبها ﷺ عند إرادته التبرز ولو في بعض الحالات فلو كان حجر له ستة أحرف أجزاء المسح به . ويقوم غير الحجارة مما ينقى مقامها خلافاً للظاهرية فقالوا بوجوب الأحجار تمسكاً بظاهر الحديث . وأجيب بأنه خرج على الغالب لأنه المتيسر . ويدل على ذلك نهيه أن يستنجى برجيع أو عظم ولو تعينت الحجارة لنهى عما سواه وكذلك

نهى عن اللحم فعند أبي داود « مر أمتك أن لا يستنجوا بروثة أو حممة (١) فإن الله تعالى جعل لنا فيها رزقاً » فهى صلى الله عليه وسلم عن ذلك . وكذلك ورد فى العظم أنها من طعام الجن كما أخرجه مسلم من حديث ابن مسعود وفيه أنه قال صلى الله عليه وسلم للجن لما سألوه الزاد « لكم كل عظم ذكر اسم الله عليه أوفر ما يكون لحماً وكل بعرة علف لدوابكم » ولا ينافيه تعليل الروثة بأنها ركس فى حديث ابن مسعود لما طلب منه رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يأتيه بثلاثة أحجار فأتاه بحجرين وروثة فأتى الروثة وقال : « إنها ركس » فقد يعلل الأمر الواحد بعلل كثيرة . ولا مانع أيضاً أن تكون رجساً وتجعل لدواب الجن طعاماً . ومما يدل على عدم النهى عن استقبال القمرين الحديث الآتى :

٨٨- وَلِلسَّبْعَةِ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

« وَلَا تَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ ، وَلَا تَسْتَدْبِرُوهَا بِغَائِطٍ أَوْ بَوْلٍ ،
وَلَكِنْ شَرِّقُوا أَوْ غَرِّبُوا . »

وهو قوله وللسبعة من حديث أبي أيوب و واسمه خالد بن زيد بن كليب الأنصارى من أكابر الصحابة شهد بدرأ ونزل النبي صلى الله عليه وسلم حال قدومه المدينة عليه . مات غازياً سنة خمسين بالروم وقيل بعدها . والحديث مرفوع أوله أنه قال صلى الله عليه وسلم « إذا أتيتم الغائط » الحديث وفى آخره من كلام أبي أيوب قال : فقدمنا الشام فوجدنا مراحيض قد بنيت نحو الكعبة الحديث تقدم فقوله لا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها ببول أو غائط ولكن شرقوا أو غربوا صريح فى جواز استقبال القمرين واستدبارهما إذ لا بد أن يكونا فى الشرق أو الغرب غالباً .

(١) هى ما احترق من خشب ونحوه وفى شرح أبي داود نقلاً عن المنذرى أنه قال : فى إسناده اسماعيل ابن

عياش وفيه مقال ١ هـ .

٨٩- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ . إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ « مَنْ أَتَى الْغَائِطَ فَلْيَسْتَتِرْ » رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ .

و عن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال « من أتى الغائط فليستتر رواه أبو داود » هذا الحديث في السنن نسبة إلى أبي هريرة وكذلك في التلخيص وقال مداره على أبي سعيد الخبراني الحمصي وفيه اختلاف قيل إنه صحابي ولا يصح والراوى عنه مختلف فيه . والحديث كالذى سلف دال على وجوب الاستتار وقد قدمنا شطره ولفظه في السنن عن أبي هريرة عن النبي ﷺ « من اكتحل فليوتر من فعل فقد أحسن ومن لا فلا حرج ومن استجمر فليوتر من فعل فقد أحسن ومن لا فلا حرج . ومن أكل فالتحل فليلفظ ومالاك بلسانه فليبتلع من فعل فقد أحسن ومن لا فلا حرج ومن أتى الغائط فليستتر فإن لم يجد إلا أن يجمع كثيراً من رمل فليستتر به فإن الشيطان يلعب بمقاعد بني آدم من فعل فقد أحسن ومن لا فلا حرج » فهذا الحديث الذى أخرجه أبو داود عن أبي هريرة وليس له هنا عن عائشة رواية ثم هو مضعف عن سمعت فكان على المصنف أن يعزوه إلى أبي هريرة وأن يشير إلى ما فيه على عادته في الإشارة إلى ما قيل في الحديث وكأنه ترك ذلك لأنه قال في فتح البارى إن إسناده حسن . وفي البدر المنير أنه حديث صحيح صححه جماعة منهم ابن حبان والحاكم والنوى .

٩٠- وَعَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا خَرَجَ مِنَ الْغَائِطِ قَالَ « غُفْرَانَكَ » . أَخْرَجَهُ الْخَمْسَةُ . وَصَحَّحَهُ أَبُو حَاتِمٍ وَالْحَاكِمُ .

و عنها « أى عائشة رضي الله عنها » أن النبي ﷺ كان إذا خرج من الغائط قال غفرانك بالنصب على أنه مفعول فعل محذوف أى أطلب غفرانك » أخرجه الخمسة وصححه الحاكم وأبو حاتم » ولفظة خرج تشعر بالخروج من المكان كما سلف في لفظ دخل ، لكن المراد أعم منه ولو كان في الصحراء قبل واستغفاره ﷺ من

تركه لذكر الله وقت قضاء الحاجة لأنه كان يذكر الله على كل أحيانه فجعل تركه لذكر الله في تلك الحال تقصيراً وعده على نفسه ذنباً فتداركه بالاستغفار ، وقيل معناه التوبة من تقصيره في شكر نعمته التي أنعم بها عليه فأطعمه ثم هضمه ثم سهل خروج الأذى منه فرأى شكره قاصراً عن بلوغ حق هذه النعمة ففرغ إلى الاستغفار منه وهذا أنسب ليوافق حديث أنس قال « كان رسول الله ﷺ إذا خرج من الخلاء قال : الحمد لله الذي أذهب عني الأذى وعافاني » رواه ابن ماجه وورد في وصف نوح عليه السلام أنه كان يقول من جملة شكره بعد الغائط : الحمد لله الذي أذهب عني الأذى ولو شاء حبسه في وقد وصفه ﷺ بأنه كان عبداً شكوراً . قلت ويحتمل أن استغفاره للأمرين معاً ولما لا نعلمه على أنه قد يقال إنه ﷺ وإن ترك الذكر بلسانه حالة التبرز لم يتركه بقلبه وفي الباب من حديث أنس أنه ﷺ كان يقول « الحمد لله الذي أحسن إلى في أوله وآخره » وحديث ابن عمر أنه كان يقول إذا خرج « الحمد لله الذي أذاقني لذته وأبقى في قوته وأذهب عني أذاه » وكل أسانيدنا ضعيفة وقال أبو حاتم اصح ما فيه حديث عائشة . قلت لكنه لا بأس في الإتيان بها جميعاً شكراً على النعمة ولا يشترط الصحة للحديث في مثل هذا .

٩١- وَعَنْ أَبِي مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْغَائِطَ ، فَأَمَرَنِي أَنْ آتِيَهُ بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ ، فَوَجَدْتُ حَجْرَيْنِ ، وَلَمْ أَجِدْ ثَالِثًا . فَأَتَيْتُهُ بِرُوثِهِ . فَأَخَذَهُمَا وَأَلْقَى الرَّوْثَةَ ، وَقَالَ « هَذَا رِجْسٌ - أَوْ رِكْسٌ » أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ . وَزَادَ تَحْمَدُ وَالِدَارَ قُطْنِي « أَتَيْتَنِي بِغَيْرِهَا » .

وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ قَالَ الذَّهَبِيُّ : هُوَ الْإِمَامُ الرَّبَائِيُّ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أُمِّ عَبْدِ الْهَزَلِيِّ صَاحِبُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَخَادِمُهُ وَأَحَدُ السَّابِقِينَ الْأُولَى مِنْ كِبَارِ الْبَدْرِيِّينَ وَمِنْ نَبَلَاءِ الْفُقَهَاءِ وَالْمُقَرَّبِينَ . أَسْلَمَ قَدِيمًا وَحَفِظَ مِنْ

في رسول الله ﷺ سبعين سورة وقال ﷺ « من أحب أن يقرأ القرآن/ غصاً كما أنزل فليقرأه على قراءة ابن أم عبد » وفضائله جمعة عديدة توفي بالمدينة سنة اثنتين وثلاثين وله نحو من ستين سنة ﷺ قال أتى النبي ﷺ الغائط فأمرني أن آتية بثلاثة أحجار فوجدت حجرتين ولم أجد ثالثاً فأتيته بروثة فأخذتها وأتى الروثة ﷺ زاد ابن خزيمة أنها « كانت روثة حمار » ﷺ وقال : إنها ركس ﷺ بكسر الراء وسكون القاف في القاموس أنه الرجس ﷺ أخرجه البخاري وزاد أحمد والدارقطني اثني بغيرها ﷺ أخذ بهذا الحديث الشافعي وأحمد وأصحاب الحديث فاشتروا أن لا تنقص الأحجار عن الثلاث مع مراعاة الإنقاء وإذا لم يحصل بها زاد حتى ينق. ويستحب الإيتار وتقدمت الإشارة إلى ذلك ولا يجب الإيتار لحديث أبي داود « ومن لا فلا حرج » تقدم ، قال الخطابي : لو كان القصد الإنقاء فقط لخلا ذكر اشتراط العدد عن الفائدة فلما اشترط العدد لفظاً وعلم الإنقاء معنى دل على إيجاب الأمرين . وأما قول الطحاوي لو كان الثلاث شرطاً لطلب ﷺ ثالثاً : فجوابه أنه قد طلب ﷺ الثالث كما في رواية أحمد والدارقطني المذكورة في كلام المصنف ، وقد قال في الفتح إن رجاله ثقات ، على أنه لو لم تثبت الزيادة هذه فالجواب على الطحاوي أنه ﷺ اكتفى بالأمر الأول في طلب الثلاث وحين أتى الروثة علم ابن مسعود أنه لم يتم أمثاله الأمر حتى يأتي بثلاثة ، ثم يحتمل أنه ﷺ اكتفى بأحد أطراف الحجرتين فمسح به المسحة الثالثة إذ المطلوب تثليث المسح ولو بأطراف حجر واحد وهذه الثلاث لأحد السبيلين . ويشترط للآخر ثلاثة أيضاً فتكون ستة لحديث ورد بذلك في مسند أحمد ، على أن في نفس من إثبات ستة أحجار شيئاً فإنه ﷺ ما علم أنه طلب ستة أحجار مع تكرار ذلك منه مع أبي هريرة وابن مسعود وغيرهما . والأحاديث بلفظ « من أتى الغائط » كحديث عائشة « إذا ذهب أحدكم إلى الغائط فليستطب بثلاثة أحجار فإنها تجزيء عنه » عند أحمد والسنائي وأبي داود والدارقطني وقال : إسناده حسن صحيح مع أن الغائط إذا أطلق ظاهر في خارج الدبر وخارج القبل يلازمه . وفي حديث خزيمه بن ثابت « أنه ﷺ سئل عن الاستطابة فقال : بثلاثة أحجار ليس فيها رجيح » أخرجه أبو داود والسؤال عام للمخرجين معاً أو أحدهما والمحل محل البيان . وحديث سلمان بلفظ أمرنا أن لا نكتفي

وحسن سياقه وبدیع طریقته وحاز نفائس التحقیق . وللعلماء فی المفاضلة بینه وبين صحیح البخاری خلاف وأنصف بعض العلماء فی قوله .

تشار قوم فی البخاری ومسلم لدى وقالوا : ای ذین تقدم ؟
فقلت . لقد فاق البخاری صحة كما فاق فی حسن الصناعة مسلم

وكانت وفاته عشية الأحد لأربع بقين من شهر رجب سنة إحدى وستين ومائتين ودفن يوم الاثنين بنيسابور وقبره بها مشهور مزور في وأبو داود في هو سليمان بن الأشعث السجستاني مولده سنة اثنتين ومائتين سمع الحديث من أحمد والقعبي وسليمان بن حرب وغيرهم وعنه خلائق كالترمذی والنسائی . وقال : كتبت عن النبي صلى الله عليه وسلم خمسمائة ألف حديث انتخبت منها ما تضمنه كتاب السنن وأحاديثه أربعة آلاف حديث وثمانمائة ليس فيها حديث أجمع الناس على تركه روى سننه ببغداد وأخذها أهلها عنه وعرضها على أحمد فاستجادها واستحسنها قال الخطابي : هي أحسن وضعاً وأكثر فتنها من الصحيحين ، وقال ابن الأعرابي . من عنده كتاب الله وسنن أبي داود لم يخرج إلى شيء معهما من العلم ومن ثم صرح الغزالي بأمر تكفي المجتهد في أحاديث الأحكام وتبعه أئمة على ذلك : وكانت وفاة أبي داود سنة خمس وسبعين ومائتين بالبصرة في والترمذی في هو أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذی مثلث الفوقية والميم مضمومة ومكسورة نسبة إلى مدينة قديمة على طرف جيحون نهر بلخ لم يذكر الشارح ولادته ولا الذهبي ولا ابن الأثير وسمع الحديث عن البخاری وغيره من مشايخ البخاری وكان إما مائتاً حجة وألف كتاب السنن وكتاب العلل وكان ضريباً قال : عرضت كتابي هذا أي كتاب السنن المسمى بالجامع على علماء الحجاز والعراق وخراسان فرضوا به . ومن كان في بيته فكأتما في بيته نبي يتكلم قال الحاكم : سمعت عمر بن علك يقول : مات البخاری ولم يخلف بخراسان مثل أبي عيسى في العلم والحفظ والورع والزهد وكانت وفاته بترمذ أو آخر رجب سنة سبع وستين ومائتين في والنسائی في هو أحمد ابن شعيب الخراساني ذكر الذهبي أن مولده سنة خمس عشرة ومائتين وسمع من سعيد وإسحق بن راهويه وغيرهم من أئمة هذا الشأن بخراسان والحجاز والعراق ومصر

بدون ثلاثة أحجار وهو مطلق في المخرجين . ومن اشترط الستة فلحديث أخرجه أحمد ولا أدري ما صحته فيبحث عنه . ثم تتبع الأحاديث الواردة في الأمر بثلاثة أحجار والنهي عن أقل منها فإذا هي كلها في خارج الدبر فإنها بلفظ النهي عن الاستنجاء بأقل من ثلاثة أحجار « ولفظ الاستنجاء » إذا استجمر أحدكم فليستجمر ثلاثاً » ولفظ التمسح « نهى صلى الله عليه وسلم أن يتمسح بعظم » إذا عرفت هذا فالاستنجاء لغة إزالة النجس وهو الغائط والغائط كناية عن العذرة والعذرة خارج الدبر كما يفيد ذلك كلام أهل اللغة ففي القاموس النجس ما يخرج من البطن من ريح أو غائط . واستنجى اغتسل بالماء منه أو تمسح بالحجر ، وفيه استطاب استنجى واستجمر استنجى ، وفيه التمسح : إمرار اليد لإزالة الشيء السائل أو المتلطخ اه فعرفت من هذا كله أن الثلاثة الأحجار لم يرد الأمر بها والنهي عن أقل منها إلا في إزالة خارج الدبر لا غير ولم يأت بها دليل في خارج القبل والأصل عدم التقدير بعدد بل المطلوب الإزالة لأثر البول من الذكر فيكفي فيه واحدة مع أنه قد ورد بيان استعمال الثلاث في الدبر : بأن واحدة للمسربة واثنين للصفحتين ماذاك إلا لاختصاصه بها .

٩٢ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى « أَنْ يُسْتَنْجَى بِعَظْمٍ ، أَوْ رَوْثٍ »
وَقَالَ : « إِنَّهُمَا لَا يُطَهَّرَانِ » . رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ وَصَحَّحَهُ .

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يستنجى بعظم أو روث وقال إنهما لا يطهران . رواه الدارقطني وصححه . وأخرجه ابن خزيمة بلفظه هذا والبخاري بقريب منه وزاد فيه أنه قال له أبو هريرة لما فرغ ما بال العظم والروث قال « هي من طعام الجن » وأخرجه البيهقي مطولاً . كذا في الشرح ، ولفظه في سنن البيهقي « أنه صلى الله عليه وسلم قال لأبي هريرة رضي الله عنه : ابغى أحجاراً استنفض بها ولا تأتني بعظم ولا روث فأتيته بأحجار في ثوبي فوضعتها إلى جنبه حتى إذا فرغ وقام تبعته فقلت يا رسول الله ما بال العظم والروث فقال : أتأني وقد نصيبين فسألوني الزاد

فدعوت الله لهم ألا يمروا بروثة ولا عظم إلا وجدوا عليه طعاماً » والنهي في الباب عن الزبير وجابر وسهل ابن حنيف وغيرهم بأسانيد فيها ما فيه يقال والمجموع يشهد بعضها لبعض . وعلل هنا بأنهما لا يطهران ، وعلل بأنهما طعام الجن ، وعللت الروثة بأنها ركس والتعليل بعدم التطهير فيها عائد إلى كونها ركساً . وأما عدم تطهير العظم فلأنه لزج لا يكاد يماسك فلا ينشف النجاسة ولا يقطع البلة . ولما علل صلى الله عليه وسلم بأن العظم والروثة طعام الجن قال له ابن مسعود : وما يغني عنهم ذلك يا رسول الله قال « إنهم لا يجدون عظماً إلا وجدوا عليه لحمه الذي كان عليه يوم أخذوا روثاً إلا وجدوا فيه حبه الذي كان يوم أكل » رواه أبو عبد الله الحاكم في الدلائل ولا ينافيه ما ورد أن الروث علف لدوابهم كما لا يخفى . وفيه دليل على أن الاستنجاء بالأحجار طهارة لا يلزم معها الماء وإن استحب لأنه علل بأنهما لا يطهران فأفاد أن غيرهما يطهر

٩٣- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « أَسْتَنْزَهُوا مِنَ الْبَوْلِ ، فَإِنَّ عَامَّةَ عَذَابِ الْقَبْرِ مِنْهُ » . رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ .

﴿ وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم استنزهاوا ﴾ من التنزه وهو البعد بمعنى تنزهوا أو بمعنى اطلبوا النزاهة ﴿ من البول فإن عامة عذاب القبر ﴾ أي أكثر من يعذب فيه ﴿ منه ﴾ أي بسبب ملاسته له وعدم التنزه عنه ﴿ رواه الدارقطني ﴾ والحديث أمر بالبعد عن البول وأن عقوبة عدم التنزه منه تعجل في القبر ، وقد ثبت حديث الصحيحين « أنه صلى الله عليه وسلم مر بقبرين يعذبان ثم أخبر أن عذاب أحدهما لأنه كان لا يستنزه من البول أو لأنه لا يستتر من بوله » من الاستتار أي لا يجعل بينه وبين بوله ساتراً يمنعه عن الملامسة له أو « لأنه لا يستبرئ » من الاستبراء أو « لأنه لا يتوقاه . وكلها ألفاظ واردة في الروايات والكل مفيد لتحريم ملامسة البول وعدم التحرز منه . وقد اختلف الفقهاء هل إزالة النجاسة فرض أولاً فقال مالك : إزالتها ليست بفرض وقال الشافعي : إزالتها فرض ما عدا ما يعنى عنه منها ، واستدل على الفرضية بحديث

التعذيب على عدم التنزه من البول وهو وعيد لا يكون إلا على ترك فرض واعتذر لمالك عن الحديث بأنه يحتمل أنه عذب لأنه كان يترك البول يسيل عليه فيصلى بغير طهور لأن الوضوء لا يصح مع وجوده ولا يخفى أن أحاديث الأمر بالذهاب إلى المخرج بالأحجار والأمر بالاستطابة دالة على وجوب إزالة النجاسة . وفيه دلالة على نجاسة البول . والحديث نص في بول الانسان لأن الألف واللام في البول في حديث الباب عوض عن المضاف أى عن بوله بدليل لفظ البخارى في صاحب القبرين فإنها بلفظ « كان لا يستنزه عن بوله » ومن حملة في جميع الأبوال وأدخل فيه أبوال الإبل كالمصنف في فتح البارى فقد تعسف ، وقد بينا وجه التعسف في هوامش فتح البارى .

٩٤ - وَلِلْحَاكِمِ « أَكْثَرُ عَذَابِ الْقَبْرِ مِنَ الْبَوْلِ » وَهُوَ

صَحِيحُ الْإِسْنَادِ

وللحاكم في أى من حديث أبي هريرة في أكثر عذاب القبر من البول وهو صحيح الإسناد في هذا كلامه هنا وفي التلخيص ما لفظه . وللحاكم وأحمد وابن ماجه « أكثر عذاب القبر من البول » وأعله أبو حاتم وقال إن رفعه باطل اه ولم يتعقبه بحرف وهنا جزم بصحته فاختلف كلاماه كما رى ولم يتنبه الشارح رحمه الله لذلك فأقر كلامه هنا . والحديث يفيد ما أفاده الأول واختلف في عدم الاستنزه هل هو من الكبائر أو من الصغائر ؟ وسبب الاختلاف حديث صاحبى القبرين فإن فيه « وما يعذبان في كبير . بلى إنه لكبير » بعد أن ذكر أنه أحدهما عذب بسبب عدم الاستبراء من البول فقيل إن نفيه صلى الله عليه وسلم كبير ما يعذبان فيه يدل على أنه من الصغائر ، ورد هذا بأن قوله « بلى إنه لكبير » يرد هذا ، وقيل بل أراد أنه ليس بكبير في اعتقادهما أو في اعتقاد المخاطبين وهو عند الله كبير . وقيل ليس بكبير في مشقة الاحتراز وجزم بهذا البغوى ورجحه ابن دقيق العيد ، وقيل غير ذلك وعلى هذا فهو من الكبائر .

٩٥ - وَعَنْ سُرَاقَةَ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : عَلَّمَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْخَلَاءِ « أَنْ نَقْعُدَ عَلَى الْيُسْرَى ، وَنَنْصِبَ الْيُمْنَى » . رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ .

﴿ وعن سراقه ﴾ رضي الله عنه بضم السين المهملة وبعد الراء قاف وهو أبو سفيان سراقه ﴿ ابن مالك ﴾ ابن جعشم بضم الجيم وسكون المهملة وضم الشين المعجمة وهو الذي ساخت قوائم فرسه لما لحق برسول الله ﷺ حين خرج فاراً من مكة والقصة مشهورة قال سراقه في ذلك يخاطب أبا جهل .

أبا حكم والله لو كنت شاهداً لأمر جوادى حين ساخت قوائمه
علمت ولم تشكك بأن محمداً رسول برهان فمن ذا يقاومه

من أبيات . توفي سراقه سنة أربع وعشرين في صدر خلافة عثمان ﴿ قال علمنا رسول الله ﷺ في الخلاء أن نقعد على اليسرى ﴾ من الرجلين ﴿ ونصب اليمنى . رواه البيهقي بسند ضعيف ﴾ وأخرجه الطبراني . قال الحازمي : في سنده من لا نعرف ولا نعلم في الباب غيره . قيل والحكمة في ذلك أنه يكون أعون على خروج الخارج لأن المعدة في الجانب الأيسر . وقيل ليكون معتمداً على اليسرى ويقل مع ذلك استعمال اليمنى لشرفها .

٩٦ - وَعَنْ عَيْسَى بْنِ يَزْدَادَ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « إِذَا بَالَ أَحَدُكُمْ فَلْيَنْتَرُ ذَكَرَهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ » رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ .

﴿ وعن عيسى بن يزداد ﴾ رضي الله عنه قيل بباء موحدة وراء مهملة ودالين مهملتين بينهما ألف وضبط بمثناة تحتية وزاى معجمة وبقيته كالأول ﴿ عن أبيه قال : قال رسول الله ﷺ « إذا بال أحدكم فلينتر ذكره ثلاث مرات » رواه ابن ماجه بسند

ضعيف ۞ ورواه أحمد في مسنده والبيهقي وابن قانع وأبو نعيم في المعرفة وأبو داود في المراسيل والعقيلي في الضعفاء كلهم من رواية عيسى المذكور قال ابن معين : لا يعرف عيسى ولا أبوه وقال العقيلي : لا يتابع عليه ولا يعرف إلا به ، وقال النووي في شرح المهذب اتفقوا على أنه ضعيف إلا أن معناه في الصحيحين في رواية صاحبي القبرين على رواية ابن عساكر « كان لا يستبرئ من بوله » بموحدة ساكنة أي لا يستفرغ البول جهده بعد فراغه منه فيخرج بعد وضرته . والحكمة في ذلك حصول الظن بأنه لم يبق في المخرج ما يخاف من خروجه . وقد أوجب بعضهم الاستبراء لحديث أحد صاحبي القبرين هذا وهو شاهد لحديث الباب .

٩٧- وَعَنْ أَبِي عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَأَلَ أَهْلَ قُبَاءٍ ، فَقَالَ ، إِنَّ اللَّهَ يُثْنِي عَلَيْكُمْ ، فَقَالُوا : إِنَّا نَتَّبِعُ الْحِجَارَةَ الْمَاءَ . رَوَاهُ الْبَزَّازُ بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ ، وَأَصْلُهُ فِي أَبِي دَاوُدَ .

- وَصَحَّحَهُ أَبُو خَزِيمَةَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ

عَنْهُ بِدُونِ ذِكْرِ الْحِجَارَةِ .

۞ وعن ابن عباس رضي الله عنه أن النبي ﷺ سأل أهل قباء ۞ بضم القاف ممدود مذكر مصروف فيه لغة بالقصر وعدم الصرف ۞ فقال « إن الله يثني عليكم فقالوا إننا نتبع الحجارة الماء . رواه البزار بسند ضعيف ۞ قال البزار لا نعلم أحداً رواه عن الزهري إلا محمد بن عبد العزيز ولا عنه إلا ابنه . ومحمد ضعيف وراويه عنه عبد الله بن شبيب ضعيف ۞ وأصله في أبي داود ۞ والترمذي في السنن عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال « نزلت هذه الآية في أهل قباء (فيه رجال يحبون أن يتطهروا) قال : كانوا يستنجون بالماء فنزلت فيهم هذه الآية » قال المنذري زاد الترمذي غريب وأخرجه ابن ماجه ۞ وصححه ابن خزيمة من حديث أبي هريرة بدون ذكر الحجارة ۞ قال

النوى في شرح المهذب : المعروف في طرق الحديث أنهم كانوا يستنجون بالماء وليس فيه أنهم كانوا يجمعون بين الماء والأحجار ، وتبعه ابن الرفعة فقال لا يوجد هذا في كتب الحديث ، وكذا قال المحب الطبري نحوه قال المصنف : ورواية الزار واردة عليهم وإن كانت ضعيفة . قلت يحتمل أنهم يريدون لا يوجد في كتب الحديث بسند صحيح ولكن الأولى الرد بما في الإلمام فإنه صحيح ذلك قال في البدر : والنوى معذور فإن رواية ذلك غريبة في زوايا وخبايا لو قطعت إليها أكباد الإبل لكان قليلا . قلت يتحصل من هذا كله أن الاستنجاء بالماء أفضل من الحجارة والجمع بينهما أفضل من الكل بعد صحة ما في الإلمام ، ولم نجد عنه صلى الله عليه وسلم أنه جمع بينهما . وعدة أحاديث باب قضاء الحاجة أحد وعشرون . وقال في الشرح خمسة عشر . وكأنه عد أحاديث الملاعن حديثاً واحداً ، ولا وجه له فإنها أربعة أحاديث عن أبي هريرة عند مسلم ، وعن معاذ عند أبي داود ، وعن ابن عباس عند أحمد ، وعن ابن عمر عند الطبراني ، فقد اختلفت صحابة ومخرجين . وعد حديثي النبي عن استقبال القبلة واحداً وهما حديثان عن سلمان عند مسلم ، وعن أبي أيوب عند السبعة .

باب الغسل وحكم الجنب

الغسل بضم الغين المعجمة اسم للاغتسال ، وقيل إذا أريد به الماء فهو مضموم وأما المصدر فيجوز فيه الضم والفتح ، وقيل المصدر بالفتح والافتعال بالضم ، وقيل إنه بالفتح فعل المقتسل وبالضم الذي يغتسل به وبالكسر ما يجعل من الماء كالأشنان ﴿ وحكم الجنب ﴾ أي الأحكام المتعلقة بمن أصابته جنابة . ١١

٩٨ - عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ » رَوَاهُ مُسْلِمٌ ، وَأَصْلُهُ فِي الْبُخَارِيِّ .

﴿ عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الماء من الماء ﴾ رواه مسلم وأصله في البخاري ﴿ أي الاغتسال من الإنزال فالماء الأول المعروف والثاني

المنى وفيه من البديع الجناس التام . وحقيقة الاغتسال إفاضة الماء على الأعضاء واختلاف في وجوب الدلك فليل : يجب وقيل لا يجب ، والتحقيق أن المسئلة لغوية ، فإن الوارد في القرآن الغسل في أعضاء الوضوء فيتوقف إثبات الدلك فيه على أنه من مسماه وأما الغسل فورد بلفظ (وإن كنتم جنباً فاطهروا) وهذا اللفظ فيه زيادة على مسمى الغسل وأقلها الدلك ، وما عدل عز وجل في العبارة إلا لإفادة التفرقة بين الأمرين فأما الغسل فالظاهر أنه ليس من مسماه الدلك إذ يقال غسله العرق وغسله المطر فلا بد من دليل خارجي على شرطية الدلك في غسل أعضاء الوضوء بخلاف غسل الجنابة والحيض فقد ورد فيه بلفظ التطهير كما سمعت ، وفي الحيض (فإذا تطهروا) إلا أنه سيأتي في حديث عائشة وميمونة ما يدل على أنه صلى الله عليه وسلم اكتفى في إزالة الجنابة بمجرد الغسل وإفاضة الماء من دون ذلك فالله أعلم بالنكتة التي لأجلها عبر في التنزيل عن غسل أعضاء الوضوء بالغسل وعن إزالة الجنابة بالتطهير مع الاتحاد في الكيفية . وأما المسح فإنه الإمرار على الشيء باليد يصيب ما أصاب ويخطيء ما أخطأ فلا يقال لا يبقى فرق بين الغسل والمسح إذا لم يشترط الدلك . وحديث الكتاب ذكره مسلم كما نسبه المصنف إليه في قصة عتبان بن مالك . ورواه أبو داود وابن خزيمة وابن حبان بلفظ الكتاب وروى البخاري القصة ولم يذكر الحديث ولذا قال المصنف وأصله في البخاري وهو أنه صلى الله عليه وسلم قال لعتبان بن مالك « إذا أعجلت أو أقحطت فعليك الوضوء » والحديث له طرق عن جماعة من الصحابة عن أبي أيوب وعن رافع بن خديج وعن عتبان بن مالك وعن أبي هريرة وعن أنس والحديث دال بمفهوم الحصر المستفاد من تعريف المسند إليه - وقد ورد عند مسلم بلفظ « إنما الماء من الماء » - على أنه لا غسل إلا من الإنزال ولا غسل من التقاء الختانين وإليه ذهب داود وقليل من الصحابة والتابعين ، وفي البخاري « أنه سئل عثمان عن يجمع امرأته ولم يمن فقال يتوضأ كما يتوضأ للصلاة ويغسل ذكره ، وقال عثمان : سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم وبمثله قال علي والزبير وطلحة وأبي بن كعب وأبو أيوب ورفعوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قال البخاري الغسل أحوط وقال الجمهور هذا المفهوم منسوخ بحديث أبي هريرة الآتي :

٩٩- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « إِذَا جَلَسَ بَيْنَ شُعْبَيْهَا الْأَرْبَعِ ، ثُمَّ جَهَدَهَا ، فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ » مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

- وَزَادَ مُسْلِمٌ : « وَإِنْ لَمْ يُنْزَلِ »

﴿ وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : إذا جلس ﷻ أي الرجل المعلوم من السياق ﴿ بين شعبها ﴾ أي المرأة ﴿ الأربع ﴾ بضم الشين المعجمة وفتح العين المهملة فوحدة جمع شعبة ﴿ ثم جهدها ﴾ بفتح الجيم والماء معناه كدها بحركته أي بلغ جهده في العمل بها ﴿ فقد وجب الغسل ﴾ وفي مسلم ثم اجتهد وعند أبي داود « وألزم الختان بالختان » ثم جهدها قال المصنف في الفتح : وهذا يدل على أن الجهد هنا كناية عن معالجة الإيلاج ﴿ متفق عليه زاد مسلم وإن لم ينزل ﴾ والشعب الأربع قيل يداها ورجلاها وقيل رجلاها وفتحها وقيل ساقها وفتحها وقيل غير ذلك والكل كناية عن الجماع : فهذا الحديث استدل به الجمهور على نسخ مفهوم حديث « الماء من الماء » واستدلوا على أن هذا آخر الأمرين بما رواه أحمد وغيره من طريق الزهري عن أبي بن كعب أنه قال « إن الفتيا التي كانوا يقولون إن الماء من الماء رخصة كان رسول الله ﷺ رخص بها في أول الإسلام ثم أمر بالاعتسال بعد » صححه ابن خزيمة وابن حبان وقال الاسماعيلي إنه صحيح على شرط البخاري وهو صريح في النسخ ، على أن حديث الغسل وإن لم ينزل أرجح لو لم يثبت النسخ منطوق في إيجاب الغسل وذلك مفهوم والمنطوق مقدم على العمل بالمفهوم وإن كان المفهوم موافقاً للبراءة الأصلية والآية تعضد المنطوق في إيجاب الغسل . فإنه قال تعالى (وإن كنتم جنبا فاطهروا » قال الشافعي : إن كلام العرب يقتضي أن الجنابة تطلق بالحقيقة على الجماع وإن لم يكن فيه إنزال قال فإن كل من خوطب بأن فلاناً أجنب عن فلانة عقل أنه أصابها وإن لم ينزل قال : ولم يختلف أن الزنى الذي يجب به الجلد هو الجماع ولو لم يكن منه إنزال اه فتعاضد الكتاب والسنة على إيجاب الغسل من الإيلاج .

١٠٠ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِي الْمَرْأَةِ تَرَى فِي مَنَامِهَا مَا يَرَى الرَّجُلُ - قَالَ « تَغْتَسِلُ » مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

- زَادَ مُسْلِمٌ : فَقَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ : وَهَلْ يَكُونُ هَذَا ؟ قَالَ نَعَمْ ، فَمِنْ أَيْنَ يَكُونُ الشَّبَهُ ؟ .

وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْمَرْأَةِ تَرَى فِي مَنَامِهَا مَا يَرَى الرَّجُلُ قَالَ : تَغْتَسِلُ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ زَادَ مُسْلِمٌ فَقَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ : وَهَلْ يَكُونُ هَذَا قَالَ نَعَمْ فَمِنْ أَيْنَ يَكُونُ الشَّبَهُ بِكسر الشين المعجمة وسكون الموحدة وبفتحهما لغتان اتفق الشيخان على إخراجهم من طرق عن أم سلمة وعائشة وأنس ووقعت هذه المسئلة لنساء من الصحابيات نحو لولة بنت حكيم عند أحمد والنسائي وابن ماجه ولسهلة بنت سهيل عند الطبراني ولبسرة بنت صفوان عند ابن أبي شيبة . والحديث دليل على أن المرأة ترى ما يراه الرجل في منامه والمراد إذا أنزلت الماء كما في البخاري « قال نعم إذا رأت الماء » أي المني بعد الاستيقاظ وفي رواية « هن شقائق الرجال » وفيه ما يدل على أن ذلك غالب من حال النساء كالرجال . ورد على من زعم أن منى المرأة لا يبرز وقوله (فمن أين يكون الشبه) استفهام إنكار وتقرير أن الولد تارة يشبه أباه وتارة يشبه أمه وأحواله فأى الماء ين غلب كان الشبه للغالب .

١٠١ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَغْتَسِلُ مِنْ أَرْبَعٍ : مِنَ الْجَنَابَةِ ، وَيَوْمَ الْجُمُعَةِ ، وَمِنَ الْحِجَامَةِ ، وَمِنْ غُسْلِ الْمَيْتِ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ .

﴿ وعن عائشة رضي الله عنها قالت كان النبي ﷺ يغتسل من أربع من الجنابة ويوم الجمعة ومن الحجامة وغسل الميت . رواه أبو داود وصححه ابن خزيمة ﴾ ورواه أحمد والبيهقي وفي إسناده مصعب بن شيبه وفيه مقال . والحديث دليل على مشروعية الغسل في هذه الأربعة الأحوال ، فأما الجنابة فالوجوب ظاهر ، وأما الجمعة ففي حكمه ووقته خلاف ، أما حكمه فالجمهور على أنه مسنون لحديث سمرة « من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت ومن اغتسل فالغسل أفضل » يأتي قريباً وقال داود وجماعة : إنه واجب لحديث « غسل الجمعة واجب على كل محتلم » يأتي قريباً أخرجه السبعة من حديث أبي سعيد . وأجيب بأنه يحمل الوجوب على تأكيد السنة . وأما وقته ففيه خلاف أيضاً فعند الهادوية أنه من فجر الجمعة إلى عصرها . وعند غيرهم أنه للصلاة فلا يشرع بعدها ما لم يدخل وقت العصر وحديث « من أتى الجمعة فليغتسل » دليل الثاني ، وحديث عائشة هذا يناسب الأول . أما الغسل من الحجامة فقليل : هو سنة وتقدم حديث أنس « أنه ﷺ احتجم وصلى ولم يتوضأ » فدل على أنه سنة يفعل تارة كما أفاده حديث عائشة هذا ويترك أخرى كما في حديث أنس ويروى عن علي عليه السلام : الغسل من الحجامة سنة وإن تطهرت أجزأك . وأما الغسل من غسل الميت فتقدم الكلام فيه وللعلماء فيه ثلاثة أقوال أنه سنة وهو أقربها وأنه واجب وأنه لا يستحب .

١٠٢ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِي رُقُصَةِ ثُمَامَةَ

ابْنِ أَثَالٍ ، عِنْدَمَا أَسْلَمَ - وَأَمْرَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَغْتَسِلَ . رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ وَأَصْلُهُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

﴿ وعن أبي هريرة رضي الله عنه ﴾ أنه قال ﴿ في قصة ثمامة ﴾ بضم المثناة وتخفيف الميم ﴿ ابن أثال ﴾ بضم الحمزة فثلاثة مفتوحة وهو الحنفي سيد أهل اليمامة ﴿ عند ما أسلم ﴾ أي عند إسلامه ﴿ وأمره النبي ﷺ أن يغتسل ﴾ رواه عبد الرزاق ﴿ وهو الحافظ الكبير عبد الرزاق بن همام الصنعاني صاحب التصانيف روى عن عبيد الله ابن عمر ، وعن خلاد بن عمرو وأحمد وإسحق وابن معين والذهلي قال الذهبي وثقه غير واحد وحديثه

مخرج في الصحاح كان من أوعية العلم مات في شوال سنة إحدى عشرة ومائتين وأصله متفق عليه عليه بين الشيخين . الحديث دليل على شرعية الغسل بعد الإسلام وقوله : أمره يدل على الإيجاب . وقد اختلف العلماء في ذلك فعند الهادوية أنه إذا كان قد أجنب حال كفره وجب عليه الغسل للجنابة وإن كان قد اغتسل حال كفره فلا حكم له وحديث « الإسلام يجب ما قبله » لا يوافق هذا القول وعند الحنفية أنه إن كان قد اغتسل حال كفره فلا غسل عليه . وعند الشافعية وغيرهم لا يجب عليه الغسل بعد إسلامه للجنابة للحديث المذكور وهو « إن الإسلام يجب ما قبله » وأما إذا لم يكن أجنب حال كفره فإنه يستحب له الاغتسال لا غيره . أما عند أحمد فقال يجب عليه مطلقاً لظاهر حديث الكتاب ولما أخرجه أبو داود من حديث قيس ابن عاصم قال « أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم أريد الإسلام فأمرني أن أغتسل بماء وسدر » وأخرجه الترمذي والنسائي بنحوه .

١٠٣ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « غُسْلُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ » . أَخْرَجَهُ السَّبْعَةُ .

عليه وعن أبي سعيد رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال غسل الجمعة واجب على كل محتلم . أخرجه السبعة عليه هذا دليل داود في إيجابه غسل الجمعة ، والجمهور يتأولونه بما عرفت قريباً وقد قيل إنه كان الإيجاب أول الأمر بالغسل لما كانوا فيه من ضيق الحال وغالب لباسهم الصوف وهم في أرض حارة الهواء فكانوا يعرقون عند الاجتماع لصلاة الجمعة فأمرهم صلى الله عليه وآله وسلم بالغسل فلما وسع الله عليهم ولبسوا القطن رخص لهم في ذلك .

١٠٤- وَعَنْ سَمْرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِيهَا وَنَعِمَتْ ، وَمَنْ اغْتَسَلَ فَالْغُسْلُ أَفْضَلُ » . رَوَاهُ الْخَمْسَةُ وَحَسَنَهُ التِّرْمِذِيُّ .

﴿ وعن سمرة ﴾ تقدم ضبطه ﴿ ابن جندب ﴾ بضم الجيم وسكون النون وفتح الدال المهملة بعدها موحدة هو أبو سعيد في أكثر الأقوال . سمرة بن جندب الفزاري حليف الأنصار نزل الكوفة وولى البصرة وعداده في البصريين كان من الحفاظ المكثرين بالبصرة مات آخر سنة تسع وخمسين ﴿ قال قال رسول الله ﷺ « من توضع يوم الجمعة فيها ﴾ أى بالسنة أخذ ﴿ ونعمت ﴾ السنة أو بالرخصة أخذ ونعمت لأن السنة الغسل أو بالفريضة أخذ ونعمت الفريضة فإن الوضوء هو الفريضة ﴿ ومن اغتسل فالغسل أفضل ﴾ أخرجه الخمسة وحسنه الترمذي ﴿ ومن صحح سماع الحسن من سمرة قال : الحديث صحيح وفي سماعه منه خلاف . والحديث دليل على عدم وجوب الغسل وهو كما عرفت دليل الجمهور على ذلك وعلى تأويل حديث الإيجاب إلا أن فيه سؤالا وهو أنه كيف يفضل الغسل وهو سنة على الوضوء وهو فريضة والفريضة أفضل إجماعاً . والجواب أنه ليس التفضيل على الوضوء نفسه بل على الوضوء الذى لاغسل معه كأنه قال من توضع واغتسل فهو أفضل ممن توضع فقط ودل لعدم الفريضة أيضاً حديث مسلم « من توضع فأحسن الوضوء ثم أتى الجمعة فاستمع وأنصت غفر له ما بين الجمعة إلى الجمعة وزيادة ثلاثة أيام » ولداود أن يقول : هو مقيد بحديث الإيجاب فالدليل الناهض حديث سمرة وإن كان حديث الإيجاب أصح فإنه أخرجه السبعة بخلاف حديث سمرة فلم يخرج الشيخان فالأحوط للمؤمن أن لا يترك غسل الجمعة . وفى الهدى النبوى الأمر بالغسل يوم الجمعة مؤكداً جداً ووجوبه أقوى من وجوب الوتر وقراءة البسملة فى الصلاة ووجوب الوضوء من مس النساء ووجوبه من مس الذكر ووجوبه من القهقهة فى الصلاة ومن الرعاف ومن الحجامة والتوء :

١٠٥ - وَعَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُقْرئُنَا الْقُرْآنَ مَا لَمْ يَكُنْ جُنُبًا . رَوَاهُ الْخَمْسَةُ ، وَهَذَا لَفْظُ التِّرْمِذِيِّ وَصَحَّحَهُ ، وَحَسَّنَهُ ابْنُ حِبَّانَ .

وَعَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُقْرئُنَا الْقُرْآنَ مَا لَمْ يَكُنْ جُنُبًا رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالْخَمْسَةُ هَكَذَا فِي نَسْخِ بَلُوغِ الْمَرَامِ وَالْأُولَى وَالْأَرْبَعَةُ وَقَدْ وَجَدَ فِي بَعْضِهَا كَذَلِكَ وَهَذَا لَفْظُ التِّرْمِذِيِّ وَحَسَّنَهُ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ وَذَكَرَهُ الْمَصْنِفُ فِي التَّلْخِيصِ أَنَّهُ حَكَمَ بِصَحِّحَتِهِ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ السَّكَنِ وَعَبْدُ الْحَقِّ وَالْبَغَوِيُّ وَرَوَى ابْنُ خَزِيمَةَ بِإِسْنَادِهِ عَنْ شُعْبَةَ أَنَّهُ قَالَ : هَذَا الْحَدِيثُ ثَابِتٌ رَأْسٌ مَالِي وَمَا أَحْدَثَ بِحَدِيثِ أَحْسَنَ مِنْهُ . وَأَمَّا قَوْلُ النَّوَوِيِّ : خَالَفَ التِّرْمِذِيُّ الْأَكْثَرُونَ فَضَعَفُوا هَذَا الْحَدِيثَ فَقَدْ قَالَ الْمَصْنِفُ : إِنْ تَخَصَّصَ لِلتِّرْمِذِيِّ بِأَنَّهُ صَحَّحَهُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَرْتَضِ صَحِّحَهُ لغيره وَقَدْ قَدَّمْنَا مِنْ صَحَّحِهِ غَيْرَ التِّرْمِذِيِّ . وَرَوَى الدَّارِقُطِيُّ عَنْ عَلِيٍّ وَقَوْفًا . أَقْرَأُوا الْقُرْآنَ مَا لَمْ تَصِبْ أَحَدَكُمْ جُنَابَةٌ فَإِنْ أَصَابَتْهُ فَلَا وَلَا حَرْفًا . وَهَذَا يَعْضُدُ حَدِيثَ الْبَابِ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ ابْنُ خَزِيمَةَ : لَا حُجَّةَ فِي الْحَدِيثِ بِنِهَايَةِ الْجُنُبِ مِنَ الْقِرَاءَةِ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ نَهْيٌ وَإِنَّمَا هِيَ حِكَايَةٌ فَعَلٌ وَلَمْ يَبَيِّنْ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ إِنَّمَا امْتَنَعَ مِنْ ذَلِكَ لِأَجْلِ الْجُنَابَةِ . وَرَوَى الْبُخَارِيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ لَمْ يَرِ بِالْقِرَاءَةِ لِلْجُنُبِ بِأَسَا ، وَالْقَوْلُ بِأَنَّ رِوَايَةَ « لَمْ يَكُنْ يَحْجُبُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوْ يَحْجُزُهُ عَنِ الْقُرْآنِ شَيْءٌ سِوَى الْجُنَابَةِ » أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَأَصْحَابُ السُّنَنِ وَابْنُ خَزِيمَةَ وَابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ وَالْبَزَارُ وَالْدارِقُطِيُّ وَالْبَيْهَقِيُّ أَصْرَحَ فِي الدَّلِيلِ عَلَى تَحْرِيمِ الْقِرَاءَةِ عَلَى الْجُنُبِ مِنْ حَدِيثِ الْبَابِ : غَيْرَ ظَاهِرٍ فَإِنَّ الْأَلْفَاظَ كُلَّهَا إِخْبَارٌ عَنْ تَرْكِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْقُرْآنَ حَالِ الْجُنَابَةِ وَلَا دَلِيلَ فِي التَّرْكِ عَلَى حَكْمٍ مَعِينٍ وَتَقَدَّمَ حَدِيثُ عَائِشَةَ « أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَذْكُرُ اللَّهَ عَلَى كُلِّ أَحْيَانِهِ » وَقَدَّمْنَا أَنَّهُ مُخَصَّصٌ بِحَدِيثِ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ هَذَا وَإِذَا كَانَ الْحَقُّ أَنَّهُ لَا يَنْهَى عَلَى التَّحْرِيمِ بَلْ يَحْتَمَلُ أَنَّهُ تَرَكَ ذَلِكَ حَالِ الْجُنَابَةِ لِالْكِرَاهَةِ أَوْ نَحْوِهَا ، إِلَّا أَنَّهُ أَخْرَجَ أَبُو يُوَيْسٍ مِنْ حَدِيثِ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ « رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَوَضَّأَ ثُمَّ قَرَأَ شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ ثُمَّ قَالَ هَكَذَا بِنِهَايَةِ الْجُنُبِ فَلَا وَلَا آيَةَ قَالَ الْهَيْثَمِيُّ

رجالهم مهثقون وهو يدل على التحريم لأنه نهى وأصله ذلك ويعاضد ماسلف . وأما حديث ابن عباس مرفوعاً « لو أن أحدكم إذا أتى أهله فقال بسم الله » الحديث فلا دلالة فيه على جواز . راعة للجنب لأنه يأتي بهذا اللفظ غير قاصد للتلاوة لأنه قبل غشيانه أهله وصبرورته جنباً وحديث ابن أبي شيبه أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا غشى أهله فأنزل قال « اللهم لا تجعل للشيطان فيما رزقتني نصيباً » ليس فيه تسمية فلا يرد به إشكال .

١٠٦ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ أَهْلَهُ ، ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَعُودَ فَلْيَتَوَضَّأْ بَيْنَهُمَا وَضُوءًا » . رَوَاهُ مُسْلِمٌ .
- زَادَ الْحَاكِمُ : « فَإِنَّهُ أَنْشَطُ لِلْعُودِ » .

وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أتى أحدكم أهله ثم أراد أن يعود إلى إتيانها فليتوضأ بينهما وضوءاً كأنه أكده لأنه قد يطلق على غسل بعض الأعضاء فأبان بالتأكيد أنه أراد به الشرعي وقد ورد في رواية ابن عزيمة والبيهقي وضوءه للصلاة في رواه مسلم زاد الحاكم في عن أبي سعيد في فإنه أنشط للعود في فيه دلالة على شرعية الوضوء لمن أراد معاودة أهله . وقد ثبت أنه صلى الله عليه وسلم غشى نساءه ولم يحدث وضوءاً بين الفعلين وثبت أنه اغتسل بعد غشيانه عند كل واحدة فالكل جائز .

١٠٧ - وَلِلْأَرْبَعَةِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَنَامُ وَهُوَ جُنْبٌ ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَمَسَّ مَاءً ، وَهُوَ مَعْلُولٌ .

في وللأربعة عن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينام وهو جنب من غير أن يمس ماء . وهو معلول في بين المصنف العلة أنه من رواية أبي اسحق عن

الأسود عن عائشة قال أحمد : على إنه ليس بصحيح وقال أبو داود : وهم ووجهه أن أبا اسحق لم يسمعه من الأسود وقد صححه البيهقي وقال إن أبا اسحق سمعه من الأسود فبطل القول بأنه أجمع المحدثون أنه خطأ من أبي إسحاق قال الترمذي : وعلى تقدير صحته فيحتمل أن المراد لا يمس ماء للغسل قلت فيوافق أحاديث الصحيحين فإنها مصرحة بأنه يتوضأ ويغسل فرجه لأجل النوم والأكل والشرب والجماع . وقد اختلف العلماء هل هو واجب أو غير واجب ؟ فالجمهور قالوا ! بالثاني لحديث الباب هذا فإنه صريح أنه لا يمس ماء وحديث طوافه على نسائه بغسل واحد كذا قيل ، ولا يخفى أنه ليس فيه على المدعى هنا دليل وذهب داود وجماعة إلى وجوبه لورود الأمر بالغسل عند مسلم « ليتوضأ ثم لينم » وفي البخاري « اغسل فرجك ثم توضأ » وأصله الإيجاب وتأوله الجمهور أنه للاستحباب جمعاً بين الأدلة ، ولما رواه ابن خزيمة وابن حبان في صحيحهما من حديث ابن عمر « أنه سأل النبي ﷺ أينام أحدنا وهو جنب ؟ قال : نعم ويتوضأ إن شاء » وأصله في الصحيحين دون قوله : إن شاء ، إلا أن تصحيح من ذكرها وإخراجها في الصحيح من كتابه كاف في العمل . ويؤيد حديث « ولا يمس ماء » ولا يحتاج إلى تأويل الترمذي ، ويعضد الأصل وهو عدم وجوب الوضوء على من أراد النوم جنباً كما قاله الجمهور .

١٠٨ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ يَبْدَأُ فَيَغْسِلُ يَدَيْهِ ،
ثُمَّ يُفْرِغُ بِيَمِينِهِ عَلَى شِمَالِهِ ، فَيَغْسِلُ فَرْجَهُ ، ثُمَّ يَتَوَضَّأُ . ثُمَّ
يَأْخُذُ الْمَاءَ ، فَيُدْخِلُ أَصَابِعَهُ فِي أَصُولِ الشَّعْرِ ، ثُمَّ حَفَنَ عَلَى
رَأْسِهِ ثَلَاثَ حَفَنَاتٍ ، ثُمَّ أَفَاضَ عَلَى سَائِرِ جَسَدِهِ ، ثُمَّ غَسَلَ
رِجْلَيْهِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ .

- وَلَهُمَا ، مِنْ حَدِيثِ مَيْمُونَةَ : ثُمَّ أَفْرَغَ عَلَى فَرْجِهِ
وَوَسَّلَهُ بِشِمَالِهِ ، ثُمَّ ضَرَبَ بِهَا الْأَرْضَ .

- وَفِي رِوَايَةٍ : فَمَسَحَهَا بِالتُّرَابِ ، وَفِي آخِرِهِ : ثُمَّ أَتَيْتُهُ
بِالْمَنْدِيلِ ، فَرَدَّهُ ، وَفِيهِ : وَجَعَلَ يَنْفُضُ الْمَاءَ بِيَدِهِ .

﴿ وعن عائشة رضي الله عنها قالت : كان رسول الله إذا اغتسل من الجنابة ﴾ أي
أراد ذلك ﴿ يبدأ فيغسل يديه ﴾ في حديث ميمونة « مرتين أو ثلاثاً » ﴿ ثم يفرغ ﴾ أي
الماء ﴿ بيمينه على شماله فيغسل فرجه ثم يتوضأ ﴾ في حديث ميمونة « وضوءه للصلاة »
﴿ ثم يأخذ الماء فيدخل أصابعه في أصول الشعر ﴾ أي شعر رأسه وفي رواية البيهقي
يخلل بها شق رأسه الأيمن فيتبع بها أصول الشعر ثم يفعل بشق رأسه الأيسر كذلك
﴿ ثم حفن على رأسه ثلاث حفنات ﴾ الحفنة بالمهملة فنون ملء الكف كما في النهاية
وبكسر الحاء وفتحها كما في القاموس وفي حديث ميمونة « ثم أفرغ على رأسه ثلاث
حفنات ملء كفيه » إلا أن أكثر روايات مسلم ملء كفه بالأفراد ﴿ ثم أفاض ﴾ أي
الماء ﴿ على سائر جسده ﴾ أي بقيته ولفظ حديث ميمونة « ثم غسل » بدل أفاض ﴿ ثم
غسل رجله . متفق عليه واللفظ لمسلم ﴾ .

﴿ ولهما ﴾ أي الشيخين ﴿ من حديث ميمونة ﴾ في صفة الغسل من ابتدائه إلى انتهائه
إلا أن المصنف اقتصر على ما لم يذكر في حديث عائشة فقط ﴿ ثم أفرغ على فرجه
وغسله بشماله ثم ضرب بها الأرض - وفي رواية فمسحها بالتراب - وفي آخره ثم أتيته
بالمنديل ﴾ بكسر الميم وهو معروف ﴿ فرده - وفيه وجعل ينفذ الماء بيده ﴾ وقيل
هذا اللفظ في حديثهما « ثم تنحى عن مقامه ذلك فغسل رجله ثم أتته إلى آخره » وهذان
الحديثان مشتملان على بيان كيفية الغسل من ابتدائه إلى انتهائه فابتدأوه غسل اليدين قبل
إدخالهما في الإناء إذا كان مستيقظاً من النوم كما ورد صريحاً وكان الغسل من الإناء
وقد قيده في حديث ميمونة مرتين أو ثلاثاً . ثم غسل الفرج . وفي الشرح أن ظاهره

مطلق الغسل فيكفي مرة واحدة ، وذلك الأرض لأجل إزالة الرائحة من اليد ، ولم يذكر أنه أعاد غسل الفرج بعد ذلك مع أنها إذا كانت الرائحة في اليد فهي باقية في الفرج ، هذا ما يفهم من الحديث . ويدل على أن الماء الذي يطهر به محل النجاسة طاهر مطهر ، وعلى تشريك النية للغسل الذي يزيل النجاسة برفعها الحدث : واستدل به على أن بقاء الرائحة بعد غسل المحل لا يضر . ويدل على أن غسل الجنابة مرة واحدة . هذا كلامه ويحتمل أنها لم تبق رائحة بل ضرب الأرض لإزالة لزوجة اليد إن سلم أنها تفارق الرائحة وأما وضوءه قبل الغسل فإنه يحتمل أنه وضوءه للصلاة وأنه يصح قبل رفع الحدث الأكبر . وأن يكون غسل هذه الأعضاء كافياً عن غسل الجنابة . وأنه تتداخل الطهارتان وهو رأى زيد بن علي والشافعي وجماعة . ونقل ابن بطال الاجماع على ذلك ، ويحتمل أنه غسل أعضاء الوضوء للجنابة وقدمها تشریفاً لها ثم وضأها للصلاة لكن هذا لم ينقل أصلاً ، ويحتمل أنه وضأها للصلاة ثم أفاض عليها الماء مع بقية الجسد للجنابة ، ولكن عبارة أفاض الماء على سائر جسده لا تناسب هذا إذ هي ظاهرة أنه أفاضه على ما بقي من جسده مما لم يمسه الماء فإن السائر الباقي لا الجميع . قال في القاموس والسائر الباقي لا الجميع كما توهم جماعات ، فالحدثان ظاهران في كفاية غسل أعضاء الوضوء مرة واحدة عن الجنابة والوضوء وأنه لا يشترط في صحة الوضوء رفع الحدث الأكبر ، ومن قال لا يتداخلان وأنه يتوضأ بعد كمال الغسل لم ينهض له على ذلك دليل . وقد ثبت في سنن أبي داود « أنه صلى الله عليه وسلم كان يغتسل ويصلي الركعتين وصلاة الغداة ولا يمسه ماء » فبطل القول بأنه ليس في حديث ميمونة وعائشة أنه صلى بعد ذلك الغسل ، ولا يتم الاستدلال بالتداخل إلا إذا ثبت أنه صلى بعده ، قلنا قد ثبت في حديث السنن صلواته به . نعم لم يذكر المصنف في وضوء الغسل أنه مسح رأسه ، إلا أن يقال قد شمله قول ميمونة (وضوءه للصلاة) وقولها (ثم أفاض الماء) الإفاضة الإسالة . وقد استدل به على عدم وجوب ذلك وعلى أن مسمى غسل لا يدخل فيه ذلك لأنها عبرت ميمونة بالغسل وعبرت عائشة بالإفاضة والمعنى واحد والإفاضة لذلك فيها فكذلك الغسل . وقال الماوردي : لا يتم الاستدلال بذلك لأن أفاض بمعنى غسل والخلاف في الغسل قائم . هذا وأما هل يكرر غسل الأعضاء ثلاثاً عند وضوء الغسل ؟

فلم يذكر ذلك في حديث عائشة وميمونة قال القاضي عياض : إنه لم يأت في شيء من الروايات ذلك قال المصنف : بل قد ورد ذلك في رواية صحيحة عن عائشة . وفي قول ميمونة « إنه صلى الله عليه وسلم أخر غسل الرجلين » ولم يرد في رواية عائشة قيل يحتمل أنه أعاد غسل رجله بعد أن غسلها أولاً للوضوء لظاهر قولها « توضأ وضوءه للصلاة » فإنه ظاهر في دخول الرجلين في ذلك . وقد اختلف العلماء في ذلك ، فمنهم من اختار غسلها أولاً ، ومنهم من اختار تأخير ذلك . وقد أخذ منه جواز تفريق أعضاء الوضوء وقول ميمونة (ثم أتيت بالمنديل فرده) فيه دليل على عدم شرعية التثييف للأعضاء وفيه أقوال الأشهر أنه يستحب تركه ، وقيل مباح ، وقيل غير ذلك وفيه دلالة على أن نفض اليد من ماء الوضوء لا بأس به وقد عارضه حديث « لا تنفضوا أيديكم فإنها مرواح الشيطان » إلا أنه حديث ضعيف لا يقاوم حديث الباب .

١٠٩ - وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا قَالَتْ : قُلْتُ :

يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنِّي أَمْرَأَةٌ أَشَدُّ شَعْرَ رَأْسِي ، أَفَأَنْقُضُهُ لِغَسْلِ الْجَنَابَةِ ؟ وَفِي رِوَايَةٍ : وَالْحَيْضَةَ قَالَ « لَا » ، إِنَّمَا يَكْفِيكَ أَنْ تَحْشِيَ عَلَى رَأْسِكَ ثَلَاثَ حَثِيَّاتٍ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أَمْرَأَةٌ أَشَدُّ شَعْرَ رَأْسِي أَفَأَنْقُضُهُ لِغَسْلِ الْجَنَابَةِ ؟ وَفِي رِوَايَةٍ وَالْحَيْضَةَ فَقَالَ : لَا إِنَّمَا يَكْفِيكَ أَنْ تَحْشِيَ عَلَى رَأْسِكَ ثَلَاثَ حَثِيَّاتٍ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ لَكِنْ لَفْظُهُ « أَشَدُّ ضَفْرَ رَأْسِي » بَدَلَ « شَعْرَ رَأْسِي » وَكَأَنَّهُ رَوَاهُ الْمَصْنِفُ بِالْمَعْنَى ، وَضَفْرٌ بَفَتْحِ الضَّادِ وَإِسْكَانِ الْفَاءِ هُوَ الْمَشْهُورُ . وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجِبُ نَقْضُ الشَّعْرِ عَلَى الْمَرْأَةِ فِي غَسْلِهَا مِنْ جَنَابَةٍ أَوْ حَيْضٍ وَأَنَّهُ لَا يَشْرَطُ وَصُولُ الْمَاءِ إِلَى أَصُولِهِ وَهِيَ مَسْئَلَةٌ خِلَافٌ . فَعِنْدَ الْهَادِيَةِ لَا يَجِبُ النَّقْضُ فِي غَسْلِ الْجَنَابَةِ وَيَجِبُ فِي الْحَيْضِ وَالنَّفَاسِ لِقَوْلِهِ صلى الله عليه وسلم لِعَائِشَةَ « انْقُضِي شَعْرَكَ وَاغْتَسِلِي » وَأَجِيبُ بِأَنَّهُ مَعَارِضُ بِهَذَا الْحَدِيثِ ، وَيَجْمَعُ بَيْنَهُمَا بِأَنَّ الْأَمْرَ بِالنَّقْضِ لِلنَّدْبِ . وَيَجَابُ بِأَنَّ شَعْرَ أُمِّ سَلَمَةَ كَانَ خَفِيفًا فَعَلِمَ صلى الله عليه وسلم أَنَّهُ يَصِلُ الْمَاءُ إِلَى أَصُولِهِ . وَقِيلَ يَجِبُ النَّقْضُ إِنْ لَمْ يَصِلِ الْمَاءُ إِلَى

أصول الشعر وإن وصل لحفة الشعر لم يجب نقضه أو بأنه إن كان مشدوداً نقض وإلا لم يجب نقضه لأنه يبلغ الماء أصوله . وأما حديث « بلوا الشعر وانقوا البشر » فلا يقوى على معارضة حديث أم سلمة . وأما فعله صلى الله عليه وسلم وإدخال أصابعه كما سلف في غسل الجنابة ففعل لا يدل على الوجوب ، ثم هو في حق الرجال وحديث أم سلمة في غسل النساء هكذا حاصل ما في الشرح ، إلا أنه لا يخفى أن حديث عائشة كان في الحج فإنها أحرمت بعمره ثم حاضت قبل دخول مكة فأمرها صلى الله عليه وسلم أن تنقض رأسها وتمشط وتغتسل وتهل بالحج وهي حينئذ لم تطهر من حيضها فليس إلا غسل تنظيف لا حيض فلا يعارض حديث أم سلمة أصلاً فلا حاجة إلى هذه التاويل التي في غاية الركة ، فإن خفة شعر هذه دون هذه يفتقر إلى دليل . والقول بأن هذا مشدود وهذا خلافه – والعبارة عنهما من الراوى بلفظ النقض – دعوى بغير دليل . نعم في المسئلة حديث واضح فإنه أخرج الدارقطني في الأفراد والطبراني والخطيب في التلخيص والضياء المقدسي من حديث أنس مرفوعاً « إذا اغتسلت المرأة من حيضها نقضت شعرها نقضاً وغسلته بخطمي وأشنان وإن اغتسلت من جنابة صببت الماء على رأسها صباً وعصرته » فهذا الحديث مع إخراج الضياء له وهو يشترط الصحة فيما يخرج به يثمر الظن في العمل به ، ويحمل هذا على الندب لذكر الخطمي والأشنان إذ لا قائل بوجوبهما فهو قريبة عن الندب وحديث أم سلمة محمول على الإيجاب كما قال « إنما يكفيك » فإذا زادت نقض الشعر كان ندباً ويدل لعدم وجوب النقض ما أخرجه مسلم وأحمد « أنه بلغ عائشة أن ابن عمر كان يأمر النساء إذا اغتسلن أن ينقضن رءوسهن فقالت يا عجباً لابن عمر هو يأمر النساء أن ينقضن شعرهن أفلا يأمرهن أن يحلقن رءوسهن ؟ لقد كنت أغتسل أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم من إناء واحد فما أزيد أن أفرغ على رأسي ثلاث إفراغات » وإن كان حديثها في غسلها من الجنابة وظاهر ما نقل عن ابن عمر أنه كان يأمر النساء بالنقض في حيض وحنابة .

١١٠- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « إِنِّي لَا أُحِلُّ الْمَسْجِدَ لِحَائِضٍ وَلَا جُنْبٍ ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ . وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُرَيْمَةَ .

﴿ وعن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله ﷺ « إني لا أحل المسجد ﴾ أي دخوله والبقاء فيه ﴿ لحائض ولا جنب ﴾ رواه أبو داود وصححه ابن خزيمة ولا سماع لقول ابن الرفعة : إن في رواته متروكاً لأنه قد رد قوله بعض الأئمة . والحديث دليل على أنه لا يجوز للحائض والجنب دخول المسجد وهو قول الجمهور وقال داود وغيره يجوز وكأنه بنى على البراءة الأصلية وأن هذا الحديث لا يرفعها . وأما عبورهما المسجد فقبيل يجوز لقوله تعالى (إلا عابري سبيل) في الجنب وتقاس الحائض عليه ، والمراد به مواضع الصلاة . وأجيب بأن الآية فيمن أجنب في المسجد فإنه يخرج منه للغسل وهو خلاف الظاهر ، وفيه تأويل آخر .

١١١- وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : كُنْتُ أَعْتَسِلُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ إِنْاءٍ وَاحِدٍ ، تَخْتَلِفُ أَيْدِينَا فِيهِ مِنَ الْجَنَابَةِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ، وَزَادَ ابْنُ حِبَّانَ : وَتَلْتَقِي أَيْدِينَا .

﴿ وعن عائشة ﴾ قالت كنت أغتسل أنا ورسول الله ﷺ من إناء واحد تختلف أيدينا فيه ﴿ أي في الاغتراف منه ﴾ من الجنابة ﴿ بيان لغتسل ﴾ متفق عليه زاد ابن حبان وتلتقى ﴿ أي تلتقى ﴾ أيدينا ﴿ فيه ﴾ . وهو دليل على جواز اغتسال الرجل والمرأة من ماء واحد في إناء واحد والجواز هو الأصل . وقد سلف الكلام في هذا في باب المياه .

١١٢- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « إِنَّ تَحْتَ كُلِّ شَعْرَةٍ جَنَابَةٌ ، فَاغْسِلُوا الشَّعْرَ ، وَأَنْقُوا الْبَشَرَ » رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَضَعَّفَاهُ .

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّ تَحْتَ كُلِّ شَعْرَةٍ جَنَابَةٌ فَاغْسِلُوا الشَّعْرَ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ تَحْتَهُ جَنَابَةٌ فَبِالْأُولَى أَنهَا فِيهِ فْفَرَعَ غَسَلَ الشَّعْرَ عَلَى الْحُكْمِ بِأَنَّ تَحْتَ كُلِّ شَعْرَةٍ جَنَابَةٌ وَأَنْقُوا الْبَشَرَ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَضَعَّفَاهُ لِأَنَّهُ عِنْدَهُمَا مِنْ رَوَايَةِ الْحَارِثِ بْنِ وَجِيهِ بِفَتْحِ الْوَاوِ فَجَمِ فُشْنَاءُ تَحْتِيَّةٌ قَالَ أَبُو دَاوُدَ : وَحَدِيثُهُ مَنْكُرٌ وَهُوَ ضَعِيفٌ وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ : غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ الْحَارِثِ وَهُوَ شَيْخٌ لَيْسَ بِذَلِكَ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : هَذَا الْحَدِيثُ لَيْسَ بِثَابِتٍ وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ : أَنْكَرَهُ أَهْلُ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ الْبُخَارِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَغَيْرُهُمَا وَلَكِنْ فِي الْبَابِ مِنْ حَدِيثِ عَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَرْفُوعاً « مَنْ تَرَكَ مَوْضِعَ شَعْرَةٍ مِنْ جَنَابَةٍ لَمْ يَغْسِلْهَا فَعَلَّ بِهِ كَذَا وَكَذَا فَهَنْ ثَمَّ عَادَيْتَ رَأْسِي فَهَنْ ثَمَّ عَادَيْتَ رَأْسِي ثَلَاثًا » وَكَانَ يَجْزُهُ . وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ كَمَا قَالَ الْمُصَنِّفُ وَلَكِنْ قَالَ ابْنُ كَثِيرٍ فِي الْإِرْشَادِ : إِنَّ حَدِيثَ عَلِيِّ هَذَا مِنْ رَوَايَةِ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ وَهُوَ سَيِّئُ الْحِفْظِ وَقَالَ النَّوَوِيُّ : إِنَّهُ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ . قَالَتْ وَسَبَبُ اخْتِلَافِ الْأُئِمَّةِ فِي تَصْحِيحِهِ وَتَضْعِيفِهِ : أَنَّ عَطَاءَ بْنَ السَّائِبِ اخْتَلَطَ فِي آخِرِ عَمْرِهِ فَمَنْ رَوَى عَنْهُ قَبْلَ اخْتِلَاطِهِ فَرَوَايَتُهُ عَنْهُ صَحِيحَةٌ وَمَنْ رَوَى عَنْهُ بَعْدَ اخْتِلَاطِهِ فَرَوَايَتُهُ عَنْهُ ضَعِيفَةٌ . وَحَدِيثُ عَلِيِّ هَذَا اخْتَلَفُوا هَلْ رَوَاهُ قَبْلَ الْاِخْتِلَاطِ أَوْ بَعْدَهُ فَلَذَا اخْتَلَفُوا فِي تَصْحِيحِهِ وَتَضْعِيفِهِ . وَالْحَقُّ الْوَقْفُ عَنْ تَصْحِيحِهِ وَتَضْعِيفِهِ حَتَّى يَتَبَيَّنَ الْحَالُ فِيهِ : وَقِيلَ الصَّوَابُ وَقَفَهُ عَلَى عَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ . وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَجِبُ غَسْلُ جَمِيعِ الْبَدَنِ فِي الْجَنَابَةِ وَلَا يَعْنَى عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ قَبْلُ وَهُوَ إِجْمَاعٌ إِلَّا الْمَضْمُضَةَ وَالِاسْتِنْشَاقَ فَفِيهِمَا خِلَافٌ قَبْلُ يَجِبَانِ لِهَذَا الْحَدِيثِ وَقَبْلُ لَا يَجِبَانِ لِلْحَدِيثِ عَائِشَةَ - الَّذِي تَقْدَمُ وَهَيْمُونَةَ - وَحَدِيثِ إِجَابَهُمَا هَذَا غَيْرِ صَحِيحٍ وَلَا يَقَاوِمُ ذَلِكَ . وَأَمَّا أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ . فَفَعَلَ لَا يَنْهَضُ عَلَى الْإِجَابِ ، إِلَّا أَنْ يُقَالَ : إِنَّهُ بَيَانٌ لِحَمَلِ ، فَإِنَّ الْفِعْلَ مَجْمَلٌ فِي الْقُرْآنِ يَبِينُهُ الْفِعْلُ .

١١٣ - وَلِأَحْمَدَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا نَحْوَهُ ، وَفِيهِ رَأْوٍ

مَجْهُولٌ .

﴿ ولأحمد عن عائشة نحوه . وفيه راو مجهول ﴾ لم يذكر المصنف الحديث في التلخيص ولا عين من فيه . وإذا كان فيه مجهول فلا تقوم به حجة . وأحاديث الباب عدتها سبعة عشر .

باب التيمم

التيمم هو في اللغة : القصد . وفي الشرع : القصد إلى الصعيد لمسح الوجه واليدين بنية استباحة الصلاة ونحوها . واختلف العلماء هل التيمم رخصة أو عزيمة ؟ وقيل هو لعدم الماء عزيمة وللعدر رخصة .

١١٤ - عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

قَالَ « أُعْطِيتُ خَمْسًا ، لَمْ يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ قَبْلِي : نَصِرْتُ بِالرُّعْبِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ ، وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا ، فَأَيُّمَا رَجُلٍ أَدْرَكَتُهُ الصَّلَاةُ فَلْيُصَلِّ » ، وَذَكَرَ الْحَدِيثَ .

﴿ عن جابر ﴾ هو إذا أطلق جابر ﴿ بن عبد الله أن النبي ﷺ قال ﴾ متحدثاً ببنعمة الله ومبيناً لأحكام شريعته ﴿ أعطيت ﴾ حذف الفاعل للعلم به ﴿ خمساً ﴾ أى خصالاً أو فضائل أو خصائص والآخر يناسبه قوله ﴿ لم يعطهن أحد قبلي ﴾ ومعلوم أنه لا يعطاهن أحد بعده فتكون خصائص له إذ الخاصة ما توجد في الشيء ولا توجد في غيره . ومفهوم العدد غير مراد لأنه قد ثبت أنه أعطى أكثر من الخمس . وقد عدها السيوطي في الخصائص فبلغت الخصائص زيادة على المائتين وهذا إجمال فصله ﴿ نصرت بالرعب ﴾ وهو الخوف ﴿ مسيرة شهر ﴾ أى بينى وبين العدو مسافة شهر

وأخرج الطبراني « نصرت بالرعب على عدوى مسيرة شهرين » وأخرج أيضاً تفسير ذلك عن السائب بن يزيد بأنه شهر خلقي وشهر أممي قيل وإنما جعل مسافة شهر لأنه لم يكن بينه صلى الله عليه وسلم وبين أحد من أعدائه أكثر من هذه المسافة وهي حاصلة له وإن كان وحده . وفي كونها حاصلة لأمته خلاف في وجعلت لي الأرض مسجداً في موضع سجود ولا يختص به موضع دون غيره وهذه لم تكن لغيره صلى الله عليه وسلم كما صرح به في رواية « وكان من قبلي إنما كانوا يصلون في كنائسهم » وفي أخرى « ولم يكن أحد من الأنبياء يصلى حتى يبلغ محرابه » وهو نص على أنها لم تكن هذه الخاصة لأحد من الأنبياء قبله في وطهوراً في بفتح الطاء أي مطهرة تستباح بها الصلاة . وفيه دليل أن التراب يرفع الحدث كالماء لا اشتراكهما في الطهورية ، وقد يمنع ذلك ويقال الذي له من الطهورية استباحة الصلاة به كالماء . ويدل على جواز التيمم بجميع أجزاء الأرض وفي رواية « وجعلت لي الأرض كلها ولأمتي مسجداً وطهوراً » وهو من حديث أبي أمامة عند أحمد وغيره وأما قول من منع من ذلك مستدلاً بقوله في بعض روايات الصحيح « وجعلت تربتها طهوراً » أخرجه مسلم فلا دليل فيه على اشتراط التراب لما عرفت في الأصول من أن ذكر بعض أفراد العام لا يخص به ، ثم هو مفهوم لقب لا يعمل به عند المحققين : نعم في قوله تعالى في آية المائدة في التيمم (فتيمموا صعيداً طيباً فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه) دليل على أن المراد التراب ، وذلك أن كلمة من للتبويض كما قال في الكشاف حيث قال : إنه لا يفهم أحد من العرب قول القائل مسحت برأسه من الدهن ومن التراب إلا معنى التبويض اهـ . والتبويض لا يتحقق إلا في المسح من التراب لا من الحجارة ونحوها في فأما رجل في هو للعموم في قوة فكل رجل في أدركته الصلاة فليصل في أي على كل حال وإن لم يجد مسجداً ولا ماء أي بالتيمم كما بينته رواية أبي أمامة « فأما رجل من أمتي أدركته الصلاة فلم يجد ماء وجد الأرض طهوراً ومسجداً » وفي لفظ « فعنده طهوره ومسجده » وفيه أنه لا يجب على فاقد الماء تطلبه في وذكر الحديث في أي ذكر جابر بقية الحديث فالمدكور في الأصل ثنتان ولذا ذكر بقية الخمس (فالثالثة) قوله « وأحلت لي الغنائم » وفي رواية المغانم قال الخطابي : كان من تقدم أي من الأنبياء على ضربين منهم من لم يؤذن له في الجهاد فلم تكن لهم

مغانم ، ومنهم من أذن لهم فيه ولكن إذا غنموا شيئاً لم يحل لهم أن يأكلوه وجاءت نار فأحرقتة . وقيل أجزى التصرف فيها بالتنفيل والاصطفاء والصرف في الغانمين كما قال الله تعالى (قل الأنفال لله والرسول) (والرابعة) قوله « وأعطيت الشفاعة » قد عد في الشرح الشفاعات اثنتي عشرة شفاعة واختار أن الكل من حيث هو مختص به وإن كان بعض أنواعها يكون لغيره ويحتمل أنه صلى الله عليه وآله وسلم أراد بها الشفاعة العظمى في إراحة الناس من الموقف لأنها الفرد الكامل ولذلك يظهر شرفها لكل من في الموقف (والخامسة) قوله « وكان النبي يبعث في قومه خاصة وبعث إلى الناس كافة » فعموم الرسالة خاص به صلى الله عليه وآله وسلم وأما نوح فإنه بعث إلى قومه خاصة . نعم صار بعد إغراق من كذب به مبعوثاً إلى أهل الأرض لأنه لم يبق إلا من كان مؤمناً به ولكن ليس العموم في أصل البعثة وقيل غير ذلك وبهذا عرفت أنه صلى الله عليه وآله وسلم مختص بكل واحدة من هذه الخمس لأنه مختص بالمجموع وأما الأفراد فقد شاركه غيره فيها كما قيل فإنه قول مردود : وفي الحديث فوائد جلية مبينة في الكتب المطولة ، وكان ينبغي للمصنف أن يقول بعد قوله وذكر الحديث : متفق عليه ثم يعطف عليه قوله وفي حديث حذيفة إلى آخره لأنه بقي حديث جابر غير منسوب إلى مخرج وإن كان قد فهم أنه متفق عليه يعطف قوله : وفي .

١١٥- وَفِي حَدِيثِ حُذَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، عِنْدَ مُسْلِمٍ
« وَجَعَلْتُ تُرْبَتُهَا لَنَا طَهُورًا ، إِذَا لَمْ نَجِدَ الْمَاءَ » .

﴿ حديث حذيفة عند مسلم « وجعلت تربتها لنا طهوراً إذا لم نجد الماء ﴾ هذا القيد قرآني معتبر في الحديث الأول كما بيناه .

١١٦- وَعَنْ عَلِيٍّ عِنْدَ أَحْمَدَ « وَجَعَلَ التُّرَابُ لِي طَهُورًا » .

﴿ وعن علي رضي الله عنه عند أحمد « وجعل التراب لي طهوراً ﴾ هو وما قبله دليل من قال إنه لا يجزىء إلا التراب وقد أجيب بما سلف من أن التنصيص على بعض أفراد العام لا يكون مخصصاً مع أنه من العمل بمفهوم اللقب ولا يقوله جمهور أئمة الأصول .

١١٧- وَعَنْ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : بَعَثَنِي
النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حَاجَةٍ . فَأَجْنَبْتُ ، فَلَمْ أَجِدَ الْمَاءَ
فَتَمَرَّغْتُ فِي الصَّعِيدِ كَمَا تَتَمَرَّغُ الدَّابَّةُ ، ثُمَّ أَتَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَذَكَرْتُ لَهُ ذَلِكَ . فَقَالَ « إِنَّمَا يَكْفِيكَ أَنْ
تَقُولَ بِيَدَيْكَ هَكَذَا » ثُمَّ ضَرَبَ بِيَدَيْهِ الْأَرْضَ ضَرْبَةً وَاحِدَةً ،
ثُمَّ مَسَحَ الشَّمَالَ عَلَى الْيَمِينِ ، وَظَاهِرَ كَفِّهِ وَوَجْهَهُ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .
وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ .

- وَفِي رِوَايَةٍ لِلْبُخَارِيِّ : وَضَرَبَ بِكَفِّهِ الْأَرْضَ ، وَنَفَخَ
فِيهِمَا ، ثُمَّ مَسَحَ بِهِمَا وَجْهَهُ وَكَفِّهِ

﴿ وعن عمار ﴾ بفتح العين المهملة وتشديد الميم آخره راء . هو أبو اليقظان عمار
﴿ بن ياسر ﴾ بمثناة تحتية وبعد الألف سين مهملة مكسورة فراء . أسلم عمار قديماً
وعذب في مكة على الإسلام وهاجر إلى الحبشة ثم إلى المدينة وسماه ﷺ الطيب
والمطيب ، وهو من المهاجرين الأولين شهد بدرًا والمشاهد كلها وقتل بصفين مع علي
عليه السلام وهو ابن ثلاث وسبعين سنة وهو الذي قال له ﷺ « تقتلك الفئة الباغية »
﴿ قال بعثني رسول الله ﷺ في حاجة فأجنبت ﴾ أي صرت جنباً ، وقد منا أنه
يقال : أجنب الرجل صار جنباً ولا يقال : اجتنب وإن كثر في لسان الفقهاء ﴿ فلم أجد
الماء فتمرغت ﴾ بفتح المثناة الفوقية والميم وتشديد الراء فغين معجمة وفي لفظ
« فتمعكت » ومعناه تقلبت ﴿ في الصعيد كما تتمرغ الدابة ثم أتيت النبي ﷺ فذكرت
ذلك له فقال : إنما كان يكفيك أن تقول ﴾ أي تفعل والقول يطلق على الفعل كقولهم
قال بيده هكذا ﴿ بيديك هكذا ﴾ بينه بقوله ﴿ ثم ضرب بيديه الأرض ضربة واحدة
﴿ ثم مسح الشمال على اليمين وظاهر كفيه ووجهه . متفق عليه ﴾ بين الشيخين ﴿ واللفظ

لمسلم ﷺ استعمل عمار القياس فرأى أنه لما كان التراب نائباً عن الغسل فلا بد من عمومه للبدن فأبان له صلى الله عليه وسلم الكيفية التي تجزئته وأراه الصفة المشروعة : وأعلمه أنها التي فرضت عليه ودل أنه يكفي ضربة واحدة ويكفي في اليدين مسح الكفين وأن الآية مجملة بينها صلى الله عليه وسلم بالاقتصار على الكفين . وأفاد أن الترتيب بين الوجه والكفين غير واجب وإن كانت الواو لا تفيد الترتيب إلا أنه قد ورد العطف في رواية للبخاري للوجه على الكفين ثم وفي لفظ لأبي داود « ثم ضرب بشماله على يمينه وبيمينه على شماله على الكنين ثم مسح وجهه » وفي لفظ للإسماعيلي ما هو أوضح من هذا « إنما يكفيك أن تضرب بيدك على الأرض ثم تنفضهما ثم تمسح بيمينك على شمالك وبشمالك على يمينك ثم تمسح على وجهك » ودل أن التيمم فرض من أجنب ولم يجد الماء . وقد اختلف في كمية الضربات وقدر التيمم في اليدين . فذهب جماعة من السلف ومن بعدهم إلى أنها تكفي الضربة الواحدة . وذهب إلى أنها لا تكفي الضربة الواحدة جماعة من الصحابة ومن بعدهم وقالوا لا بد من ضربتين للحديث الآتي قريباً ، والذاهبون إلى كفاية الضربة جمهور العلماء وأهل الحديث عملاً بحديث عمار فإنه أصح حديث في الباب ، وحديث الضربتين يأتي أنه لا يقوى على معارضته قالوا : وكل ما عدا حديث عمار فهو ضعيف أو موقوف كما يأتي . وأما قدر ذلك في اليدين فقال جماعة من العلماء وأهل الحديث . إنه يكفي في اليدين الراحتان وظاهر الكفين لحديث عمار هذا ، وقد رويت عن عمار روايات بخلاف هذا لكن الأصح ما في الصحيحين . وقد كان يفتى به عمار بعد موت النبي صلى الله عليه وآله وسلم . وقال آخرون ! إنها تجب ضربتان ومسح اليدين مع المرفقين لحديث ابن عمر الآتي ، ويأتي أن الأصح فيه أنه موقوف فلا يقاوم حديث عمار المرفوع الوارد للتعليم . ومن ذلك اختلافهم في الترتيب بين الوجه واليدين وحديث عمار كما عرفت قاض بأنه لا يجب وإليه ذهب من قال تكفي ضربة واحدة قالوا : والعطف في الآية بالواو لا ينافي ذلك وذهب من قال بالضربتين إلى أنه لا بد من الترتيب بتقديم الوجه على اليدين واليمنى على اليسرى . وفي حديث عمار دلالة على أن المشروع هو ضرب التراب . وقال بعدم أجزاء غيره الهادية وغيرهم لحديث عمار هذا وحديث ابن عمر الآتي ، وقال الشافعي يجزئ وضع يده في التراب لأن في إحدى

روايته تيممه صلى الله عليه وآله وسلم من الجدار أنه وضع يده في وفي رواية في أي من حديث عمار في للبخاري وضرب بكفيه الأرض ونفخ فيهما ثم مسح بهما وجهه وكفيه في أي ظاهرهما كما سلف وهو كاللفظ الأول إلا أنه خالفه بالترتيب وزيادة النفخ ، فأما نفخ التراب فهو مندوب وقيل لا يندب وسلف الكلام في الترتيب . وهذا التيمم وارد في كفاية التراب للجنب الفاقد للماء وقد قاسوا عليه الحائض والنفساء وخالف فيه ابن عمر وابن مسعود : وأما كون التراب يرفع الجنابة أولا فسيأتي في شرح حديث أبي هريرة وهو حديث مائة وتسعة عشر .

١١٨ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « التَّيْمُمُ ضَرْبَتَانِ : ضَرْبَةٌ لِلْوَجْهِ ، وَضَرْبَةٌ لِلْيَدَيْنِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ » . رَوَاهُ الدَّارِقُطِيُّ ، وَصَحَّحَ الْأَيْمَةَ وَقَفَّهُ .

في وعن ابن عمر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم التيمم « ضربتان ضربة للوجه وضربة لليدين إلى المرفقين » رواه الدارقطني في وقال في سننه عقب روايته وقفه يحيى القطان وهشيم وغيرهما وهو الصواب اه . ولذا قال المصنف في وصحح الأئمة وقفه في على ابن عمر قالوا : وإنه من كلامه ، وللاجهاد مسرح في ذلك . وفي معناه عدة روايات كلها غير صحيحة بل إمام وقوفة أو ضعيفة فالعمدة حديث عمار وبه جزم البخاري في صحيحه فقال (باب التيمم للوجه والكفين) قال المصنف في الفتح : أي هو الواجب المحزىء وأتى بصيغة الجزم في ذلك مع شهرة الخلاف فيه لقوة دليبه فإن الأحاديث الواردة في صفة التيمم لم يصح منها سوى حديث أبي جهيم وعمار وما عداهما فضعيف أو مختلف في رفعه ووقفه والراجح عدم رفعه ، فأما حديث أبي جهيم فورد بذكر اليدين مجملا وأما حديث عمار فورد بلفظ الكفين في الصحيحين ، وبلفظ المرفقين في السنن ، وفي رواية إلى نصف الذراع ، وفي رواية إلى الآباط ، فأما رواية المرفقين وكذا نصف الذراع ففيهما مقال وأما رواية الآباط فقال الشافعي وغيره إن كان ذلك وقع بأمر النبي صلى الله عليه وسلم فكل تيمم صح عن النبي صلى الله عليه وسلم بعده فهو ناسخ له

وإن كان وقع بغير أمره فالحجة فيما أمر به ، ويؤيد رواية الصحيحين في الاقتصار على الوجه والكفين أن عماراً كان يفتى بعد النبي ﷺ بذلك ، وراوى الحديث أعرف بالمراد به من غيره ولا سيما الصحابي المجتهد .

١١٩- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « الصَّعِيدُ وَضُوءُ الْمُسْلِمِ ، وَإِنْ لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ عَشْرَ سِنِينَ . فَإِذَا وَجَدَ الْمَاءَ فَلْيَتَّقِ اللَّهَ وَلْيَمْسَهُ بِشَرَّتِهِ » .
رَوَاهُ الْبَزَّازُ . وَصَحَّحَهُ ابْنُ الْقَطَّانِ ، لَكِنْ صَوَّبَ الدَّارِقُطِيُّ
إِرْسَالَهُ .

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الصَّعِيدُ ﷻ هُوَ عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ التَّرَابُ . وَعَنْ بَعْضِ أُمَّةِ اللُّغَةِ أَنَّهُ وَجَّهَ الْأَرْضَ تَرَابًا كَانَ أَوْ غَيْرَهُ وَإِنْ كَانَ صَخْرًا لَا تَرَابَ عَلَيْهِ وَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِي ذَلِكَ ﷻ وَضُوءُ الْمُسْلِمِ وَإِنْ لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ عَشْرَ سِنِينَ ﷻ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى تَسْمِيَةِ التِّيمَمِ وَضُوءٍ ﷻ فَإِذَا وَجَدَ ﷻ أَيُّ الْمُسْلِمِ ﷻ الْمَاءَ فَلْيَتَّقِ اللَّهَ وَلْيَمْسَهُ بِشَرَّتِهِ رَوَاهُ الْبَزَّازُ وَصَحَّحَهُ ابْنُ الْقَطَّانِ ﷻ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى ضَبْطِ الْفَاظَهُمَا وَالتَّعْرِيفِ بِحَاثِهِمَا ﷻ لَكِنْ صَوَّبَ الدَّارِقُطِيُّ إِرْسَالَهُ ﷻ قَالَ الدَّارِقُطِيُّ فِي كِتَابِ الْعِلَلِ إِرْسَالَهُ أَصَحُّ وَفِي قَوْلِهِ « إِذَا وَجَدَ الْمَاءَ » دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ إِنْ وَجَدَ الْمَاءَ وَجَبَ إِمْسَاسُهُ بِشَرَّتِهِ وَتَمَسُّكُهُ بِهِ مِنْ قَالَ إِنْ التَّرَابُ لَا يَرْفَعُ الْحَدِيثَ وَأَنَّ الْمُرَادَ أَنَّهُ يَمْسُهُ بِشَرَّتِهِ لَمَّا سَلَفَ مِنْ جَنَابَةِ فَلِئِنَّهَا بَاقِيَةٌ عَلَيْهِ ، وَإِنَّمَا أَبَاحَ لَهُ التَّرَابَ الصَّلَاةَ لَا غَيْرَ وَإِذَا فَرَّغَ مِنْهَا عَادَ عَلَيْهِ حُكْمُ الْجَنَابَةِ وَلِذَا قَالُوا لَا بَدَ لِكُلِّ صَلَاةٍ مِنْ تِيمَمٍ . وَاسْتَدَلُّوا بِحَدِيثِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ وَقَوْلِهِ ﷺ لَهُ « صَلَّيْتُ بِأَصْحَابِكَ وَأَنْتَ جَنْبٌ » وَقَوْلِ الصَّحَابَةِ لَهُ ﷺ إِنْ عَمَّرَا صَلَّيْتُ بِهِمْ وَهُوَ جَنْبٌ فَأَقْرَهُمْ عَلَى تَسْمِيَتِهِ جَنْبًا . وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ إِنْ التَّرَابُ حَكَمَهُ حُكْمُ الْمَاءِ يَرْفَعُ الْجَنَابَةَ وَيُصَلِّيُ بِهِ مَا شَاءَ وَإِذَا وَجَدَ الْمَاءَ لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ أَنْ يَمْسَهُ إِلَّا لِلْمُسْتَقْبَلِ مِنَ الصَّلَاةِ . وَاسْتَدَلُّوا بِأَنَّهُ تَعَالَى جَعَلَهُ بَدَلًا عَنِ الْمَاءِ فَحَكَمَهُ حَكْمَهُ ، وَبِأَنَّهُ ﷺ سَمَاهُ طَهُورًا وَسَمَاهُ

وضوءاً كما سلف قريباً والحق أن التيمم يقوم مقام الماء ويرفع الجنابة رفعاً مؤقتاً إلى حال وجدان الماء ، أما أنه قائم مقام الماء فلا لأنه تعالى جعله عوضاً عنه عند عدمه والأصل أنه قائم مقامه في جميع أحكامه فلا يخرج عن ذلك إلا بدليل . وأما أنه إذا وجد الماء اغتسل فلتسميته صلى الله عليه وسلم عمراً جنباً ولقوله صلى الله عليه وسلم « فإذا وجد الماء فليستق الله » فإن الأظهر أنه أمر بإمساسه الماء لسبب قد تقدم على وجدان الماء إذ إمساسه لما يأتي من أسباب وجوب الغسل أو الوضوء معلوم من الكتاب والسنة والتأسيس خير من التأكيد .

١٢٠ - وَلِلتِّرْمِذِيِّ عَنْ أَبِي ذَرٍّ نَحْوَهُ ، وَصَحَّحَهُ .

وللترمذی عن أبي ذرٍّ رضي الله عنه بذال معجمة مفتوحة فراء اسمه جندب بضم الجيم وسكون النون وضم الدال المهملة وفتحها أيضاً ابن جنادة بضم الجيم وتخفيف النون بعد الألف دال مهملة . وأبو ذر من أعيان الصحابة وزهادهم والمهاجرين وهو أول من حبي النبي صلى الله عليه وسلم بتحية الإسلام ، وأسلم قديماً بمكة يقال كان خامساً في الإسلام ثم انصرف إلى قومه إلى أن قدم المدينة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الخندق ثم سكن بعد وفاته صلى الله عليه وسلم الربذة إلى أن مات بها سنة اثنتين وثلاثين في خلافة عثمان وصلى عليه ابن مسعود ويقال إنه مات بعد بعشرة أيام رضي الله عنه أي نحو حديث أبي هريرة ولفظه « قال أبو ذر : اجتويت المدينة فأمر لي رسول الله صلى الله عليه وسلم بل فكنت فيها فأتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت : هلك أبو ذر . قال : ما حالك ؟ قلت : كنت أتعرض للجنابة وليس قربى ماء قال : الصعيد طهور لمن لم يجد الماء ولو عشر سنين » رضي الله عنه وصححه رضي الله عنه أي حديث أبي ذر رضي الله عنه قال المصنف في الفتح : إنه صححه أيضاً ابن حبان والدارقطني .

١٢١ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : خَرَجَ

رَجُلَانِ فِي سَفَرٍ ، فَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ - وَلَيْسَ مَعَهُمَا مَاءٌ - فَتَيَمَّمَا صَعِيدًا طَيِّبًا ، فَصَلَّيَا ، ثُمَّ وَجَدَا الْمَاءَ فِي الْوَقْتِ . فَأَعَادَا

أَحَدُهُمَا الصَّلَاةَ وَالْوُضُوءَ ، وَلَمْ يُعِدِ الْآخِرُ ، ثُمَّ أَتَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَذَكَرَا ذَلِكَ لَهُ ، فَقَالَ لِذِي لَمْ يُعِدْ « أَصَبْتَ السَّنَةَ وَأَجْزَأَتِكَ صَلَاتُكَ » وَقَالَ لِلْآخِرِ « لَكَ الْأَجْرُ مَرَّتَيْنِ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ .

عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : خرج رجلان في سفر وليس معهما ماء فحضرت الصلاة فتيمما صعيداً طيباً هو الطاهر الحلال وقد قيد الله الصعيد به في الآيتين في القرآن فإطلاقه في حديث أبي هريرة مقيد بالآيات والأحاديث فصلينا ثم وجدنا الماء في الوقت أي وقت الصلاة التي صليها فأعاد أحدهما الصلاة والوضوء سماه إعادة تغليباً وإلا فلم يكن قد توضع أو سمي التيمم وضوءاً مجازاً ولم يعد الآخر . ثم أتى رسول الله ﷺ فذكر ذلك له فقال للذي لم يعد « أصبت السنة » أي الطريقة الشرعية وأجزأتك صلاتك لأنها وقعت في وقتها والماء مفقود فالواجب التراب . وقال للآخر الذي أعاد لك الأجر مرتين أجر الصلوات بالتراب وأجر الصلاة بالماء رواه أبو داود والنسائي وفي مختصر السنن للمنزري أنه أخرجه النسائي مسنداً ومرسلاً وقال أبو داود : إنه مرسل عن عطاء ابن يسار ، لكن قال المصنف هذه الرواية رواها ابن السكن في صحيحه . وله شاهد من حديث ابن عباس رواه إسحاق في مسنده « أنه ﷺ بال ثم تيمم فقبل له إن الماء قريب منك قال فلعل لا أبلغه » والحديث دليل على جواز الاجتهاد في عصره ﷺ وعلى أنه لا يجب الطلب والتلوم له أي الانتظار . ودل على أنه لا يجب الإعادة على من صلى بالتراب ثم وجد الماء في الوقت بعد الفراغ من الصلاة وقيل بل يعيد الواجد في الوقت لقوله ﷺ « فإذا وجد الماء فليتنق الله ولمسه بشرته » وهذا قد وجد الماء . وأجيب بأنه مطلق فيمن وجد الماء بعد الوقت وقبل خروجه وحال الصلاة وبعدها وحديث أبي سعيد هذا فيمن لم يجد الماء في الوقت حال الصلاة فهو مقيد فيحمل عليه المطلق فيكون معناه : فإذا وجدت الماء قبل الصلاة في الوقت فأمسه بشرتك أي إذا وجدته عليك جنابة متقدمة فيقيد به

كما قدمناه . واستدل القائل بالإعادة في الوقت بقوله تعالى (إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا)
والخطاب متوجه مع بقاء الوقت وأجيب بأنه بعد فعل الصلاة لم يبق للخطاب توجه
إلى فاعلها كيف وقد قال صلى الله عليه وسلم « وأجزأتك صلاتك » للذي لم يعد إذ الإجزاء عبارة
عن كون الفعل مسقطاً لوجوب إعادة العبادة . والحق أنه قد أجزأه .

١٢٢ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ
(وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ) قَالَ : إِذَا كَانَتْ بِالرَّجُلِ
الْجِرَاحَةُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْقُرُوحُ ، فَيُجْنَبُ ، فَيَخَافُ أَنْ يَمُوتَ
إِنْ اغْتَسَلَ : تَيْمَّمَ ، رَوَاهُ الدَّارِقُطِيُّ مَوْقُوفًا ، وَرَفَعَهُ الْبَزَّازُ ،
وَصَحَّحَهُ ابْنُ خَزِيمَةَ وَالْحَاكِمُ .

وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ (وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى
سَفَرٍ) قَالَ إِذَا كَانَتْ بِالرَّجُلِ الْجِرَاحَةُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فِي أَيِّ الْجِهَادِ وَالْقُرُوحُ فِي جَمْعِ
قَرَحٍ وَهِيَ الْبثورُ الَّتِي تَخْرُجُ فِي الْأَبْدَانِ كَالْجُدْرِيِّ وَنَحْوِهِ فِي جَنْبِ تَصْيِبِهِ الْجَنَابَةِ
فِي خَافٍ فِي يَظُنُّ أَنْ يَمُوتَ إِنْ اغْتَسَلَ تَيْمَّمَ . رَوَاهُ الدَّارِقُطِيُّ مَوْقُوفًا فِي عَنِ
ابْنِ عَبَّاسٍ فِي وَرَفَعَهُ إِلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم الْبَزَّازُ وَصَحَّحَهُ ابْنُ خَزِيمَةَ وَالْحَاكِمُ وَقَالَ
أَبُو زُرْعَةَ وَأَبُو حَاتِمٍ : أَخْطَأَ فِيهِ عَلِيُّ بْنُ عَاصِمٍ وَقَالَ الْبَزَّازُ لَا نَعْلَمُ مِنْ رَفَعِهِ عَنْ عَطَاءٍ
مِنَ الثَّقَاتِ إِلَّا جَرِيرًا ، وَقَدْ قَالَ ابْنُ مَعِينٍ : إِنَّهُ سَمِعَ مِنْ عَطَاءٍ بَعْدَ الْاِخْتِلَافِ وَحِينَئِذٍ
فَلَا يَتَمُّ رَفَعَهُ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى شَرَعِيَّةِ التَّيْمُمِ فِي حَقِّ الْجَنْبِ إِنْ خَافَ الْمَوْتَ فَأَمَّا لَوْ لَمْ يَخَفْ
إِلَّا الضَّرَرَ فَالْآيَةُ وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى (وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى) دَالَةٌ عَلَى إِبَاحَةِ الْمَرَضِ لِلتَّيْمُمِ
سِوَاءِ خَافَ تَلْفًا أَوْ دُونَهُ وَالتَّنْصِيصُ فِي كَلَامِ ابْنِ عَبَّاسٍ عَلَى الْجِرَاحَةِ وَالْقُرُوحِ إِنَّمَا هُوَ
مَجْرَدُ أَمْثَالٍ وَإِلَّا فَكُلُّ مَرَضٍ كَذَلِكَ . وَيَحْتَمِلُ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ يَخْصُ هَذَيْنِ مِنْ بَيْنِ
الْأَمْرَاضِ وَكَذَلِكَ كَوْنُهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ مِثَالًا ، فَلَوْ كَانَتْ الْجِرَاحَةُ مِنْ سَقَطَةِ فَالْحُكْمُ وَاحِدٌ
وَإِذَا كَانَ مِثَالًا فَلَا يَنْبَغِي جَوَازُ التَّيْمُمِ نَحْشِيَّةَ الضَّرْرِ إِلَّا أَنْ قَوْلُهُ أَنْ يَمُوتَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ

لا يجزىء التيمم إلا لخافة الموت وهو قول أحمد وأحد قولي الشافعي . وأما الهادوية ومالك وأحد قولي الشافعي والحنفية فأجازوا التيمم لخشية الضرر قالوا : لإطلاق الآية . وذهب داود والمنصور إلى إباحته للمرض وإن لم يخف ضرراً وهو ظاهر الآية

١٢٣- وَعَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : أَنْكَسَرْتُ إِحْدَى زَنْدِي فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَأَمَرَنِي أَنْ أَمْسَحَ عَلَى الْجَبَائِرِ . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ بِسَنَدٍ وَاهٍ جِدًّا .

﴿ وعن علي عليه السلام قال : انكسرت إحدى زندي ﴾ بتشديد المثناة التحتية تثنية زند ، وهو مفصل طرف الذراع في الكف ﴿ فسألت رسول الله ﷺ ﴾ أي عن الواجب من الوضوء في ذلك ﴿ فأمرني أن أمسح على الجبائر ﴾ هي ما يجبر به العظم المكسور ويلف عليه ﴿ رواه ابن ماجه بسند واه جداً ﴾ بكسر الجيم وتشديد الدال المهملة وهو منصوب على المصدر أي أجد ضعفه جداً . والجد التحقيق كما في القاموس فالمراد أحقق ضعفه تحقيقاً . والحديث أنكره يحيى بن معين وأحمد وغيرهما قالوا : وذلك أنه من رواية عمرو بن خالد الواسطي وهو كذاب . ورواه الدارقطني والبيهقي من طريقين أوهبي منه . قال النووي : اتفق الحفاظ على ضعف هذا الحديث وقال الشافعي : لو عرفت إسناده بالصحة لقلت به وهذا مما استخبر الله فيه . وفي معناه أحاديث أخر قال البيهقي : إنه لا يصح منها شيء إلا أنه يقويه قوله :

١٢٤- وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِي الرَّجُلِ الَّذِي شُجَّ ، فَاغْتَسَلَ فَمَاتَ - « إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيهِ أَنْ يَتِيمَمَ ، وَيَعْصِبَ عَلَى جُرْحِهِ خِرْقَةً ، ثُمَّ يَمْسَحُ عَلَيْهَا وَيَغْسِلُ سَائِرَ جَسَدِهِ » رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِسَنَدٍ فِيهِ ضَعْفٌ ، وَفِيهِ اخْتِلَافٌ عَلَى رُؤَاتِهِ .

﴿ وعن جابر رضي الله عنه في الرجل الذي شج ﴾ بضم الشين المعجمة وجيم من شجه يشجه بكسر الشين وضمها : كسره كما في القاموس ﴿ فاغتسل فمات ﴾ : إنما كان

يكفيه أن يتيمم ويعصب على جرحه خرقة ثم يمسح عليها ويغسل سائر جسده . رواه أبو داود بسند فيه ضعف ؛ لأنه تفرد به الزبير بن خريق بضم الخاء المعجمة بفراء مفتوحة ومثناة تحتية ساكنة وقاف قال الدارقطني : ليس بالقوى قلت : وقال الذهبي : إنه صدوق ؛ وفيه اختلاف على راويه ؛ وهو عطاء فإنه رواه عنه الزبير بن خريق عن جابر ورواه عنه الأوزاعي بلاغاً عن عطاء عن ابن عباس فالاختلاف وقع في رواية عطاء هل عن جابر أو عن ابن عباس . وفي إحدى الروايتين ما ليس في الأخرى وهذا الحديث وحديث على الأول قد تعاضدا على وجوب المسح على الجبائر بالماء . وفيه خلاف بين العلماء ، منهم من قال يمسح لهذين الحديثين وإن كان فيهما ضعف فقد تعاضداً ولأنه عضو تعذر غسله بالماء فمسح ما فوقه كشعر الرأس وقياساً على مسح أعلى الحفين وعلى العمامة وهذا القياس يقوى النص . قلت من قال بالمسح عليهما قوى عنده المسح على الجبائر وهو الظاهر . ثم في حديث جابر دليل على أنه يجمع بين التيمم والمسح والغسل وهو مشكل حيث جمع بين التيمم والغسل ، قيل فيحمل على أن أعضاء الوضوء كانت جريحة فتعذر إمساكها بالماء فعدل إلى التيمم ثم أفاض الماء على بقية جسده وأما الشجة فقد كانت في الرأس والواجب فيه الغسل لكن تعذر لأجل الشجة فكان الواجب عليه عصبها والمسح عليها ، إلا أنه قال المصنف في التلخيص : إنه لم يقع في رواية عطاء عن ابن عباس ذكر التيمم فثبت أن الزبير بن خريق تفرد به نبه على ذلك ابن القطان ثم قال : ولم يقع في رواية عطاء ذكر المسح على الجبيرة فهو من أفراد الزبير قال : ثم سياق المصنف لحديث جابر يدل على أن قوله إنما كان يكفيه - غير مرفوع وهو مرفوع وإنما لما اختصره المصنف فاته العبارة الدالة على رفعه . وهو حديث فيه قصة ولفظها عند أبي داود عن جابر قال « خرجنا في سفر فأصاب رجلاً منا حجر فشجه في رأسه ثم احتلم فسأل أصحابه فقال : هل تجدون لي رخصة في التيمم قالوا ما نجد لك رخصة وأنت تقدر على الماء فاغتسل فمات فلما قدمنا على رسول الله ﷺ أخبر بذلك فقال : قتلوه قتلهم الله . ألا سألوها إذ لم يعلمو ؟ فإنما شفاء العي (١) السؤال إنما كان يكفيه أن يتيمم ويعصر (٢) أو يعصب شك موسى على جرحه خرقة ثم يمسح عليها ويغسل سائر جسده » إلى آخره .

(٢) أي يمسح

(١) العي بالكسر : الجهل والمعنى أن الجهل داء وشفاهه السؤال والتعم

١٢٥- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا قَالَ : « مِنْ السُّنَّةِ أَنْ لَا يُصَلِّيَ الرَّجُلُ بِالتَّيْمَمِ إِلَّا صَلَاةً وَاحِدَةً ، ثُمَّ يَتَيَّمُ لِلصَّلَاةِ الْآخَرَى » . رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ جِدًّا .

﴿ وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال : من السنة ﴾ أي سنة النبي ﷺ والمراد طريقته وشرعه ﴿ أن لا يصلي الرجل ﴾ والمرأة أيضاً ﴿ بالتيمم إلا صلاة واحدة ثم يتيمم للصلاة الأخرى . رواه الدارقطني بإسناد ضعيف ﴾ لأنه من رواية الحسن ابن عمارة وهو ضعيف ﴿ جداً ﴾ نصب على المصدر كما عرفت . وفي الباب عن علي رضي الله عنه وابن عمر حديثان ضعيفان وإن قيل إن أثر ابن عمر أصح فهو موقوف فلا تقوم بالجميع حجة . والأصل أنه تعالى قد جعل التراب قائماً مقام الماء وقد علم أنه لا يجب الوضوء بالماء إلا من الحدث فالتيمم مثله . وإلى هذا ذهب جماعة من أئمة الحديث وغيرهم وهو الأقوم دليلاً .

باب الحيض

الحيض مصدر حاضت المرأة تحيض حيضاً ومحيضاً فهي حائض ولما كانت له أحكام شرعية من أفعال وتروك عقد له المصنف باباً ساق فيه ما ورد فيه من أحكامه

١٢٦- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ أَبِي حُبَيْشٍ كَانَتْ تُسْتَحَاضُ ، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « إِنَّ دَمَ الْحَيْضِ دَمٌ أَسْوَدٌ يُعْرَفُ ، فَإِذَا كَانَ ذَلِكَ فَأَمْسِكِي عَنِ الصَّلَاةِ ، فَإِذَا كَانَ الْآخِرُ فَتَوَضَّئِي وَصَلِّي » رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ ، وَأَسْتَنْكَرَهُ أَبُو حَاتِمٍ .

﴿ عن عائشة رضي الله عنها أن فاطمة بنت أبي حبيش ﴾ تقدم ضبطه في أول باب النواقض ﴿ كانت تستحاض ﴾ تقدم أن الاستحاضة جريان الدم من فرج المرأة

في غير أوانه وتقدم فيه « أن فاطمة جاءت النبي ﷺ فقالت إني امرأة أستحاض فلا أطهر أفأدع الصلاة » فقال لها رسول الله ﷺ إن دم الحيض دم أسود يعرف بضم حرف المضارعة وكسر الراء أى له عرف ورائحة وقيل بفتح الراء أى تعرفه النساء فإذا كان ذلك بضم الكاف فأمسكى عن الصلاة فإذا كان الآخر بضم أى الذى ليس بتلك الصفة فتوضئى وصلى . رواه أبو داود والنسائي وصححه ابن حبان والحاكم واستنكره أبو حاتم لأنه من حديث عدى بن ثابت عن أبيه عن جده وجده لا يعرف وقد ضعف الحديث أبو داود . وهذا الحديث فيه رد المستحاضة إلى صفة الدم بأنه إذا كان بتلك الصفة فهو حيض وإلا فهو استحاضة . وقد قال به الشافعى فى حق المبتدأة وقد تقدم فى النواقض أنه ﷺ قال لها « إنما ذلك عرق فإذا أقبلت حيضتك فدعى الصلاة وإذا أدبرت فاغسلى عنك الدم وصلى » ولا ينافيه هذا الحديث فإنه يكون قوله « إن دم الحيض أسود يعرف » بياناً لوقت إقبال الحيضة وإدبارها فالمستحاضة إذا ميزت أيام حيضها إما بصفة الدم أو بإتيانه فى وقت عادتها إن كانت معتادة وعلمت بعادتها ففاطمة هذه يحتمل أنها كانت معتادة فيكون قوله « فإذا أقبلت حيضتك » أى بالعادة أو غير معتادة فيراد بإقبال حيضتها بالصفة ولا مانع من اجتماع المعرفين فى حقها وحق غيرها . هذا وللمستحاضة أحكام خمسة قد سلفت إشارة إلى الوعد بها . منها جواز وطئها فى حال جريان دم الاستحاضة عند جماهير العلماء لأنها كالطاهر فى الصلاة والصوم وغيرها فكذا فى الجماع ولأنه لا يحرم إلا عن دليل ولم يأت دليل بتحريم جماعها قال ابن عباس المستحاضة يأتها زوجها إذا صلت ، الصلاة أعظم ، يريد إذا جازت لها الصلاة ودمها جار وهى أعظم ما يشترط له الطهارة جاز جماعها . ومنها أنها تؤمر بالاحتياط فى طهارة الحدث والنجس فتغسل فرجها قبل الوضوء وقبل التيمم وتحشو فرجها بقطنة أو خرقة دفعا للنجاسة وتقليلها لها فإن لم يندفع الدم بذلك شدت مع ذلك على فرجها وتلجمت واستثفرت كما هو معروف فى الكتب المطولة وليس بواجب عليها وإنما هو الأولى تقليلها للنجاسة بحسب القدرة ثم تتوضأ بعد ذلك . ومنها أنه ليس لها الوضوء قبل دخول وقت الصلاة عند الجمهور إذ طهارتها ضرورية فليس لها تقديمها قبل وقت الحاجة .

١٢٧- وفي حديث أسماء بنت عميس عن أبي داود
« ولتجلس في مِرْكَنٍ فَإِذَا رَأَتْ صُفْرَةَ فَوْقَ الْمَاءِ فَلتَغْتَسِلُ
لِلظُّهْرِ وَالْعَصْرِ ، غُسْلًا وَاحِدًا ، وَتَغْتَسِلُ لِلْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ غُسْلًا
وَاحِدًا . وَتَغْتَسِلُ لِلْفَجْرِ غُسْلًا وَاحِدًا . وَتَتَوَضَّأُ فِيمَا بَيْنَ ذَلِكَ » .

وفي حديث أسماء بنت عميس بضم المهملة وفتح الميم وسكون المثناة التحتية
فسين مهملة . هي امرأة جعفر . هاجرت معه إلى أرض الحبشة وولدت له هناك أولاداً
منهم عبد الله ثم لما قتل جعفر تزوجها أبو بكر الصديق فولدت له محمداً ولما مات
أبو بكر تزوجها علي بن أبي طالب رضى الله عنه فولدت له يحيى في حديث أبي داود
ولتجلس وهو عطف على ما قبله في الحديث لأن المصنف إنما ساق شطر حديث أسماء
لكن في لفظ أبي داود عنها هكذا « سبحان الله هذا من الشيطان لتجلس » إلى آخره
بدون واو . وفي نسخة في بلوغ المرام (في مِرْكَنٍ) بكسر الميم الإجازة التي تغسل فيها
التياب في فإذا رأت صفرة فوق الماء الذي تقعد فيه فتصب عليها الماء فإنها تظهر
الصفرة فوق الماء في فتغتسل للظهر والعصر غسلاً واحداً وتغتسل للمغرب والعشاء
غسلاً واحداً وتغتسل للفجر غسلاً وتتوضأ فيما بين ذلك في هذا الحديث وحديث حمنة
الآتى فيه الأمر بالاغتسال في اليوم واللييلة ثلاث مرات وقد بين في حديث حمنة أن
المراد إذا أخرجت الظهر والمغرب ومفهومه أنها إذا وقتت اغتسلت لكل فريضة . وقد
اختلف العلماء فروى عن جماعة من الصحابة والتابعين أنه يجب عليها الاغتسال لكل
صلاة . وذهب الجمهور إلى أنها لا يجب عليها ذلك وقالوا رواية أنه صلى الله عليه وسلم أمرها
بالغسل لكل صلاة ضعيفة . وبين البيهقي ضعفها . وقيل بل هو حديث منسوخ بحديث
فاطمة بنت أبي حبيش أنها توضأ لكل صلاة . قلت إلا أن النسخ يحتاج إلى معرفة المتأخر
ثم إنه قال المنذرى : إن حديث أسماء بنت عميس حسن فالجمع بين حديثها وحديث
فاطمة بنت أبي حبيش أن يقال إن الغسل مندوب بقريظة عدم أمر فاطمة به واقتصاره
على أمرها بالوضوء فالوضوء هو الواجب وقد جنح الشافعي إلى هذا .

١٢٨ - وَعَنْ حَمْنَةَ بِنْتِ جَحْشٍ قَالَتْ : كُنْتُ أُسْتَحَاضُ
 حَيْضَةً كَثِيرَةً شَدِيدَةً ، فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 اسْتَفْتِيهِ ، فَقَالَ « إِنَّمَا هِيَ رَكْضَةٌ مِنَ الشَّيْطَانِ ، فَتَحِيضِي سِتَّةَ
 أَيَّامٍ ، أَوْ سَبْعَةَ أَيَّامٍ ، ثُمَّ اغْتَسِلِي ، فَإِذَا اسْتَنْقَأَتْ فَصَلِّي
 أَرْبَعَةَ وَعِشْرِينَ ، أَوْ ثَلَاثَةَ وَعِشْرِينَ ، وَصُومِي وَصَلِّي ، فَإِنَّ
 ذَلِكَ يُجْزِئُكَ ، وَكَذَلِكَ فَافْعَلِي كُلَّ شَهْرٍ كَمَا تَحِيضُ النِّسَاءُ ،
 فَإِنْ قَوِيَتْ عَلَى أَنْ تُؤَخِّرِي الظُّهْرَ وَتُعَجِّلِي العَصْرَ ، ثُمَّ تَغْتَسِلِي
 حِينَ تَطْهَرِينَ ، وَتُصَلِّي الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ جَمِيعًا ، ثُمَّ تُؤَخِّرِينَ
 المَغْرِبَ وَتُعَجِّلِينَ العِشَاءَ ، ثُمَّ تَغْتَسِلِينَ وَتَجْمَعِينَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ
 فَافْعَلِي . وَتَغْتَسِلِينَ مَعَ الصُّبْحِ وَتُصَلِّينَ . قَالَ : وَهُوَ أَعْجَبُ
 الأَمْرَيْنِ إِلَى . رَوَاهُ الخَمْسَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ ، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ ،
 وَحَسَّنَهُ البُخَارِيُّ .

﴿ وعن حمنة ﴾ بفتح الحاء المهملة وسكون الميم فنون ﴿ بنت جحش ﴾ بفتح
 الجيم وسكون الحاء المهملة فشين معجمة هي أخت زينب أم المؤمنين وامرأة طلحة
 ابن عبد الله ﴿ قالت ﴾ كنت أستحاض حيضة كثيرة شديدة ﴿ في سنن أبي داود بيان
 لكثرتها قالت ﴿ إنما أتج ثجاً ﴾ ﴿ فأتيت النبي ﷺ استفتيته فقال إنما هي ركضة ﴿
 من الشيطان ﴾ معناه أن الشيطان قد وجد سبيلاً إلى التلبيس عليها في أمر دينها وطهرها
 وصلاتها حتى أنساها عاداتها وصارت في التقدير كأنها ركضة منه ولا ينافي ما تقدم
 من أنه عرق يقال له العاذل لأنه يحمل على أن الشيطان ركضه حتى انفجر والأظهر
 أنها ركضة منه حقيقة إذ لا مانع من حملها عليه ﴿ فتحيضي ستة أيام أو سبعة أيام ثم

اغتسلي فإذا استنقأت فصلي أربعة وعشرين ﴿ إن كانت أيام الحيض ستة ﴿ أو ثلاثة وعشرين ﴿ إن كانت أيام الحيض سبعة ﴿ وصومي وصلي ﴿ أي ما شئت من فريضة وتطوع ﴿ فإن ذلك بجزئك وكذلك فافعلي ﴿ فيما يستقبل من الشهور ولفظ أبي داود « فافعلي كل شهر » ﴿ كما تحيض النساء ﴿ في سنن أبي داود زيادة « وكما يطهرن ميقات حيضهن وطهرهن » فيه الرد لها إلى غالب أحوال النساء ﴿ فإن قويت ﴿ أي قدرت ﴿ على أن تؤخرى الظهر وتعجلي العصر ﴿ هذا لفظ أبي داود وقوله « وتعجلي العصر » يريد أن تؤخرى الظهر أي فتأتي بها في آخر وقتها قبل خروجه وتعجلي العصر فتأتي به في أول وقته فتكون قد أنت بكل صلاة في وقتها وجمعت بينهما جمعاً صورياً ﴿ ثم تغتسلي حين تطهرين ﴿ هذا اللفظ ليس في سنن أبي داود بل لفظه هكذا « فتغتسلين فتجمعين بين الصلاتين الظهر والعصر » أي جمعاً صورياً كما عرفت ﴿ وتصلي الظهر والعصر جميعاً ﴿ هذا غير لفظ أبي داود كما عرفت ﴿ ثم تؤخرين المغرب والعشاء ﴿ لفظ أبي داود « وتؤخرين المغرب وتعجلين العشاء » وما كان يحسن من الصنف حذف ذلك كما عرفت ﴿ ثم تغتسلين وتجمعين بين الصلاتين فافعلي وتغتسلين مع الصبح وتصلين قال ﴿ أي النبي ﷺ وهو أعجب الأمرين إلى ﴿ ظاهره أنه من كلامه ﷺ إلا أنه قال أبو داود : رواه عمر بن ثابت عن ابن عقيل قال : فقالت حمنة « هذا أعجب الأمرين إلى » لم يجعله من قول النبي ﷺ ﴿ رواه الخمسة إلا النسائي وصححه الترمذي وحسنه البخاري ﴿ قال المنذرى في مختصر سنن أبي داود : قال الخطابي قد ترك بعض العلماء القول بهذا الحديث لأن ابن عقيل راويه ليس بذاك وقال أبو بكر البيهقي : تفرد به عبد الله بن محمد بن عقيل وهو مختلف في الاحتجاج به . هذا آخر كلامه وقد أخرجه الترمذي وابن ماجه وقال الترمذي هذا حديث حسن صحيح وقال أيضاً وسألت محمداً يعني البخاري عن هذا الحديث فقال هو حديث حسن وقال أحمد هو حديث حسن صحيح اه فعرفت أن القول بأنه حديث غير صحيح غير صحيح بل قد صححه الأئمة وقد عرفت مما سقناه من لفظ رواية أبي داود أن المصنف نقل غير لفظ أبي داود من ألفاظ أحد الخمسة ولكن لا بد من تقييد ما أطلقته الروايات بقوله وتعجلين العشاء كما قال وتعجلين العصر لأنه أرشدها صلى الله عليه وآله وسلم إلى ذلك لملاحظة الإتيان

بكل صلاة في وقتها هذه في آخر وقتها وهذه في أول وقتها وقوله في الحديث (ستة أو سبعة أيام) ليست فيه كلمة أو شكاً من الراوى ولا للتخيير للإعلام بأن للنساء احد العددين فمنهن من تحيض ستاً ومنهن من تحيض سبعا فترجع إلى من هي في سنها وأقرب إلى مزاجها ثم قوله (فإن قويت) يشعر بأنه ليس بواجب عليها وإنما هو مندوب لها وإلا فإن الواجب إنما هو الوضوء لكل صلاة بعد الاغتسال عن الحيض بمرور الستة أو السبعة الأيام وهو الأمر الأول الذى أرشدها صلى الله عليه وسلم إليه فإن في صدر الحديث « أمرت بأمرين أيهما فعلت أجزأ عنك من الآخر وإن قويت عليهما فأنت أعلم » ثم ذكر لها الأمر الأول لأنها تحيض ستاً أو سبعا ثم تغتسل وتصلى كما ذكره المصنف وقد علم أنها تتوضأ لكل صلاة لأن استمرار الدم ناقض فلم يذكره في هذه الرواية وقد ذكره في غيرها ثم ذكر الأمر الثانى من جمع الصلاتين والاعتسال كما عرفت . وفي الحديث دليل على أنه لا يباح جمع الصلاتين في وقت أحدهما للعذر إذ لو أبيع لعذر لكانت المستحاضة أول من يباح لها ذلك ولم يباح لها ذلك بل أمرها بالتوقيت كما عرفت .

١٢٩ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ بِنْتَ جَجَشٍ شَكَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الدَّمَ ، فَقَالَ « أَمْكُئِي قَدْرَ مَا كَانَتْ تَحْبِسُكَ حَيْضَتُكَ ، ثُمَّ اغْتَسِلِي » فَكَانَتْ تَغْتَسِلُ لِكُلِّ صَلَاةٍ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

- وَفِي رِوَايَةٍ لِلْبُخَارِيِّ : « وَتَوَضَّئِي لِكُلِّ صَلَاةٍ ، وَهِيَ لِأَبِي دَاوُدَ وَغَيْرِهِ مِنْ وَجْهِ آخِرِ

﴿ وعن عائشة رضى الله عنها أن أم حبيبة ﴾ بالحاء المهملة المفتوحة ﴿ بنت ججش ﴾ فيل الأصح أن اسمها حبيبة وكنيتها أم حبيب بغير هاء وهى أخت حمنة التى تقدم حديثها ﴿ شكت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الدم ﴾ فقال امكئى قدر ما كانت تحبسك حيضتك ﴿ أى قبل استمرار جريان الدم ﴾ ثم اغتسلى ﴿ أى غسل الخروج عن الحيض ﴾ فكانت

تغتسل لكل صلاة ۞ من غير أمر منه ﷺ لها بذلك ۞ رواه مسلم وفي رواية للبخاري وتوضئي لكل صلاة وهي ۞ أي هذه الرواية ۞ لأبي داود وغيره من وجه آخر ۞ أم حبيبة كانت تحت عبد الرحمن بن عوف . وبنات جحش ثلاث زينب أم المؤمنين وحمنة وأم حبيبة قيل لهن كن مستحاضات كلهن . وقد ذكر البخاري ما يدل على أن بعض أمهات المؤمنين كانت مستحاضة فإن صح أن الثلاث مستحاضات فهي زينب وقد عد العلماء المستحاضات في عصره ﷺ فبلغن عشر نسوة . والحديث دليل على إرجاع المستحاضة إلى أحد المعرفات وهي أيام عاداتها وعرفت أن المعرفات إما العادة التي كانت لها قبل الاستحاضة أو صفة الدم بكونه أسود يعرف أو العادة التي للنساء من الستة الأيام أو السبعة أو إقبال الحيضة وإدبارها كل هذه قد تقدمت في أحاديث المستحاضة فبأيها وقع معرفة الحيض - والمراد حصول الظن لا اليقين - عملت به سواء كانت ذات عادة أو لا كما يفيد إطلاق الأحاديث بل ليس المراد إلا ما يحصل لها ظن انه حيض وإن تعددت الأمارات كان أقوى في حقها ، ثم متى حصل ظن زوال الحيض وجب عليها الغسل ثم تتوضأ لكل صلاة أو تجمع جمعاً صورياً بالغسل . وهل لها أن تجمع الجمع الصوري بالوضوء ؟ هذا لم يرد به النص في حقها إلا أنه معلوم جوازه لكل أحد من غيره . وأما هل لها أن تصلي النوافل بوضوء الفريضة ؟ فهذا مسكوت عنه أيضاً والعلماء مختلفون في ذلك كله .

١٣٠ - وَعَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَتْ : كُنَّا لَا نَعُدُّ الْكُدْرَةَ وَالصُّفْرَةَ بَعْدَ الطُّهْرِ شَيْئًا . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ ، وَاللَّفْظُ لَهُ .

۞ وعن أم عطية ۞ اسمها نسبية بضم النون وفتح السين المهملة وسكون المثناة التحتية وفتح الموحدة بنت كعب وقيل بنت الحرث الأنصارية بايعة النبي ﷺ كانت من كبار الصحابيات وكانت تغزو مع رسول الله ﷺ تمرض المرضى وتداوى الجرحى ۞ قالت كنا لا نعد الكدرة ۞ أي ما هو بلون الماء الوسخ الكدر ۞ والصفرة ۞

هو الماء الذي تراه المرأة كالصديد يعلوه اصفرار ﴿ بعد الطهر ﴾ أى بعد رؤية القصة البيضاء والجفوف ﴿ شيئاً ﴾ أى لا نعهده حيضاً ﴿ رواه أبو داود واللفظ له ﴾ وقولها كنا قد اختلف فيه العلماء فقيل له حكم الرفع إلى النبي ﷺ ، لأن المراد كنا في زمانه ﷺ مع علمه فيكون تقريراً منه ، وهذا رأى البخارى وغيره من علماء الحديث فيكون حجة . وهو دليل على أنه لا حكم لما ليس بدم غليظ أسود يعرف فلا يعد حيضاً بعد أن ترى القصة بفتح القاف وتشديد الصاد المهملة . قيل : إنه شيء كالخيط الأبيض يخرج من الرحم بعد انقطاع الدم أو بعد الجفوف وهو أن يخرج ما يحشى به الرحم جافاً ، ومنه فهم قولها بعد الطهر أى بأحد الأمرين أن قبله تعد الكدرة والصفرة شيئاً أى حيضاً ، وفيه خلاف بين العلماء معروف في الفروع .

١٣١- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّ الْيَهُودَ كَانَتْ إِذَا حَاضَتِ الْمَرْأَةَ فِيهِمْ لَمْ يُؤَاكِلُوهَا ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « أَصْنَعُوا كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا النِّكَاحَ » . رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

﴿ وعن أنس رضى الله عنه أن اليهود كانوا إذا حاضت المرأة لم يؤاكلوها . فقال النبي ﷺ « اصنعوا كل شيء إلا النكاح » رواه مسلم ﴾ . الحديث قد بين المراد من قوله تعالى : (قل هو أذى فاعتزلوا النساء في المحيض ولا تقربوهن حتى يطهرن) أن المأمور به من الاعتزال والمنهى عنه من القربان هو النكاح . أى اعتزلوا نكاحهن ولا تقربوهن له ، وما عدا ذلك من المؤاكلة والمجالسة والمضاجعة وغير ذلك جائز وقد كان اليهود لا يساكنون الحائض في بيت واحد ولا يجامعونها ولا يؤاكلونها كما صرحت به رواية مسلم . وأما الاستمتاع منهن فقد أباحه هذا الحديث وكما يفيد أيضاً .

١٣٢- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَأْمُرُنِي فَاتَّزِرُ ، فَيُبَاشِرُنِي وَأَنَا حَائِضٌ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

﴿ وعن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله ﷺ يأمرني فأتزر فيباشرنى وأنا حائض . متفق عليه ﴾ أى يلصق بشرته ببشرتي فيما دون الأزار وليس بصريح بأنه يستمتع منها إنما فيه إلصاق البشرة بالبشرة . والاستمتاع فيما بين الركبة والسرة في غير الفرج أجازته البعض وحجته « اصنعوا كل شيء إلا النكاح » ومفهوم هذا الحديث . وقال بعض بكراهته . وآخر بتحريمه فالأول أولى للدليل . فأما لو جامع وهي حائض فإنه يأثم إجماعاً ولا يجب عليه شيء . وقيل تجب عليه الصدقة لما يفيدته .

١٣٣ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِي الَّذِي يَأْتِي امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ - قَالَ « يَتَصَدَّقُ بِدِينَارٍ ، أَوْ بِنِصْفِ دِينَارٍ » رَوَاهُ الْخَمْسَةُ ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ وَابْنُ الْقَطَّانِ ، وَرَجَّحَ غَيْرُهُمَا وَقَفَّهُ .

﴿ وعن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ في الذي يأتي امرأته وهي حائض قال يتصدق بدينار أو بنصف دينار . رواه الخمسة وصححه الحاكم وابن القطان ورجح غيرهما وقفه ﴾ على ابن عباس . الحديث فيه روايات . هذه إحداها وهي التي خرج لرجالها في الصحيح وروايتها مع ذلك مضطربة ، وقد قال الشافعي : لو كان هذا الحديث ثابتاً لأخذنا به ، قال المصنف : الاضطراب في إسناد هذا الحديث وامتته كثير جداً . وقد ذهب إلى إيجاب الصدقة الحسن وسعيد لكن قالوا : يعتق رقبة قياساً على من جامع في رمضان ، وقال غيرهما بل يتصدق بدينار أو بنصف دينار ، وقال الخطابي : قال أكثر أهل العلم : لا شيء عليه ، وزعموا أن هذا مرسل أو موقوف . وقال ابن عبد البر : حجة من لم يوجب : اضطراب هذا الحديث وأن الذمة على البراءة ولا يجب أن يثبت فيها شيء لمسكين ولا غيره إلا بدليل لا مدفع فيه ولا مطعن عليه وذلك معدوم في هذه المسألة . قلت أما من صح له كابن القطان فإنه أمعن النظر في تصحيحه وأجاب عن طرق الطعن فيه وأقره ابن دقيق العيد وقواه في كتابه الإمام فلا عذر له عن العمل به . وأما من لم يصح عنده كالشافعي وابن عبد البر فالأصل براءة الذمة فلا تقوم به الحجة .

١٣٤ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « أَلَيْسَ إِذَا حَاضَتْ الْمَرْأَةُ لَمْ تُصَلِّ وَلَمْ تَصُمْ ؟ » مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ، فِي حَدِيثٍ طَوِيلٍ .

﴿ وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ « أليس إذا حاضت المرأة لم تصل ولم تصم » متفق عليه في حديث طويل ﴿ تمامه فذلك « من نقصان دينها » رواه مسلم من حديث ابن عمر بلفظ « تمكث الليالي ما تصلى وتفطر في شهر رمضان فهذا نقصان دينها » وهو إخبار يفيد تقريرها على ترك الصوم والصلاة وكونهما لا يجبان عليها وهو إجماع في أنهما لا يجبان حال الحيض ويجب قضاء الصوم لأدلة أخر . وأما كونها لا تدخل المسجد فلحديث « لا أحل المسجد لحائض ولا جنب » وتقدم . وأما أنها لا تقرأ القرآن فلحديث ابن عمر « ولا تقرأ الحائض ولا الجنب شيئاً من القرآن » وإن كان فيه مقال . وكذلك لا تمس المصحف لحديث عمرو بن حزم ، تقدم وتقدمت شواهد والأحاديث لا تقصر عن الكراهة لكل ما ذكر وإن لم تبلغ درجة التحريم إذ لا تخلو عن مقال في طرقها ، ودلالة ألفاظها غير صريحة في التحريم .

١٣٥ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا قَالَتْ : لَمَّا جِئْنَا سَرِفَ حِضْتُ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « افْعَلِي مَا يَفْعَلُ الْحَاجُّ ، غَيْرَ أَنْ لَا تَطُوفِي بِالْبَيْتِ حَتَّى تَطْهُرِي » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ، فِي حَدِيثٍ طَوِيلٍ .

﴿ وعن عائشة رضي الله عنها قالت لما جئنا ﴿ أي عام حجة الوداع وكانت قد أحرمت معه ﷺ ﴿ سرف ﴾ بالسين المهملة مفتوحة وكسر الراء ففاء اسم محل منعه من الصرف للعلمية والتأنيث وهو محل بين مكة والمدينة ﴿ حضرت فقال النبي ﷺ افعلي ما يفعل الحاج غير أن لا تطوفي بالبيت حتى تطهري . متفق عليه في حديث

طويل في فيه صفة حجه صلى الله عليه وسلم . وفيه دليل على أن الحائض يصح منها جميع أفعال الحج غير الطواف بالبيت وهو مجمع عليه . واختلف في علته فقيل لأن من شرط الطواف الطهارة ، وقيل لكونها ممنوعة من دخول المسجد . وأما ركعتا الطواف فقد علم أنهما لا يصحان منها إذ هما مرتبتان على الطواف والطهارة .

١٣٦ - وَعَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ ، أَنَّهُ سَأَلَ

النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مَا يَجِلُّ لِلرَّجُلِ مِنْ أَمْرَاتِهِ ، وَهِيَ حَائِضٌ ؟ فَقَالَ « مَا فَوْقَ الْأَزَارِ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَضَعَفَهُ .

﴿ وعن معاذ ﴾ بضم الميم فعين مهملة خفيفة آخره ذال معجمة وهو أبو عبد الرحمن معاذ بن جبل الأنصاري الحزرجي أحد من شهد العقبة من الأنصار وشهد بدرأ وغيرها من المشاهد وبعثه صلى الله عليه وسلم إلى اليمن قاضياً ومعلماً وجعل إليه قبض الصدقات من العمال باليمن ، وكان من أجلاء الصحابة وعلمائهم . استعمله عمر على الشام بعد أبي عبيدة فمات في طاعون عمواس سنة ثمانى عشرة وقيل سبع عشرة وله ثمان وثلاثون سنة ﴿ أنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم ما يجل للرجل من امراته وهي حائض قال « ما فوق الأزار » رواه أبو داود وضعفه ﴾ وقال ليس بالقوى : والحديث دليل على تحريم مباشرة محل الأزار وهو ما بين السرة والركبة . والحديث قد عارضه حديث « اصنعوا كل شيء إلا النكاح » تقدم وهو أصح من هنا فهو أرجح منه ولو ضمه المصنف إليه لكان أولى . وتقدم الكلام فيه وفي حديث عائشة « كان يأمرني فأترز » .

١٣٧ - وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : كَانَتْ النُّفَسَاءُ

تَقْعُدُ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْدَ نِفَاسِهَا أَرْبَعِينَ يَوْماً . رَوَاهُ الْخَمِيسَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ ، وَاللَّفْظُ لِأَبِي دَاوُدَ .

وَفِي لَفْظٍ لَهُ : وَلَمْ يَأْمُرْهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِقَضَاءِ
صَلَاةِ النَّفَاسِ . وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ .

﴿ وعن أم سلمة رضي الله عنها كانت النفساء تقعد على عهد رسول الله ﷺ بعد نفاسها أربعين يوماً . رواه الحمسة إلا النسائي واللفظ لأبي داود وفي لفظ ولم يأمرها ﷺ بقضاء صلاة النفاس . وصححه الحاكم ﴾ وضعفه جماعة لكن قال النووي : قول جماعة من مصنفي الفقهاء : إن هذا الحديث ضعيف مردود عليهم . وله شاهد عند ابن ماجه من حديث أنس أن رسول الله ﷺ « وقت للنفساء أربعين يوماً إلا أن ترى الطهر قبل ذلك » وللحاكم من حديث عثمان بن أبي العاص وقت « رسول الله ﷺ للنساء في نفاسهن أربعين يوماً » فهذه الأحاديث يعضد بعضها بعضاً وتدل على أن الدم الخارج عقيب الولادة حكمه يستمر أربعين يوماً تقعد فيه المرأة عن الصلاة وعن الصوم وإن لم يصرح به الحديث فقد أفيد من غيره . وأفاد حديث أنس أنها إذا رأت الطهر قبل ذلك طهرت وأنه لا حد لأقله .

كتاب الصلاة

باب المواقيت

الصلاة لغة الدعاء سميت هذه العبادة الشرعية باسم الدعاء لاشتمالها عليه ﴿ والمواقيت ﴾ جمع ميقات والمراد به الوقت الذي عينه الله لأداء هذه العبادة وهو القدر المحدود للفعل من الزمان .

١٣٨ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ « وَقْتُ الظُّهْرِ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ ، وَكَانَ ظِلُّ الرَّجُلِ كَطُولِهِ مَا لَمْ يَخْضُرْ وَقْتُ العَصْرِ ، وَوَقْتُ العَصْرِ مَا لَمْ تَصْفُرْ الشَّمْسُ ، وَوَقْتُ صَلَاةِ المَغْرِبِ مَا لَمْ يَغِبِ الشَّفَقُ

وَوَقْتُ صَلَاةِ الْعِشَاءِ إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ الْأَوْسَطِ ، وَوَقْتُ صَلَاةِ
الصُّبْحِ مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ مَا لَمْ تَطْلُعِ الشَّمْسُ « رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

عن عبد الله بن عمرو رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال
« وقت الظهر إذا زالت الشمس في أي مالت إلى جهة المغرب وهو الدلوك الذي أراده
تعالى بقوله (أقم الصلاة لدلوك الشمس) وكان ظل الرجل كطوله في أي ويستمر
وقتها حتى يصير ظل كل شيء مثله فهذا تعريف لأول وقت الظهر وآخره فقوله
(وكان) عطف على زالت كما قررناه أي ويستمر وقت الظهر إلى صيرورة ظل الرجل
مثله ما لم يحضر في وقت العصر وحضوره بمصير ظل كل شيء مثله كما يفيد
مفهوم هذا وصريح غيره في وقت العصر ويستمر ما لم تصغر الشمس وقد عين
آخره في غيره بمصير ظل الشيء مثليه في وقت صلاة المغرب من عند سقوط قرص
الشمس ويستمر ما لم يغيب الشفق الأحمر وتفسيره بالحمرة سيأتي نصاً في وقت
صلاة العشاء من غيبوبة الشفق ويستمر إلى نصف الليل الأوسط المراد به الأول
في وقت صلاة الصبح أوله من طلوع الفجر ويستمر ما لم تطلع الشمس .
رواه مسلم في تمامه في مسلم « فإذا طلعت الشمس فأمسك عن الصلاة فإنها تطلع بين
قرني الشيطان » الحديث أفاد تعيين أكثر الأوقات الخمسة أولاً وآخرها فأول وقت
الظهر زوال الشمس وآخره مصير ظل الشيء مثله . وذكر الرجل في الحديث تمثيلاً .
وإذا صار كذلك فهو أول العصر ولكنه يشاركه الظهر في قدر ما يتسع لأربع ركعات
فإنه يكون وقتاً لهما كما يفيد حديث جبريل فإنه صلى بالنبي ﷺ الظهر في اليوم
الأول بعد الزوال وصلى به العصر عند مصير ظل الشيء مثله . وفي اليوم الثاني صلى به
الظهر عند مصير ظل الشيء مثله في الوقت الذي صلى فيه العصر اليوم الأول . فدل
على أن ذلك وقت يشترك فيه الظهر والعصر ، وهذا هو الوقت المشترك وفيه خلاف ،
فمن أثبتته فحجته ما سمعته ومن نفاه تأول قوله وصلى به الظهر في اليوم الثاني حين صار
ظل الشيء مثله : بأن معناه فرغ من صلاة الظهر في ذلك الوقت وهو بعيد . ثم يستمر
وقت العصر إلى اصفرار الشمس وبعد الاصفرار ليس بوقت للأداء بل وقت قضاء

كما قاله أبو حنيفة وقيل بل أداء إلى بقية تسع ركعة لحديث « من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغيب الشمس فقد أدرك العصر » وأول وقت المغرب إذا وجبت الشمس أى غربت كما ورد عند الشيخين وغيرهما وفي لفظ « إذا غربت » وآخره ما لم يغيب الشفق : وفيه دليل على اتساع وقت المغرب ، وعارضه حديث جبريل فإنه صلى به صلى الله عليه وسلم المغرب في وقت واحد في اليومين وذلك بعد غروب الشمس ، والجمع بينهما أنه ليس في حديث جبريل حصر لوقتهما في ذلك ولأن أحاديث تأخير المغرب إلى غروب الشفق متأخرة فإنها في المدينة وإمامة جبريل في مكة فهي زيادة تفضل الله بها . وقيل إن حديث جبريل دال على أنه لا وقت لها إلا الذي صلى فيه . وأول العشاء غيبوبة الشفق ويستمر إلى نصف الليل ، وقد ثبت في الحديث التحديد لآخره بثلاث الليل ، لكن أحاديث النصف صحيحة فيجب العمل بها ، وأول وقت صلاة الصبح طلوع الفجر ويستمر إلى طلوع الشمس . فهذا الحديث الذي في مسلم قد أفاد أول كل وقت من الخمسة وآخره . وفيه دليل أن لوقت كل صلاة أولاً وآخرها وهل يكون بعد الاصفار وبعد نصف الليل وقت لإداء العصر والعشاء أولاً ؟ هذا الحديث يدل على أنه ليس بوقت لهما ولكن حديث « من أدرك ركعة من العصر قبل غروب الشمس فقد أدرك العصر » فإنه يدل على أن بعد الاصفار وقتاً للعصر وإن كان في لفظ « أدرك » ما يشعر بأنه إذا كان تراخيه عن الوقت المعروف لعذر أو نحوه . وورد في الفجر مثله وسيأتي ولم يرد مثله في العشاء ولكنه ورد في مسلم « ليس في النوم تفريط على من لم يصل الصلاة حتى يجيء وقت الصلاة الأخرى » فإنه دليل على امتداد وقت كل صلاة إلى دخول وقت الأخرى ، إلا أنه مخصوص بالفجر فإن آخر وقتها طلوع الشمس وليس بوقت لتي بعدها ، وبصلاة العشاء فإن آخره نصف الليل وليس وقتاً لتي بعدها . وقد قسم الوقت إلى اختياري واضطراري ولم يقم دليل ناهض على غير ما سمعت : وقد استوفينا الكلام على المواقيت في رسالة بسيطة سميناها اليواقيت في المواقيت .

١٣٩ - وَلَهُ مِنْ حَدِيثِ بُرَيْدَةَ فِي الْعَصْرِ : « وَالشَّمْسُ بَيَضَاءُ

نَقِيَّةٌ » .

﴿ وله ﴾ أى لمسلم ﴿ من حديث بريدة ﴾ بضم الموحدة فراء فثناة تحتية فдал مهملة فتاء تأنيث ، هو أبو عبد الله أو أبو سهل أو أبو الحصيب بريدة بن الحصيب بضم الحاء المهملة فصاد مهملة مفتوحة فثناة تحتية ساكنة فوجدة الأسلمى . أسلم قبل بدو ولم يشهدا وبابع بيعة الرضوان . سكن المدينة ثم تحول إلى البصرة ثم خرج إلى خراسان غازيا فمات بمرور زمن يزيد بن معاوية سنة اثنتين أو ثلاث وستين ﴿ في العصر ﴾ أى في بيان وقتها ﴿ والشمس بيضاء نقية ﴾ بالنون والقاف ومثناة تحتية مشددة أى لم يدخلها شيء من الصفرة .

١٤٠ - وَمِنْ حَدِيثِ أَبِي مُوسَى : « وَالشَّمْسُ مُرْتَفِعَةٌ » .

﴿ ومن حديث أبي موسى ﴾ أى ولمسلم من حديث أبي موسى وهو عبد الله ابن قيس الأشعري أسلم قديماً بمكة وهاجر إلى الحبشة وقيل رجع إلى أرضه ثم وصل إلى المدينة مع وصول مهاجري الحبشة . ولاة عمر بن الخطاب البصرة بعد عزل المغيرة سنة عشرين فافتتح أبو موسى الأهواز ولم يزل على البصرة إلى صدر خلافة عثمان فعزله فانتقل إلى الكوفة وأقام بها ثم أقره عثمان عاملاً على الكوفة إلى أن قتل عثمان ثم انتقل بعد أمر التحكيم إلى مكة ولم يزل بها حتى مات سنة خمسين وقيل بعدها وله نيف وستون سنة ﴿ والشمس مرتفعة ﴾ أى وصلى العصر وهى مرتفعة ثم نزل إلى الغروب : وفي الأحاديث ما يدل على المسارعة بالعصر وأصرح الأحاديث في تحديد أول وقتها حديث جبريل « أنه صلاها بالنبي ﷺ وظل الرجل مثله » وغيره من الأحاديث كحديث بريدة وحديث أبي موسى محمولة عليه .

١٤١- وَعَنْ أَبِي بَرزَةَ الْأَسْلَمِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي الْعَصْرَ ، ثُمَّ يَرْجِعُ أَحَدُنَا إِلَى رَحْلِهِ فِي أَقْصَى الْمَدِينَةِ وَالشَّمْسُ حَيَّةٌ ، وَكَانَ يَسْتَحِبُّ أَنْ يُؤَخَّرَ مِنَ الْعِشَاءِ ، وَكَانَ يَكْرَهُ النَّوْمَ قَبْلَهَا وَالْحَدِيثَ بَعْدَهَا ، وَكَانَ يَنْفَتِلُ مِنْ صَلَاةِ الْغَدَاةِ حِينَ يَعْرِفُ الرَّجُلُ جَلِيْسَهُ ، وَكَانَ يَقْرَأُ بِالسِّتِينَ إِلَى الْمِائَةِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

﴿ وعن أبي برزة ﴾ بفتح الموحدة وسكون الراء فزاي فهاء اسمه نضلة بفتح النون فضاد ساكنة معجمة ابن عبيد وقيل ابن عبد الله أسلم قديماً وشهد الفتح ولم يزل يغزو مع رسول الله ﷺ حتى توفي ﷺ فنزل بالبصرة ثم غزا خراسان وتوفي بمرو وقيل بغيرها سنة ستين ﴿ الأسلمي ﴾ قال كان رسول الله ﷺ يصلي العصر ثم يرجع أحدنا ﴿ أي بعد صلواته ﴾ إلى رحله ﴿ بفتح الراء وسكون الحاء المهملة وهو مسكنه ﴾ في أقصى المدينة ﴿ حال من رحله وقيل صفة له ﴾ والشمس حية ﴿ أي يصل إلى رحله حال كون الشمس حية أي بيضاء قوية الأثر حرارة ولونا وإنارة ﴾ وكان يستحب أن يؤخر من العشاء ﴿ لم يبين إلى متى وكأنه يريد مطلق التأخير وقد بينه غيره من الأحاديث ﴾ وكان يكره النوم قبلها ﴿ لئلا يستغرق النائم فيه حتى يخرج اختيار وقتها ﴾ والحديث ﴿ التحادث مع الناس ﴾ بعدها ﴿ فينام عقب تكفير الخطيئة بالصلاة فتكون خاتمة عمله ولئلا يشتغل بالحديث عن قيام آخر الليل إلا أنه قد ثبت أنه ﷺ كان يسمر مع أبي بكر في أمر المسلمين ﴾ وكان ينمئ ﴿ بالفاء فمناة بعد هافوقية مكسورة أي يلتفت إلى من خلفه أو ينصرف ﴾ من صلاة الغداة ﴿ الفجر ﴾ حين يعرف الرجل جليسه ﴿ أي بضوء الفجر لأنه كان مسجده ﷺ ليس فيه مصابيح وهو يدل على أنه كان يدخل فيها والرجل لا يعرف جليسه وهو دليل التبكيز بها ﴾ وكان يقرأ بالسيتين إلى المائة ﴿ يريد أنه إذا اختصر قرأ بالسيتين في صلواته في الفجر وإذا طول فإلى المائة من الآيات ﴾ متفق عليه ﴿ فيه ذكر وقت صلاة العصر والعشاء والفجر من دون تحديد للأوقات وقد سبق في الذي مضى ما هو أصرح وأشمل .

١٤٢ - وَعِنْدَهُمَا مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ : وَالْعِشَاءُ أَحْيَانًا يُقَدِّمُهَا ،
وَأَحْيَانًا يُؤَخِّرُهَا : إِذَا رَأَهُمْ اجْتَمَعُوا عَجَلًا ، وَإِذَا رَأَهُمْ أَبْطَأُوا
أَخَّرَ ، وَالصُّبْحُ ؛ كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّيُهَا بِغَلَسٍ .

﴿ وعندهما ﴾ أى الشيخين المدلول عليهما بقوله متفق عليه ﴿ من حديث جابر ﴾
والعشاء أحياناً يقدمها ﴿ أول وقتها ﴾ وأحياناً يؤخرها ﴿ عنه ﴾ كما فصله قوله ﴿ إذا رأهم ﴾
أى الصحابة ﴿ اجتمعوا ﴾ فى أول وقتها ﴿ عجل ﴾ رفقا بهم ﴿ وإذا رأهم أبطأوا ﴾
عن أوله ﴿ أخر ﴾ مراعاة لما هو الأرفق بهم وقد ثبت عنه أنه لولا خوف المشقة
عليهم لأخر بهم ﴿ والصبح ﴾ كان النبي ﷺ يصلها بغلس ﴿ الغلس ﴾ محرمة ظلمة آخر
الليل كما فى القاموس وهو أول الفجر ويأتى ما يعارضه فى حديث رافع بن خديج

١٤٣ - وَلِمُسْلِمٍ مِنْ حَدِيثِ أَبِي مُوسَى : فَأَقَامَ الْفَجْرَ حِينَ
أَنْشَقَّ الْفَجْرُ ، وَالنَّاسُ لَا يَكَادُ يَعْرِفُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا .

﴿ ولمسلم ﴾ وحده ﴿ من حديث أبى موسى فأقام الفجر حين انشق الفجر والناس
لا يكاد يعرف بعضهم بعضاً ﴾ وهو كما أفاده الحديث الأول .

١٤٤ - وَعَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كُنَّا
نُصَلِّي الْمَغْرِبَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَيَنْصَرِفُ
أَحَدُنَا وَإِنَّهُ لَيُبْصِرُ مَوَاقِعَ نَبْلِهِ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

﴿ وعن رافع بن خديج ﴾ بفتح الحاء المعجمة وكسر الدال المهملة فثناة تحتية
فجيم ورافع هو أبو عبد الله ويقال أبو خديج الخزرجى الأنصارى الأوسى من أهل
المدينة تأخر عن بدر لصغر سنه وشهد أحداً وما بعدها أصابه سهم يوم أحد فقال له
النبي ﷺ « أنا أشهد لك يوم القيامة » وعاش إلى زمان عبد الملك بن مروان ثم

انتقضت جراحته فمات سنة ثلاث أو أربع وسبعين وله ست وثمانون سنة وقيل زمن يزيد بن معاوية رضي الله عنه قال كنا نصلي المغرب مع النبي صلى الله عليه وسلم فينصرف أحدنا وإنه ليبصر مواقع نبله بفتحة النون وسكون الموحدة وهي السهام العربية لا واحد لها من لفظها وقيل واحدها نبله كتمر وتمرة بفتحة النون متفق عليه بفتحة النون والحديث فيه دليل على المبادرة بصلاة المغرب بحيث ينصرف منها والضوء باق وقد كثر الحث على المسارعة بها .

١٤٥ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : أَعْتَمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَاتَ لَيْلَةٍ بِالْعِشَاءِ ، حَتَّى ذَهَبَ عَامَةُ اللَّيْلِ ، ثُمَّ خَرَجَ ، فَصَلَّى ، وَقَالَ « إِنَّهُ لَوْ قُتِلَ لَوْلَا أَنْ أَشَقَّ عَلَيَّ أُمَّتِي رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

بفتحة النون وعن عائشة رضي الله عنها قالت : أعم بفتحة الهمزة وسكون العين المهملة فثناة فوقية مفتوحة ، يقال أعم إذا دخل في العتمة والعتمة محرقة ثلث الليل الأول بعد غيبوبة الشفق كما في القاموس بفتحة النون رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات ليلة بالعشاء بفتحة النون أي آخر صلاتها بفتحة النون حتى ذهب عامة الليل بفتحة النون كثير منه لا أكثره بفتحة النون ثم خرج فصلى وقال إنه لوقتها بفتحة النون أي المختار والأفضل بفتحة النون لولا أن أشق على أمتي بفتحة النون أي لأخرتها إليه بفتحة النون رواه مسلم بفتحة النون وهو دليل على أن وقت العشاء ممتد وأن آخره أفضله وأنه صلى الله عليه وسلم كان يراعى الأخف على الأمة وأنه ترك الأفضل وقتاً . وهي لخلاف المغرب فأفضله أوله وكذلك غيره إلا الظهر أيام الحر كما يفيد قوله .

١٤٦ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « إِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ فَأَبْرِدُوا بِالصَّلَاةِ ، فَإِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ » مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

بفتحة النون وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا اشتد الحر فأبردوا بفتحة النون بهمزة مفتوحة مقطوعة وكسر الراء بفتحة النون بالصلاة بفتحة النون أي صلاة الظهر بفتحة النون فإن شدة

الحر من فيح جهنم ﴿ بفتح الفاء وسكون المثناة التحتية فحاء مهملة أى سعة انتشارها وتنفسها ﴾ متفق عليه ﴿ يقال أبرد إذا دخل في وقت البرد كأظهر إذا دخل في الظهر كما يقال أنجد وأتهم إذا بلغ نجدا وتهامة ذلك في الزمان وهذا في المكان . والحديث دليل على وجوب الإبراد بالظهر عند شدة الحر لأنه الأصل في الأمر وقيل : إنه للاستحباب . وإليه ذهب الجمهور وظاهره عام للمنفرد والجماعة والبلد الحار وغيره . وفيه أقوال غير هذه . وقيل الإبراد سنة والتعجيل أفضل لعموم أدلة فضيلة أول الوقت . وأجيب بأنها عامة مخصوصة بأحاديث الإبراد ، وعورض حديث الإبراد بحديث خباب « شكونا إلى رسول الله ﷺ حر الرمضاء في جباهنا وأكفنا فلم يشكنا » أى لم يزل شكوانا . وهو حديث صحيح رواه مسلم . وأجيب عنه بأجوبة أحسنها أن الذى شكوه شدة الرمضاء في الأكف والجباه وهذه لا تذهب عن الأرض إلا آخر الوقت أو بعد آخره ولذا قال لهم ﷺ « صلوا الصلاة لوقتها » كما هو ثابت في رواية خباب هذه بلفظ « فلم يشكنا وقال صلوا الصلاة لوقتها » رواها ابن المنذر فإنه دال على أنهم طلبوا تأخيراً زائداً عن وقت الإبراد فلا يعارض حديث الأمر بالإبراد . وتعليل الإبراد بأن شدة الحر من فيح جهنم يعنى وعند شدته يذهب الخشوع الذى هو روح الصلاة وأعظم المطلوب منها . قيل وإذا كان العلة ذلك فلا يشرع الإبراد في البلاد الباردة وقال ابن العربي في القبس : ليس في الإبراد تحديد إلا ماورد في حديث ابن مسعود يعنى الذى أخرجه أبو داود والنسائي والحاكم من طريق الأسود عنه « كان قدر صلاة رسول الله ﷺ في الظهر في الصيف ثلاثة أقدام إلى خمسة أقدام وفي الشتاء خمسة أقدام إلى سبعة أقدام » ذكره المصنف في التلخيص . وقد بينا ما فيه وأنه لا يتم به الاستدلال في المواقيت . وقد عرفت أن حديث الإبراد يخص فضيلة صلاة الظهر في أول وقتها بزمان شدة الحر كما قيل إنه مخصص بالفجر .

١٤٧- وَعَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَقَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « أَصْبِحُوا بِالصُّبْحِ فَإِنَّهُ أَعْظَمُ لِأَجُورِكُمْ » رَوَاهُ الْخَمْسَةُ . وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ حِبَّانَ .

عن رافع بن خديج قال قال رسول الله ﷺ أصبحوا بالصبح في وفي رواية « أسفروا » فإنه أعظم لأجوركم . رواه الخمسة وصححه الترمذي وابن حبان وهذا لفظ أبي داود وبه احتجت الحنفية على تأخير الفجر إلى الإسفار . وأجيب عنه بأن استمرار صلاته ﷺ بغسل وبما أخرج أبو داود من حديث أنس « أنه ﷺ أسفر بالصبح مرة ثم كانت صلاته بعد بغسل حتى مات » - يشعر بأن المراد بأصبحوا غير ظاهره فتميل المراد به تحقق طلوع الفجر وأن أعظم ليس للتفضيل . وقيل المراد به إطالة القراءة في صلاة الصبح حتى يخرج منها مسفرا . وقيل المراد به الليالي المقمرة فإنه لا يتضح أول الفجر معها لغلبة نور القمر لنوره أو أنه ﷺ فعله مرة واحدة لعذر ثم استمر على خلافه كما يفيد حديث أنس . وأما الرد على حديث الإسفار بحديث عائشة عند ابن أبي شيبة وغيره بلفظ « ما صلى النبي ﷺ الصلاة لوقتها الآخر حتى قبضه الله » فليس بتام لأن الإسفار ليس آخر وقت صلاة الفجر بل آخره ما يفيد

١٤٨ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ « مَنْ أَدْرَكَ مِنَ الصُّبْحِ رَكْعَةً قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ فَقَدْ أَدْرَكَ الصُّبْحَ ، وَمَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الْعَصْرِ قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ فَقَدْ أَدْرَكَ الْعَصْرَ » مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال « من أدرك من الصبح ركعة قبل أن تطلع الشمس في أي وأضاف إليها أخرى بعد طلوعها في فقد أدرك الصبح في ضرورة أنه ليس المراد من صلى ركعة فقط . والمراد فقد أدرك صلاته أداء الوقوع ركعة في الوقت في ومن أدرك ركعة من العصر في ففعلها في قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر في وإن فعل الثلاث بعد الغروب في متفق عليه في وإنما حملنا الحديث على ما ذكرناه من أن المراد الاتيان بالركعة بعد الطلوع وبالثلث بعد الغروب للإجماع على أنه ليس المراد من أتى بركعة فقط من الصلاتين صار مدركا لهما . وقد ورد في الفجر صريحا في رواية البيهقي بلفظ « من أدرك من الصبح ركعة قبل أن تطلع

الشمس وركعة بعد أن تطلع الشمس فقد أدرك الصلاة « وفي رواية « من أدرك من الصبح ركعة قبل أن تطلع الشمس فليصل إليها أخرى » وفي العصر من حديث أبي هريرة بلفظ « من صلى من العصر ركعة قبل أن تغرب الشمس ثم صلى ما بقي بعد غروبها لم يفته العصر » والمراد من الركعة الايتان بها بواجباتها من الفاتحة واستكمال الركوع والسجود . وظاهر الأحاديث أن الكل أداء وأن الايتان ببعضها قبل خروج الوقت ينسحب حكمه على ما بعد خروجه فضلاً من الله ثم مفهوم ما ذكر أنه من أدرك دون ركعة لا يكون مدركاً للصلاة إلا أن قوله .

١٤٩- وَلِمُسْلِمٍ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا نَحْوَهُ ، وَقَالَ « سَجْدَةٌ » بَدَلَ « رَكْعَةٍ » . ثُمَّ قَالَ : وَالسَّجْدَةُ إِنَّمَا هِيَ الرُّكْعَةُ .

ولمسلم عن عائشة رضي الله عنها نحوه وقال : سجد بدل ركعة فإنه ظاهر أن من أدرك سجدة صار مدركاً للصلاة إلا أن قوله ثم قال أي الراوى ويحتمل أنه النبي ﷺ والسجدة إنما هي الركعة يدفع أن يراد بالسجدة نفسها لأن هذا التفسير إن كان من كراهه ﷺ فلا إشكال وإن كان من كلام الراوى فهو أعرف بما روى ، وقال الخطابي : المراد بالسجدة الركعة بسجودها وركوعها والركعة إنما تكون تامة بسجودها فسميت على هذا المعنى سجدة اه ولو بقيت السجدة على بابها لأفادت أن من أدرك ركعة بإحدى سجديتها صار مدركاً وليس بمراد لورود سائر الأحاديث بلفظ الركعة فتحمل رواية السجدة عليها فيبقى مفهوم من أدرك ركعة سالماً عما يعارضه . ويحتمل أن من أدرك سجدة فقط صار مدركاً للصلاة كمن أدرك ركعة ولاينا في ذلك ورود من أدرك ركعة لأن مفهومه غير مراد بدليل « من أدرك سجدة » ويكون الله تعالى قد تفضل فجعل من أدرك سجدة مدركاً كمن أدرك ركعة ويكون إخباره ﷺ بإدراك الركعة قبل أن يعلمه الله جعل من أدرك السجدة مدركاً للصلاة ، فلا يرد أنه قد علم أن من أدرك الركعة فقد أدرك الصلاة بطريق الأولى . وأما قوله : والسجدة إنما هي الركعة فهو محتمل أنه من كلام الراوى وليس بحجة ، وقولهم تفسير الراوى مقدم : كلام أغلبي وإلا فحديث « قرب مبلغ أوعى من سامع » وفي لفظ

أفقه يدل على أنه يأتي بعد السلف من هو أفقه منهم . ثم ظاهر الحديث أن من أدرك الركعة من صلاة الفجر أو العصر لا تكره الصلاة في حقه عند طلوع الشمس وعند غروبها وإن كانا وقتي كراهة ولكن في حق المتنفل فقط وهو الذي أفاده قوله .

١٥٠ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ :

سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ « لَا صَلَاةَ بَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ وَلَا صَلَاةَ بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغِيبَ الشَّمْسُ » مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ . وَلَفْظُ مُسْلِمٍ : « لَا صَلَاةَ بَعْدَ صَلَاةِ الْفَجْرِ » .

وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال سمعت رسول الله ﷺ يقول « لا صلاة في أي نافلة في بعد الصبح في أي صلاته أو زمانه في حتى تطلع الشمس ولا صلاة بعد العصر في أي صلاته أو وقته في حتى تغيب الشمس . متفق عليه . ولفظ مسلم لا صلاة بعد صلاة الفجر في فعينت المراد من قوله بعد الفجر فإنه يحتمل ما ذكرناه كما ورد في رواية « لا صلاة بعد العصر » نسبها ابن الأثير إلى الشيخين ، وفي رواية « لا صلاة بعد طلوع الفجر إلا ركعتي الفجر » ستأتي فالنفي قد توجه إلى ما بعد فعل صلاة الفجر وفعل صلاة العصر ولكنه بعد طلوع الفجر لا صلاة إلا نافلته فقط وأما بعد دخول العصر فالظاهر إباحة النافلة مطلقاً ما لم يصل العصر ، وهذا نفي للصلاة الشرعية وهو في معنى النهي والأصل فيه التحريم ، فدل على تحريم النفل في هذين الوقتين مطلقاً . والقول بأن ذات السبب تجوز كتحية المسجد مثلاً وما لا سبب لها لا تجوز : قد بينا أنه لا دليل عليه في حواشي شرح العمدة ، وأما صلاته ﷺ ركعتين بعد صلاة العصر في منزله كما أخرجه البخاري من حديث عائشة « ما ترك السجدة بعد العصر عندي قط . وفي لفظ : لم يكن يدعها سرّاً ولا علانية » فقد أجيب عنه بأنه ﷺ صلاتها قضاء لنافلة الظهر لما فاتته ثم استمر عليهما ، لأنه كان إذا عمل عملاً أثبته فدل على

جواز قضاء الفائتة في وقت الكراهة ، وبأنه من خصائصه جواز النفل في ذلك الوقت كما دل له حديث أبي داود عن عائشة « أنه كان يصلي بعد العصر وينهى عنها وكان يواصل وينهى عن الوصال » وقد ذهب طائفة من العلماء إلى أنه لا كراهة للنفل بعد صلاتي الفجر والعصر لصلاته ﷺ هذه بعد العصر ، ولتقريره ﷺ لمن رآه يصلي بعد صلاة الفجر نافلة الفجر ، ولكنه يقال هذان دليلان على جواز قضاء النافلة في وقت الكراهة لا أنهما دليلان على أنه لا يكره النفل مطلقاً إذ الأخص لا يدل على رفع الأعم بل يخصه وهو من تخصيص الأقوال بالأفعال على أنه يأتي النص على أن من فاتته نافلة الظهر فلا يقضيها بعد العصر ولأنه لو تعارض القول والفعل كان القول مقدماً عليه . فالصواب أن هذين الوقتين يحرم فيهما إذاً النوافل كما تحرم في الأوقات الثلاثة التي أفادها .

١٥١- وَلَهُ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ : ثَلَاثُ سَاعَاتٍ كَانَ رَسُولُ

اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَنْهَانَا أَنْ نُصَلِّيَ فِيهِنَّ ، وَأَنْ نَقْبُرَ فِيهِنَّ مَوْتَانَا : « حِينَ تَطْلُعُ الشَّمْسُ بَارِغَةً حَتَّى تَرْتَفِعَ ، وَحِينَ يَقُومُ قَائِمُ الظُّهَيْرَةِ حَتَّى تَزُولَ الشَّمْسُ ، وَحِينَ تَتَضَيَّفُ الشَّمْسُ لِلْغُرُوبِ » .

وله أي لمسلم عن عقبة بن عامر بضم العين المهملة وسكون القاف فوحدة مفتوحة ابن عامر هو أبو حماد أو أبو عامر عقبة بن عامر الجهني . كان عاملاً لمعاوية على مصر وتوفي بها سنة ثمان وخمسين وذكر خليفة أنه قتل يوم النهر وان مع على عليه السلام وغلظه ابن عبد البر ثلاث ساعات كان رسول الله ﷺ ينهانا أن نصلي فيهن وأن نقبر فيهن بضم الباء وكسرهما فيهن موتانا حين تطلع الشمس بارغة حتى ترتفع بين قدر ارتفاعها الذي عنده تزول الكراهة حديث عمرو بن عبسة بلفظ « وترتفع قيس رمح أو رحين » وقيس بكسر القاف وسكون المثناة التحتية فسين مهملة أي قدر أخرجه أبو داود والنسائي وحين يقوم قائم الظهر في حديث

ابن عبسة « حتى يعدل الرمح ظله » حتى تزول الشمس أي تميل عن كبد السماء
 وحين تتضيف بفتح المثناة الفوقية فمئاة بعدها وفتح الضاد المعجمة وتشديد
 الياء وفاء أي تميل بضم الشمس للغروب فهذه ثلاثة أوقات إن انضافت إلى الأولين
 كانت خمسة ، إلا أن الثلاثة تختص بكرهية أمرين دفن الموتى والصلاة والوقتان
 الأولان يختصان بالنهي عن الثاني منهما . وقد ورد تعليل النهي عن هذه الثلاثة في
 حديث ابن عبسة عند من ذكر « بأن الشمس عند طلوعها تطلع بين قرني شيطان فيصلي
 لها الكفار وبأنه عند قيام قائم الظهيرة تسجرجهم وتفتح أبوابها وبأنها تغرب بين
 قرني شيطان ويصلي لها الكفار » ومعنى قوله « قائم الظهيرة » قيام الشمس وقت الزوال
 من قولهم قامت به دابته وقفت والشمس إذا بلغت وسط السماء أبطأت حركة الظل
 إلى أن تزول فيتخيل الناظر المتأمل أنها وقفت وهي سائرة . والنهي عن هذه الأوقات
 الثلاثة عام بلفظه لفرض الصلاة ونفلها . والنهي للتحريم كما عرفت من أنه أصله وكذا
 يحرم قبر الموتى فيها ولكن فرض الصلاة أخرجه حديث « من نام عن صلاته »
 الحديث وفيه « فوقها حين يذكرها » في أي وقت ذكرها أو استيقظ من نومه أتى بها
 وكذا من أدرك ركعة قبل غروب الشمس وقبل طلوعها لا يحرم عليه بل يجب عليه
 أدائها في ذلك الوقت فيخص النهي بالنوافل دون الفرائض وقيل بل يعمهما بدليل
 أنه صلى الله عليه وسلم لما نام في الوادي عن صلاة الفجر ثم استيقظ لم يأت بالصلاة في ذلك الوقت
 بل أخرها إلى أن خرج الوقت المكروه . وأجيب عنه أولاً : بأنه صلى الله عليه وآله
 وسلم لم يستيقظ هو وأصحابه إلا حين أصابهم حر الشمس كما ثبت في الحديث ولا يوقظهم
 حرها إلا وقد ارتفعت وزال وقت الكراهة . وثانياً بأنه قد بين صلى الله عليه وسلم وجه تأخير
 أدائها عند الاستيقاظ بأنهم في واد حضر فيه الشيطان فخرج صلى الله عليه وسلم عنه وصلى في غيره
 وهذا التعليل يشعر بأنه ليس التأخير لأجل وقت الكراهة لو سلم أنهم استيقظوا ولم
 يكن قد خرج الوقت . فتحصل من الأحاديث أنها تحرم النوافل في الأوقات الخمسة
 وأنه يجوز أن تقضى النوافل بعد صلاة الفجر وصلاة العصر ، أما صلاة العصر
 فلما سلف من صلاته صلى الله عليه وسلم قاضياً لناقلة الظهر بعد العصر إن لم نقل إنه خاص به .
 أما صلاة الفجر فلتقريره لمن صلى نافلة الفجر بعد صلاته . وأنها تصلى الفرائض في

أى الأوقات الخمسة لنائم وناس ومؤخر عمداً وإن كان آثماً بالتأخير ، والصلاة أداء في الكل ما لم يخرج وقت العامل فهى قضاء في حقه . ويدل على تخصيص وقت الزوال يوم الجمعة من هذه الأوقات بجواز النفل فيه الحديث الآتى . وهو قوله .

١٥٢- وَالْحُكْمُ الثَّانِي عِنْدَ الشَّافِعِيِّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ . وَزَادَ « إِلَّا يَوْمَ الْجُمُعَةِ » .

والحكم الثانى وهو النهى عن الصلاة وقت الزوال والحكم الأول النهى عنها عند طلوع الشمس إلا أنه تسامح المصنف فى تسميته حكماً فإن الحكم فى الثلاثة الأوقات واحد هو النهى عن الصلاة فيها وإنما هذا الثانى أحد محلات الحكم لأنه حكم ثانى . وفسر الشارح الحكم الثانى بالنهى عن الصلاة فى الأوقات الثلاثة كما أفاده حديث أبى سعيد وحديث عقبه لكن فيه أنه الحكم الأول لأن الثانى هو النهى عن قبر الأموات فإنه الثانى فى حديث عقبه ، وفيه أنه يلزم أن زيادة استثناء يوم الجمعة يعنى الثلاثة الأوقات فى عدم الكراهة وليس كذلك اتفاقاً إنما الخلاف فى ساعة الزوال يوم الجمعة عند الشافعى من حديث أبى هريرة بسنة ضعيف وزاد فيه « إلا يوم الجمعة » والحديث المشار إليه أخرجه البيهقى فى المعرفة من حديث عطاء بن عجلان عن أبى نضرة عن أبى سعيد وأبى هريرة قالا « كان رسول الله ﷺ ينهى عن الصلاة نصف النهار إلا يوم الجمعة » وقال « إنما كان ضعيفاً لأن فيه إبراهيم بن يحيى واسحق بن عبد الله بن أبى فروة وهما ضعيفان ولكنه يشهد له قوله .

١٥٣- وَكَذَا لِأَبِي دَاوُدَ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ نَحْوَهُ .

وكذا لأبى داود عن أبى قتادة نحوه « ولفظه « وكره النبى ﷺ الصلاة نصف النهار إلا يوم الجمعة وقال إن جهنم تسجر إلا يوم الجمعة قال أبو داود إنه مرسل وفيه لىث بن أبى سليم وهو ضعيف إلا أنه أيدته فعل أصحاب النبى ﷺ فإنهم كانوا يصلون نصف النهار يوم الجمعة ولأنه ﷺ حث على التكبير إليها ثم رغب فى الصلاة إلى خروج الإمام من غير تخصيص ولا استثناء ، ثم أحاديث النهى عامة لكل محل يصلى فيه إلا أنه قد خصها بمكة قوله .

١٥٤- وَعَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « يَا بَنِي عَبْدِ مَنَافٍ ، لَا تَمْنَعُوا أَحَدًا طَافَ بِهَذَا الْبَيْتِ وَصَلَّى آيَةَ سَاعَةٍ شَاءَ مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ » رَوَاهُ الْخَمْسَةُ . وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبْنُ حِبَّانَ .

﴿ وعن جبير ﴾ بضم الجيم وفتح الموحدة وسكون المثناة التحتية فراء ﴿ ابن مطعم ﴾ بضم الميم وسكون الطاء وكسر العين المهملة وهو أبو محمد جبير بن مطعم بن عدى بن نوفل القرشي النوفلي كنيته أبو أمية . أسلم قبل الفتح ونزل المدينة ومات بها سنة أربع أو سبع أو تسع وخمسين . وكان جبير عالماً بأنساب قريش قيل إنه أخذ ذلك من أبي بكر ﴿ قال قال رسول الله ﷺ « يا بني عبد مناف لا تمنعوا أحداً طاف بهذا البيت وصلى آية ساعة شاء من ليل أو نهار » رواه الخمسة وصححه الترمذى وابن حبان ﴾ وأخرجه الشافعى وأحمد والدارقطنى وابن خزيمة والحاكم من حديث جبير أيضاً . وأخرجه الدارقطنى من حديث ابن عباس . وأخرجه غيرهم وهو دال على أنه لا يكره الطواف بالبيت ولا الصلاة فيه فى أى ساعة من ساعات الليل والنهار وقد عارضه ما سلف ، فالجمهور عملوا بأحاديث النهى ترجيحاً لجانب الكراهة ولأن أحاديث النهى ثابتة فى الصحيحين وغيرهما وهى أرجح من غيرها وذهب الشافعى وغيره إلى العمل بهذا الحديث ، قالوا : لأن أحاديث النهى قد دخلها التخصيص بالفائتة والمنوم عنها والنافلة التى تقضى فضعفوا جانب عمومها فتخصص أيضاً بهذا الحديث . ولا تكره النافلة بمكة فى أى ساعة من الساعات وليس هذا خاصاً بركعتى الطواف بل يعم كل نافلة لرواية ابن حبان فى صحيحه « يا بني عبد المطلب إن كان لكم من الأمر شىء فلا تعرفن أحداً منكم يمنع من يصلى عند البيت أى ساعة شاء من ليل أو نهار » قال فى النجم الوهاج وإذا قلنا بجواز النفل يعنى فى المسجد الحرام فى أوقات الكراهة فهل يختص ذلك بالمسجد الحرام أو يجوز فى جميع بيوت حرم مكة ؟ فيه وجهان والصواب أنه يعم جميع الحرم .

١٥٥ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ « الشَّفَقُ الْحُمْرَةُ ، رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ . وَغَيْرُهُ وَقَفَهُ عَلَى ابْنِ عُمَرَ .

وعن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال « الشفق الحمرة » رواه الدارقطني وصححه ابن خزيمة . وغيره وقفه على ابن عمر وتمام الحديث « فإذا غاب الشفق وجبت الصلاة » وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه من حديث ابن عمر مرفوعاً « ووقت صلاة المغرب إلى أن تذهب حمرة الشفق » وقال البيهقي روى هذا الحديث عن علي وعمر وابن عباس وعبادة بن الصامت وشداد بن أوس وأبي هريرة ولا يصح منها شيء . قلت البحث لغوي والمرجع فيه إلى أهل اللغة وابن عمر من أهل اللغة وقح العرب فكلامه حجة وإن كان موقوفاً عليه . وفي القاموس الشفق محرقة الحمرة في الأفق من الغروب إلى العشاء وإلى قريبها أو إلى قريب العتمة ا هـ : والشافعي يرى أن وقت المغرب عقيب غروب الشمس بما يتسع لخمس ركعات ومضي قدر الطهارة وستر العورة وأذان وإقامة لا غير . وحجته حديث جبريل أنه صلى به ﷺ المغرب في اليومين معا في وقت واحد عقيب غروب الشمس قال فلو كان للمغرب وقت ممتد لإخره إليه كما أخرج الظهر إلى مصير ظل الشيء مثله في اليوم الثاني وأجيب عنه بأن حديث جبريل متقدم في أول فرض الصلاة بمكة اتفاقاً وأحاديث أن آخر وقت المغرب الشفق متأخرة واقعة في المدينة أقوالاً وأفعالا فالحكم لها وبأنها أصح إسناداً من حديث توقيت جبريل فهي مقدمة عند التعارض وأما الجواب بأنها أقوال وخبر جبريل فعل فغير ناهض فإن خبر جبريل فعل وقول فإنه قال له ﷺ بعد أن صلى به الأوقات الخمسة « ما بين هذين الوقتين وقت لك ولأمتك » نعم لا بينة بين المغرب والعشاء على صلاة جبريل فيتم الجواب بأنه فعل بالنظر إلى وقت المغرب والأقوال مقدمة على الأفعال عند التعارض على الأصح وأما هنا فما تم تعارض إنما الأقوال أفادت زيادة في الوقت للمغرب من الله بها . قلت لا يخفى أنه كان الأولى تقديم هذا الحديث في أول باب الأوقات عقب أول حديث فيه وهو حديث عبد الله بن عمر رضي الله

عنه واعلم أن هذا القول هو قول الشافعي في الجديد وقوله القديم أن لها وقتين أحدهما هذا والثاني يمتد إلى مغيب الشفق وصححه أئمة من أصحابه كابن خزيمة والحطابي والبيهقي وغيرهم وقد ساق النووي في شرح المهذب الأدلة على امتداده إلى الشفق فإذا عرفت الأحاديث الصحيحة تعين القول به جزماً لأن الشافعي نص عليه في القديم وعلق القول به في الإملاء على ثبوته وقد ثبت الحديث بل أحاديث .

١٥٦ - وَعَنْ أَبِي عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « الْفَجْرُ فَجْرَانِ : فَجْرٌ يُحْرَمُ الطَّعَامُ وَتَحِلُّ فِيهِ الصَّلَاةُ ، وَفَجْرٌ تَحْرُمُ فِيهِ الصَّلَاةُ - أَيُ صَلَاةُ الصُّبْحِ - وَيُحِلُّ فِيهِ الطَّعَامُ » رَوَاهُ أَبُو خَزِيمَةَ وَالْحَاكِمُ وَصَحَّحَاهُ .

¶ وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ « الفجر ¶ أي لغة ¶ فجران فجر يحرم الطعام ¶ يريد على الصائم ¶ وتحل فيه الصلاة ¶ أي يدخل وقت وجوب صلاة الفجر ¶ وفجر تحرم فيه الصلاة ¶ أي صلاة الصبح ، فسر به لثلاث يتوهم أنها تحرم فيه مطلق الصلاة والتفسير يحتمل أنه منه ﷺ وهو الأصل ويحتمل أنه من الراوي ¶ ويحل فيه الطعام » رواه ابن خزيمة والحاكم وصححاه ¶ لما كان الفجر لغة مشتركا بين الوقتين وقد أطلق في بعض أحاديث الأوقات أن أول صلاة الصبح الفجر : بين ﷺ المراد به وأنه الذي له علامة ظاهرة واضحة وهي التي أفادها قوله :

١٥٧ - وَلِلْحَاكِمِ بْنِ حَدِيثِ جَابِرٍ نَحْوَهُ ، وَزَادَ فِي الَّذِي يُحْرَمُ الطَّعَامُ : « إِنَّهُ يَذْهَبُ مُسْتَطِيلًا فِي الْأَفُقِ » . وَفِي الْآخِرِ : « إِنَّهُ كَذَنْبِ السَّرْحَانِ » .

¶ وللحاكم من حديث جابر نحوه ¶ نحو حديث ابن عباس ولفظه في المستدرک « الفجر فجران . فأما الفجر الذي يكون كذنب السرحان فلا يحل الصلاة . ويحل

الطعام وأما الذي يذهب مستطيلاً في الأفق فإنه يحل الصلاة ويحرم الطعام « وقد عرفت
معنى قول المصنف ﷺ وزاد في الذي يحرم الطعام أنه يذهب مستطيلاً ﷺ أي ممتداً
 ﷺ في الأفق ﷺ وفي رواية للبخاري « أنه ﷺ مد يده من عن يمينه ويساره » ﷺ وفي
الآخر ﷺ وهو الذي لا تحل فيه الصلاة ولا يحرم فيه الطعام أي وقال في الآخر ﷺ إنه ﷺ
في صفته ﷺ كذب السرحان ﷺ بكسر السين المهملة وسكون الراء فحاء مهملة وهو
الذئب والمراد أنه لا يذهب مستطيلاً ممتداً بل يرتفع في السماء كالعمود وبينهما ساعة
فإنه يظهر الأول وبعد ظهوره يظهر الثاني ظهوراً بيناً : فهذا فيه بيان وقت الفجر
وهو أول وقته . وآخره ما يتسع لركعة كما عرفت ولما كان لكل وقت أول وآخر
بين ﷺ الأفضل منهما في الحديث الآتي وهو

١٥٨ - وَعَنْ أَبِي مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ : قَالَ
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ الصَّلَاةُ فِي أَوَّلِ
وَقْتِهَا » رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالْحَاكِمُ . وَصَحَّحَاهُ ، وَأَصْلُهُ فِي
الصَّحِيحَيْنِ .

ﷺ وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ « أفضل الأعمال
الصلاة في أول وقتها » رواه الترمذي والحاكم وصححاه وأصله في الصحيحين ﷺ أخرجه
للبخاري عن ابن مسعود بلفظ « سألت النبي ﷺ : أي العمل أحب إلى الله قال :
الصلاة لوقتها » وليس فيه لفظ أول . فالحديث دل على أفضلية الصلاة في أول وقتها
على كل عمل من الأعمال كما هو ظاهر التعريف للأعمال باللام . وقد عارض بحديث
« أفضل الأعمال إيمان بالله » ولا يخفى أنه معلوم أن المراد من الأعمال في حديث ابن
مسعود ماعدا الإيمان فإنه إنما سأل عن أفضل أعمال أهل الإيمان ، فمراده غير الإيمان
قال ابن دقيق العيد : الأعمال هنا أي في حديث ابن مسعود محمولة على البدنية فلا
تتناول أعمال القلوب فلا تعارض حديث أبي هريرة « أفضل الأعمال الإيمان بالله
عز وجل » ولكنها قد وردت أحاديث أخر في أنواع من أعمال البر بأنها أفضل الأعمال

فهي التي تعارض حديث الباب ظاهراً ، وقد أجيب بأنه صلى الله عليه وسلم أخبر كل مخاطب بما هو أليق به وهو به أقوم وإليه أرغب ونفعه فيه أكثر ، فالشجاع أفضل الأعمال في حقه الجهاد فإنه أفضل من تخليه للعبادة ، والغني أفضل الأعمال في حقه الصدقة وغير ذلك أو أن كلمة من مقدره والمراد من أفضل الأعمال أو كلمة أفضل لم يرد بها الزيادة بل الفضل المطلق . وعورض تفضيل الصلاة في أول وقتها على ما كان منها في غيره بحديث العشاء فإنه قال صلى الله عليه وسلم « لولا أن أشق على أمتي لأخرتها » يعني إلى النصف أو قريب منه ، وبحديث الإصباح أو الإسفار بالفجر وبأحاديث الإبراد بالظهر ، والجواب أن ذلك تخصيص لعموم أول الوقت ولا معارضة بين عام وخاص . وأما القول بأن ذكر أول وقتها تفرد به علي بن حفص من بين أصحاب شعبة وأنهم كلهم رووه بلفظ علي وقتها من دون ذكر أول فقد أجيب عنه من حيث الرواية : بأن تفرده لا يضر فإنه شيخ صدوق من رجال مسلم ثم قد صحح هذه الرواية الترمذي والحاكم وأخرجها ابن خزيمة في صحيحه ، ومن حيث الدراية أن رواية لفظ علي وقتها : تفيد معنى لفظ أول لأن كلمة على تقتضي الاستعلاء على جميع الوقت . ورواية لوقتها باللام تفيد ذلك لأن المراد لاستقبال وقتها ومعلوم ضرورة شرعية أنها لا تصح قبل دخوله فتعين أن المراد لا استقبالكم الأكثر من وقتها وذلك بالاتيان بها في أول وقتها ولقوله تعالى (إنهم كانوا يسارعون في الخيرات) ولأنه صلى الله عليه وسلم كان دأبه دائماً الاتيان بالصلاة في أول وقتها - ولا يفعل إلا الأفض - إلا لما ذكرناه كالإسفار ونحوه كالعشاء . ولحديث علي عند أبي داود « ثلاث لا تؤخر . ثم ذكر منها الصلاة إذا حضر وقتها » والمراد أن ذلك الأفضل وإلا فإن تأخيرها بعد حضور وقتها جائز ويدل له أيضاً قوله .

١٥٩ - وَعَنْ أَبِي مَحْدُورَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

قَالَ « أَوَّلُ الْوَقْتِ رِضْوَانُ اللَّهِ ، وَأَوْسَطُهُ رَحْمَةُ اللَّهِ ، وَآخِرُهُ

عَفْوُ اللَّهِ » أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطِيُّ بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ جِدًّا .

وعن أبي مخذورة في بفتح الميم وسكون الحاء المهملة وضم الذال المعجمة بعد الواو راء واختلفوا في اسمه على أقوال أصحها أنه سمرة بن معين بكسر الميم وسكون العين المهملة وفتح المثناة التحتية وقال ابن عبد البر إنه اتفق العالمون بطريق أنساب قريش أن اسم أبي مخذورة أوس . وأبو مخذورة مؤذن النبي ﷺ أسلم عام الفتح وأقام بمكة إلى أن مات يؤذن بها للصلاة . مات سنة تسع وخمسين في أن النبي ﷺ قال أول الوقت في أي للصلاة المفروضة في رضوان الله في أي يحصل بأدائها فيه رضوان الله تعالى عن فاعلها في وأوسطه رحمة الله في أي يحصل لفاعل الصلاة فيه رحمته ومعلوم أن رتبة الرضوان أبلغ في وآخره عفو الله في ولا عفو إلا عن ذنب في أخرجه الدارقطني بسند ضعيف في لأنه من رواية يعقوب بن الوليد المدني قال أحمد : كان من الكذابين الكبار وكذبه ابن معين وتركه النسائي ونسبه ابن حبان إلى الوضع كذا في حواشي القاضى . وفي الشرح أن في إسناده إبراهيم بن زكريا البجلي وهو منهم ولذا قال المصنف في جداً في مؤكداً لضعفه وقدمنا إعراب جداً . ولا يقال إنه يشهد له قوله .

١٦٠ - وَلِلتَّرْمِذِيِّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ نَحْوَهُ ، دُونَ

الْأَوْسَطِ ، وَهُوَ ضَعِيفٌ أَيْضاً .

وللترمذى من حديث ابن عمر نحوه في ذكر أول الوقت واخر في دو - الأوسط وهو ضعيف أيضاً في لأن فيه يعقوب بن الوليد أيضاً وفيه ما سمعت ، وإنما قلنا لا يصح شاهداً لأن الشاهد والمشهود له . فيهما من قال الأئمة إنه كذاب فكيف يكون شاهد أو مشهوداً له وفي الباب عن جابر وابن عباس وأنس وكلها ضعيفة وفيه عن علي عليه السلام من رواية موسى بن محمد بن علي بن الحسين عن أبيه عن جده عن علي قال البيهقي إسناده فيما أظن أصح ما روى في هذا الباب مع أنه معلول فإن انحصرظ روايته عن جعفر بن محمد عن أبيه موقوفاً ، قال الحاكم : لا أعرف فيه حديثاً يصح عن النبي ﷺ ولا عن أحد من الصحابة وإنما الرواية فيه عن جعفر بن محمد عن أبيه موقوفاً . قلت إذا صح هذا الموقوف فله حكم الرفع لأنه لا يقال في النضائل بالرأى وفيه احتمال ولكن هذه الأحاديث وإن لم تصح فالمحافظة منه ﷺ على الصلاة أول الوقت دالة على أفضليته وغير ذلك من الشواهد التي قدمناها .

١٦١- وَعَنْ أَبِي عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ « لَا صَلَاةَ بَعْدَ الْفَجْرِ إِلَّا سَجْدَتَيْنِ » أَخْرَجَهُ الْخَمْسَةَ إِلَّا النَّسَائِيَّ وَفِي رِوَايَةِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ « لَا صَلَاةَ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ إِلَّا رَكْعَتَيِ الْفَجْرِ » .

وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ « لَا صَلَاةَ بَعْدَ الْفَجْرِ إِلَّا سَجْدَتَيْنِ » أَي رَكْعَتَيِ الْفَجْرِ كَمَا يَفْسُرُهُ مَا بَعْدَهُ أَخْرَجَهُ الْخَمْسَةَ إِلَّا النَّسَائِيَّ وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَالِدَارِقُطْنِيُّ قَالَ التِّرْمِذِيُّ غَرِيبٌ لَا يَعْرِفُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ قَدَامَةَ ابْنِ مُوسَى (١) وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى تَحْرِيمِ النَّافِلَةِ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ قَبْلَ صَلَاتِهِ إِلَّا سَنَةَ الْفَجْرِ وَذَلِكَ أَنَّهُ وَإِنْ كَانَ لِنُفْذِهِ نَفْسِيًّا فَهُوَ فِي مَعْنَى النَّهْيِ وَأَصْلُ النَّهْيِ التَّحْرِيمُ . قَالَ التِّرْمِذِيُّ : أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى كَرَاهَةِ أَنْ يَصَلِيَ الرَّجُلُ بَعْدَ الْفَجْرِ إِلَّا رَكْعَتَيِ الْفَجْرِ قَالَ الْمُصَنِّفُ دَعَاؤُ التِّرْمِذِيِّ الْإِجْمَاعُ عَجِيبٌ فَإِنَّ الْخِلَافَ فِيهِ مَشْهُورٌ حَكَاهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ وَغَيْرُهُ وَقَالَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ لَا بَأْسَ بِهَا وَكَانَ مَالِكٌ يَرَى أَنْ يَفْعَلَ مِنْ فَاتَتِهِ الصَّلَاةَ فِي اللَّيْلِ . وَالْمُرَادُ بِبَعْدِ الْفَجْرِ بَعْدَ طُلُوعِهِ كَمَا دَلَّ لَهُ قَوْلُهُ فِي رِوَايَةِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ أَي عَنْ ابْنِ عُمَرَ « لَا صَلَاةَ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ إِلَّا رَكْعَتَيِ الْفَجْرِ » وَكَمَا يَدُلُّ لَهُ قَوْلُهُ .

١٦٢- وَمِثْلُهُ لِلدَّارِقُطْنِيِّ عَنْ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ . رَضِيَ اللَّهُ

عَنْهُ .

وَمِثْلُهُ لِلدَّارِقُطْنِيِّ عَنْ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ فِيهِمَا فَسَّرَا الْمُرَادَ بِبَعْدِ الْفَجْرِ وَهَذَا وَقْتُ سَادِسٍ مِنَ الْأَوْقَاتِ الَّتِي نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ فِيهَا وَفَكَتَّعَرَفَتْ الْخَمْسَةُ الْأَوْقَاتُ مِمَّا مَضَى إِلَّا أَنَّهُ قَدْ عَارِضَ النَّهْيَ عَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْعَصْرِ الَّذِي هُوَ أَحَدُ السَّيِّئَاتِ الْأَوْقَاتِ

(١) نَقَلَ فِي فَتْحِ الْعِلْمِ عَنْ ابْنِ حَجَرٍ أَنَّهُ قَالَ : وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي اسْمِهِ فَقِيلَ إِنَّهُ أَيُّوبُ بْنُ حَصِينٍ وَقِيلَ : مُحَمَّدُ بْنُ حَصِينٍ وَهُوَ مَجْهُولٌ .

١٦٣- وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا قَالَتْ . صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْعَصْرَ . ثُمَّ دَخَلَ بَيْتِي ، فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ . فَسَأَلْتُهُ ، فَقَالَ « شُغِلْتُ عَنْ رَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الظُّهْرِ فَصَلَّيْتُهُمَا الْآنَ ، فَقُلْتُ : أَفَنَقْضِيهِمَا إِذَا فَاتَتَا ؟ قَالَ « لَا » أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ .

وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْعَصْرَ ثُمَّ دَخَلَ بَيْتِي فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ فَسَأَلْتُهُ فِي سؤَالِهَا مَا يَبْدُلُ عَلَى أَنَّهُ ﷺ لَمْ يَصَلِّهِمَا قَبْلَ ذَلِكَ عِنْدَهَا أَوْ أَنَّهَا قَدْ كَانَتْ عَلِمَتْ بِالنَّهْيِ فَاسْتَنْكَرَتْ مَخَالِفَةَ الْفِعْلِ لَهُ ﷺ فَقَالَ « شُغِلْتُ عَنْ رَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الظُّهْرِ ﷺ قَدْ بَيْنَ الشَاغِلِ لَهُ ﷺ أَنَّهُ « أَتَاهُ نَاسٌ مِنْ عَبْدِ الْقَيْسِ » وَفِي رِوَايَةٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ « أَنَّهُ ﷺ أَتَاهُ مَا لَمْ يَشْغَلْهُ عَنِ الرَّكْعَتَيْنِ بَعْدَ الظُّهْرِ ﷺ فَصَلَّيْتُهُمَا الْآنَ ﷺ أَيَّ قَضَاءٍ عَنِ ذَلِكَ وَقَدْ فَهَمْتُ أُمَّ سَلَمَةَ أَنَّهَا قَضَاءٌ فَلِذَا قَالَتْ ﷺ قُلْتُ أَفَنَقْضِيهِمَا إِذَا فَاتَتَا ﷺ أَيَّ كَمَا قَضَيْتُهُمَا فِي هَذَا الْوَقْتِ ﷺ قَالَ : لَا ﷺ أَيَّ لَا تَتَضَرَّعُ فِي هَذَا الْوَقْتِ بِتَمْرِينَةِ السِّيَاقِ وَإِنْ كَانَ النَّبِيُّ غَيْرَ مُقِيمٍ ﷺ أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ ﷺ إِلَّا أَنَّهُ سَكَتَ عَلَيْهِ الْمُصَنِّفُ هُنَا وَقَالَ بَعْدَ سِيَاقِهِ لَهُ فِي فَتْحِ الْبَارِي لِنَهَا رِوَايَةَ ضَعِيفَةٌ لَا تَقُومُ بِهَا حُجَّةٌ وَلَمْ يَبَيِّنْ هُنَاكَ وَجْهَ ضَعْفِهَا وَمَا كَانَ يَحْسُنُ مِنْهُ أَنْ يَسْكُتَ هُنَا عَمَّا قِيلَ فِيهِ . وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى مَا سَلَفَ مِنْ أَنَّ الْقَضَاءَ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ كَانَ مِنْ نَخْصَائِصِهِ ﷺ . وَقَدْ دَلَّ عَلَى هَذَا حَدِيثُ عَائِشَةَ « أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَصَلِّي بَعْدَ الْعَصْرِ وَيَنْهَى عَنْهَا وَيُؤَاوِلُ وَيَنْهَى عَنِ الْوُصُولِ » أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَلَكِنْ قَالَ الْبَيْهَقِيُّ . الَّذِي اخْتَصَمَ بِهِ ﷺ الْمَدَاوِمَةُ عَلَى الرَّكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْعَصْرِ لَا أَصْلَ الْقَضَاءِ لَهُ وَلَا يَخْفَى أَنَّ حَدِيثَ أُمِّ سَلَمَةَ الْمَذْكُورَ يَرُدُّ هَذَا الْقَوْلَ ، بَدَلًا عَلَى أَنَّ الْقَضَاءَ خَاصٌّ بِهِ أَيْضًا وَهَذَا الَّذِي أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَهُوَ الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ الْمُصَنِّفُ بِقَوْلِهِ .

١٦٤- وَالأبِي دَاوُدَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا بِمَعْنَاهُ . ﷺ وَالأبِي دَاوُدَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِمَعْنَاهُ ﷺ تَقْدِيمَ الْكَلَامِ فِيهِ .

باب الأذان

الأذان لغة الأعلام قال الله تعالى (وأذان من الله ورسوله) وشرعا الأعلام بوقت الصلاة بالفاظ مخصوصة . وكان فرضه بالمدينة في السنة الأولى من الهجرة ووردت أحاديث تدل على أنه شرع بمكة والصحيح الأول .

١٦٥ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدِ بْنِ عَبْدِ رَبِّهِ قَالَ : طَافَ بِي - وَأَنَا نَائِمٌ رَجُلٌ فَقَالَ : تَقُولُ : اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ ، فَذَكَرَ الْأَذَانَ - بِتَرْبِيعِ التَّكْبِيرِ بِغَيْرِ تَرْجِيعٍ ، وَالْإِقَامَةَ فُرَادَى ، إِلَّا قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ - قَالَ : فَلَمَّا أَصْبَحْتُ أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ « إِنَّهَا لَرُؤْيَا حَقٌّ - الْحَدِيثُ » أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ . وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبْنُ خُرَيْمَةَ .

عن عبد الله بن زيد هو أبو محمد عبد الله بن زيد بن عبد ربه الأنصاري الخزرجي . شهد عبد الله العقبة وبدر والمشاهد بعدها . مات بالمدينة سنة اثنتين وثلاثين قال طاف بي وأنا نائم رجل وللحديث سبب وهو ما في الروايات أنه « لما كثر الناس ذكروا أن يعلموا وقت الصلاة بشيء يجمعهم لها فقالوا لو اتخذنا ناقوساً فقال رسول الله ﷺ ذلك للنصارى فقالوا : لو اتخذنا بوقاً قال ذلك لليهود فقالوا : لو رفعنا ناراً قال ذلك للمجوس فافترقوا فرأى عبد الله بن زيد فجاء إلى النبي ﷺ فقال : طاف بي : الحديث وفي سنن أبي داود « فطاف بي وأنا نائم رجل يحمل ناقوساً في يده فقلت يا عبد الله أتبيع الناقوس قال : وما تصنع به قلت : ندعو به إلى الصلاة قال : أفلا أدلك على ما هو خير من ذلك ؟ قلت بلى » فقال : تقول الله أكبر فذكر الأذان أي إلى آخره بتربيع التكبير تكريره أربعاً ويأتي ما عاضده وما عارضه (بغير ترجيع) أي في الشهادتين قال في شرح مسلم : هو العود إلى الشهادتين برفع

الصوت بعد قولها مرتين بخفض الصوت ويأتي قريباً ﴿ والإقامة فرادى ﴾ لا تكبير في شيء من ألفاظها ﴿ إلا قد قامت الصلاة ﴾ فإنها تكرر ﴿ قال : فلما أصبحت أتيت رسول الله ﷺ فقال « إنها لرؤيا حق » الحديث أخرجه أحمد وأبو داود وصححه الترمذى وابن خزيمة ﴿ الحديث دليل على مشروعية الأذان للصلاة دعاء للغائبين ليحضروا إليها ولذا اهتم ﷺ في النظر في أمر يجمعهم للصلاة وهو إعلام بدخول وقتها أيضاً . . واختلف العلماء في وجوبه ولا شك أنه من شعار أهل الإسلام ومن محاسن ما شرعه الله . وأما وجوبه فالأدلة فيه محتملة وتأتي وكيفية الفائز قد اختلف فيها ، وهذا الحديث دل على أنه يكبر في أوله أربع مرات وقد اختلفت الرواية : فوردت بالثنائية في حديث أبي مخذومة في بعض رواياته وفي بعضها بالتربيع أيضاً . فذهب الأكثر إلى العمل بالتربيع لشهرة روايته ولأنها زيادة عدل فهي مقبولة . ودل الحديث على عدم مشروعية الترجيع : وقد اختلف في ذلك فمن قال إنه غير مشروع عمل بهذه الرواية ومن قال : إنه مشروع عمل بحديث أبي مخذومة وسيأتي : ودل على أن الإقامة تفرد ألفاظها إلا لفظ الإقامة فإنه يكررهما . وظاهر الحديث أنه يفرد التكبير في أولها ولكن الجمهور على أن التكبير في أولها يكرر مرتين قالوا : ولكنه بالنظر إلى تكريره في الأذان أربعاً كأنه غير مكرر فيها وكذلك يكرر في آخرها ويكرر لفظ الإقامة وتفرد بقية الألفاظ وقد أخرج البخارى حديث أمر بلال أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة إلا الإقامة « وسيأتي وقد استدلل به من قال الأذان في كل كتباته مثنى مثنى والإقامة ألفاظها مفردة إلا قد قامت الصلاة وقد أجاب أهل التربيع بأن هذه الرواية صحيحة دالة على ما ذكر لكن رواية التربيع قد صحت بلامرية وهي زيادة من عدل . مقبولة فالقائل بتربيع التكبير أول الأذان قد عمل بالحديثين ويأتي أن رواية يشفع الأذان لاتدل على عدم التربيع للتكبير . هذا ولا يخفى أن لفظ كلمة الترحيد في آخر الأذان والإقامة مفردة بالاتفاق فهو خارج عن الحكم بالأمر يشفع الأذان قال العلماء : والحكمة في تكرير الأذان وإفراد ألفاظ الإقامة هي أن الأذان لإعلام الغائبين فاحتجج إلى التكرير ولذا يشرع فيه رفع الصوت وأن يكون على محل مرتفع بخلاف الإقامة فإنها لإعلام الحاضرين فلا حاجة إلى تكرير ألفاظها ولذا شرع فيها خفض الصوت والحدروا وإنما كررت جملة قد قامت الصلاة لأنها مقصود الإقامة ﴿ وزاد أحمد في آخره ﴿ ظاهره في حديث عبد الله بن زيد .

١٦٦- وَزَادَ أَحْمَدُ فِي آخِرِهِ قِصَّةَ قَوْلِ بِلَالٍ فِي أَذَانِ

الْفَجْرِ : الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ .

في قصة قول بلال في أذان الفجر : الصلاة خير من النوم في روى الترمذي وابن ماجه وأحمد من حديث عبد الرحمن بن أبي ليلى عن بلال قال : قال لي رسول الله ﷺ « لا تثوبن في شيء من الصلاة إلا في صلاة الفجر » إلا أن فيه ضعيفاً وفيه انقطاع أيضاً . وكان على المصنف أن يذكر ذلك على عادته ويقال التثويب مرتين كما في سنن أبي داود وليس « الصلاة خير من النوم » في حديث عبد الله بن زيد كما ربما توهمه عبارة المصنف حيث قال في آخره : وإنما يريد أن أحمد ساق رواية عبد الله بن زيد ثم وصل بها رواية بلال .

١٦٧- وَابْنُ خَزِيمَةَ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : مِنْ

السَّنَةِ إِذَا قَالَ الْمُؤَذِّنُ فِي الْفَجْرِ : حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ ، قَالَ :
الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ .

في ولا بن خزيمة عن أنس رضي الله عنه قال من السنة في أي طريقة النبي ﷺ إذا قال المؤذن في الفجر : حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ هو النوم والبقاء أي هلموا إلى سبب ذلك في قال : الصلاة خير من النوم في وصححه ابن السكن وفي رواية النسائي « الصلاة خير من النوم الصلاة خير من النوم في الأذان الأول من الصبح » وفي هذا تقييد لما أطلقته الروايات قال ابن رسلان : وصحح هذه الرواية ابن خزيمة قال فشرعية التثويب إنما هي في الأذان الأول للفجر لأنه لا لإيقاظ النائم ، وأما الأذان الثاني فإنه إعلام بدخول الوقت ودعاء إلى الصلاة . ولفظ النسائي في سننه الكبرى من جهة سميان عن أبي جعفر عن أبي سليمان عن أبي محذورة قال « كنت أؤذن لرسول الله ﷺ فكنت أقول في أذان الفجر الأول حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ » قال ابن حزم وإسناده صحيح اهـ . من تخريج الزركشي

لأحاديث الرافعي . ومثل ذلك في سنن البيهقي الكبرى من حديث أبي محذورة « أنه كان يثوب في الأذان الأول من الصبح بأمره صلى الله عليه وسلم » قلت وعلى هذا ليس الصلاة خير من النوم : من ألفاظ الأذان المشروع للدعاء إلى الصلاة والإخبار بدخول وقتها بل هو من الألفاظ التي شرعت لإيقاظ النائم فهو كالألفاظ التسبيح الأخير الذي اعتاده الناس في هذه الأعصار المتأخرة عوضاً عن الأذان الأول . وإذا عرفت هذا فإن عليك ما اعتاده الفقههاء من الجدل في التثويب هل هو من ألفاظ الأذان أولاً ؟ ودل هو بدعة أولاً ؟ ثم المراد من معناه : اليقظة للصلاة خير من النوم أي الراحة التي يعتاضونها في الآجل خير من النوم . ولنا كلام في هذه الكلمة أودعناه رسالة لعنيفة .

١٦٨ - وَعَنْ أَبِي مَحْذُورَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَّمَهُ الْأَذَانَ ، فَذَكَرَ فِيهِ التَّرْجِيعَ . أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَلَكِنْ ذَكَرَ التَّكْبِيرَ فِي أَوَّلِهِ مَرَّتَيْنِ فَقَطُّ . وَرَوَاهُ الْخَمْسَةُ فَذَكَرُوهُ مَرَّةً .

وعن أبي محذورة في تقدم ضبطه وبيان حاله في أن النبي صلى الله عليه وسلم علمه الأذان في أي ألقاه صلى الله عليه وسلم عليه بنفسه في قصة حاصلها « أنه خرج أبو محذورة بعد الفتح إلى حنين هو وتسعة من أهل مكة فلما سمعوا الأذان أذنوا استهزاء بالمؤمنين فقال صلى الله عليه وسلم : قد سمعت في هؤلاء تآذين إنسان حسن الصوت فأرسل إلينا فأذنا رجلاً رجلاً وكنت آخرهم فقال حين أذنت : تعال فأجلسني بين يديه فمسح على ناصيتي وبرك على ثلاث مرات ثم قال « اذهب فأذن عند المسجد الحرام فقلت يا رسول الله فعلمني » الحديث في ذكر فيه الترجيع في أي في الشهادتين ولفظه عند أبي داود « ثم تقول أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله أشهد أن محمداً رسول الله تخفض بها صوتك » قيل المراد أن يسمع من يقربه قيل والحكمة في ذلك أن يأتي بهما أولاً بتدبر وإخلاص ولا يتأتى كمال ذلك إلا مع خفض الصوت قال « ثم ترفع صوتك بالشهادة أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن محمداً رسول الله أشهد أن محمداً

رسول الله « فهذا هو الترجيح الذي ذهب جمهور العلماء إلى أنه مشروع لهذا الحديث الصحيح وهو زيادة على حديث عبد الله بن زيد وزيادة العدل مقبولة وإلى عدم القول به ذهب الهادي وأبو حنيفة وآخرون عملاً منهم بحديث عبد الله بن زيد الذي تقدم ﴿ أخرجه مسلم ولكن ذكر التكبير في أوله مرتين فقط ﴾ لا كما ذكره عبد الله بن زيد آنفاً وبهذه الرواية عملت الهادوية ومالك وغيرهم ﴿ ورواه ﴾ أي حديث أبي مخذورة هذا ﴿ الخمسة ﴾ هم أهل السنن الأربعة وأحمد ﴿ فذكروه ﴾ أي التكبير في أول الأذان ﴿ مربعاً ﴾ كروايات حديث عبد الله بن زيد قال ابن عبد البر في الاستذكار: التكبير أربع مرات في أول الأذان محفوظ من رواية الثقات من حديث أبي مخذورة ومن حديث عبد الله بن زيد وهي زيادة يجب قبولها . واعلم أن ابن تيمية في المنتقى نسب التربع في حديث أبي مخذورة إلى رواية مسلم والمصنف لم ينسبه إليه بل نسبه إلى رواية الخمسة فراجعت صحيح مسلم وشرحه فقال النووي إن أكثر أصوله فيها التكبير مرتين في أوله وقال القاضي عياض أن في بعض طرق الفارسي لصحيح مسلم ذكر التكبير أربع مرات في أوله وبه تعرف أن المصنف اعتبر أكثر الروايات وابن تيمية اعتمد بعض طرقه فلا يتوهم المنافاة بين كلام المصنف وابن تيمية . .

١٦٩- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ أُمِرَ بِبِلَالٍ : أَنْ يَشْفَعَ
الْأَذَانَ شَفْعًا ، وَيُوتِرَ الْإِقَامَةَ إِلَّا الْإِقَامَةَ ، يَعْنِي : إِلَّا قَدْ قَامَتِ
الصَّلَاةُ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ، وَلَمْ يَذْكُرْ مُسْلِمٌ الْإِسْتِثْنَاءَ .

﴿ وعن أنس رضي الله عنه قال : أمر ﴿ بضم الهمزة مبنى لما لم يسم بى كذلك للعلم بالفاعل فإنه لا يأمر في الأصول الشرعية إلا النبي ﷺ ويدل له الحديث الآتي قريباً ﴿ بلال ﴾ نائب الفاعل ﴿ أن يشفع ﴾ بفتح أوله ﴿ الأذان ﴾ يأتي بكلماته ﴿ شفعاً ﴾ أي مثنى مثنى أو أربعاً أربعاً فالكل يصدق عليه أنه شفع وهذا إجمال بينه حديث عبد الله بن زيد وأبي مخذورة فشفع التكبير أن يأتي به أربعاً أربعاً وشفع غيره أن يأتي به مرتين مرتين وهذا بالنظر إلى الأكثر وإلا فإن كلمة التهليل في آخره مرة واحدة

اتفاقاً ﴿ ويوتر الإقامة ﴾ يفرد ألفاظها ﴿ إلا الإقامة ﴾ بين المراد بها بقوله ﴿ يعني قد قامت الصلاة ﴾ فإنه يشرع أن يأتي بها مرتين ولا يوترها ﴿ متفق عليه ولم يذكر مسلم الاستثناء ﴾ أعنى قوله : إلا الإقامة فاختلف العلماء في هذا على ثلاثة أقوال الأول للهادوية فقالوا تشرع تثنية ألفاظ الإقامة كلها لحديث « إن بلالا كان يثنى الأذان والإقامة » رواه عبد الرزاق والدارقطني والطحاوي إلا أنه قد ادعى فيه الحاكم الإنقطاع ، وله طرق فيها ضعف . وبالجملة لا تعارض رواية التبريع في التكبير رواية الأفراد في الإقامة لصحتها فلا يقال إن التثنية في ألفاظ الإقامة زيادة عدل فيجب قبولها : لأنك قد عرفت أنها لم تصح . والثاني لمالك فقال تفرد ألفاظ الإقامة حتى قد قامت الصلاة . والثالث للجمهور أنها تفرد ألفاظها إلا قد قامت الصلاة فتكرر عملاً بالأحاديث الثابتة بذلك .

١٧٠- وَلِلنَّسَائِيِّ : أَمَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِإِلَالَةٍ .

﴿ وللنسائي أمر ﴾ أي عن أنس بالبناء للفاعل وهو ﴿ النبي ﷺ بإلالية ﴾ وإنما أتى به المصنف ليفيد أن الحديث الأول المتفق عليه مرفوع وإن ورد بصيغة البناء للمجهول قال الخطابي : إسناد تثنية الأذان وإفراد الإقامة أصحها أي الروايات وعليه أكثر علماء الأمصار وجرى العمل به في الحرمين والحجاز والشام واليمن وديار مصر ونواحي الغرب إلى أقصى حجر من بلاد الإسلام ، ثم عد من قاله من الأئمة قلت وكانه أراد باليمن من كان فيها شافعي المذهب وإلا فقد عرفت مذهب الهادوية وهم سكان غالب اليمن ، وما أحسن ما قاله بعض المتأخرين - وقد ذكر الخلاف في ألفاظ الأذان هل هو مثنى أو أربع ؟ أي التكبير في أوله - وهل فيه ترجيع الشهادتين أولاً والخلاف في الإقامة - ما لفظه : هذه المسئلة من غرائب الواقعات يقل نظيرها في الشريعة بل وفي العادات وذلك أن هذه الألفاظ في الأذان والإقامة قليلة محصورة معينة يصاح بها في كل يوم وليلة خمس مرات في أعلى مكان وقد أمر كل سامع أن يقول كما يقول المؤذن وهم خير القرون في غرة الإسلام شديد والمحافظة على الفضائل ومع هذا كله لم يذكر خوض الصحابة ولا التابعين واختلافهم فيها ثم جاء الخلاف

الشديد في المتأخرين ثم كل من المتفرقين أدلى بشيء صالح في الجملة وإن تفاوت
وليس بين الروايات تناف لعدم المانع من أن يكون كل سنة كما نقوله وقد قيل في
أمثاله كألفاظ التشهد وصورة صلاة الخوف .

١٧١- وَعَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : رَأَيْتُ بِرَّالاً

يُؤذِّنُ « أَتَّبَعُ فَاهُ ، هَهُنَا وَهَهُنَا ، وَإِصْبَعَاهُ فِي أُذُنَيْهِ . رَوَاهُ

أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ .

- وَابْنُ مَاجَةَ : وَجَعَلَ إِصْبَعَيْهِ فِي أُذُنَيْهِ .

- وَابْنُ دَاوُدَ : لَوَى عُنُقَهُ ، لَمَّا بَلَغَ حَىَّ عَلَى الصَّلَاةِ ،

يَمِينًا وَشِمَالًا وَلَمْ يَسْتَدِرْ . وَأَصْلُهُ فِي الصَّحِيحَيْنِ .

وعن أبي جحيفة بضم الجيم وفتح الحاء المهملة فثناة تحتية ساكنة ففاء هو
وهب بن عبد الله وقيل ابن مسلم السوائي بضم السين المهملة وتخفيف الواو وهمزة بعد
الألف العامري . ترك الكوفة وكان من صغار الصحابة توفي رسول الله ﷺ ولم يبلغ
الحلم ولكنه سمع منه . جعله على بيت المال وشهد معه المشاهد كلها توفي بالكوفة
سنة أربع وسبعين قال رأيت بلالا يؤذن وأتبع فاه أي أنظر إلى فيه متبعا
ههنا أي يمنا وههنا أي يسرة وإصبعاه أي إبهامهما ولم يردعين الإصبعين
وقال النووي هما المسبحتان في أذنيه . رواه أحمد والترمذي وصححه ولا بن ماجه
أي من حديث أبي جحيفة أيضاً جعل أصبعيه في أذنيه ولأبي داود من حديثه
أيضاً لوى عنقه لما بلغ حى على الصلاة يمينا وشمالا هو بيان لقوله ههنا وههنا
ولم يستدر بجملة بدنه وأصله في الصحيحين الحديث دل على آداب للمؤذن
وهي الالتفات إلى جهة اليمين وإلى جهة الشمال وقد بين محل ذلك لفظ أبي داود حيث
قال (لوى عنقه لما بلغ حى على الصلاة) وأصرح منه حديث مسلم بلفظ « فجعلت

أتبع فاه ههنا وههنا يمينا وشمالا يقول : حى على الصلاة حى على الفلاح « ففیه بیان الالتفات عند الحیعتین وبوب علیه ابن خزیمة بقوله (انحراف المؤذن عند قوله حى على الصلاة حى على الفلاح بفمه لا بیدنه كله) قال وإنما یمكن الانحراف بالفم بانحراف الوجه ثم ساق من طریق وكیع « فجعل یقول فی أذانه هكذا وحرف رأسه يمينا وشمالا » وأما رواية أن بلالا استدار فی أذانه فلیست بصحیحة وكذلك رواية أنه صلى الله عليه وسلم أمره أن یجعل اصبعیه فی أذنيه رواية ضعيفة وعن أحمد بن حنبل لا یدور إلا إذا كان على منارة قصداً لا سماع أهل الجهتین وذكر العلماء أن فائدة التفاته أمران أحدهما أنه أرفع لصوته وثانيهما أنه علامة للمؤذن لیعرف من یراه على بعد أو من كان به صمم أنه يؤذن وهذا فی الأذان وأما الإقامة فقال الترمذی إنه استحسنه الأزواعی .

١٧٢- وَعَنْ أَبِي مَحْذُورَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَعْجَبَهُ صَوْتُهُ ، فَعَلَّمَهُ الْأَذَانَ . رَوَاهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ .
 وعن أبي محذورة أن النبي صلى الله عليه وسلم أعجبه صوته فعلمه الأذان . رواه ابن خزيمة في صححه وقد قدمنا القصة واستحسنه صلى الله عليه وسلم لصوته وأمره له بالأذان بمكة . وفيه دلالة على أنه يستحب أن يكون صوت المؤذن حسناً .

١٧٣- وَعَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ : صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْعِيدَيْنِ ، غَيْرَ مَرَّةٍ وَلَا مَرَّتَيْنِ ، بِغَيْرِ أَذَانَ وَلَا إِقَامَةٍ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

عن جابر بن سمرة رضى الله عنه قال : صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم العيدين غير مرة ولا مرتين في أى بل مرات كثيرة في غير أذان ولا إقامة في أى حال كون الصلاة غير مصحوبة بأذان ولا إقامة في رواه مسلم في فيه دليل على أنه لا يشرع لصلاة العيدين أذان ولا إقامة وهو كالإجماع وقد روى خلاف هذا عن ابن الزبير ومعاوية وعمر بن عبد العزيز قياساً منهم للعيدين على الجمعة وهو قياس غير صحيح بل فعل ذلك بدعة إذ لم يؤثر عن الشارع ولا عن خلفائه الراشدين ويزيده تأكيداً قوله .

١٧٤ - وَنَحْوَهُ فِي الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ عَنْ أَبِي عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَغَيْرِهِ .

﴿ ونحوه ﴾ أي نحو حديث جابر بن سمرة ﴿ في المتفق عليه ﴾ أي الذي اتفق على إخرجه الشيخان ﴿ عن ابن عباس رضي الله عنه وغيره ﴾ من الصحابة وأما القول بأنه يقال في العيد عوضا عن الأذان الصلاة جامعة فلم ترد به سنة في صلاة العيدين قال في الهدى النبوي : وكان صلى الله عليه وسلم إذا انتهى إلى المصلى أخذ في الصلاة أي صلاة العيد من غير أذان ولا إقامة ولا قول الصلاة جامعة والسنة أن لا يفعل شيء من ذلك وبه يعرف أن قوله في الشرح : ويستحب في الدعاء إلى الصلاة في العيدين وغيرهما مما لا يشرع فيه أذان كالجنازة : الصلاة جامعة : غير صحيح إذ لا دليل على الاستحباب ولو كان مستحبا لما تركه صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدون من بعده نعم ثبت ذلك في صلاة الكسوف لا غير ولا يصح فيه القياس لأن ما وجد سببه في عصره ولم يفعله ففعله بعد عصره بدعة فلا يصح إثباته بقياس ولا غيره .

١٧٥ - وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِي الْحَدِيثِ الطَّوِيلِ فِي نَوْمِهِمْ عَنِ الصَّلَاةِ - ثُمَّ أَدَّانَ بِلَالٌ ، فَصَلَّى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، كَمَا كَانَ يَصْنَعُ كُلَّ يَوْمٍ رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

﴿ وعن أبي قتادة - في الحديث الطويل في نومهم عن الصلاة ﴾ أي عن صلاة الفجر وكان عند قفولهم من غزوة خيبر قال ابن عبد البر : هو الصحيح ﴿ ثم أذن بلال ﴾ أي بأمره صلى الله عليه وسلم كما في سنن أبي داود ثم « أمر بلال أن ينادي بالصلاة فنادى بها » ﴿ فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم كما كان يصنع كل يوم . رواه مسلم ﴾ فيه دلالة على شرعية التأذين للصلاة الفائتة بنوم ويلحق بها المنسية لأنه صلى الله عليه وسلم جمعهما في الحكم حيث قال « من نام عن صلاته أو نسىها » الحديث وقد روى مسلم من حديث أبي هريرة أنه صلى الله عليه وسلم « أمر بلال بالإقامة ولم يذكر الأذان وبأنه صلى الله عليه وسلم لما فاتته الصلاة يوم الخندق أمر لها

بالإقامة ولم يذكر الأذان كما في حديث أبي سعيد عند الشافعي وهذه لا تعارض رواية أبي قتادة لأنه مثبت وخبر أبي هريرة وأبي سعيد ليس فيهما ذكر الأذان بنى ولا إثبات فلا معارضة إذ عدم الذكر لا يعارض الذكر .

١٧٦ - وَلَهُ عَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَتَى الْمُرْدَلِفَةَ فَصَلَّى بِهَا الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ ، بِأَذَانٍ وَاحِدٍ وَإِقَامَتَيْنِ .

﴿ وله ﴾ أى لمسلم ﴿ عن جابر أن النبي ﷺ أتى المزدلفة ﴾ أى منصرفاً عن عرفات ﴿ فصلى بها المغرب والعشاء ﴾ جمع بينهما ﴿ بأذان واحد وإقامتين ﴾ وقد روى البخارى من حديث ابن مسعود « أنه صلى أى بالمزدلفة المغرب بأذان وإقامة والعشاء بأذان وإقامة وقال رأيت رسول الله ﷺ يفعله » ويعارضهما معا قوله .

١٧٧ - وَلَهُ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : جَمَعَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِإِقَامَةٍ وَاحِدَةٍ . وَزَادَ أَبُو دَاوُدَ : لِكُلِّ صَلَاةٍ ، وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ : وَلَمْ يُنَادِ فِي وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا .

﴿ وله ﴾ أى لمسلم ﴿ عن ابن عمر رضى الله عنه جمع النبي ﷺ بين المغرب والعشاء بإقامة واحدة ﴾ وظاهره أنه لا أذان فيهما وهو صريح فى مسلم أن ذلك بالمزدلفة فإن فيه : قال سعيد بن جبير أفضمنا مع ابن عمر حتى أتينا جمعاً أى المزدلفة فإنه اسم لها وهو بزئج الجيم وسكون الميم فصل بها المغرب والعشاء بإقامة واحدة ثم انصرف وقال هكذا صلى بنا رسول الله ﷺ فى هذا المكان وقد دل على أنه لا أذان بهما وأنه لا إقامة إلا واحدة للصلاتين . وقد دل قوله ﴿ زاد أبو داود ﴾ أى من حديث ابن عمر

﴿ لكل صلاة ﴾ أى أنه أقام لكل صلاة لأنه زاد بعد قوله بإقامة واحدة لكل صلاة
فدل على أن لكل صلاة إقامة فرواية مسلم تفيد برواية أبي داود هذه ﴿ وفى رواية له ﴾
أى لأبي داود عن ابن عمر ﴿ ولم يناد فى واحدة منهما ﴾ وهو صريح فى نفي الأذان
وقد تعارضت هذه الروايات فجابر أثبت أذاناً واحداً وإقامتين وابن عمر نفي الأذان
وأثبت الإقامتين وحديث ابن مسعود الذى ذكرناه أثبت الأذنين والإقامتين فإن قلنا
المثبت مقدم على النافي عملنا بخبر ابن مسعود . والشارح رحمه الله قال : يقدم خبر
جابر أى لأنه مثبت للأذان على خبر ابن عمر لأنه نافى له ولكن نقول : بل نقدم خبر
ابن مسعود لأنه أكثر إثباتاً .

١٧٨ - وَعَنْ ابْنِ عَمْرٍو وَعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَا : قَالَ
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « إِنَّ بِلَالاً يُؤذِّنُ بَلِيلٍ ، فَكُلُّوا
وَاشْرَبُوا حَتَّى يُنَادِيَ ابْنَ مَكْتُومٍ » وَكَانَ رَجُلًا أَعْمَى لَا يُنَادِي ،
حَتَّى يُقَالَ لَهُ : أَصْبَحْتَ ، أَصْبَحْتَ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ، وَفِي
آخِرِهِ إِدْرَاجٌ .

﴿ وعن ابن عمر وعائشة رضى الله عنهم قالا : قال رسول الله ﷺ « إن بلالا
يؤذن بليل ﴾ قد بينت رواية البخارى أن المراد به قبيل الفجر فإن فيها « ولم يكن بينهما
إلا أن يرقى ذا وينزل ذا » وعند الطحاوى بلفظ « إلا أن يصعد هذا وينزل هذا
﴿ فكلوا واشربوا حتى ينادى ابن أم مكتوم ﴾ واسمه عمرو ﴿ وكان ﴾ أى ابن أم مكتوم
﴿ رجلاً أعمى لا ينادى حتى يقال له أصبحت أصبحت ﴾ أى دخلت فى الصباح
﴿ متفق عليه وفى آخره إدراج ﴾ أى كلام ليس من كلامه ﷺ يريد به قوله (وكان
رجلاً أعمى إلى آخره) ولفظ البخارى هكذا « قال وكان رجلاً أعمى بزيادة لفظ قال »
وبين الشارح فاعل قال أنه ابن عمر وقيل الزهرى فهو كلام مدرج من كلام أحد
الرجلين . وفى الحديث شرعية الأذان قبل الفجر لا لما شرع له الأذان فإن الأذان شرع
كما سلف للإعلام بدخول الوقت ولدعاء السامعين لحضور الصلاة وهذا الأذان الذى

قبل الفجر قد أخبر صلى الله عليه وسلم بوجه شرعيته بقوله « ليوقظ نائمكم ويرجع قائمكم » رواه الجماعة إلا الترمذى . والقائم هو الذى يصلى صلاة الليل ورجوعه عوده إلى نومه أو قعوده عن صلاته إذا سمع الأذان فليس للإعلام بدخول وقت ولا لخصور الصلاة وإنما هو كالتسبيحة الأخيرة التى تفعل فى هذه الأعصار غاية أنه كان بالفاظ الأذان وهو مثل النداء الذى أحدثه عثمان فى يوم الجمعة لصلاتها فإنه كان يأمر بالنداء لها فى محل يقال له الزوراء ليجتمع الناس للصلاة وكان ينادى لها بالفاظ الأذان المشروع ثم جعله الناس من بعده تسبيحاً بالآية والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم . فذكر الخلاف فى المسألة والاستدلال للمانع وللمجيز لا يلتفت إليه من همه العمل بما ثبت . وفى قوله « كلوا واشربوا » أى أيها المريدون للصيام « حتى يؤذن ابن أم مكتوم » ما يدل على إباحة ذلك إلى أذانه . وفى قوله « إنه كان لا يؤذن » أى ابن أم مكتوم « حتى يقال له أصبحت أصبحت » ما يدل على جواز الأكل والشرب بعد دخول الفجر وبه قال جماعة ومن منع من ذلك قال معنى قوله « أصبحت أصبحت » قاربت الصباح وأنهم يقولون له ذلك عند آخر جزء من أجزاء الليل وأذانه يتم فى أول جزء من طلوع الفجر . وفى الحديث دليل على جواز اتخاذ مؤذنين فى مسجد واحد ويؤذن واحد بعد واحد وأما أذان اثنين معاً فمنعه قوم وقالوا : أول من أحدثه بنو أمية وقيل : لا يكره إلا أن يحصل بذلك تشويش قلت : وفى هذا المأخذ نظر لأن بلالاً لم يكن يؤذن للفريضة كما عرفت بل المؤذن لها واحد هو ابن أم مكتوم . واستدل بالحديث على جواز تقليد المؤذن الأعمى والبصير ، وعلى جواز تقليد الواحد وعلى جواز الأكل والشرب مع الشك فى طلوع الفجر إذ الأصل بقاء الليل ، وعلى جواز الاعتماد على الصوت فى الرواية إذا عرفه وإن لم يشاهد الراوى ، وعلى جواز ذكر الرجل بما فيه من العاهة إذا كان التمساء النورين به ونحوه ، وجواز نسبته إلى أمه إذا اشتهر بذلك .

١٧٩ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ بِلَالَ أَدَّنَ قَبْلَ

الْفَجْرِ ، فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَرْجِعَ ، فَبَنَادَى

« أَلَا إِنَّ الْعَبْدَ نَامَ » رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَضَعَفَهُ .

وعن ابن عمر رضي الله عنهما أن بلالا أذن قبل الفجر فأمره النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يرجع فينادي : ألا إن العبد نام . رواه أبو داود وضعفه في فإنه قال عقب إخراج هذا حديث لم يروه عن أيوب إلا حماد بن سلمة وقال المنذرى . قال الترمذى : هذا حديث غير محفوظ وقال علي بن المدينى : حديث حماد ابن سلمة هو غير محفوظ وأخطأ فيه حماد بن سلمة وقد استدل به من قال لا يشرع الأذان قبل الفجر ولا يخفى أنه لا يقاوم الحديث الذى اتفق عليه الشيخان ولو ثبت أنه صحيح لتؤول على أنه قبل شرعية الأذان الأول فإنه كان بلال هو المؤذن الأول الذى أمر صلى الله عليه وسلم عبد الله بن زيد أن يلقى عليه ألفاظ الأذان ثم اتخذ ابن أم مكتوم بعد ذلك مؤذناً مع بلال فكان بلال يؤذن الأذان الأول لما ذكره صلى الله عليه وسلم من فائدة أذانه ثم إذا طلع الفجر أذن ابن أم مكتوم .

١٨٠ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « إِذَا سَمِعْتُمُ النِّدَاءَ فَقُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ الْمُؤَذِّنُ » مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

وعن أبي سعيد الخدرى رضى الله عنه قال . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إذا سمعتم النداء فقولوا مثل ما يقول المؤذن » متفق عليه في شرعية القول لمن سمع المؤذن أن يقول كما يقول على أى حال كان من طهارة وغيرها ولو جنباً أو حائضاً إلا حال الجماع وحال التخلى لكراهة الذكر فيهما وأما إذا كان السامع فى حال الصلاة ففيه أقوال الأقرب أنه يؤخر الإجابة إلى بعد خروجه منها . والأمر يدل على الوجوب على السامع لا على من رآه فوق المنارة ولم يسمعه أو كان أصم وقد اختلف فى وجوب الإجابة فقال به الحنفية وأهل الظاهر وآخرون . وقال الجمهور لا يجب واستدلوا بأنه صلى الله عليه وسلم سمع مؤذناً فلما كبر قال « على الفطرة » فلما تشهد قال « خرجت من النار » أخرجه مسلم قالوا : فلو كانت الإجابة واجبة لقال صلى الله عليه وسلم كما قال المؤذن فلما لم يقل دل على أن الأمر فى حديث أبي سعيد للاستحباب وتعقب بأنه ليس فى كلام الراوى

ما يدل على أنه صلى الله عليه وسلم لم يقل كما قال فيجوز أنه صلى الله عليه وسلم قال مثل قوله ولم ينقله الراوى اكتفاء بالعادة ونقل الزائد وقوله « مثل ما يقول » يدل أنه يتبع كل كلمة يسمعا فيقول مثلها . وقد روت أم سلمة أنه صلى الله عليه وسلم « كان يقول كما يقول المؤذن حتى نسكت » أخرجه النسائي فلو لم يجاوبه حتى فرغ من الأذان استحسب له التدارك إن لم يطل الفصل . وظاهر قوله « فى النداء » أنه يجيب كل مؤذن أذن بعد الأول وإجابة الأول أفضل قال فى الشرح : إلا فى الفجر والجمعة فهما سواء لأنهما مشروعان قلت : يريد الأذان قبل الفجر والأذان قبل حضور الجمعة ولا يخفى أن الذى قبل الفجر قد صحت مشروعيته وسماه النبى صلى الله عليه وسلم أذاناً فى قوله « إن بلالا يؤذن بليل » فبدخل تحت حديث أبى سعيد وأما الأذان قبل الجمعة فهو محدث بعد وفاته صلى الله عليه وسلم ولا يسمى أذاناً شرعياً . وليس المراد من المماثلة أن يرفع صوته كالمؤذن لأن رفعه لصوته لقصد الإعلام بخلاف المحيب ولا يكفى إمراره الإجابة على خاطره فإنه ليس بقول : وظاهر حديث أبى سعيد والحديث الآتى وهو .

١٨١ - وَلِلْبُخَارِيِّ عَنْ مُعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِثْلُهُ .

وللبخارى عن معاوية مثله ۞ أى مثل حديث أبى سعيد : أن السامع يقول كقول المؤذن فى جميع ألفاظه إلا فى الحيعلتين فيقول ما أفاده قوله .

١٨٢ - وَلِمُسْلِمٍ عَنْ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي فَضْلِ الْقَوْلِ
كَمَا يَقُولُ الْمُؤَذِّنُ كَلِمَةً كَلِمَةً ، سِوَى الْحَيْعَلَتَيْنِ ، فَيَقُولُ :
« لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ » .

ولمسلم عن عمر فى فضل القول كما يقول المؤذن كلمة كلمة سوى الحيعلتين ۞ حتى على الصلاة حتى على الفلاح فإنه يخص ما قبله ۞ فيقول ۞ أى السامع ۞ لا حول ولا قوة إلا بالله ۞ عند كل واحدة منهما وهذا المتن هو الذى رواه معاوية كما فى البخارى وعمر كما فى مسلم وإنما اختصر المصنف فقال : وللبخارى عن معاوية أى القول كما يقول المؤذن إلى آخر ما ساقه فى رواية مسلم عن عمر . إذا عرفت هذا

فيقول لها أربع مرات . ولفظه عند مسلم « إذا قال المؤذن الله أكبر الله أكبر فقال أحدكم
الله أكبر الله أكبر إلى أن قال : فإذا قال : حي على الصلاة قال لا حول ولا قوة إلا
بالله ثم قال حي على الفلاح قال لا حول ولا قوة إلا بالله » فيحتمل أنه يريد إذا قال حي
على الصلاة حوقل وإذا قالها ثانياً حوقل ومثله حي على الفلاح فيكن أربعاً ويحتمل أنها
تكفي حوقلة واحدة عند الأولى من الخيعلتين وقد أخرج النسائي وابن خزيمة حديث
معاوية وفيه « يقول ذلك » وقول المصنف « في فضل القول » لأن آخر الحديث أنه
قال « إذا قال السامع ذلك من قلبه دخل الجنة » والمصنف يأت بلفظ الحديث بل
بمعناه . هذا والحول هو الحركة أى لا حركة ولا استطاعة إلا بمشيئة الله وقيل :
لا حول فى دفع شر ولا قوة فى تحصيل خير إلا بالله وقيل : لا حول عن معصية
الله إلا بعصمته ولا قوة على طاعته إلا بمعونته . وحكى هذا عن ابن مسعود مرفوعاً .
واعلم أن هذا الحديث مقيد لا طلاق حديث أبى سعيد الذى فيه « فقولوا مثل ما يقول »
أى فيما عدا الخيعلة وقيل يجمع السامع بين الخيعلة والحوقلة عملاً بالحديثين والأول
أولى لأنه تخصيص للحديث العام أو تقييد لمطلقه ولأن المعنى مناسب لإجابة الخيعلة من
السامع بالحوقلة فإنه لما دعى إلى مافيه النور والفلاح والنجاة وإصابة الخير ناسب أن
يقول هذا أمر عظيم لا أستطيع مع ضعفى القيام به إلا إذا وفقنى الله بحوله وقوته ولأن
الفاظ الأذان ذكر الله فناسب أن يجيب بها إذ هو ذكر له تعالى وأما الخيعلة فإنما هى
دعاء إلى الصلاة والذى يدعو إليها هو المؤذن وأما السامع فإنما عليه الامتثال والإقبال
على ما دعى إليه وإجابته فى ذكر الله لا فيما عداه والعمل بالحديثين كما ذكرنا هو
الطريقة المعروفة فى حمل المطلق على المقيد أو تقديم الخاص على العام فهى أولى بالاتباع .
وهل يجيب عند الترجيع أولاً يجيب وعند الثويب ؟ فيه خلاف وقيل يقول فى جواب
الثويب صدقت وبررت وهذا استحسان من قائله وإلا فليس فيه سنة تعتمد (فائدة)
أخرج أبو داود عن بعض أصحاب النبي ﷺ « أن بلالا أخذ فى الإقامة فلما أن قال
قد قامت الصلاة قال النبي ﷺ أقامها الله وأدامها » قال وفى سائر الإقامة بنحو حديث
عمر فى الأذان . يريد بحديث عمر ما ذكره المصنف وستمناه فى الشرح من متابعة المقيم
فى ألفاظ الإقامة كلها .

١٨٣- وَعَنْ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ :
يَا رَسُولَ اللَّهِ اجْعَلْنِي إِمَامَ قَوْمِي . فَقَالَ « أَنْتَ إِمَامُهُمْ ، وَاقْتَدِ
بِأَضْعَفِهِمْ ، وَاتَّخِذْ مُؤَدِّنًا لَا يَأْخُذُ عَلَى أَذَانِهِ أَجْرًا » أَخْرَجَهُ
الْخَمْسَةُ ، وَحَسَنُهُ التِّرْمِذِيُّ ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ .

وَعَنْ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي الْعَاصِ ۞ هُوَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عُثْمَانُ بْنُ أَبِي الْعَاصِ بْنِ بَشْرِ الثَّقَفِيِّ
اسْتَعْمَلَهُ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى الطَّائِفِ فَلَمْ يَزَلْ عَلَيْهَا مَدَّةَ حَيَاتِهِ ﷺ وَخِلَافَةَ أَبِي بَكْرٍ
وَسِنِينَ مِنْ خِلَافَةِ عُمَرَ ثُمَّ عَزَلَهُ وَوَلَاهُ عُمَانَ وَالْبَحْرَيْنِ وَكَانَ مِنَ الْوَافِدِينَ عَلَيْهِ ﷺ
فِي وَفْدِ ثَقِيفٍ وَكَانَ أَصْغَرَهُمْ سِنًا لَهُ سَبْعٌ وَعِشْرُونَ سَنَةً وَلَمَّا تَوَفَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
عَزَمَتْ ثَقِيفٌ عَلَى الرَّدَةِ فَقَالَ لَهُمْ : يَا ثَقِيفُ كُنْتُمْ آخِرَ النَّاسِ إِسْلَامًا فَلَا تَكُونُوا أَوْلَهُمْ
رَدَّةً فَامْتَنَعُوا مِنَ الرَّدَةِ . مَاتَ بِالْبَصْرَةِ سَنَةَ إِحْدَى وَخَمْسِينَ ۞ أَنَّهُ قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ
اجْعَلْنِي إِمَامَ قَوْمِي قَالَ أَنْتَ إِمَامُهُمْ وَاقْتَدِ بِأَضْعَفِهِمْ ۞ أَيُّ اجْعَلِ أَضْعَفَهُمْ بِمَرَضٍ أَوْ
زَمَانَةٍ أَوْ نَحْوِهَا قَدْوَةٌ لَكَ تَصَلِي بِصَلَاتِهِ تَخْفِيفًا ۞ وَاتَّخِذْ مُؤَدِّنًا لَا يَأْخُذُ عَلَى أَذَانِهِ أَجْرًا .
أَخْرَجَهُ الْخَمْسَةُ وَحَسَنُهُ التِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ ۞ الْحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ طَلْبِ الْإِمَامَةِ
فِي الْخَيْرِ وَقَدْ وَرَدَ فِي أُدْعِيَةِ عِبَادِ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ وَصَفَهُمُ اللَّهُ بِتِلْكَ الْأَوْصَافِ أَنَّهُمْ
يَقُولُونَ (وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا) وَلَيْسَ مِنْ طَلْبِ الرِّيَاسَةِ الْمَكْرُوهَةِ فَإِنَّ ذَلِكَ فِيهَا يَتَعَلَّقُ
بِرِّيَاسَةِ الدُّنْيَا الَّتِي لَا يَبْعَانُ مِنْ طَلِبِهَا وَلَا يَسْتَحِقُّ أَنْ يُعْطَاهَا كَمَا يَأْتِي بَيَانُهُ وَأَنَّهُ يَجِبُ عَلَى
إِمَامِ الصَّلَاةِ أَنْ يَلَاحِظَ حَالَ الْمُصَلِّينَ خَلْفَهُ فَيَجْعَلُ أَضْعَفَهُمْ كَأَنَّهُ الْمُقْتَدِي بِهِ فَيُخَفِّفُ
لِأَجْلِهِ وَيَأْتِي فِي أَبْوَابِ الْإِمَامَةِ فِي الصَّلَاةِ تَخْفِيفُهُ وَأَنَّهُ يَتَّخِذُ الْمُتَّبِعَ مُؤَدِّنًا لِيَجْمَعَ النَّاسَ
لِلصَّلَاةِ وَأَنَّ مِنْ صِفَةِ الْمُؤَدِّنِ الْمَأْمُورِ بِاتِّخَاذِهِ أَنْ لَا يَأْخُذَ عَلَى أَذَانِهِ أَجْرًا أَيْ أَجْرَةً وَهُوَ
دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مَنْ أَخَذَ عَلَى أَذَانِهِ أَجْرًا لَيْسَ مَأْمُورًا بِاتِّخَاذِهِ وَهَلْ يَجُوزُ لَهُ أَخْذُ الْأَجْرَةِ ؟
فَذَهَبَ الشَّافِعِيُّ إِلَى جَوَازِ أَخْذِ الْأَجْرَةِ مَعَ الْكِرَاهَةِ . وَذَهَبَتِ الْهَادِيَّةُ وَالْحَنَفِيَّةُ إِلَى أَنَّهَا
تَحْرِمُ عَلَيْهِ الْأَجْرَةَ لِذَا الْحَدِيثِ قُلْتُ : وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ لَا يَدُلُّ عَلَى التَّحْرِيمِ وَقِيلَ يَجُوزُ
أَخْذُهَا عَلَى التَّأْذِينَ فِي مَحَلِّ مَخْصُوصٍ إِذْ لَيْسَتْ عَلَى الْأَذَانِ حِينَئِذٍ بَلْ عَلَى مَلَاذِمَةِ الْمَكَانِ
كَأَجْرَةِ الرِّصْدِ .

١٨٤ - وَعَنْ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ
لَنَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « إِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَلْيُؤذِّنْ لَكُمْ
أَحَدُكُمْ » الْحَدِيثُ . أَخْرَجَهُ السَّبْعَةُ .

وعن مالك بن الحويرث رضي الله عنه بضم الحاء المهملة وفتح الواو وسكون المثناة التحتية وكسر الراء وثناء مثلثة هو ابن سليمان مالك بن الحويرث اللبثي وفد على النبي صلى الله عليه وسلم وأقام عنده عشرين ليلة وسكن البصرة ومات سنة أربع وتسعين بها رضي الله عنه قال : قال لنا النبي صلى الله عليه وسلم « إذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم » الحديث أخرجه السبعة رضي الله عنه هو مختصر من حديث طويل أخرجه البخاري بالفاظ أحدها قال مالك : « أتيت النبي صلى الله عليه وسلم في نهر من قومي فأقمتنا عنده عشرين ليلة وكان رحيماً رقيقاً فلما رأى شوقنا إلى أهلينا قال ارجعوا فكونوا فيهم وعلموهم وصلوا فإذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم وليؤمكم أكبركم » زاد في رواية « وصلوا كما رأيتموني أصلي » فساق المصنف قطعة منه هي موضع ما يريد من الدلالة على الحث على الأذان . ودليل إيجابه الأمر به . وفيه أنه لا يشترط في المؤذن غير الإيمان لقوله أحدكم .

١٨٥ - وَعَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : لِبِلَالٍ « إِذَا أذْنَتَ فَتَرَسَّلْ ، وَإِذَا أَقَمْتَ فَأَحْدُرْ ، وَأَجْعَلْ بَيْنَ أذَانِكَ وَإِقَامَتِكَ مِقْدَارَ مَا يَفْرُغُ الْآكِلُ مِنْ أَكْلِهِ » الْحَدِيثُ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَضَعَفَهُ .

وعن جابر رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لبلال « إذا أذنت فترسل أي رتل ولا تعجل وتسرع في سردها أي إذا أقت فاحدر ، وإذا أقت فاحدر أي بالماء والبال المهملتين والبال مضمومة فراء والحدر الإسراع أي واجعل بين أذانك وإقامتك مقدار ما يفرغ الآكل من أكله أي تمهل وقتاً بقدر فيه فراغ الآكل من أكله (الحديث)

بالنصب على أنه مفعول فعل محذوف أى قرأ الحديث أو أتم أو نحوه ويجوز رفعه على خبرية مبتدأ محذوف وإنما يأتون بهذه العبارة إذا لم يستوفوا لفظ الحديث ومثله قولهم الآية والبيت . وهذا الحديث لم يستوفه المصنف وتامه « والشارب من شربه والمعتصر إذا دخل لقضاء الحاجة ولا تقوموا حتى ترونى (رواه الترمذى وضعفه) قال لا نعرفه إلا من حديث عبد المنعم وإسناده مجهول . وأخرجه الحاكم أيضاً وله شاهد من حديث أبي هريرة ومن حديث سليمان أخرجه أبو الشيخ ومن حديث أبي بن كعب أخرجه عبد الله بن أحمد وكلها واهية إلا أنه يقويها المعنى الذى شرع له الأذان فإنه نداء لغير الحاضرين ليحضروا للصلاة فلا بد من تقدير وقت يتسع للذهاب للصلاة وحضورها وإلا لضاعت فائدة النداء وقد ترجم البخارى (باب كم بين الأذان والإقامة) ولكن لم يثبت التقدير قال ابن بطال : لا حد لذلك غير تمكن دخول الوقت واجتماع المصلين وفيه دليل على شرعية الترسل فى الأذان لأن المراد منه الإعلام للبعيد وهو مع الترسل أكثر إبلاغاً وعلى شرعية الحذر والإسراع فى الإقامة لأن المراد منها إعلام الحاضرين فكان الإسراع بها أنسب ليفرغ منها بسرعة فيأتى بالمقصود وهو الصلاة .

١٨٦ - وَلَهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ « لَا يُؤذَنُ إِلَّا مُتَوَضِّئًا » وَضَعَّفَهُ أَيْضًا .

وله ١٨٦ أى الترمذى عن أبي هريرة رضى الله عنه أن النبي ﷺ قال « لا يؤذن إلا متوضئاً وضعفه أيضاً ١٨٦ أى كما ضعف الأول فإنه ضعف هذا بالانقطاع إذ هو عن الزهرى عن أبي هريرة قال الترمذى : والزهرى لم يسمع من أبي هريرة والراوى عن الزهرى ضعيف ورواية الترمذى من رواية يونس عن الزهرى عنه موقوفاً إلا أنه بلفظ « لا ينادى » وهذا أصح ورواه أبو الشيخ فى كتاب الأذان من حديث ابن عباس بلفظ « إن الأذان متصل بالصلاة فلا يؤذن أحدكم إلا وهو طاهر وهو دليل على اشتراط الطهارة للأذان من الحدث الأصغر ومن الحدث الأكبر بالأولى وقالت الهادوية يشترط فيه الطهارة من الحدث الأكبر فلا يصح أذان الجنب ويصح من غير المتوضئ عملاً

بهذا الحديث كما قاله في الشرح قلت ولا يخفى أن الحديث دال على شرطية كون المؤذن متوضئاً فلا وجه لما قالوه من التفرقة بين الحديثين وأما استدلالهم لصحته من المحدث حدثاً أصغر بالقياس على جواز قراءة القرآن فقياس في مقابلة النص لا يعمل به عندهم في الأصول . وقد ذهب أحمد وآخرون إلى أنه لا يصح أذان المحدث حدثاً أصغر عملاً بهذا الحديث وإن كان فيه ما عرفت والترمذي صحح وقفه على أبي هريرة . وأما الإقامة فالأكثر على شرطية الوضوء لما قالوا . لأنه لم يرد أنها وقعت على خلاف ذلك في عهد رسول الله ﷺ ولا يخفى ما فيه وقال قوم تجوز على غير وضوء وإن كان مكروهاً وقال آخرون تجوز بلا كراهة .

١٨٧ - وَكَهْ عَنْ زِيَادِ بْنِ الْحَارِثِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ :

رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « وَمَنْ أَدَّنَ فَهُوَ يُقِيمُ » وَضَعَّفَهُ

أَيْضاً .

وله أي الترمذي عن زيادة بن الحارث هو زياد بن الحارث الصدائي بايع النبي ﷺ وأذن بين يديه يعد في البصريين وصداء بضم الصاد المهملة وتخفيف الدال المهملة وبعد الألف همزة اسم قبيلة قال : قال رسول الله ﷺ ومن أذن عطف على ما قبله وهو قوله ﷺ « إن أخوا صداء قد أذن » فهو يقيم » وضعفه أيضاً أي كما ضعف ما قبله قال الترمذي : إنما يعرف من حديث زياد بن أنعم الإفريقي وقد ضعفه التتمان وغيره وقال البخاري : هو مقارب الحديث ضعفه أبو حاتم وابن حبان وقال الترمذي : والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم أن من أذن فهو يقيم . والحديث دليل على أن الإقامة حق لمن أذن فلا تصح من غيره وعليه الهادوية وعضد حديث الباب حديث ابن عمر بلفظ « مهلا يا بلال فإنما يقيم من أذن » أخرجه الطبراني والعقيلي وأبو الشيخ وإن كان قد ضعفه أبو حاتم وابن حبان وقالت الحنفية وغيرهم : تجزى إقامة غير من أذن لعدم نهوض الدليل على ذلك ولما يدل له قوله :

١٨٨ - ولأبي داود من حديث عبد الله بن زيد أنه قال : أنا رأيتُهُ - يعنى الأذان - وأنا كنت أريده . قال « فأقيم أنت » وفيه ضعف أيضاً .

ولأبي داود من حديث عبد الله بن زيد في أى ابن عبد ربه الذى تقدم حديثه أول الباب في أنه قال في أى النبي ﷺ لما أمره أن يلقه على بلال في أنا رأيتُهُ يعنى الأذان في المنام في وأنا كنت أريده قال « فأقيم أنت وفيه ضعف أيضاً في لم يتعرض الشارح رحمه الله لبيان وجهه ولا بينه أبو داود بل سكت عليه لكن قال الحافظ المنذرى إنه ذكر البيهقي أن فى إسناده ومثله اختلافاً وقال أبو بكر الحازمي فى إسناده مقال وحينئذ فلا يتم به الاستدلال . نعم الأصل جواز كون المقيم غير المؤذن والحديث يقوى ذلك الأصل .

١٨٩ - وعن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « المؤذن أملك بالأذان ، والإمام أملك بالإقامة » رواه ابن عدى وضعفه .

- وللبیهقی نحوه عن علی رضي الله عنه من قوله .

في وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ المؤذن أملك بالأذان في أى وقته موكول إليه لأنه أمين عليه في والإمام أملك بالإقامة في فلا يقيم إلا بعد إشارته في رواه ابن عدى في هو الحافظ الكبير الإمام الشهير أبو أحمد عبد الله ابن عدى الجرجاني ويعرف أيضاً بابن القصار صاحب كتاب الكامل فى الجرح والتعديل كان أحد الأعلام ولد سنة تسع وسبعين ومائتين وسمع على خلأق وعنه أمم قال ابن عساكر : كان ثقة على لحن فيه قال حمزة السهمي : كان ابن عدى حافظاً متفناً لم يكن فى زمانه أحد مثله قال الخليلي : كان عديم التطير حنظلاً وجلالة سألت عبد الله

ابن محمد الحافظ فقال . زر قبيص بن عدى أحفظ من عبد الباقي بن قانع توفي في جمادى الآخرة سنة خمس وستين وثلثمائة ۞ وضعفه ۞ لأنه أخرجه في ترجمة شريك القاضي وتفرد به شريك وقال البيهقي ليس بمحفوظ ورواه أبو الشيخ وفيه ضعف . والحديث دليل على أن المؤذن أملك بالأذان أى أن ابتداء وقت الأذان إليه لأنه الأمين على الوقت والموكول بارتقابه وعلى أن الإمام أملك بالإقامة فلا يقيم إلا بعد إشارة الإمام بذلك . وقد أخرج البخارى « إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى ترونى » فدل على أن المقيم يقيم وإن لم يحضر الإمام بإقامته غير متوقفة على إذنه كذا في الشرح ولكن قد ورد « أنه كان بلال قبل أن يقيم يأتى إلى منزله صلى الله عليه وسلم يؤذنه بالصلاة » والإيدان لها بعد الأذان استئذان في الإقامة وقال المصنف : إن حديث البخارى معارض بحديث جابر بن سمرة « أن بلالا كان لا يقيم حتى يخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم » قال ويجمع بينهما بأن بلالا كان يراقب وقت خروج رسول الله صلى الله عليه وسلم فإذا رآه يشرع في الإقامة قبل أن يراه غالب الناس ثم إذا رآوه قاموا اهـ وأما تعيين وقت قيام المؤمنين إلى الصلاة فقال مالك في الموطأ : لم أسمع في قيام الناس حين تقام الصلاة حداً محدوداً إلا أنى أرى ذلك على طاقة الناس فإن منهم الثقيل والحفيف . وذهب الأكثرون إلى أن الإمام إن كان معهم في المسجد لم يقوموا حتى تفرغ الإقامة وعن أنس أنه كان يقوم إذا قال المؤذن قد قامت الصلاة زواه ابن المنذر وغيره . وعن ابن المسيب إذا قال المؤذن الله أكبر وجب القيام وإذا قال حى على الصلاة عدلت الصفوف وإذا قال لا إله إلا الله كبر الإمام ولكن هذا رأى منه لم يذكر فيه سنة ۞ وللبيهقي نحوه ۞ أى نحو حديث أبى هريرة ۞ عن على عليه السلام من قوله ۞ .

١٩٠ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى

اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَا يُرَدُّ الدُّعَاءُ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ » رَوَاهُ

النَّسَائِيُّ ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خَزِيمَةَ .

- وَعَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

وَسَلَّمَ قَالَ : « مَنْ قَالَ حِينَ يَسْمَعُ النَّدَاءَ : اللَّهُمَّ رَبِّ هَذِهِ
الدَّعْوَةَ التَّامَّةَ ، وَالصَّلَاةَ الْقَائِمَةَ ، آتِ مُحَمَّدًا الْوَسِيلَةَ وَالْفَضِيلَةَ
وَابْعَثْهُ مَقَامًا مَحْمُودًا الَّذِي وَعَدْتَهُ ، حَلَّتْ لَهُ شَفَاعَتِي يَوْمَ
الْقِيَامَةِ » أَخْرَجَهُ الْأَرْبَعَةُ .

﴿ وعن أنس قال : قال رسول الله ﷺ « لا يرد الدعاء بين الأذان والإقامة »
رواه النسائي وصححه ابن خزيمة في مرفوع سنن أبي داود أيضاً ولفظه
هكذا عن أنس بن مالك قال قال رسول الله ﷺ « لا يرد الدعاء بين الأذان والإقامة »
اه قال المنذرى وأخرجه الترمذى والنسائى فى عمل اليوم والليلة اه والحديث دليل
على قبول الدعاء فى هذه المواطن إذ عدم الرد يراد به القبول والإجابة ثم هو عام لكل
دعاء ولا بد من تقييده بما فى الأحاديث غيره من أنه ما لم يكن دعاء بإثم أو قطيعة رحم
هذا وقد ورد تعيين أدعية تقال بعد الأذان وهو ما بين الأذان والإقامة (الأول) أن
يقول « رضيت بالله رباً وبالإسلام ديناً وبمحمد رسولاً » قال صلى الله عليه وآله وسلم
« إن من قال ذلك غفر له ذنبه » (الثانى) أن يصلى على النبى صلى الله عليه وآله وسلم
بعد فراغه من إجابة المؤذن قال ابن القيم فى الهدى أكمل ما يصلى به ويصل إليه كما
علم أمته أن يصلوا عليه فلا صلاة عليه أكمل منها . قلت وستأتى صفتها فى كتاب الصلاة
إن شاء الله تعالى (الثالث) أن يقول بعد صلاته عليه « اللهم رب هذه الدعوة التامة ،
والصلاة القائمة آت محمدًا الوسيلة والفضيلة وابعثه مقاماً محموداً الذى وعدته » وهذا
فى صحيح البخارى وزاد غيره : إنك لا تخلف الميعاد (الرابع) أن يدعو لنفسه بعد
ذلك ويسأل الله من فضله كما فى السنن عنه صلى الله عليه وآله وسلم « قل مثل ما يقول »
أى المؤذن « فإذا انتهيت فسل تعطه » وروى أحمد بن حنبل عنه ﷺ أنه قال « من
قال حين ينادى المنادى « اللهم رب هذه الدعوة القائمة ، والصلاة النافعة صل على محمد
وأرض عنه رضا لا ينخط بعده استجاب الله دعوته » وأخرج الترمذى من حديث
أم سلمة رضى الله عنها قالت « علمنى رسول الله ﷺ أن أقول عند أذان المغرب :

« اللهم هذا إقبال ليلك وإذبار نهارك وأصوات دعائك فاغفر لي » وأخرج الحاكم عن أبي أمامة يرفعه قال « كان إذا سمع المؤذن قال : اللهم رب هذه الدعوة المستجابة المستجاب لها دعوة الحق وكلمة التقوى توفى عليها وأحبنى عليها واجعلني من صالحى أهلها عملاً يوم القيامة » وقد عين صلى الله عليه وسلم ما يدعى به أيضاً لما قال « الدعاء بين الأذان والإقامة لا يرد قالوا فما نقول يا رسول الله قال سلوا الله العفو والعافية فى الدنيا والآخرة » قال ابن القيم : إنه حديث صحيح . وذكر البيهقى أنه صلى الله عليه وسلم كان يقول عند كلمة الإقامة « أقامها الله وأدامها » وفى المقام أدعية أخر .

باب شروط الصلاة

الشرط لغة العلامة ومنه قوله تعالى (فقد جاء أشراطها) أى علامات الساعة وفى لسان الفقهاء : ما يلزم من عدمه العدم .

١٩١ - عَنْ عَلِيٍّ بْنِ طَلْقٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « إِذَا فَسَأَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ فَلْيَنْصَرِفْ ، وَلْيَتَوَضَّأْ ، وَلْيُعِدِّ الصَّلَاةَ » رَوَاهُ الْخَمْسَةُ ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حَبَّانَ .

عن علي بن طلق رضي الله عنه تقدم طلق بن علي فى نواقض الوضوء قال ابن عبد البر أظنه والد طلق بن علي الحنفى . ومال أحمد والبخارى إلى أن علي بن طلق ، وطلق بن علي اسم لذات واحدة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إذا فسا أحدكم فى الصلاة فليصرف وليتوضأ وليعد الصلاة » رواه الخمسة وصححه ابن حبان رضي الله عنه كأنه عبر بهذه العبارة اختصاراً وإلا فأصلها « وأخرجه ابن حبان وصححه » وقد تقدمت له هذه العبارة مراراً ويحتمل أن ابن حبان صحح أحاديث أخرجه غيره ولم يخرجها هو وهو بعيد . وقد أعل الحديث ابن القطان بمسلم بن سلام الحنفى فإنه لا يعرف وقال الترمذى قال البخارى لا أعلم لعلي بن طلق غير هذا الحديث الواحد . والحديث دليل على أن الفساء ناقض للوضوء وهو مجمع عليه ويقاس عليه غيره من النواقض وأنه تبطل به الصلاة وقد تقدم

حديث عائشة فيمن أصابه قىء في صلاته أو رعاف فإنه ينصرف ويبني على صلاته حيث لم يتكلم وهو معارض لهذا وكل منهما فيه مقال والشارح جنح إلى ترجيح هذا قال لأنه مثبت لاستثناف الصلاة وذلك ناف وقد يقال : هذا ناف لصحة الصلاة وذلك مثبت لها فالأولى الترجيح بأن هذا قال بصحته ابن حبان وذلك لم يقل أحد بصحته فهذا أرجح من حيث الصحة .

١٩٢- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ « لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ حَائِضٍ إِلَّا بِخِمَارٍ » رَوَاهُ الْخَمْسَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُرَيْمَةَ .

﴿ وعن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال « لا يقبل الله صلاة حائض ﴾ المراد بها المكافئة وإن تكلمت بالاحتلام مثلاً وإنما عبر بالحيض نظراً إلى الأغلب ﴿ إلا بخمار ﴾ بكسر الخاء المعجمة آخره راء هو هنا ما يغطي به الرأس والعنق ﴿ رواه الخمسة إلا النسائي وصححه ابن خزيمة ﴾ وأخرجه أحمد والحاكم وأعله الدارقطني وقال إن وقفه أشبه وأعله الحاكم بالإرسال ورواه الطبراني في الصغير والأوسط من حديث أبي قتادة بانظ « لا يقبل الله من امرأة صلاة حتى توارى زينتها ولا من جارية بلغت الحيض حتى تختمر » ونفي القبول المراد به هنا نفي الصحة والإجزاء . وقد يطلق القبول ويراد به كون العبادة بحيث يترتب عليها الثواب فإذا نفي كان نفياً لما يترتب عليها من الثواب لا نفياً للصحة كما ورد « إن الله لا يقبل صلاة الآبق ولا من في جوفه خمر » كذا قيل وقد بينا في رسالة الأسباب وحواشي شرح العمدة أن نفي القبول يلازم نفي الصحة وفي قوله « إلا بخمار » ما يدل على أنه يجب على المرأة ستر رأسها وعنقها ونحوه مما يقع عليه الخمار ويأتي في حديث أبي داود من حديث أم سلمة في صلاة المرأة في درع وخمار ليس عليها إزار وأنه قال صلى الله عليه وآله وسلم « إذا كان الدرع سابغاً يغطي ظهور قدميها » فيدل على أنه لا بد في صلاتها من تغطية رأسها ورقبتها كما أفاده حديث الخمار ومن تغطية بقية يديها حتى ظهر قدميها كما أفاده حديث أم سلمة ويباح كشف

وجها حيث لم يأت دليل بتغطيته والمراد كشفه عند صلاحها بحيث لا يراها أجنبي فهذه عورتها في الصلاة وأما عورتها بالنظر إلى نظر الأجنبي إليها فكلها عورة كما يأتي تحقيقه . وذكره هنا وجعل عورتها في الصلاة هي عورتها بالنظر إلى نظر الأجنبي وذكر الخلاف في ذلك ليس محله هنا إذ لها عورة في الصلاة وعورة في نظر الأجانب والكلام الآن في الأول والثاني يأتي في محله .

١٩٣ - وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَهُ : « إِذَا كَانَ الثَّوْبُ وَاسِعًا فَالتَّحِفُ بِهِ فِي الصَّلَاةِ . وَلِمُسْلِمٍ : فَخَالِفْ بَيْنَ طَرَفَيْهِ ، وَإِنْ كَانَ ضَيْقًا فَاتَّزِرْ بِهِ » مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

وعن جابر رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال « إذا كان الثوب واسعاً فالتحف به » يعني في الصلاة ولمسلم فخالف بين طرفيه ﷺ وذلك بأن يجعل شيئاً منه على عاتقه ﷺ وإن كان ضيقاً فاتزر به « متفق عليه ﷺ الالتحاف في معنى الارتداء وهو أن يتزر بأحد طرفي الثوب ويرتدى بالطرف الآخر وقوله : يعني في الصلاة الظاهر أنه مدرج من كلام أحد الرواة قيد به أخذاً من القصة فإن فيها أنه قال جابر « جئت إليه ﷺ وهو يصلي وعلى ثوب فاشتملت به واصلت إلى جانبه فلما انصرف قال لي ﷺ ما هذا الاشمال الذي رأيت ؟ قلت كان ثوب قال : فإن كان واسعاً فالتحف به وإذا كان ضيقاً فاتزر به » فالحديث قد أفاد أنه إذا كان الثوب واسعاً التحف به بعد اتزاره بطرفيه وإذا كان ضيقاً اتزر به لستر عورته . فعورة الرجل من تحت السرة إلى الركبة على أشهر الأقوال .

١٩٤ - وَلَهُمَا مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : لَا يُصَلِّي أَحَدُكُمْ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ لَيْسَ عَلَى عَاتِقِهِ مِنْهُ شَيْءٌ .

﴿ ولها ﴾ أي الشيخين ﴿ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ﴾ لا يصلي أحدكم في الثوب الواحد ليس على عاتقه منه شيء ﴿ أي إذا كان واسعاً كما دل له الحديث الأول والمراد ألا يتزر في وسطه ويشد طرفي الثوب في حقويه بل يتوشح به على عاتقه فيحصل السر لأعلى البدن . وحمل الجمهور هذا النهي على التنزيه كما حملوا الأمر في قوله « فالتحف به » على الندب وحمله أحمد على الوجوب وأنها لا تصح صلاة من قدر على ذلك فتركه وفي رواية عنه تصح الصلاة ويأثم فجعله على الرواية الأولى من الشرائط وعلى الثانية من الواجبات . واستدل الخطابي للجمهور بصلاته صلى الله عليه وآله وسلم في ثوب واحد كان أحد طرفيه على بعض نسائه وهي نائمة قال : ومعلوم أن الطرف الذي هو لابسه من الثوب غير متسع لأن يتزر به ويفضل منه ما كان لعاتقه . قلت . وقد يجاب عنه بأن مراد أحمد مع القدرة على الالتحاف لأنه لا تصح صلاته أو يأثم مطلقاً كما صرح به قوله لا تصح صلاة من قدر على ذلك ويحتمل أنه في تلك الحالة لا يقدر على غير ذلك الثوب بل صلاته فيه والحال أن بعضه على النائم أكبر دليل على أنه لا يجد غيره .

١٩٥ - وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا سَأَلَتْ النَّبِيَّ صَلَّى

اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَتُصَلِّي الْمَرْأَةُ فِي دِرْعٍ وَخِمَارٍ ، بِغَيْرِ إِزَارٍ ؟ قَالَ « إِذَا كَانَ الدَّرْعُ سَابِغًا يُغَطِّي ظُهُورَ قَدَمَيْهَا » أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ . وَصَحَّحَ الْأَيْمَةُ وَقَفَّهُ .

﴿ وعن أم سلمة ﴾ أنها سألت النبي ﷺ أتصلي المرأة في درع وخمار بغير إزار ؟ قال إذا كان الدرع سابغاً ﴿ بسين مهملة فوحدة بعد الألف فغين معجمة أي واسعاً ﴾ يغطي ظهور قدميها « أخرج أبو داود وصحح الأئمة وقفه ﴿ وقد تقدم بيان معناه وله حكم الرفع وإن كان موقوفاً إذ الأقرب أنه لا مسرح للاجتهاد في ذلك وقد أخرج ما لك وأبو داود موقوفاً ولفظه عن محمد بن زيد بن قنفذ عن أمه أنها سألت أم سلمة ماذا تصلي فيه المرأة من الثياب ؟ قالت : تصلي في الخمار والدرع السابغ إذا غيب ظهور قدميها .

۱۹۶ - وَعَنْ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي لَيْلَةٍ مُظْلِمَةٍ ، فَأَشْكَلَتْ عَلَيْنَا الْقِبْلَةُ ، فَصَلَّيْنَا . فَلَمَّا طَلَعَتِ الشَّمْسُ إِذَا نَحْنُ صَلَّيْنَا إِلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ ، فَانزَلَتْ (فَأَيْنَمَا تَوَلَّوْا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَوَضَعَهُ .

وَعَنْ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ۞ هُوَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَامِرُ بْنُ رَبِيعَةَ بْنِ مَالِكِ الْعَنْزِيِّ بِنْتِ مَتَّى الْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ وَسُكُونِ النَّوْنِ وَقِيلَ بِفَتْحِهَا وَالزَّيْ نَسْبَةٌ إِلَى عَنْزِ بْنِ وَائِلٍ وَيُقَالُ لَهُ الْعَدْوَى . أَسْلَمَ قَدِيمًا وَهَاجَرَ الْمَجْرَتَيْنِ وَشَهِدَ الْمَشَاهِدَ كُلَّهَا مَاتَ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثٍ أَوْ خَمْسٍ وَثَلَاثِينَ ۞ قَالَ « كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي لَيْلَةٍ مُظْلِمَةٍ فَأَشْكَلَتْ عَلَيْنَا الْقِبْلَةَ فَصَلَّيْنَا ۞ ظَاهِرُهُ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ فِي الْأَمَارَاتِ ۞ فَلَمَّا طَلَعَتِ الشَّمْسُ إِذَا نَحْنُ صَلَّيْنَا إِلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ فَانزَلَتْ (فَأَيْنَمَا تَوَلَّوْا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَوَضَعَهُ ۞ لِأَنَّ فِيهِ أَشْعَثُ ابْنَ سَعِيدِ السَّمَانِ وَهُوَ ضَعِيفُ الْحَدِيثِ . وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مَنْ صَلَّى إِلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ لِمُظْلَمَةٍ أَوْ غَيْمٍ أَنَّهَا تَجْزِئُهُ صَلَاتُهُ سِوَاءَ كَانَ مَعَ النَّظَرِ فِي الْأَمَارَاتِ وَالتَّحْرِي أَوْلَى وَسِوَاءَ انْكَشَفَ لَهُ الْخَطَأُ فِي الْوَقْتِ أَوْ بَعْدَهُ . وَيَدُلُّ لَهُ مَا رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ مِنْ حَدِيثِ مَعَاذِ بْنِ جَبَلٍ قَالَ « صَلَّيْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي يَوْمٍ غَيْمٍ فِي سَفَرٍ إِلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ فَلَمَّا قَضَى صَلَاتَهُ تَجَلَّتِ الشَّمْسُ فَقُلْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّيْنَا إِلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ قَالَ : قَدْ رَفَعْتَ صَلَاتِكُمْ بِحَقِّهَا إِلَى اللَّهِ » وَفِيهِ أَبُو عَيْلَةَ وَقَدْ وَثَّقَهُ ابْنُ حِبَانَ وَقَدْ اِخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي هَذَا الْحُكْمِ فَالْقَوْلُ بِالْإِجْرَاءِ مَذْهَبُ الشَّعْبِيِّ وَالْحَنْفِيَّةِ وَالْكَوْفِيِّينَ فِيمَا عَدَا مَنْ صَلَّى بِغَيْرِ تَحْرٍ وَتَيَقَّنَ الْخَطَأَ فَإِنَّهُ حَكِي فِي الْبَحْرِ الْإِجْمَاعِ عَلَى وَجُوبِ الْإِعَادَةِ عَلَيْهِ فَإِنْ تَمَّ الْإِجْمَاعُ خَصَّ بِهِ عَمُومُ الْحَدِيثِ . وَذَهَبَ آخَرُونَ إِلَى أَنَّهُ لَا تَجِبُ عَلَيْهِ الْإِعَادَةُ إِذَا صَلَّى بِتَحْرٍ وَانْكَشَفَ لَهُ الْخَطَأُ وَقَدْ خَرَجَ الْوَقْتُ وَأَمَّا إِذَا تَيَقَّنَ الْخَطَأَ وَالْوَقْتُ بَاقٍ وَجِبَتْ عَلَيْهِ الْإِعَادَةُ لِتَوَجُّهِ الْخَطَابِ مَعَ بَقَاءِ الْوَقْتِ فَإِنْ لَمْ يَتَيَقَّنْ فَلَا يَأْمَنُ مِنَ الْخَطَأِ فِي الْآخِرِ فَإِنْ خَرَجَ الْوَقْتُ فَلَا إِعَادَةَ لِلْحَدِيثِ وَاشْتَرَطُوا التَّحْرِي إِذِ الْوَاجِبُ عَلَيْهِ تَيَقُّنُ الْإِسْتِقْبَالِ فَإِنْ تَعَذَّرَ

اليتين فعل ما أمكنه من التحرى فإن قصر فهو غير معذور إلا إذا تيقن الإصابة . وقال الشافعي تجب الإعادة عليه في الوقت وبعده لأن الاستقبال واجب قطعاً وحديث السرية فيه ضعف . قلت الأظهر العمل بخبر السرية لتقويه بحديث معاذ بل هو حجة وحده والإجماع قد عرف كثرة دعواهم له ولا يصح .

١٩٧- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ قِبْلَةٌ » رَوَاهُ
التِّرْمِذِيُّ وَقَوَّاهُ الْبُخَارِيُّ .

﴿ وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ « ما بين المشرق والمغرب قبله . رواه الترمذي ﴾ وفي التلخيص حديث « ما بين المشرق والمغرب قبله » رواه الترمذي عن أبي هريرة مرفوعاً وقال : حسن صحيح فكان عليه هنا أن يذكر تصحيح الترمذي له على قاعدته ورأيناه في الترمذي بعد سياقه له بسنده من طريقين حسن إحداهما وصححتها ثم قال وقد روى عن غير واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم « ما بين المشرق والمغرب قبله » منهم عمر بن الخطاب وعلى بن أبي طالب وابن عباس وقال ابن عمر : إذا جعلت المغرب عن يمينك والمشرق عن يسارك فما بينهما قبله إذا استقبلت القبلة وقال ابن المبارك : ما بين المشرق والمغرب قبله لأهل المشرق اه والحديث دليل على أن الواجب استقبال الجهة لا العين في حق من تعذرت عليه العين وقد ذهب إليه جماعة من العلماء لهذا الحديث . ووجه الاستدلال به على ذلك أن المراد أن بين الجهتين قبله لغير المعين ومن في حكمه لأن المعين لا تنحصر قبلته بين الجهتين المشرق والمغرب بل كل الجهات في حقه سواء متى قابل العين أو شطرها : فالحديث دليل على أن ما بين الجهتين قبله وأن الجهة كافية في الاستقبال وليس فيه دليل على أن المعين يتعين عليه العين بل لا بد من الدليل على ذلك وقوله تعالى (فول وجهك شطر المسجد الحرام) خطاب له ﷺ وهو في المدينة واستقبال العين فيها متعسر أو متعذر إلا ما قيل في محرابه ﷺ لكن الأمر بتوليته وجهه شطر

المسجد الحرام عام لصلاته في محرابه وغيره وقوله (وحيثما كنتم فولوا وجوهكم شطره) دال على كفاية الجهة إذ العين في كل محل تتعذر على كل مصل وقولهم يقسم الجهات حتى يحصل له أنه توجه إلى العين تعمق لم يرد به دليل ، ولا فعله الصحابة وهم خير قبيل فالحق أن الجهة كافية ولو لمن كان في مكة وما يليها .

١٩٨- وَعَنْ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي عَلَى رَاحِلَتِهِ حَيْثُ تَوَجَّهَتْ بِهِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ زَادَ الْبُخَارِيُّ : يُومِيءُ بِرَأْسِهِ - وَلَمْ يَكُنْ يَصْنَعُهُ فِي الْمَكْتُوبَةِ .

﴿ وعن عامر بن ربيعة رضي الله عنه قال « رأيت رسول الله ﷺ يصلي على راحلته حيث توجهت به . متفق عليه ﴾ هو في البخاري عن عامر بن ربيعة بلفظ « كان يسبح على الراحلة » وأخرجه عن ابن عمر بلفظ « كان يسبح على ظهر راحلته » وأخرج الشافعي نحوه من حديث جابر بلفظ « رأيت رسول الله ﷺ يصلي وهو على راحلته النوافل » وقوله ﴿ زاد البخاري « يوميء برأسه ﴾ أي في سجوده وركوعه زاد ابن خزيمة « ولكنه ينخفض السجدين من الركعة » ﴿ ولم يكن يصنعه ﴾ أي هذا الفعل وهو الصلاة على ظهر الراحلة ﴿ في المكتوبة ﴾ أي الفريضة . الحديث دليل على صحة صلاة النافلة على الراحلة وإن فاته استقبال القبلة وظاهره سواء كان على محمل أو لا وسواء كان السفر طويلاً أو قصيراً إلا أن في رواية رزين في حديث جابر زيادة « في سفر القصر » وذهب إلى شرطية هذا جماعة من العلماء وقيل : لا يشترط بل يجوز في الحضر وهو مروى عن أنس من قوله وفعله . والراحلة هي الناقة . والحديث ظاهر في جواز ذلك للراكب وأما الماشي فمسكوت عنه . وقد ذهب إلى جوازه جماعة من العلماء قياساً على الراكب بجامع التيسير للمتطوع إلا أنه قيل لا يعني له عدم الاستقبال في ركوعه وسجوده وإتمامهما وأنه لا يمشي إلا في قيامه وتشهده ولهم في

جواز مشيه عند الاعتدال من الركوع قولان وأما اعتداله بين السجدين فلا يمشى فيه إذ لا يمشى إلا مع القيام وهو يجب عليه القعود بينهما وظاهر قوله : حيث توجهت أنه لا يعتدل لأجل الاستقبال لا في حال صلاته ولا في أولها إلا أن في قوله .

١٩٩ - ولأبي داود من حديث أنس رضي الله عنه : وكان

إذا سافر فأراد أن يتطوع استقبل بناقته القبلة ، فكبر ثم صلى حيث كان وجهه ركبته . وإسناده حسن .

ولأبي داود من حديث أنس « وكان إذا سافر فأراد أن يتطوع استقبل بناقته القبلة فكبر فصلى حيث كان وجهه ركبته » وإسناده حسن ما يدل على أنه عند تكبيرة الإحرام يستقبل القبلة وهي زيادة مقبولة وحديثه حسن فيعمل بها . وقوله ناقتة وفي الأول راحلته هما بمعنى واحد وليس بشرط أن يكون ركوبه على ناقة بل قد صح في رواية مسلم « أنه صلى الله عليه وسلم صلى على حماره » وقوله : إذا سافر تقدم أن السفر شرط عند بعض العلماء وكأنه يأخذه من هذا وليس بظاهر في الشرطية وفي هذا الحديث والذي قبله أن ذلك في النفل لا الفرض بل صرح البخاري أنه لا يصنع في المكتوبة إلا أنه قد ورد في رواية الترمذي والنسائي « أنه صلى الله عليه وسلم أتى إلى مضيق هو وأصحابه والسماء من فوقهم والبلية من أسفل منهم فحضرت الصلاة فأمر المؤذن وأقام ثم تقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم على راحلته فصلى بهم يومئذ إيماء فيجعل السجود أخفض من الركوع » قال الترمذي حديث غريب وثبت ذلك عن أنس من فعله وصححه عبد الحق وحسنه الثوري وضعفه البيهقي وذهب البعض إلى أن الفريضة تصح على الراحلة إذا كان مستقبل القبلة في هودج ولو كانت سائرة كالسفينة فإن الصلاة تصح فيها إجماعاً . قلت وقد يفرق بأنه قد يتعدى في البحر وجدان الأرض فعني عنه بخلاف راكب الهودج . وأما إذا كانت الراحلة واقفة فعند الشافعي تصح الصلاة للفريضة كما تصح عندهم في الأرجوحة المشدودة بالحبال وعلى السرير المحمول على الرجال إذا كانوا واقفين والمراد من المكتوبة

التي كتبت على جميع المكلفين فلا يرد عليه أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يوتر على راحلته والوتر واجب عليه (١).

٢٠٠ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ « الْأَرْضُ كُلُّهَا مَسْجِدٌ إِلَّا الْمَقْبَرَةَ وَالْحَمَّامَ »
رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ . وَلَهُ عِلَّةٌ ، .

وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : الأرض كلها مسجد إلا المقبرة والحمام . رواه الترمذي وله علة وهي الاختلاف في وصله وإرساله فرواه حماد موصولا عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن أبي سعيد ورواه الثوري مرسلا عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ورواية الثوري أصح وأثبت وقال الدارقطني : المحفوظ المرسل ورجحه البيهقي والحديث دليل على أن الأرض كلها تصح فيها الصلاة ما عدا المقبرة وهي التي تدفن فيها الموتى فلا تصح فيها الصلاة وظاهره سواء كان على القبر أو بين القبور وسواء كان قبر مؤمن أو كافر فالمؤمن تكرمة له والكافر بعدا من خبثه وهذا الحديث يخصص « جعلت لي الأرض كلها مسجداً . الحديث وكذلك الحمام فإنه لا تصح فيه الصلاة فقبل للنجاسة فيختص بما فيه النجاسة منه وقيل تكره لا غير وقال أحمد بن حنبل لا تصح فيه الصلاة ولو على سطحه عملا بالحديث وذهب الجمهور إلى صحتها ولكن مع كراهته . وقد ورد النهى معللا بأنه محل الشياطين والقول الأظهر مع أحمد ثم ليس التخصيص لعموم حديث « جعلت لي الأرض مسجداً » يهذين المحلين فقط بل بما يفيد به الحديث الآتي وهو قوله .

(١) قال في فتح العلام وأما العجلة النارية كالقطارات والسيارات والترامات ونحوها التي حدثت في هذا العصر فحكمها عند الشافعية حكم السفينة وعند الحنفية حكم الراحة والمحل مسرح للاجتهاد .

٢٠١- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى « أَنْ يُصَلَّى فِي سَبْعِ مَوَاطِنَ : الْمَزْبَلَةَ ، وَالْمَجْزَرَةَ وَالْمَقْبَرَةَ ، وَقَارِعَةَ الطَّرِيقِ وَالْحَمَّامِ ، وَمَعَاظِنِ الْإِبِلِ ، وَفَوْقَ ظَهْرِ بَيْتِ اللَّهِ تَعَالَى » رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَضَعَفَهُ .

﴿ وعن ابن عمر رضي الله عنهما « أن النبي ﷺ نهى أن يصلى في سبع المذبلة ﴾ هي مجتمع إلقاء الزبل ﴿ والمجزرة ﴾ محل جزر الأنعام ﴿ والمقبرة ﴾ وهما بزنة منفعة بفتح العين ولحوق التاء بهما شاذ ﴿ وقارعة الطريق ﴾ ما تقرعه الأقدام بالمرور عليها ﴿ والحمام ﴾ تقدم فيه الكلام ﴿ ومعاطن ﴾ بفتح الميم فعين مهملة وكسر الطاء المهملة فنون ﴿ الإبل ﴾ وهو مبرك الإبل حول الماء ﴿ وفوق ظهر بيت الله تعالى ﴾ رواه الترمذى وضعفه ﴿ فإنه قال بعد إخراج ما لفظه : وحديث ابن عمر ليس بذلك القوى وقد تكلم في زيد بن جبيرة من قبل حفظه وجبيرة بفتح الجيم وكسر الموحدة فثناة تحتية فراء وقال البخارى فيه متروك وقد تكلف استخراج علل للنهى عن هذه المحلات فقيل المقبرة والمجزرة للنجاسة وقارعة الطريق كذلك وقيل لأن فيها حقاً للغير فلا تصح فيها الصلاة واسعة كانت أوضيقة لعموم النهى ومعاطن الإبل ورد التعليل فيها منصوصاً بأنها مأوى الشياطين أخرجه أبو داود وورد بلفظ : مبارك الإبل . وفى لفظ : مزابل الإبل وفى أخرى : مناخ الإبل وهى أعم من معاطن الإبل . وعللوا النهى عن الصلاة على ظهر بيت الله وقيدوه بأنه إذا كان على طرف بحيث يخرج عن هوائها لم تصح صلاته وإلا صحت إلا أنه لا يخفى أن هذا التعليل أبطل معنى الحديث فإنه إذا لم يستقبل بطلت الصلاة لعدم الشرط لا لكونها على ظهر الكعبة فلو صح هذا الحديث لكان بقاء النهى على ظاهره فى جميع ما ذكر هو الواجب وكان مخصصاً لعموم « جعلت لى الأرض مسجداً » لكن قد عرفت ما فيه إلا أن الحديث فى القبور من بين هذه المذكورات قد صح كما يفيد .

٢٠٢- وَعَنْ أَبِي مَرْثَدٍ الْغَنَوِيِّ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ « لَا تُصَلُّوا إِلَى الْقُبُورِ ، وَلَا تَجْلِسُوا عَلَيْهَا » رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

عَنْ أَبِي مَرْثَدٍ بِفَتْحِ الْمِيمِ وَسُكُونِ الرَّاءِ وَفَتْحِ الْمَثَلَةِ عَنِ الْغَنَوِيِّ بِفَتْحِ الْغَيْنِ الْمُعْجَمَةِ وَالنُّونِ وَهُوَ مَرْثَدُ بْنُ أَبِي مَرْثَدٍ أَسْلَمَ هُوَ وَأَبُوهُ وَشَهِدَ بَدْرًا وَقَتَلَ مَرْثَدٌ يَوْمَ غَزْوَةِ الرَّجِيعِ شَهِيدًا فِي حَيَاتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ . سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ يَقُولُ « لَا تُصَلُّوا إِلَى الْقُبُورِ وَلَا تَجْلِسُوا عَلَيْهَا » رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى النَّهْيِ عَنِ الصَّلَاةِ إِلَى الْقَبْرِ كَمَا نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ عَلَى الْقَبْرِ وَالْأَصْلُ التَّحْرِيمُ وَلَمْ يَذْكَرِ الْمَقْدَارَ الَّذِي يَكُونُ بِهِ النَّهْيُ عَنِ الصَّلَاةِ إِلَى الْقَبْرِ وَالنَّظَاهِرُ أَنَّهُ مَا يَعْدُ مُسْتَقْبَلًا لَهُ عَرَفَا . وَدَلَّ عَلَى تَحْرِيمِ الْجُلُوسِ عَلَى الْقَبْرِ وَقَدْ وَرَدَتْ بِهِ أَحَادِيثٌ كَحَدِيثِ جَابِرِ بْنِ وَطَاءِ الْقَبْرِ وَحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ « لَأَنْ يَجْلِسَ أَحَدُكُمْ عَلَى جَمْرَةٍ فَتَحْرُقَ ثِيَابَهُ فَتَخْلُصَ إِلَى جِلْدِهِ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَجْلِسَ عَلَى قَبْرِ » أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَقَدْ ذَهَبَ إِلَى تَحْرِيمِ ذَلِكَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ وَعَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ لَا يَكْرَهُ الْقَعُودَ عَلَيْهَا وَنَحْوَهُ وَإِنَّمَا النَّهْيُ عَنِ الْقَعُودِ لِقَضَاءِ الْحَاجَةِ . وَفِي الْمَوْطَأِ عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ « أَنَّهُ كَانَ يَتَوَسَّدُ الْقَبْرَ وَيَضْطَجِعُ عَلَيْهِ » وَمِثْلُهُ فِي الْبُخَارِيِّ عَنْ ابْنِ عَمْرٍو عَنْ غَيْرِهِ . وَالْأَصْلُ فِي النَّهْيِ التَّحْرِيمُ كَمَا عَرَفْتُمْ غَيْرَ مَرَّةٍ وَفَعَلَ الصَّحَابِيُّ لَا يِعَارِضُ الْحَدِيثَ الْمَرْفُوعَ إِلَّا أَنْ يَقَالَ إِنَّ فَعَلَ الصَّحَابِيُّ دَلِيلٌ لِحَمْلِ النَّهْيِ عَلَى الْكِرَاهَةِ وَلَا يَخْتَفِي بَعْدَهُ .

٢٠٣- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ ، فَلْيَنْظُرْ ، فَإِنْ رَأَى فِي نَعْلَيْهِ أَذَى أَوْ قَدْرًا فَلْيَمْسَحْهُ وَلْيُصَلِّ فِيهِمَا » أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ . وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُرَيْمَةَ .

عن أبي سعيد رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ « إذا جاء أحدكم المسجد فلينظر أي نعليه كما دل له قوله في إن رأى في نعليه أذى أو قدراً في شك من الراوى في فليمسحه وليصل فيهما » أخرجه أبو داود وصححه ابن خزيمة في اختلاف في وصله وإرساله ورجح أبو حاتم وصله ورواه الحاكم من حديث أنس وابن مسعود ورواه الدارقطني من حديث ابن عباس وعبد الله بن الشخير وإسنادهما ضعيف وفي الحديث دلالة على شرعية الصلاة في النعال وعلى أن مسح النعل من النجاسة مطهر له من القذر والأذى والظاهر فيهما عند الاطلاق النجاسة رطبة أو جافة ويدل له سبب الحديث وهو إخبار جبريل له ﷺ أن في نعله أذى فخلعه في صلاته واستمر فيها فإنه سبب هذا وأن المصلي إذا دخل في الصلاة وهو متلبس بنجاسة غير عالم بها أو ناسياً لها ثم عرف بها في أثناء صلاته أنه يجب عليه إزالتها ثم يستمر في صلاته ويبنى على ما صلى وفي الكل خلاف إلا أنه لا دليل للمخالف يقاوم الحديث فلا نطيل بذكره . ويؤيد طهورية النعال بالمسح بالتراب الحديث الآتي وهو .

٢٠٤ - وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله

صلى الله عليه وسلم « إذا وطئ أحدكم الأذى بخفيه فطهورهما التراب » . أخرجه أبو داود وصححه ابن حبان .

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ « إذا وطئ أحدكم الأذى بخفيه أي مثلاً أو نعليه أو أي ملبوس لقدميه في فطهورهما أي الخفين في التراب » أخرجه أبو داود وصححه ابن حبان وأخرجه ابن السكن والحاكم والبيهقي من حديث أبي هريرة وسنده ضعيف وأخرجه أبو داود من حديث عائشة وفي الباب غير هذه بأسانيد لا تخلو عن ضعف إلا أنه يشد بعضها بعضاً : وقد ذهب الأوزاعي إلى العمل بهذه الأحاديث وكذا النخعي وقال لا يجزيه أن يمسح خفيه إذا كان فيهما نجاسة بالتراب ويصلي فيهما ، ويشهد له أن أم سلمة سألت النبي ﷺ فقالت : إني امرأة أطيل ذيلي وأمشي في المكان القذر فقال : يطهره ما بعده ، أخرجه أبو داود والترمذي

وابن ماجه ونحوه « أن امرأة من بني عبد الأشهل قالت : قلت يا رسول الله إن لنا طريقاً إلى المسجد منتنة فكيف نفعل إذا مطرنا فقال : أليس من بعدها طريق هي أطيب منها قلت بلى قال فهذه بهذه » أخرجه أبو داود وابن ماجه قال الخطابي : وفي إسناد الحديثين مقال . وتأوله الشافعي بأنه إنما هو فيما جرى على ما كان يابساً لا يعلق بالثوب منه شيء . قلت : ولا يناسبه قولها إذا مطرنا . وقال مالك : معنى كون الأرض يطهر بعضها بعضاً . أن يطاء الأرض القدرة ثم يصل للأرض الطيبة اليابسة فإن بعضها يطهر بعضها أما النجاسة تصيب الثوب أو الجسد فلا يطهرها إلا الماء قال وهو إجماع . قيل : ومما يدل لحديث الباب وأنه على ظاهره ما أخرجه البيهقي عن أبي المعلى عن أبيه عن جده « قال أقبلت مع علي بن أبي طالب عليه السلام إلى الجمعة وهو ماش فحال بينه وبين المسجد حوض من ماء وطن فخلع نعليه وسراويله قال قلت هات يا أمير المؤمنين أحمله عنك قال : لا فخاض فلما جاوزه لبس نعليه وسراويله ثم صلى بالناس ولم يغسل رجله » أي ومن المعلوم أن الماء المجتمع في القرى لا يخلو عن النجاسة .

٢٠٥ - وَعَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ الْحَكَمِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « إِنَّ هَذِهِ الصَّلَاةَ لَا يَصْلِحُ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ كَلَامِ النَّاسِ ، إِنَّمَا هُوَ التَّسْبِيحُ ، وَالتَّكْبِيرُ ، وَقِرَاءَةُ الْقُرْآنِ » رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

﴿ وعن معاوية بن الحكم ﴾ هو معاوية بن الحكم السلمي كان ينزل المدينة وعداده في أهل الحجاز ﴿ قال قال رسول الله ﷺ « إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس إنما هو التسبيح والتكبير وقراءة القرآن » رواه مسلم ﴾ وللحديث سبب حاصله « أنه عطس في الصلاة رجل فشمته معاوية وهو في الصلاة فأنكر عليه من لديه من الصحابة بما أفهمه ذلك ثم قال له النبي ﷺ بعد ذلك : إن هذه الصلاة - الحديث » وله عدة ألقاب . والمراد من عدم الصلاحية عدم صحتها ومن الكلام مكالمة الناس ومخاطبتهم كما هو صريح السبب . فدل على أن المخاطبة في الصلاة تبطلها سواء كانت

لإصلاح الصلاة أو غيرها وإذا احتيج إلى تنبيه الداخل فيأتي حكمه وبماذا يثبت . ودل الحديث على أن الكلام من الجاهل في الصلاة لا يبطلها وأنه معذور لجهله فإنه صلى الله عليه وسلم لم يأمر معاوية بالإعادة وقوله : إنما هو أى الكلام المأذون فيه في الصلاة أو الذى يصلح فيها . التسبيح والتكبير وقراءة القرآن أى إنما يشرع فيها ذلك وما انضم إليه من الأدعية ونحوها لدليله الآتى وهو :

٢٠٦ - وَعَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ أَنَّهُ قَالَ : إِنْ كُنَّا لِنَتَكَلَّمُ فِي الصَّلَاةِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، يُكَلِّمُ أَحَدُنَا صَاحِبَهُ بِحَاجَتِهِ ، حَتَّى نَزَلَتْ (حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى ، وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ) فَأَمَرْنَا بِالسُّكُوتِ ، وَنُهَيْنَا عَنِ الْكَلَامِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ .

﴿ وعن زيد بن أرقم قال إن كنا لتتكلم في الصلاة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم والمراد ما لا بد منه من الكلام كرد السلام ونحوه لا أنهم كانوا يتحادثون فيها تحادث المتجالسين كما يدل له قوله ﴿ يكلم أحدهنا صاحبه بحاجته حتى نزلت (حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى ﴾ وهي صلاة العصر على أكثر الأقوال (١) وقد ادعى فيه الإجماع ﴿ وقوموا لله قانتين ﴾ فأمرنا بالسكوت ونهينا عن الكلام . متفق عليه واللفظ لمسلم ﴾ قال النووي في شرح مسلم : فيه دليل على تحريم جميع أنواع كلام الآدميين وأجمع العلماء على أن المتكلم فيها عامدا عالما بتحريره لغير مصلحتها ولغير إنقاذ هالك وشبهه مبطل للصلاة وذكر الخلاف في الكلام لمصلحتها ويأتي في شرح حديث ذى اليمين في أبواب السهو . وفهم الصحابة الأمر بالسكوت من قوله (قانتين) لأنه أحد معانى القنوت وله أحد عشر معنى معروفة وكانهم أخذوا بخصوص هذا المعنى من

(١) نرى أنها الصلاة الفضلى التي مثلها الأكل صلاة رسول الله (صلى الله عليه وسلم) .

القرائن أو من تفسيره صلى الله عليه وسلم لهم ذلك . والحديث فيه أبحاث قد سقناها في حواشي شرح العمدة . فإن اضطر المصلي إلى تنبيه غيره فقد أباح له الشارع نوعاً من الألفاظ كما يفيد الحديث .

٢٠٧- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « التَّسْبِيحُ لِلرِّجَالِ ، وَالتَّصْفِيقُ لِلنِّسَاءِ » مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ، زَادَ مُسْلِمٌ « فِي الصَّلَاةِ » .

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « التسبيح للرجال » وفي رواية « إذا نابكم أمر فالتسبيح للرجال » والتصفيق للنساء « متفق عليه زاد مسلم في الصلاة » وهو المراد من السياق وإن لم يأت بلفظه . والحديث دليل على أنه يشرع لمن نابه في الصلاة أمر من الأمور كأن يريد تنبيه الإمام على أمرسها عنه . وتنبيه المار أو من يريد منه أمراً وهو لا يدري أنه يصلي فينبهه على أنه في صلاة . فإن كان المصلي رجلاً قال سبحانه الله وقد ورد في البخارى بهذا اللفظ وأطلق فيما عداه . وإن كانت المصلية امرأة نهت بالتصفيق وكيفيته كما قال عيسى بن أيوب أن تضرب بأصبعين من يمينها على كفها اليسرى . وقد ذهب إلى القول بهذا الحديث جمهور العلماء وبعضهم فصل بلا دليل ناهض فقال إن كان ذلك للإعلام بأنه في صلاة فلا يبطلها وإن كان لغير ذلك فإنه يبطلها ولو كان فتحاً على الإمام قالوا لما أخرجه أبو داود من قوله صلى الله عليه وسلم « يا على لا تفتح على الإمام في الصلاة » وأجيب بأن أبا داود ضعفه بعد سياقه له فحديث الباب باق على إطلاقه لا تخرج منه صورة إلا بدليل . ثم الحديث لا يدل على وجوب التسبيح تنبيهاً أو التصفيق إذ ليس فيه أمر إلا أنه قد ورد بلفظ الأمر في رواية « إذا نابكم أمر فليسبح الرجال وليصفق النساء » وقد اختلف في ذلك العلماء قال شارح التقريب : الذي ذكره أصحابنا ومنهم الرافعي والنووي أنه سنة وحكاه عن الأصحاب ثم قال بعد كلام : والحق انقسام التنبيه في الصلاة إلى ما هو واجب ومندوب ومباح بحسب ما يقتضيه الحال .

٢٠٨ - وَعَنْ مُطَرِّفِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الشَّخِيرِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ :
رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي ، وَفِي صَدْرِهِ أَزِيرٌ
كَأَزِيرِ الْمِرْجَلِ ، مِنْ الْبُكَاءِ . أَخْرَجَهُ الْخَمْسَةُ إِلَّا ابْنَ مَاجَةَ ،
وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ .

﴿ وعن مطرف ﴾ يضم الميم وفتح الطاء المهملة وتشديد الراء المكسورة وبالفاء
﴿ ابن عبد الله بن الشخير ﴾ بكسر الشين المعجمة وكسر الحاء المعجمة المشددة ومطرف
تابعي جليل ﴿ عن أبيه ﴾ عبد الله بن الشخير وهو ممن وفد إلى النبي ﷺ في بني
عامر يعد في البصريين ﴿ قال رأيت رسول الله ﷺ يصلي وفي صدره أزيز ﴾ بفتح
الهزة فزاي مكسورة فثناة تحتية ساكنة فزاي وهو صوت القدر عند غليانها ﴿ كأزيز
المرجل ﴾ بكسر الميم وسكون الراء وفتح الجيم هو القدر ﴿ من البكاء ﴾ بيان للأزيز
﴿ أخرج الخمسة ﴾ هم عنده على ما ذكره في الخطبة من عدا الشيخين فهم أصحاب
السنن وأحمد إلا أنه هنا أراد بهم غير ذلك وهم أهل السنن الثلاثة وأحمد كما بينه
بقوله ﴿ إلا ابن ماجه وصححه ابن حبان ﴾ وصححه أيضاً ابن خزيمة والحاكم ووهب من
قال: إن مسلماً أخرجهم ومثله ماروي « أن عمر صلى صلاة الصبح وقرأ سورة يوسف
حتى بلغ إلى قوله (إنما أشكو بثي وحزني إلى الله) فسمع نشيجه » أخرج البخاري
مقطوعاً ووصله سعيد بن منصور وأخرجه ابن المنذر . والحديث دليل على أن مثل
ذلك لا يبطل الصلاة وقيس عليه الأنين .

٢٠٩ - وَعَنْ عَلِيٍّ قَالَ : كَانَ لِي مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ مَدْخَلَانِ ، فَكُنْتُ إِذَا أَتَيْتُهُ وَهُوَ يُصَلِّي تَنَحَّنَحَ لِي . رَوَاهُ
النَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ .

﴿ وعن علي رضي الله عنه قال كان لي من رسول الله ﷺ مدخلان ﴿ بفتح الميم وodal مهملة ونحاء معجمة تثنية مدخل بزنة مقتل أي وقتان أدخل عليه فيهما ﴿ فكنت إذا أتيتته وهو يصلي تنحنح لي . رواه النسائي وابن ماجه ﴿ وصححه ابن السكن وقد روى بلفظ سبح مكان تنحنح من طريق أخرى ضعيفة . والحديث دليل على أن التنحنح غير مبطل للصلاة وقد ذهب إليه الناصر والشافعي عملاً بهذا الحديث وعند الهادوية أنه مفسد إذا كان بحرفين فصاعداً إلحاقاً له بالكلام المفسد قالوا : وهذا الحديث فيه اضطراب ولكن قد سمعت أن رواية تنحنح صححها ابن السكن ورواية سبح ضعيفة فلا تم دعوى الاضطراب ولو ثبت الحديثان معالكان الجمع بينهما بأنه ﷺ كان تارة يسبح وتارة يتنحنح صحيحاً .

٢١٠ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قُلْتُ لِبِلَالٍ : كَيْفَ رَأَيْتَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَرُدُّ عَلَيْهِمْ حِينَ يُسَلِّمُونَ عَلَيْهِ ، وَهُوَ يُصَلِّي ؟ قَالَ : يَقُولُ هَكَذَا ، وَبَسَطَ كَفَّهُ . أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ . وَصَحَّحَهُ .

﴿ وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال : قلت لبلال كيف رأيت النبي ﷺ يرد عليهم ﴿ أي على الأنصار كما دل له السياق ﴿ حين يسلمون عليه وهو يصلي قال : يقول هكذا وبسط كفه . أخرجه أبو داود والترمذي وصححه ﴿ وأخرجه أيضاً أحمد والنسائي وابن ماجه وأصل الحديث « أنه خرج رسول الله ﷺ إلى قبا يصلي فيه فجاءت الأنصار وسلموا عليه فقلت لبلال كيف رأيت ؟ الحديث « ورواه أحمد وابن حبان والحاكم أيضاً من حديث ابن عمر « أنه سأل صهيباً عن ذلك « بدل بلال وذكر الترمذي أن الحديثين صحيحان جميعاً . والحديث دليل أنه إذا سلم أحد على المصلي رد عليه السلام بالإشارة دون النطق . وقد أخرج مسلم عن جابر « أن رسول الله ﷺ بعثه لحاجة قال ثم أدركته وهو يصلي فسلمت عليه فأشار إلي فلما فرغ دعاني وقال : إنك

سلمت على فاعتذر إليه بعد الرد بالإشارة « وأما حديث ابن مسعود « انه سلم عليه وهو يصلي فلم يرد عليه صلى الله عليه وسلم ولا ذكر الإشارة بل قال له بعد فراغه من الصلاة إن في الصلاة شغلا » إلا أنه قد ذكر البيهقي في حديثه « أنه صلى الله عليه وسلم أوما له برأسه » وقد اختلف العلماء في رد السلام في الصلاة على من سلم على المصلي فذهب جماعة إلى أنه يرد باللفظ وقال جماعة : يرد بعد السلام من الصلاة وقال قوم : يرد في نفسه وقال قوم : يرد بالإشارة كما أفاده هذا الحديث وهذا هو أقرب الأقوال للدليل وباعده لم يأت به دليل . قيل وهذا الرد بالإشارة استحباب بدليل أنه لم يرد صلى الله عليه وسلم به على ابن مسعود بل قال له « إن في الصلاة شغلا » قلت قد عرفت من رواية البيهقي أنه صلى الله عليه وسلم رد عليه بالإشارة برأسه ثم اعتذر إليه عن الرد باللفظ لأنه الذي كان يرد به عليهم في الصلاة فلما حرم الكلام رد عليه صلى الله عليه وسلم بالإشارة ثم أخبره أن الله أحدث من أمره أن لا يتكلموا في الصلاة فالعجب من قول من قال يرد باللفظ مع أنه صلى الله عليه وسلم قال هذا أي أن الله أحدث من أمره في الاعتذار عن رده على ابن مسعود السلام باللفظ وجعل رده السلام في الصلاة كلاماً وأن الله نهى عنه والقول بأنه من سلم على المصلي لا يستحق جواباً يعني بالإشارة ولا باللفظ : يرد رده صلى الله عليه وسلم على الأنصار وعلى جابر بالإشارة ولو كانوا لا يستحقون لأخبرهم بذلك ولم يرد عليهم . وأما كيفية الإشارة في المسند من حديث صهيب قال « مررت برسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يصلي فسلمت عليه فرد علي إشارة » قال الراوى : لا أعلمه إلا قال « إشارة باصبعه » وفي حديث ابن عمر في وصفه لرده صلى الله عليه وسلم السلام على الأنصار « أنه صلى الله عليه وسلم قال هكذا وبسط جعفر بن عون - الراوى عن ابن عمر - كفه وجعل بطنه أسفل وجعل ظهره إلى فوق » فتحصل من هذا أنه واجب وقد تعذر في الصلاة فبقي الرد بأي ممكن وقد أمكن بالإشارة وجعله الشارع رداً وسماه الصحابة رداً ودخل تحت قوله تعالى (أو ردوها) وأما حديث أبي هريرة أنه قال صلى الله عليه وسلم « من أشار في الصلاة إشارة تفهم عنه فليعد صلاته » ذكره الدارقطني فهو حديث باطل لأنه من رواية أبي غطفان عن أبي هريرة وهو رجل مجهول .

٢١١- وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي وَهُوَ حَامِلٌ أُمَامَةً - بِنْتُ زَيْنَبَ - .

فَإِذَا سَجَدَ وَضَعَهَا . وَإِذَا قَامَ حَمَلَهَا . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ . وَلِمُسْلِمٍ :

وَهُوَ يَوْمُ النَّاسِ فِي الْمَسْجِدِ .

وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ قَالَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي وَهُوَ حَامِلٌ أُمَامَةً بِبُضْمِ
الْهَمْزَةِ بِنْتُ زَيْنَبَ هِيَ أُمُّهَا وَهِيَ زَيْنَبُ بِنْتُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَبُوهَا أَبُو الْعَاصِ
ابْنُ الرَّبِيعِ فَإِذَا سَجَدَ وَضَعَهَا وَإِذَا قَامَ حَمَلَهَا مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ . وَلِمُسْلِمٍ فِي زِيَادَةٍ وَهُوَ يَوْمُ
النَّاسِ فِي الْمَسْجِدِ فِي قَوْلِهِ كَانَ يُصَلِّي مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْعِبَارَةَ لَا تَدُلُّ عَلَى التَّكْرَارِ
مُطْلَقاً لِأَنَّ هَذَا الْحَمْلَ لِأُمَامَةٍ وَقَعَ مِنْهُ ﷺ مَرَّةً وَاحِدَةً لَا غَيْرَ . وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ
حَمْلَ الْمُصَلِّي فِي الصَّلَاةِ حَيَوَاناً آدَمِيّاً أَوْ غَيْرَهُ لَا يَضُرُّ صَلَاتَهُ سِوَاءَ كَانَ ذَلِكَ لِحُضُورِ
أَوْ غَيْرِهَا وَسِوَاءَ كَانَ فِي صَلَاةٍ فَرِيضَةٍ أَوْ غَيْرِهَا وَسِوَاءَ كَانَ إِمَاماً أَوْ مُنْفَرِداً وَقَدْ
صَرَّحَ فِي رِوَايَةٍ مُسْلِمٌ أَنَّهُ ﷺ كَانَ إِمَاماً فَإِذَا جَازَ فِي حَالِ الْإِمَامَةِ جَازَ فِي حَالِ
الْإِنْفِرَادِ وَإِذَا جَازَ فِي الْفَرِيضَةِ جَازَ فِي النَّافِلَةِ بِالْأُولَى . وَفِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى طَهَارَةِ ثِيَابِ
الصَّبِيَّانِ وَأَبْدَانِهِمْ وَأَنَّهُ الْأَصْلُ مَا لَمْ تَظْهَرِ النَّجَاسَةُ وَأَنَّ الْأَفْعَالَ الَّتِي مِثْلُ هَذِهِ لَا تَبْطُلُ
الصَّلَاةَ فَإِنَّهُ ﷺ كَانَ يَحْمِلُهَا وَيَضَعُهَا وَقَدْ ذَهَبَ إِلَيْهِ الشَّافِعِيُّ وَمَنْعَ غَيْرِهِ مِنْ ذَلِكَ
وَتَأَوَّلُوا الْحَدِيثَ بِتَأْوِيلَاتٍ بَعِيدَةٍ مِنْهَا أَنَّهُ خَاصٌّ بِهِ ﷺ وَمِنْهَا أَنَّ أُمَامَةً كَانَتْ تَعْلُقُ بِهِ
مِنْ دُونَ فِعْلٍ مِنْهُ وَمِنْهَا أَنَّهُ لِلضَّرُورَةِ وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : إِنَّهُ مَنْسُوخٌ وَكُلُّهَا دَعَاوِي بِغَيْرِ
بِرْهَانٍ وَاضِحٍ (١) وَقَدْ أَطَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعَيْدِ فِي شَرْحِ الْعَمْدَةِ الْقَوْلَ فِي هَذَا وَزَدْنَاهُ
إِيضاحاً فِي حَوَاشِيهَا .

(١) قَالَ فِي فَتْحِ الْعِلَامِ مِثْلُ قَاضِي الْقَضَاةِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِي الشُّوكَانِيِّ (رَح) عَنْ حَمَلِ الْعَامَّةِ السَّاقِطَةِ عَنِ
الرَّأْسِ فِي الصَّلَاةِ هَلْ يَجُوزُ أَمْ لَا ؟ فَأَجَابَ : قَدْ ثَبِتَ عَنِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) حَمْلَ أُمَامَةٍ فِي الصَّلَاةِ وَهِيَ
ابْنَةُ ثَلَاثِ سِنِينَ فَمَا ظَنُّكَ بِحَمَلِ الْعَامَّةِ ؟ وَهِيَ أَخْفَ مِنْهَا قِطْعاً أَمْ .

٢١٢ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « أَقْتُلُوا الْأَسْوَدِينَ فِي الصَّلَاةِ : الْحَيَّةَ ، وَالْعَقْرَبَ » أَخْرَجَهُ الْأَرْبَعَةُ ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ .

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « أَقْتُلُوا الْأَسْوَدِينَ فِي الصَّلَاةِ : الْحَيَّةَ وَالْعَقْرَبَ » أَخْرَجَهُ الْأَرْبَعَةُ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى جُوبِ قَتْلِ الْحَيَّةِ وَالْعَقْرَبِ فِي الصَّلَاةِ إِذْ هُوَ الْأَصْلُ فِي الْأَمْرِ وَقِيلَ إِنَّهُ لِلنَّدْبِ وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْفِعْلَ الَّذِي لَا يَتِمُّ قَتْلُهُمَا إِلَّا بِهِ لَا يَبْطُلُ الصَّلَاةُ سِوَاءَ كَانَ بِفِعْلِ قَلِيلٍ أَوْ كَثِيرٍ وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ . وَذَهَبَتْ الْهَادِيَّةُ إِلَى أَنَّ ذَلِكَ يَفْسُدُ الصَّلَاةَ وَتَأْوَلُوا الْحَدِيثَ بِالْخُرُوجِ مِنَ الصَّلَاةِ قِيَاسًا عَنْ سَائِرِ الْأَفْعَالِ الْكَثِيرَةِ الَّتِي تَدْعُو إِلَيْهَا الْحَاجَةُ وَتَعْرُضُ وَهُوَ يَصَلِّي كإِنْقَاذِ الْغَرِيقِ وَنَحْوِهِ فَإِنَّهُ يَخْرُجُ لِذَلِكَ مِنْ صَلَاتِهِ وَفِيهِ لغيرهم تَفَاصِيلٌ أُخْرَى لَا يَقُومُ عَلَيْهَا دَلِيلٌ . وَالْحَدِيثُ حُجَّةٌ لِلْقَوْلِ الْأَوَّلِ وَأَحَادِيثُ الْبَابِ اثْنَانِ وَعِشْرُونَ وَفِي الشَّرْحِ سِتَّةٌ وَعِشْرُونَ .

باب سترة المصلي

٢١٣ - عَنْ أَبِي جُهَيْمِ بْنِ الْحَارِثِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « لَوْ يَعْلَمُ الْمَارُّ بَيْنَ يَدَيْ الْمُصَلِّيِّ مَاذَا عَلَيْهِ مِنَ الْإِثْمِ لَكَانَ أَنْ يَقِفَ أَرْبَعِينَ خَيْرًا لَهُ مِنْ أَنْ يَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ » مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ ، وَوَقَعَ فِي الْبَزَّازِ مِنْ وَجْهِ آخَرَ « أَرْبَعِينَ خَرِيفًا » .

عن أبي جهيم ۞ بضم الجيم مصغر جهيم وهو عبد الله بن جهيم وقيل هو عبد الله بن الحارث بن الصمة بكسر المهملة وتشديد الميم الأنصاري له حديثان هذا أحدهما والآخر في السلام على من يبول وقال فيه أبو داود أبو الجهيم بن الحارث بن الصمة وقد قيل إن راوى حديث البول رجل آخر هو عبد الله بن الحارث والذي هنا عبد الله بن جهيم وأنها اثنان ۞ قال قال رسول الله ﷺ : لو يعلم المار بين يدي المصلي ماذا عليه من الإثم ۞ لفظ من الإثم ليس من ألفاظ البخاري ولا مسلم بل قال المصنف في فتح الباري : إنها لا توجد في البخاري إلا عند بعض رواه وقدح فيه بأنه ليس من أهل العلم قال وقد عيب على الطبري نسبتها إلى البخاري في كتابه الأحكام وكذا عيب على صاحب العمدة نسبتها إلى الشيخين معا ۞ فالعجب من نسبة المصنف لها هنا إلى الشيخين فقد وقع له من الوهم ما وقع لصاحب العمدة ۞ لكان أن يقف أربعين خيراً له من أن يمر بين يديه . متفق عليه وللفظ للبخاري ۞ وليس فيه ذكر مميز الأربعين ۞ ووقع في البزار ۞ أي من حديث أبي جهيم ۞ من وجه آخر ۞ أي من طريق رجالها غير رجال المتفق عليه ۞ أربعين خريفاً ۞ أي عاماً أطلق الخريف على العام من إطلاق الجزء على الكل . والحديث دليل على تحريم المرور بين يدي المصلي أي ما بين موضع جهته في سجوده وقدميه وقيل غير هذا وهو عام في كل مصل فرضاً أو نفلاً سواء كان إماماً أو منفرداً وقيل يختص بالإمام والمنفرد إلا المأموم فإنه لا يضره من مر بين يديه لأن ستر الإمام ستره له وإمامه ستره له إلا أنه قد رد هذا القول بأن السترة إنما ترفع الحرج عن المصلي لا عن المار ثم ظاهر الوعيد يختص بالمار لا بمن وقف عامداً مثلاً بين يدي المصلي أو قعد أو رقد ولكن إذا كانت العلة فيه التشويش على المصلي فهو في معنى المارة .

۲۱۴ - وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : سَأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

- فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ - عَنْ سِتْرَةِ الْمُصَلِّيِّ . فَقَالَ « مِثْلُ مُؤَخَّرَةِ الرَّحْلِ

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ .

و عن عائشة رضي الله عنها قالت مثل رسول الله ﷺ في غزوة تبوك عن سترة المصلي فقال مثل مؤخره بضم الميم وهمزة ساكنة وكسر الخاء المعجمة وفيها لغات آخر الرحل هو العود الذي في آخر الرحل أخرجه مسلم وفي الحديث ندب للمصلي إلى اتخاذ سترة وأنه يكفيه مثل مؤخره الرحل وهي قدر ثلثي ذراع وتحصل بأى شيء أقامه بين يديه قال العلماء : والحكمة في السترة كف البصر عما وراءها ومنع من يجتاز بقربه . وأخذ من هذا أنه لا يكفي الخط بين يدي المصلي وإن كان قد جاء به حديث أخرجه أبو داود إلا أنه ضعيف مضطرب وقد أخذ به أحمد بن حنبل فقال : يكفي الخط . وينبغي له أن يدنو من السترة ولا يزيد ما بينه وبينها على ثلاثة أذرع فإن لم يجد عصاً أو نحوها جمع أحجاراً أو تراباً أو متاعه . قال النووي : استحباب أهل العلم الدنو من السترة بحيث يكون بينه وبينها قدر مكان السجود وكذلك بين الصفوف وقد ورد الأمر بالدنو منها وبيان الحكمة في اتخاذها وهو ما رواه أبو داود وغيره من حديث سهل بن أبي حثمة مرفوعاً « إذا صلى أحدكم إلى سترة فليدن منها لا يقطع الشيطان عليه صلاته » ويأتي في الحديث الرابع ما يفيد ذلك . والقول بأن أقل السترة مثل مؤخره الرحل يردده الحديث الآتي :

٢١٥- وَعَنْ سَبْرَةَ بْنِ مَعْبَدِ الْجُهَنِيِّ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « لَيْسَتْ رِجْلُ أَحَدِكُمْ فِي الصَّلَاةِ وَلَوْ بِسَهْمٍ » أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ .

و عن سبرة بفتح السين المهملة وسكون الموحدة وهو أبو ثرية بضم المثناة وفتح الراء وتشديد المثناة التحتية وهو سبرة بن معبد الجهني سكن المدينة وعداده في البصريين قال : قال رسول الله ﷺ ليستر أحدكم في الصلاة ولو بسهم . أخرجه الحاكم فيه الأمر بالسترة وحمله الجماهير على الندب وعرفت أن فائدة اتخاذها أنه مع اتخاذها لا يقطع الصلاة شيء ومع عدم اتخاذها يقطعها ما يأتي وفي قوله (ولو بسهم) ما يفيد أنها تجزىء السترة غلظت أو دقت وأنه ليس أقلها مثل مؤخره الرحل كما قيل : قالوا والمختار أن يجعل السترة عن يمينه أو شماله ولا يصمد إليها .

٢١٦ - وَعَنْ أَبِي ذَرٍّ الْغَفَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ

اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « يَقْطَعُ صَلَاةَ الرَّجُلِ الْمُسْلِمِ - إِذَا لَمْ
يَكُنْ بَيْنَ يَدَيْهِ مِثْلُ مُؤَخَّرَةِ الرَّحْلِ - الْمَرْأَةُ ، وَالْحِمَارُ ،
وَالْكَلْبُ الْأَسْوَدُ - الْحَدِيثَ » وَفِيهِ « الْكَلْبُ الْأَسْوَدُ شَيْطَانٌ »
أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ .

وعن أبي ذرٍّ بفتح الذال المعجمة وقد تقدمت ترجمته في قال رسول
الله ﷺ « يقطع صلاة المرء المسلم في أي يفسدها أو يقلل ثوابها في إذا لم يكن بين
يديه مثل مؤخرة الرحل في أي مثلاً وإلا فقد أجزأ السهم كما عرفت في المرأة في هو
فاعل يقطع أي مرور المرأة في والحمار والكلب الأسود » الحديث في أي أتم الحديث
وتمامه « قلت فما بال الأسود من الأحمر من الأصفر من الأبيض قال يا ابن أخي سألت
رسول الله ﷺ عما سألتني فقال الكلب الأسود شيطان » في الكلب الأسود
شيطان في الجار يتعلق بمقدار أي وقال في أخرجه مسلم في وأخرجه الترمذي والنسائي
وابن ماجه مختصراً ومطولاً . الحديث دليل على أنه يقطع صلاة من لا سترة له مرور
هذه المذكورات وظاهر القطع الإبطال . وقد اختلف العلماء في العمل بذلك فقال قوم
يقطعها المرأة والكلب الأسود دون الحمار لحديث ورد في ذلك عن ابن عباس « أنه مر
بين يدي الصف على حمار والنبى ﷺ يصلى ولم يعد الصلاة ولا أمر أصحابه بإعادتها »
أخرجه الشيخان فجعلوه مخصصاً لما هنا . وقال أحمد يقطعها الكلب الأسود قال وفي
نفسى من المرأة والحمار ، أما الحمار فلحديث ابن عباس وأما المرأة فلحديث عائشة عند
البخارى أنها قالت « كان رسول الله ﷺ يصلى من الليل وهي معترضة بين يديه فإذا
سجد غمز رجلها فكفتهما فإذا قام بسطتهما » فلو كانت الصلاة يقطعها مرور المرأة لقطعها
اضطجاعها بين يديه . وذهب الجمهور إلى أنه لا يقطعها شيء وتأولوا الحديث بأن
المراد بالقطع نقص الأجر لا الإبطال قالوا : لشغل القلب بهذه الأشياء . ومنهم من قال

هذا الحديث منسوخ بحديث أبي سعيد الآتي « لا يقطع الصلاة شيء » ويأتي الكلام عليه وقد ورد « أنه يقطع الصلاة اليهودى والنصرانى والمجوسى والخزير » وهو ضعيف أخرجه أبو داود من حديث ابن عباس وضعفه .

٢١٧- وَلَهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ نَحْوَهُ دُونَ الْكَلْبِ .

وله أي لمسلم عن أبي هريرة نحوه أي نحو حديث أبي ذر في دون الكلب كذا في نسخ بلوغ المرام ويريد أن لفظ الكلب لم يذكر في حديث أبي هريرة ولكن راجعت الحديث فرأيت لفظه في مسلم عنه قال : قال رسول الله ﷺ « يقطع الصلاة المرأة والحمار والكلب ويبقى من ذلك مثل مؤخره الرجل » .

٢١٨- وَلِأَبِي دَاوُدَ وَالنَّسَائِيَّ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا

نَحْوَهُ ، دُونَ آخِرِهِ . وَقَيَّدَ الْمَرْأَةَ بِالْحَائِضِ .

ولأبي داود والنسائي عن ابن عباس نحوه دون آخره وقيد المرأة بالحائض في أبي داود عن شعبة قال حدثنا قتادة قال سمعت جابر بن زيد يحدث عن ابن عباس رفعه شعبة قال « يقطع الصلاة المرأة الحائض والكلب » وأخرجه النسائي وابن ماجه وقوله (دون آخره) يريد أنه ليس في حديث ابن عباس آخر حديث أبي هريرة الذى في مسلم وهو قوله « ويبقى من ذلك مثل مؤخره الرجل » فالضمير في آخره في عبارة المصنف لآخر حديث أبي هريرة مع أنه لم يأت بلفظه كما عرفت ولا يصح أنه يريد دون آخر حديث أبي ذر كما لا يخفى من أن حق الضمير عوده إلى الأقرب ثم راجعت سنن أبي داود وإذا لفظه « يقطع الصلاة المرأة الحائض والكلب » فاحتملت عبارة المصنف أن مراده دون آخر حديث أبي ذر وهو قوله « الكلب الأسود شيطان » أو دون آخر حديث أبي هريرة وهو ما ذكرناه في الشرح والأول أقرب لأنه ذكر لفظ حديث أبي ذر دون لفظ حديث أبي هريرة وإن صح أن يعيد إليه الضمير وإن لم يذكره إحالة على الناظر . وتقييد المرأة بالحائض يقتضى مع صحة الحديث حمل

المطلق على المقيد فلا تقطع إلا الحائض كما أنه أطلق الكلب عن وصفه بالأسود في بعض الأحاديث وقيد في بعضها به فحملوا المطلق على المقيد وقالوا لا يتمتع إلا الأسود فتعين في المرأة الحائض حمل المطلق على المقيد .

٢١٩ وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ إِلَى شَيْءٍ يَسْتُرُهُ مِنَ النَّاسِ ، فَأَرَادَ أَحَدٌ أَنْ يَجْتَازَ بَيْنَ يَدَيْهِ فَلْيَدْفَعْهُ ، فَإِنْ أَبِي فَلْيُقَاتِلْهُ ، فَإِنَّمَا هُوَ شَيْطَانٌ » مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ . وَفِي رِوَايَةٍ « فَإِنَّ مَعَهُ الْقَرِينَ » .

﴿ وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ « إذا صلى أحدكم إلى شيء يستره من الناس ﴾ مما سلف تعيينه من السترة وقدرها وقدركم يكون بينها وبين المصلي ﴾ فأراد أحد أن يجتاز ﴾ أي يمضي ﴾ بين يديه فليدفعه ﴾ ظاهره وجوباً ﴾ فإن أبي ﴾ أي عن الاندفاع ﴾ فليقاتله ﴾ ظاهره كذلك ﴾ فإنما هو شيطان ﴾ تعليل للأمر بقتاله أو لعدم اندفاعه أولها ﴾ متفق عليه . وفي رواية ﴾ أي لمسلم من حديث أبي هريرة ﴾ فإن معه القرين ﴾ في القاموس القرين الشيطان المقرون بالإنسان لا يفارقه وظاهر كلام المصنف أن رواية فإن معه القرين متفق عليها بين الشيخين من حديث أبي سعيد ولم أجدها في البخاري ووجدتها في صحيح مسلم لكن من حديث أبي هريرة والحديث دال بمفهومه على أنه إذا لم يكن للمصلي سترة فليس له دفع المار بين يديه وإذا كان له سترة دفعه قال القرطبي بالإشارة ولطيف المنع فإن لم يمتنع عن الاندفاع قاتله أي دفعه دفعاً أشد من الأول . قال : وأجمعوا أنه لا يلزم أن يقاتله بالسلاح لمخالفة ذلك قاعدة الصلاة من الإقبال عليها والاشتغال بها والحشوع هذا كلامه . وأطلق جماعة أن له قتاله حقيقة وهو ظاهر اللفظ والقول بأنه يدفعه بلعنه وسبه يرده لفظ هذا الحديث ويؤيده فعل أبي سعيد راوى الحديث مع الشاب الذي أراد أن يجتاز بين

يديه وهو يصلي أخرجه البخارى عن أبي صالح السمان قال : رأيت أبا سعيد الخدرى فى يوم الجمعة يصلى إلى شىء يستره من الناس فأراد شاب من بنى أبى معيط أن يجتاز بين يديه فدفعه أبو سعيد فى صدره فنظر الشاب فلم يجد مساعاً إلا بين يديه فعاد ليجتاز فدفعه أبو سعيد أشد من الأول - الحديث « وقيل يردّه بأسهل الوجوه فإن أبى فبأشد ولو أدى إلى قتله فإن قتله فلا شىء عليه لأن الشارع أباح قتله . والأمر فى الحديث وإن كان ظاهره الإيجاب لكن قال النووى لا أعلم أحداً من الفقهاء قال بوجوب هذا الدفع بل صرح أصحابنا بأنه مندوب ولكن قال المصنف قد صرح بوجوبه أهل الظاهر وفى قوله « فإنما هو شيطان » تعليل بأن فعله فعل الشيطان فى إرادة التشويش على المصلى وفيه دلالة على جواز إطلاق لفظ الشيطان على الإنسان الذى يريد إفساد صلاة المصلى وفتنته فى دينه كما قال تعالى (شياطين الإنس والجن) وقيل المراد بأن الحامل له على ذلك شيطان ويدل له رواية مسلم « فإن معه القرين » وقد اختلف فى الحكمة المقتضية للأمر بالدفع فقيل : لدفع الإثم عن المار وقيل : لدفع الخلل الواقع بالمرور فى الصلاة وهذا الأرجح لأن عناية المصلى بصيانة صلاته أهم من دفعه الإثم عن غيره . قلت ولو قيل : إنه لهما معاً لما بعد فيكون لدفع الإثم عن المار الذى أفاده حديث « لو يعلم المار ، ولصيانة الصلاة عن النقصان من أجرها فقد أخرج أبو نعيم عن عمر « لو يعلم المصلى ما ينقص من صلاته بالمرور بين يديه ما صلى إلا إلى شىء يستره من الناس » وأخرج ابن أبى شيبة عن ابن مسعود « إن المرور بين يدي المصلى يقطع نصف صلاته » ولها حكم الرفع وإن كانا موقوفين إلا أنه فى الأول فيمن لم يتخذ سترة والثانى مطلق فيحمل عليه وأما من اتخذ السترة فلا نقص فى صلاته بمرور المار لأنه قد صرح بالحديث أنه مع اتخاذ السترة لا يضره مرور من مر فأمره بدفعه للمار لعل وجهه إنكار المنكر على المار لتعديه ما نهاه عنه الشارع ولذا يقدم الأخص على الأغلب .

٢٢٠ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ « إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلْيَجْعَلْ تِلْقَاءَ وَجْهِهِ شَيْئاً ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَلْيَنْصِبْ عَصاً ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَلْيَخُطْ خَطًّا ، ثُمَّ لَا يَضُرَّهُ

مَنْ مَرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ « أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَأَبْنُ مَاجَةَ ، وَصَحَّحَهُ أَبُو
 أَبِي حَبَّانَ ، وَلَمْ يُصَبِّ مِنْ زَعَمَ أَنَّهُ مُضْطَرِبٌ ، بَلْ هُوَ حَسَنٌ .
 عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ « إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ
 فَلْيَجْعَلْ تَلْقَاءَ وَجْهِهِ شَيْئًا فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَلْيَنْصِبْ عَصًا فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَلْيَخُطْ خَطًّا ثُمَّ لَا يَضُرَّهُ
 مِنْ مَرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ « أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَأَبْنُ مَاجَةَ وَصَحَّحَهُ أَبُو حَبَّانَ وَلَمْ يُصَبِّ مِنْ زَعَمَ وَهُوَ
 أَبُو الصَّلَاحِ فِي أَنَّهُ مُضْطَرِبٌ فَإِنَّهُ أُورِدَهُ مِثَالًا لِلْمُضْطَرِبِ فِيهِ فِي بَلْ هُوَ حَسَنٌ وَنَازَعَهُ
 الْمُصَنِّفُ فِي النَّكْتِ وَقَدْ صَحَّحَهُ أَحْمَدُ وَأَبْنُ الْمَدِينِيِّ وَفِي مُخْتَصَرِ السَّنَنِ قَالَ سَفِيَانُ بْنُ عَيْنَةَ
 لَمْ يَجِدْ شَيْئًا نَشَدَ بِهِ هَذَا الْحَدِيثَ وَلَمْ يَجِءْ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ وَكَانَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ أُمِيَّةٍ إِذَا
 حَدَّثَ بِهَذَا الْحَدِيثِ يَقُولُ هَلْ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ تَشْدُونَهُ بِهِ ؟ وَقَدْ أَشَارَ الشَّافِعِيُّ إِلَى ضَعْفِهِ
 وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ لَا بَأْسَ بِهِ فِي مِثْلِ هَذَا الْحُكْمِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى . وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ
 السُّرَّةَ تَجْزِيءُ بِأَيِّ شَيْءٍ كَانَتْ وَفِي مُخْتَصَرِ السَّنَنِ قَالَ سَفِيَانُ بْنُ عَيْنَةَ رَأَيْتُ شَرِيكَاً
 صَلَّى بِنَا فِي جَنَازَةِ الْعَصْرِ فَوَضَعَ قَلَنْسُوتَهُ بَيْنَ يَدَيْهِ وَفِي الصَّحِيحِينَ مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ عَمْرِو أَنَّهُ
 ﷺ « كَانَ يَعْضُ رَاحِلَتَهُ فَيَصِلِي إِلَيْهَا » وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ أَيُّ الْمَصْلِيِّ إِذَا لَمْ يَجِدْ جَمْعَ
 تَرَابًا أَوْ أَحْجَارًا وَاخْتَارَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ أَنْ يَكُونَ الْحِطُّ كَالْهَلَالِ . وَفِي قَوْلِهِ « ثُمَّ
 لَا يَضُرُّهُ شَيْءٌ » مَا يَدُلُّ أَنَّهُ يَضُرُّهُ إِذَا لَمْ يَفْعَلْ إِذَا بِنَقْصَانٍ مِنْ صَلَاتِهِ أَوْ بِإِبْطَالِهَا عَلَى
 مَا ذَكَرَ أَنَّهُ يَقْطَعُ الصَّلَاةَ إِذَا فِي الْمَرَادِ بِالْقَطْعِ الْخِلَافُ كَمَا تَقَدَّمَ . وَهَذَا فِيهَا إِذَا كَانَ
 الْمَصْلِيُّ إِمَامًا أَوْ مَنْفَرْدًا لَا إِذَا كَانَ مُؤْتَمًّا فَإِنَّ الْإِمَامَ سُرَّةٌ لَهُ أَوْ سُرَّتَهُ سُرَّةٌ لَهُ وَقَدْ سَبَقَ
 قَرِيبًا وَقَدْ بَوَّبَ لَهُ الْبُخَارِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَأَخْرَجَ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ مِنْ حَدِيثِ أَنَسِ
 مَرْفُوعًا « سُرَّةُ الْإِمَامِ لِمَنْ خَلْفَهُ » وَإِنْ كَانَ فِيهِ ضَعِيفٌ وَاعْلَمْ أَنَّ الْحَدِيثَ عَامٌّ فِي الْأَمْرِ
 بِاتِّخَاذِ السُّرَّةِ فِي الْفَضَاءِ وَغَيْرِهِ فَقَدْ ثَبَتَ أَنَّهُ ﷺ « كَانَ إِذَا صَلَّى إِلَى جِدَارٍ جَعَلَ بَيْنَهُ
 وَبَيْنَهُ قَدْرَ مَمْرِ الشَّاةِ » وَلَمْ يَكُنْ يَتْبَاعِدُ مِنْهُ بَلْ أَمَرَ بِالْقُرْبِ مِنَ السُّرَّةِ وَكَانَ إِذَا صَلَّى
 إِلَى عَوْدٍ أَوْ عَمُودٍ أَوْ شَجَرَةٍ جَعَلَهُ عَلَى جَانِبِهِ الْأَيْمَنِ أَوْ الْأَيْسَرِ وَلَمْ يَصْمُدْ لَهُ صَمْدًا وَكَانَ
 يَرْكُزُ الْحَرْبَةَ فِي السَّفَرِ أَوْ الْعِزَّةَ فَيَصِلِي إِلَيْهَا فَتَكُونُ سُرَّتَهُ وَكَانَ يَعْضُ رَاحِلَتَهُ فَيَصِلِي
 إِلَيْهَا وَقَاسَ الشَّافِعِيُّ عَلَى ذَلِكَ بَسَطَ الْمَصْلِي لِنَحْوِ سَجَادَةِ بِجَمَاعٍ إِشْعَارَ الْكُفَّارِ أَنَّهُ فِي الصَّلَاةِ
 وَهُوَ صَحِيحٌ .

٢٢١- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « لَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ شَيْءٌ ، وَادْرَأُوا مَا اسْتَطَعْتُمْ » أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَفِي سَنَدِهِ ضَعْفٌ .

﴿ وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ « لا يقطع الصلاة شيء وادرأوا ما استطعتم » أخرجه أبو داود وفي سنده ضعف ﴿ في مختصر المنذري في إسناده مجالد وهو أبو سعيد بن عمير الهمداني الكوفي وقد تكلم فيه غير واحد وأخرج له مسلم حديثاً مقروناً بغيره من أصحاب الشعبي وأخرج نحوه أيضاً الدارقطني من حديث أنس وأبي أمامة ، والطبراني من حديث جابر وفي إسنادهما ضعف وهذا الحديث معارض لحديث أبي ذر وفيه : أنه يقطع صلاة من ليس له سترة المرأة والحمار والكلب الأسود . ولما تعارض الحديثان اختلف نظر العلماء فيهما فقبل المراد بالقطع في حديث أبي ذر نقص الصلاة بشغل القلب بمرور المذكورات ، وبعدم القطع في حديث أبي سعيد عدم البطلان أي أنه لا يبطلها شيء وإن نقص ثوابها بمرور ما ذكر في حديث أبي ذر . وقيل حديث أبي سعيد هذا ناسخ لحديث أبي ذر وهذا ضعيف لأنه لا نسخ مع إمكان الجمع لما عرفت ، ولأنه لا يتم النسخ إلا بمعرفة التاريخ ولا يعلم هنا المتقدم من المتأخر على أنه لو تعذر الجمع بينهما لرجع إلى الترجيح وحديث أبي ذر أرجح لأنه أخرجه مسلم في صحيحه وحديث أبي سعيد في سنده ضعف كما عرفت .

باب الحث على الخشوع في الصلاة

في القاموس : الخشوع الخضوع أو قريب من الخضوع أو هو في البدن والخشوع في الصوت والبصر والسكون والتدلل . وفي الشرح . الخضوع تارة يكون في القلب وتارة يكون من قبل البدن كالسكوت وقيل لا بد من اعتبارهما حكاه الفخر الرازي في تفسيره . ويدل على أنه من عمل القلب حديث علي عليه السلام « الخشوع في القلب » أخرجه الحاكم . قلت ويدل له حديث « لو خشع قلب هذا خشعت جوارحه »

وحديث الدعاء في الاستعاذة « وأعوذ بك من قلب لا يخشع » وقد اختلف في وجوب الخشوع في الصلاة^(١) فالجمهور على عدم وجوبه وقد أطال الغزالي في الأحياء الكلام في ذلك وذكر أدلة وجوبه وادعى النووي الإجماع على عدم وجوبه .

٢٢٢ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يُصَلِّيَ الرَّجُلُ مُخْتَصِرًا . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ ، وَمَعْنَاهُ : أَنْ يَجْعَلَ يَدَهُ عَلَى خَاصِرَتِهِ .

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال « نهى رسول الله ﷺ هذا إخبار من أبي هريرة عن نهيه ﷺ ولم يأت بلفظه الذي أفاد النهي لكن هذا له حكم الرفع أن يصلي الرجل ﷺ ومثله المرأة ﷺ مختصراً ﷺ بضم الميم وسكون الحاء المعجمة وفتح المثناة الفوقية فصاد مهملة مكسورة فراء وهو منتصف على الحال وعامله يصلي وصاحبها الرجل ﷺ متفق عليه واللفظ لمسلم ﷺ وفسره المصنف أيضاً بقوله ﷺ ومعناه أن يجعل يده ﷺ اليمنى أو اليسرى ﷺ على خاصرته ﷺ كذلك أي الخاصرة اليمنى أو اليسرى أو هما معاً عليهما إلا أن تفسيره بما ذكر يعارضه ما في القاموس من قوله : وفي الحديث « المختصرون يوم القيامة على وجوههم النور » أي المصلون بالليل فإذا تعبوا وضعوا أيديهم على خواصرهم اه إلا أني لم أجد الحديث مخرجاً فإن صح فالجمع بينه وبين حديث الكتاب أن يتوجه النهي إلى من فعل ذلك بغير تعب كما يفيد قوله في تفسيره فإذا تعبوا إلا أنه يخالفه تفسير النهاية فإنه قال أراد أنهم يأتون ومعهم أعمال صالحة يتكثرون عليها وفي القاموس الخاصرة الشاكلة وما بين الحرقفة والقصيرى وفسر الحرقفة بعظم الحجبة أي رأس الورك وهذا التفسير الذي ذكره المصنف عليه الأكثر وقيل الاختصار في الصلاة هو أن يأخذ بيده عصا يتوكأ عليها وقيل أن يختصر السورة ويقرأ من آخرها آية أو آيتين وقيل أن يحذف من الصلاة فلا يمد قيامها وركوعها وسجودها وحدودها والحكمة في النهي عنه بينها قوله .

(١) مثل هذا لا يبنى الخلاف فيه . وما قيمة صلاة لاخشوع فيها . وقد قيد الله فلاح المؤمنين

يقدم العشاء إذا حضر على الصلاة . كذلك كل ما يشوش الخاطر تأخيره ٢٤٧

٢٢٣- وَفِي الْبُخَارِيِّ عَنْ عَائِشَةَ : أَنَّ ذَلِكَ فِعْلَ الْيَهُودِ فِي

صَلَاتِهِمْ .

وفي البخاري عن عائشة أن ذلك في أي الاختصار في الصلاة في فعل اليهود في صلاتهم وقد نهينا عن التشبه بهم في جميع أحوالهم فهذا وجه حكمة النهي لا ما قيل إنه فعل الشيطان أو إن إبليس أهبط من الجنة كذلك أو إنه فعل المتكبرين لأن هذه علل تخمينية وما ورد منصوصاً أي عن الصحابي هو العمدة لأنه أعرف بسبب الحديث ويحتمل أنه مرفوع وما ورد في الصحيح مقدم على غيره لو ورد هذه الأشياء أترأ . وفي ذكر المصنف للحديث في باب الحشوع ما يشعر بأن العلة في النهي عن الاختصار أنه يناق الحشوع .

٢٢٤- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « إِذَا قُدِّمَ الْعِشَاءُ فَاَبْدَأُوا بِهِ قَبْلَ أَنْ تُصَلُّوا الْمَغْرِبَ » مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

وفي عن أنس رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال « إذا قدم العشاء في مملود كسماء طعام العشي كما في القاموس في فابدء وابه في أي بأكله في قبل أن تصلوا المغرب » متفق عليه وقد ورد بإطلاق لفظ الصلاة قال ابن دقيق العيد فيحمل المطلق على المقيد وورد بلفظ « إذا وضع العشاء وأحدكم صائم » فلا يقيد به لما عرف في الأصول من أن ذكر حكم الخاسر الموافق لا يقتضي تقييداً ولا تخصيصاً . والحديث دال على إيجاب تقديم أكل العشاء إذا حضر على صلاة المغرب . والجمهور حملوه على الندب . وقالت الظاهرية بل يجب تقديم أكل العشاء فلو قدم الصلاة لبطلت عملاً بظاهر الأمر . ثم الحديث ظاهر في أنه يقدم العشاء مطلقاً سواء كان محتاجاً إلى الطعام أولاً وسواء خشي فساد الطعام أولاً وسواء كان خفيفاً أولاً . وفي معنى الحديث تفاصيل أخر بغير دليل بل تتبعوا علة الأمر بتقديم الطعام فقالوا هو تشويش الخاطر بحضور الطعام وهو

يفضى إلى ترك الخشوع في الصلاة وهي علة ليس عليها دليل إلا ما يفهم من كلام بعض الصحابة فإنه أخرج ابن أبي شيبة عن أبي هريرة وابن عباس «أنهما كانا يأكلان طعاماً وفي التنور شواء فأراد المؤذن أن يقيم الصلاة فقال له ابن عباس : لا تعجل لا تقوم وفي أنفسنا منه شيء» وفي رواية «لثلاثا يعرض لنا في صلاتنا» وله عن الحسن بن علي عليهما السلام أنه قال «العشاء قبل الصلاة يذهب النفس اللوامة» في هذه الآثار إشارة إلى التعليل بما ذكر. ثم هذا إذا كان الوقت موسعاً. واختلف إذا تضيق بحيث لو تدم أكل العشاء خرج الوقت فقيل يقدم الأكل وإن خرج الوقت محافظة على تحصيل الخشوع في الصلاة قيل وهذا على قول من يقول : بوجود الخشوع في الصلاة وقيل : بل يبدأ بالصلاة محافظة على حرمة الوقت وهو قول الجمهور من العلماء. وفيه أن حضور الطعام عذر في ترك الجماعة عند من أوجبها وعند غيره : قيل وفي قوله : «فابدءوا» ما يشعر بأنه إذا كان حضور الصلاة وهو يأكل فلا يتمادى فيه وقد ثبت عن ابن عمر أنه كان إذا حضر عشاؤه وسمع قراءة الامام في الصلاة لم يتم حتى يفرغ من طعامه. وقد قيس على الطعام غيره مما يحصل بتأخيره تشويش الخاطر فالأولى البداءة به.

٢٢٥ - وَعَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ فَلَا يَمْسَحُ الْحَصَى ، فَإِنَّ الرَّحْمَةَ تُوَجِّهُهُ ، رَوَاهُ الْخَمْسَةُ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ ، وَزَادَ أَحْمَدُ « وَاحِدَةً أَوْدَعُ » .

وَعَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ أَي دَخَلَ فِيهَا فَلَا يَمْسَحُ الْحَصَى أَي مِنْ جِهَتِهِ أَوْ مِنْ مَحَلِّ سَجُودِهِ فَإِنَّ الرَّحْمَةَ تُوَجِّهُهُ » رَوَاهُ الْخَمْسَةُ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ وَزَادَ أَحْمَدُ فِي رِوَايَتِهِ « وَاحِدَةً أَوْدَعُ » فِي هَذَا النِّقْلِ قَلِقَ لِأَنَّهُ يَفْهَمُ أَنَّهُ زَادَ أَحْمَدُ عَلَى هَذَا اللَّفْظِ الَّذِي سَاقَهُ الْمُصَنِّفُ وَمَعْنَاهُ عَلَى هَذَا فَلَا يَمْسَحُ وَاحِدَةً أَوْدَعُ وَهُوَ غَيْرُ مَرَادٍ وَلَفْظُهُ عِنْدَ أَحْمَدَ عَنِ أَبِي ذَرٍّ « سَأَلْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى سَأَلْتَهُ عَنِ مَسْحِ الْحَصَاةِ فَقَالَ وَاحِدَةً أَوْدَعُ » أَي امْسَحْ

واحدة أو أترك المسح فاختصار المصنف أدخل بالمعنى ، كأنه اتكل في بيان معناه على لفظه لمن عرفه ولو قال : وفي رواية لأحمد الأذن بمسحة واحدة لكان واضحاً والحديث دليل على النهي عن مسح الحصى بعد الدخول في الصلاة لا قبله فالأولى له أن يفعل ذلك لئلا يشغل باله وهو في الصلاة والتقييد بالحصى أو التراب كما في رواية . للغالب ولا يدل على نفيه عما عداه . قيل والعلة في النهي المحافظة على الحشوع كما يفيد سياق المصنف للحديث في هذا الباب أو لئلا يكثر العمل في الصلاة . وقد نص الشارع على العلة بقوله : فإن الرحمة تواجهه أي تكون تلقاء وجهه فلا يغير ما تعلق بوجهه من التراب والحصى ولا ما يسجد عليه ، إلا أن يؤلمه فله ذلك ثم النهي ظاهر في التحريم .

٢٢٦- وفي الصحيح عن معيقب نحوه بغير تعليل .

وفي الصحيح في أي المتفق عليه في عن معيقب في بضم الميم وفتح العين المهملة والمثناة التحتية وكسر القاف بعدها تحتية ساكنة بعدها موحدة هو معيقب بن أبي فاطمة اللوسى شهد بدرا وكان أسلم قديماً بمكة وهاجر إلى الحبشة الهجرة الثانية وأقام بها حتى قدم النبي ﷺ المدينة وكان على خاتم النبي ﷺ واستعمله أبو بكر رضي الله عنه وعمر على بيت المال مات سنة ست وأربعين وقيل في آخر خلافة عثمان في نحوه في أي نحو حديث أبي ذر ولفظه « لا تمسح الحصى وأنت تصلي فإن كنت لا بد فاعلا فواحدة لتسوية الحصى » في بغير تعليل في أي ليس فيه أن الرحمة تواجهه .

٢٢٧- وعن عائشة رضي الله عنهما قالت : سألت رسول

الله صلى الله عليه وسلم عن الالتفات في الصلاة ؟ فقال « هو ختلاص يختلسه الشيطان من صلاة العبد » رواه البخاري ، وللترمذي - وصححه - « إياك والالتفات في الصلاة ، فإنه هلكة ، فإن كان لا بد ففي التطوع » .

عن عائشة رضي الله عنها قالت « سألت رسول الله ﷺ عن الالتفات في الصلاة قال هو اختلاس بالحاء المعجمة فثناة فوقية آخره سين مهملة هو الأخذ للشيء على غفلة يختلسه الشيطان من صلاة العبد . رواه البخاري قال الطيبي سماه اختلاصاً لأن المصلي يقبل على ربه تعالى ويرصد الشيطان فوات ذلك عليه فإذا التفت استلبه ذلك . وهو دليل على كراهة الالتفات في الصلاة وحمله الجمهور على ذلك إذا كان التفاتاً لا يبلغ إلى استدبار القبلة بصدره أو عنقه كله وإلا كان مبطلاً للصلاة وسبب الكراهة نقصان الخشوع كما أفاده إيراد المصنف للحديث في هذا الباب أو ترك استقبال القبلة ببعض البدن أو لما فيه من الإعراض عن التوجه إلى الله تعالى كما أفاده ما أخرجه أحمد وابن ماجه من حديث أبي ذر « لا يزال الله مقبلاً على العبد في صلاته ما لم يلتفت فإذا صرف وجهه انصرف » أخرجه أبو داود والنسائي ولترمذي أي عن عائشة وصححه إياك بكسر الكاف لأنه خطاب المؤنث والالتفات بالنصب لأنه محذر منه في الصلاة فإنه هلكته لإخلاله بأفضل العبادات وأي هلكته أعظم من هلكته الدين فإن كان لا بد من الالتفات في التطوع قيل والنهي عن الالتفات إذا كان لغير حاجة وإلا فقد ثبت « أن أبا بكر رضي الله عنه التفت لمجيء النبي ﷺ في صلاة الظهر والتفت الناس لخروجه ﷺ في مرض موته حيث أشار إليهم ولو لم يلتفتوا ما علموا بخروجه ولا إشارته وأقرهم على ذلك » .

٢٢٨ - وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
« إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ فَإِنَّهُ يُنَاجِي رَبَّهُ ، فَلَا يَبْصُقَنَّ بَيْنَ
يَدَيْهِ وَلَا عَنْ يَمِينِهِ ، وَلَكِنْ عَنْ شِمَالِهِ تَحْتَ قَدَمِهِ » مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .
وَفِي رِوَايَةٍ : « أَوْ تَحْتَ قَدَمِهِ » .

عن أنس رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ إذا كان أحدكم في الصلاة فإنه يناجي ربه في وفي رواية في البخاري « فإن ربه بينه وبين القبلة » والمراد من المناجاة إقباله تعالى عليه بالرحمة والرضوان فلا يبصقن بين يديه ولا عن يمينه في قد علل في

حديث أبي هريرة بأن عن يمينه ملكا ﴿ ولكن عن شماله تحت قدمه ﴾ متفق عليه وفي رواية أو تحت قدمه ﴿ الحديث نهى عن البصاق إلى جهة القبلة أو جهة اليمين إذا كان العبد في الصلاة . وقد ورد النهى مطلقاً عن أبي هريرة وأبي سعيد أن رسول الله ﷺ « رأى نخامة في جدار المسجد فتناول حصاة فحتمها وقال إذا تنخم أحدكم فلا يتنخمن قبل وجهه ولا عن يمينه وليبصقن عن يساره أو تحت قدمه اليسرى » متفق عليه . وقد جزم النووي بالمنع في كل حالة داخل الصلاة وخارجها سواء كان في المسجد أو غيره وقد أفاده حديث أنس في حق المصلي إلا أن غيره من الأحاديث قد أفادت تحريم البصاق إلى القبلة مطلقاً في المسجد وغيره في وعلى المصلي وغيره ففي صحيح ابن خزيمة وابن حبان من حديث حذيفة مرفوعاً « من تفل تجاه القبلة جاء يوم القيامة وتفلته بين عينيه » ولا بن خزيمة من حديث ابن عمر مرفوعاً « يبعث صاحب النخامة في القبلة يوم القيامة وهي في وجهه » وأخرج أبو داود وابن حبان من حديث السائب بن خلاد « أن رجلاً أم قوما فبصق في القبلة فلما فرغ قال رسول الله ﷺ : لا يصلي لكم » ومثل البصاق إلى القبلة البصاق عن اليمين فإنه منهي عنه مطلقاً أيضاً . وأخرج عبدالرزاق عن ابن مسعود « أنه كره أن يبصق عن يمينه وليس في الصلاة » وعن معاذ بن جبل : « ما بصقت عن يميني منذ أسلمت » وعن عمر بن عبد العزيز أنه نهى عنه أيضاً . وقد أرشد ﷺ إلى أي جهة يبصق فقال « عن شماله تحت قدمه » فبين الجهة أنها جهة الشمال والمحل أنه تحت القدم . وورد في حديث أنس عند أحمد ومسلم بعد قوله « ولكن عن يساره أو تحت قدمه - زيادة : ثم أخذ طرف رداءه فبصق فيه ورد بعضه على بعض فقال : أو يفعل هكذا » وقوله : أو تحت قدمه خاص بمن ليس في المسجد وأما إذا كان فيه ففي ثوبه لحديث « البصاق في المسجد خطيئة » إلا أنه قد يقال : المراد البصاق إلى جهة القبلة أو جهة اليمين خطيئة لا تحت القدم أو عن شماله لأنه قد أذن فيه الشارع ولا يأذن في خطيئة . هذا وقد سمعت أنه علل ﷺ النهى عن البصاق على اليمين بأن عن يمينه ملكا فأورد سؤال وهو . أن على الشمال أيضاً ملكا وهو كاتب السيآت . وأجيب بأنه اختص بذلك ملك اليمين تخصيصاً له وتشريعاً وإكراماً . وأجاب بعض المتأخرين بأن الصلاة أم الحسنات البدنية فلا دخل لكاتب السيئات فيها .

واستشهد لذلك بما أخرجه ابن أبي شيبه من حديث حذيفة موقوفاً في هذا الحديث «ولا عن يمينه فان عن يمينه كاتب الحسنات» وفي الطبراني من حديث أمانة في هذا الحديث «فانه يقوم بين يدي الله وملك عن يمينه وقرينه عن يساره» وإذا ثبت هذا فالتفل يقع على القرين وهو الشيطان ولعل ملك اليسار حينئذ بحيث لا يصيبه شيء من ذلك أو أنه يتحول في الصلاة إلى جهة اليمين :

٢٢٩ - وَعَنْهُ قَالَ : كَانَ قِرَامٌ لِعَائِشَةَ سَتَرَتْ بِهِ جَانِبَ بَيْتِهَا . فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « أَمِيطِي عَنَّا قِرَامَكَ هَذَا فَإِنَّهُ لَا تَزَالُ تَصَاوِيرُهُ تَعْرِضُ لِي فِي صَلَاتِي » رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ .

عنه أي أنس رضي الله عنه قال كان قرام بكسر القاف وتخفيف الراء الستر الرقيق وقيل الصفيق من صوف ذي ألوان لعائشة سترت به جانب بيتها فقال لها النبي ﷺ أميطي عنا أي أزيلِي قرامك هذا فإنه لا تزال تصاويره تعرض يفتح المثناة الفوقية وكسر الراء في في صلاتي . رواه البخاري في الحديث دلالة على إزالة ما يشوش على المصلي صلاته مما في منزله أو في محل صلاته ولا دليل فيه على بطلان الصلاة لأنه لم يرو أنه أعادها ومثله .

٢٣٠ - وَاتَّفَقَا عَلَى حَدِيثِهَا فِي قِصَّةِ أَنْبِجَانِيَّةِ أَبِي جَهْمٍ ،

فَإِنَّهَا أَلْهَتْنِي عَنْ صَلَاتِي .

واتفقاً أي الشيخان على حديثها أي عائشة في قصة أنبجانية بفتح الهمزة وسكون النون وكسر الموحدة وتخفيف الجيم وبعد النون ياء النسبة كساء غليظ لا علم فيه في أبي جهم بفتح الجيم وسكون الهاء هو عامر بن حذيفة في وفيه . فإنها أي الحميصة « وكانت ذات أعلام أهداها له ﷺ أبو جهم » فالضمير لها وإن لم يتقدم في كلام المصنف ذكرها . ولفظ الحديث عن عائشة « أن النبي ﷺ صلى في

خميسة لها أعلام فنظر إلى أعلامها نظرة فلما انصرف قال اذهبوا بخميصتي هذه إلى أبي جهم واتوني بأنبجانية أبي جهم فإنها ألهتني آنفا عن صلاتي « هذا لفظ البخاري وعبرة المصنف تفهم أن ضمير فإنها للأنبجانية وكذا ضمير ألهتني عن صلاتي في ذلك أن أبا جهم أهدى للنبي ﷺ خميسة لها أعلام كما روى مالك في الموطأ عن عائشة قالت « أهدى أبو جهم بن حذيفة إلى رسول الله ﷺ خميسة لها علم فشهد فيها الصلاة فلما انصرف قال : ردى هذه الخميصة إلى أبي جهم « وفي رواية عنها « كنت أنظر إلى علمها وأنا في الصلاة فأخاف أن يفتني « قال ابن بطال إنما طلب منه ثوباً غيرها ليعلمه أنه لم يرد عليه هديته استخفافاً به . وفي الحديث دليل على كراهة ما يشغل عن الصلاة من النقوش ونحوها مما يشغل القلب وفيه مبادرته ﷺ إلى صيانة الصلاة عما يلهي وإزالة ما يشغل عن الإقبال عليها . قال الطيبي فيه إيذان بأن للصور والأشياء الظاهرة تأثيراً في القلوب الطاهرة والنفوس الزكية فضلاً عما دونها . وفيه كراهة الصلاة على المفارش والسجاجيد المنقوشة وكراهة نقش المساجد ونحوه .

٢٣١ - وَعَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ

اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « لَيَنْتَهِينَ أَقْوَامٌ يَرْفَعُونَ أَبْصَارَهُمْ إِلَى السَّمَاءِ فِي الصَّلَاةِ أَوْ لَا تَرْجِعُ إِلَيْهِمْ » رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

عن جابر بن سمرة رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ « لينتهين بفتح اللام وفتح المثناة التحتية وسكون النون وفتح المثناة الفوقية وكسر الهاء في أقوام يرفعون أبصارهم إلى السماء في الصلاة في أي إلى ما فوقهم مطلقاً في أولاً ترجع إليهم » رواه مسلم في قال النووي في شرح مسلم فيه النهي الأكيد والوعيد الشديد في ذلك وقد نقل الإجماع على ذلك والنهي يفيد تحريمه وقال ابن حزم : تبطل به الصلاة قال القاضي عياض : واختلفوا في غير الصلاة في الدعاء فكرهه قوم وجوزه الأكثرون

٢٣٢ - وَكَهْ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ « لَا صَلَاةَ بِحَضْرَةِ طَعَامٍ وَلَا هُوَ يُدَافِعُهُ الْأَخْبِثَانِ » .

وله أي لمسلم عن عائشة قالت « سمعت رسول الله ﷺ يقول : لا صلاة بحضرة طعام أي تقدم الكلام في ذلك إلا أن هذا يفيد أنها لا تقام الصلاة في موضع حضر فيه الطعام وهو عام للنفل والنرض وللجائع وغيره والذي تقدم أخص من هذا ولا أي لا صلاة وهو أي المصلي يدافعه الأخبثان أي البول والغائط ويلحق بهما مدافعة الريح فهذا مع المدافعة وأما إذا كان يجد في نفسه ثقل ذلك وليس هناك مدافعة فلا نهى عن الصلاة معه ومع المدافعة فهي مكروهة قيل تنزيها لنقصان الخشوع فلو خشى خروج الوقت إن قدم التبرز وإخراج الأخبثين قدم الصلاة وهي صحيحة مكروهة كذا قال النووي ويستحب إعادتها وعن الظاهرية أنها باطلة .

٢٣٣ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ « التَّثَاؤُبُ مِنَ الشَّيْطَانِ ، فَإِذَا تَثَاءَبَ أَحَدُكُمْ فَلْيَكْظُمْ مَا اسْتَطَاعَ » رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَالتِّرْمِذِيُّ ، وَزَادَ : « فِي الصَّلَاةِ » .

وله عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : التثاؤب من الشيطان لأنه يصدر عن الامتلاء والكسل وهما مما يحبه الشيطان فكأن التثاؤب منه فإذا تثاءب أحدكم فليكظم أي يمنعه ويمسكه ما استطاع رواه مسلم والترمذي وزاد أي الترمذي في الصلاة فقيده الأمر بالكظم بكونه في الصلاة ولا ينافي النهى عن تلك الحالة مطلقاً لموافقة المقيد والمطلق في الحكم وهذه الزيادة هي في البخاري أيضاً وفيه بعدها « ولا يقل : ها : وإنما ذلك من الشيطان يضحك منه » وكل هذا مما ينافي الخشوع وينبغي أن يضع يده على فيه لحديث « إذا تثاءب أحدكم فليضع يده على فيه فإن الشيطان يدخل مع التثاؤب » وأخرجه أحمد والشيخان وغيرهم .

باب المساجد

المساجد جمع مسجد بفتح العين وكسرهما فإن أريد به المكان المخصوص فهو بكسر العين لا غير وإن أريد به موضع السجود وهو موضع وقوع الجهة في الأرض فإنه بالفتح لا غير . وفي فضائل المساجد أحاديث واسعة وأنها أحب البقاع إلى الله وأن « من بنى لله مسجداً من مال حلال بنى الله له بيتاً في الجنة » وأحاديثها في مجمع الزوائد وغيره .

٢٣٤- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِبِنَاءِ الْمَسَاجِدِ فِي الدُّورِ ، وَأَنْ تُنْظَفَ وَتُطَيَّبَ . رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ ، وَصَحَّحَ إِرسَالَهُ .

عن عائشة رضي الله عنها قالت أمر رسول الله ﷺ ببناء المساجد في الدور ١٠ يحتمل أن المراد بها البيوت ويحتمل أن المراد المحال التي تبنى فيها الدور ١١ وأن تنظف ١٢ عن الأقدار ١٣ وتطيب ١٤ : رواه أحمد وأبو داود والترمذي وصحح إرساله ١٥ والتطيب بالبخور ونحوه . والأمر بالبناء للندب لقوله « أينما أدركتك الصلاة فصل » أخرجه مسلم ونحوه عند غيره . قيل وعلى إرادة المعنى الأول في الدور في الحديث دليل على أن المساجد شرطها قصد التسييل إذ لو كان يتم مسجداً بالتسمية لخرجت تلك الأماكن التي اتخذت في المساكن عن ملك أهلها وفي شرح السنة أن المراد المحال التي فيها الدور ومنه (سأريكم دار الفاسقين) لأنهم كانوا يسمون المحال التي اجتمعت فيها القبيلة داراً . قال سفيان : بناء المساجد في الدور يعني القبائل .

٢٣٥- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « قَاتَلَ اللَّهُ الْيَهُودَ اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ » مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ، وَزَادَ مُسْلِمٌ « وَالنَّصَارَى » .

﴿ وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ « قاتل الله اليهود في أي لعن كما جاء في رواية وقيل معناه قتلهم وأهلكهم ﴾ اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد » متفق عليه ﴾ وفي مسلم عن عائشة « قالت إن أم حبيبة وأم سلمة ذكرتا لرسول الله ﷺ كنيسة رأتها بالحبيشة فيها تصاوير فقال : إن أولئك إذا كان فيهم الرجل الصالح فمات بنوا على قبره مسجداً وصوروا تلك التصاوير أولئك شرار الخلق عند الله يوم القيامة » واتخاذ القبور مساجد أعم من أن يكون بمعنى الصلاة إليها أو بمعنى الصلاة عليها . وفي مسلم « لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها ولا عليها » قال البيضاوي : لما كانت اليهود والنصارى يسجدون لقبور أنبيائهم تعظيماً لشأنهم ويجعلونها قبلة يتوجهون في الصلاة نحوها اتخذوها أوثاناً لعنهم ومنع المسلمين من ذلك قال وأما من اتخذ مسجداً في جوار صالح وقصد التبرك بالقرب منه لا لتعظيم له ولا لتوجه نحوه فلا يدخل في ذلك الوعيد (قلت) قوله لا لتعظيم له يقال اتخذ المساجد بقربه وقصد التبرك به تعظيم له . ثم أحاديث النهي المطلقة ولا دليل على التعليل بما ذكر والظاهر أن العلة سد الذريعة والبعد عن التشبه بعبدة الأوثان الذين يعظمون الجمادات التي لا تسمع ولا تنفع ولا تضر ولما في إنفاق المال في ذلك من العبث والتبذير الخالي عن النفع بالكلية . ولأنه سبب لإيقاد السرج عليها الملعون فاعله . ومفاسد ما يبني على القبور من المشاهد والقباب لا تحصر : وقد أخرج أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه عن ابن عباس قال « لعن رسول الله ﷺ زائرات القبور والمتخذين عليها المساجد والسرج » ﴿ وزاد مسلم والنصارى ﴾ زاد في حديث أبي هريرة هذا بعد قوله اليهود وقد استشكل ذلك لأن النصارى ليس لهم نبي إلا عيسى عليه السلام إذ لا نبي بينه وبين محمد ﷺ وهو حي في السماء . وأجيب بأنه كان فيهم أنبياء غير مرسلين كالحواريين ومريم في قول وأن المراد من قوله أنبيائهم المجموع من اليهود والنصارى أو المراد الأنبياء وكبار أتباعهم واكتفى بذكر الأنبياء . ويؤيد ذلك قوله في رواية مسلم « كانوا يتخذون قبور أنبيائهم وصالحهم مساجد » ولهذا لما أفرد النصارى كما في

٢٣٦- وَلَهُمَا مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ « كَانُوا إِذَا مَاتَ فِيهِمُ
الرَّجُلُ الصَّالِحُ بَنَوْا عَلَى قَبْرِهِ مَسْجِدًا » وَفِيهِ : « أَوْلَيْكَ شِرَارُ
الْخَلْقِ » .

﴿ ولهما ﴾ أي البخاري ومسلم ﴿ من حديث عائشة كانوا إذا مات فيهم ﴾ أي
النصارى قال ﴿ الرجل الصالح ﴾ ولما أفرد اليهود كما في حديث أبي هريرة قال
« أنبيئهم » وأحسن من هذا أن يقال : أنبياء اليهود أنبياء النصارى لأن النصارى
مأمورون بالإيمان بكل رسول فرسل بني إسرائيل يسمون أنبياء في حق الفريقين
﴿ بنوا على قبره مسجداً . وفيه أولئك شرار الخلق ﴾ اسم الإشارة عائد إلى الفريقين
وكنى به ذمما . والمراد من الاتخاذ أعم من أن يكون ابتداء أو اتباعاً فاليهود ابتدعت
والنصارى اتبعت .

٢٣٧- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : بَعَثَ النَّبِيُّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَيْلًا ، فَجَاءَتْ بِرَجُلٍ ، فَرَبَطُوهُ بِسَارِيَةٍ
مِنْ سَوَارِي الْمَسْجِدِ . الْحَدِيثُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

﴿ وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال بعث النبي ﷺ خيلاً فجاءت برجل
فربطوه بسارية من سوارى المسجد - الحديث . متفق عليه ﴾ الرجل هو ثمامة بن أثال
صرح بذلك في الصحيحين وغيرهما وليس فيه أن الربط عن أمره ﷺ ولكنه ﷺ
قرر ذلك لأن في القصة أنه كان يمر به ثلاثة أيام ويقول « ما عندك بأثامة - الحديث »
وفيه دليل على جواز ربط الأسير بالمسجد وإن كان كافراً وأن هذا تخصيص لقوله
ﷺ « إن المسجد لذكر الله والطاعة » وقد أنزل ﷺ وقد ثقيف في المسجد .
قال الخطابي : فيه جواز دخول المشرك المسجد إذا كان له فيه حاجة مثل أن يكون له
غريم في المسجد لا يخرج إليه ومثل أن يحاكم إلى قاض هو في المسجد . وقد كان الكفار

يدخلون مسجده ﷺ ويطيئون فيه الجلوس . وقد أخرج أبو داود من حديث أبي هريرة « أن اليهود أتوا النبي ﷺ وهو في المسجد » وأما قوله تعالى (فلا يقربوا المسجد الحرام) فالمراد به لا يمكنون من حج ولا عمرة كما ورد في القصة التي بعث لأجلها ﷺ بآيات براءة إلى مكة وقوله « فلا يحجن بعد هذا العام مشرك » وكذلك قوله تعالى (ما كان لهم أن يدخلوها إلا خائفين) لا يتم بها دليل على تحريم المساجد على المشركين لأنها نزلت في حق من استولى عليها وكانت له الحكمة والمنعة كما وقع في سبب نزول الآية الكريمة فإنها نزلت في شأن النصارى واستيلائهم على بيت المقدس وإلقاء الأذى فيه والأزبال أو أنها نزلت في شأن قريش ومنعهم له ﷺ عام الحديبية عن العمرة . وأما دخوله من غير استيلاء ومنع وتخريب فلم تفده الآية الكريمة وكان المصنف ساقه لبيان حواز دخول المشرك المسجد وهو مذهب إمامه فيما عدا المسجد الحرام .

٢٣٨ - وَعَنْهُ أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرَّ بِحَسَّانَ يُنْشِدُ فِي الْمَسْجِدِ ، فَلَحَظَ إِلَيْهِ ، فَقَالَ : قَدْ كُنْتُ أَنْشِدُ فِيهِ ، وَفِيهِ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنْكَ ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

﴿ وعنه ﴾ أي أبي هريرة ﴿ أن عمر رضي الله عنه مر بحسان ﴾ بالحاء المهملة مفتوحة فسین مهملة مشددة هو ابن ثابت شاعر رسول الله ﷺ يكنى أبا عبد الرحمن أطال ابن عبد البر في ترجمته في الاستيعاب قال : وتوفي حسان قبل الأربعين في خلافة علي عليه السلام وقيل بل مات سنة خمسين وهو ابن مائة وعشرين سنة . ﴿ ينشد ﴾ بضم حرف المضارعة وسكون النون وكسر الشين المعجمة ﴿ في المسجد فلحظ إليه ﴾ أي نظر إليه وكان حسان فهم منه نظر الإنكار ﴿ فقال قد كنت أنشد وفيه ﴾ أي المسجد ﴿ من هو خير منك ﴾ يعني رسول الله ﷺ ﴿ متفق عليه ﴾ وقد أشار البخاري في باب بدء الخلق في هذه القصة أن حسانا أنشد في المسجد ما أجاب به المشركين عنه ﷺ في الحديث دلالة على جواز إنشاد الشعر في المسجد . وقد

عارضه أحاديث . أخرج ابن خزيمة وصححه الترمذي من حديث عمر وبن شعيب عن أبيه عن جده قال « نهى رسول الله ﷺ عن تناشد الأشعار في المسجد » وله شواهد وجمع بينها وبين حديث الباب بأن النهي محمول على تناشد أشعار الجاهلية وأهل البطالة وما لم يكن فيه غرض صحيح والمأذون فيه ما سلم من ذلك وقيل المأذون فيه مشروط بأن لا يكون ذلك مما يشغل من في المسجد .

٢٣٩- وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « مَنْ سَمِعَ رَجُلًا يَنْشُدُ ضَالَّةً فِي الْمَسْجِدِ فَلْيَقُلْ : لَا رَدَّهَا اللَّهُ عَلَيْكَ ، فَإِنَّ الْمَسَاجِدَ لَمْ تُبْنَ لِهَذَا » رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

وعنه أي أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ « من سمع رجلاً ينشد بفتح المثناة التحتية وسكون النون وضم الشين المعجمة من نشد الدابة إذا طلبها في ضالة في المسجد فليقل لاردها الله عليك » عقوبة له لارتكابه في المسجد مالا يجوز وظاهره أنه يقوله جهراً وأنه واجب في المساجد لم تبن لهذا . رواه مسلم في أي بل بنيت لذكر الله والصلاة والعلم والمذاكرة في الخير ونحوه . والحديث دليل على تحريم السؤال عن ضالة الحيوان في المسجد وهل يلحق به السؤال عن غيرها من المتاع ولو ذهب في المسجد؟ قيل يلحق للعلة وهي قوله فإن المساجد لم تبن لهذا وأن من ذهب عليه متاع فيه أو في غيره قعد في باب المسجد يسأل الخارجين والداخلين إليه . واختلف أيضاً في تعليم الصبيان القرآن في المسجد وكان المانع يمنع لما فيه من رفع الأصوات المنهى عنه في حديث واثلة « جنبوا مساجدكم مجانينكم وصبيانكم ورفع أصواتكم » أخرجه عبد الرزاق والطبراني في الكبير وابن ماجه .

٢٤٠- وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « إِذَا رَأَيْتُمْ مَنْ يَبِيعُ ، أَوْ يَبْتَاعُ فِي الْمَسْجِدِ

فَقُولُوا لَهُ : لَا أَرْبَحَ اللَّهُ تِجَارَتَكَ « رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَالتِّرْمِذِيُّ ،
وَحَسَنُهُ .

﴿ وَعنه ﴾ أي أبي هريرة ﴿ أن رسول الله ﷺ قال « إذا رأيتم من يبيع أو يبتاع ﴾
يشترى ﴿ في المسجد فقولوا له لا أربح الله تجارتك ﴾ رواه الترمذي والنسائي وحسنه ﴿
فيه دلالة على تحريم البيع والشراء في المساجد وأنه يجب على من رأى ذلك فيه أن يقول
لكل من البائع والمشتري لا أربح الله تجارتك يقول جهرا زجرا للفاعل لذلك والعلة
هي قوله فيما سلف « فإن المساجد لم تبن لذلك » وهل ينعقد البيع قال المارودي إنه
ينعقد اتفاقاً .

٢٤١ - وَعَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « لَا تُقَامُ الْحُدُودُ فِي الْمَسَاجِدِ ،
وَلَا يُسْتَقَادُ فِيهَا » رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ .

﴿ وعن حكيم بن حزام ﴾ بالخاء المهملة مكسورة والزاي وحكيم صحابي كان
من أشرف قريش في الجاهلية والإسلام أسلم عام الفتح عاش مائة وعشرين سنة
ستون في الجاهلية وستون في الإسلام وتوفي بالمدينة سنة أربع وخمسين وله أربعة
أولاد صحابيون كلهم عبد الله وخالد ويحيى وهشام ﴿ قال رسول الله ﷺ
« لا تقام الحدود في المساجد ولا يستقاد فيها » ﴿ أي يقام القود فيها ﴿ رواه أحمد
وأبو داود بسند ضعيف ﴾ ورواه الحاكم وابن السكن وأحمد بن حنبل والدارقطني
والبيهقي وقال المصنف في التلخيص لا بأس بإسناده والحديث دليل على تحريم إقامة
الحدود في المساجد وعلى تحريم الاستقادة فيها .

٢٤٢- وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : أُصِيبَ سَعْدٌ يَوْمَ الْخَنْدَقِ
فَضْرَبَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خِيْمَةً فِي الْمَسْجِدِ ،
لِيَعُودَهُ مِنْ قَرِيبٍ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

عن عائشة رضي الله عنها قالت أصيب سعد   هو ابن معاذ بضم الميم فعين
مهملة بعد الألف ذال معجمة هو أبو عمرو سعد بن معاذ الأوسى أسلم بالمدينة بين
العقبة الأولى والثانية وأسلم بإسلامه بنو عبد الأشهل وسماه رسول الله ﷺ سيد الأنصار
وكان مقداماً مطاعاً شريفاً في قومه من كبار الصحابة شهد بدرًا وأحدًا وأصيب يوم
الخندق في أكحله فلم يرقاً دمه حتى مات بعد شهر توفي في شهر ذي القعدة سنة خمس
من الهجرة   يوم الخندق فضرب عليه رسول الله ﷺ أي نصب عليه   خيمة في
المسجد ليعوده من قريب   أي ليكون مكانه قريباً منه ﷺ فيعوده   متفق عليه  
فيه دلالة على جواز النوم في المسجد وبقاء المريض فيه وإن كان جريحاً وضرب الخيمة
وإن منعت من الصلاة .

٢٤٣- وَعَنْهَا قَالَتْ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
يَسْتُرُنِي ، وَأَنَا أَنْظُرُ إِلَى الْحَبَشَةِ يَلْعَبُونَ فِي الْمَسْجِدِ - الْحَدِيثُ -
مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

عن عائشة   أي عن عائشة   قالت رأيت رسول الله ﷺ يسترني وأنا أنظر إلى
الحبشة يلعبون في المسجد - الحديث . متفق عليه   قد بين في رواية للبخاري أن
لعبهم كان بالدرق والحراب وفي رواية لمسلم يلعبون في المسجد بالحراب وفي رواية
للبخاري وكان يوم عيد فهذا يدل على جواز مثل ذلك في المسجد في يوم مسرة وقيل
لأنه منسوخ بالقرآن والسنة أما القرآن فقوله تعالى (في بيوت أذن الله أن ترفع ويذكر
فيها اسمه) وأما السنة فبحديث « جنبوا مساجدكم صبيانكم » الحديث وتعقب بأنه حديث

ضعيف وليس فيه ولا في الآية تصريح بما ادعاه ولا عرف التاريخ فيتم النسخ . وقد حكى أن لعبيهم كان خارج المسجد وعائشة كانت في المسجد . وهذا مردود بما ثبت في بعض طرق الحديث هذا أن عمر أنكر عليهم لعبيهم في المسجد فقال له النبي ﷺ « دعهم » وفي بعض ألفاظه أنه ﷺ قال لعمر « لتعلم اليهود أن في ديننا فسحة وأني بعثت بحنيفة سمحة » وكان عمر بنى على الأصل في تنزيه المساجد فبين له ﷺ أن التعمق والتشدد ينافي قاعدة شريعته ﷺ من التسهيل والتيسير وهذا يدفع قول الطبري إنه يغتفر للحبش مالا يغتفر لغيرهم فيقر حيث ورد ويدفع قول من قال إن اللعب بالحراب ليس لعباً مجرداً بل فيه تدريب الشجعان على مواضع الحروب والاستعداد للعدو ففي ذلك من المصلحة التي تجمع عامة المسلمين ويحتاج إليها في إقامة الدين فأجيز فعلها في المسجد . هذا وأما نظر عائشة إليهم وهم يلعبون وهي أجنبية ففيه دلالة على جواز نظر المرأة إلى جملة الناس من دون تفصيل لأفرادهم كما تنظرهم إذا خرجت للصلاة في المسجد وعند الملاقاة في الطرقات ويأتي تحقيق هذه المسئلة في محلها .

٢٤٤ - وَعَنْهَا أَنَّ وَلِيدَةَ سَوْدَاءَ كَانَ لَهَا خِيبَاءٌ فِي الْمَسْجِدِ ،

فَكَانَتْ تَأْتِينِي فَتَحَدِّثُ عِنْدِي - الْحَدِيثُ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

﴿ وعنها ﴾ أي عائشة ﴿ أن وليدة ﴾ الوليدة الأمة ﴿ سوداء ﴾ فكان لها خيباء ﴿ بكسر الخاء المعجمة وموحدة فهزمة ممدودة الخيمة من وبر أو غيره وقيل : لا تكون إلا من شعر ﴾ في المسجد فكانت تأتيني فتحدث عندي - الحديث . متفق عليه ﴿ والحديث برمته في البخاري عن عائشة « أن وليدة سوداء كانت لحى من العرب فأعتقوها فكانت معهم فخرجت صبية لهم عليها وشاح أحمر من سيور قالت فوضعتة أو وقع منها فمرت حدياة وهو ملق فحسبته لحماً فخطفته قالت فالتمسوه فلم يجدوه فاتهموني به فجعلوا يفتشوني حتى فتشوا قبلها قالت والله إنى لقائمة معهم إذ مرت الحدياة فألقته قالت فوقع بينهم فقلت هذا الذي اتهموني به زعمتم وأنا بريئة منه

وما هو ذا قالت فجاءت إلى رسول الله ﷺ فأسلمت قالت عائشة فكان لها خباء في المسجد أو حفش^(١) فكانت تأتي فتحدث عندي قالت فلا تجلس إلا قالت :

ويوم الوشاح من تعاجيب ربنا إلا أنه من دارة الكفر نجاني

قالت عائشة قلت لها ما شأنك لا تقعدين إلا قلت هذا فحدثني بهذا الحديث « فهذا الذي أشار إليه المصنف بقوله (الحديث) وفي الحديث دلالة على إباحة المبيت والمقيل في المسجد لمن ليس له مسكن من المسلمين رجلاً كان أو امرأة عند أمن الفتنة وجواز ضرب الحيمة له ونحوها .

٢٤٥ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « الْبُصَاقُ فِي الْمَسْجِدِ خَطِيئَةٌ وَكَفَّارَتُهَا دَفْنُهَا » مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

﴿ وعن أنس رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ « البصاق في القاموس البصاق كغراب والبصاق والبزاق ماء الفم إذا خرج منه وما دام فيه فهو ريق وفي لفظ للبخاري البزاق ولمسلم التفل ﴿ في المسجد خطيئة وكفارتها دفنها » متفق عليه ﴾ الحديث دليل على أن البصاق في المسجد خطيئة والدفن يكفرها وقد عارضه ما تقدم من حديث فليبصق عن يساره أو تحت قدمه فإن ظاهره سواء كان في المسجد أو غيره قال النووي : هما عمومان لكن الثاني مخصوص بما إذا لم يكن في المسجد ويبقى عموم الخطيئة إذا كان في المسجد من دون تخصيص ، وقال القاضي عياض : إنما يكون البصاق في المسجد خطيئة إذا لم يدفنه وأما إذا أراد دفنه فلا . وذهب إلى هذا أئمة من أهل الحديث ويدل له حديث أحمد والطبراني بإسناد حسن من حديث أبي أمامة مرفوعاً « من تنخع في المسجد فلم يدفنه فسيئة فإن دفنه فحسنة » فلم يجعله سيئة إلا بقيد عدم الدفن ونحوه حديث أبي ذر عند مسلم مرفوعاً « وجدت في مساوي أمي النخاعة تكون

(١) الحفش بكسر الحاء البيت الصغير .

في المسجد لا تدفن « وهكذا فهم السلف في سنن سعيد بن منصور عن أبي عبيدة ابن الجراح « أنه تنخم في المسجد ليلة فَنَسَى أن يدفنها حتى رجع إلى منزله فأخذ شعلة من نار ثم جاء فطلبها حتى دفنها وقال الحمد لله حيث لم تكتب على خطيئة الليلة « فدل على أنه فهم أن الخطيئة مختصة بمن تركها وقدمنا وجهاً من الجمع وهو أن الخطيئة حيث كان النفل عن اليمين أو إلى جهة القبلة لا إذا كان عن الشمال وتحت القدم فالحديث هذا مخصص بذلك ومقيد به ، قال الجمهور والمراد أي من دفنها دفنها في تراب المسجد ورملة وحصاه وقول من قال المراد من دفنها إخراجها من المسجد بعيد .

٢٤٦ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَتَبَاهَى النَّاسُ فِي الْمَسَاجِدِ » أَخْرَجَهُ الْخَمْسَةُ إِلَّا التِّرْمِذِيَّ ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ .

﴿ وعنه ﴾ أي أنس ﴿ قال ﴾ : قال رسول الله ﷺ « لا تقوم الساعة حتى يتباهى ﴾ يتفاخر ﴿ الناس في المساجد ﴾ بأن يقول واحد مسجدي أحسن من مسجديك علوا وزينة وغير ذلك ﴿ أخرجهم الخمسة إلا الترمذي ﴾ وصححه ابن خزيمة ﴿ الحديث من أعلام النبوة وقوله (لا تقوم الساعة) قد يؤخذ منه أنه من أشراتها والتباهى إما بالقول كما عرفت أو بالفعل كأن يبالح كل واحد في ترين مسجده ورفع بنائه وغير ذلك . وفيه دلالة مفهومة بكرة ذلك وأنه من أشراط الساعة وأن الله لا يحب تشييد المساجد ولا عمارتها إلا بالطاعة .

٢٤٧ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « مَا أَمِرْتُ بِتَشْيِيدِ الْمَسَاجِدِ » أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ .

﴿ وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال ﴾ : قال رسول الله ﷺ « ما أمرت بتشديد المساجد » أخرجهم أبو داود وصححه ابن حبان ﴿ وتام الحديث قال ابن عباس

« لتزخرفها كما زخرفها اليهود والنصارى » وهذا مدرج من كلام ابن عباس كأنه فهمه من الأخبار النبوية من أن هذه الأمة تحذو حذو بني إسرائيل . والتشبيد رفع البناء وتزيينه بالشيد وهو الجص كذا في الشرح والذي في القاموس شاد الحائط يشيده طلاه بالشيد وهو ما يطلى به الحائط من جص ونحوه انتهى فلم يجعل رفع البناء من مسماه . والحديث ظاهر في الكراهة أو التحريم لقول ابن عباس كما زخرفت اليهود والنصارى فإن التشبه بهم محرم وذلك أنه ليس المقصود من بناء المساجد إلا أن تكن الناس من الحر والبرد وتزيينها يشغل القلوب عن الخشوع الذي هو روح جسم العبادة . والقول بأنه يجوز تزيين المحراب باطل . قال المهدي في البحر إن تزيين الحرم لم يكن برأى ذي حل وعقد ولا سكوت رضاى من العلماء وإنما فعله أهل الدول الجبارة من غير مؤاذنة لأحد من أهل الفضل وسكت المسلمون والعلماء من غير رضا وهو كلام حسن وفي قوله صلى الله عليه وسلم (ما أمرت) إشعار بأنه لا يحسن ذلك فإنه لو كان حسناً لأمره الله به صلى الله عليه وسلم وأخرج البخارى من حديث ابن عمر « أن مسجده صلى الله عليه وسلم كان على عهد صلى الله عليه وسلم مبنياً باللبن وسقفه الجريد وعمده خشب النخل فلم يزد فيه أبو بكر شيئاً وزاد فيه عمر وبناء على بنائه فى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم باللبن والجريد وأعاد عمده خشباً ثم غيره عثمان فزاد فيه زيادة كبيرة وبني جدرانها بالأحجار المنقوشة والجص وجعل عمده من حجارة منقوشة وسقفه بالساج » قال ابن بطال وهذا يدل على أن السنة فى بنى المساجد التقصد وترك الغلو فى تحسينها فقد كان عمر مع كثرة الفتوحات فى أيامه وكثرة المال عنده لم يغير المسجد عما كان عليه وإنما احتاج إلى تجديده لأن جريد النخل كان قد نخر فى أيامه ثم قال عند عمارته « أكن الناس من المطر وإياك أن تحمر أو تصفر فتفتن الناس » ثم كان عثمان والمال فى زمنه أكثر فحسنته بما لا يقتضى الزخرفة ومع ذلك أنكر بعض الصحابة عليه . وأول من زخرف المساجد الوليد بن عبد الملك وذلك فى أواخر عصر الصحابة وبمكت كثير من أهل العلم عن إنكار ذلك خوفاً من الفتنة .

٢٤٨ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى

اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « عَرَضْتُ عَلَى أَجُورِ أُمَّتِي ، حَتَّى الْقَذَاةُ يُخْرِجُهَا

الرَّجُلُ مِنَ الْمَسْجِدِ » رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ ، وَأَسْتَغْرَبَهُ ،

وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ .

﴿ وعن أنس رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ « عرضت على أجور أمتي

حتى القذاة يخرجها الرجل من المسجد » رواه أبو داود والترمذي واستغربه وصححه

ابن خزيمة في القذاة بزنة حصاة هي مستعملة في كل شيء يقع في البيت وغيره إذا كان

يسيراً وهذا إخبار بأن ما يخرج الرجل من المسجد وإن قل وحقر مأجور فيه لأن فيه

تنظيف بيت الله وإزالة ما يؤذي المؤمنين ويفيد بمفهومه أن من الأوزار إدخال القذاة

إلى المسجد .

٢٤٩ - وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ فَلَا يَجْلِسُ

حَتَّى يُصَلِّيَ رَكْعَتَيْنِ » « مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

﴿ وعن أبي قتادة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ « إذا دخل أحدكم

المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين » متفق عليه في الحديث نهي عن جلوس الداخل

إلى المسجد إلا بعد صلاته ركعتين وهما تحية المسجد . وظاهره وجوب ذلك وذهب

الجمهور إلى أنه ندب واستداوا بقوله ﷺ للذي رآه يتخطى « اجلس فقد آذيت »

ولم يأمره بصلاتهما وبأنه قال ﷺ لمن علمه الأركان الخمسة فقال لا أزيد عليها

« أفلح إن صدق » الأول مردود بأنه لا دليل على أنه لم يصلهما فإنه يجوز أنه صلاهما

في طرف المسجد ثم جاء يتخطى الرقاب . والثاني بأنه قد وجب غير ما ذكر كصلاة

الجنائز ونحوها ولا مانع من أنه وجب بعد قوله (لا أزيد) واجبات وأعلمه ﷺ بها .

ثم ظاهر الحديث أنه يصليهما في أى وقت شاء ووقت الكراهة وفيه خلاف وقررناه في حواشى شرح العمدة أنه لا يصليهما من دخل المسجد في أوقات الكراهة وقررنا أيضاً أن وجوبهما هو الظاهر لكثرة الأوامر الواردة به وظاهره أنه إذا جلس ولم يصاهما لا يشرع له أن يقوم فيصليهما وقال جماعة يشرع له التدارك لما رواه ابن حبان في صحيحه من حديث أبي ذر أنه دخل المسجد فقال له النبي ﷺ « ركعت ركعتين قال لا قال قم فاركعهما » وترجم عليه ابن حبان تحية المسجد لا تفوت بالجلوس وكذلك ما يأتى من قصة سليك الغطفاني وقوله (ركعتين) لا مفهوم له في جانب الزيادة بل في جانب القلة فلا تتأدى سنة التحية بركعة واحدة قال في الشرح : وقد أخرج من عموم المسجد المسجد الحرام فتحيته الطواف وذلك لأن النبي ﷺ بدأ فيه بالطواف . قلت هكذا ذكره ابن القيم في الهدى وقد يقال إنه لم يجلس فلا تحية للمسجد الحرام إذ التحية إنما تشرع لمن جلس والداخل المسجد الحرام يبدأ بالطواف ثم يصلى صلاة المقام فلا يجلس إلا وقد صلى نعم لو دخل المسجد الحرام وأراد القعود قبل الطواف فإنه يشرع له صلاة التحية كغيره من المساجد وكذلك قد استثنوا صلاة العيد لأنه ﷺ لم يصل قبلها ولا بعدها ويحجبه عنه بأنه ﷺ ما جلس حتى يتحقق في حقه أنه ترك التحية بل وصل إلى الجبابة أو إلى المسجد فإنه صلى العيد في مسجده مرة واحدة ولم يقعد بل وصل إلى المسجد ودخل في صلاة العيد وأما الجبابة فلا تحية لها إذ ليست بمسجد إذا وأما إذا اشتغل الداخل بالصلاة كأن يدخل وقد أقيمت الفريضة فيدخل فيها فإنها تجزئه عن ركعتي التحية بل هو منهي عنها بحديث « إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة » .

باب صفة الصلاة

٢٥٠ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ « إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ فَاسْبِغِ الْوُضُوءَ ، ثُمَّ اسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ ، فَكَبِّرْ ، ثُمَّ اقْرَأْ مَا تيسَّرَ مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ ، ثُمَّ ارْكَعْ

حَتَّى تَطْمَئِنَّ رَاكِعًا ، ثُمَّ أَرْفَعُ حَتَّى تَعْتَدِلَ قَائِمًا ، ثُمَّ أَسْجُدُ حَتَّى
تَطْمَئِنَّ سَاجِدًا ، ثُمَّ أَرْفَعُ حَتَّى تَطْمَئِنَّ جَالِسًا ، ثُمَّ أَسْجُدُ حَتَّى
تَطْمَئِنَّ سَاجِدًا ، ثُمَّ أَفْعَلُ ذَلِكَ فِي صَلَاتِكَ كُلِّهَا « أَخْرَجَهُ
السَّبْعَةُ ، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ ، وَلِابْنِ مَاجَةَ بِإِسْنَادِ مُسْلِمٍ » حَتَّى
تَطْمَئِنَّ قَائِمًا .

عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال في مخاطباً للمسىء في صلاته وهو خالد بن رافع إذا قمت إلى الصلاة فأسبغ الوضوء في تقدم أن إسبغ الوضوء إتمامه ثم استقبل القبلة فكبر في تكبيرة الإحرام ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن في أنه لا يجب دعاء الاستفتاح إذ لو وجب لأمره به وظاهره أنه يجزئه من القرآن غير الفاتحة ويأتي تحقيقه ثم اركع حتى تطمئن راکعاً في إيجاب الرجوع والاطمئنان فيه ثم ارفع من الركوع حتى تعتدل قائماً من الركوع ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً في إيجاب السجود ووجوب الاطمئنان فيه ثم ارفع من السجود حتى تطمئن جالساً بعد السجدة الأولى ثم اسجد الثانية حتى تطمئن ساجداً كالأولى فهذه صفة ركعة من ركعات الصلاة قياماً وتلاوة وركوعاً واعتدالاً منه وسجوداً وطمأنينة وجلوساً بين السجدين ثم سجدة باطمئنان كالأولى فهذه صفة ركعة كاملة ثم افعل ذلك في جميع ما ذكر من الأقوال والأفعال إلا تكبيرة الإحرام فإنها مخصوصة بالركعة الأولى لما علم شرعاً من عدم تكرارها في صلاتك في ركعات صلاتك كلها . أخرجه السبعة بالفاظ متقاربة و هذا اللفظ الذي ساقه هنا للبخاري وحده ولابن ماجه في أي من حديث أبي هريرة بإسناد مسلم في أي بناء رجاله رجال مسلم حتى تطمئن قائماً عوضاً عن قوله في لفظ البخاري حتى تعتدل فدل على إيجاب الاطمئنان عند الاعتدال من الركوع ومثله في أي مثل ما أخرجه ابن ماجه ما في قوله .

٢٥١- وَمِثْلُهُ فِي حَدِيثِ رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعٍ عِنْدَ أَحْمَدَ وَابْنِ

حِبَّانَ « حَتَّى تَطْمَئِنَّ قَائِمًا » .

- وَالْأَحْمَدَ « فَأَقِمْ صُلْبَكَ حَتَّى تَرْجِعَ الْعِظَامُ » .

- وَلِلنَّسَائِيِّ وَأَبِي دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعٍ « إِنَّهَا

لَا تُتِمُّ صَلَاةً أَحَدِكُمْ حَتَّى يُسْبِغَ الْوُضُوءَ كَمَا أَمَرَهُ اللَّهُ تَعَالَى ،

ثُمَّ يُكَبِّرَ اللَّهُ تَعَالَى وَيَحْمَدَهُ وَيُثْنِي عَلَيْهِ » وَفِيهَا « فَإِنْ كَانَ مَعَكَ

قُرْآنٌ فَأَقْرَأْ وَإِلَّا فَأَحْمَدِ اللَّهَ وَكَبِّرْهُ وَهَلِّلْهُ » .

- وَلِأَبِي دَاوُدَ « ثُمَّ أَقْرَأْ بِأَمِّ الْكِتَابِ وَبِمَا شَاءَ اللَّهُ » .

- وَلِابْنِ حِبَّانَ « ثُمَّ بِمَا شِئْتَ » .

في حديث رفاعه بكسر الراء هو ابن رافع صحابي أنصاري شهد بدرًا وأحدًا وسائر المشاهد مع رسول الله ﷺ وشهد مع علي عليه السلام الجمل وصفين وتوفي أول إمارة معاوية عند أحمد وابن حبان فإنه عندهما باللفظ حتى تطمئن قائمًا وفي لفظ لأحمد فأقم صلبك حتى ترجع العظام أي التي انخفضت حال الركوع ترجع إلى ما كانت عليه حال القيام للقراءة وذلك بكمال الاعتدال وللنسائي وأبي داود من حديث رفاعه بن رافع أي مرفوعاً إنها لا تتم صلاة أحدكم حتى يسبغ الوضوء كما أمره الله في آية المائدة ثم يكبر الله تكبيرة الإحرام ويحمده بقراءة الفاتحة إلا أن قوله في فإن كان معك قرآن يشعر بأن المراد بقوله يحمده غير القراءة وهو دعاء الافتتاح فيؤخذ منه وجوب مطلق الحمد والثناء بعد تكبيرة الإحرام ويأتي الكلام في ذلك ويثني عليه بها وفيها أي في رواية النسائي وأبي داود عن رفاعه في فإن كان معك قرآن فاقراء وإلا أي وإن لم يكن معك قرآن فاحمد الله أي

ألفاظ الحمد لله والأظهر أن يقول الحمد لله وكبره بلفظ الله أكبر وهله بقول لا إله إلا الله فدل على أن هذه عوض القراءة لمن ليس له قرآن يحفظه ولأبي داود أى من رواية رفاعة ثم اقرأ بأم الكتاب وبما شاء الله ولا بن حبان ثم بما شئت هذا حديث جليل يعرف بحديث المسىء لصلاته وقد اشتمل على تعليم ما يجب فى الصلاة وما لا يتم إلا به فدل على وجوب الوضوء لكل قائم إلى الصلاة وهو كما دلت عليه الآية (إذا قمتم إلى الصلاة) والمراد لمن كان محدثاً كما عرف من غيره وقد فصل ما أجملته رواية البخارى رواية النسائى بلفظ « حتى يسبغ الوضوء كما أمره الله فيغسل وجهه ويديه إلى المرفقين ويمسح برأسه ورجليه إلى الكعبين » وهذا التفصيل دل على عدم وجوب المضمضة والاستنشاق ويكون هذا قرينة على حمل الأمر بهما حيث ورد على الندب ودل على إيجاب استقبال القبلة قبل تكبيرة الإحرام . وقد تقدم وجوبه وبيان عفو الاستقبال للمتفل الراكب ودل على وجوب تكبيرة الإحرام وعلى تعيين ألفاظها رواية الطبرانى لحديث رفاعة بلفظ « ثم يقول الله أكبر » ورواية ابن ماجه التى صححها ابن خزيمة وابن حبان من حديث أبى حميد من فعله ﷺ « إذا قام إلى الصلاة اعتدل قائماً ورفع يديه ثم قال الله أكبر » ومثله أخرجه البزار من حديث على عليه السلام بإسناد صحيح على شرط مسلم « أنه ﷺ كان إذا قام إلى الصلاة قال الله أكبر » فهذا يبين أن المراد من تكبيرة الإحرام هذا اللفظ . ودل على وجوب قراءة القرآن فى الصلاة سواء كان الفاتحة أو غيرها لقوله ما تيسر معك من القرآن » وقوله « فإن كان معك قرآن » ولكن رواية أبى داود بلفظ « فاقرأ بأم الكتاب » وعند أحمد وابن حبان « ثم اقرأ بأم القرآن ثم اقرأ بما شئت » وترجم له ابن حبان (باب فرض المصلى فاتحة الكتاب فى كل ركعة) فمع تصريح الرواية بأم القرآن يحمل قوله ما تيسر معك على الفاتحة لأنها كانت المتيسرة لحفظ المسلمين لها أو يحمل أنه ﷺ عرف من حال المخاطب أنه لا يحفظ الفاتحة ومن كان كذلك وهو يحفظ غيرها فله أن يقرأه أو أنه منسوخ بحديث تعيين الفاتحة أو أن المراد ما تيسر فيما زاد على الفاتحة ويؤيده رواية أحمد وابن حبان فإنها عينت الفاتحة وجعلت ما تيسر لما عداها فيحتمل أن الراوى حيث قال ما تيسر ولم يذكر الفاتحة ذهل عنها ودل على إيجاب غير الفاتحة معها لقوله

بأم الكتاب وبما شاء الله أو شئت . ودل على أن من لم يحفظ القرآن يجزئه الحمد والتكبير والتهيل وأنه لا يتعين عليه منه قدر مخصوص ولا لفظ مخصوص وقد ورد تعيين الألفاظ بأن يقول سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ودل على وجوب الركوع ووجوب الاطمئنان فيه . وفي لفظ لأحمد بيان كيفية فقال « فإذا ركعت فاجعل راحتك على ركبتيك وامدد ظهرك ومكن ركوعك » وفي رواية « ثم تكبر وتركع حتى تطمئن مفاصلك وتسترخي » ودل على وجوب الرفع من الركوع وعلى وجوب الانتصاب قائماً وعلى وجوب الاطمئنان لقوله « حتى تطمئن قائماً » وقد قال المصنف : إنها بإسناد مسلم وقد أخرجها السراج أيضاً بإسناد على شرط البخاري فهي على شرط الشيخين . ودل على وجوب السجود والطمأنينة فيه وقد فصلتها رواية النسائي عن إسحق بن أبي طلحة بلفظ « ثم يكبر ويسجد حتى يمكن وجهه وجهته حتى تطمئن مفاصله وتسترخي » ودل على وجوب القعود بين السجدين وفي رواية النسائي « ثم يكبر فيرفع رأسه حتى يستوي قاعداً على مقعدته ويقم صلبه » وفي رواية « فإذا رفعت رأسك فاجلس على فخذك اليسرى » فدل على أن هيئة القعود بين السجدين بافتراش اليسرى . ودل على أنه يجب أن يفعل كل ما ذكر في بقية ركعات صلاته إلا تكبيرة الإحرام فإنه معلوم أن وجوبها خاص بالدخول في الصلاة أول ركعة ودل على إيجاب القراءة في كل ركعة وعلى ما عرفت من تفسير ما تيسر بالفاتحة فتجب الفاتحة في كل ركعة وتجب قراءة ما شاء معها في كل ركعة ويأتي الكلام على إيجاب ما عدا الفاتحة في الآخريتين والثالثة من المغرب (واعلم) أن هذا حديث جليل تكرر من العلماء الاستدلال به على وجوب كل ما ذكر فيه وعدم وجوب كل ما لا يذكر فيه أما الاستدلال على أن كل ما ذكر فيه واجب فلأنه ساقه صلى الله عليه وسلم بلفظ الأمر بعد قوله « لن تتم الصلاة إلا بما ذكر فيه » وأما الاستدلال بأن كل ما لم يذكر فيه لا يجب فلأن المقام مقام تعليم الواجبات في الصلاة فلو ترك ذكر بعض ما يجب لكان فيه تأخير البيان عن وقت الحاجة وهو لا يجوز بالإجماع فإذا حصرت ألفاظ هذا الحديث الصحيح أخذ منها بالزائد ثم إن عارض الوجوب الدال عليه ألفاظ هذا الحديث أو عدم الوجوب دليل أقوى منه عمل به وإن جاءت صيغة أمر بشيء لم

يذكر في هذا الحديث احتمال أن يكون هذا الحديث قرينة على حمل الصيغة على الندب واحتمل البقاء على الظاهر فيحتاج إلى مرجح للعمل به . ومن الواجبات المتفق عليه ولم تذكر في هذا الحديث النية قلت كذا في الشرح . ولقائل أن يقول قوله إذا قمت إلى الصلاة دال على إيجابها إذ ليس النية إلا القصد إلى فعل الشيء وقوله فتوضأ أى قاصداً له ثم قال والقيود الأخير أى من الواجب المتفق عليه ولم يذكره في الحديث ثم قال ومن المختلف فيه التشهد الأخير والصلاة على النبي ﷺ فيه والسلام في آخر الصلاة .

٢٥٢ - وَعَنْ أَبِي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ :
رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا كَبَّرَ جَعَلَ يَدَيْهِ حَذْوِ
مَنْكَبَيْهِ ، وَإِذَا رَكَعَ أَمَكَّنَ يَدَيْهِ مِنْ رُكْبَتَيْهِ ، ثُمَّ هَصَرَ ظَهْرَهُ
فَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ أَسْتَوَى حَتَّى يَعُودَ كُلُّ فَقَارٍ مَكَانَهُ ، فَإِذَا سَجَدَ
وَضَعَ يَدَيْهِ غَيْرَ مُفْتَرِشٍ وَلَا قَابِضِهِمَا ، وَاسْتَقْبَلَ بِأَطْرَافِ
أَصَابِعِ رِجْلَيْهِ الْقِبْلَةَ ، وَإِذَا جَلَسَ فِي الرَّكْعَتَيْنِ جَلَسَ عَلَى
رِجْلِهِ الْيُسْرَى وَنَصَبَ الْيُمْنَى ، وَإِذَا جَلَسَ فِي الرَّكْعَةِ الْأَخِيرَةِ
قَدَّمَ رِجْلَهُ الْيُسْرَى وَنَصَبَ الْأُخْرَى ، وَقَعَدَ عَلَى مَقْعَدَتِهِ . أَخْرَجَهُ
الْبُخَارِيُّ .

عن أبي حميد بصيغة التصغير الساعدي هو أبو حميد بن عبد الرحمن ابن سعد الأنصاري الخزرجي الساعدي منسوب إلى ساعدة وهو أبو الخزرج المدني غلب عليه كنيته مات آخر ولاية معاوية قال رأيت رسول الله ﷺ إذا كبر أى للإحرام جعل يديه أى كفيه حذو بفتح الحاء المهملة وسكون الذال المعجمة منكبيه وهذا هو رفع اليدين عند تكبيرة الإحرام وإذا ركع أمكن يديه من ركبته تقدم بيانه في رواية أحمد لحديث المسىء صلواته فإذا ركعت فاجعل

راحتيك على ركبتيك وامتد ظهرك ومكن ركوعك » ثم هصر بفتح الهاء فصاد
 مهملة مفتوحة فراء بظهره قال الخطابي أي ثناه في استواء من غير تقويس وفي
 رواية للبخاري « ثم حتى » بالحاء المهملة والنون وهو بمعناه وفي رواية « غير مقنع
 رأسه ولا مصوبه » وفي رواية « وفرج بين أصابعه » فإذا رفع رأسه أي من
 الركوع استوى بزاد أبو داود « فقال سمع الله لمن حمده اللهم ربنا لك الحمد ورفع يديه »
 وفي رواية لعبد الحميد زيادة « حتى يحاذي بهما منكبيه معتدلاً » حتى يعود كل فقار
 بفتح الفاء والقاف آخره راء جمع فقارة وهي عظام الظهر وفيها رواية بتقديم القاف
 على الفاء مكانه وهي التي عبر عنها في حديث رفاءة بقوله حتى ترجع العظام فإذا
 سجد وضع يديه غير مفترش أي لها وعند ابن حبان « غير مفترش ذراعيه » ولا
 قابضهما بأن يضمهما إليه واستقبل بأطراف أصابع رجليه القبلة ويأتي بيانه في
 شرح حديث « أمرت أن أسجد على سبعة أعظام » وإذا جلس في الركعتين جالس
 التشهد الأوسط بجمع على رجله اليسرى ونصب اليمنى وإذا جالس في الركعة الأخيرة
 للتشهد الأخير بجمع على رجله اليسرى ونصب الأخرى وقعد على مقعدته. أخرجه البخاري
 حديث أبي حميد هذا روى عنه قولاً وروى عنه فعلاً واصفاً فيهما صلاته صلى الله عليه وسلم وفيه
 بيان صلاته صلى الله عليه وسلم وأنه كان عند تكبيرة الإحرام يرفع يديه حذو منكبيه ففيه دليل على
 أن ذلك من أفعال الصلاة وأن رفع اليدين مقارن للتكبير وهو الذي دل عليه حديث
 وائل بن حجر عند أبي داود وقد ورد تقديم الرفع على التكبير وعكسه فورد بلفظ
 رفع يديه ثم كبر وبلفظ كبر ثم رفع يديه وللعلماء قولان (الأول) مقارنة الرفع
 للتكبير (والثاني) تقديم الرفع على التكبير ولم يقل أحد بتقديم التكبير على الرفع فهذه
 صفة . وفي المنهاج وشرحه النجم الوهاج الأول رفعه وهو الأصح مع ابتدائه لما رواه
 الشيخان عن ابن عمر « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه حذو منكبيه حين يكبر » فيكون
 ابتدأه مع ابتدائه ولا استصحاب في انتهائه فإن فرغ من التكبير قبل تمام الرفع أو
 بالعكس أتم الآخر فإن فرغ منهما حط يديه ولم يستدم الرفع (والثاني) يرفع غير
 مكبر ثم يكبر ويداه قارتان فإذا فرغ أرسلهما لأن أبا داود رواه كذلك بإسناد حسن
 وصحح هذا البغدادي واختاره الشيخ ودليله في مسلم من رواية ابن عمر (والثالث) يرفع

مع ابتداء التكبير ويكون انتهاؤه مع انتهائه ويحطهما بعد فراغ التكبير لا قبل فراغه لأن الرفع للتكبير فكان معه وصححه المصنف ونسبه إلى الجمهور . انتهى بلفظه وفيه تحقيق الأقوال وأدلتها ودلت الأدلة أنه من العمل المخير فيه فلا يتعين شيء بحكمه . وأما حكمه فقال داود والأوزاعي والحميدى شيخ البخارى وجماعة إنه واجب لثبوته من فعله صلى الله عليه وسلم فإنه قال المصنف إنه روى رفع اليدين فى أول الصلاة خمسون صحابياً منهم العشرة المشهود لهم بالجنة . وروى البيهقى عن الحاكم قال : لا تعلم سنة اتفق على روايتها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الخلفاء الأربعة ثم العشرة المشهود لهم بالجنة فمن بعدهم من الصحابة مع تفرقهم فى البلاد الشاسعة غير هذه السنة قال البيهقى هو كما قال أستاذنا أبو عبد الله قال الموجبون : قد ثبت الرفع عند تكبيرة الإحرام هذا الثبوت وقد قال صلى الله عليه وسلم « صلوا كما رأيتمونى أصلى » فلذا قلنا بالوجوب . وقال غيرهم إنه سنة من سنن الصلاة وعليه الجمهور وزيد بن على والقاسم والناصرى والإمام يحيى وبه قالت الأئمة الأربعة من أهل المذاهب ولم يخالف فيه ويقول إنه ليس سنة إلا الهادى . وبهذا تعرف أن من روى عن الزيدية أنهم لا يقولون به فقد عمم النقل بلا علم . هذا وأما إلى أى محل يكون الرفع فرواية أبى حميد هذه تفيد أنه إلى مقابل المنكبين والمنكب مجمع رأس عظم الكتف والعضد وبه أخذت الشافعية . وقيل إنه يرفع حتى يجاذى بهما فروع أذنيه لحديث وائل بن حجر بلفظ « حتى حاذى أذنيه » وجمع بين الحديشين بأن المراد أنه يجاذى بظهر كفيه المنكبين وبأطراف أنامله الأذنين كما تدل له رواية لوائل عند أبى داود بلفظ « حتى كانت حبال منكبيه ويجاذى بإبهاميه أذنيه » وقوله (أمكن يديه من ركبتيه) قد فسر هذا الإمكان رواية أبى داود « كأنه قابض عليهما » وقوله (هصر ظهره) تقدم قول الخطابى فيه وتقدم فى رواية « ثم حتى » بالحاء المهملة والنون وهو بمعناه وفى رواية « غير مقنع رأسه ولا مصوبه » وفى رواية « وفرج بين أصابعه » وقد سبق . وقوله (حتى يعود كل قفار) المراد منه كمال الاعتدال وتفسره رواية « ثم يمكث قائماً حتى يقع كل عضو موضعه » وفى ذكره كيفية الجلوسين الجلوس الأوسط والأخير دليل على تغايرهما وأنه فى الجلسة الأخيرة يتورك أى يفضى بوركه إلى الأرض وينصب رجله اليمنى . وفيه خلاف بين العلماء سيأتى وبهذا الحديث عمل الشافعى ومن تابعه .

٢٥٣ - وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ كَانَ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ قَالَ « وَجَّهْتُ وَجْهِي لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ - إِلَى قَوْلِهِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ، اللَّهُمَّ أَنْتَ الْمَلِكُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ ، أَنْتَ رَبِّي وَأَنَا عَبْدُكَ - إِلَى آخِرِهِ » رَوَاهُ مُسْلِمٌ ، وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ : إِنَّ ذَلِكَ فِي صَلَاةِ اللَّيْلِ

وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ كَانَ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ قَالَ وَجَّهْتُ وَجْهِي لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَي قَصَدْتُ بَعَادَتِي إِلَى قَوْلِهِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فِيهِ رَوَايَتَانِ أَنْ يَقُولَ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ بَلْفِظِ الْآيَةِ وَرَوَايَةٌ وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَإِلَيْهَا أَشَارَ الْمُصَنِّفُ اللَّهُمَّ أَنْتَ الْمَلِكُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ أَنْتَ رَبِّي وَأَنَا عَبْدُكَ إِلَى آخِرِهِ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي تَمَامِهِ ظَلَمْتُ نَفْسِي وَاعْتَرَفْتُ بِذَنْبِي فَاعْفُرْ لِي ذُنُوبِي جَمِيعاً إِنَّهُ لَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ وَاهْدِنِي لِأَحْسَنِ الْأَخْلَاقِ لَا يَهْدِي لِأَحْسَنِهَا إِلَّا أَنْتَ وَاصْرِفْ عَنِّي سَيِّئَهَا لَا يَصْرِفُ عَنِّي سَيِّئَهَا إِلَّا أَنْتَ لِيكَ وَسَعْدِيكَ وَالْخَيْرُ كُلُّهُ فِي يَدَيْكَ وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ أَنَا بِكَ وَإِلَيْكَ تَبَارَكْتَ وَتَعَالَيْتَ أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ وَقَوْلُهُ (فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ) أَي ابْتَدَأَ خَلْقَهُمَا مِنْ غَيْرِ مِثَالٍ سَبَقَ وَقَوْلُهُ (حَنِيفاً) أَي مَائِلاً إِلَى الدِّينِ الْحَقِّ وَهُوَ الْإِسْلَامُ وَزِيَادَةٌ (وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ) بَيَانٌ لِلْحَنِيفِ وَأَيْضاً لِمَعْنَاهُ وَالنَّسْكَ الْعِبَادَةَ وَكُلَّ مَا يَتَقَرَّبُ بِهِ إِلَى اللَّهِ وَعَطْفُهُ عَلَى الصَّلَاةِ مِنْ عَطْفِ الْعَامِّ عَلَى الْخَاصِّ وَقَوْلُهُ (وَحَيَايَ وَمَمَاتِي) أَي حَيَاتِي وَمَوْتِي لِلَّهِ أَي هُوَ الْمَالِكُ لَهَا وَالْمُخْتَصُّ بِهَا وَقَوْلُهُ (رَبِّ الْعَالَمِينَ) الرَّبُّ الْمَلِكُ وَالْعَالَمِينَ جَمْعُ عَالَمٍ مُشْتَقٌّ مِنَ الْعِلْمِ وَهُوَ اسْمٌ لِجَمِيعِ الْمَخْلُوقَاتِ كَذَا قَبْلَ وَفِي الْقَامُوسِ الْعَالَمُ الْخَلْقُ كُلُّهُ أَوْ مَا حَوَاهُ بَطْنُ الْفَلَكَ وَلَا يَجْمَعُ فَاعِلٌ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ غَيْرُهُ وَغَيْرُ يَأْسَمُ (١) وَقَوْلُهُ (لَا شَرِيكَ لَكَ) تَأْكِيدٌ لِقَوْلِهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ الْمَفْهُومُ مِنْهُ الْإِخْتِصَاصُ وَقَوْلُهُ (اللَّهُمَّ أَنْتَ الْمَلِكُ) أَي الْمَالِكُ لِجَمِيعِ الْمَخْلُوقَاتِ وَقَوْلُهُ (ظَلَمْتُ

(١) هُوَ الْيَأْسَمِيُّ .

نفسى اعتراف بظلم نفسه قدمه على سؤال المغفرة ومعنى (لبيك) أقيم على طاعتك
وامتثال أمرك إقامة متكررة (وسعديك) أى أسعد أمرك وأتبعه إسعاداً متكرراً ومعنى
(الخير كله فى يديك) الإقرار بأن كل خير واصل إلى العباد ومرجو وصوله فهو فى
يديه تعالى ومعنى (والشر ليس إليك) أى ليس مما يتقرب إليك به أى يضاف إليك
فلا يقال يا رب الشرأولا يصعد إليك فإنه إنما يصعد إليه الكلم الطيب ومعنى (أنابك
وإليك) أى التجأى وانتهأى إليك وتوفيتى بك ومعنى (تباركت) استحقت الثناء
أو ثبت الخير عندك فهذا ما يقال فى الاستفتاح مطلقاً ۞ وفى رواية له ۞ أى لمسلم ۞ أن
ذلك ۞ كان يقوله ﷺ فى صلاة الليل ۞ ونقل المصنف فى التلخيص عن الشافعى
وابن خزيمة أنه يقال فى المكتوبة وأن حديث على عليه السلام ورد فيها فعلى كلامه هنا
يحتمل أنه مختص بها هذا الذكر ويحتمل أنا عام وأنه يخبر العبد بين قوله عقيب التكبير
أو قول ما أفاده :

٢٥٤ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا كَبَّرَ لِلصَّلَاةِ سَكَتَ هُنَيْهَةً ، قَبْلَ أَنْ يَقْرَأَ ، فَسَأَلْتُهُ ، فَقَالَ « أَقُولُ : اللَّهُمَّ بَاعِدْ بَيْنِي وَبَيْنَ خَطَايَايَ كَمَا بَاعَدْتَ بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ ، اللَّهُمَّ نَقِّنِي مِنْ خَطَايَايَ كَمَا يُنْقَى الثَّوْبُ الْأَبْيَضُ مِنَ الدَّنَسِ ، اللَّهُمَّ اغْسِلْنِي مِنْ خَطَايَايَ بِالْمَاءِ وَالثَّلْجِ وَالْبَرَدِ » مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

۞ وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كبر
فى الصلاة ۞ أى تكبيرة الإحرام ۞ سكت هنيهة ۞ بضم الهاء فنون فمناة تحتية فهاء
مفتوحة فنون أى ساعة لطيفة ۞ قبل أن يقرأ فسألته ۞ أى عن سكوتها ما يقول فيه
قال أقول اللهم باعد بينى وبين خطاياى ۞ المباعدة المراد بها محوماً حصل منها
أو العصمة عما يأتى منها ۞ كما باعدت بين المشرق والمغرب ۞ فكما لا يجتمع المشرق

والمغرب لا يجتمع هو وخطاياہ ﴿ اللہم نقنی من خطایای کما ینقی الثوب الأبیض من الدنس ﴾ بفتح الدال المهملة والنون فسين مهملة فی الاموس أنه الوسخ والمراد أزل عنی الخطایا بهذه الإنالة ﴿ اللہم اغسلنی من خطایای بالماء والثلج والبرد ﴾ بالتحریک جمع برده قال الخطابی : ذکر الثلج والبرد تأکیداً أو لأنهما ماءان لم تستعملهما الأیدی وقال ابن دقیق العید عبر بذلك عن غاية المحو فإن الثوب الذی تکرر علیه ثلاثة أشياء منقبة یكون فی غاية النقا وفيه أقوال آخر ﴿ متفق علیه ﴾ وفي الحدیث دلیل علی أنه یقول هذا الذکر بین التکبیرة والقراءة سرّاً وأنه یخیر بین هذا الدعاء والدعاء الذی فی حدیث علی علیه السلام أو یجمع بینهما .

٢٥٥- وَعَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ : سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ ، وَتَبَارَكَ اسْمُكَ ، وَتَعَالَى جَدُّكَ ، وَلَا إِلَهَ غَيْرُكَ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ بِسَنَدٍ مُنْقَطِعٍ . وَرَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ مَوْصُولًا وَمَوْقُوفًا .

﴿ وعن عمر رضي الله عنه أنه كان يقول ﴾ أي بعد تكبيرة الإحرام ﴿ سبحانك اللهم وبحمدك ﴾ أي أسبحك حال كونى متلبساً بحمدك ﴿ تبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك ﴾ . رواه مسلم بسند منقطع ﴿ قال الحاكم قد صح عن عمر . وقال في الهدى النبوي أنه قد صح عن عمر أنه كان يستفتح به في مقام النبي ﷺ ويجهر به ويعلمه الناس وهو بهذا الوجه في حكم المرفوع ولذا قال الإمام أحمد : أما أنا فأذهب إلى ما روى عن عمر ولو أن رجلاً استفتح ببعض ما روى لكان حسناً وقد ورد في التوجه ألفاظ كثيرة والقبول بأنه يخير العبد بينها قول حسن وأما الجمع بين هذا وبين وجهته وجهى الذى تقدم فقد ورد في حدیث ابن عمر رواه الطبرانی فی الكبير وفى رواه ضعف ﴿ والدارقطنى ﴾ عطف على مسلم أى رواه الدارقطنى ﴿ موصولاً وموقوفاً ﴾ على عمر وأخرجه أبو داود والحاكم من حدیث عائشة مرفوعاً « كان رسول الله ﷺ إذا استفتح الصلاة قال سبحانك » الحدیث ورجال إسنادة ثقات وفيه انقطاع وأعله أبو داود وقال الدارقطنى ليس بالقوى .

٢٥٦- وَنَحْوَهُ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعاً
عِنْدَ الْخَمْسَةِ ، وَفِيهِ : وَكَانَ يَقُولُ بَعْدَ التَّكْبِيرِ « أَعُوذُ بِاللَّهِ
السَّمِيعِ الْعَلِيمِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ، مِنْ هَمْزِهِ ، وَنَفْخِهِ ،
وَنَفْثِهِ » .

﴿ ونحوه ﴾ أي نحو حديث عمر ﴿ عن أبي سعيد مرفوعاً عند الخمسة وفيه وكان
يقول بعد التكبير « أعوذ بالله السميع ﴿ لأقوالهم ﴾ العليم ﴿ بأقوالهم وأفعالهم وضمائرهم
﴿ من الشيطان الرجيم ﴿ المرجوم ﴿ من همزة ﴿ المراد به الجنون ﴿ ونفخه ﴿ بالنون
فالفاء فالحاء المعجمة والمراد به الكبر ﴿ ونفثه ﴿ بالنون والفاء المثلثة المراد به الشعر
وكانه أراد به الهجاء . والحديث دليل على الاستعاذة وأنها بعد التكبير والظاهر أنها
أيضاً بعد التوجه بالأدعية لأنها تعوذ القراءة وهو قبلها .

٢٥٧- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسْتَفْتِحُ الصَّلَاةَ بِالتَّكْبِيرِ ، وَالْقِرَاءَةَ :
بِالْحَمْدِ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ . وَكَانَ إِذَا رَكَعَ لَمْ يُشْخِصْ رَأْسَهُ ،
وَلَمْ يُصَوِّبْهُ ، وَلَكِنْ بَيْنَ ذَلِكَ . وَكَانَ إِذَا رَفَعَ مِنَ الرُّكُوعِ لَمْ
يَسْجُدْ حَتَّى يَسْتَوِيَ قَائِماً . وَكَانَ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السَّجْدَةِ لَمْ
يَسْجُدْ حَتَّى يَسْتَوِيَ جَالِساً . وَكَانَ يَقُولُ فِي كُلِّ رَكَعَتَيْنِ التَّحِيَّةَ .
وَكَانَ يَفْرِشُ رِجْلَهُ الْيُسْرَى وَيَنْصِبُ الْيُمْنَى . وَكَانَ يَنْهَى عَنْ
عُقْبَةِ الشَّيْطَانِ ، وَيَنْهَى أَنْ يَفْتَرِشَ الرَّجُلُ ذِرَاعَيْهِ افْتِرَاشَ
السَّبْعِ . وَكَانَ يَخْتِمُ الصَّلَاةَ بِالتَّسْلِيمِ . أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ، وَلَهُ عِلَّةٌ .

﴿ وعن عائشة رضی الله عنها قالت كان رسول ﷺ يستفتح ﴿ أى يفتح الصلاة بالتكبير ﴾ أى يقول الله أكبر كما ورد بهذا اللفظ في الحلية لأبي نعيم والمراد تكبيرة الإحرام ويقال لها تكبيرة الافتتاح ﴾ والقراءة ﴿ منصوب عطف على الصلاة أى ويستفتح القراءة ﴾ بالحمد ﴿ بضم الدال على الحكاية ﴾ لله رب العالمين وكان إذا ركع لم يشخص ﴿ بضم المثناة التحتية فشين فحاء معجمتان فصاد مهملة ﴾ رأسه ﴿ أى لم يرفعه ﴾ ولم يصوبه ﴿ بضمها أيضاً وفتح الصاد المهملة وكسر الواو المشددة أى لم يخفضه خفضاً بليغاً بل بين الخفض والرفع وهو التسوية كما دل له قوله ﴾ ولكن بين ذلك ﴿ أى بين المذكور من الخفض والرفع ﴾ وكان إذا رفع ﴿ أى رأسه ﴾ من الركوع لم يسجد حتى يستوى قائماً ﴿ تقدم في حديث أبي هريرة في أول الباب « ثم ارفع حتى تعتدل قائماً » و ﴿ كان إذا رفع رأسه من السجود أى الأول ﴾ لم يسجد ﴿ الثانية ﴾ حتى يستوى ﴿ بينهما ﴾ جالساً وتقدم « ثم ارفع حتى تطمئن جالساً » ﴿ وكان يقول في كل ركعتين ﴿ أى بعدهما ﴾ التحية ﴿ أى يتشهد بالتحيات لله كما يأتي في الثلاثية والرابعة المراد به الأوسط وفي الثنائية الأخير ﴾ وكان يفرش رجله اليسرى وينصب اليمنى ﴿ ظاهره أن هذا جلوسه في جميع الجلسات بين السجودين وحال التشهدين . وتقدم في حديث أبي حميد « وإذا جلس في الركعتين جلس على رجله اليسرى ونصب اليمنى » ﴿ وكان ينهى عن عقبة الشيطان ﴿ بضم العين المهملة وسكون القاف فوحدة ويأتي تفسيرها ﴾ وينهى أن يفرش الرجل ذراعيه افتراش السبع ﴿ بأن يبسطهما في سجوده وفسر السبع بالكلب وورد في رواية بلفظه ﴾ وكان يختم الصلاة بالتسليم . أخرجه مسلم وله علة ﴿ وهى أنه أخرجه مسلم من رواية أبي الجوزاء بالجيم والزاي عن عائشة قال ابن عبد البر : هو مرسل ، أبو الجوزاء لم يسمع من عائشة . وأعل أيضاً بأنه أخرجه مسلم من طريق الأوزاعي مكاتبه . والحديث فيه دلالة على تعيين التكبير عند الدخول في الصلاة وتقدم الكلام فيه في حديث أبي هريرة أول الباب . واستدل بقولها « والقراءة بالحمد » على أن البسملة ليست من الفاتحة وهو قول أنس وأبي من الصحابة وقال به مالك وأبو حنيفة وآخرون وحجتهم هذا الحديث وقد أجيب عنه بأن مرادها بالحمد لله رب العالمين السورة نفسها لا هذا اللفظ فإن الفاتحة تسمى بالحمد لله رب

العالمين كما ثبت ذلك في صحيح البخارى فلا حجة فيه على أن البسمة ليست من الفاتحة ويأتى الكلام عليه مستوفى في حديث أنس قريباً وتقدم الكلام على أنه في ركوعه لا يرفع رأسه ولا يخفضه كما تقدم على قوله « وكان إذا رفع رأسه » إلى قوله « وكان يقول التحية » والمراد بها الثناء المعروف بالتحيات لله الآتى لفضله في حديث ابن مسعود إن شاء الله تعالى ففيه شرعية التشهد الأوسط والآخر . ولا يدل على الوجوب لأنه فعل إلا أن يقال إنه بيان لإجمال الصلاة في القرآن المأمور بها وجوباً والأفعال لبيان الواجب واجبة أو يقال بإيجاب أفعال الصلاة لقوله صلى الله عليه وسلم « صلوا كما رأيتموني أصلى » وقد اختلف في التشهدين فليل واجبان وقيل سنتان وقيل الأول سنة والآخر واجب ويأتى الكلام في حديث ابن مسعود إن شاء الله تعالى على التشهد الأخير وأما الأوسط فإنه استدلال من قال بالوجوب بهذا الحديث كما قررناه وبقوله صلى الله عليه وسلم « إذا صلى أحدكم فليقل التحيات لله » الحديث ومن قال بأنها سنة استدلال بأنه صلى الله عليه وسلم لما سها عنه لم يعد لأدائه وجبره بسجود السهو ولو وجب لم يجبره بسجود السهو كالركوع وغيره من الأركان وقد رد هذا الاستدلال بأنه يجوز أن يكون الوجوب مع الذكر فإن نسي حتى دخل في فرض آخر جبره بسجود السهو وفي قولها (وكان يفرش رجله اليسرى وينصب اليمنى) ما يدل أنه كان جلوسه صلى الله عليه وسلم بين السجدين وحال التشهد وقد ذهب إليه المادوية والحنفية ولكن حديث أبى حميد الذى تقدم فرق بين الجلوسين فجعل هذا صفة الجلوس بعد الركعتين وجعل صفة الجلوس الأخير تقديم رجلاه اليسرى ونصب الأخرى والقعود على متعدته وللعلماء خلاف في ذلك والظاهر أنه من الأفعال المخير فيها وفي قولها (ينهى عن عقبة الشيطان) أى في القعود وفسرت بتفسيرين أحدهما أن يفرش قدميه ويجلس بإيديه على عقبه ولكن هذه القعدة اختارها العبادة في القعود غير الأخير وهذه تسمى إقعاء أو جعلوا المنهى عنه هو الهيئة الثانية وتسمى أيضاً إقعاء وهى أن يلمس الرجل إيتيه في الأرض وينصب ساقيه وفخذه ويضع يديه على الأرض كما يقعى الكلب وافرأش الذراعين تقدم أنه بسطهما على الأرض حال السجود وقد نهى صلى الله عليه وسلم عن التشبه بالحيوانات . نهى عن بروك كبروك البعير والتفات كالتفات الثعلب وافرأش كافرأش السبع وإقعاء كإقعاء الكلب ونقر كنقر الغراب ورفع

الأيدي وقت السلام كأذنان خيل شمس وفي قولها (وكان يحتم الصلاة بالتسليم) دلالة على شرعية التسليم وأما إيجابه فيستدل له بما قد مناه سابقاً .

٢٥٨ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ حَذْوَ مَنْكَبَيْهِ إِذَا أَفْتَتَحَ الصَّلَاةَ ، وَإِذَا كَبَّرَ لِلرُّكُوعِ ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

وعن ابن عمر أن النبي ﷺ كان يرفع يديه حذو يديه بفتح الحاء المهملة وسكون الذال المعجمة أي مقابل منكبيه إذا افتتح الصلاة تقدم في حديث أبي حميد الساعدي وإذا كبر للركوع رفعهما وإذا رفع رأسه أي أراد أن يرفعه من الركوع متفق عليه فيه شرعية رفع اليدين في هذه الثلاثة المواضع أما عند تكبيرة الأحرام فتقدم فيه الكلام وأما عند الركوع والرفع منه فهذا الحديث دل على مشروعيتها ذلك قال محمد بن نصر المروزي أجمع علماء الأمصار على ذلك إلا أهل الكوفة . قلت والخلاف فيه للهادوية مطلقاً في المواضع الثلاثة واستدل للهادي في البحر بقوله ﷺ « مالي أراكم الحديث » قلت وهو إشارة إلى حديث جابر بن سمرة أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي ولفظه عنه قال « كنا إذا صلينا مع رسول الله ﷺ قلنا بأيدينا السلام عليكم ورحمة الله وأشار بيديه إلى الجانبين فقال رسول الله ﷺ علام توُمثون بأيديكم مالي أرى أيديكم كأذنان خيل شمس اسكنوا في الصلاة وإنما يكفي أحدكم أن يضع يده على فخذه ثم يسلم على أخيه عن يمينه وشماله » انتهى بلفظه وهو حديث صريح في أنه كان ذلك في إيمانهم بأيديهم عند السلام والخروج من الصلاة وسببه صريح في ذلك وأما قوله « اسكنوا في الصلاة » فهو عائد إلى ما أنكره عليهم من الإيماء إلى كل حركة في الصلاة فإنه معلوم أن الصلاة مركبة من حركات وسكون وذكر الله قال القبلي في المنار على كلام الامام المهدي إن كان هذا غفلة من الامام إلى هذا الحد فقد أبعد وإن كان مع معرفته حقيقة الأمر فهو أروع وأرفع من ذلك والإكثار في هذا لجناح مجرد وأمر الرفع أوضح من أن يورد له الأحاديث المفردات وقد كثرت

كثرة لا توازي وصحة صحة لا تمنع ولذا لم يقع الخلاف المحقق فيه إلا للهادي فقط فهي من النوادر التي تقع لأفراد العلماء مثل مالك والشافعي وغيرهما ما أحد منهم إلا له نادرة ينبغي أن تغمر في جنب فضله وتجنب انتهى وخالفت الحنيفة فيما عدا الرفع عند تكبيرة الإحرام واحتجوا برواية مجاهد « أنه صلى خلف ابن عمر فلم يره يفعل ذلك » وبما أخرجه أبو داود من حديث ابن مسعود « بأنه رأى النبي ﷺ يرفع يديه عند الافتتاح ثم لا يعود » وأجيب بأن الأول فيه أبو بكر بن عياش وقد ساء حفظه ولأنه معارض برواية نافع وسالم ابني ابن عمر لذلك وهما مثبتان ومجاهد ناف والمثبت مقدم وبأن تركه لذلك إذا ثبت كما رواه مجاهد يكون مبيناً لجوازه وأنه لا يراه واجباً وبأن الثاني وهو حديث ابن مسعود لم يثبت كما قال الشافعي ولو ثبت لكانت رواية ابن عمر مقدمة عليه لأنها إثبات وذلك نفي والإثبات مقدم وقد نقل البخاري عن الحسن وحميد بن هلال أن الصحابة كانوا يفعلون ذلك قال البخاري ولم يستثن الحسن أحداً ونقل عن شيخه علي بن المديني أنه قال : حق على المسلمين أن يرفعوا أيديهم عند الركوع والرفع منه لحديث ابن عمر هذا وزاد البخاري في موضع آخر بعد كلام ابن المديني : وكان علي أعلم أهل زمانه قال ومن زعم أنه بدعة فقد طعن في الصحابة وبدل له قوله .

٢٥٩ - وفي حديث أبي حميد ، عند أبي داود : يرفع يديه

حتى يحاذي بهما منكبيه . ثم يكبر .

وفي حديث أبي حميد عند أبي داود : يرفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه ثم يكبر . تقدم حديث أبي حميد من رواية البخاري لكن ليس فيه ذكر الرفع إلا عند تكبيرة الإحرام بخلاف حديثه عند أبي داود ففيه إثبات الرفع في الثلاثة المواضع كما أفاده حديث ابن عمر ولفظه عند أبي داود « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا قام إلى الصلاة اعتدل قائماً ورفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه فإذا أراد أن يركع رفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه - الحديث تمامه : ثم قال الله أكبر وركع ثم اعتدل

فلم يصب رأسه ولم يقنع ووضع يديه على ركبتيه ثم قال سمع الله لمن حمده ورفع يديه واعتدل حتى رجع كل عظم إلى موضعه معتدلاً - الحديث « فأفاد رفعه صلى الله عليه وآله وسلم يديه في الثلاثة المواضع وكان على المصنف أن يقول بعد قوله ثم يكبر : الحديث ليفيد أن الاستدلال به جميعه فإنه قد يتوهم أن حديث أبي حميد ليس فيه إلا الرفع عند تكبيرة الإحرام كما أن قوله .

٢٦٠- وَلِمُسْلِمٍ عَنْ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ نَحْوَ حَدِيثِ
أَبْنِ عُمَرَ ، لَكِنْ قَالَ : حَتَّى يُحَاذِيَ بِهِمَا فُرُوعَ أُذُنَيْهِ .

﴿ ولمسلم عن مالك بن الحويرث نحو حديث ابن عمر ﴿ أى فى الرفع فى الثلاثة المواضع ﴾ لكن قال حتى يحاذى بهما ﴿ أى اليدين ﴾ فروع أذنيه ﴿ أطرافهما فخالف رواية ابن عمر وأبي حميد فى هذا اللفظ فذهب البعض إلى ترجيح رواية ابن عمر لكونها متفقاً عليها وجمع آخرون بينهما فقالوا يحاذى بظهر كفيه المنكبين وبأطراف أنامله الأذنين وأيدوا ذلك برواية أبي داود عن وائل بلفظ « حتى كانت حياض منكبيه وحاذى بإبهاميه أذنيه » وهذا جمع حسن .

٢٦١- وَعَنْ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ قَالَ : صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَوَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى يَدِهِ الْيُسْرَى عَلَى صَدْرِهِ .
أَخْرَجَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ .

﴿ وعن وائل ﴿ بفتح الواو وألف فهمة هو أبو هنيذ بضم الهاء وفتح النون ﴾ ابن حجر ﴿ بن ربيعة الحضرمي كان أبوه من ملوك حضر موت . وفد وائل على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأسلم ويقال إنه صلى الله عليه وآله وسلم بشر أصحابه قبل قدومه فقال « يقدم عليكم وائل بن حجر من أرض بعيدة طائعا راغبا فى الله عز وجل وفى رسوله وهو بقية أبناء الملوك فلما دخل عليه صلى الله عليه وآله وسلم

رحب به وأدناه من نفسه وبسط له رداءه فأجلسه عليه وقال : اللهم بارك على وائل وولده واستعمله على الأقبال من حضر موت « روى له الجماعة إلا البخارى وعاش إلى زمن معاوية وبايع له » قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فوضع يده اليمنى على يده اليسرى على صدره . أخرج ابن خزيمة رحمته وأخرج أبو داود والنسائي بلفظ « ثم وضع يده اليمنى على ظهر كفه اليسرى والرسغ والساعد » الرسغ بضم الراء وسكون السين المهملة بعدها معجمة هو المفصل بين الساعد والكف والحديث دليل على مشروعية الوضع المذكور في الصلاة ومحلّه على الصدر كما أفاد هذا الحديث وقال النووي في المنهاج ويجعل يديه تحت صدره قال في الشرح النجم الوهاج عبارة الأصحاب « تحت صدره » يريد : والحديث بلفظ « على صدره » قال وكأنهم جعلوا التفاوت بينهما يسيراً وقد ذهب إلى مشروعيته زيد بن علي وأحمد بن عيسى وروى أحمد بن عيسى حديث وائل هذا في كتابه الأمالي وإليه ذهب الشافعية والحنفية وذهبت الحادوية إلى عدم مشروعيته وأنه يبطل الصلاة لكونه فعلاً كثيراً قال ابن عبد البر لم يأت عن النبي صلى الله عليه وسلم فيه خلاف وهو قول جمهور الصحابة والتابعين قال وهو الذي ذكره مالك في الموطأ ولم يحك ابن المنذر وغيره عن مالك غيره وروى عن مالك الإرسال وصار إليه أكثر أصحابه .

٢٦٢ - وَعَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ قَالَ : قَالَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِأَمِّ الْقُرْآنِ » مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

- وَفِي رِوَايَةٍ ، لِأَبْنِ حِبَّانَ وَالِدَارِقُطْنِيِّ « لَا تُجْزَى صَلَاةٌ لَا يُقْرَأُ فِيهَا بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ » .

- وَفِي أُخْرَى ، لِأَحْمَدَ وَأَبِي دَاوُدَ ، وَالتِّرْمِذِيِّ ،

وَأَبْنِ حِبَّانَ « لَعَلَّكُمْ تَقْرَأُونَ خَلْفَ إِمَامِكُمْ ؟ » قُلْنَا : نَعَمْ .

قَالَ « لَا تَفْعَلُوا إِلَّا بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ ، فَإِنَّهُ لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأَ بِهَا » .

﴿ وعن عبادة ﴾ بضم العين المهملة وتخفيف الموحدة وبعد الألف دال مهملة وهو أبو الوليد عبادة ﴿ ابن الصامت ﴾ بن قيس الخزرجي الأنصاري السالمي كان من نقباء الأنصار وشهد العقبة الأولى والثانية والثالثة وشهد بدرًا والمشاهد كلها وجهه عمر إلى الشام قاضياً ومعلماً فأقام بجمص ثم انتقل إلى فلسطين ومات بها في الرملة وقيل في بيت المقدس سنة أربع وثلاثين وهو ابن اثنتين وسبعين سنة ﴿ قال قال رسول الله ﷺ « لا صلاة لمن لم يقرأ بأَم القرآن » متفق عليه ﴾ هو دليل على نفي الصلاة الشرعية إذا لم يقرأ فيها المصلي بالفاتحة لأن الصلاة مركبة من أقوال وأفعال والمركب ينتفي بانتفاء جميع أجزائه وبانتفاء البعض ولا حاجة إلى تقدير نفي الكمال لأن التقدير إنما يكون عند تعذر صدق نفي الذات إلا أن الحديث الذي أفاده قوله ﴿ وفي رواية لابن حبان والدارقطني لا تجزىء صلاة لا يقرأ فيها بفاتحة الكتاب ﴾ فيه دلالة على أن النفي متوجه إلى الإجزاء وهو كالتنفي للذات في المال لأن مالا يجزىء فليس بصلاة شرعية . والحديث دليل على وجوب قراءة الفاتحة في الصلاة ولا يدل على إيجابها في كل ركعة بل في الصلاة جملة وفيه احتمال أنه في كل ركعة لأن الركعة تسمى صلاة وحديث المسيء صلواته قد دل على أن كل ركعة تسمى صلاة لقوله ﷺ بعد أن علمه ما يفعله في ركعة « وافعل ذلك في صلواتك كلها » فدل على إيجابها في كل ركعة لأنه أمره أن يقرأ فيها بفاتحة الكتاب . وإلى وجوبها في كل ركعة ذهب الشافعية وغيرهم وعند الهادوية وآخرين أنها لا تجب قراءتها في كل ركعة بل في جملة الصلاة والدليل ظاهر مع أهل القول الأول . وبيانه من وجهين (الأول) أن في بعض ألفاظه بعد تعليمه صلى الله عليه وآله وسلم له ما ذكره من القراءة والركوع والسجود والاطمئنان إلى آخره أنه قال الراوى : فوصف أى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الصلاة هكذا أربع ركعات حتى فرغ ثم قال « لا تتم صلاة أحدكم حتى يفعل ذلك » ومعلوم أن المراد من قوله يفعل ذلك أى كل ما ذكره من القراءة بأَم الكتاب وغيرها في كل ركعة

لقوله فوصف الصلاة هكذا أربع ركعات (والثاني) أن ما ذكره صلى الله عليه وآله وسلم مع القراءة من صفات الركوع والسجود والاعتدال ونحوه مأمور به في كل ركعة كما يفيد هذا الحديث والمخالف في قراءة الفاتحة في كل ركعة لا يقول إنه يكفي الركوع والسجود والاطمئنان في ركعة واحدة من صلاته أو يفرقها في ركعاتها فكيف يقول إن القراءة بالفاتحة تنفرد من بين هذه الأمور بأنها لا تجب إلا في ركعة واحدة أو يفرق بين الركعات وهذا تفريق بين أجزاء الدليل بلا دليل فتعين حينئذ أن المراد من قوله « ثم افعل ذلك في صلاتك كلها » في ركعاتها ثم رأيت بعد كتبه أنه أخرج أحمد والبيهقي وابن حبان بسند صحيح أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال لخلاص بن رافع وهو المسىء صلاته « ثم اصنع ذلك في كل ركعة » ولأنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ بها في كل ركعة كما رواه مسلم وقال « صلوا كما رأيتموني أصلي » ثم ظاهر الحديث وجوب قراءتها في سرية وجمهورية للمنفرد والمؤتم أما المنفرد فظاهر وأما المؤتم فدخوله في ذلك واضح وزاده إيضاحاً في قوله ﴿ وفي أخرى ﴾ من رواية عبادة ﴿ لأحمد وأبي داود والترمذي وابن حبان لعلكم تقرأون خلف إمامكم قلنا نعم قال لا تفعلوا إلا بفاتحة الكتاب فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ بها ﴾ فإنه دليل على إيجاب قراءة الفاتحة خلف الإمام تخصيصاً كما دل اللفظ الذي عند الشيخين لعمومه وهو أيضاً ظاهر في عموم الصلاة الجهرية والسرية وفي كل ركعة أيضاً . وإلى هذا ذهب الشافعية . وذهبت الهادوية إلى أن لا يقرأها المؤتم خلف إمامه في الجهرية إذا كان يسمع قراءته ويقرأها في السرية وحيث لا يسمع في الجهرية . وقالت الحنفية لا يقرأها المأموم في سرية ولا جهرية . وحديث عبادة حجة على الجميع واستدلوا بحديث « من صلى خلف الإمام فقراءة الإمام قراءة له » مع كونه ضعيفاً قال المصنف في التلخيص بأنه مشهور من حديث جابر وله طرق عن جماعة من الصحابة كلها معلولة انتهى وفي المنتهى رواه الدارقطني من طرق كلها ضعاف والصحيح أنه مرسل : لا يتم الاستدلال لأنه عام لأن لفظ قراءة الإمام اسم جنس مضاف يعم كل ما يقرأه الإمام وكذلك قوله تعالى (وإذا قرىء القرآن فاستمعوا له وأنصتوا) وحديث « إذا قرأ فأنصتوا » فإن هذه عمومات في الفاتحة وغيرها وحديث عبادة خاص بالفاتحة فيختص به

العامّة ثم اختلف القائلون بوجوب قراءتها خلف الامام فقيل في محل سكنته بين الآيات وقيل في سكوته بعد تمام قراءة الفاتحة ولا دليل على هذين القولين في الحديث بل حديث عبادة دال أنها تقرأ عند قراءة الامام الفاتحة ويزيده إيضاحاً ما أخرجه أبو داود من حديث عبادة « أنه صلى خلف أبي نعيم و أبو نعيم يجهر بالقراءة فجعل عبادة يقرأ بأم القرآن فلما انصرفوا من الصلاة قال لعبادة بعض من سمعه يقرأ سمعتك تقرأ بأم القرآن وأبو نعيم يجهر قال أجل صلى بنا رسول الله ﷺ بعض الصلوات التي يجهر فيها بالقراءة قال فالتبست عليه القراءة فلما فرغ أقبل علينا بوجهه فقال : هل تقرءون إذا جهرت بالقراءة فقال بعضنا نعم إنا نصنع ذلك قال فلا وأنا أقول : مالى ينازعى القرآن فلا تقرءوا بشيء إذا جهرت إلا بأم القرآن » فهذا عبادة راوى الحديث قرأ بها جهراً خلف الامام لأنه فهم من كلامه ﷺ أنه يقرأ بها خلف الامام جهراً وإن نازعه وأما أبو هريرة فإنه أخرج عنه أبو داود أنه لما حدث بقوله ﷺ « من صلى صلاة لا يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج فهي خداج غير تمام » قال له الراوى عنه وهو أبو السائب مولى هشام بن زهرة يا أبا هريرة إني أكون أحياناً وراء الامام فغمز ذراعه وقال اقرأ بها يا فارسى فى نفسك - الحديث . وأخرج عن مكحول أنه كان يقول اقرأ فى المغرب والعشاء والصبح بفاتحة الكتاب فى كل ركعة سرّاً ثم قال مكحول اقرأ بها فيما جهر به الامام إذا قرأ بفاتحة الكتاب وسكت سرّاً فإن لم يسكت قرأتها قلبه ومعه ، بعده لا تركها على حال . وقد أخرج أبو داود من حديث أبي هريرة « أنه أمره ﷺ أن ينادى فى المدينة إنه لا صلاة إلا بقراءة فاتحة الكتاب فما زاد » وفى لفظ إلا « بقرآن ولو بفاتحة الكتاب فما زاد » إلا أنه يحمل على المنفرد جمعاً بينه وبين حديث عبادة الدال على أنه لا يقرأ خلف الامام إلا بفاتحة الكتاب .

٢٦٣ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

وَسَلَّمَ وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ كَانُوا يَفْتَتِحُونَ الصَّلَاةَ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ رَبِّ

الْعَالَمِينَ ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

— زَادَ مُسْلِمٌ : لَا يَذْكُرُونَ (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)

فِي أَوَّلِ قِرَاءَةٍ وَلَا فِي آخِرِهَا .

وَفِي رِوَايَةِ لِأَحْمَدَ وَالنَّسَائِيَّ وَأَبْنِ خُرَيْمَةَ : لَا يَجْهَرُونَ بِبِسْمِ

اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ .

— وَفِي أُخْرَى لِأَبْنِ خُرَيْمَةَ : كَانُوا يُسِرُّونَ

وَعَلَى هَذَا يُحْمَلُ النَّفْيُ فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ ، خِلَافًا لِمَنْ أَعْلَاهَا .

وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَأَبَا بَكْرًا وَعُمَرَ كَانُوا يَفْتَحُونَ الصَّلَاةَ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ فِي أَيِّ الْقِرَاءَةِ فِي الصَّلَاةِ بِهَذَا اللَّفْظِ فِي مَتَّفِقٍ عَلَيْهِ فِي وَلَا يَتِمُّ هُنَا أَنْ يُقَالَ مَا قَلْنَا فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ إِنْ الْمُرَادُ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ السُّورَةَ فَلَا يَدُلُّ عَلَى حَذْفِ الْبِسْمَلَةِ بَلْ يَكُونُ دَلِيلًا عَلَيْهَا إِذْ هِيَ مِنْ مَسْمُومَةِ السُّورَةِ لِقَوْلِهِ فِي زَادَ مُسْلِمٌ لَا يَذْكُرُونَ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ فِي أَوَّلِ قِرَاءَةٍ وَلَا فِي آخِرِهَا فِي زِيَادَةَ فِي الْمُبَالَغَةِ فِي النَّفْيِ وَإِلَّا فَإِنَّهُ لَيْسَ فِي آخِرِهَا بِسْمَلَةٌ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُرِيدَ بِآخِرِهَا السُّورَةَ الثَّانِيَةَ الَّتِي تَقْرَأُ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ أَنَّ الثَّلَاثَةَ كَانُوا لَا يَسْمَعُونَ مِنْ خَلْفِهِمْ لَفْظَ الْبِسْمَلَةِ عِنْدَ قِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ جَهْرًا مَعَ احْتِمَالِ أَنَّهُمْ يَقْرءُونَ الْبِسْمَلَةَ سِرًّا وَلَا يَقْرءُونَهَا أَصْلًا إِلَّا أَنْ يَقُولَهُ فِي رِوَايَةِ فِي أَيِّ عَنْ أَنَسٍ لِأَحْمَدَ وَالنَّسَائِيَّ وَأَبْنِ خُرَيْمَةَ لَا يَجْهَرُونَ بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ فِي يَدُلُّ بِمَفْهُومِهِ أَنَّهُمْ يَقْرءُونَهَا سِرًّا وَدَلَّ قَوْلُهُ فِي وَفِي أُخْرَى فِي أَيِّ رِوَايَةِ أُخْرَى عَنْ أَنَسٍ لِأَبْنِ خُرَيْمَةَ كَانُوا يُسِرُّونَ فِي فَمَنْطُوقُهُ أَنَّهُمْ كَانُوا يَقْرءُونَ بِهَا سِرًّا وَلِذَا قَالَ الْمُصَنِّفُ فِي وَعَلَى هَذَا فِي أَيِّ عَلَى قِرَاءَةِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ الْبِسْمَلَةَ سِرًّا فِي يَحْمَلُ النَّفْيُ فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ فِي حَيْثُ قَالَ لَا يَذْكُرُونَ أَيِّ لَا يَذْكُرُونَهَا جَهْرًا فِي خِلَافًا لِمَنْ أَعْلَاهَا فِي أَيِّ أَبْدَى عِلَّةً لِمَا زَادَهُ مُسْلِمٌ وَالْعِلَّةُ هِيَ أَنَّ الْأَوْزَاعِيَّ رَوَى هَذِهِ الزِّيَادَةَ عَنْ قَتَادَةَ مَكَاتِبَةً وَقَدْ رَدَّتْ هَذِهِ الْعِلَّةُ بِأَنَّ الْأَوْزَاعِيَّ لَمْ يَنْفَرِدْ بِهَا بَلْ قَدْ رَوَاهَا غَيْرُهُ رِوَايَةً صَحِيحَةً . وَالْحَدِيثُ قَدْ اسْتَدَلَّ بِهِ مَنْ يَقُولُ إِنْ الْبِسْمَلَةَ لَا يَجْهَرُ بِهَا فِي الْفَاتِحَةِ وَلَا فِي غَيْرِهَا

بناء على أن قوله ولا في آخرها مراد به أول السورة الثانية ومن أثبتها قال المراد أنه لم يجهر بها الثلاثة حال جهرهم بالفاتحة بل يقرءونها سرّاً كما قرره المصنف . وقد أطال العلماء في هذه المسئلة الكلام وألف فيها بعض الأعلام وبين أن حديث أنس مضطرب . قال ابن عبد البر في الاستذكار بعد سرده روايات حديث أنس هذه ما لفظه : هذا الاضطراب لا تقوم معه حجة لأحد من الفقهاء الذين يقرءون بسم الله الرحمن الرحيم والذين لا يقرءونها وقد سئل عن ذلك أنس فقال كبرت سني ونسيت انتهى فلا حجة فيه . والأصل أن البسملة من القرآن وأطال الجدل بين العلماء من الطوائف لاختلاف المذاهب والأقرب أنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ بها تارة جهراً وتارة يخفيها وقد استوفينا البحث في حواشي شرح العمدة بما لا زيادة عليه . واختار جماعة من المحققين أنها مثل سائر آيات القرآن يجهر بها فيما يجهر فيه ويسر بها فيما يسر فيه وأما الاستدلال بكونه صلى الله عليه وسلم لم يقرأ بها في الفاتحة ولا في غيرها في صلاته على أنها ليست بآية والقراءة بها تدل على أنها آية فلا ينهض لأن ترك القراءة بها في الصلاة لو ثبت لا يدل على نفي قرآنيها فإنه ليس الدليل على القرآنية الجهر بالقراءة بالآية في الصلاة بل الدليل أعم من ذلك وإذا انتفى الدليل الخاص لم ينتف الدليل العام .

٢٦٤ - وَعَنْ نَعِيمِ الْمُجْمِرِ ، قَالَ : صَلَّيْتُ وَرَاءَ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ . فَقَرَأَ (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) . ثُمَّ قَرَأَ بِأَمِّ الْقُرْآنِ ، حَتَّى إِذَا بَلَغَ (وَلَا الضَّالِّينَ) قَالَ : « آمِينَ » وَيَقُولُ كُلَّمَا سَجَدَ ، وَإِذَا قَامَ مِنَ الْجُلُوسِ : اللَّهُ أَكْبَرُ . ثُمَّ يَقُولُ إِذَا سَلَّمَ : وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنِّي لِأَشْبَهُكُمْ صَلَاةً بِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَابْنُ خَزِيمَةَ .

﴿ وعن نعيم ﴾ بضم النون وفتح العين المهملة مصغر ﴿ المجر ﴾ بضم الميم وسكون الجيم وكسر الميم وبالراء ويقال وتشديد الميم الثانية ذكره الحلبي في شرح العمدة هو

أبو عبد الله مولى عمر بن الخطاب سَمِعَ من أبي هريرة وغيره وسَمِيَ مجمرًا لأنه أمر أن يجمر مسجد المدينة كل جمعة حين ينتصف النهار ﷺ قال صليت وراء أبي هريرة فقرأ بسم الله الرحمن الرحيم ثم قرأ بأَم القرآن حتى إذا بلغ ولا الضالين قال آمين ويقول كلما سجد وإذا قام من الجلوس ﷺ أي التشهد الأوسط وكذلك إذا قام من السجدة الأولى والثانية ﷺ الله أكبر ﷺ وهو تكبير النقل ﷺ ثم يقول ﷺ أي أبو هريرة ﷺ إذا سلم والذي نفسى بيده ﷺ أي روى في تصرفه ﷺ أنى لأشبهكم صلاة برسول الله ﷺ رواه النسائي وابن خزيمة ﷺ وذكره البخارى تعليقاً وأخرجه السراج وابن حبان وغيرهم وبوب عليه النسائي (الجهري بسم الله الرحمن الرحيم) وهو أصح حديث ورد في ذلك فهو مؤيد للأصل وهو كون البسملة حكمها حكم الفاتحة في القراءة جهراً وإسراً إذ هو ظاهر في أنه كان ﷺ يقرأ بالبسملة لقول أبي هريرة إني لأشبهكم صلاة برسول الله ﷺ وإن كان محتملاً أنه يريد في أكثر أفعال الصلاة وأقوالها إلا أنه خلاف الظاهر ويبعد من الصحابي أن يبتدع في صلاته شيئاً لم يفعله رسول الله ﷺ فيها ثم يتول والذي نفسى بيده إني لأشبهكم وفيه دليل على شرعية التأمين للإمام وقد أخرج الدارقطني في السنن من حديث وائل بن حجر «سمعت رسول الله ﷺ إذا قال غير المغضوب عليهم ولا الضالين قال آمين يمد بها صوته» وقال إنه حديث صحيح. ودليل على تكبير النقل ويأتى ما فيه مستوفى في حديث أبي هريرة.

٢٦٥- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «إِذَا قَرَأْتُمُ الْفَاتِحَةَ فَاقْرَأُوا بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ، فَإِنَّهَا إِحْدَى آيَاتِهَا» رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ ، وَصَوَّبَ وَقَفَّهُ .

ﷺ وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ « إذا قرأتُم الفاتحة فاقراءوا بسم الله الرحمن الرحيم فإنها إحدى آياتها » رواه الدارقطني و صوب وقفه ﷺ لا يدل الحديث هذا على الجهر بها ولا الإسرار بل يدل على الأمر بمطلق قراءتها وقد ساق الدارقطني في السنن له أحاديث في الجهر بسم الله الرحمن الرحيم في الصلاة

واسعة مرفوعة عن علي عليه السلام وعن عمار وعن ابن عباس وعن ابن عمر وعن أبي هريرة وعن أم سلمة وعن جابر وعن أنس بن مالك ثم قال بعد سرد أحاديث هؤلاء وغيرهم ما لفظه : وروى الجهر بيسم الله الرحمن الرحيم عن النبي ﷺ من أصحابه ومن أزواجه غير من سمينا كتبنا أحاديثهم بذلك في كتاب الجهر بها مفرداً واقتصرنا على ما ذكرنا هنا طلباً للاختصار والتخفيف انتهى لفظه . والحديث دليل على قراءة البسمة وأنها إحدى آيات الفاتحة وتقدم الكلام في ذلك .

٢٦٦ - وَعَنْهُ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا فَرَغَ مِنْ قِرَاءَةِ أُمَّ الْقُرْآنِ رَفَعَ صَوْتَهُ وَقَالَ « آمِينَ » رَوَاهُ الدَّارِقُطِيُّ وَحَسَنَهُ . وَالْحَاكِمُ وَصَحَّحَهُ .

وعنه أي أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ إذا فرغ من قراءة أم القرآن رفع صوته وقال آمين رواه الدارقطني وحسنه والحاكم وصححه قال الحاكم : إسناده صحيح على شرطهما وقال البيهقي : حسن صحيح والحديث دليل على أنه يشرع للإمام التأمين بعد قراءة الفاتحة جهراً وظاهره في الجهرية وفي السرية وبشرعيته قالت الشافعية . وذهبت الهادوية إلى عدم شرعيته لما يأتي . وقالت الحنفية يسر بها في الجهرية . ولما لك قولان (الأول) كالحنفية (والثاني) أنه لا يقولها والحديث حجة بينة للشافعية . وليس في الحديث تعرض لتأمين المأموم والمنفرد . وقد أخرج البخاري في شرعية التأمين للمأموم من حديث أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ « إذا أمن الإمام فأمنوا فإنه من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر الله له ما تقدم من ذنبه » وأخرج أيضاً من حديثه قال : قال رسول الله ﷺ « إذا قال الإمام ولا الضالين فقولوا آمين » الحديث وأخرج أيضاً من حديثه مرفوعاً « إذا قال أحدكم آمين وقالت الملائكة في السماء آمين فوافق أحدهما الآخر غفر الله له ما تقدم من ذنبه » فدللت الأحاديث على شرعيته للمأموم . والأخير يعم المنفرد وقد حملة الجمهور من القائلين به على الندب وعن بعض أهل الظاهر أنه للوجوب عملاً بظاهر الأمر فأوجبوه على كل مصل .

واستدلّت الهادوية على أنه بدعة مفسدة للصلاة بحديث « إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس » الحديث ولا يتم به الاستدلال لأن هذا قام الدليل على أنه من أذكار الصلاة كالتسبيح ونحوه وكلام الناس المراد به مكالمتهم ومخاطبتهم كما عرفت .

٢٦٧- وَلِأَبِي دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيِّ مِنْ حَدِيثِ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ
نَحْوَهُ .

ولأبي داود والترمذي من حديث وائل بن حجر نحوه ﴿ أي نحو حديث أبي هريرة ولفظه في السنن « إذا قرأ الإمام ولا الضالين قال آمين ورفع بها صوته وفي لفظ له عنه « أنه صلى خلف رسول الله ﷺ فجهر بآمين » وآمين بالمد والتخفيف في جميع الروايات وعن جميع القراء وحكى فيها لغات ومعناها اللهم استجب وقيل غير ذلك .

٢٦٨- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : إني لَا أَسْتَطِيعُ أَنْ آخُذَ مِنَ الْقُرْآنِ شَيْئًا ، فَعَلَّمَنِي مَا يُجْزئُنِي مِنْهُ . فَقَالَ « قُلْ : سُبْحَانَ اللَّهِ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ » الْحَدِيثَ . رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ . وَصَحَّحَهُ أَبُو حَبَانَ وَالدَّارِقُطْنِيُّ وَالتَّحَاكِمِيُّ .

﴿ وعن عبد الله بن أبي أوفى ﴿ هو أبو إبراهيم أو محمد أو معاوية واسم أبي أوفى علقمة بن قيس بن الحرث الأسلمي شهد الحديبية وخيبر وما بعدها ولم يزل في المدينة حتى قبض ﷺ فتحول إلى الكوفة ومات بها وهو آخر من مات بالكوفة

من الصحابة ۞ قال جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال إني لا أستطيع أن آخذ من القرآن شيئاً فعلمني ما يجزئني منه فقال « قل سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم » الحديث ۞ بالنصب أي أتم الحديث وتمامه في سنن أبي داود « قال أي الرجل يا رسول الله هذا لله فمالي قال: قل اللهم ارحمني وارزقني وعافني واهدني فلما قام قال هكذا بيديه فقال رسول الله ﷺ أما هذا فقد ملأ يديه من الخير انتهى إلا أنه ليس في سنن أبي داود: العلي العظيم ۞ رواه أحمد وأبو داود والنسائي وصححه ابن حبان والدارقطني والحاكم ۞ الحديث دليل على أن هذه الأذكار قائمة مقام القراءة للفاتحة وغيرها لمن لا يحسن ذلك وظاهره أنه لا يجب عليه تعلم القرآن ليقرأ به في الصلاة فإن معنى لا أستطيع لا أحفظ الآن منه شيئاً فلم يأمره بتحفظه وأمره بهذه الألفاظ مع أنه يمكنه حفظ الفاتحة كما يحفظ هذه وقد تقدم في حديث المسيء صلواته .

٢٦٩ - وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي بِنَا فَيَقْرَأُ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ - فِي الرَّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ - بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ وَسُورَتَيْنِ ، وَيُسْمِعُنَا الْآيَةَ أَحْيَانًا ، وَيُطَوِّلُ الرَّكْعَةَ الْأُولَى ، وَيَقْرَأُ فِي الْأَخْرَيْنِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

۞ وعن أبي قتادة رضي الله عنه قال : كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي بنا فيقرأ في الظهر والعصر في الركعتين الأوليين ۞ بيائين تثنية أولى ۞ بفاتحة الكتاب ۞ أي في كل ركعة منهما ۞ وسورتين ۞ أي يقرأهما في كل ركعة سورة ۞ ويسمعنا الآية أحياناً ۞ وكأنه من هنا علموا مقدار قراءته ۞ ويطول الركعة الأولى ۞ يجعل السورة فيها أطول من التي في الثانية ۞ ويقرأ في الأخيرين ۞ تثنية أخرى من غير زيادة عليها ۞ متفق عليه ۞ فيه دليل على شرعية قراءة الفاتحة في الأربع

الركعات في كل واحدة وقراءة سورة معها في كل ركعة من الأولين وأن هذا كان عادته عليه السلام كما يدل له كان يصلى إذ هي عبارة تفيد الاستمرار غالباً . وإسماعهم الآية أحياناً دليل على أنه لا يجب الإسرار في السرية وأن ذلك لا يقتضى سجود السهو وفي قوله أحياناً ما يدل على أنه تكرر ذلك منه صلى الله عليه وسلم وقد أخرج النسائي من حديث للمراء قال « كنا نصلى خلف النبي صلى الله عليه وسلم الظهر ونسمع منه الآية بعد الآية من سورة لقمان والذاريات » وأخرج ابن خزيمة من حديث أنس نحوه ولكن قال « سبح اسم ربك الأعلى وهل أتاك حديث الغاشية » وفي الحديث دليل على تطويل الركعة الأولى . ووجهه ما أخرجه عبد الرزاق في آخر حديث أبي قتادة هذا « وظننا أنه يريد بذلك أن يدرك الناس الركعة الأولى » وأخرج أبو داود من حديث عبد الرزاق عن عطاء « إني لأحب أن يطول الإمام الركعة الأولى وقد ادعى ابن حبان أن التطويل إنما هو بترتيل القراءة فيها مع استواء المقروء . وقد روى مسلم من حديث حفصة « كان يرتل السورة حتى تكون أطول من أطول منها » وقيل إنما طالت الأولى بدعاء الافتتاح والتعوذ وأما القراءة فيها فهما سواء . وفي حديث أبي سعيد الآتي ما يرشد إلى ذلك . وقال البيهقي : يطول في الأولى إن كان ينتظر أحداً وإلا فيسوى بين الأولين وفيه دليل على أنه لا يزداد في الآخرين على الفاتحة وكذلك الثالثة في المغرب وإن كان مالك قد أخرج في الموطأ من طريق الصنابحي أنه سمع أبا بكر يقرأ فيها (ربنا لا ترغ قلوبنا بعد إذ هديتنا) الآية وللشافعي قولان في استحباب قراءة السورة في الآخرين . وفيه دليل على جواز أن يخبر الإنسان بالظن وإلا فمعرفة القراءة بالسورة لا طريق فيه إلى اليقين وإسماع الآية أحياناً لا يدل على قراءة كل السورة وحديث أبي سعيد الآتي يدل على الإخبار عن ذلك بالظن وكذا حديث خباب حين سئل « بم كنتم تعرفون قراءة النبي صلى الله عليه وسلم في الظهر والعصر قال باضطراب لحيته » ولو كانوا يعلمون قراءته فيهما بخبر عنه صلى الله عليه وسلم لذكروه .

٢٧٠- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كُنَّا نَحْزُرُ قِيَامَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ ، فَحَزَرْنَا قِيَامَهُ فِي الرَّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ مِنَ الظُّهْرِ قَدْرًا : (أَلَمْ . تَنْزِيلُ) السَّجْدَةِ . وَفِي الْأُخْرَيَيْنِ قَدْرَ النُّصْفِ مِنْ ذَلِكَ . وَفِي الْأُولَيَيْنِ مِنَ الْعَصْرِ عَلَى قَدْرِ الْأُخْرَيَيْنِ مِنَ الظُّهْرِ ، وَالْأُخْرَيَيْنِ عَلَى النُّصْفِ مِنْ ذَلِكَ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ كُنَّا نَحْزُرُ بِمُ بفتح النون وسكون الحاء المهملة وضم الزاي نحرص ونقدر وفي قوله (كنا نحزر) ما يدل على أن المقدرين لذلك جماعة . وقد أخرج ابن ماجه روايه أن الحازرين ثلاثون رجلا من الصحابة بِمُ قيام رسول الله ﷺ في الظهر والعصر فحزرننا قيامه في الركعتين الأوليين من الظهر قدر ألم تنزيل السجدة بِمُ أي في كل ركعة بعد قراءة الفاتحة بِمُ وفي الأخيرين قدر النصف من ذلك بِمُ فيه دلالة على قراءة غير الفاتحة معها في الأخيرين ويزيده دلالة على ذلك قوله بِمُ وفي الأوليين من العصر على قدر الأخيرين من الظهر بِمُ ومعلوم أنه كان يقرأ في الأوليين من العصر سورة غير الفاتحة بِمُ والأخيرين بِمُ أي من العصر بِمُ على النصف من ذلك بِمُ أي من الأوليين منه بِمُ رواه مسلم بِمُ الأحاديث في هذا قد اختلفت فقد ورد أنها « كانت صلاة الظهر تقام فيذهب الذهاب إلى البقيع فيقضى حاجته ثم يأتي إلى أهله فيتوضأ ويدرك النبي ﷺ في الركعة الأولى مما يطيلها » أخرجه مسلم والنسائي عن أبي سعيد وأخرج أحمد ومسلم من حديث أبي سعيد أيضاً « أن النبي ﷺ كان يقرأ في صلاة الظهر في الركعتين الأوليين في كل ركعة قدر ثلاثين آية وفي الأخيرين قدر خمس عشرة آية أو قال نصف ذلك وفي العصر في الركعتين الأوليين في كل ركعة قدر خمس عشرة آية وفي الأخيرين قدر نصف ذلك » هذا لفظ مسلم وفيه دليل على أنه لا يقرأ في الأخيرين من العصر إلا الفاتحة وأنه يقرأ في الأخيرين

من الظهر غيرها معها وتقدم حديث أبي قتادة « أنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الآخرين من الظهر بأم الكتاب ويسمعنا الآية أحياناً » وظاهره أنه لا يزيد على أم الكتاب فيهما ولعله أرجح من حديث أبي سعيد من حيث الرواية لأنه اتفق عليه الشيخان من حيث الرواية ومن حيث الدراية لأنه إخبار مجزوم به وخبر أبي سعيد انفراد به مسلم ولأنه خبر عن حزر وتقدير وتظن ويحتمل أن يجمع بينهما بأنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يصنع هذا تارة فيقرأ في الآخرين غير الفاتحة معها ويقتصر فيهما أحياناً فتكون الزيادة عليها فيهما سنة تفعل أحياناً وتترك أحياناً .

٢٧١ - وَعَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ قَالَ : كَانَ فُلَانٌ يُطِيلُ
الْأَوَّلِينَ مِنَ الظُّهْرِ ، وَيُخَفِّفُ العَصْرَ ، وَيَقْرَأُ فِي المَغْرِبِ
بِقِصَارِ المِفْصَلِ وَفِي العِشَاءِ بوسَطِهِ وَفِي الصُّبْحِ بِطَوَالِهِ . فَقَالَ
أَبُو هُرَيْرَةَ : مَا صَلَّيْتُ وَرَاءَ أَحَدٍ أَشْبَهَ صَلَاةَ بَرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ هَذَا . أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ .

﴿ وعن سليمان بن يسار ﴾ هو أبو أيوب سليمان بن يسار بفتح المثناة التحتية وتخفيف السين المهملة وهو مولى ميمونة أم المؤمنين وأخو عطاء بن يسار من أهل المدينة وكبار التابعين ، كان فقيهاً فاضلاً ثقة عابداً ورعاً حجة وهو أحد الفقهاء السبعة ﴿ قال : كان فلان ﴾ في شرح السنة للبغوي أن فلاناً يريد به أميراً كان على المدينة قيل اسمه عمرو بن سلمة وليس هو عمرو بن عبد العزيز كما قيل لأن ولادة عمرو بن عبد العزيز كانت بعد وفاة أبي هريرة والحديث مصرح بأن أبا هريرة صلى خلف فلان هذا ﴿ يطيل الأولين في الظهر ويخفف العصر ويقرأ في المغرب بقصار المفصل ﴾ اختلف في أول المفصل فقيل إنها من الصافات أو الجاثية أو القتال أو الفتح أو الحجرات أو الصف أو تبارك أو سبح أو الضحى واتفق أن منتهاه آخر القرآن ﴿ وفي العشاء بوسطه وفي الصبح بطواله فقال أبو هريرة ما صليت وراء أحد أشبه صلاة برسول الله صلى الله عليه وسلم .

من هذا . أخرجه النسائي بإسناد صحيح ۞ قال العلماء السنة أن يقرأ في الصبح والظهر بطوال المفصل ويكون الصبح أطول وفي العشاء والعصر بأوسطه وفي المغرب بقصاره قالوا : والحكمة في تطويل الصبح والظهر أنهما وقتا غفلة بالنوم في آخر الليل والقائلة فطولها ليدركهما المتأخرون لغفلة أو نوم ونحوهما ، وفي العصر ليست كذلك بل هي في وقت الأعمال فخفت لذلك ، وفي المغرب لضيق الوقت فاحتيج إلى زيادة تخفيفها ولحاجة الناس إلى عشاء صائمهم وضيقهم ، وفي العشاء لغلبة النوم ولكن وقتها واسع فأشبهت العصر هكذا قالوه . وستعرف اختلاف أحوال صلاته صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مما يأتي قريباً بما لا يتم به هذا التفصيل .

٢٧٢- وَعَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَمِعْتُ

رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْرَأُ فِي الْمَغْرِبِ بِالطُّورِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

۞ وعن جبير بن مطعم رضى الله عنه ۞ تقدم ضبطهما وبيان حال جبير ۞ قال سمعت رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقرأ في المغرب بالطور متفق عليه ۞ قد بين في فتح الباري أن سماعه لذلك كان قبل إسلامه وهو دليل على أن المغرب لا يختص بقصار المفصل وقد ورد أنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قرأ في المغرب بالمص وأنه قرأ فيها بالصفات وأنه قرأ فيها بحم الدخان وأنه قرأ فيها سبح اسم ربك الأعلى وأنه قرأ فيها بالتين والزيتون وأنه قرأ فيها بالمعوذتين وأنه قرأ فيها بالمرسلات وأنه كان يقرأ فيها بقصار المفصل وكلها أحاديث صحيحة وأما المداومة في المغرب على قصارى المفصل فإنما هو فعل مروان بن الحكم وقد أنكر عليه زيد بن ثابت وقال له « مالك تقرأ بقصار المفصل وقد رأيت رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقرأ في المغرب بطولى الطولين » تثنية طولى والمراد بهما الأعراف والأنعام ، والأعراف أطول من الأنعام إلى هنا أخرجه البخارى وهى الأعراف وقد أخرج النسائي « أنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فرق الأعراف في ركعتي المغرب . وقد قرأ في العشاء بالتين والزيتون

ووقت لمعاذ فيها بالشمس وضحاها والليل إذا يغشى وسبح اسم ربك الأعلى ونحوه ،
والجمع بين هذه الروايات أنه وقع ذلك منه ﷺ باختلاف الحالات والأوقات
والأشغال عدماً ووجوداً .

٢٧٣ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْرَأُ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ (الْم
تَنْزِيلُ) السَّجْدَةَ ، وَ (هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : كان رسول الله ﷺ يقرأ في صلاة
الفجر يوم الجمعة الم تنزيل السجدة في أي في الركعة الأولى في وهل أتى على الإنسان في
أي في الثانية في متفق عليه في فيه دليل على أن ذلك كان دأبه ﷺ في تلك الصلاة وزاد
استمراره على ذلك بياناً قوله :

٢٧٤ - وَلِلطَّبْرَانِيِّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ : يُدِيمُ ذَلِكَ .

وللطبراني من حديث ابن مسعود يديم ذلك في أي يجعله عادة دائمة له قال شيخ
الإسلام ابن تيمية : السر في قراءتهما في صلاة فجر يوم الجمعة أنهما تضمنتا ما كان
وما يكون في يومهما فإنهما اشتملتا على خلق آدم وعلى ذكر المعاد وحشر العباد وذلك
يكون يوم الجمعة ففي قراءتهما تذكير للعباد بما كان فيه ويكون . قلت ليعتبروا بذكر
ما كان ويستعدوا لما يكون .

٢٧٥ - وَعَنْ حُدَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَمَا مَرَّتْ بِهِ آيَةٌ رَحْمَةٍ إِلَّا وَقَفَ عِنْدَهَا
يَسْأَلُ . وَلَا آيَةٌ عَذَابٍ إِلَّا تَعَوَّذَ مِنْهَا . أَخْرَجَهُ الْخَمْسَةُ . وَحَسَنُهُ
الترمذِيُّ .

عن حذيفة رضى الله عنه قال صليت مع النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فما مرت به آية رحمة إلا وقف عندها يسأل أي يطلب من الله رحمته صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ولا آية عذاب إلا تعوذ منها مما ذكر فيها صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أخرجه الحمسة وحسنه الترمذى صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الحديث دليل على أنه ينبغي للقارىء في الصلاة تدبر ما يقروءه وسؤال الله رحمته والاستعاذة من عذابه ولعل هذا كان في صلاة الليل وإنما قلنا ذلك لأن حديث حذيفة مطلق وورد تقييده بحديث عبد الرحمن بن أبي ليلى عن أبيه « قال سمعت رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقرأ في صلاة ليست بفريضة فمر بذكر الجنة والنار فقال أعوذ بالله من النار ويل لأهل النار » رواه أحمد وابن ماجه بمعناه . وأخرج أحمد عن عائشة « قمت مع رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ليلة التمام فكان يقرأ بالبقرة والنساء وآل عمران ولا يمر بآية فيها تخويف إلا دعا الله عز وجل واستعاذ ولا يمر بآية فيها استبشار إلا دعا الله عز وجل ورغب إليه » وأخرج النسائى وأبو داود من حديث عوف بن مالك « قمت مع رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فبدأ فاستاك وتوضأ ثم قام فصلى فاستفتح البقرة لا يمر بآية رحمة إلا وقف فسأل ولا يمر بآية عذاب إلا وقف وتعوذ » الحديث وليس لأبى داود ذكر السواك والوضوء فهذا كله في النافلة كما هو صريح الأول وفي قيام الليل كما يفيد الحديثان الآخران فإنه لم يأت عنه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في رواية قط أنه أم الناس بالبقرة وآل عمران في فريضة أصلاً . ولفظ قمت يشعر أنه في الليل فتم ما ترجينا بقولنا : ولعل هذا في صلاة الليل فهذا باعتبار ما ورد فلو فعله أحد في الفريضة فلعله لا بأس فيه ولا يخل بصلاته سيما إذا كان منفرداً لثلاث يثاق على غيره إذا كان إماماً وقولها (ليلة التمام) في القاموس ليلة التمام ككتاب وليل تمام أطول ليالى الشتاء أو هي ثلاث لا يستبان نقصانها أو هي إذا بلغت اثنتى عشرة ساعة فصاعداً انتهى .

٢٧٦ - وَعَنْ أَبِي عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « أَلَا وَإِنِّي نُهَيْتُ أَنْ أَقْرَأَ الْقُرْآنَ رَاكِعًا أَوْ سَاجِدًا ، فَأَمَّا الرُّكُوعُ فَعَظَّمُوا فِيهِ الرَّبَّ ، وَأَمَّا السُّجُودُ فَاجْتَهِدُوا فِي الدُّعَاءِ ، فَقَمِنُ أَنْ يُسْتَجَابَ لَكُمْ » رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

﴿ وعن ابن عباس رضى الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ ألا وإنى نهيته أن أقرأ القرآن راکعاً أو ساجداً ﴾ فكانه قيل فماذا تقول فيهما فقال ﴿ فأما الركوع فعظموا فيه الرب ﴾ قد بين كيفية هذا التعظيم حديث مسلم عن حذيفة « فجعل يقول أى رسول الله ﷺ سبحان ربى العظيم » ﴿ وأما السجود فاجتهدوا فى الدعاء فقمى ﴾ بفتح القاف وكسر الميم ومعناه حقيق ﴿ أن يستجاب لكم . رواه مسلم ﴾ الحديث دليل على تحريم قراءة القرآن حال الركوع والسجود لأن الأصل فى النهى التحريم وظاهره وجوب تسبيح الركوع ووجوب الدعاء فى السجود للأمر بهما . وقد ذهب إلى ذلك أحمد بن حنبل وطائفة من المحدثين . وقال الجمهور إنه مستحب لحديث المسىء صلواته فإنه لم يعلمه ﷺ ذلك ولو كان واجباً لأمره به . ثم ظاهر قوله (فعظموا فيه الرب) أنها تجزىء المرة الواحدة ويكون بها ممثلاً ما أمر به وقد أخرج أبو داود من حديث ابن مسعود « إذا ركع أحدكم فليقل ثلاث مرات سبحان ربى العظيم وذلك أدناه » ورواه الترمذى وابن ماجه إلا أنه قال أبو داود فيه إرسال وكذا قال البخارى والترمذى وفى قوله « ذلك أدناه » ما يدل على أنها لا تجزىء المرة الواحدة . والحديث دليل على مشروعية الدعاء حال السجود بأى دعاء كان من طلب خير الدنيا والآخرة والاستعاذة من شرهما وأنه محل الإجابة وقد بين بعض الأدعية ما أفاده قوله :

٢٧٧ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ فِي رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ « سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَبِحَمْدِكَ ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي » مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

﴿ وعن عائشة رضى الله عنها قالت كان رسول الله ﷺ يقول فى ركوعه وسجوده « سبحانك اللهم ربنا وبحمدك ﴾ الواو للعطف والمعطوف عليه ما يفيد ما قبله والمعطوف يتعلق بحمدك والمعنى أنزهك وأتلبس بحمدك ويحتمل أن تكون للحال والمراد أسبحك وأنا متلبس بحمدك أى حال كونى متلبساً به ﴿ اللهم اغفر لى متفق عليه ﴾ الحديث ورد بالفاظ منها أنها قالت عائشة « ما صلى النبى ﷺ بعد أن

أنزلت عليه إذا جاء نصر الله والفتح إلا يقول سبحانك ربنا وبحمدك اللهم اغفر لي « والحديث دليل على أن هذا من أذكار الركوع والسجود ولا ينافيه حديث « أما الركوع فعظموا فيه الرب » ، لأن هذا الذكر زيادة على ذلك التعظيم الذي كان يقوله ﷺ فيجمع بينه وبين هذا . وقوله (اللهم اغفر لي) امثال لقوله تعالى (فسبح بحمد ربك واستغفره) وفيه مسارعة ﷺ إلى امثال ما أمره الله به قياماً بحق العبودية وتعظيماً لشأن الربوبية زاده الله شرفاً وفضلاً وقد غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر .

٢٧٨ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ رَسُولُ

اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ يُكَبِّرُ حِينَ يَقُومُ ، ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَرُكِعُ ثُمَّ يَقُولُ « سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ » حِينَ يَرْفَعُ صُلْبَهُ مِنَ الرُّكُوعِ ، ثُمَّ يَقُولُ وَهُوَ قَائِمٌ « رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ » ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَهْوِي سَاجِدًا ، ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَرْفَعُ رَأْسَهُ ، ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَسْجُدُ ، ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَرْفَعُ ، ثُمَّ يَفْعَلُ ذَلِكَ فِي الصَّلَاةِ كُلِّهَا ، وَيُكَبِّرُ حِينَ يَقُومُ مِنْ اثْنَتَيْنِ بَعْدَ الْجُلُوسِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال كان رسول الله ﷺ إذا قام إلى الصلاة أي إذا قام فيها أي يكبر أي تكبيرة الإحرام أي حين يقوم أي حين لا يتوجه ولا يصنع قبل التكبيرة شيئاً ثم يكبر حين يركع أي تكبيرة النقل ثم يقول سمع الله لمن حمده أي أجاب الله من حمده فإن من حمد الله تعالى متعرضاً لثوابه استجاب الله له وأعطاه ما تعرض له فناسب بعده أن يقول ربنا ولك الحمد أي حين يرفع صلبه من الركوع أي فهذا في حال أخذه في رفع صلبه من هويته للقيام أي ثم يقول وهو قائم ربنا ولك الحمد أي بإثبات الواو للعطف على مقدر أي ربنا أطعناك وحمدناك أو للحال

أو زائدة وورد في رواية بحذفها وهي نسخة في بلوغ المرام ثم يكبر حين يهوى ساجداً ثم تكبير النقل ثم يكبر حين يرفع رأسه ثم أى من السجود الأول ثم يكبر حين يسجد ثم أى السجدة الثانية ثم يكبر حين يرفع ثم أى من السجدة الثانية هذا كله تكبير النقل ثم يفعل ذلك ثم أى ما ذكر ما عدا التكبير الأولى التي للإحرام في الصلاة كلها أى ركعاتها كلها ويكبر حين يقوم من الثنتين بعد الجلوس للتشهد الأوسط متفق عليه الحديث دليل على شرعية ما ذكر فيه من الأذكار فأما أول التكبير فهي تكبيرة الإحرام وقد تقدم الدليل على وجوبها من غير هذا الحديث . وأما ما عداها من التكبير الذي وصفه فقد كان وقع من بعض أمراء بني أمية ركة تساهلاً ولكنه استقر العمل من الأمة على فعله في كل خفض ورفع في كل ركة خمس تكبيرات كما عرفت من لفظ هذا الحديث ويزيد في الرباعية والثلاثية تكبير النهوض من التشهد الأول فيتحصل في المكتوبات الخمس بتكبيرة الإحرام أربع وتسعون تكبيرة ومن دونها تسع وثمانون تكبيرة . واختلف العلماء في حكم تكبير النقل فقيل إنه واجب وروى قولاً لأحمد ابن حنبل وذلك لأنه صلى الله عليه وسلم داوم عليه وقد قال « صلوا كما رأيتموني أصلي » وذهب الجمهور إلى ندبه لأنه صلى الله عليه وسلم لم يعلمه المسيء صلواته وإنما علمه تكبيرة الإحرام وهو موضع البيان للواجب ولا يجوز تأخيره عن وقت الحاجة . وأجيب عنه بأنه قد أخرج تكبيرة النقل في حديث المسيء أبو داود من حديث رفاعة بن رافع فإنه ساقه وفيه « ثم يقول الله أكبر ثم يركع » وذكر فيه قوله سمع الله لمن حمده وبقية تكبيرات النقل - وأخرجها الترمذي والنسائي ولذا ذهب أحمد وداود إلى وجوب تكبير النقل . وظاهر قوله يكبر حين كذا وحين كذا أن التكبير يقارن هذه الحركات فيشرع في التكبير عند ابتدائه للركن . وأما القول بأنه يمد التكبير حتى يتم الحركة كما في الشرح وغيره فلا وجه له بل يأتي باللفظ من غير زيادة على أدائه ولا نقصان منه وظاهر قوله ثم يقول (سمع الله لمن حمده ربنا لك الحمد) أنه يشرع ذلك لكل مصلي من إمام ومأموم إذ هو حكاية لمطلق صلواته صلى الله عليه وسلم وإن كان يحتمل أنه حكاية لصلواته صلى الله عليه وسلم إماماً إذ المتبادر من الصلاة عند إطلاقها الواجبة وكانت صلواته صلى الله عليه وسلم الواجبة جماعة وهو الإمام فيها إلا أنه لو فرض هذا فإن قوله صلى الله عليه وسلم « صلوا كما رأيتموني أصلي » أمر لكل مصلي أن

يصلى كصلاته صلى الله عليه وسلم من إمام ومنفرد : وذهبت الشافعية والهادوية وغيرهم إلى أن التسميع مطلقاً لمتنقل أو مفترض للإمام والمنفرد والحمد للمؤتم لحديث « إذا قال الإمام سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا لك الحمد » أخرجه أبو داود وأجيب بأن قوله « إذا قال الإمام سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا لك الحمد » لا ينفي قول المؤتم سمع الله لمن حمده وإنما يدل على أنه يقول المؤتم ربنا لك الحمد عقب قول الإمام سمع الله لمن حمده والواقع هو ذلك لأن الإمام يقول سمع الله لمن حمده في حال انتقاله والمأموم يقول التحميد في حال اعتداله واستفيد الجمع بينهما من الحديث الأول . قلت لكن أخرج أبو داود عن الشعبي « لا يقول المؤتم خلف الإمام سمع الله لمن حمده ولكن يقول ربنا لك الحمد » ولكنه موقوف على الشعبي فلا تقوم به حجة وقد ادعى الطحاوي وابن عبد البر الإجماع على كون المنفرد يجمع بينهما . وذهب آخرون إلى أنه يجمع بينهما الإمام والمنفرد ويحمد المؤتم قالوا والحجة جمع الإمام بينهما لاتحاد حكم الإمام والمنفرد .

٢٧٩- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ قَالَ « اَللّٰهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ ، مِلءُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ، وَمِثْلُ مَا شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ ، أَهْلَ الثَّنَاءِ وَالْمَجْدِ ، أَحَقُّ مَا قَالَ الْعَبْدُ - وَكُلُّنَا لَكَ عَبْدٌ - اَللّٰهُمَّ لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ ، وَلَا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ ، وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ » رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا رفع رأسه من الركوع قال « اللهم لم أجد لفظ اللهم في مسلم في رواية أبي سعيد ووجدتها في رواية ابن عباس في ربنا لك الحمد ملء في بنصب الهمزة على المصدرية ويجوز رفعه خبر مبتدأ محذوف في السموات والأرض في وفي سنن أبي داود وغيره « وملء

الأرض « وهي في رواية ابن عباس عند مسلم فهذه الرواية كلها ليست لفظ أبي سعيد لعدم وجود اللهم في أوله ولا لفظ ابن عباس لوجود ملء الأرض فيها ﴿ و ملء ما شئت من شيء بعد ﴾ بضم الدال على البناء للقطع عن الإضافة ونية المضاف إليه ﴿ أهل ﴾ بنصبه على النداء أو رفعه أي أنت أهل ﴿ الثناء والمجد أحق ﴾ بالرفع خبر مبتدأ محذوف وما مصدرية تقديره هذا أي قوله اللهم لك الحمد أحق قول العبد وإنما لم يجعل (لا مانع لما أعطيت) خبراً وأحق مبتدأ لأنه محذوف في بعض الروايات فجعلناه جملة استثنائية إذا حذف تم الكلام من دون ذكره . وفي الشرح جعل أحق مبتدأ وخبره لا مانع لما أعطيت وفي شرح المهذب نقلاً عن ابن الصلاح معناه : أحق ما قال العبد قوله لا مانع لما أعطيت إلى آخره وقوله (وكلنا لك عبد) اعتراض بين المبتدأ والخبر قال : أو يكون قوله أحق ما قال العبد خبراً لما قبله أي قوله ربنا لك الحمد إلى آخره أحق ما قال العبد قال والأول أولى قال النووي لما فيه من كمال التفويض إلى الله تعالى والاعتراف بكمال قدرته وعظمته وقهره وسلطانه وانفراده بالوحدانية وتدبير مخلوقاته انتهى ﴿ ما قال العبد وكلنا لك عبد ﴾ ثم استأنف فقال ﴿ اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطى لما منعت ولا ينفع ذا الجد منك الجد » رواه مسلم ﴿ الحديث دليل على مشروعية هذا الذكر في هذا الركن لكل متصل وقد جعل الحمد كالأجسام وجعله ساداً لما ذكره من الظروف مبالغة في كثرة الحمد وزاد مبالغة بذكر ما يشاؤه تعالى مما لا يعلمه العبد والثناء الوصف بالجميل والمدح والمجد والعظمة ونهاية الشرف والمجد بفتح الجيم معناه الحظ أي لا ينفع ذا الحظ من عقوبتك حظه بل ينفعه العمل الصالح وروى بالكسر للجيم أي لا ينفعه جده واجتهاده وقد ضعفت رواية الكسر .

٢٨٠ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « أُمِرْتُ أَنْ أَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظَمَ : عَلَى الْجَبْهَةِ - وَأَشَارَ بِيَدِهِ إِلَى أَنْفِهِ - وَالْيَدَيْنِ ، وَالرُّكْبَتَيْنِ ، وَأَطْرَافِ الْقَدَمَيْنِ » مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

﴿ وعن ابن عباس رضى الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ « أمرت أن أسجد على سبعة أعظم على الجهة وأشار بيده إلى أنفه واليدين والركبتين وأطراف القدمين » متفق عليه ﴾ وفى رواية « أمرنا » أى أيها الأمة وفى رواية « أمر النبي ﷺ » والثلاث الروايات للبخارى وقوله (وأشار بيده إلى أنفه) فسرتها رواية النسائي قال ابن طائوس « ووضع يده على جهته وأمرها على أنفه وقال هذا واحد » قال القرطبي : هذا يدل على أن الجهة الأصل فى السجود والأنف تبع لها قال ابن دقيق العيد معناه أنه جعلهما كأنهما عضو واحد وإلا لكانت الأعضاء ثمانية . والمراد من اليدين الكفان وقد وقع بلفظهما فى رواية والمراد من قوله (وأطراف القدمين) أن يجعل قدميه قائمتين على بطون أصابعهما وعقباه مرتفعتان فيستقبل بظهور قدميه القبلة وقد ورد هذا فى حديث أبى حميد فى صفة السجود وقيل يندب ضم أصابع اليدين لأنها لو انفرجت انحرفت رءوس بعضها عن القبلة وأما أصابع الرجلين فقد تقدم فى حديث أبى حميد الساعدي فى باب صفة الصلاة بلفظ « واستقبل بأصابع رجله القبلة » هذا والحديث دليل على وجوب السجود على ما ذكر لأنه ذكره ﷺ بلفظ الإخبار عن أمر الله له أو له ولأئمة والأمر لا يرد إلا بنحو صيغة أفعل وهى تفيد الوجوب . وقد اختلف فى ذلك فالها دوية وأحد قولى الشافعى أنه للوجوب لهذا الحديث وذهب أبو حنيفة إلى أنه يجزىء السجود على الأنف فقط مستدلاً بقوله « وأشار بيده إلى أنفه » قال المصنف فى فتح البارى وقد احتج لأبى حنيفة بهذا فى السجود على الأنف قال ابن دقيق العيد : والحق أن مثل هذا لا يعارض التصريح بالجهة وإن أمكن أن يعتقد أنهما كعضو واحد فذلك فى التسمية والعبارة لا فى الحكم الذى دل عليه انتهى . واعلم أنه وقع هنا فى الشرح أنه ذهب أبو حنيفة وأحد قولى الشافعى وأكثر الفقهاء إلى أن الواجب الجهة فقط لقوله صلى الله عليه وآله وسلم فى حديث المسىء صلواته « ومكن جهتك » فكان قرينة على حمل الأمر هنا على غير الوجوب . وأجيب عنه بأن هذا لا يتم إلا بعد معرفة تقدم هذا على حديث المسىء صلواته ليكون قرينة على حمل الأمر على الندب وأما لو فرض تأخره لكان فى هذا زيادة شرع ويمكن أن تتأخر شرعيته ومع جهل التاريخ يرجع العمل بالموجب لزيادة الاحتياط كذا قاله الشارح وجعل السجود على الجهة والأنف مذهباً للعترة

فحولنا عبارته إلى الهادوية مع أنه ليس مذهبهم إلا السجود على الجهة فقط كما في البحر وغيره ولفظ الشرح هنا: والحديث فيه دلالة على وجوب السجود على ما ذكر فيه وقد ذهب إلى هذا العترة وأحد قولي الشافعي انتهى وعرفت أنه وهم في قوله إن أبا حنيفة يوجهه على الجهة فإنه يجيزه عليها أو على الأنف وأنه مخير في ذلك. ثم ظاهره وجوب السجود على العضو جميعه ولا يكنى بعض ذلك والجهة يضع منها على الأرض ما أمكنه بدليل: «وتمكن جهتك» وظاهره أنه لا يجب كشف شيء من هذه الأعضاء لأن مسمى السجود عليها يصدق بوضعها من دون كشفها ولا خلاف أن كشف الركبتين غير واجب لما يخاف من كشف العوزة واختلف في الجهة فقيل يجب كشفها لما أخرجه أبو داود في المراسيل «أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأى رجلاً يسجد على جنبه وقد اعتم على جهته فحسر عن جهته» إلا أنه قد علق البخاري عن الحسن «كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يسجدون وأيديهم في ثيابهم ويسجد الرجل منهم على عمامته» ووصله البيهقي وقال هذا أصح ما في السجود موقوفاً على الصحابة وقد وردت أحاديث «أنه صلى الله عليه وسلم كان يسجد على كور عمامته» من حديث ابن عباس أخرجه أبو نعيم في الحلية وفي إسناده ضعف ومن حديث ابن أبي أوفى أخرجه الطبراني في الأوسط وفيه ضعف ومن حديث جابر عند ابن عدى وفيه متر وكان ومن حديث أنس عند ابن أبي حاتم في العلل وفيه ضعيف وذكر هذه الأحاديث وغيرها البيهقي ثم قال أحاديث «كان يسجد على كور عمامته» لا يثبت فيها شيء يعنى مرفوعاً والأحاديث من الجانبين غير ناهضة على الإيجاب وقوله (يسجد على جهته) يصدق على الأمرين وإن كان مع عدم الحائل أظهر فالأصل جواز الأمرين. وأما حديث خباب «شكونا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم حر الرمضاء في جباهنا وأكفنا فلم يشكنا»^(١) الحديث فلا دلالة فيه على كشف هذه الأعضاء ولا عدمه وفي حديث أنس عند مسلم «أنه كان أحدهم يبسط ثوبه من شدة الحر ثم يسجد عليه» ولعل هذا مما لا خلاف فيه والخلاف في السجود على محموله فهو محل النزاع وحديث أنس محتمل.

(١) من أشكيت الرجل: أزلت شكواه.

٢٨١- وَعَنْ ابْنِ بُحَيْنَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
كَانَ إِذَا صَلَّى وَسَجَدَ فَرَّجَ بَيْنَ يَدَيْهِ ، حَتَّى يَبْدُوَ بَيَاضُ إِبْطَيْهِ ،
مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

﴿ وعن ابن بحنة ﴾ هو عبد الله بن مالك بن بحنة بضم الباء الموحدة وفتح الحاء المهملة وسكون المثناة التحتية وبعدها نون وهو اسم لأم عبد الله واسم أبيه مالك ابن القشب بكسر القاف وسكون الشين المعجمة فوحدة الأزدي مات عبد الله في ولاية معاوية بين سنة أربع وخمسين وثمان وخمسين ﴿ أن النبي ﷺ كان إذا صلى فرج ﴾ بفتح الفاء وتشديد الراء آخره جيم ﴿ بين يديه ﴾ أى باعد بينهما أى نحى كل يد عن الجنب الذى يليها ﴿ حتى يبدو بياض إبطيه . متفق عليه ﴾ الحديث دليل على فعل هذه الخيثة في الصلاة قيل والحكمة في ذلك أن يظهر كل عضو بنفسه ويتميز حتى يكون الإنسان الواحد في سجوده كأنه عدد. ومقتضى هذا أن يستقل كل عضو بنفسه ولا يعتمد بعض الأعضاء على بعض . وقد ورد هذا المعنى مصرحاً به فيما أخرجه الطبراني وغيره من حديث ابن عمر بإسناد ضعيف « أنه قال لا تفرش افتراش السبع واعتمد على راحتك وأبد ضبعك فإذا فعلت ذلك سجد كل عضو منك » وعند مسلم من حديث ميمونة « كان النبي ﷺ يجافى بيديه فلو أن هيمة أرادت أن تمر مرت » وظاهر الحديث الأول وهذا مع قوله ﷺ « صلوا كما رأيتموني أصلي » يقتضى الوجوب ولكنه قد أخرج أبو داود من حديث أبي هريرة ما يدل على أن ذلك غير واجب بلفظ « شكوا أصحاب النبي ﷺ له مشقة السجود عليهم إذا تفرجوا فقال استعينوا بالركب » وترجم له (الرخصة في ترك التفريج) قال ابن عجلان أحد رواة ذلك أن يضع مرفقيه على ركبتيه إذا أطال السجود وقوله حتى يرى بياض إبطيه ليس فيه كما قيل دلالة على أنه لم يكن ﷺ لابساً لقميص لأنه وإن كان لابسا له فإنه قد يبدو منه أطراف إبطيه لأنها كانت أكمام قصان أهل ذلك العصر غير طويلة فيمكن أن يرى الإبط من كمها ولا دلالة فيه على أنه لم يكن على إبطيه شعر كما قيل لأنه يمكن أن المراد يرى أطراف إبطيه لاباطنهما حيث الشعر فإنه لا يرى إلا بتكلف وإن صح ما قيل إن من خواصه أنه ليس على إبطيه شعر فلا إشكال .

٢٨٢- وَعَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « إِذَا سَجَدْتَ فَضَعُ كَفَيْكَ ، وَارْفَعُ مِرْفَقَيْكَ » رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

﴿ وعن البراء ﴾ بفتح الموحدة فراء وقيل بالقصر ثم همزة ممدودة هو أبو عمارة في الأشهر وهو ﴿ ابن عازب ﴾ بعين مهملة فزاي بعد الألف مكسورة فوحدة ابن الحرث الأوسى الأنصاري الحارثي أول مشهد شهده الخندق نزل الكوفة وافتتح الري سنة أربع وعشرين في قول وشهد مع أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام الجمل وصفين والنهروان مات بالكوفة أيام مصعب بن الزبير ﴿ قال ﴾ قال رسول الله ﷺ « إذا سجدت فضع كفك وارفع مرفقك » رواه مسلم ﴿ الحديث دليل على وجوب هذه الهيئة للأمر بها وحمله العلماء على الاستحباب قالوا والحكمة فيه أنه أشبه بالتواضع وأتم في تمكين الجبهة والأنف من الأرض وأبعد من هيئة الكسالى فإن المنبسط يشبه الكلب ويشعر حاله بالتهاون بالصلاة وقلة الاعتناء بها والإقبال عليها وهذا في حق الرجل لا المرأة فإنها تخالفه في ذلك لما أخرجه أبو داود في مراسيله عن زيد بن أبي حبيب « أن النبي ﷺ مر على امرأتين تصليان فقال إذا سجدتما فضع كفك وارفع مرفقك » وهذا المرسل أحسن من موصولين فيه يعني من حديثين موصولين ذكرهما البيهقي في سننه وضعفهما ومن السنة تفريج الأصابع في الركوع لما رواه أبو داود من حديث أبي حميد الساعدي « أنه كان ﷺ يمسك يديه على ركبتيه كالقابض عليهما ويفرج بين أصابعه » ومن السنة في الركوع أن يوتر يديه فيجافي عن جنبيه كما في حديث أبي حميد عند أبي داود بهذا اللفظ ورواه ابن خزيمة بلفظ « ونحى يديه عن جنبيه » وتقدم قريباً وذكر المصنف حديث ابن بحنة هذا الذي ذكره في بلوغ المرام في التلخيص مرتين أولاً في وصف ركوعه وثانياً في وصف سجوده دليل على التفريج في الركوع وهو صحيح فإنه قال « إذا صلى فرج بين يديه حتى يبدو بياض إبطيه » فإنه يصدق على حالة الركوع والسجود .

٢٨٣- وَعَنْ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : كَانَ إِذَا رَكَعَ فَرَجَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ ، وَإِذَا سَجَدَ ضَمَّ أَصَابِعَهُ . رَوَاهُ الْحَاكِمُ .

﴿ وعن وائل بن حجر أن النبي ﷺ كان إذا ركع فرج بين أصابعه ﴾
 أي أصابع يديه ﴿ وإذا سجد ضم أصابعه . رواه الحاكم ﴾ قال العلماء الحكمة في ضم أصابعه عند سجوده لتكون متوجهة إلى سمت القبلة .

٢٨٤- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي مُتَرَبِّعًا . رَوَاهُ النَّسَائِيُّ ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُرَيْمَةَ .

﴿ وعن عائشة قالت رأيت رسول الله ﷺ يصلي متربعا . رواه النسائي وصححه ابن خزيمة ﴾ وروى البيهقي من حديث عبد الله بن الزبير عن أبيه « رأيت رسول الله ﷺ يدعو هكذا ووضع يديه على ركبتيه وهو متربع جالس » ورواه البيهقي عن حميد « رأيت أنسا يصلي متربعا على فراشه » وعلقه البخاري قال العلماء وصفة التربع أن يجعل باطن قدمه اليمنى تحت الفخذ اليسرى وباطن اليسرى تحت اليمنى مطمئنا وكفيه على ركبتيه مفرقا أنا مله كالراكم . والحديث دليل على كيفية قعود العليل إذا صلى من قعود إذ الحديث وارد في ذلك وهو في صفة صلاته ﷺ لما سقط عن فرسه فانفكت قدمه فصلى متربعا وهذه القعدة اختارها الهادوية في قعود المريض لصلاته ولغيرهم اختيار آخر والدليل مع الهادوية وهو هذا الحديث .

٢٨٥- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَقُولُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ « اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي ، وَارْحَمْنِي ، وَاهْدِنِي ، وَعَافِنِي ، وَارْزُقْنِي » . رَوَاهُ الْأَرْبَعَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ ، وَاللَّفْظُ لِأَبِي دَاوُدَ ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ .

✎ وعن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ كان يقول بين السجدين اللهم اغفر لي وارحمني واهدني وعافني وارزقني « رواه الأربعة إلا النسائي واللفظ لأبي داود وصححه الحاكم » ولفظ الترمذي « واجبرني » بدل وارحمني ولم يقل وعافني وجمع ابن ماجه في لفظ روايته بين ارحمني واجبرني ولم يقل اهدني ولا عافني وجمع الحاكم بينهما إلا أنه لم يقل وعافني . والحديث دليل على شرعية الدعاء في القعود بين السجدين وظاهره أنه كان ﷺ يقوله جهراً .

٢٨٦- وَعَنْ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي ، فَإِذَا كَانَ فِي وَثْرِ مِنْ صَلَاتِهِ لَمْ يَنْهَضْ حَتَّى يَسْتَوِيَ قَاعِدًا . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ .

✎ وعن مالك بن الحويرث رضي الله عنه أنه رأى النبي ﷺ يصلي فإذا كان في وتر من صلاته لم ينهض حتى يستوي قاعدا . رواه البخاري » وفي لفظ له « فإذا رفع رأسه من السجدة الثانية جلس واعتمد على الأرض ثم قام » وأخرج أبو داود من حديث أبي حميد في صفة صلاته ﷺ وفيه « ثم أهوى ساجداً ثم ثنى رجله وقعد حتى رجع كل عضو في موضعه ثم نهض » وقد ذكرت هذه القعدة في بعض ألفاظ رواية حديث المسئء صلاته . وفي الحديث دليل على شرعية هذه القعدة بعد السجدة الثانية من الركعة الأولى والركعة الثالثة ثم ينهض لأداء الركعة الثانية أو الرابعة وتسمى جلسة الاستراحة . وقد ذهب إلى القول بشرعيتها الشافعي في أحد قوليه وهو

غير المشهور عنه والمشهور عنه وهو رأى الهادوية والحنفية ومالك وأحمد وإسحق أنه لا يشرع القعود هذا ، مستدلين بحديث وائل بن حجر في صفة صلاته صلى الله عليه وسلم بلفظ « فكان إذا رفع رأسه من السجدة استوى قائماً » أخرجه البزار في مسنده إلا أنه ضعفه النووي ، وبما رواه ابن المنذر من حديث النعمان بن أبي عياش « أدركت غير واحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان إذا رفع رأسه من السجدة في أول ركعة وفي الثالثة قام كما هو ولم يجلس » ويجاب عن الكل بأنه لا منافاة إذ من فعلها فلائها سنة ومن تركها فكذلك وإن كان ذكرها في حديث المسيء يشعر بوجوبها لكن لم يقل به أحد فيما أعلم .

٢٨٧- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَنَتَ شَهْرًا ، بَعْدَ الرُّكُوعِ ، يَدْعُو عَلَى أَحْيَاءِ مِنَ الْعَرَبِ ، ثُمَّ تَرَكَهُ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

- وَالْأَحْمَدُ وَالِدَارِقُطِيُّ نَحْوَهُ مِنْ وَجْهِ آخَرَ ، وَزَادَ :
وَأَمَّا فِي الصُّبْحِ فَلَمْ يَزَلْ يَقْنُتُ حَتَّى فَارَقَ الدُّنْيَا .

﴿ وعن أنس رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قنت شهراً بعد الركوع يدعو على أحياء من العرب ﴾ وورد تعيينهم أنهم رعل وعصية وبنوحيان ﴿ ثم تركه متفق عليه ﴾ لفظه في البخاري مطولاً عن عاصم الأحول قال « سألت أنس بن مالك عن القنوت فقال قد كان القنوت . قلت قبل الركوع أو بعده قال قبله ؟ قلت فإن فلانا أخبرني عنك أنك قلت بعد الركوع قال كذب إنما قنت رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد الركوع شهراً أراه كان بعث قوما يقال لهم القراء زهاء سبعين رجلاً إلى قوم من المشركين فغدروا وقتلوا القراء دون أولئك وكان بينهم وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم عهد فقنت رسول الله صلى الله عليه وسلم شهراً يدعو عليهم ، ﴿ ولأحمد والدارقطني نحوه ﴾ أي من حديث أنس ﴿ من وجه آخر وزاد فأما في الصبح فلم يزل يقنت حتى فارق الدنيا ﴾ فقوله في الحديث

الأول « ثم تركه » أي فيما عدا الفجر ويدل أنه أرادته قوله « فلم يزل يقنت في كل صلاته » هذا والأحاديث عن أنس في القنوت قد اضطربت وتعارضت في صلاة الغداة وقد جمع بينها في الهدى النبوي فقال : أحاديث أنس كلها صحاح يصدق بعضها بعضاً ولا تناقض فيها والقنوت الذي ذكره قبل الركوع غير الذي ذكره بعده والذي وقته غير الذي أطلقه فالذي ذكره قبل الركوع هو إطالة القيام للقراءة الذي قال فيه النبي ﷺ « أفضل الصلاة طول القيام » والذي ذكره بعد هو إطالة القيام للدعاء ففعله شهراً يدعو على قوم ويدعو لقوم ثم استمر تطويل هذا الركن للدعاء والثناء إلى أن فارق الدنيا كما دل له الحديث « أن أنسا كان إذا رفع رأسه من الركوع انتصب قائماً حتى يقول القائل قد نسي وأخبرهم أن هذه صفة صلاته ﷺ » أخرجه عنه في الصحيحين فهذا هو القنوت قال فيه أنس « إنه مازال ﷺ عليه حتى فارق الدنيا » والذي تركه هو الدعاء على أقوام من العرب وكان بعد الركوع فمراد أنس بالقنوت قبل الركوع وبعده الذي أخبر أنه مازال عليه : هو إطالة القيام في هذين المحلين بقراءة القرآن وبالدعاء هذا مضمون كلامه . ولا يخفى أنه لا يوافق قوله « فأما في الصبح فلم يزل يقنت حتى فارق الدنيا » وأنه دل أن ذلك خاص بالفجر وإطالة القيام بعد الركوع عام للصلوات جميعها . وأما حديث أبي هريرة الذي أخرجه الحاكم وصححه « بأنه كان رسول الله ﷺ إذا رفع رأسه من الركوع من صلاة الصبح في الركعة الثانية يرفع يديه فيدعو بهذا الدعاء : اللهم اهدني فيمن هديت إلى آخره » ففيه عبد الله بن سعيد المقبري^(١) ولا تقوم به حجة . وقد ذهب إلى أن الدعاء عقيب آخر ركوع من الفجر سنة جماعة من السلف ومن الخلف الهادي والقاسم وزيد بن علي والشافعي وإن اختلفوا في ألفاظه فعند الهادي بدعاء من القرآن وعند الشافعي بحديث « اللهم اهدني فيمن هديت إلى آخره » .

(١) قال الذهبي عن ابن معين ليس بشيء وقال مرة ليس بثقة وقال الدار قطني متروك ذاهب الحديث .

٢٨٨- وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
كَانَ لَا يَقْنُتُ إِلَّا إِذَا دَعَا لِقَوْمٍ ، أَوْ دَعَا عَلَى قَوْمٍ ، صَحَّحَهُ
ابْنُ خَزِيمَةَ .

﴿ وعنه ﴾ أي أنس ﴿ أن النبي ﷺ كان لا يقنت إلا إذا دعا لقوم أو دعا على قوم . صححه ابن خزيمة ﴾ أما دعاؤه لقوم فكما ثبت أنه كان يدعو للمستضعفين من أهل مكة وأما دعاؤه على قوم فكما عرفته قريباً . ومن هنا قال بعض العلماء يسن القنوت في النوازل فيدعو بما يناسب الحادثة . وإذا عرفت هذا فالقول بأنه يسن في النوازل قول حسن تأسيماً بما فعله ﷺ في دعائه على أولئك الأحياء من العرب إلا أنه قد يقال قد نزل به ﷺ حوادث كحصار الخندق وغيره ولم يرو أنه قنت فيه ولعله يقال الترك لبيان الجواز وقد ذهب أبو حنيفة وأبو يوسف إلى أنه منهي عن القنوت في الفجر وكأنهم استدلوا بقوله :

٢٨٩- وَعَنْ سَعْدِ بْنِ طَارِقِ الْأَشْجَعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ :
قُلْتُ لِأَبِي : يَا أَبَتِ ، إِنَّكَ قَدْ صَلَّيْتَ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَأَبِي بَكْرٍ ، وَعُمَرَ ، وَعُثْمَانَ ، وَعَلِيٍّ ، أَفَكَانُوا يَقْنُتُونَ فِي الْفَجْرِ ؟ قَالَ : أَيْ بَنِيَّ ، مُخَدَّثٌ . رَوَاهُ الْخَمْسَةُ إِلَّا أَبَا دَاوُدَ .

﴿ وعن سعيد ﴾ كذا في نسخ البلوغ سعيد وهو سعد بغير مشناة تحية ﴿ ابن طارق الأشجعي قال : قلت لأبي ﴾ وهو طارق بن أشيم بفتح الهمزة فشين معجمة فشناة تحية مفتوحة بزنة أحمر قال ابن عبد البر : يعد في الكوفيين . روى عنه ابنه أبو مالك سعد بن طارق ﴿ يا أبت إنك صليت خلف رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان وعلي أفكانوا يقنتون في الفجر فقال : أي بني محدث . رواه الخمسة إلا أبا داود ﴾

وقد روى خلافه عن ذكر والجمع بينهما أنه وقع القنوت لهم تارة وتركوه أخرى وأما أبو حنيفة ومن ذكر معه فإنهم جعلوه منهيًا عنه لهذا الحديث لأنه إذا كان محدثًا فهو بدعة والبدعة منهي عنها .

٢٩٠ - وَعَنْ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ :
 عَلَّمَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَلِمَاتٍ أَقُولُهُنَّ فِي قُنُوتِ
 الْوَيْتِ « اللَّهُمَّ اهْدِنِي فِيمَنْ هَدَيْتَ ، وَعَافِنِي فِيمَنْ عَافَيْتَ ،
 وَتَوَلَّنِي فِيمَنْ تَوَلَّيْتَ ، وَبَارِكْ لِي فِي مَا أَعْطَيْتَ ، وَقِنِي شَرَّ
 مَا قَضَيْتَ ، فَإِنَّكَ تَقْضِي وَلَا يُقْضَى عَلَيْكَ ، وَإِنَّهُ لَا يَذِلُّ مَنْ
 وَالَيْتَ ، تَبَارَكْتَ رَبَّنَا وَتَعَالَيْتَ » رَوَاهُ الْخَمْسَةُ . وَزَادَ الطَّبْرَانِيُّ
 وَالْبَيْهَقِيُّ : « وَلَا يَعِزُّ مَنْ عَادَيْتَ » زَادَ النَّسَائِيُّ مِنْ وَجْهِ آخَرَ فِي
 آخِرِهِ « وَصَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَى النَّبِيِّ » .

وَعَنْ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ هُوَ أَبُو مُحَمَّدٍ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ سَبَطَ رَسُولُ
 اللَّهِ ﷺ وَوُلِدَ فِي النِّصْفِ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ سَنَةَ ثَلَاثٍ مِنَ الْهَجْرَةِ قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ
 إِنَّهُ أَصْحَحُ مَا قِيلَ فِي ذَلِكَ وَقَالَ أَيْضًا كَانَ الْحَسَنُ حَلِيمًا وَرِعًا فَاضِلًا وَدَعَا وَرِعَهُ وَفَضَلَهُ
 إِلَى أَنَّهُ تَرَكَ الدُّنْيَا وَالْمَلِكَ رَغْبَةً فِيمَا عِنْدَ اللَّهِ بَايَعُوهُ بَعْدَ أَبِيهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَبَقِيَ نَحْوًا مِنْ
 سَبْعَةِ أَشْهُرٍ خَلِيفَةً بِالْعِرَاقِ وَمَا وَرَاءَهَا مِنْ خِرَاسَانَ وَفَضَائِلَهُ لَا تَحْصِي وَقَدْ ذَكَرْنَا مِنْهَا
 شَطْرًا صَالِحًا فِي الرَّوْضَةِ النَّدِيَّةِ وَفَاتَهُ سَنَةَ إِحْدَى وَخَمْسِينَ بِالْمَدِينَةِ النَّبَوِيَّةِ وَدُفِنَ فِي
 الْبَقِيعِ وَقَدْ أَطَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي الْإِسْتِيعَابِ فِي عَدَّةِ لَفْضَائِلِهِ هُوَ قَالَ عَلَّمَنِي رَسُولُ اللَّهِ
 ﷺ كَلِمَاتٍ أَقُولُهُنَّ فِي قُنُوتِ الْوَيْتِ هِيَ أَيُّ فِي دَعَائِهِ وَوَلَيْسَ فِيهِ بَيَانٌ لِحَلِّهِ هُوَ اللَّهُمَّ اهْدِنِي
 فِيمَنْ هَدَيْتَ وَعَافِنِي فِيمَنْ عَافَيْتَ وَتَوَلَّنِي فِيمَنْ تَوَلَّيْتَ وَبَارِكْ لِي فِي مَا أَعْطَيْتَ وَقِنِي شَرَّ
 مَا قَضَيْتَ فَإِنَّكَ تَقْضِي وَلَا يَقْضَى عَلَيْكَ وَإِنَّهُ لَا يَذِلُّ مَنْ وَالَيْتَ تَبَارَكْتَ رَبَّنَا وَتَعَالَيْتَ «

رواه الحمسة وزاد الطبراني والبيهقي بعد قوله ولا يدل من البيت ولا يعز من عادية زاد النسائي من وجه آخر في آخره : وصلى الله على النبي ﷺ إلا أنه قال المصنف في تخريج أحاديث الأذكار إن هذه الزيادة غريبة لا تثبت لأن فيها عبد الله بن علي لا يعرف وعلى القول بأنه عبد الله بن علي بن الحسن بن علي فالسند منقطع فإنه لم يسمع من عمه الحسن ثم قال فتبين أن هذا الحديث ليس من شرط الحسن لانقطاعه أو جهالة روايته انتهى . فكان عليه أن يقول ولا تثبت هذه الزيادة والحديث دليل على مشروعية القنوت في صلاة الوتر وهو مجمع عليه في النصف الأخير من رمضان وذهب الهادوية وغيرهم إلى أنه يشرع أيضاً في غيره إلا أن الهادوية لا يجزونه بالدعاء من غير القرآن . والشافعية يقولون إنه يقنت بهذا الدعاء في صلاة الفجر ومستندهم في ذلك قوله .

٢٩١ - وَلِلْبَيْهَقِيِّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى

اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُعَلِّمُنَا دُعَاءًا نَدْعُو بِهِ فِي الْقُنُوتِ مِنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ

وَفِي سَنَدِهِ ضَعْفٌ .

وللبيهقي عن ابن عباس رضي الله عنهما قال كان رسول الله ﷺ يعلمنا دعاء ندعو به في القنوت من صلاة الصبح قلت أجمله هنا وذكره في تخريج الأذكار من رواية البيهقي وقال « اللهم اهدني - الحديث » إلى آخره رواه البيهقي من طرق أحدها عن بريد بالموحدة والراء تصغير برد وهو ثقبه بن أبي مريم سمعت ابن الحنفية وابن عباس يقولان « كان النبي ﷺ يقنت في صلاة الصبح وتر الليل بهؤلاء الكلمات » وفي إسناده مجهول وروى من طريق أخرى وهي التي ساق المصنف لفظها عن ابن جريج بلفظ « يعلمنا دعاءً ندعو به في القنوت وصلاة الصبح » وفيه عبد الرحمن ابن هرمز ضعيف ولذا قال المصنف « وفي سنده ضعف » .

٢٩٢ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِذَا سَجَدَ أَحَدُكُمْ ، فَلَا يَبْرُكُ كَمَا يَبْرُكُ الْبَعِيرُ ، وَلِيَضَعَ يَدَيْهِ قَبْلَ رُكْبَتَيْهِ أَخْرَجَهُ الثَّلَاثَةُ . وَهُوَ أَقْوَى مِنْ حَدِيثِ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ : -

﴿ وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ إذا سجد أحدكم فلا يبرك كما يبرك البعير وليضع يديه قبل ركبتيه ﴾ أخرجه الثلاثة ﴿ هذا الحديث أخرجه أهل السنن وعلمه البخارى والترمذى والدارقطنى قال البخارى : محمد بن عبد الله بن الحسن لا يتابع عليه وقال : لا أدري سمع من أبي الزناد أم لا وقال الترمذى : غريب لا نعرفه من حديث أبي الزناد وقد أخرجه النسائى من حديث أبي هريرة أيضاً عنه « أن النبي ﷺ » ولم يذكر فيه « وليضع يديه قبل ركبتيه » وقد أخرج ابن أبي داود من حديث أبي هريرة « أن النبي ﷺ كان إذا سجد بدأ بيديه قبل ركبتيه » ومثله أخرج الدراوردي من حديث ابن عمر وهو الشاهد الذى يشير المصنف إليه . وقد أخرج ابن خزيمة فى صحيحه من حديث مصعب بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه قال « كنا نضع اليدين قبل الركبتين فأمرنا بوضع الركبتين قبل اليدين » والحديث دليل على أنه يقدم المصلى يديه قبل ركبتيه عند الانحطاط إلى السجود وظاهر الحديث الوجوب لقوله لا يبركن وهو نهى وللأمر بقوله « وليضع » قيل ولم يقل أحد بوجوبه فتعين أنه مندوب . وقد اختلف العلماء فى ذلك فذهب الهادوية ورواية عن مالك والأوزاعى إلى العمل بهذا الحديث حتى قال الأوزاعى أدركنا الناس يضعون أيديهم قبل ركبتهم وقال ابن أبي داود : وهو قول أصحاب الحديث وذهبت الشافعية والحنفية ورواية عن مالك إلى العمل بحديث وائل وهو قوله ﴿ وهو ﴾ أى حديث أبي هريرة هذا ﴿ أقوى ﴾ فى سنده ﴿ من حديث وائل ﴾ وهو أنه قال .

٢٩٣- رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِذَا سَجَدَ وَضَعَ

رُكْبَتَيْهِ قَبْلَ يَدَيْهِ ، أَخْرَجَهُ الْأَرْبَعَةُ .

فَإِنَّ لِلْأَوَّلِ شَاهِدًا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ ،

صَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ ، وَذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ مُعَلَّقًا مَوْقُوفًا .

﴿ رأيت النبي ﷺ إذا سجد وضع ركبتيه قبل يديه . أخرج الأربعة فإن للأول ﴾ أي حديث أبي هريرة ﴿ شاهدًا من حديث ابن عمر صححه ابن خزيمة ﴾ تقدم ذكر الشاهد هذا قريباً ﴿ وذكره ﴾ أي الشاهد ﴿ البخاري معلقاً موقوفاً ﴾ فقال « قال نافع : كان ابن عمر يضع يديه قبل ركبتيه » وحديث وائل أخرج أصحاب السنن الأربعة وابن خزيمة وابن السكن في صحيحيهما من طريق شريك عن عاصم ابن كليب عن أبيه قال البخاري والترمذي وابن أبي داود والبيهقي : تفرد به شريك ولكن له شاهد عن عاصم الأحول عن أنس قال « رأيت رسول الله ﷺ انحط بالتكبير حتى سبقت ركبته يديه » أخرج الدارقطني والحاكم والبيهقي وقال الحاكم هو علي شرطهما . وقال البيهقي تفرد به العلاء بن العطار والعلاء مجهول . وهذا حديث وائل هو دليل الحنفية والشافعية وهو مروى عن عمر أخرج عبد الرزاق وعن ابن مسعود أخرج الطحاوي وقال به أحمد وإسحق وجماعة من العلماء . وظاهر كلام المصنف ترجيح حديث أبي هريرة وهو خلاف مذهب إمامه الشافعي وقال النووي لا يظهر ترجيح أحد المذهبين علي الآخر ولكن أهل هذا المذهب رجحوا حديث وائل وقالوا في أبي هريرة إنه مضطرب إذ قد روى عنه الأمران وحقق ابن القيم المسئلة وأطال فيها وقال إن في حديث أبي هريرة قلباً من الراوى حيث قال وليضع يديه قبل ركبتيه وإن أصله : وليضع ركبتيه قبل يديه قال ويدل عليه أول الحديث وهو قوله : فلا يبرك كما يبرك البعير فإن المعروف من برك البعير هو تقديم اليدين على الرجلين وقد ثبت عن النبي ﷺ الأمر بمخالفة سائر الحيوانات في هيئات الصلاة فهي عن التفات

كالتفات الثعلب وعن افتراش كافتراش السبع وإقعاء كإقعاء الكلب ونقر كنقر الغراب ورفع الأيدي كأذنان خيل شمس أى خال السلام وقد تقدم ويجمعها قولنا .

إذا نحن قننا في الصلاة فإننا نهينا عن الإتيان فيها بستة
بروك بعير والتفات كثعلب ونقر غراب في سجود الفريضة
وإقعاء كلب أو كبسط ذراعه وأذنان خيل عند فعل التحية

وزدنا على ما ذكره في الشرح قولنا .

وزدنا كتدبيح الحمار بئده لعنق وتصويب لرأس بركة

هذا السابع وهو بالدال بعدها موحدة ومثناة تحية وحاء مهملة وروى بالدال المعجمة قيل وهو تصحيف قال في النهاية : هو أن يبطأ طيء المصلى رأسه حتى يكون أخفض من ظهره انتهى . إلا أنه قال النووي حديث التدبيح ضعيف وقيل كان وضع اليدين قبل الركبتين ثم أمروا بوضع الركبتين قبل اليدين وحديث ابن خزيمة الذي أخرجه عن سعد بن أبي وقاص وقدمناه قريباً يشعر بذلك وقول المصنف إن لحديث أبي هريرة شاهداً يقوى به معارض بأن لحديث وائل أيضاً شاهداً قد قدمناه . وقال الحاكم إنه على شرطهما وغايته وإن لم يتم كلام الحاكم فهو مثل شاهد أبي هريرة الذي تفرد به شريك فقد اتفق حديث وائل وحديث أبي هريرة في القوة وعلى تحقيق ابن القيم فحديث أبي هريرة عائد إلى حديث وائل وإنما وقع فيه قلب ولا ينكر ذلك فقد وقع القلب في ألفاظ الحديث .

٢٩٤ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : كَانَ إِذَا قَعَدَ لِتَشَهُدٍ وَضَعَ يَدَهُ الْيُسْرَى عَلَى رُكْبَتِهِ

الْيُسْرَى ، وَالْيُمْنَى عَلَى الْيُمْنَى ، وَعَقَدَ ثَلَاثًا وَخَمْسِينَ ، وَأَشَارَ

بِأَصْبَعِهِ السَّبَابَةَ ، رَوَاهُ مُسْلِمٌ . وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ : وَقَبَضَ أَصَابِعَهُ
كُلَّهَا ، وَأَشَارَ بِأَلْتِي تَلِي الْإِبْهَامَ .

وعن ابن عمر رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ كان إذا قعد للتشهد وضع يده اليسرى على ركبته اليسرى واليمنى على اليمنى وعقد ثلاثاً وخمسين وأشار بإصبعه السبابة قال العلماء خصت السبابة بالإشارة لاتصالها بنياط القلب فتحريكها سبب لحضوره ﷺ رواه مسلم وفي رواية له وقبض أصابعه كلها وأشار بالتي تلي الإبهام ﷺ ووضع اليدين على الركبتين مجمع على استحبابه . وقوله « وعقد ثلاثاً وخمسين » قال المصنف في التلخيص : صورتها أن يجعل الإبهام مفتوحة تحت المسبحة وقوله « وقبض أصابعه كلها » أي أصابع يده اليمنى قبضها على الراحة وأشار بالسبابة وفي رواية وائل ابن حجر « حلق بين الإبهام والوسطى » أخرجه ابن ماجه فهذه ثلاث هيئات جعل الإبهام تحت المسبحة مفتوحة . وسكت في هذه عن بقية الأصابع هل تضم إلى الراحة أو تبقى منشورة على الركبة (الثانية) ضم الأصابع كلها على الراحة والإشارة بالمسبحة (الثالثة) التحليق بين الإبهام والوسطى ثم الإشارة بالسبابة وورد بلفظ الإشارة كما هنا وكما في حديث ابن الزبير « أنه ﷺ كان يشير بالسبابة ولا يحركها » أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي وابن حبان في صحيحه وعند ابن خزيمة والبيهقي من حديث وائل « أنه ﷺ رفع أصبعه فرأيته يحركها يدعو بها » قال البيهقي يحتمل أن يكون مراد بالتحريك الإشارة لا تكرير تحريكها حتى لا يعارض حديث ابن الزبير . وموضع الإشارة عند قوله : لا إله إلا الله لما رواه البيهقي من فعل النبي ﷺ . وينوى بالإشارة التوحيد والإخلاص فيه فيكون جامعاً في التوحيد بين الفعل والقول والاعتقاد ولذلك نهى النبي ﷺ عن الإشارة بالإصبعين وقال « أحد أحد » لمن رآه يشير بأصبعيه ثم الظاهر أنه مخير بين هذه الهيئات . ووجه الحكمة شغل كل عضو بعبادة وورد في اليد اليسرى عند الدارقطني من حديث ابن عمر « أنه ﷺ ألقى كفه اليسرى ركبته » وفسر الإلقاء بعطف الأصابع على الركبة وذهب إلى هذا بعضهم عملاً بهذه الرواية قال وكان الحكمة فيه منع اليد عن العبث . واعلم أن قوله في حديث ابن عمر (وعقد

ثلاثا وخمسين) إشارة إلى طريقة معروفة تواطأت عليها العرب في عقود الحساب وهي أنواع من الآحاد والعشرات والمئين والألوف أما الآحاد فللواحد عقد الخنصر إلى أقرب ما يليه من باطن الكف وللثنتين عقد البنصر معها كذلك وللثلاثة عقد الوسطى معها كذلك وللأربعة حل الخنصر وللخمسة حل البنصر معها دون الوسطى وللسته عقد البنصر وحل جميع الأنامل وللسبعة بسط الخنصر إلى أصل الإبهام مما يلي الكف وللثمانية بسط البنصر فوقها كذلك وللتسعة بسط الوسطى فوقها كذلك وأما العشرات فلها الإبهام والسبابة فلعشرة الأولى عقد رأس الإبهام على طرف السبابة وللعشرين إدخال الإبهام بين السبابة والوسطى وللثلاثين عقد رأس السبابة على رأس الإبهام عكس العشرة وللأربعين تركيب الإبهام على العقد الأوسط من السبابة وعطف الإبهام إلى أصلها وللخمسين عطف الإبهام إلى أصلها وللستين تركيب السبابة على ظهر الإبهام عكس الأربعين وللسبعين إلقاء رأس الإبهام على العقد الأوسط من السبابة وردد طرف السبابة إلى الإبهام وللثمانين ردد طرف السبابة إلى أصلها وبسط الإبهام على جنب السبابة من ناحية الإبهام وللتسعين عطف السبابة إلى أصل الإبهام وضمها بالإبهام وأما المئين فكالآحاد إلى تسعمائة في اليد اليسرى والألوف كالعشرات في اليسرى .

٢٩٥ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : التَّفَتَ
إِلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ « إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ
فَلْيَقُلْ : التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ ، وَالصَّلَوَاتُ ، وَالطَّيِّبَاتُ ، السَّلَامُ عَلَيْكَ
أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ
الصَّالِحِينَ ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، وَأَشْهَدُ
أَنْ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ ، ثُمَّ لِيَتَخَيَّرَ مِنَ الدُّعَاءِ أَعْجَبَهُ إِلَيْهِ ،
فَيَدْعُوهُ » مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ، وَالْأَلْفُظُّ لِلْبُخَارِيِّ .

وَلِلنَّسَائِيَّ : كُنَّا نَقُولُ قَبْلَ أَنْ يُفْرَضَ عَلَيْنَا التَّشَهُدُ .

وَلِأَحْمَدَ : أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَّمَهُ التَّشَهُدَ ،

وَأَمَرَهُ أَنْ يُعَلِّمَهُ النَّاسَ .

وعن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه قال التفت إلينا رسول الله ﷺ فقال إذا صلى أحدكم فليقل التحيات في جمع تحية ومعناها البقاء والدوام أو العظمة أو السلامة من الآفات أو كل أنواع التعظيم في لله والصلوات في قيل الخمس أو ما هو أعم من الفرض والنفل أو العبادات كلها أو الدعوات أو الرحمة وقيل التحيات العبادات القولية والصلوات العبادات الفعلية في والطيبات في أى ما طاب من الكلام وحسن أن يثنى به على الله أو ذكر الله أو الأقوال الصالحة أو الأعمال الصالحة أو ما هو أعم من ذلك وطيبها كونها كاملة خالصة عن الشوائب والتحيات مبتدأ خبرها لله والصلوات والطيبات عطف عليه وخبرها محذوف وفيه تقادير أخر في السلام في أى السلام الذى يعرف كل أحد في عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته في خصوه ﷺ أولاً بالسلام عليه لعظم حقه عليهم وقدموه على التسليم على أنفسهم لذلك ثم أتبعوه بالسلام عليهم في قولهم في السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين في وقد ورد أنه يشمل كل عبد صالح في السماء والأرض وفسر الصالح بأنه القائم بحقوق الله وحقوق عباده ودرجاتهم متفاوتة في أشهد أن لا إله إلا الله في لا مستحق للعبادة بحق غيره فهو قصر أفراد لأن المشركين كانوا يعبدونه ويشركون معه غيره في وأشهد أن محمداً عبده ورسوله في هكذا هو بلفظ عبده ورسوله في جميع روايات الأمهات الست ووهم ابن الأثير في جامع الأصول فساق حديث ابن مسعود بلفظ « وأن محمداً رسول الله » ونسبه إلى الشيخين وغيرهما وتبعه على وهمه صاحب تيسير الوصول وتبعهما على الوهم الجلال في ضوء النهار وزاد أنه لفظ البخارى ولفظ البخارى كما قاله المصنف فتنبه في ثم ليتخير من الدعاء أعجبه إليه فيدعو . متفق عليه واللفظ للبخارى في قال البزار أصح حديث عندي في التشهد حديث ابن مسعود يروى عنه من نيف وعشرين طريقاً ولانعلم روى

عن النبي ﷺ في التشهد أثبت منه ولا أصح إسناداً ولا أثبت رجالاً ولا أشد تظافراً
بكثره الأسانيد والطرق . وقال مسلم إنما أجمع الناس على تشهد ابن مسعود لأن أصحابه
لا يخالف بعضهم بعضاً وغيره قد اختلف عنه أصحابه وقال محمد بن يحيى الذهلي هو
أصح ما روى في التشهد وقد روى حديث التشهد أربعة وعشرون صحابياً بالفاظ
مختلفة اختار الجماهير منها حديث ابن مسعود . والحديث فيه دلالة على وجوب التشهد
لقوله « فليقل » وقد ذهب إلى وجوبه أئمة من الآل وغيرهم من العلماء وقالت طائفة
إنه غير واجب لعدم تعليمه النبي ﷺ صلواته ثم اختلفوا في الألفاظ التي تجب عند من
أوجبه أو عند من قال إنه سنة وقد سمعت أرجحية حديث ابن مسعود وقد اختاره
الأكثر فهو الأرجح وقد رجح جماعة غيره من ألفاظ التشهد الواردة عن الصحابة
وزاد ابن أبي شيبة قول « وحده لا شريك له » في حديث ابن مسعود من رواية أبي
عبيدة عن أبيه وسنده ضعيف لكن ثبتت هذه الزيادة من حديث أبي موسى عند مسلم
وفي حديث عائشة الموقوف في الموطأ وفي حديث ابن عمر عند الدارقطني إلا أنه بسند
ضعيف وفي سنن أبي داود « قال ابن عمر زدت فيه وحده لا شريك له » وظاهره أنه
موقوف على ابن عمر وقوله « ثم ليتخير من الدعاء أعجبه » زاد أبو داود فيدعو به
ونحوه للنسائي من وجه آخر بلفظ فليدع . وظاهره الوجوب أيضاً للأمر به وأنه يدعو
بما شاء من خير الدنيا والآخرة وقد ذهب إلى وجوب الاستعاذة الآتية طاوس فإنه أمر
ابنه بالإعادة للصلاة لما لم يتعوذ من الأربع الآتي ذكرها وبه قال بعض الظاهرية وقال
ابن حزم ويجب أيضاً في التشهد الأول والظاهر مع القائل بالوجوب . وذهب الحنفية
والنخعي وطاوس إلى أنه لا يدعو في الصلاة إلا بما يوجد في القرآن وقال بعضهم
لا يدعو إلا بما كان مأثوراً ويرد القولين قوله ﷺ « ثم ليتخير من الدعاء أعجبه »
وفي لفظ « ما أحب » وفي لفظ لابخاري « من الشاء ما شاء » فهو إطلاق للداعي أن
يدعو بما أراد وقال ابن سيرين لا يدعو في الصلاة إلا بأمر الآخرة وقد أخرج سعيد
ابن منصور من حديث ابن مسعود « فعلمنا التشهد في الصلاة أي النبي ﷺ ثم يقول
إذا فرغ أحدكم من التشهد فليقل اللهم إني أسألك من الخير ما علمت منه وما أعلم وأعوذ
بك من الشر كله ما علمت منه وما لم أعلم اللهم إني أسألك من خير ما سألك منه عبادك

الصالحون وأعوذ بك من شر ما استعاذك منه عبادك الصالحون ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة « الآية ومن أدلة وجوب التشهد ما أفاده قوله ﷺ وللنساءي ﷺ أي من حديث ابن مسعود ﷺ كنا نقول قبل أن يفرض علينا التشهد ﷺ حذف المصنف تمامه وهو « السلام على الله السلام على جبريل وميكائيل فقال رسول الله ﷺ : لا تقولوا هذا ولكن قولوا التحيات - إلى آخره » ففي قوله يفرض عليه دليل على الإيجاب إلا أنه أخرج النسائي هذا الحديث من طريق ابن عيينة قال ابن عبد البر في الاستذكار تفرد ابن عيينة بذلك وأخرج مثله الدارقطني والبيهقي وصحاحه ﷺ ولأحمد ﷺ أي من حديث ابن مسعود وهو من أدلة الوجوب أيضاً ﷺ أن النبي ﷺ علمه التشهد وأمره أن يعلمه الناس ﷺ أخرجه أحمد عن ابن عبيدة عن عبد الله قال « علمه رسول الله ﷺ والتشهد وأمره أن يعلمه الناس التحيات وذكره الخ » .

٢٩٦ - وَلِمُسْلِمٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُعَلِّمُنَا التَّحِيَّاتُ الْمُبَارَكَاتُ الصَّلَوَاتُ الطَّيِّبَاتُ لِلَّهِ - إِلَى آخِرِهِ .

ﷺ ولمسلم عن ابن عباس رضى الله عنه قال كان رسول الله ﷺ يعلمنا التشهد التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله الخ ﷺ تمامه « السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله » هذا لفظ مسلم وأبي داود ورواه الترمذي وصححه كذلك لكنه ذكر السلام منكراً ورواه ابن ماجه كسلم لكنه قال « وأشهد أن محمداً عبده ورسوله » ورواه الشافعي وأحمد بتنكير السلام أيضاً وقالوا فيه « وأن محمداً » ولم يذكر أشهد فيه زيادة المباركات وحذف الواو من الصلوات ومن الطيبات . وقد اختار الشافعي تشهد ابن عباس هذا قال المصنف إنه قال الشافعي لما قيل له كيف صرت إلى حديث ابن عباس في التشهد قال لما رأيت واسعاً وسمعت عن ابن عباس صحيحاً كان عندي أجمع وأكثر لفظاً من غيره فأخذت به غير معنف لمن يأخذ بغيره مما صح .

٢٩٧- وَعَنْ فَضَالَةَ بْنِ عُبَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَمِعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَجُلًا يَدْعُو فِي صَلَاتِهِ ، وَلَمْ يَحْمَدِ اللَّهَ ، وَلَمْ يُصَلِّ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ « عَجِلَ هَذَا » ثُمَّ دَعَاهُ ، فَقَالَ « إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلْيَبْدَأْ بِتَحْمِيدِ رَبِّهِ وَالثَّنَاءِ عَلَيْهِ ، ثُمَّ يُصَلِّ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، ثُمَّ يَدْعُو بِمَا شَاءَ رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالثَّلَاثَةُ ، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ .

﴿ وعن فضالة ﴾ بفتح الفاء بزنة سحابة هو أبو محمد فضالة ﴿ ابن عبيد ﴾ بصيغة التصغير لعبد أنصاري أوسى أول مشاهده أحد ثم شهد ما بعدها وبابح تحت الشجرة ثم انتقل إلى الشام وسكن دمشق وتولى القضاء بها ومات بها وقيل غير ذلك ﴿ قال سمع رسول الله ﷺ رجلا يدعو في صلاته ولم يحمد الله ولم يصل على النبي ﷺ فقال عجل هذا ﴾ أى بدعائه قبل تقديم الأمرين ﴿ ثم دعاه فقال إذا صلى أحدكم فليبدأ بتحميد ربه والثناء عليه ﴾ هو عطف تفسيري ويحتمل أن يراد بالتحميد نفسه وبالثناء ما هو أعم أى عبارة فيكون من عطف العام على الخاص ﴿ ثم يصلى ﴾ هو خبر محذوف أى ثم هو يصلى جملة على جملة فلذا لم تجزم ﴿ على النبي ﷺ ثم يدعو بما شاء ﴾ من خير الدنيا والآخرة ﴿ رواه أحمد والثلاثة وصححه الترمذي وابن حبان والحاكم ﴾ الحديث دليل على وجوب ما ذكر من التحميد والثناء والصلاة عليه ﷺ والدعاء بما شاء وهو موافق فى المعنى لحديث ابن مسعود وغيره فإن أحاديث التشهد تتضمن ما ذكر من الحمد والثناء وهى مبينة لما أجمله هذا . ويأتى الكلام فى الصلاة عليه ﷺ وهذا إذا ثبت أن هذا الدعاء الذى سمعه النبي ﷺ من ذلك الرجل كان فى قعدة التشهد وإلا فليس فى هذا الحديث دليل على أنه كان ذلك حال قعدة التشهد إلا أن ذكر المصنف له هنا يدل على أنه كان فى قعود التشهد وكأنه عرف ذلك من سياقه وفيه دليل على تقديم الوسائل بين يدي المسائل وهى نظير (إياك نعبد وإياك نستعين) حيث قدم الوسيلة وهى العبادة على طلب الاستعانة .

٢٩٨- وَعَنْ أَبِي مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ بَشِيرُ
ابْنُ سَعْدٍ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَمَرْنَا اللَّهَ أَنْ نُصَلِّيَ عَلَيْكَ فَكَيْفَ نُصَلِّيُ
عَلَيْكَ ؟ فَسَكَتَ ، ثُمَّ قَالَ « قُولُوا اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ ، وَعَلَى
آلِ مُحَمَّدٍ ، كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَبَارَكْ عَلَى مُحَمَّدٍ ، وَعَلَى
آلِ مُحَمَّدٍ ، كَمَا بَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ فِي الْعَالَمِينَ إِنَّكَ حَمِيدٌ
مَجِيدٌ . وَالسَّلَامُ كَمَا عَلِمْتُمْ » رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَزَادَ ابْنُ خَزِيمَةَ
فِيهِ : فَكَيْفَ نُصَلِّيُ عَلَيْكَ . إِذَا نَحْنُ صَلَّيْنَا عَلَيْكَ فِي صَلَاتِنَا ؟

﴿ وعن أبي مسعود ﴾ الأنصاري. أبو مسعود اسمه عقبة بن عامر بن ثعلبة الأنصاري
الخرزجي البدرى شهد العقبة الثانية وهو صغير ولم يشهد بدرأ وإنما نزل به فنسب إليه .
سكن الكوفة ومات بها في خلافة أمير المؤمنين علي عليه السلام ﴿ قال : قال بشير
ابن سعد ﴾ هو أبو النعمان بشير بن سعد بن ثعلبة الأنصاري الخزرجي والد النعمان
ابن بشير شهد العقبة وما بعدها ﴿ يا رسول الله أمرنا أن نصلّي عليك ﴾ يريد في قوله
تعالى (صلوا عليه وسلموا تسليماً) ﴿ فكيف نصلّي عليك فسكت ﴾ أي رسول الله
ﷺ وعند أحمد ومسلم زيادة « حتى تمنينا أنه لم يسأله » ﴿ ثم قال : قولوا « اللهم صل
على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما
باركت على إبراهيم في العالمين إنك حميد مجيد ﴾ الحميد صيغة مبالغة فعيل بمعنى مفعول
يستوى فيه المذكر والمؤنث أي إنك محمود بمحامدك اللائقة بعظمة شأنك وهو تليل
لطلب الصلاة أي لأنك محمود ومن محامدك إفاضتك أنواع العنايات وزيادة البركات
على نبيك الذي تقرب إليك بامتثال ما أهله له من أداء الرسالة ويحتمل أن حميداً بمعنى
حامد أي إنك حامد من يستحق أن يحمد ومحمد من أحق عبادك بحمدك وقبول دعاء
من يدعو له ولآله وهذا أنسب بالمقام (مجيد) مبالغة ماجد والمجد الشرف ﴿ والسلام
كما علمتم ﴾ بالبناء للمجهول وتشديد اللام وفيه رواية بالبناء للمعلوم وتخفيف اللام

۞ رواه مسلم وزاد ابن خزيمة فكيف نصلى عليك إذا نحن صلينا عليك في صلاتنا ۞
 وهذه الزيادة رواها أيضاً ابن حبان والدارقطنى والحاكم وأخرجها أبو حاتم وابن خزيمة
 في صحيحهما وحديث الصلاة أخرجه الشيخان عن كعب بن عجرة عن أبي حميد
 الساعدى وأخرجه البخارى عن أبي سعيد والنسائى عن طلحة والطبرانى عن سهل
 ابن سعد وأحمد والنسائى عن زيد بن خارجة . والحديث دليل على وجوب الصلاة
 عليه صلى الله عليه وسلم في الصلاة لظاهر الأمر (أعنى) قولوا وإلى هذا ذهب جماعة من السلف
 والأئمة والشافعى وإسحق ودليلهم الحديث مع زيادته الثابتة ويقتضى أيضاً وجوب
 الصلاة على الآل وهو قول الهادى والقاسم وأحمد بن حنبل ولا عذر لمن قال بوجوب
 الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم مستدلاً بهذا الحديث من القول بوجوبها على الآل إذ المأمور به واحد
 ودعوى النووى وغيره الإجماع على أن الصلاة على الآل مندوبة غير مسلمة بل نقول
 الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم لا تتم ويكون العبد ممثلاً بها حتى يأتى بهذا اللفظ النبوى الذى فيه
 ذكر الآل لأنه قال السائل « كيف نصلى عليه » فأجابه بالكيفية إنها الصلاة عليه وعلى
 آله فمن لم يأت بالآل فما صلى عليه بالكيفية التى أمر بها فلا يكون ممثلاً للأمر فلا يكون
 مصلياً عليه صلى الله عليه وسلم وكذلك بقية الحديث من قوله « كما صليت إلى آخره » يجب إذ هو
 من الكيفية المأمور بها ومن فرق بين ألفاظ هذه الكيفية بإيجاب بعضها وندب بعضها
 فلا دليل له على ذلك . وأما استدلال المهدي فى البحر على أن الصلاة على الآل سنة
 بالقياس على الأذان فإنهم لم يذكروا معه صلى الله عليه وسلم فيه فكلام باطل فإنه كما قيل لا قياس
 مع النص لأنه لا يذكر الآل فى تشهد الأذان لا ندباً ولا وجوباً ولأنه ليس فى الأذان
 دعاء له صلى الله عليه وسلم بل شهادة بأنه رسول الله والآل لم يأت تعبد بالشهادة بأنهم آله ومن هنا
 تعلم أن حذف لفظ الآل من الصلاة كما يقع فى كتب الحديث ليس على ما ينبغى
 وكنت سئلت عنه قديماً فأجبت أنه قد صح عند أهل الحديث بلا ريب كيفية الصلاة
 على النبي صلى الله عليه وسلم وهم رواها وكأنهم حذفوها خطأ تقيية لما كان فى الدولة الأموية من
 يكره ذكرهم ثم استمر عليه عمل الناس متابعة من الآخر للأول فلا وجه له . وبسطت
 هذا الجواب فى حواشى شرح العمدة بسطاً شافياً وأما من هم الآل فى ذلك أقوال
 الأصح أنهم من حرمت عليهم الزكاة فإنه بذلك فسره زيد بن أرقم والصحابى أعرف

بتراده صلى الله وسلم فتفسيره قرينة على تعيين المراد من اللفظ المشترك وقد فسرهم بآل علي وآل جعفر وآل عقيل وآل العباس . فإن قيل يحتمل أن يراد بقوله « إذا نحن صلينا عليك في صلاتنا » أي إذا نحن دعونا لك في دعائنا فلا يدل على إيجاب الصلاة عليه في الصلاة (قلت) الجواب من وجهين الأول المتبادر في لسان الصحابة من الصلاة في قوله صلاتنا الشرعية لا اللغوية والحقيقة العرفية مقدمة إذا تردت بين المعنيين . الثاني أنه قد ثبت وجوب الدعاء في آخر التشهد كما عرفت من الأمر به والصلاة عليه ﷺ قبل الدعاء واجبة لما عرفت من حديث فضالة وبهذا يتم إيجاب للصلاة عليه ﷺ بعد التشهد قبل الدعاء الدال على وجوبه .

٢٩٩- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « إِذَا تَشَهَّدَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنْ أَرْبَعٍ ، يَقُولُ : اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ جَهَنَّمَ ، وَمِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ ، وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ ، وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ » مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ « إِذَا فَرَغَ أَحَدُكُمْ مِنَ التَّشَهُّدِ الْأَخِيرِ » .

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ « إذا تشهد أحدكم في مطلق في التشهد الأوسط والأخير في فليستعذ بالله من أربع في بينها بقوله في يقول اللهم إني أعوذ بك من عذاب جهنم ومن عذاب القبر ومن فتنة المحيا والممات ومن فتنة المسيح الدجال » متفق عليه وفي رواية لمسلم إذا فرغ أحدكم من التشهد الأخير في هذه الرواية قيدت إطلاق الأولى وأبانت أن الاستعاذة بالمأمور بها بعد التشهد الأخير . وبدل التعقيب بالفاء أنها تكون قبل الدعاء المخير فيه بما شاء . والحديث دليل على وجوب الاستعاذة مما ذكر وهو مذهب الظاهرية وقال ابن حزم منهم : ويجب أيضاً في التشهد

الأول عملاً منه بإطلاق اللفظ المتفق عليه وأمر طاوس ابنه بإعادة الصلاة لما لم يستعد فيها فإنه يقول بالوجوب وبطلان الصلاة من تركها . والجمهور حملوه على الندب . وفيه دلالة على ثبوت عذاب القبر والمراد من فتنة المحيا ما يعرض للانسان مدة حياته من الافتتان بالدنيا والشهوات والجهالات وأعظمها والعباد بالله أمر الخاتمة عند الموت وقيل هي الابتلاء مع عدم الصبر وفتنة الممات قيل المراد بها الفتنة عند الموت أضيفت إليه لقربها منه ويجوز أن يراد بها فتنة القبر وقيل أراد بها السؤال مع الحيرة وقد أخرج البخارى « إنكم تفتنون في قبوركم مثل أو قريباً من فتنة الدجال » ولا يكون هذا تكرير العذاب القبر لأن عذاب القبر متفرع على ذلك وقوله « فتنة المسيح الدجال » قال العلماء أهل اللغة : الفتنة الامتحان والاختبار وقد يطلق على القتل والإحراق والتهمة وغير ذلك والمسيح بفتح الميم وتخفيف السين المهملة وآخره حاء مهملة وفيه ضبط آخر وهذا الأصح ويطلق على الدجال وعلى عيسى ولكن إذا أريد به الدجال قيد باسمه . سمي المسيح لمسحه الأرض وقيل لأنه ممسوح العين وأما عيسى فقيل له المسيح لأنه خرج من بطن أمه ممسوحاً بالدهن وقيل لأن زكريا مسحته وقيل لأنه كان لا يمسح ذا عاهة إلا برىء وذكر صاحب القاموس أنه جمع في وجه تسميته بذلك خمسين قولاً .

٣٠٠ - وَعَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ لِرَسُولِ

اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : عَلَّمَنِي دُعَاءً أَدْعُو بِهِ فِي سَهْلَاتِي ، قَالَ

قُلْ «اللَّهُمَّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي ظُلْمًا كَثِيرًا ، وَلَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ

إِلَّا أَنْتَ ، فَاعْفِرْ لِي مَغْفِرَةً مِنْ عِنْدِكَ وَارْحَمْنِي ، إِنَّكَ أَنْتَ

الْغَفُورُ الرَّحِيمُ » مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

وعن أبي بكر الصديق رضى الله عنه أنه قال لرسول الله ﷺ علمني دعاء

أدعوه به في صلواتي قال قل اللهم انى ظلمت نفسي ظلماً كثيراً يروى بالمثلثة وبالوحدة

فيخير الداعى بين اللفظين ولا يجمع بينهما لأنه لم يرد إلا أحدهما ولا يغفر الذنوب

إلا أنت ﴿ إقراراً بالوحدانية ﴾ فاغفر لي ﴿ استجلاباً للمغفرة ﴾ مغفرة ﴿ نكرها
للتعظيم أي مغفرة عظيمة وزادها تعظيماً بوصفها بقوله ﴾ من عندك ﴿ لأن ما يكون
من عنده تعالى لا تحيط بوصفه عبارة ﴾ وارحمي إنك أنت الغفور الرحيم ﴿ توسل إلى
نيل مغفرة الله ورحمته بصفتي غفرانه ورحمته ﴾ متفق عليه ﴿ الحديث دليل على
شرعية الدعاء في الصلاة على الإطلاق من غير تعيين محل له ومن محلاته بعد التشهد
والصلاة عليه ﷺ والاستعاذة لقوله « فليتخير من الدعاء ما شاء » والإقرار بظلم نفسه
اعتراف بأنه لا يخلو أحد البشر عن ظلم نفسه بارتكابه ما نهى عنه أو تقصيره عن أداء
ما أمر به . وفيه التوسل إلى الله تعالى بأسمائه عند طلب الحاجات واستدفاع المكروهات
وأنه يأتي من صفاته في كل مقام ما يناسبه كلفظ الغفور الرحيم عند طلب المغفرة ونحو
(وارزقنا وأنت خير الرازقين) عند طلب الرزق والقرآن والأدعية النبوية مملوءة
بذلك . وفي الحديث دليل على طلب التعليم من العالم سيما في الدعوات المطلوب فيها
جوامع الكلم واعلم أنه قد ورد في الدعاء بعد التشهد ألفاظ غير ما ذكر أخرج النسائي
عن جابر « أنه ﷺ كان يقول في صلاته بعد التشهد : أحسن الكلام كلام الله
وأحسن الهدى هدى محمد » وأخرج أبو داود عن ابن مسعود « أنه ﷺ كان يعلمهم
من الدعاء بعد التشهد اللهم ألف على الخير بين قلوبنا وأصلح ذات بيننا واهدنا سبل
السلام ونجنا من الظلمات إلى النور وجنبنا الفواحش والفتن ما ظهر منها وما بطن وبارك
لنا في أسماعنا وأبصارنا وقلوبنا وأزواجنا وذرياتنا وتب علينا إنك أنت التواب الرحيم
واجعلنا شاكرين لنعمتك مشنين بها قابليها وأتمها علينا » أخرجه أبو داود وأخرج أبو داود
أيضاً عن بعض الصحابة أنه ﷺ قال لرجل « كيف تقول في الصلاة » قال أتشهد ثم
أقول اللهم إني أسألك الجنة وأعوذ بك من النار أما إني لا أحسن دندنتك ولا دندنة
معاذ فقال ﷺ « حول ذلك ندندن أنا ومعاذ » ففيه أنه يدعو الإنسان بأي لفظ شاء
من مأثور وغيره .

٣٠١ - وَعَنْ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَكَانَ يُسَلِّمُ عَنْ يَمِينِهِ « السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ » وَعَنْ شِمَالِهِ « السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ » رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ .

وَعَنْ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ قَالَ : صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَكَانَ يُسَلِّمُ عَنْ يَمِينِهِ السَّلَامَ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ وَعَنْ شِمَالِهِ السَّلَامَ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ . هَذَا الْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ عُلْقَمَةَ بْنِ وَائِلٍ عَنْ أَبِيهِ وَنَسَبَهُ الْمَصْنُفُ فِي التَّلْخِيصِ إِلَى عَبْدِ الْجُبَارِ بْنِ وَائِلٍ وَقَالَ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِيهِ فَأَعْلَهُ بِالْإِنْقِطَاعِ وَهَذَا قَالَ صَحِيحٌ وَرَجَعْنَا سَنِينَ أَبِي دَاوُدَ فَرَأَيْنَاهُ يَرْوَاهُ عَنْ عُلْقَمَةَ بْنِ وَائِلٍ عَنْ أَبِيهِ وَقَدْ صَحَّ سَمَاعٌ عُلْقَمَةَ عَنْ أَبِيهِ فَالْحَدِيثُ سَالِمٌ عَنِ الْإِنْقِطَاعِ فَتَصْحِيحُهُ هُنَا هُوَ الْأَوَّلِيُّ وَإِنْ خَالَفَ مَا فِي التَّلْخِيصِ وَحَدِيثَ التَّسْلِيمَتَيْنِ يَرْوَاهُ خَمْسَةَ عَشَرَ مِنَ الصَّحَابَةِ بِأَحَادِيثٍ مُخْتَلِفَةٍ فِيهَا صَحِيحٌ وَحَسَنٌ وَضَعِيفٌ وَمَتْرُوكٌ وَكُلُّهَا بَدُونَ زِيَادَةَ وَبَرَكَاتِهِ إِلَّا فِي رِوَايَةِ وَائِلٍ هَذِهِ وَرِوَايَةِ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ وَعَنْ ابْنِ مَاجَةَ وَعَنْ ابْنِ حَبَانَ وَمَعَ صِحَّةِ إِسْنَادِ حَدِيثِ وَائِلٍ كَمَا قَالَ الْمَصْنُفُ هُنَا يَتَعَيَّنُ قَبُولُ زِيَادَتِهِ إِذْ هِيَ زِيَادَةٌ عَدْلٍ . وَعَدَمُ ذِكْرِهَا فِي رِوَايَةِ غَيْرِهِ لَيْسَتْ رِوَايَةٌ لِعَدَمِهَا قَالَ الشَّارِحُ : إِنَّهُ لَمْ يَرِ مِنْ قَالَ وَجُوبَ زِيَادَةَ وَبَرَكَاتِهِ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ : قَالَ الْإِمَامُ يَحْيَى : إِذَا زَادَ وَبَرَكَاتِهِ وَرِضْوَانَهُ وَكِرَامَتَهُ أَجْزَأُ إِذَا هُوَ زِيَادَةٌ فَضِيلَةٌ وَقَدْ عَرَفْتُ أَنَّ الْوَارِدَ زِيَادَةُ وَبَرَكَاتِهِ وَقَدْ صَحَّتْ وَلَا عَذْرَ عَنِ الْقَوْلِ بِهَا وَقَالَ بِهِ السَّرْحَسِيُّ وَالْإِمَامُ وَالرُّوْيَانِيُّ فِي الْحَلِيَّةِ وَقَوْلُ ابْنِ الصَّلَاحِ : إِنَّهَا لَمْ تَثْبُتْ قَدْ تَعَجَّبَ مِنْهُ الْمَصْنُفُ وَقَالَ هِيَ ثَابِتَةٌ عِنْدَ ابْنِ حَبَانَ فِي صَحِيحِهِ وَعِنْدَ أَبِي دَاوُدَ وَعِنْدَ ابْنِ مَاجَةَ قَالَ الْمَصْنُفُ : إِلَّا أَنَّهُ قَالَ ابْنُ رَسْلَانَ فِي شَرْحِ السَّنَنِ : لَمْ نَجِدْهَا فِي ابْنِ مَاجَةَ (قُلْتُ) رَاجَعْنَا سَنِينَ ابْنِ مَاجَةَ مِنْ نَسْخَةِ صَحِيحَةٍ مَقْرُوءَةٍ فَوَجَدْنَا فِيهِ مَا لَفِظَهُ : بَابُ التَّسْلِيمِ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ عُبَيْدٍ عَنْ ابْنِ إِسْحَاقَ عَنِ الْأَحْوَصِ (١)

(١) الذي في السنن : عن أبي إسحاق عن ابن الأحوص .

عن عبد الله « أن رسول الله ﷺ كان يسلم عن يمينه وعن شماله حتى يرى بياض خده السلام عليكم ورحمة الله وبركاته » انتهى بلفظه . وفي تلقيح الأفكار تخريج الأذكار للحافظ ابن حجر لما ذكر النووي أن زيادة وبركاته زيادة فردة ساق الحافظ طرقاً عدة لزيادة وبركاته ثم قال فهذه عدة طرق ثبتت بها وبركاته بخلاف ما يورده كلام الشيخ أنها رواية فردة انتهى كلامه (وحيث) ثبت أن التسليمتين من فعله ﷺ في الصلاة وقد ثبت قوله « صلوا كما رأيتموني أصلي » وثبت حديث « تحريمها التكبير وتحليلها السلام » أخرجه أصحاب السنن بإسناد صحيح فيجب التسليم لذلك . وقد ذهب إلى القول بوجوبه الهادوية والشافعية وقال النووي إنه قول جمهور العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم . وذهبت الحنفية وآخرون إلى أنه سنة مستدلين على ذلك بقوله ﷺ في حديث ابن عمر « إذا رفع الإمام رأسه من السجدة وقعد ثم أحدث قبل التسليم فقد تمت صلاته » فدل على أن التسليم ليس بركن واجب وإلا لوجب إعادة ولحديث المسيء صلاته فإنه ﷺ لم يأمره بالسلام وأجيب عنه بأن حديث ابن عمر ضعيف باتفاق الحفاظ فإنه أخرجه الترمذي وقال هذا حديث إسناده ليس بذاك القوي وقد اضطربوا في إسناده وحديث المسيء صلاته لا ينافي الوجوب فإن هذه زيادة وهي مقبولة والاستدلال بقوله تعالى (اركعوا واسجدوا) على عدم وجوب السلام استدلال غير تام لأن الآية مجملة بين المطلوب منها فعله ﷺ ولو عمل بها وحدها لما وجبت القراءة ولا غيرها . ودل الحديث على وجوب التسليم على اليمين واليسار وإليه ذهبت الهادوية وجماعة . وذهب الشافعي إلى أن الواجب تسليمة واحدة والثانية مسنونة قال النووي أجمع العلماء الذين يعتد بهم أنه لا يجب إلا تسليمة واحدة فإن اقتصر عليها استحباب له أن يسلم تلقاء وجهه فإن سلم تسليمتين جعل الأولى عن يمينه والثانية عن يساره ولعل حجة الشافعي حديث عائشة « أنه ﷺ كان إذا أوتر بتسع ركعات لم يقعد إلا في الثامنة فيحمد الله ويذكره ويدعو ثم ينهض ولا يسلم ثم يصلي التاسعة فيجلس ويذكر الله ويدعو ثم يسلم تسليمة » أخرجه ابن حبان وإسناده على شرط مسلم . وأجيب عنه بأنه لا يعارض حديث الزيادة كما عرقت من قبول الزيادة إذا كانت من عدل وعند مالك أن المسنون تسليمة واحدة وقد بين ابن عبد البر ضعف أدلة هذا القول من

الأحاديث . واستدل المالكية على كفاية التسليمة الواحدة بعمل أهل المدينة وهو عمل توارثوه كابر آ عن كابر . وأجيب عنه بأنه قد تقرر في الأصول أن عملهم ليس بحجة وقوله (عن يمينه وعن شماله) أى منحرفاً إلى الجهتين بحيث يرى بياض خده كما ورد في رواية سعد « رأيت رسول الله ﷺ سلم عن يمينه وعن شماله حتى كأنى أنظر إلى صفحة خده » وفي لفظ « حتى أرى بياض خده » أخرجه مسلم والنسائي .

٣٠٢ - وَعَنْ الْمُغِيرَةَ بْنِ شُعْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَقُولُ فِي دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، لَهُ الْمُلْكُ ، وَلَهُ الْحَمْدُ ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ . اللَّهُمَّ لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ ، وَلَا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ ، وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ » مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

﴿ وعن المغيرة بن شعبة أن النبي ﷺ كان يقول في دبر ﴾ قال في القاموس الدبر بضم الدال وبضمين نقيض القبل من كل شيء : عقبه ومؤخره وقال في الدبر محرقة الدال والباء بالفتح الصلاة في آخر وقتها وتسكن الباء ولا يقال بضمين فإنه من لحن المحدثين ﴿ كل صلاة مكتوبة ﴾ لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ﴿ ووقع عند عبد ابن حميد بعده ﴾ ولا راد لما قضيت ﴿ ولا ينفع ذا الجد منك الجد ﴾ متفق عليه ﴿ زاد الطبراني من طريق أخرى عن المغيرة بعد قوله له الملك وله الحمد ﴾ يحيى ويميت وهو حي لا يموت بيده الخير ﴾ ورواته موثقون وثبت مثله عند البزار من حديث عبد الرحمن بن عوف بسند صحيح لكنه في القول إذا أصبح وإذا أمسى ومعنى « لا مانع لما أعطيت » أن من قضيت له بقضاء من رزق أو غيره لا يمنعه أحد عنه ومعنى « لا معطي لما منعت » أنه من قضيت له بحرمان لا معطي له . والجد بفتح الجيم كما سلف قال البخاري معناه الغنى والمراد لا ينفعه ولا ينجيه حظه في الدنيا بالمال والولد والعظمة

والسلطان وإنما ينجيه فضلك ورحمتك . والحديث دليل على استحباب هذا الدعاء عقب الصلوات لما اشتمل على توحيد الله ونسبة الأمر كاه إليه والمنع والإعطاء وتمام القدرة .

٣٠٣ - وَعَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّ رَسُولَ

اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَتَعَوَّذُ بِهِنَّ دُبْرَ كُلِّ صَلَاةٍ « اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْبُخْلِ وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ الْجُبْنِ ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ أَنْ أُرَدَّ إِلَى أَرْذَلِ الْعُمْرِ ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الدُّنْيَا ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ » رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ .

وعن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يتعوذ بهن دبر كل صلاة اللهم إني أعوذ بك من أي التجنى إليك من البخل منضم الموحدة وسكون الحاء المعجمة وفيه لغات من الجبن من البخل من أن أرد إلى أرذل العمر وأعوذ بك من فتنة الدنيا وأعوذ بك من عذاب القبر » رواه البخاري قوله دبر الصلاة هنا وفي الأول يحتمل أنه قبل الخروج لأن دبر الحيوان منه وعليه بعض أئمة الحديث ويحتمل أنه بعدها وهو أقرب . والمراد بالصلاة عند الإطلاق المفروضة . والتمهيد من البخل قد كثر في الأحاديث قيل والمقصود منه منع ما يجب بذله من المال شرعاً أو عادة . والجبن هو المهابة للأشياء والتأخر عن فعلها يقال منه جبان كسحاب لمن قام به والمتعوذ منه هو التأخر عن الإقدام بالنفس إلى الجهاد الواجب والتأخر عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ومحو ذلك . والمراد من الرد إلى أرذل العمر هو بلوغ الهرم والخرف حتى يعود كهيئته الأولى في أوان الطفولية ضعيف البنية سخيئ العقل قليل النهم . وأما فتنة الدنيا فهن الافتتان بشهواتها وزخارفها حتى تلهيه عن القيام بالواجبات التي خلق لها العبد وهي عبادة بارئه ونخالقه وهو المراد من قوله تعالى (إنما أموالكم وأولادكم فتنة) وتقدم الكلام على عذاب القبر :

٣٠٤- وَعَنْ ثَوْبَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا انْصَرَفَ مِنْ صَلَاتِهِ اسْتَغْفَرَ اللَّهَ ثَلَاثًا ، وَقَالَ « اللَّهُمَّ أَنْتَ السَّلَامُ وَمِنْكَ السَّلَامُ ، تَبَارَكْتَ يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ » رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

عن ثوبان رضي الله عنه قال كان رسول الله ﷺ إذا انصرف من صلاته أي سلم منها استغفر الله ثلاثاً بلفظ استغفر الله وفي الأذكار للنووي قيل للأوزاعي وهو أحد رواة هذا الحديث كيف الاستغفار قال تقول استغفر الله استغفر الله وقال « اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والإكرام رواه مسلم » والاستغفار إشارة إلى أن العبد لا يقوم بحق عبادة مولاه لما يعرض له من الوسواس والخواطر فشرع له الاستغفار تداركاً لذلك وشرع له أن يصف ربه بالسلام كما وصف به نفسه والمراد ذو السلامة من كل نقص وآفة مصدر وصف به للمبالغة (ومنك السلام) أي منك نطلب السلامة من شرور الدنيا والآخرة والمراد بقوله ذو الجلال والإكرام ذو الغنى المطلق والفضل التام وقيل الذي عنده الجلال والإكرام لعباده المخلصين وهو من عظام صفاته تعالى ولذا قال ﷺ أظنوا (١) بياذا الجلال والإكرام « ومر برجل يصلي وهو يقول ياذا الجلال والإكرام فقال « قد استجيب لك » .

٣٠٥- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ « مَنْ سَبَّحَ اللَّهَ دُبْرَ كُلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ ، وَحَمِدَ اللَّهَ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ ، وَكَبَّرَ اللَّهَ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ ، فَتِلْكَ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ ، وَقَالَ تَمَامَ الْمِائَةِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ

(١) قال في النهاية يقال أظ بالشيء يلفظ إظاظاً إذا لزمه وثابر عليه .

لَهُ ، لَهُ الْمُلْكُ ، وَلَهُ الْحَمْدُ ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ،
 غُفِرَتْ خَطَايَاهُ ، وَلَوْ كَانَتْ مِثْلَ زَبَدِ الْبَحْرِ « رَوَاهُ مُسْلِمٌ ، وَفِي
 رِوَايَةٍ أُخْرَى : أَنَّ التَّكْبِيرَ أَرْبَعٌ وَثَلَاثُونَ .

عن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ قال « من سبح الله دبر كل صلاة ثلاثاً وثلاثين ۞ يقول سبحان الله ۞ وحمد الله ثلاثاً وثلاثين ۞ يقول الحمد لله ۞ وكبر الله ثلاثاً وثلاثين ۞ يقول الله أكبر ۞ فتلك تسع وتسعون ۞ عدد أسماء الله الحسنى ۞ وقال تمام المائة لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير غفرت خطاياها ولو كانت مثل زبد البحر » ۞ هو ما يعلمو عليه عند اضطرابه ۞ رواه مسلم وفي رواية أخرى ۞ لمسلم عن أبي هريرة ۞ أن التكبير أربع وثلاثون وبه تم المائة فينبغي العمل بهذا تارة وبالتهليل أخرى ليكون قد عمل بالروايتين وأما الجمع بينهما كما قال الشارح وسبقه غيره فليس بوجه لأنه لم يرد الجمع بينهما ولأنه يخرج العدد عن المائة هذا . وللحديث سبب وهو « أن فقراء المهاجرين أتوا رسول الله ﷺ وقالوا يا رسول الله قد ذهب أهل الدثور بالدرجات العلى والنعم المقيم فقال وما ذلك قالوا يصلون كما نصلي ويصومون كما نصوم ويتصدقون ولا نتصدق ويعتقون ولا نعتق فقال رسول الله ﷺ أفلا أعلمكم شيئاً تدركون به من سبقكم وتسبقون به من بعدكم ولا يكون أحد أفضل منكم إلا من صنع مثل ما صنعتم قالوا بلى قال سبحوا الله - الحديث » وكيفية التسيب وأخويه كما ذكرناه وقيل يقول سبحان الله والحمد لله والله أكبر ثلاثاً وثلاثين وقد ورد في البخارى من حديث أبي هريرة أيضاً (يسبحون عشراً ويحمدون عشراً ويكبرون عشراً) وفي صفة أخرى (يسبحون خمساً وعشرين تسيبحة ومثلها تحميداً ومثلها تكبيراً ومثلها لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير فتم مائة) وأخرج أبو داود من حديث زيد بن أرقم « كان رسول الله ﷺ يقول دبر كل صلاة : اللهم ربنا ورب كل شيء أنا شهيد أنك أنت الرب وحدك لا شريك لك اللهم ربنا ورب كل شيء إنا نشهد أن محمداً ﷺ عبدك ورسولك اللهم ربنا ورب كل شيء أنا شهيد أن العباد كلهم إخوة اللهم ربنا ورب

كل شيء اجعلني مخلصاً لك وأهلي في كل ساعة من الدنيا والآخرة يا ذا الجلال والإكرام استمع واستجب الله أكبر الله أكبر الأكرم الله نور السموات والأرض الله أكبر الأكرم حسبي الله ونعم الوكيل الله أكبر الأكرم « وأخرج أبو داود من حديث علي عليه السلام (كان رسول الله ﷺ إذا سلم من الصلاة قال اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت وما أسررت وما أعلنت وما أسرفت وما أنت أعلم به مني أنت المقدم وأنت المؤخر لا إله إلا أنت) وأخرج أبو داود والنسائي من حديث عقبة بن عامر « أمرني رسول الله ﷺ أن أقرأ بالمعوذات دبر كل صلاة » وأخرج مسلم من حديث البراء أنه ﷺ كان يقول بعد الصلاة « رب قني عذابك يوم تبعث عبادك » وورد بعد صلاة المغرب وبعد صلاة الفجر بخصوصهما « قول لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير عشر مرات » أخرجه أحمد وهو زيادة على ما ذكر في غيرهما وأخرج الترمذي عن أبي ذر أن رسول الله ﷺ قال « من قال في دبر صلاة الفجر وهو ثان رجله قبل أن يتكلم لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو على كل شيء قدير عشر مرات كتب الله له عشر حسنات ومحا عنه عشر سيئات ورفع له عشر درجات وكان يومه ذلك في حرز من كل مكروه وحرز من الشيطان ولم ينبغ لذنب أن يدركه في ذلك اليوم إلا الشرك بالله عز وجل » قال الترمذي غريب حسن صحيح وأخرجه النسائي من حديث معاذ وزاد فيه « بيده الخير » وزاد فيه أيضاً « وكان له بكل واحدة قالها عتق رقبة » وأخرج الترمذي والنسائي من حديث عمارة بن شبيب قال : قال رسول الله ﷺ « من قال لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو على كل شيء قدير عشر مرات على إثر المغرب بعث الله له ملائكة يحفظونه من الشيطان الرجيم حتى يصبح وكتب له بها عشر حسنات ومحا عنه عشر سيئات موبقات وكانت له تعدل عشر رقبات مؤمنات » قال الترمذي حسن لا نعرفه إلا من حديث ليث بن سعد ولا نعرف لعمارة سماعاً من النبي ﷺ وأما قراءة الفاتحة بنية كذا وبنية كذا كما يفعل الآن فلم يرد بها دليل بل هي بدعة وأما الصلاة على النبي ﷺ بعد تمام التسييح وأخويه من الثناء فالدعاء بعد الذكر سنة والصلاة عليه ﷺ أمام الدعاء كذلك سنة إنما الاعتقاد لذلك وجعله في حكم

السنن ثرابة ودعاء الامام مستقبل القبلة مستديرا للمؤمنين فلم يأت به سنة بل الذي ورد أنه صلى الله عليه وسلم كان يستقبل المؤمنون إذا سلم قال البخاري (باب يستقبل الامام الناس إذا سلم) وورد حديث سمرة بن جندب وحديث زيد بن خالد « كان إذا صلى صلاة أقبل علينا بوجهه » وظاهره المداومة على ذلك .

٣٠٦ - وَعَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَهُ « أَوْصِيكَ يَا مُعَاذُ : لَا تَدْعَنَّ دُبْرَ كُلِّ صَلَاةٍ أَنْ نَقُولَ : اللَّهُمَّ اغْنِيَّ عَلَى ذِكْرِكَ ، وَشُكْرِكَ وَحُسْنِ عِبَادَتِكَ » رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ بِسَنَدٍ قَوِيٍّ .

وَعَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ لَهُ أَوْصِيكَ يَا مُعَاذُ لَا تَدْعَنَّ ۖ هُوَ نَهَى مَنْ وَدَعَهُ إِلَّا أَنَّهُ هَجَرَ مَاضِيَهُ فِي الْأَكْثَرِ اسْتِغْنَاءً عَنْهُ بِتَرْكِ وَقَدْ وَرَدَ قَلِيلًا وَقُرِئَ مَا وَدَعَكَ رَبُّكَ ۖ دُبْرَ كُلِّ صَلَاةٍ أَنْ تَقُولَ اللَّهُمَّ اغْنِيَّ عَلَى ذِكْرِكَ وَشُكْرِكَ وَحُسْنِ عِبَادَتِكَ ۖ رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ بِسَنَدٍ قَوِيٍّ ۖ النَّهْيُ أَصْلُهُ التَّحْرِيمُ فَيَدُلُّ عَلَى إِنْجَابِ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ دُبْرَ الصَّلَاةِ وَقَبْلَ إِنَّهُ نَهَى إِرْشَادًا وَلَا بَدَّ مِنْ قَرِينَةٍ عَلَى ذَلِكَ وَقِيلَ يَحْتَمِلُ أَنَّهَا فِي حَقِّ مُعَاذِ نَهَى تَحْرِيمٍ وَفِيهِ بَعْدُ وَهَذِهِ الْكَلِمَاتُ عَامَةٌ لِحَيْرِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ .

٣٠٧ - وَعَنْ أَبِي أُمَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « مَنْ قَرَأَ آيَةَ الْكُرْسِيِّ دُبْرَ كُلِّ صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ لَمْ يَمْنَعَهُ مِنْ دُخُولِ الْجَنَّةِ إِلَّا الْمَوْتُ » . رَوَاهُ النَّسَائِيُّ ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ .

وَزَادَ فِيهِ الطَّبْرَانِيُّ « وَقُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ » .

وَعَنْ أَبِي أُمَامَةَ ۖ هُوَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ عَلَى الْأَصَحِّ - كَمَا قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ - ابْنُ ثَعْلَبَةَ الْحَارِثِيُّ الْأَنْصَارِيُّ الْخَزْرَجِيُّ لَمْ يَشْهَدْ بَدْرًا إِلَّا أَنَّهُ عَذَرَهُ صلى الله عليه وسلم عَنِ الْخُرُوجِ لِعَلَّتْهُ

بمرض والدته وأبو أمامة الباهلي تقدم في أول الكتاب فإذا أطلق فالمراد به هذا وإذا أريد الباهلي قيد به ع قال قال رسول الله ﷺ « من قرأ آية الكرسي دبر كل صلاة مكتوبة ع أي مفروضة ع لم يمنعه من دخول الجنة إلا الموت » رواه النسائي وصححه ابن حبان وزاد فيه الطبراني : وقل هو الله أحد ع وقد ورد نحوه من حديث علي عليه السلام بزيادة « من قرأها حين يأخذ مضجعه أمنه الله على داره ودار جاره وأهل دويرات حوله » رواه البيهقي في شعب الإيمان وضعف إسناده وقوله « لم يمنعه من دخول الجنة إلا الموت » هو على حذف مضاف أي لا يمنعه إلا عدم موته حذف للدلالة المعنى عليه واختصت آية الكرسي بذلك لما اشتملت عليه من أصول الأسماء والصفات الإلهية والوحدانية والحياة والقيومية والعلم والملك والقدرة والإرادة . وقل هو الله أحد متمحضة لذكر صفات الرب تعالى .

٣٠٨- وَعَنْ مَالِكِ بْنِ الْحَوِيثِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي »
رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ .

ع وعن مالك بن الحويرث رضى الله عنه قال قال رسول الله ﷺ « صلوا كما رأيتموني أصلى » رواه البخارى ع هذا الحديث أصل عظيم فى دلالة على أن أفعاله ﷺ فى الصلاة وأقواله بيان لما أجمل من الأمر بالصلاة فى القرآن وفى الأحاديث وفىه دلالة على وجوب التأسى به ﷺ فيما فعله فى الصلاة فكل ما حافظ عليه من أفعالها وأقوالها وجب على الأمة إلا للدليل يخصص شيئاً من ذلك وقد أطال العلماء الكلام فى الحديث واستوفاه ابن دقيق العيد فى شرح العمدة وزدناه تحقيقاً فى حواشينا .

۳۰۹ - وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ « صَلِّ قَائِمًا ، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَقَاعِدًا ، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْبٍ ، وَإِلَّا فَأَوْمِ » رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ .

وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « صَلِّ قَائِمًا فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فِي أَيِّ الصَّلَاةِ قَائِمًا فِي فَقَاعِدًا فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فِي أَيِّ وَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ الصَّلَاةَ قَاعِدًا فِي فَعَلَى جَنْبٍ وَإِلَّا فِي أَيِّ وَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ الصَّلَاةَ عَلَى جَنْبٍ فِي فَأَوْمِ فِي لَمْ نَجِدْهُ فِي نَسَخِ الْبَلُوغِ مَنْسُوبًا وَقَدْ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ دُونَ قَوْلِهِ وَإِلَّا فَأَوْمِ وَالنَّسَائِيُّ وَزَادَ « فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَمَسْتَلِقٌ لَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وَسَعَهَا » وَقَدْ رَوَاهُ الدَّارِقُطِيُّ مِنْ حَدِيثِ عَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ بَلْفِظٍ « فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ أَنْ تَسْجُدَ أَوْمِ وَاجْعَلْ سَجُودَكَ أَخْفِضْ مِنْ رُكُوعِكَ فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَصَلِيَ قَاعِدًا صَلَّى عَلَى جَنْبِهِ الْأَيْمَنِ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَصَلِيَ عَلَى جَنْبِهِ الْأَيْمَنِ صَلَّى مُسْتَلْقِيًا رِجْلَاهُ مِمَّا يَلِي الْقِبْلَةَ » وَفِي إِسْنَادِهِ ضَعْفٌ وَفِيهِ مَتْرُوكٌ وَقَالَ الْمَصْنِفُ لَمْ يَقَعْ فِي الْحَدِيثِ ذِكْرُ الْإِيمَاءِ وَإِنَّمَا أُورِدَهُ الرَّافِعِيُّ قَالَ وَلَكِنَّهُ وَرَدَ فِي حَدِيثِ جَابِرٍ « إِنْ اسْتَطَعْتَ وَإِلَّا فَأَوْمِ إِيْمَاءً وَاجْعَلْ سَجُودَكَ أَخْفِضْ مِنْ رُكُوعِكَ » أَخْرَجَهُ الْبَزَارِيُّ وَالْبَيْهَقِيُّ فِي الْمَعْرِفَةِ . قَالَ الْبَزَارِيُّ : وَقَدْ سَأَلْتُ عَنْهُ أَبُو حَاتِمٍ فَقَالَ الصَّوَابُ عَنْ جَابِرٍ مَوْقُوفًا وَرَفَعَهُ خَطَأً وَقَدْ رَوَى أَيْضًا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَمْرِو بْنِ عَبَّاسٍ وَفِي إِسْنَادَيْهِمَا ضَعْفٌ . وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَصَلِي الْفَرِيضَةَ قَاعِدًا إِلَّا لِعُذْرٍ وَهُوَ عَدَمُ الْاسْتَطَاعَةِ وَيَلْحَقُ بِهِ مَا إِذَا خَشِيَ ضَرْرًا لِقَوْلِهِ تَعَالَى (وَمَا جَعَلْنَا عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ) وَكَذَا قَوْلُهُ « إِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْبٍ » وَفِي قَوْلِهِ فِي حَدِيثِ الطَّبْرَانِيِّ « فَإِنْ نَالَتهُ مَشَقَّةٌ فَجَالَسَا فَإِنْ نَالَتهُ مَشَقَّةٌ فَنَأْتِمَا » أَيُّ مَضْطَجِعًا وَفِيهِ حُجَّةٌ عَلَى مَنْ قَالَ إِنْ الْعَاجِزُ عَنِ الْقَعُودِ تَسْقَطُ عَنْهُ الصَّلَاةُ وَهُوَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَنْ نَالَتهُ مَشَقَّةٌ وَلَوْ بِالتَّأَلُّمِ يَبَاحُ لَهُ الصَّلَاةُ مِنَ الْقَعُودِ وَفِيهِ خِلَافٌ . وَالْحَدِيثُ مَعَ مَنْ قَالَ إِنْ التَّأَلُّمُ يَبِيحُ ذَلِكَ وَمَنْ الْمَشَقَّةُ صَلَاةٌ مِنْ يَخَافُ دُورَانَ رَأْسِهِ إِنْ صَلَّى قَائِمًا فِي السَّفِينَةِ أَوْ يَخَافُ الْغُرُقَ أَيْبَحُ لَهُ الْقَعُودُ هَذَا . وَلَمْ يَبَيِّنِ الْحَدِيثُ هَيْئَةَ الْقَعُودِ عَلَى أَيِّ صِفَةٍ وَمَقْتَضَى إِطْلَاقَهُ صِحَّتَهُ عَلَى أَيِّ هَيْئَةٍ شَاءَهَا الْمُصَلِّيُ وَإِلَيْهِ ذَهَبَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ وَقَالَ الْهَادِي وَغَيْرُهُ : إِنَّهُ يَتَرَبَّعُ وَاضْعَا يَدَهُ عَلَى رُكْبَتَيْهِ

ومثله عند الحنفية وذهب زيد بن علي وجماعة إلى أنه مثل قعود التشهد قيل والخلاف في الأفضل قال المصنف في فتح الباري : اختلف في الأفضل فعند الأئمة الثلاثة التربع وقيل مفترشا وقيل متوركا وفي كل منها أحاديث وقوله في الحديث علي جنب الكلام في الاستطاعة هنا كما مر وهو هنا مطلق وقيدته في حديث علي عليه السلام عند الدارقطني على جنبه الأيمن مستقبل القبلة بوجهه وهو حجة الجمهور وأنه يكون على هذه الصفة كتوجه الميت في القبر ويؤخذ من الحديث أنه لا يجب شيء بعد تعذر الإيماء على الجنب وعن الشافعي والمؤيد يجب الإيماء بالعينين والحاجبين وعن زفر الإيماء بالقلب وقيل يجب إمرار القرآن والذكر على اللسان ثم على القلب إلا أن هذه الكلمة لم تأت في الأحاديث وفي الآية (فاذكروا الله قياما وقعودا وعلى جنوبكم) وإن كان عدم الذكر لا ينفي الوجوب بدليل آخر وقد وجبت الصلاة على الإطلاق وثبت « إذا أمرتم بأمر فاتوا منه ما استطعتم » فإذا استطاع شيئا مما يفعل في الصلاة وجب عليه لأنه مستطيع له

٣١٠ - وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِمَرِيضٍ - صَلَّى عَلَيَّ وَسَادَةً ، فَرَمَى بِهَا - وَقَالَ « صَلِّ عَلَيَّ الْأَرْضِ إِنْ اسْتَطَعْتَ ، وَإِلَّا فَأَوْمِ إِيْمَاءً ، وَاجْعَلْ سُجُودَكَ أَخْفَضَ مِنْ رُكُوعِكَ » رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ بِسَنَدٍ قَوِيٍّ ، وَلَكِنْ صَحَّحَ أَبُو حَاتِمٍ وَقَفَّهُ .

و عن جابر رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال للمريض - صلى على وسادة فرمى بها « وقال صل على الأرض إن استطعت وإلا فأوم إيماء واجعل سجودك أخفض من ركوعك » رواه البيهقي بسند قوي ولكن صحح أبو حاتم وقفه في الحديث أخرجه البيهقي في المعرفة من طريق سفيان الثوري وفي الحديث « فرمى بها وأخذ عودا ليصلي عليه فأخذه ورمى به » وذكر الحديث وقال البزار لا يعرف أحد رواه عن الثوري غير أبي بكر الحنفي وقد سئل عنه أبو حاتم فقال الصواب عن جابر موقوفا ورفع خطأ .

وقد روى الطبراني من حديث طارق ابن شهاب عن ابن عمر قال « عاد رسول الله ﷺ مريضاً فذكره » وفي إسناده ضعف والحديث دليل على أنه لا يتخذ المريض ما يسجد عليه حيث تعذر سجوده على الأرض وقد أرشده إلى أنه يفصل بين ركوعه وسجوده ويجعل سجوده أخفض من ركوعه فإن تعذر عليه القيام والركوع فإنه يومئ من قعودهما جاعلاً الإمام بالسجود أخفض من الركوع أو لم يتعذر عليه القيام فإنه يومئ للركوع من قيام ثم يقعد ويومئ للسجود من قعود وقيل في هذه الصورة يومئ لهما من قيام ويقعد للتشهد وقيل يومئ لهما كليهما من القعود ويقوم للقراءة وقيل يسقط عنه القيام ويصلي قاعداً فإن صلى قائماً جاز وإن تعذر عليه القعود أو ما لهما من قيام .

• • •

باب سجود السهو وغيره

(من سجود التلاوة والشكر)

٣١١ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُحَيْنَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى بِهِمُ الظُّهْرَ ، فَقَامَ فِي الرَّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ ، وَلَمْ يَجْلِسْ ، فَقَامَ النَّاسُ مَعَهُ ، حَتَّى إِذَا قَضَى الصَّلَاةَ ، وَأَنْتَظَرَ النَّاسَ تَسْلِيمَهُ ، كَبَّرَ وَهُوَ جَالِسٌ . وَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ ، قَبْلَ أَنْ يُسَلَّمَ . ثُمَّ سَلَّمَ . أَخْرَجَهُ السَّبْعَةُ ، وَهَذَا اللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ .

وفي رواية لمسلم : يُكَبَّرُ فِي كُلِّ سَجْدَةٍ وَهُوَ جَالِسٌ وَيَسْجُدُ . وَيَسْجُدُ النَّاسُ مَعَهُ ، مَكَانَ مَا نَسِيَ مِنَ الْجُلُوسِ .

عن عبد الله بن بحنة رضى الله عنه في تقدم ضبطه وترجمته وتكرر على الشارح ترجمته فأعادها هنا في أن النبي ﷺ صلى بهم الظهر فقام في الركعتين الأوليين في المشناتين التحتيتين في ولم يجلس في هو تأكيد لقيام من « باب » أقول له ارحل لا تقيمن عندنا . في فقام الناس معه حتى إذا قضى الصلاة وانتظر الناس تسليمه كبر وهو جالس وسجد سجدتين قبل أن يسلم ثم سلم . أخرجه السبعة وهذا لفظ البخاري في الحديث دليل على أن ترك التشهد الأول سهواً يجبره بسجود السهو وقوله ﷺ « صلوا كما رأيتموني أصلي » يدل على وجوب التشهد الأول وجبرانه هنا عند تركه دل على أنه وإن كان واجباً فإنه يجبر بسجود السهو والاستدلال على عدم وجوبه بأنه لو كان واجباً لما جبره السجود إذ حق الواجب أن يفعل بنفسه لا يتم إذ يمكن أنه كما قال أحمد بن حنبل واجب ولكنه إن ترك سهواً جبره بسجود السهو وحاصله أنه لا يتم الاستدلال على عدم وجوبه حتى يقوم الدليل أن كل واجب لا يجزىء عنه سجود السهو إن ترك سهواً وقوله « كبر » دليل على شرعية تكبيرة الإحرام لسجود السهو وأنها غير مختصة بالدخول في الصلاة وأنه يكبرها وإن كان لم يخرج من صلاته بالسلام منها وأما تكبيرة النقل فلم تذكرها ولكنها ذكرت في قوله في وفي رواية لمسلم في أي عن عبد الله بن بحنة في يكبر في كل سجدة وهو جالس ويسجد ويسجد الناس معه في فيه دليل على شرعية تكبير النقل كما سلف في الصلاة وقوله في مكان مانسى من الجلوس في كأنه عرف الصحابي ذلك من قرينة الحال فهذا لفظ مدرج من كلام الراوى ليس حكاية لفعله ﷺ الذي شاهده ولا لقوله ﷺ ثم فيه دليل على أن محل مثل هذا السجود قبل السلام ويأتى ما يخالفه والكلام عليه . وفي رواية مسلم دلالة على وجوب متابعة الإمام . وفي الحديث دلالة أيضاً على وجوب متابعتة وإن ترك ما هذا حاله فإنه ﷺ أقرهم على متابعتة مع تركهم للتشهد عمداً وفيه تأمل لا حتمال أنه ما ذكر أنه ترك وتركوا إلا بعد تلبسه وتلبسهم بواجب آخر .

٣١٢- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ صَلَّى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِحْدَى صَلَاتِي الْعِشِيِّ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ قَامَ إِلَى خَشْبَةٍ فِي مُقَدِّمِ الْمَسْجِدِ، فَوَضَعَ يَدَهُ عَلَيْهَا، وَفِي الْقَوْمِ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، فَهَابَا أَنْ يُكَلِّمَاهُ، وَخَرَجَ سَرْعَانُ النَّاسِ، فَقَالُوا: قُصِرَتِ الصَّلَاةُ، وَفِي الْقَوْمِ رَجُلٌ يَدْعُوهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَا الْيَدَيْنِ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَنْسَيْتَ أَمْ قُصِرَتِ الصَّلَاةُ؟ فَقَالَ «لَمْ أَنْسَ وَلَمْ تُقْصِرْ» فَقَالَ بَلَى، قَدْ نَسَيْتَ، فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ كَبَّرَ، ثُمَّ سَجَدَ مِثْلَ سُجُودِهِ، أَوْ أَطْوَلَ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ فَكَبَّرَ، ثُمَّ وَضَعَ رَأْسَهُ، فَكَبَّرَ، فَسَجَدَ مِثْلَ سُجُودِهِ، أَوْ أَطْوَلَ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ وَكَبَّرَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ.

وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ: صَلَاةَ الْعَصْرِ.

- وَلِأَبِي دَاوُدَ، فَقَالَ «أَصْدَقَ ذُو الْيَدَيْنِ؟» فَأَوْمَأُوا:

أَي نَعَمْ وَهِيَ فِي الصَّحِيحَيْنِ، لَكِنْ بِلَفْظٍ: فَقَالُوا.

- وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ: وَلَمْ يَسْجُدْ حَتَّى يَقْنَهُ اللَّهُ تَعَالَى ذَلِكَ.

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: صَلَّى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِحْدَى صَلَاتِي الْعِشِيِّ هُوَ بَفَتْحِ الْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ وَكَسْرِ الشَّيْنِ الْمَعْجَمَةِ وَتَشْدِيدِ الْمُنَاةِ التَّحْتِيَّةِ قَالَ الْأَزْهَرِيُّ هُوَ مَا بَيْنَ زَوَالِ الشَّمْسِ وَغُرُوبِهَا وَقَدْ عَيَّنَهَا أَبُو هُرَيْرَةَ فِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ أَنَّهَا الظُّهْرُ وَفِي

أخرى أنها العصر ويأتي وقد جمع بينهما بأنها تعددت القصة ﴿ ركعتين ثم قام إلى خشبة في مقدم المسجد فوضع يده عليها وفي القوم ﴾ المصلين ﴿ أبو بكر وعمر فهابا أن يكلماه ﴾ أي بأنه سلم على ركعتين ﴿ وخرج ﴾ من المسجد ﴿ سرعان الناس ﴾ بفتح السين المهملة وفتح الراء هو المشهور ويروى بإسكان الراء هم المرعون إلى الخروج قيل وبضمها وسكون الراء على أنه جمع سريع كقفيز وقفزان ﴿ فقالوا أقصرت ﴾ بضم القاف وكسر الصاد ﴿ الصلاة ﴾ وروى بفتح القاف وضم الصاد وكلاهما صحيح والأول أشهر ﴿ ورجل يدعوه ﴾ أي يسميه ﴿ النبي ﷺ ذا اليدين ﴾ وفي رواية رجل يقال له الخرباق بن عمرو بكسر الخاء المعجمة وسكون الراء فباء موحدة آخره قاف لقب ذي اليدين لطول كان في يديه وفي الصحابة رجل آخر يقال له ذو الشمالين هو غير ذي اليدين وهم الزهري فجعل ذا اليدين وذا الشمالين واحدا وقد بين العلماء وهمه ﴿ فقال يا رسول الله أنسيت أم قصرت الصلاة ﴾ أي شرع الله قصر الرباعية إلى اثنتين ﴿ فقال لم أنس ولم تقصر ﴾ أي في ظني ﴿ فقال بلى قد نسيت فصلى ركعتين ثم سلم ثم كبر ثم سجد مثل سجوده أو أطول ثم رفع رأسه فكبر ثم وضع رأسه فكبر فسجد مثل سجوده أو أطول ثم رفع رأسه وكبر . متفق عليه واللفظ للبخاري ﴾ هذا الحديث قد أطال العلماء الكلام عليه وتعرضوا لمباحث أصولية وغيرها وأكثرهم استيفاء لذلك القاضي عياض ثم المحقق ابن دقيق العيد في شرح العمدة وقد وفينا المقام حقه في حواشينا والمهم هنا الحكم الفرعي المأخوذ منه وهو أن الحديث دليل على أن نية الخروج من الصلاة وقطعها إذا كانت بناء على ظن التمام لا يوجب بطلانها ولو سلم التسليمتين وأن كلام الناسي لا يبطل الصلاة وكذا كلام من ظن التمام وبهذا قال جمهور العلماء من السلف والخلف وهو قول ابن عباس وابن الزبير وأخيه عروة وعطاء والحسن وغيرهم وقال به الشافعي وأحمد وجميع أئمة الحديث وقال به الناصر من أئمة الآل وقالت الهادوية والحنفية التكلم في الصلاة ناسيا أو جاهلا يبطلها مستدلين بحديث ابن مسعود وحديث زيد بن أرقم في النهي عن التكلم في الصلاة وقالوا هما ناسخان لهذا الحديث . وأجيب بأن حديث ابن مسعود كان بمكة متقدماً على حديث البساب بأعوام والمتقدم لا ينسخ المتأخر وبأن حديث زيد بن أرقم وحديث ابن مسعود

أيضاً عموماً وهذا الحديث خاص بمن تكلم ظاناً لتتمام صلاته فيخص به الحديثان المذكوران فتجتمع الأدلة من غير إبطال لشيء منها . ويدل الحديث أيضاً أن الكلام عمداً لإصلاح الصلاة لا يبطلها كما في كلام ذي اليدين وقوله « فقالوا » يريد الصحابة « نعم » كما في رواية تأتي فإنه كلام عمد لإصلاح الصلاة وقد روى عن مالك أن الامام إذا تكلم بما تكلم به النبي ﷺ من الاستفسار والسؤال عند الشك وإجابة المأموم : أن الصلاة لا تفسد وقد أجيب بأنه ﷺ تكلم معتقداً للتمام وتكلم الصحابة معتقدين للنسخ وظنوا حينئذ التمام . قلت ولا يخفى أن الجزم باعتقادهم التمام محل نظر بل فيهم تردد بين القصر والنسيان وهو ذو اليدين (نعم) سرعان الناس اعتقدوا القصر ولا يلزم اعتقاد الجميع ولا يخفى أنه لا عذر عن العمل بالحديث لمن يتفق له مثل ذلك وما أحسن كلام صاحب المنار فإنه ذكر كلام الهدى ودعواه نسخه كما ذكرناه ثم رده بما رددناه ثم قال وأنا أقول أرجو الله للعبد إذا لقي الله عاملاً لذلك أن يثبته في الجواب بقوله صح لي ذلك عن رسولك ولم أجد ما يمنعه وأن ينجو بذلك ويثاب على العمل به وأخاف على المتكلفين وعلى المحيرين على الخروج من الصلاة للاستئناف فإنه ليس بأحوط كما ترى لأن الخروج بغير دليل ممنوع وإبطال للعمل . وفي الحديث دليل على أن الأفعال الكثيرة التي ليست من جنس الصلاة إذا وقعت سهواً أو مع ظن التمام لا تفسد بها الصلاة فإن في رواية أنه ﷺ خرج إلى منزله وفي أخرى يجر رداءه مغضباً وكذلك خروج سرعان الناس فإنها أفعال كثيرة قطعاً وقد ذهب إلى هذا الشافعي . وفيه دليل على صحة البناء على الصلاة بعد السلام وإن طال زمن الفصل بينهما وقد روى هذا عن ربيعة ونسب إلى مالك وليس بمشهور عنه ومن العلماء من قال يختص جواز البناء إذا كان الفصل بزمن قريب وقيل بمقدار ركعة وقيل بمقدار الصلاة . ويدل أيضاً أنه يجبر ذلك سجود السهو وجوبا لحديث « صلوا كما رأيتموني أصلي » . ويدل أيضاً على أن سجود السهو لا يتعدد بتعدد أسباب السهو . ويدل على أن سجود السهو بعد السلام بخلاف الحديث الأول ويأتي فيه الكلام وأما تعيين الصلاة التي اتفقت فيها القصة فيدل له قوله ﴿ وفي رواية لمسلم ﴾ أي من حديث أبي هريرة ﴿ صلاة العصر ﴾ عوضاً عن قوله في الرواية الأولى إحدى صلاتي العشي

﴿ ولأبي داود ﴾ أي من حديثه أيضاً ﴿ فقال ﴾ أي النبي ﷺ ﴿ أصدق ذو اليمين فأومأوا أي نعم وهي في الصحيحين لكن بلفظ فقالوا ﴿ قلت وهي في رواية لأبي داود بلفظ « فقال الناس نعم » وقال أبو داود إنه لم يذكر فأومأوا لإحamad بن زيد ﴿ وفي رواية له ﴿ أي لأبي داود من حديث أبي هريرة ﴿ ولم يسجد حتى يقنه الله ذلك ﴿ ولفظ أبي داود « ولم يسجد سجدة السهو حتى يقنه الله ذلك » أي صبر تسليمه على ثنتين يقينا عنده إما بوحى أو تذكر حصل له اليقين به والله أعلم ماستند أبي هريرة في هذا

٣١٣- وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى

اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى بِهِمْ ، فَسَهَا فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ ، ثُمَّ تَشَهَّدَ ، ثُمَّ سَلَّمَ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَحَسَنُهُ . وَالْحَاكِمُ وَصَحَّحَهُ .

﴿ وعن عمران بن الحصين رضي الله عنه أن النبي ﷺ صلى بهم فسجد سجدة ثم تشهد ثم سلم . رواه أبو داود والترمذي وحسنه والحاكم وصححه ﴿ في سياق حديث السنن أن هذا السهو سهوه ﷺ الذي في خبر ذي اليمين فإن فيه بعد أن ساق حديث أبي هريرة مثل ما سلف من سياق الصحيحين إلى قوله ثم رفع وكبر مالفظة « فقيل لمحمد أي ابن سيرين الراوى سلم في السهو فقال لم أحفظه من أبي هريرة ولكن نبئت أن عمران بن الحصين قال ثم سلم » وفي السنن أيضاً من حديث عمران بن الحصين « قال سلم رسول الله ﷺ في ثلاث ركعات من العصر ثم دخل فقام إليه رجل يقال له الحرباق كان طويل اليمين - إلى قوله - فقال أصدق فقالوا نعم فصلى تلك الركعة ثم سجد سجدة ثم سلم » انتهى ويحتمل أنها تعددت القصة : وفي الحديث دليل أنه يستحب عقيب الصلاة كما تدل له الفاء وفيه تصريح بالتشهد قيل ولم يقل أحد بوجوبه ولفظ تشهد يدل أنه أتى بالشهادتين وبه قال بعض العلماء وقيل يكفي التشهد الأوسط واللفظ في الأول أظهر وفيه دليل على شرعية التسليم كما تدل له رواية عمران بن الحصين التي ذكرناها لا الرواية التي أتى بها المصنف فإنها ليست بصريحة أن التسليم كان لسجدة السهو فإنها تحتمل أنه لم يكن سلم للصلاة وأنه سجد لها قبل السلام ثم سلم للصلاة .

٣١٤- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ

رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « إِذَا شَكَ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ ،
فَلَمْ يَدْرِ كَمْ صَلَّى أَثَلَاثًا أَمْ أَرْبَعًا ؟ فَلْيَطْرَحِ الشَّكَّ وَلْيَبْنِ عَلَى
مَا اسْتَيْقَنَ . ثُمَّ يَسْجُدُ سَجْدَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يُسَلَّمَ ، فَإِنْ كَانَ صَلَّى
خَمْسًا شَفَعْنَ لَهُ صَلَاتَهُ ، وَإِنْ كَانَ صَلَّى تَمَامًا كَانَتْ تَرْغِيمًا
لِلشَّيْطَانِ » رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ « إذا شك أحدكم في صلاته فلم يدر كم صلى أثلاثاً أم أربعاً فليطرح الشك وليبن على ما استيقن ثم يسجد سجدتين قبل أن يسلم فإن كان صلى خمساً في رباعية شفعن في أي السجدتان في صلاته في صيرتها شفعاً لأن السجدتين قامتاً مقام ركعة وكان المطلوب من الرباعية الشفع وإن زادت على الأربع في وإن كان صلى تماماً كانتا ترغيماً للشيطان في أي الصاقاً لأنفه بالرغام والرغام بزنة غراب التراب وإصاق الأنف به في قولهم رغم أنفه كناية عن إذلاله وإهانته والمراد إهانة الشيطان حيث لبس عليه صلاته في رواه مسلم في الحديث فيه دلالة على أن الشاك في صلاته يجب عليه البناء على اليقين عنده ويجب عليه أن يسجد سجدتين وإلى هذا ذهب جماهير العلماء ومالك والشافعي وأحمد . وذهب الهادوية وجماعة من التابعين إلى وجوب الإعادة عليه حتى يستيقن وقال بعضهم يعيد ثلاث مرات فإذا شك في الرابعة فلا إعادة عليه . والحديث مع الأولين والحديث ظاهر في أن هذا حكم الشاك مطلقاً مبتدأ كان أو مبتلى وفرق الهادوية بينهم فقالوا في الأول يجب عليه الإعادة وفي الثاني يتحرى بالنظر في الأمارات فإن حصل له ظن التمام أو النقص عمل به وإن كان النظر في الأمارات لا يحصل له بحسب العادة شيئاً فإنه يبني على الأقل كما في هذا الحديث وإن كان عادته أن يفيد النظر الظن ولكنه لم يفده في هذه الحالة وجب عليه أيضاً الإعادة وهذا التفصيل يرد عليه هذا الحديث الصحيح ويرد

عليه أيضاً حديث عبد الرحمن بن عوف عند أحمد قال « سمعت رسول الله ﷺ يقول إذا شك أحدكم في صلاته فلم يدر واحدة صلى أو اثنتين فليجعلها واحدة وإذا لم يدر ثنتين صلى أو ثلاثا فليجعلها ثنتين وإذا لم يدر ثلاثا صلى أو أربعاً فليجعلها ثلاثاً ثم يسجد إذا فرغ من صلاته وهو جالس قبل أن يسلم سجدةً » .

٣١٥- وَعَنْ أَبِي مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . فَلَمَّا سَلَّمَ قِيلَ لَهُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَحَدَثَ فِي الصَّلَاةِ شَيْءٌ ؟ قَالَ « وَمَا ذَاكَ ؟ » قَالُوا : صَلَّيْتَ كَذَا وَكَذَا ، قَالَ : فَتَنِي رِجْلِيهِ وَأَسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ ، فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ ، ثُمَّ سَلَّمَ . ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ بِوَجْهِهِ فَقَالَ « إِنَّهُ لَوْ حَدَثَ فِي الصَّلَاةِ شَيْءٌ أَنْبَأْتُكُمْ بِهِ ، وَلَكِنْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلَكُمْ أَنْسَى كَمَا تَنْسُونَ ، فَإِذَا نَسِيتُ فَذَكِّرُونِي . وَإِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ فَلْيَتَحَرَّ الصَّوَابَ ، فَلْيُتِمَّ عَلَيْهِ ، ثُمَّ لِيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ » مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

- وَفِي رِوَايَةِ لِلْبُخَارِيِّ « فَلْيُتِمَّ ثُمَّ يَسَلِّمْ ثُمَّ

يَسْجُدُ » .

- وَلِمُسْلِمٍ : أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَجَدَ

سَجْدَتِي السَّهْوِ بَعْدَ السَّلَامِ وَالْكَلامِ .

﴿ وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال صلى رسول الله ﷺ أي إحدى الرباعيات خمسا وفي رواية أنه قال إبراهيم النخعي « زاد أو نقص » ﴿ فلما سلم قيل له يا رسول الله أحدث في الصلاة شيء قال : وماذا قالوا صليت كذا فثنى رجله واستقبل القبلة فسجد سجدتين ثم سلم ثم أقبل على الناس بوجهه فقال « إنه لو حدث في الصلاة شيء أنبأتكم به ولكن إنما أنا بشر مثلكم ﴿ في البشرية وبين وجه المثلية بقوله ﴿ أنسى كما تنسون فإذا نسيت فذكروني وإذا شك أحدكم في صلاته ﴿ هل زاد أو نقص ﴿ فليتحر الصواب ﴿ بأن يعمل بظنه من غير تفرقة بين الشك في ركعة أو ركن وقد فسره حديث عبد الرحمن بن عوف الذي قدمناه ﴿ فليتم عليه ثم ليسجد سجدتين : متفق عليه ﴿ ظاهر الحديث أنهم تابعوه ﷺ على الزيادة ففيه دليل على أن متابعة المؤتم للإمام فيما ظنه واجبا لا يفسد صلاته فإنه ﷺ لم يأمرهم بالإعادة وهذا في حق أصحابه في مثل هذه الصورة لتجويزهم التغيير في عصر النبوة فأما لو اتفق الآن قيام الإمام إلى الخامسة سبح له من خلفه فإن لم يقعد انتظروه قعوداً حتى يتشهدوا بتشهده ويسلموا بتسليمه فإنها لم تفسد عليه حتى يقال يعزلون بل فعل ما هو واجب في حقه . وفي هذا دليل على أن محل سجود السهو بعد السلام إلا أنه قد يقال إنه ﷺ ما عرف سهوه في الصلاة إلا بعد أن سلم منها فلا يكون دليلاً . واعلم أنه قد اختلفت الأحاديث في محل سجود السهو واختلفت بسبب ذلك أقوال الأئمة قال بعض أئمة الحديث أحاديث باب سجود السهو قد تعددت ، منها حديث أبي هريرة فيمن شك فلم يدركم صلى وفيه الأمر أن يسجد سجدتين ولم يذكر موضعهما وهو حديث أخرجه الجماعة ولم يذكروا فيه محل السجدتين هل قبل السلام أو بعده . نعم عند أبي داود وابن ماجه فيه زيادة « قبل أن يسلم » ومنها حديث أبي سعيد من شك وفيه « أنه يسجد سجدتين قبل التسليم » ومنها حديث أبي هريرة وفيه القيام إلى الحشبة وأنه يسجد بعد السلام : ومنها حديث ابن بخينة وفيه السجود قبل السلام ولما تزدت هكذا اختلفت آراء العلناء . في الأخذ بها فقال داود تستعمل في مواضعها على ما جاءت به ولا يقاس عليها ومثله قال أحمد في هذه الصلاة خاصة وخالف فيما سواها فقال يسجد قبل السلام لكل سهو وقال آخرون : هو بخير في كل سهو إن شاء سجد بعد السلام وإن شاء قبل

السلام في الزيادة والنقص وقال مالك إن كان السجود لزيادة سجد بعد السلام وإن كان لنقصان سجد قبله . وقالت الهادوية والحنفية الأصل في سجود السهو بعد السلام وتأولوا الأحاديث الواردة في السجود قبله وستأني أدلتهم . وقال الشافعي الأصل السجود قبل السلام ورد ما خالفه من الأحاديث بادعائه نسخ السجود بعد السلام وروى عن الزهري قال « سجد رسول الله ﷺ سجدتي السهو قبل السلام وبعده وآخر الأمرين قبل السلام وأيده برواية معاوية » أنه ﷺ سجدتهما قبل السلام « وصحبه متأخرة وذهب إلى مثل قول الشافعي أبو هريرة ومكحول والزهري وغيرهم قال في الشرح وطريق الإنصاف أن الأحاديث الواردة في ذلك قولاً وفعلاً فيها نوع تعارض وتقدم بعضها وتأخر البعض غير ثابت برواية صحيحة موصولة حتى يستقيم القول بالنسخ فالأولى الحمل على التوسيع في جواز الأمرين ومن أدلة الهادوية والحنفية رواية البخاري التي أفادها قوله ﷺ وفي رواية للبخاري ﷺ أي من حديث ابن مسعود ﷺ فليتم ثم يسلم ثم يسجد ﷺ ما يدل على أنه بعد السلام وكذلك رواية مسلم التي أفادها قوله ﷺ ولمسلم ﷺ أي من حديث ابن مسعود ﷺ أن النبي ﷺ سجد سجدتي السهو بعد السلام ﷺ من الصلاة ﷺ والكلام ﷺ أي الذي خوطب به وأجاب عنه بما أفاده اللفظ الأول ويدل له أيضاً

٣١٦ - وَأَحْمَدَ وَأَبِي دَاوُدَ وَالنَّسَائِيَّ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ

ابْنِ جَعْفَرٍ مَرْفُوعاً « مَنْ شَكََّ فِي صَلَاتِهِ فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ بَعْدَ مَا يُسَلِّمُ » وَصَحَّحَهُ ابْنُ خَزِيمَةَ .

ﷺ ولأحمد وأبي داود والنسائي من حديث عبد الله بن جعفر مرفوعاً من شك في صلاته فليسجد سجدتين بعد ما يسلم . وصححه ابن خزيمة ﷺ فهذه أدلة من يقول إنه يسجد بعد السلام مطلقاً ولكنه قد عارضها ما عرفت فالقول بالتخير أقرب الطرق إلى الجمع بين الأحاديث كما عرفت . قال الحافظ أبو بكر البيهقي : روينا عن النبي ﷺ أنه سجد للسهو قبل السلام وأنه أمر بذلك وروينا أنه سجد بعد السلام وأنه أمر به وكلاهما صحيح ولهما شواهد يطول بذكرها الكلام ثم قال : الأشبه بالصواب جواز الأمرين جميعاً قال وهذا مذهب كثير من أصحابنا .

٣١٧- وَعَنْ الْمُغِيرَةَ بْنِ شُعْبَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « إِذَا شَكَ أَحَدُكُمْ ، فَقَامَ فِي الرَّكْعَتَيْنِ ، فَاسْتَمَّ قَائِمًا ، فَلِيَمُضِ ، وَلَا يَعُودُ ، وَلَيْسَ جُذُ سَجْدَتَيْنِ ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَمَّ قَائِمًا فَلْيَجْلِسْ وَلَا سَهْوَ عَلَيْهِ » رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَأَبْنُ مَاجَةَ وَالِدَّارِقُطْنِيُّ ، وَاللَّفْظُ لَهُ ، بِسِنْدٍ ضَعِيفٍ .

عن المغيرة بن شعبة أن رسول الله ﷺ قال « إذا شك أحدكم فقام في الركعتين فاستم قائماً فليمض ولا يعود للتشهد الأول ولا يسجد سجدة في لم يذكر محلها في فإن لم يستم قائماً فليجلس في ليأتى بالتشهد الأول في ولا سهو عليه رواه أبو داود وابن ماجه والدارقطني واللفظ له بسند ضعيف في وذلك أن مداره في جميع طرقه على جابر الجعفي وهو ضعيف وقد قال أبو داود ليس في كتابي عن جابر الجعفي غير هذا الحديث . وفي الحديث دلالة على أنه لا يسجد للسهو إلا لفوات التشهد الأول لا لفعل القيام لقوله « ولا سهو عليه » وقد ذهب إلى هذا جماعة وذهبت الهادوية وابن حنبل إلى أنه يسجد للسهو لما أخرجه البيهقي من حديث أنس « أنه تحرك للقيام من الركعتين الأخيرين من العصر على جهة السهو فسبحوا فقعدهم ثم سجد للسهو » وأخرجه الدارقطني والكل من فعل أنس موقوف عليه إلا أن في بعض طرقه أنه قال « هذه السنة » وقد رجح حديث المغيرة عليه لكونه مرفوعاً ولأنه يؤيده حديث ابن عمر مرفوعاً « لا سهو إلا في قيام عن جلوس أو جلوس عن قيام » أخرجه الدارقطني والحاكم والبيهقي وفيه ضعف ولكن يؤيد ذلك أنها قد وردت أحاديث كثيرة في الفعل القليل وأفعال صدرت منه ﷺ ومن غيره مع علمه بذلك ولم يأمر فيها بسجود السهو ولا سجد لما صدر عنه منها . قلت وأخرج النسائي من حديث ابن بحنة أنه ﷺ صلى فقام في الركعتين فسبحوا له فمضى فلما فرغ من صلاته سجد سجدة ثم سلم « وأخرج أحمد والترمذي وصححه من حديث زياد بن علاقة قال « صلى بنا المغيرة بن شعبة فلما صلى ركعتين قام ولم يجلس فسبح له من خلفه فأشار إليهم أن قوموا فلما فرغ من

صلاته سلم ثم سجد سجدتين وسلم ثم قال هكذا صنع بنا رسول الله ﷺ « إلا أن هذه فيمن مضى بعد أن يسبحوا له فيحتمل أنه سجد لترك التشهد وهو الظاهر .

٣١٨ - وَعَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « لَيْسَ عَلَى مَنْ خَلَفَ الْإِمَامَ سَهْوٌ ، فَإِنْ سَهَا الْإِمَامُ فَعَلَيْهِ وَعَلَى مَنْ خَلَفَهُ » رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابَيْهَقِيُّ بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ .

وَعَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ « لَيْسَ عَلَى مَنْ خَلَفَ الْإِمَامَ سَهْوٌ فَإِنْ سَهَا الْإِمَامُ فَعَلَيْهِ وَعَلَى مَنْ خَلَفَهُ » رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابَيْهَقِيُّ بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ . وَأَخْرَجَهُ الدَّارِقُطِيُّ فِي السُّنَنِ بِلَفْظٍ آخَرَ وَفِيهِ زِيَادَةٌ « وَإِنْ سَهَا مِنْ خَلَفَ الْإِمَامَ فَلَيْسَ عَلَيْهِ سَهْوٌ وَالْإِمَامُ كَافِيهِ » وَالْكَلِّ مِنَ الرِّوَايَاتِ فِيهَا خَارِجَةٌ مِنْ مَصْعَبِ ضَعِيفٍ . وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ إِلَّا أَنَّ فِيهِ مَتْرُوكًا . وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَى الْمُؤْتَمِّ سَجُودَ السَّهْوِ إِذَا سَهَا فِي صَلَاتِهِ وَإِنَّمَا يَجِبُ عَلَيْهِ إِذَا سَهَا الْإِمَامُ فَقَطْ وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ زَيْدُ ابْنِ عَلِيٍّ وَالنَّاصِرُ وَالْحَنْفِيَّةُ وَالشَّافِعِيَّةُ وَذَهَبَ الْهَادِي إِلَى أَنَّهُ يَسْجُدُ لِلْسَّهْوِ لِعُمُومِ أُدْلَةِ سَجُودِ السَّهْوِ لِلْإِمَامِ وَالْمَنْفَرِدِ وَالْمُؤْتَمِّ . وَالْجَوَابُ أَنَّهُ لَوْ ثَبَتَ هَذَا الْحَدِيثُ لَكَانَ مُخْتَصِّصًا لِعُمُومَاتِ أُدْلَةِ سَجُودِ السَّهْوِ وَمَعَ عَدَمِ ثَبُوتِهِ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْهَادِي .

٣١٩ - وَعَنْ ثَوْبَانَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ « لِكُلِّ سَهْوٍ سَجْدَتَانِ بَعْدَ مَا يُسَلَّمُ » رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَأَبْنُ مَاجَةَ بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ .

وَعَنْ ثَوْبَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ « لِكُلِّ سَهْوٍ سَجْدَتَانِ بَعْدَ مَا يُسَلَّمُ » رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةَ بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ . قَالُوا لِأَنَّ فِي إِسْنَادِهِ إِسْمَاعِيلَ ابْنَ عِيَّاشٍ وَفِيهِ مَقَالٌ وَخِلَافٌ قَالَ الْبُخَارِيُّ إِذَا حَدَّثَ عَنْ أَهْلِ بَلَدِهِ يَعْنِي الشَّامِيِّينَ فَصَحِّحَ وَهَذَا الْحَدِيثُ مِنْ رِوَايَتِهِ عَنِ الشَّامِيِّينَ فَتَضَعِيفُ الْحَدِيثُ بِهِ فِيهِ نَظَرٌ . وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ لِلسُّئَلَيْنِ (الْأُولَى) أَنَّهُ إِذَا تَعَدَّدَ الْمَقْتَضَى لِلسَّجُودِ السَّهْوِ تَعَدَّدَ لِكُلِّ سَهْوٍ سَجْدَتَانِ وَقَدْ

حكى عن ابن أبي ليلى وذهب الجمهور إلى أنه لا يتعدد السجود وإن تعدد موجبته لأن النبي ﷺ في حديث ذي اليدين سلم وتكلم ومشى ناسياً ولم يسجد إلا سجدتين ولئن قيل إن القول أولى بالعمل به من الفعل فالجواب أنه لا دلالة فيه على تعدد السجود لتعدد مقتضيه بل هو للعموم لكل ساه فيفيد الحديث أن كل من سها في صلاته بأى سهو كان يشرع له سجدتان ولا يختصان بالمواضع التي سها فيها النبي ﷺ ولا بالأنواع التي سها بها والحمل على هذا المعنى أولى من حمله على المعنى الأول وإن كان هو الظاهر فيه جمعا بينه وبين حديث ذي اليدين على أن لك أن تقول إن حديث ذي اليدين لم يقع فيه السهو المذكور حال الصلاة فإنه محل النزاع فلا يعارض حديث الكتاب (والمسئلة الثانية) يحتاج به من يرى سجود السهو بعد السلام وتقدم فيه تحقيق الكلام :

٣٢٠ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَجَدْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي (إِذَا السَّمَاءُ أَنْشَقَّتْ) وَ (أَقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ) رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : سجدنا مع رسول الله ﷺ في (إذا السماء انشقت) و (اقرأ باسم ربك الذي خلق) رواه مسلم . هذا من أحاديث سجود التلاوة وهو داخل في ترجمة المصنف الماضية كما عرفت حيث قال باب سجود السهو وغيره . والحديث دليل على مشروعية سجود التلاوة وقد أجمع على ذلك العلماء وإنما اختلفوا في الوجوب ، وفي مواضع السجود فالجمهور أنه سنة وقال أبو حنيفة واجب غير فرض ثم هو سنة في حق التالي والمستمع إن سجد التالي وقيل وإن لم يسجد ، فأما مواضع السجود فقال الشافعي يسجد فيما عدا المفصل فيكون أحد عشر موضعاً . وقالت الهادوية والحنفية في أربعة عشر محلاً إلا أن الحنفية لا يعدون في الحج إلا سجدة واعتبروا بسجدة سورة (ص) والهادوية عكسوا ذلك كما ذكر ذلك المهدي في البحر وقال أحمد وجماعة يسجد في خمسة عشر موضعاً عدلوا بسجدة الحج وسجدة (ص) واختلفوا أيضاً هل

يشترط فيها ما يشترط في الصلاة من الطهارة وغيرها فاشترط ذلك جماعة وقال قوم لا يشترط : وقال البخاري كان ابن عمر يسجد على غير وضوء وفي مسند ابن أبي شيبه « كان ابن عمر ينزل عن راحلته فيهرق الماء ثم يركب فيقرأ السجدة فيسجد وما يتوضأ » ووافق الشعبي على ذلك وروى عن ابن عمر أنه لا يسجد الرجل إلا وهو طاهر وجمع بين قوله وفعله على الطهارة من الحدث الأكبر قلت والأصل أنه لا يشترط الطهارة إلا بدليل وأدلة وجوب الطهارة وردت للصلاة والسجدة لا تسمى صلاة فالدليل على من شرط ذلك وكذلك أوقات الكراهة ورد النهي عن الصلاة فيها فلا تشمل السجدة الفردة . وهذا الحديث دل على السجود للتلاوة في المفصل ويأتي الخلاف في ذلك ثم رأيت لابن حزم كلاماً في شرح المحلى لفظه (السجود في قراءة القرآن ليس ركعة أو ركعتين فليس صلاة وإذا كان ليس صلاة فهو جائز بلا وضوء وللجنب والحائض وإلى غير القبلة كسائر الذكر ولا فرق إذ لا يلزم الوضوء إلا للصلاة ولم يأت بإيجابه لغير الصلاة قرآن ولا سنة ولا إجماع ولا قياس فإن قيل السجود من الصلاة وبعض الصلاة صلاة . قلنا والتكبير بعض الصلاة والجلوس والقيام والسلام بعض الصلاة فهل يلتزم أن لا يفعل أحد شيئاً من هذه الأفعال والأقوال إلا وهو على وضوء هذا لا يقولونه ولا يقوله أحد . انتهى .

٣٢١ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : (ص) لَيْسَتْ مِنْ عَزَائِمِ السُّجُودِ ، وَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسْجُدُ فِيهَا . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ .

وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : ص لَيْسَتْ مِنْ عَزَائِمِ السُّجُودِ وَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسْجُدُ فِيهَا . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِمَا لَيْسَتْ بِمَا وَرَدَ فِي السُّجُودِ فِيهَا أَمْرٌ وَلَا تَحْرِيفٌ وَلَا تَخْصِيفٌ وَلَا حَثٌّ وَإِنَّمَا وَرَدَ بِصِغَةِ الْإِخْبَارِ عَنْ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِأَنَّهُ فَعَلَهَا وَسَجَدَ نَبِينَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيهَا اقْتِدَاءً بِهِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى (فَبِهَادِمٍ اقْتَدِهْ) وَفِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ الْمُسْنُونَاتِ قَدْ يَكُونُ بَعْضُهَا أَكْبَدَ مِنْ بَعْضٍ وَقَدْ وَرَدَ أَنَّهُ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَجَدَهَا

داود توبة وسجدناها شكراً» وروى ابن المنذر وغيره بإسناد حسن عن علي بن أبي طالب عليه السلام « أن العزائم حم والنجم واقرأ وآلم تنزيل » وكذا ثبت عن ابن عباس في الثلاثة الأخر وقيل الأعراف وسبحان وحم وألم أخرجه ابن أبي شيبة .

٣٢٢ - وَعَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَجَدَ بِالنَّجْمِ

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ .

وَعَنْهُ أَيُّ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَجَدَ بِالنَّجْمِ . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ هُوَ دَلِيلٌ عَلَى السُّجُودِ فِي الْمَفْصَلِ كَمَا أَنَّ الْحَدِيثَ الْأَوَّلَ دَلِيلٌ عَلَى ذَلِكَ وَقَدْ خَالَفَ فِيهِ مَالِكٌ وَقَالَ لَا سُّجُودَ لِتَلَاوَةِ فِي الْمَفْصَلِ وَقَدْ قَدِمْنَا لَكَ الْخِلَافَ فِي أَوَّلِ الْمَفْصَلِ مُحْتَجًّا بِمَا رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ « أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَسْجُدْ فِي شَيْءٍ مِنَ الْمَفْصَلِ مِنْذُ تَحْوِيلِ إِلَى الْمَدِينَةِ » أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَهُوَ ضَعِيفٌ الْإِسْنَادُ فِيهِ أَبُو قَدَامَةَ وَاسْمُهُ الْحَرِثُ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ إِيَادِي بَصْرِيٌّ وَلَا يَحْتَجُّ بِحَدِيثِهِ كَمَا قَالَ الْحَافِظُ الْمُنْذَرِيُّ فِي مُخْتَصَرِ السُّنَنِ وَمُحْتَجًّا أَيْضًا بِقَوْلِهِ :

٣٢٣ - وَعَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى

النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ النَّجْمَ ، فَلَمْ يَسْجُدْ فِيهَا ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

وَعَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ النَّجْمَ فَلَمْ يَسْجُدْ فِيهَا . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ هُوَ وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ وَقِرَاءَتُهُ بِهَا كَانَتْ فِي الْمَدِينَةِ قَالَ مَالِكٌ فَأَيْدِ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ . وَأَجِيبَ عَنْهُ بِأَنَّهُ تَرَكَ السُّجُودَ تَارَةً وَفَعَلَهُ تَارَةً دَلِيلُ السُّنَنِ أَوْ لِمَانِعٍ عَارِضٍ ذَلِكَ وَمَعَ ثُبُوتِ حَدِيثِ زَيْدٍ فَهُوَ نَافٍ وَحَدِيثُ غَيْرِهِ وَهُوَ ابْنُ عَبَّاسٍ مَثْبُوتٌ وَالْمَثْبُوتُ مُقَدَّمٌ .

۳۲۴- وَعَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : فَضِّلْتُ

سُورَةَ الْحَجِّ بِسَجْدَتَيْنِ ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ فِي الْمَرَاسِيلِ .

﴿ وعن خالد بن معدان رضي الله عنه ﴾ بفتح الميم وسكون العين المهملة وتخفيف الدال المهملة ونخالد هو أبو عبد الله خالد بن معدان الشامي الكلاعي بفتح الكاف تابعي من أهل حمص قال لقيت سبعين رجلا من أصحاب النبي ﷺ وكان من ثقات الشاميين مات سنة أربع ومائة وقيل سنة ثلاث ﴿ قال فضلت سورة الحج بسجدةين . رواه أبو داود في المراسيل ﴾ كذا نسبة المصنف إلى مراسيل أبي داود وهو موجود في سننه مرفوعاً من حديث عقبة بن عامر بلفظ « قلت يا رسول الله في سورة الحج سجدةان قال : نعم ومن لم يسجدهما فلا يقرأهما » فالعجب كيف نسبة المصنف إلى المراسيل مع وجوده في سننه مرفوعاً ولكنه قد وصل في :

۳۲۵- وَرَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ مَوْصُولًا مِنْ حَدِيثِ عُقْبَةَ

ابْنِ عَامِرٍ ، وَزَادَ : فَمَنْ لَمْ يَسْجُدْهُمَا فَلَا يَقْرَأُهَا وَسَنَدُهُ ضَعِيفٌ

﴿ رواه وأحمد والترمذي موصولاً من حديث عقبة بن عامر وزاد في الترمذي في روايته ﴾ فمن لم يسجدهما فلا يقرأها ﴿ بضمير مفرد أي السورة أو آية السجدة ويراد الجنس ﴾ وسنده ضعيف ﴿ لأن فيه ابن لهيعة قيل إنه تفرد به وأيده الحاكم بأن الرواية صحيحة فيه من قول عمر وابنه وابن مسعود وابن عباس وأبي اللرداء وأبي موسى وعمار وساقها موقوفة عليهم وأكده البيهقي بما رواه في المعرفة من طريق خالد ابن معدان وفي الحديث رد على أبي حنيفة وغيره ممن قال إنه ليس بواجب كما قال إنه ليس في سورة الحج إلا سجدة واحدة في الأنخيرة منها وفي قوله (ومن لم يسجدهما فلا يقرأها) تأكيد لشرعية السجود فيها ومن قال بإيجابه فهو من أدلته ومن قال ليس بواجب قال لما ترك السنة وهو سجود التلاوة بفعل المندوب وهو القرآن كان الأليق الاعتناء بالمسنون وأن لا يتركه فإذا تركه فالأحسن له أن لا يقرأ السورة .

٣٢٦- وَعَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا نَمُرُّ بِالسُّجُودِ ، فَمَنْ سَجَدَ فَقَدْ أَصَابَ ، وَمَنْ لَمْ يَسْجُدْ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ ، وَفِيهِ : إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَفْرِضِ السُّجُودَ إِلَّا أَنْ نَشَاءَ ، وَهُوَ فِي الْمَوْطَأِ .

﴿ وعن عمر رضى الله عنه قال : يا أيها الناس إنا نمر بالسجود ﴿ أى بآيته ﴾ فمن سجد فقد أصاب ﴿ أى السنة ﴾ ومن لم يسجد فلا إثم عليه . رواه البخارى وفيه ﴿ أى البخارى عن عمر ﴾ إن الله لم يفرض السجود ﴿ أى لم يجعله فرضاً ﴾ إلا أن نشاء وهو فى الموطأ ﴿ فيه دلالة على أن عمر كان لا يرى وجوب سجود التلاوة واستدل بقوله « إلا أن نشاء » أن من شرع فى السجود وجب عليه إتمامه لأنه مخرج من بعض حالات عدم فرضية السجود وأجيب بأنه استثناء منقطع والمراد ولكن ذلك موكول إلى مشيئتنا .

٣٢٧- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْرَأُ عَلَيْنَا الْقُرْآنَ ، فَإِذَا مَرَّ بِالسُّجْدَةِ كَبَّرَ وَسَجَدَ وَسَجَدْنَا مَعَهُ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِسَنَدٍ فِيهِ لَيْنٌ .

﴿ وعن ابن عمر كان النبي ﷺ يقرأ علينا القرآن فإذا مر بالسجدة كبر وسجد وسجدنا معه . رواه أبو داود بسند فيه لين ﴾ لأنه من رواية عبد الله المكبر العمرى وهو ضعيف وأخرجه الحاكم من رواية عبيد الله المصغر وهو ثقة . وفى الحديث دلالة على التكبير وأنه مشروع . وكان الثورى يعجبه هذا الحديث قال أبو داود يعجبه لأنه كبر . وهل هو تكبير الافتتاح أو النقل ؟ الأول أقرب ولكنه يجزىء بها عن تكبيرة النقل لعدم ذكر تكبيرة أخرى ، وقيل يكبر له وعدم الذكر ليس دليلاً قال بعضهم ويتشهد ويسلم قياساً للتجليل على التحريم . وأجيب بأنه لا يجزىء هذا القياس فلا دليل على ذلك . وفى الحديث دليل على شرعية سجود التلاوة للسامع لقوله وسجدنا وظاهره سواء كانا

مصلين معاً أو أحدهما في الصلاة ، وقالت الهادوية : إذا كانت الصلاة فرضاً آخرها حتى يسلم قالوا لأنها زيادة عن الصلاة فتفسدها ولما رواه نافع عن ابن عمر أنه قال « كان رسول الله ﷺ يقرأ علينا السورة في غير الصلاة فيسجد ونسجد معه » أخرجه أبو داود قالوا : ويشرع له أن يسجد إذا كانت الصلاة نافلة لأن النافلة مخفف فيها ، وأجيب عن الحديث بأنه استدلال بالمفهوم وقد ثبت من فعله ﷺ أنه قرأ سورة الانشقاق في الصلاة وسجد وسجد من خلفه وكذلك سورة تنزيل السجدة قرأ بها وسجد فيها وقد أخرج أبو داود والحاكم والطحاوي من حديث ابن عمر « أنه ﷺ سجد في الظهر فرأى أصحابه أنه قرأ آية سجدة فسجدوها » واعلم أنه قد ورد الذكر في سجود التلاوة بأن يقول « سجد وجهي للذي خلقه وصوره وشق سمعه وبصره بحوله وقوته » أخرجه أحمد وأصحاب السنن والحاكم والبيهقي وصححه ابن السكن وزاد في آخره « ثلاثاً » وزاد الحاكم في آخره « فتبارك الله أحسن الخالقين » وفي حديث ابن عباس « أنه ﷺ كان يقول في سجود التلاوة اللهم اكتب لي بها عندك أجراً واجعلها لي عندك ذخراً وضع عني بها وزراً وتقبلها مني كما تقبلتها من عبدك داود » .

٣٢٨- وَعَنْ أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « كَانَ إِذَا جَاءَهُ خَبْرٌ يَسْرُهُ خَرَّ سَاجِدًا لِلَّهِ . رَوَاهُ الْخَمْسَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ .

وعن أبي بكره رضي الله عنه أن النبي ﷺ كان إذا جاءه أمر يسره خر ساجداً لله . رواه الخمسة إلا النسائي . هذا مما شملته الترجمة بقوله وغيره وهو دليل على شرعية سجود الشكر وذهب إلى شرعيته الهادوية والشافعي وأحمد خلافاً لمالك ورواية لأبي حنيفة بأنه لا كراهة فيه ولا نذب . والحديث دليل للأولين وقد سجد ﷺ في آية ص وقال « هي لنا شكر » واعلم أنه قد اختلف هل يشترط لها الطهارة أم لا فقليل يشترط قياساً على الصلاة وقيل لا يشترط لأنها ليست بصلاة وهو الأقرب كما قدمناه وقال المهدي إنه يكبر لسجود الشكر وقال أبو طالب : ويستقبل القبلة

وقال الإمام يحيى : ولا يسجد للشكر في الصلاة قولاً واحداً إذ ليس من توابعها قيل ومقتضى شرعيته حدوث نعمة أو اندفاع مكروه فيفعل ذلك في الصلاة ويكون كسجود التلاوة .

٣٢٩- وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ :
سَجَدَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَأَطَالَ السُّجُودَ ، ثُمَّ رَفَعَ
رَأْسَهُ ، فَقَالَ « إِنَّ جِبْرِيلَ أَتَانِي ، فَبَشَّرَنِي ، فَسَجَدْتُ لِلَّهِ شُكْرًا »
رَوَاهُ أَحْمَدُ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ .

وعن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه قال سجد رسول الله ﷺ فأطال السجود ثم رفع رأسه فقال « إن جبريل أتاني فبشرني وجاء تفسير البشرى بأنه تعالى قال « من صلى عليه ﷺ صلاة صلى الله عليه بها عشرًا » رواه أحمد في المسند من طرق فسجدت لله شكرًا » رواه أحمد وصححه الحاكم وأخرجه البزار وابن أبي عاصم في فضل الصلاة عليه ﷺ قال البيهقي وفي الباب عن جابر وابن عمر وأنس وجريروا أبي جحيفة .

٣٣٠- وَعَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعَثَ عَلِيًّا إِلَى الْيَمَنِ - فَذَكَرَ الْحَدِيثَ -
قَالَ : فَكَتَبَ عَلِيٌّ بِإِسْلَامِهِمْ فَلَمَّا قَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْكِتَابَ خَرَّ سَاجِدًا ، شُكْرًا لِلَّهِ تَعَالَى عَلَى ذَلِكَ . رَوَاهُ
الْبَيْهَقِيُّ . وَأَصْلُهُ فِي الْبُحَارِيِّ :

وعن البراء بن عازب رضي الله عنه أن النبي ﷺ بعث علياً إلى اليمن فذكر
الحديث قال فكتب علي بإسلامهم فلما قرأ رسول الله ﷺ الكتاب خرساجداً شكراً
لله تعالى على ذلك . رواه البيهقي وأصله في البخاري وفي معناه سجود كعب بن مالك
لما أنزل الله توبته فإنه يدل على أن شرعية ذلك كانت متقررة عندهم .

تم الجزء الأول بعون الله تعالى

محتويات الجزء الأول

صفحة

٧ الخطة
٧ مبحث الحمد ولفظ الجلالة
٨ النعم الظاهرة والباطنة والقديمة والحديثة
٩ النبي والرسول واشتقاق لفظ النبي
١٠ معنى الصحابي
١٠ العلم ميراث الأنبياء
١١ معنى الأصل والدليل لغة وعرفاً
١٢ ترجمة الإمام أحمد بن حنبل رضي الله تعالى عنه
١٢ ترجمة البخاري ومسلم
١٣ ترجمة الترمذي والنسائي وأبي داود ابن ماجه
١٤ شرح اصطلاحات المؤلف
١٥ باب المياه
١٦ طهارة ماء البحر . حل ميتته
١٧ أقوال العلماء في حديث (هو الطهور ماؤه)
١٨ ترجمة أبي سعيد الخدري
١٩ الجمع بين أحاديث المياه
٢٠ مخالطة النجاسة للماء
٢٠ وجوه اختلاف العلماء فيها
٢١ علة التفرقة بين ورود النجاسة على الماء ووروده عليها
٢٢ ترجمة أبي أمامة
٢٢ ترجمة أبي حاتم
٢٢ عدم تنجس الماء إلا بما غلب على أحد أوصافه

صفحة

٢٢	ترجمة البيهقي
٢٣	ترجمة ابن عمر
٢٣	حكم الماء إذا بلغ قلتين
٢٣	ترجمة الحاكم
٢٣	ترجمة ابن حبان
٢٤	نقض دليل الشافعية في القلتين
٢٥	الاغتسال في الماء الدائم
٢٥	البول في الماء الدائم الاغتسال فيه
٢٦	البول في الماء الدائم ثم الوضوء منه
٢٦	قياس غير البول عليه
٢٧	اغتسال الرجل أو المرأة بما يفضل عن الآخر
٢٧	ترجمة ابن عباس رضي الله عنه
٢٨	تطهير ما يصيبه الكلب
٢٨	وضع التراب في إحدى الغسلات السبع
٣١	طهارة الهرة وسورها
٣٢	ترجمة أنس بن مالك رضي الله عنه
٣٢	تطهير الأرض المتنجسة
٣٣	ما استنبطه العلماء من حديث بول الأعرابي في المسجد
٣٤	حل الحوت والجراد والكبد والطحال
٣٥	حديث وقوع الذباب في الشراب
٣٧	طهارة ما لا دم له
٣٧	نجاسة ما فصل من الحي

صفحة

٣٨	...	باب الآنية
٣٨	...	ترجمة حذيفة بن اليمان وأبيه
٣٩	...	استعمال آنية الفضة والذهب في غير الأكل والشرب
٣٩	...	ترجمة أم سلمة رضي الله عنها
٤٠	...	طهارة الإهاب بالدباغ
٤١	...	الرد على من لم ير طهارة الإهاب بالدباغ
٤١	...	خلاف العلماء في طهارة جلد الميتة بالدباغ
٤٣	...	ترجمة سلمة بن المحبق وابنه سنان
٤٣	...	ترجمة ميمونة أم المؤمنين رضي الله عنها
٤٣	...	ما يدبغ الجلد به
٤٤	...	ترجمة أبي ثعلبة الخشني رضي الله عنه
٤٤	...	آنية الكفار
٤٥	...	استعمال آنية المشركين وأهل الكتاب
٤٦	...	ترجمة عمران بن حصين رضي الله عنه
٤٦	...	وضوء النبي صلى الله عليه وسلم من مزاد المشتركة
٤٧	...	تضبيب الإناء بالفضة
٤٨	...	باب إزالة النجاسة وبيانها
٤٨	...	حكم الخمر إذا تخللت بنفسها أو بعلاج
٤٩	...	النهي عن أكل لحوم الخمر الأهلية
٥٠	...	التحريم لازم للنجاسة دون العكس
٥١	...	ترجمة عمرو بن خارجة رضي الله عنه
٥١	...	طهارة لعاب ما يؤكل لحمه
٥١	...	ترجمة أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها
٥١	...	حكم المنى

صفحة	
٥٢	تحقيق القول في طهارة المني ونجاسته
٥٤	ترجمة أبي السمع رضی الله عنه
٥٤	الرش من بول الغلام والغسل من بول الجارية
٥٥	ترجمة أسماء بنت أبي بكر رضی الله عنها
٥٥	حكم دم الحيض يصيب الثوب
٥٦	العفو عن أثر الحيض في الثوب بعد غسله وحته
٥٧	باب الوضوء
٥٧	السنة التي فرض فيها الوضوء
٥٧	تكفير الوضوء للخطايا في أعضائه
٥٨	السواك وما ورد فيه
٥٩	أحق الأوقات بالسواك
٥٩	بم يكون الاستياك
٦٠	ترجمة حمران مولى عثمان رضی الله عنه
٦٠	حكاية عثمان رضی الله عنه لو وضوء النبي صلى الله عليه وسلم
٦١	ما تفيد إلى والباء
٦١	القول في مسح الرأس
٦٢	ما هو الكعب
٦٢	الترتيب في الوضوء
٦٢	التثليث فيه
٦٣	ترجمة علي رضی الله عنه
٦٣	تثليث مسح الرأس
٦٥	صفة مسح الرأس
٦٦	مسح الأذنين
٦٧	الأمر بالاستنثار عند اليقظة من النوم

صفحة

٦٨	الامر بغسل اليدين ثلاثاً بعد النوم قبل غمسها في الإناء
٦٩	ترجمة لقيط بن صبرة رضى الله عنه
٦٩	تخليج الأصابع والمضمضة والاستنشاق
٧٠	ترجمة عثمان رضى الله عنه
٧١	نية على الوضوء
٧٢	هل أذنان من الرأس
٧٣	إطالة الغرة والتحجيل
٧٤	هدية صلى الله عليه وسلم في الرجل والتنعل ونحوهما
٧٥	الترتيب في الوضوء
٧٦	المسح على الناصية والعمامة والحف
٧٦	حكم الترتيب
٧٨	حكم التسمية على الوضوء
٨٠	الكلام على حديث التسمية
٨١	تجديد الماء لكل من المضمضة والاستنشاق
٨٢	الفصل بين المضمضة والاستنشاق
٨٣	وجوب استيعاب الأعضاء بالماء
٨٤	الاقتصاد في الماء
٨٥	الوضوء من إناء واحد
٨٥	ترجمة عمر رضى الله عنه
٨٥	إسباغ الوضوء والدعاء بعده
٨٥	المأثور من الدعاء بعد الوضوء وعقب الغسل
٨٥	لا أصل للدعاء أثناء الوضوء

صفحة

٨٦	...	باب المسح على الخفين
٨٧	...	بقاء المسح على الخفين ونقض القول بنسخه
٨٨	...	ما يشترط للمسح على الخفين
٨٨	...	محل المسح على الخفين
٨٩	...	كيفية المسح على الخفين ومقدار ما يمسح ووقته
٩١	...	مدة المسح للمسافر والمقيم
٩١	...	المسح على العائم والتساخين
٩٢	...	قول من يشترط اللبس على وضوء
٩٤	...	قول بعضهم إن المسح لا يؤقت بمدة...
٩٥	...	باب نواقض الوضوء
		الكلام على نقض الوضوء بالنوم واختلاف العلماء في ذلك على
٩٦	...	ثمانية أقوال
٩٧	...	حد النوم الناقض للوضوء
٩٩	...	ما به يميز دم الحيض من الاستحاضة
١٠٠	...	هل تغتسل المستحاضة لكل صلاة أو يكفيها الوضوء؟
١٠١	...	المدى ينقض الوضوء فقط
١٠٢	...	القبلة لا تنقض الوضوء
١٠٢	...	تحقيق معنى ملامسة النساء وحكمها
١٠٣	...	الشك لا يرفع اليقين
١٠٤	...	مس الذكر وحكمه
١٠٤	...	تحقيق أن مس الذكر ناقض للوضوء
١٠٦	...	نقض الوضوء بالتقي والرعايف ونحوهما

صفحة	
١٠٧	الوضوء من أكل لحوم الإبل دون الغنم
١٠٩	تأثير غسل الميت وحمله في الطهارة
١٠٩	الوضوء لمس المصحف
١١٠	حكم القراءة للجنب
١١٣	النوم الذي ينقض الوضوء
١١٤	النهي عن متابعة الوسوس والأوهام
١١٥	باب آداب قضاء الحاجة
١١٦	آداب دخول الخلاء
١١٧	آداب الاستنجاء
١١٨	النهي عن التخلي في طريق الناس وظلمهم
١١٩	النهي عن إيذاء المسلمين في طرقهم
١٢٠	الأماكن المنهي عن التخلي بها
١٢١	النهي عن الكلام وقت قضاء الحاجة
١٢٢	صيانة اليمن عن الأقدار
١٢٢	النهي عن التنفس في الإناء عند الشرب
١٢٣	النهي عن استقبال القبلة واستدبارها عند قضاء الحاجة
١٢٤	التوفيق بين أحاديث الاستقبال والاستدبار
١٢٥	عدد أحجار الاستجمار
١٢٦	الاستنار عند قضاء الحاجة
١٢٨	ما يقال عند الفراغ من قضاء الحاجة
١٢٩	الاستنجاء بثلاثة أحجار لكل من السيلين

صفحة	
١٣٠	النهي عن الاستنجاء بالعظم والروث
١٣١	التزهر من البول وأن عامة عذاب القبر عنه
١٣٣	كيفية الجلوس لقضاء الحاجة
١٣٤	ضعف ما ورد من أن أهل قباء كانوا يتبعون الحجارة بالماء
١٣٥	باب <u>الغسل وحكم الجنب</u>
١٣٥	قوله صلى الله عليه وسلم الماء من الماء
١٣٧	وجوب الغسل بالتقاء الختانين
١٣٨	تغتسل المرأة إذا رأت في نومها ما يرى الرجل
١٣٨	كان النبي صلى الله عليه وسلم يغتسل من أربع
١٣٩	غسل الكافر إذا أسلم
١٣٩	إيجاب الغسل للجمعة
١٤٠	تحقيق القول في النهي عن قراءة الجنب القرآن
١٤٣	من أتى أهله ثم أراد أن يعود فليتوضأ
١٤٤	صفة غسل النبي صلى الله عليه وسلم
١٤٥	الوضوء قبل الغسل وهل يكفي عنه وعن جنابة أعضائه
١٤٦	تنشيف الأعضاء بالمنديل بعد الغسل والوضوء
١٤٧	هل تنقض المرأة شعرها في الغسل
١٤٨	وجوب غسل الشعر وإنقاء البشرة في الجنابة
١٤٩	نهي الجنب والحائض عن المكث في المسجد
١٥٠	حكم المضمضة والاستنشاق في الغسل
١٥١	باب <u>التييم</u>
١٥١	جواز التييم بجميع أجزاء الأرض والرد على من خصه بالتراب
١٥٤	تعليم النبي صلى الله عليه وسلم عمراً التييم
١٥٥	التييم ضربة أو ضربتان للوجه والكفين

صفحة	
١٥٧	الصعيد وضوء المسلم ما لم يجد الماء
١٥٩	لا يعيد من صلى بالتييم ثم وجد الماء في الوقت
١٦٠	يباح التيمم للمريض الذي لا يقدر على استعمال الماء
١٦١	المسح على الجبيرة
١٦٣	لم يصح في التيمم لكل صلاة شيء
١٦٣	باب الحيض
١٦٤	أحكام المستحاضة
١٦٦	حديث حمنة بنت جحش في استحاضتها
١٦٧	المستحاضة تتحرى أيام عاداتها
١٦٩	هل للمستحاضة أن تصلي النفل بوضوء الفرض
١٦٩	لا تعد الكدرة والصفرة بعد الطهر شيئاً
١٧٠	يباح الاستمتاع بالحائض فيما دون الفرج
١٧٢	لا تدخل الحائض مسجداً ولا تقرأ قرآناً ولا تمس مصحفاً
١٧٢	الحائض تعمل أعمال الحج إلا الطواف
١٧٣	النفاس
١٧٥	وقت العصر والمغرب والعشاء والصبح
١٧٧	ترجمة بريدة وأبي موسى الأشعري
١٧٨	ترجمة أبي برزة وحديثه في المواقيت
١٧٨	تقديم العشاء وتأخيرها وصلاة الصبح بغلس
١٧٩	أفضل وقت المغرب أوله والعشاء آخره
١٨٠	الإبراد بالظهر عند شدة الحر
١٨١	الإسفار بالفجر
١٨٢	من أدرك من الصبح والعصر ركعة فقد أدركهما
١٨٤	لا نفل بعد صلاة الصبح حتى تطلع الشمس ولا بعد العصر حتى تغرب
١٨٥	الأوقات المنهى عن الصلاة فيها

صفحة

١٨٧	تخصيص زوال الجمعة من عموم النهى عن النافلة
١٨٨	لا يكره الطواف ولا الصلاة عند البيت في أى ساعة
١٨٩	الشفق الحمرة . الحق أن للمغرب وقتين
١٩٠	الفجر الذى تجب به الصلاة
١٩١	أفضل الأعمال الصلاة في أول وقتها
١٩٢	حديث أول الوقت رضوان الله الخ لا يصح
١٩٤	لا صلاة بعد طلوع الفجر إلا ركعتي الفجر
١٩٤	صلاة النبي صلى الله عليه وسلم بعد صلاة العصر نافلة
١٩٦	<u>باب الأذان</u>
١٩٦	حديث عبد الله بن زيد في رؤيا الأذان
١٩٦	الأذان شعار الإسلام . هل هو واجب
١٩٧	زيادة : الصلاة خير من النوم في أذان الفجر
١٩٨	زيادة الترجيع في الأذان
١٩٩	تربيع التكبير في أول الأذان
٢٠٠	كلام حسن في الجمع بين روايات الأذان
٢٠١	الالتفات يمينا وشمالا عند الحيعلتين في الأذان
٢٠٢	لا يؤذن للعيد ولا يقال الصلاة جامعة
٢٠٣	الأذان للفائتة
٢٠٤	تعدد الأذان والاقامة في الصلاتين المجموعتين
٢٠٥	أذان بلال قبل الفجر لإيقاظ النائم
٢٠٦	تقليد المؤذن
٢٠٨	الاعتماد على الصوت في الرواية
٢٠٨	يقول السامع مثل ما يقول المؤذن
٢٠٩	يقول المحيب عند الحيعلتين لا حول ولا قوة إلا بالله
٢١١	النهي عن أخذ الأجرة على الأذان
٢١١	الحث على الأذان . ولا يشترط في المؤذن غير الإيمان

صفحة	
٢١٢ ينتظر المؤذن بالإقامة وقتاً يتسع لحضور من يريد الجماعة
٢١٣ هل يشترط للأذان والإقامة الطهارة
٢١٥ هل يصح أن يقيم من لم يؤذن
٢١٦ لا يرد الدعاء بين الأذان والإقامة
٢١٨ باب شروط الصلاة
٢١٩ ستر العورة في الصلاة
٢١٩ عورة المرأة
٢٢٠ عورة الرجل
٢٢٠ الصلاة في الثوب الضيق والواحد
٢٢١ صلاة المرأة في ثوب واحد
٢٢١ استقبال القبلة في الصلاة
٢٢٢ إذا أشكلت عليه القبلة اجتهد وصلى
٢٢٣ صلاة النفل على الراحلة حيث توجهت
٢٢٥ صلاة الفرض على الراحلة لعذر
٢٢٦ المواضع المنهي عن الصلاة فيها
٢٢٨ تحريم الصلاة إلى القبر
٢٢٨ للصلاة في النعلين
٢٢٩ تطهر النعل بالدلك في التراب
٢٢٩ طهارة وحل الطرقات
٢٣٠ النهي عن الكلام في الصلاة
٢٣٠ يعذر الجاهل بجهله
٢٣١ ماذا يصنع من نابه أمر وهو في الصلاة
٢٣٣ البكاء والأنين والنحنحة في الصلاة
٢٣٤ كيف يرد المصلي على من سلم عليه
٢٣٥ حمل الأطفال في الصلاة وطهارة ثيابهم وأبدانهم

صفحة

٢٣٧	...	لا تبطل الصلاة بقتل الحية والعقرب فيها
٢٣٨	...	تشديد الوعيد في المرور بين المصلي وسترته
٢٣٩	...	مقدار ما يجزى في السترة وما يكون بين المصلي وبينها
٢٤٠	...	مرور المرأة والحصار والكلب الأسود بين يدي المصلي
٢٤١	...	يدفع المصلي المار بين يديه بلطف فان لم يندفع دفعه بشدة
٢٤٢	...	الحكمة في دفع المصلي المار بين يديه
٢٤٣	...	يكنى في السترة مثل الخط ثم لا يضره من مر
٢٤٤	...	باب الحث على الخشوع في الصلاة
٢٤٦	...	النهي عن الاختصار في الصلاة لأنه فعل اليهود
٢٤٧	...	يقدم العشاء إذا حضر على الصلاة وكل ما يشوش تأخيرها
٢٤٨	...	النهي عن قلب الحصى ومسحه في الصلاة الا لضرر
٢٤٩	...	كراهة الالتفات في الصلاة
٢٥٠	...	لا يبصق المصلي أمامه ولا عن يمينه ولكن عن شماله أو تحت قدمه
٢٥٢	...	وجوب إزالة ما يلهمي المصلي عن الخشوع
٢٥٣	...	النهي عن رفع البصر في الصلاة
٢٥٤	...	لا صلاة مع مدافعة الأخبثين
٢٥٤	...	النهي عن الثاوب في الصلاة
٢٥٥	...	باب المساجد
٢٥٥	...	تغليظ النهي عن اتخاذ القبور مساجد
٢٥٧	...	جواز دخول الكفار المساجد لحاجة من غير إيذاء
٢٥٩	...	إنشاد الشعر في المساجد
٢٥٩	...	السؤال عن الضالة والبيع في المساجد
٢٦٠	...	لا تقام الحدود في المساجد ولا يستقاد فيها
٢٦١	...	جواز النوم وبقاء المريض في المسجد

صفحة

٢٦١	اللعب في المسجد
٢٦٣	المبيت والمقيل والخيمة في المسجد
٢٦٣	تنظيف المساجد عن القاذورات
٢٦٤	كراهة التباهي بالمساجد
٢٦٦	أجر من يخرج القذاة من المسجد
٢	تحية المسجد بالصلاة عند دخوله
٢٦٧	<u>صفة الصلاة</u>
٢٦٨	حديث المسىء صلواته
٢٧١	ما يدل عليه هذا الحديث
٢٧٣	مقدار الاطمئنان وصفة رفع اليدين
٢٧٤	إلى أى حد يرفع المصلي يديه
٢٧٥	دعاء الاستفتاح عن على رضى الله عنه
٢٧٦	استفتاح أبي هريرة وعمر رضى الله عنهما
٢٧٨	التعوذ قبل القراءة
٢٧٩	التشهد الأوسط واجب أو سنة
٢٨٠	هيئة الجلوس في الصلاة
٢٨١	سنة رفع اليدين عند الركوع والرفع منه
٢٨٣	السنة وضع اليدين على الصدر في الصلاة
٢٨٤	قراءة الفاتحة في الصلاة
٢٨٥	حجة القائل بوجوب الفاتحة في كل ركعة
٢٨٦	القول في قراءة المؤتم الفاتحة
٢٨٨	حجة من لا يجهر بالبسملة في الصلاة

صفحة	
٢٨٩	الجمع بين أحاديث البسمة
٢٩١	تأمين الإمام والمأموم في الصلاة
٢٩٢	ما يقوم مقام القراءة لمن لم يحسن شيئاً من القرآن
٢٩٤	قراءة سورتين بعد الفاتحة في الأوليين وتطويل أولاهما
٢٩٥	مقدار قراءة النبي ﷺ في الصلاة
٢٩٦	المفصل من القرآن والخلاف في ابتدائه
٢٩٨	قراءة النبي ﷺ في المغرب وفجر الجمعة
٢٩٨	تدبر القارئ في الصلاة ما يقرأ
٢٩٩	قراءته ﷺ في قيام الليل
٢٩٩	ما يقول في الركوع والسجود
٣٠٢	ما يقول عند كل رفع وخفض
٣٠٢	حكم تكبير الانتقال
٣٠٣	هل يقول المأموم سمع الله لمن حمده
٣٠٣	ما يقول عند الاعتدال من الركوع
٣٠٤	أعضاء السجود
٣٠٧	السجود على كور العمامة وهل نهى عنه
٣٠٧	مجانبة الذراعين عن الجنين في السجود
٣٠٨	المرأة تضم بعضها إلى بعض في الصلاة
٣٠٩	الصلاة متربعاً
٣١٠	ما يقول بين السجدين
٣١٠	جلسة الاستراحة
٣١١	القنوت وموضعه والجمع بين أحاديثه
٣١١	القنوت وموضعه والجمع بين أحاديثه
٣١٢	القنوت في الفجر وفي النوازل

صفحة

٣١٤	...	قنوت الحسن بن علي الذي علمه إياه النبي
٣١٦	...	إذا سجد أحدكم فلا يرك كما يرك البعير
٣١٧	...	هيئة النزول إلى السجود
٣١٨	...	وضع اليدين على الركبتين في الجلوس
٣١٨	...	قبض الأصابع في التشهد وتحريك السبابة
٣١٩	...	الحكمة في الإشارة بالسبابة
٣١٩	...	طريقة العرب في العد ✓
٣٢٠	...	حديث ابن مسعود في التشهد وهو أصح ما روى فيه
٣٢٢	...	ما يدعو به بعد التشهد
٣٢٣	...	وجوب التشهد
٣٢٣	...	تشهد ابن عباس
٣٢٤	...	تقديم التحميد والثناء على الدعاء في الصلاة
٣٢٤	...	كيف نصل على النبي ﷺ
٣٢٥	...	وجوب الصلاة والسلام على النبي
٣٢٥	...	وآله في الصلاة
٣٢٧	...	من هم آل النبي ﷺ
٣٢٧	...	يتعوذ من أربع بعد التشهد
٣٢٨	...	ما كان يدعو به أبو بكر رضي الله عنه في الصلاة
٣٢٩	...	التسليمتان
٣٣٠	...	القول في وجوب التسليم
٣٣١	...	وجوب التسليم عن اليمين وعن الشمال
٣٣٣	...	ما كان يقول النبي ﷺ في دبر كل صلاة مكتوبة
٣٣٣	...	كان ﷺ يتعوذ دبر الصلاة من الجبن الخ
٣٣٤	...	الاستغفار والتسبيح والتحميد والتكبير والتهليل عقب الصلاة

صفحة	
٣٣٥	أذكار مأثورة عقب الصلوات
٣٣٦	قراءة الفاتحة بعد الصلاة ورفع الصوت بالذكر بدعة
٣٣٧	حديث آيات الكرسي وقل هو الله أحد بعد الصلاة ضعيف
٣٣٨	حديث صلوا كما رأيتموني أصلي أصل عظيم
٣٣٩	صلاة المريض على قدر الاستطاعة ولا تسقط عنه في وقتها
٣٤٠	لا يتخذ للمريض ما يسجد عليه
٣٤١	باب سجود السهو وغيره
٣٤٣	نية الخروج مع ظن التمام وكلام الجاهل والناسي لا يبطل الصلاة
٣٤٤	فوائد قيمة في حديث ذي اليمين
٣٤٦	هل للسهو تشهد
٣٤٦	يكون سجود السهو عقب الصلاة
٣٤٧	الشاك في الصلاة يبني على اليقين ويسجد للسهو
٣٤٨	قيام الامام إلى الخامسة لا يفسد صلاة المؤتم
٣٤٨	محل سجود السهو
٣٥٠	الجمع بين أحاديث السهو
٣٥١	ماذا يصنع من قام للثالثة بدون تشهد
٣٥١	ليس على من خلف الامام سهو
٣٥٢	هل يكتفى بسجود واحد إذا تكرر السهو
٣٥٣	حكم سجود التلاوة ومواضعه
٣٥٣	هل يشترط له ما يشترط للصلاة
٣٥٤	السجود في ص والنجم والمفصل
٣٥٦	في سورة الحج سجدتان
٣٥٧	رأى عمر في سجود التلاوة
٣٥٧	سجود التلاوة والتكبير له وموضعها وما يقول فيه
٣٥٩	سجود الشكر مشروعيته ما يقول فيه

